ترجمان

فيكتور بولمر توماس

إمبراطورية في حالة تَراجع

الولايات المتحدة الأميركية بين الماضي والحاضر والمستقبل

ترجمة: توفيق سخان





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

إمبراطورية في حالة تراجع

الولايات المتحدة الأميركية بين الماضي والحاضر والمستقبل

========================

فيكتور بولمر توماس

========================

ترجمة: توفيق سخان

========================

مراجعة: نجوى نصر

هذه السلسلة

في سياق الرسلة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

==

بولمر توماس، فيكتور
إمبراطورية في حالة تراجع: الولايات المتحدة الأميركية بين الماضي والحاضر والمستقبل/فيكتور بولمر توماس؛ ترجمة توفيق سخان؛ مراجعة نجوى نصر.
(سلسلة ترجمان)
يشتمل على بيبليوغرافية.
ISBN 978-614-445-433-6
1. الولايات المتحدة الأمريكية - تاريخ. 2. الولايات المتحدة الأمريكية - السياسة والحكومة. 3. الولايات المتحدة الأمريكية - العلاقات الخارجية. 4. الولايات المتحدة الأمريكية - أحوال سياسية. 5. الولايات المتحدة الأمريكية - السياسة العسكرية. أ. سخان، توفيق. ب. نصر، نجوى. ج. العنوان. د. السلسلة.

973.2

==

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من المؤلف لكتاب
Empire in Retreat

The Past, Present, and Future of the United States by Victor Bulmer-Thomas

الناشر
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، **قطر**
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 **لبنان**
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى: بيروت، كانون الثاني/يناير 2022

المحتويات

القسم الثالث: الإمبراطورية في حالة تراجع

قائمة الأشكال

قائمة الخرائط

قائمة الاختصارات

ABC - American Broadcast Company - شركة الإذاعة الأميركية
ABCFM - American Board of Commissioners for Foreign Missions - الهيئة الأميركية للمفوضين في بعثات خارجية
ABM - Anti-Ballistic Missile - الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية
ACHR - American Convention on Human Rights - الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان
ACS - American Colonial Society - جمعية الاستعمار الأميركية
AFL-CIO - American Federation of Labor and Congress of Industrial Organizations - اتحاد العمال الأميركي - مؤتمر المنظمات الصناعية
AFP - Agence France-Presse - وكالة الأنباء الفرنسية
AGOA - Africa Growth and Opportunity Act - قانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا
AIIB - Asian Infrastructure Investment Bank - المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتيية
AIL - Anti-Imperialist League - رابطة مناهضة الإمبريالية
AIM - American Indian Movement - حركة الهنود الأميركيين
AIPAC - American Israel Public Affairs Committee - لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية
ALBA - Alianza Bolivariana de los Pueblos de Nueatra América - التحالف البوليفاري لشعوب أميركا اللاتينية
ALPRO - Alliance for Progress - التحالف من أجل التقدم
AMAG - American Mission for Aid to Greece - البعثة الأميركية لمساعدة اليونان
ANSWER - Act Now to Stop War and End Racism - حركة العمل الآن لوقف الحرب وإنهاء العنصرية
AP - Associated Press - الوكالة الأولى(أسوشييتد برس) APEC - Asia-Pacific Economic Cooperation - منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي
ARPA - Advanced Research Projects Agency - وكالة مشروعات البحوث المتطورة
ASCE - American Society of Civil Engineers - الجمعية الأميركية للمهندسين المدنيين
ASEAN - Association of Southeast Asian Nations - رابطة دول جنوب شرق آسيا
AT&T - American Telephone and Telegraph Company - شركة الهاتف والتلغراف الأميركية
AUMF - Authorization for Use of Military Force - التفويض لاستخدام القوة العسكرية
B&R - Belt and Road - مبادرة الحزام والطريق
BEA - Bureau of Economic Analysis - مكتب التحليل الاقتصادي
BEPS - Base Erosion and Profit Shifting - تأكّل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح
BIS - Bank for International Settlments - مصرف التسويات الدولية
BIT - Bilateral Investment Treaty - معاهدة الاستثمار الثنائي
BLS - Bureau of Labor Statistics - مكتب الإحصاءات العمالية
BRICS - Brazil, Russia, India, China, and South Africa - دول البريكس، الأسواق «الناشئة» الخمس الأكثر أهمية (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) BVI - British Virgin Islands - جزر فيرجين البريطانية
CBO - Congressional Budget Office - مكتب الميزانية في الكونغرس الأميركي
CBS - Columbia Broadcasting System - شبكة إذاعة كولومبيا
CCF - Congress for Culture Freedom - منظمة الحرية الثقافية
CEDAW - Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CELAC - Community of Latin American and Caribbean States - جماعة دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
CENTO - Central Treaty Organization - منظمة المعاهدة المركزية (سينتو) CEO - Chief Executive Officer - المدير التنفيذي
CERN - Conseil Européen pour la Recherche Nucléaire - المنظمة الأوروبية للبحوث النووية
CFR - Council on Foreign Relations - مجلس العلاقات الخارجية
CIA - Central Intelligence Agency - وكالة الاستخبارات المركزية
CISPES - Committey in Solidarity with the People of El Salvador - لجنةُ التضامن مع شعب إلسلفادور
CPLCC - Central Polynesian Land and Commercial Company - شركة بولينيزيا الوسطى لشراء الأراضي والتجارة
CRC - Convention on the Rights of the Child - اتفاقية حقوق الطفل
CRPD - Convention on the Rights of Persons with Disabilities - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
CRS - Common Reporting Standard - معيار الإبلاغ المشترك
CUFTA - Canada-US Free Trade Agreement - اتفاق التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأميركية
DARPA - Defense Advanced Research Projects Agency - وكالة مشروعات بحوث الدفاع المتقدمة
DEA - Drug Enforcement Agency - إدارة مكافحة المخدرات
DoC - Department of Commerce - وزارة التجارة
EAI - Entreprise for the Americas Initiative - مبادرة الاقتصاد الحر للأميركتين
EBRD - European Bank for Reconstruction and Development - المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير
EC - European Community - الجماعة الأوروبية
ECSC - European Coal and Steel Community - الجماعة الأوروبية للفحم الحجري والصلب
EEC - European Economic Community - الجماعة الاقتصادية الأوروبية
EU - European Union - الاتحاد الأوروبي

FARC - Fuerzas Armadas Revolucionarias de Colombia - القوات المسلحة الثورية الكولومبية
FATCA - Foreign Account Tax Compliance Act - قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية
FBI - Federal Bureau of Investigation - مكتب التحقيقات الفدرالي
FCC - Federal Communications Commission - لجنة الاتصالات الفدرالية
FDI - Foreign Direct Investment - الاستثمار الأجنبي المباشر
FDR - Franklin Delano Roosevelt - فرانكلين ديلانو روزفلت
FECA - Federal Electoral Commission Act - قانون لجنة الانتخابات الفدرالية
FFI - Foreign Financial Institution - المؤسسة المالية الأجنبية
FINCEN - Financial Crimes Enforcement Network - شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية
FISA - Foreign Intelligence Surveillance Act - قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية
FISC - Foreign Intelligence Surveillance Court - محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية
FRED - Federal Reserve Bank of St. Louis - البنك الاحتياطي المركزي في سانت لويس
FSLN - Frente Sandinista de Liberación Nacional - جبهة سانديسنيستا للتحرير الوطني
FSU - Former Soviet Union - دول الاتحاد السوفياتي السابق
FTA - Free Trade Agreement - اتفاقية التجارة الحرة
FTAA - Free Trade Area of the Americas - منطقة التجارة الحرة للأميركتين
G2 - Group of Two - حكم ثنائي
G20 - Group of Twenty - مجموعة العشرين
GATT - General Agreement on Tariffs and Trade - الاتفاق العام بشأن التعرفات الجمركية والتجارة «الغات»
GDP - Gross Domestic Product - إجمالي الناتج المحلي
HIID - Harvard Institute for International Development - معهد هارفرد للتنمية الدولية
HTML - Hypertext Markup Language - لغة تمييز ترابطية
HTTP - Hypertext Transfer Protocol - بروتوكول نقل النصوص المترابطة
IADB - Inter-American Development Bank - مصرف التنمية للبلدان الأميركية
IBRD - International Bank for Reconstruction and Development - إنشاء بنك دولي لإعادة الإعمار والتنمية
ICANN - Internet Corporation for Assigned Names and Numbers - شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة
ICC - International Criminal Court - المحكمة الجنائية الدولية
ICJ - International Court of Justice - محكمة العدل الدولية
ICT - Information and Communications Technology - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IDA - International Development Association - المؤسسة الدولية للتنمية
IFC - International Finance Corporation - مؤسسة التمويل الدولية
IGE - Intergenerational Income Elasticity - مُرونة الدخل بين الأجيال
IGM - International Grant Making - تقديم المنح الدولية
IIA - International Investment Agreement - اتفاق استثمار دولي
IMF - International Monetary Fund - صندوق النقد الدولي
IP - Intellectual Property - الملكية الفكرية
IPC - Iraq Petroleum Company - شركة نفط العراق العملاقة
IPRs - Intellectual Property Rights - حقوق الملكية الفكرية
IS - Islamic State of Iraq and Syria - الدولة الإسلامية في العراق والشام
ISDS - Investor-State Dispute Settlment - تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول
ITO - International Trade Organization - المنظمة التجارية الدولية
JCPOA - Joint Comprehensive Plan of Action - خطة العمل الشاملة المشتركة
JSOC - Joint Special Operations Command - القيادة المشتركة للعمليات الخاصة
LAC - Latin America and the Caribbean - دول أميركا اللاتينية والكاريبي
LDP - Liberal Democratic Party [Japan] - الحزب الليبرالي الديمقراطي (اليابان) - MCC - Millennium Challenge Corporation - مؤسسة التصدي لتحدّيات الألفية
MENA - Middle East and North Africa - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MERCOSUR - Mercado Común del Sur - دول السوق الجنوبية المشتركة
METO - Middle East Treaty Organization - منظمة معاهدة الشرق الأوسط
MINUSTAH - United Nations Satabilization Mission in Haiti - بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي
MNE - Multinational Entrprise - المؤسسة المتعددة الجنسيات
MPAA - Motion Picture Association of America - رابطة الأفلام الأميركية
MPLA - Movimento Popular de Libertação de Angola - الحركة الشعبية لتحرير أنغولا
NAACP - National Association for the Advencement of Colored People - الجمعية الوطنية للنهوض بالأشخاص الملونين
NAE - National Association of Evangelicals - الرابطة الوطنية للإنجيليين
NAFTA - North American Free Trade Agreement - اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية
NASA - National Aeronautics and Space Administration - الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) - NATO - North Atlantic Treaty Organization - منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) - NBC - National Broadcasting Company - شركة الإذاعة الوطنية
NCAI - National Congress of American Indians - المؤتمر الوطني للهنود الأميركيين
NDC - Nationally Determined Contribution - مساهمات محددة وطنيًا
NGO - Nongovernmental Organization - المنظمات غير الحكومية

مجلس شباب الشعوب الأصلية من الهنود الحمر - NIYC - National Indian Youth Council
الاستعراض الأول للوضع النووي - NPR - Nuclear Posture Review
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - NPT - Non-Proliferation Treaty
الجهة الفاعلة غير الدولتية - NSA - Nonstate Actor
وكالة الأمن الوطني - NSAg - National Security Agency
مجلس الأمن القومي - NSC - National Security Council
استراتيجية الأمن القومي - NSS - National Security Strategy
منظمة الدول الأميركية - OAS - Organiztion of American States
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - OECD - Organization for Economic Co-operation and Development
منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) - OPEC - Organization of the Petroleum Exporting Countries
الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - P5 - The Five Permanent Members of the UNSC
لجنة العمل السياسي - PAC - Political Action Committee
المحكمة الدائمة للتحكيم - PCA - Permanent Court of Arbitration
حزب العمل الغواتيمالي - PGT - Partido Guatemalteco de Trabajo
برنامج التقييم الدولي للطلاب - PISA - Programme for International Student Assessment
الحزب الشيوعي الإندونيسي - PKI - Partai Komunis Indonesia
جيش التحرير الشعبي - PLA - People’s Liberation Army
منظمة التحرير الفلسطينية - PLO - Palestine Liberation Organization
مشروع القرن الأميركي الجديد - PNAC - Project for the New American Century
حزب الشعب الديمقراطي - PPD - Partido Popular Democrático
تكافؤ القدرة الشرائية - PPP - Purchasing Power Parity
جمهورية الصين الشعبية - PRC - People’s Republic of China
ترتيب تجاري تفضيلي - PTA - Preferantial Trade Agreement
المنظمة الطوعية الخاصة - PVO - Private Voluntary Organization
المراجعة الرباعية للدبلوماسية والتنمية - QDDR - Quadrennial Diplomacy and Development Review
البحث والتطوير - R&D - Research and Development
المسؤولية عن الحماية - R2P - Responsibility to Protect
الشركة الروسية الأميركية - RAC - Russian American Company
هيئة الإذاعة الأميركية - RCA - Radio Corporation of America
الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة - RCEP - Regional Comprehensive Economic Partnership
الثورة في الشؤون العسكرية - RMA - Revolution in Military Affairs
جمهورية الصين - ROC - Republic of China
قانون الاتفاقات التجارية التبادلية - RTAA - Reciprocal Trade Agreement Act
المؤتمر/المذهب المعمداني الجنوبي - SBC - Southern Baptist Convention
القائد الأعلى لقوات التحالف - SCAP - Supreme Commander for the Allied Powers
طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي - SDS - Students for a Democratic Society
منظمة حلف جنوب شرق آسيا (سياتو) - SEATO - Southeast Asia Treaty Organization
محرّك البحث الأمثل - SEO - Search Engine Optimization
قيادة العمليات الخاصة الأميركية - SOCOM - Special Operation Command
معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية - SORT - Strategy Offensive Reductions Treaty
معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية - START - Strategic Arms Reduction Treaty
العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات - STEM - Science, Technology, Engineering, and Mathematics
الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج - TFP - Total Factor Productivity
اتفاقيات إطارية للتجارة والاستثمار - TIFA - Trade and Investment Framework Agreement
اتفاقية التجارة في الخدمات - TISA - Trade in Services Agreement
هيئة تعزيز التجارة - TPA - Trade Promotion Authority
اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي - TPP - Trans-Pacific Partnership
حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة - TRIPS - Trade-Related Aspects of Intellectual Property
شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي - TTIP - Transatlantic Trade and Investment Partnership
إقليم جزر المحيط الهادي المشمول بالوصاية - TTPI - Trust Territory of the Pacific Island
الشركة المتحدة للفاكهة - UFCO - United Fruit Company
متّحدون من أجل السلام والعدالة - UFPJ - United for Peace and Justice
المملكة المتحدة - UK - United Kingdom
الأمم المتحدة - UN - United Nation
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - UNCLOS - UN Convention on the Law of the Sea
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) - UNESCO - United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - UNFCCC - United Nations Framework Convention on Climate Change
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - UNHCR - United Nations High Commissioner for Refugees
قوة موحَدة - UNITAF - Unified Task Force
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - UNSC - United Nations Security Council

قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - UNSCR - United Nations Security Council Resolutions
يونايتد برِس إنترناشيونال - UPI - United Press International
المحدّد المنتظم لموضع الموارد - URL - Uniform Resource Locator
الولايات المتحدة - US - United States
قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا - USAFRICOM - United States Africa Command
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية - USAID - United States Agency for International Development
القيادة السيبرانية الأميركية - USCYBERCOM - United States Cyber Command
وكالة الإعلام التابعة للولايات المتحدة - USIA - United States Information Agency
القيادة الشمالية الأميركية - USNORTHCOM - United States Northern Command
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - USSR - Union of Soviet Socialist Republics
القيادة الاستراتيجية الأميركية - USSTRATCOM - United States Strategic Command
الممثل التجاري للولايات المتحدة - USTR - United States Trade Representative
جزر فيرجين الأميركية - USVI - United States Virgin Islands
المنظمة العالمية للملكية الفكرية - WIPO - Word Intellectual Property Organization
منظمة التجارة العالمية - WTO - Word Trade Organization

تصدير المؤلف للترجمة العربية

كثيرون هم القُراء الإنكليز الذين وجدوا في أول وهلة عناءً كبيرًا في استساغة فكرة أن الولايات المتحدة هي إمبراطورية، وقد كانت كذلك قرونًا من الزمن. تراءى ذلك بمثابة الصدمة، نظرًا إلى ما تلقنوه من حكومتهم ومن الكتب والأفلام ووسائل الإعلام. غير أن القراء العرب، على العكس، قد يجدون عناءً أقل بخصوص مفهوم الإمبراطورية، نظرًا إلى السياسة الأميركية وممارساتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال المئة عام الأخيرة. مع ذلك، قد يتفاجأ هؤلاء القراء بحجم الإمبراطورية الأميركية وبديمومتها، وكذلك بالتراجع الحالي، وهنا يكمن الأمل في أن يكون هذا الكتاب مصدر مُتعة وفائدة بالنسبة إليهم.

قامت الإمبراطورية الأميركية في البداية على الأراضي، شأنها في ذلك شأن إمبراطوريات أخرى عفا عليها الزمان. لكن رغم أن هذا البُعد [الجغرافي] لا يزال قائمًا (على سبيل المثال، بورتوريكو)، فإنه يبدو اليوم أقل أهمية قياسًا بالأبعاد الأخرى التي تشمل الركون إلى القوة الاقتصادية والعسكرية والشطط في استعمالها، والسيطرة على المؤسسات العالمية والإقليمية، ودعم الجهات الفاعلة غير الدولتية من قبيل المؤسسات المتعددة الجنسيات ومراكز البحوث والمنظمات الدينية ووسائل الإعلام.

وحتى قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة قد باشرت الانتقال من إمبراطورية تقوم في الأساس على الأرض إلى إمبراطورية من الصعب تحديد ملامحها ومعالمها. كان المفتاح هنا هو الاقتصاد الأميركي، الأكبر في العالم، بُعيد الحرب الأهلية الأميركية (1861-1865)، والذي كان قد راكم فائضًا تجاريًا بنيويًا مع نهاية القرن التاسع عشر، ما جعل من تصدير رأس المال إحدى خصائصه الأكثر تميزًا. تراءى هذا الاقتصاد بعد فترة الحرب العالمية الثانية قويًا بفعل الحرب، عكس منافسيه الذين عانوا دمارًا وخرابًا عارمين. في الواقع، كانت الولايات المتحدة في عام 1945 تتكفل بحوالى 40 في المئة من الاقتصاد العالمي.

منح هذا الوزن الاقتصادي، مدعومًا بقوة عسكرية ضخمة تراكمت خلال أعوام الحرب، الحكومة الأميركية السلطة لفرض قوانينها على معظم بلدان العالم ما إن وضعت الحرب أوزارها. وراء هذا المسعى يكمن الدعم الكامل للمؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات ومراكز البحوث ووسائل الإعلام الرسمية والمنظمات الدينية. وقد أُحدثت مؤسسات إقليمية وأخرى كونية منحت الولايات المتحدة دورًا متميزًا، كما رُمِّمت المؤسسات القديمة للحفاظ على الهيمنة الأميركية، وتحسين صورتها. وأخذ رأس المال الأميركي يتدفق

إلى مناطق كانت الإمبراطوريات الأوروبية تشهد فيها تراجعًا ونكوصًا. وحده الاتحاد السوفياتي والدول التي كانت تدور في فلكه (لحقت بها جمهورية الصين الشعبية في عام 1949) بدت حجر عثرة أمام هذا الاجتياح الكاسح؛ ولهذا السبب بدا لي من الصواب اعتبار الإمبراطورية الأميركية في طورها الأول إمبراطورية شبه كونية بدل أن تكون كونية.

تشهدُ الإمبراطورية الأميركية الآن تراجعًا. والصين، أصبحت، منذ أعوام عديدة، الاقتصاد الأضخم في العالم إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مُعادل تحويل القدرة الشرائية. وتستمر نسبة الولايات المتحدة من الاقتصاد العالمي في الهبوط، وعلى الرغم من ذلك يُستعمل سعر الصرف، ما دام نمو الاقتصاد العالمي ككل يبقى أسرع من نمو الولايات المتحدة نفسها. كما أنها ما عادت مصدرًا صافيًا لرأس المال، نتيجة العجز الكبير الذي تَكبده حسابها الجاري لتغدو في المقابل مستهلكًا جَشعًا لرؤوس أموال الآخرين.

تُوزع الإمبراطوريات سكان العالم ما بين مواطنين ورعايا. وحتى تدور عجلة الإمبراطورية بسلاسة، عليها أن تُقدم المنافع لأغلبية مواطنيها حتى لو كان ذلك على حساب الرعايا في مناطق أخرى. وعلى مدى قرون من الزمن، حرص الاقتصاد الأميركي على تلبية حاجات معظم مواطنيه، لكنه فشل منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي في القيام بذلك رغم نموه المطرد. ويعود السبب في ذلك إلى تزايد اللامساواة التي حولت نسبة الدخل والثراء باتجاه الأفراد الأكثر غنى في المجتمع، ما ترتب عنه أن الولايات المتحدة باتت تُجسّد واحدًا من أكثر الأنظمة لا مساواة على مستوى توزيع الدخل والثروة في العالم، الأمر الذي أفرز مستويات كبيرة من عدم الرضى.

تبدو حالة التذمر التي تعتري المواطنين الأميركيين إزاء الطريقة التي يعمل بها النظام الاقتصادي جليةً خلال انتخاب دونالد ترامب رئيسًا في عام 2016. فهذا الرئيس السابق لم يوجه عنايته للإجابة عن هواجس قاعدته الانتخابية، وذلك بشن هجوم على آثار توزيع النموذج الاقتصادي الأميركي، بل، على العكس، تعرّض للعولمة، وأشعل فتيل حروب تجارية وفرض عقوبات.

على الرغم من أن الرئيس ترامب لم يكن مناوئًا للإمبريالية، فإن سياساته أنتجت التسريع في وتيرة التراجع الإمبراطوري الذي كان قد انطلق منذ مدة. وربما يبدو هذا مفاجئًا بالنظر إلى أن شعار حملته الانتخابية عام 2016 «لنجعل أميركا عظيمة مرة أخرى» هو محاولة صلفة لاستعادة زمن أسطوري حينما كانت الإمبراطورية الأميركية تهيمن على العالم بلا منازع. غير أن صرخته «أميركا أولًا» فشلت في إدراك أن الإمبراطورية الأميركية لم تستطع أن تُعمر طويلًا إلا لأنها كانت تبرهن على إرادة لتوفير البضائع العامة العالمية التي تعتمد عليها دول أخرى، وكمقابل كانت هذه الدول بدورها تُبدي رغبة في دعم المشروع الإمبراطوري الأميركي.

إن المؤسسات العالمية وتلك المنسوبة إلى جهات معيّنة، والتي وفرت الدعامة الشرعية والأخلاقية للإمبراطورية الأميركية، باتت اليوم موضع تساؤل لا قِبل لها به. كما أن بعض المؤسسات المتعددة الجنسيات، التي جعلت علاقتها المتلاحمة مع الدولة في السابق من الإمبراطورية الأميركية قوة لا يمكن قهرها، بلورت برنامجًا مختلقًا هو في الحقيقة كونيٌّ ويصطدم بإمبراطورية تسعى للمواجهة مع الصين. انكمشت وسائل الإعلام الرسمية من حيث الأهمية، حيث باتت وسائل التواصل الاجتماعي التي تُبدي احترامًا أقل للإمبراطورية تمثل تحديًا، كما أضحت مراكز البحوث والمنظمات الدينية أقل تجانسًا من حيث توجهاتها.

في وسعنا أيضًا أن نقارب التراجع الإمبراطوري من منطلق جغرافي؛ فالصين ظلت على امتداد أعوام عديدة الشريكَ الأجنبي المهيمن بالنسبة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء. وبالنسبة إلى دول منطقة آسيا والمحيط الهادي، وبينما يحدوها الأمل في الحفاظ على علاقات جيدة مع الصين والولايات المتحدة، فإنها تجد نفسها بين مِطرقة جانب وسِندان جانب آخر كلما تعلق الأمر بالقيام باختيارات صعبة بسبب الصراع بين العملاقين العالميين. كما باتت أوروبا، وخصوصًا الاتحاد الأوروبي (EU)، على علم بأن ثمة نهاية وشيكة للزمن الذي كان يمكنها فيه الاعتماد على الولايات المتحدة لكي تحصل على الأمن في مقابل دعم الإمبراطورية الأميركية. كما بدأ الحضور الأميركي في الشرق الأوسط يتراجع بسرعة في الوقت الذي يتزايد فيه حضور روسيا.

استطاعت الإمبراطورية الأميركية في الأميركتين فحسب أن تتجنب تراجعًا ملحوظًا، حيث أُعيد إحياء عقيدة مونرو التي صيغت أول مرة في عام 1823 لصَدِّ القوى الأخرى خارج المنطقة، كما انحسر تيار الحكومات اليسارية الذي اكتسح المنطقة بعد عام 2000. ولكن يجب ألّا تُشكل هذه المعطيات مفاجأة. لقد كانت الأميركتان الحضن الذي شهد ولادة الإمبراطورية الأميركية أول مرة، وبالتالي من الطبيعي أن تكون الإمبراطورية أكثر عَزمًا وإصرارًا على تأجيل التراجع في هذا الجزء من العالم.

على العموم، يبقى التراجع عن الإمبراطورية فِعلًا فوضويًا ومؤلمًا وصادمًا بالنسبة إلى المواطنين، ويكفي أن نتأمل حالة الإمبراطورية العثمانية منذ قرن خلا. ثمة مخاطر كبيرة تلوح في الأفق بالنسبة إلى ساكني الولايات المتحدة مع انتهاء دورها العالمي المتميز، ما يمكن أن يستبطن حروبًا ضِد قوى خارجية ونزاعات داخلية وتدهورًا في مستويات العيش.

مع ذلك، ليس بالضرورة أن تتخذ الأمور هذا المسار. تأتي الإمبراطوريات وتذهب، غير أن الدول الأمم يمكنها أن تواصل الحياة إلى الأبد. وإذا ما كنا سنشهد هذا الانتقال من الإمبراطورية إلى الدولة الأمة، فهذا رهْن إدراك عِلة حدث التراجع الإمبراطوري. فإذا كان التراجع يعود أساسًا إلى ضغوط خارجية، فربما تترتب عن ذلك نتائج وخيمة بالنسبة إلى الدولة الأمة. لكن إذا كان

السبب يرجع، في المقام الأول، إلى أن المواطنين لم يعودوا في أغلبيتهم يؤمنون بالمشروع الإمبراطوري أو يدعمونه، فيمكن حينها أن يكون أمرًا حميدًا إلى حد كبير.

رغم أن الضغوط الخارجية تبقى مهمة بشكل واضح، فإن العوامل الداخلية هي التي تفسر مجمل التراجع الإمبراطوري في الولايات المتحدة؛ فما عاد الشباب، على وجه الخصوص، يعتبرون الولايات المتحدة استثنائية، كما أن نسبة كبيرة جدًا من المواطنين لا تدعم اليوم الحروب التي تخوضها دولتهم في الخارج. والنتيجة أن الدولة الأمة لن تنجو فحسب، بل يمكن أن تشهد أيضًا رخاء وازدهارًا مع تراجع الإمبراطورية الأميركية أكثر فأكثر خلال الأعوام الثلاثين أو الخمسين المقبلة.

فيكتور بولمر توماس لندن 16 كانون الأول/ديسمبر 2019

مقدمة المترجم

بعيدًا عن أروقة السياسة وأحاديث الصالونات ورؤى المقاعد الوثيرة واجترار الجدل العقيم حول العموميات والقضايا التي باتت اليوم أكثر من أي وقت مضى في حكم المسلّمات، يبقى الحديث عن فكرة أميركا، ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا، مُشرعًا على العديد من الأسئلة والتأويلات، من قبيل: هل الولايات المتحدة الأميركية إمبراطورية أم لا؟ إمبراطورية نشأت في لحظة شرود، كما يحلو للبعض أن يكرر هذه اللازمة كلما كان الحديث في ما يخص الإمبراطورية البريطانية، أم إمبراطورية بالرغم عنها، كما يطيب للكثيرين القول اليوم كلما كان مبتدأ السجال وخبره يهمّان الإمبراطورية الأميركية؟ هل هي قوة خير، تشيع قيم السلام والرخاء والتحرر، أم قوة مُهيمنة يحركها دافع نفعي، على غرار كل الإمبراطوريات التي شهدها التاريخ الإنساني؟ فعل جيوسياسي طارئ بعد أن استنفدت القوى الإمبراطورية التقليدية عتادها وعديدها في مجازر وإبادات جعلتها تسلّم، مُكرهة، «مسؤولية» قيادة العالم إلى الإمبراطورية الجديدة، أم صيرورة تاريخية رافقت الجنين منذ تشكله دولة أمة حرص «الآباء المؤسسون» على رعايته ومدِّه بشريان الحياة، بدءًا بسفك دماء السكان الأصليين ومصادرة أراضيهم إلى التوسع إقليميًا وأخيرًا إلى ما وراء البحار؟

لعل ما يثير الانتباه أكثر في هذا الجدال بشأن الإمبراطورية الأميركية هو الإصرار على النفي، وخصوصًا من جانب رجال السياسة، والإقرار بواقع الحال من جانب المحللين والمراقبين. هكذا، بعد مرور شهرين على احتلال الولايات المتحدة للعراق، أعلن جوزف ناي أن «المراقبين المحترمين، من اليمين واليسار، شرعوا في الإشارة إلى ‘الإمبراطورية الأميركية’ باعتبارها السرد الذي يستبد بسرديات القرن الحادي والعشرين». وبعد مرور أشهر قليلة، لاحظ ديميتري سيمس أن «سواء اعتبرت الولايات المتحدة نفسها إمبراطورية أم لا، فإنها بالنسبة إلى العديد من الأجانب تبدو وتسير وتتحدث كأنها كذلك، وبالتالي فإنهم يتعاملون مع واشنطن على هذا الأساس». بيدَ أن خلال المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2004، أعلن نائب الرئيس ريتشارد تشيني أن «لو كُنا فعلًا إمبراطورية، لكنا الآن نهيمن على مجال من الأراضي أوسع مما لدينا حاليًا. هذه ليست طريقة عملنا» [(1)]. وبين هذا الموقف وذاك، نجد من يعترف بواقع الحال، لكن على مضض، فيعتبر أن أميركا ما كانت لتصير إمبراطورية لولا دعوة باقي العالم لها للاضطلاع بهذا الدور وتحمّل هذا العبء. يقول هنري لوس (Henry Luce)، صاحب مقولة «القرن الأميركي» (The American Century) التي بسط معالمها في مقاله الشهير الذي صدر في 17 شباط/فبراير 1941 بمجلة **لايف** (Life): «ثمة اعتقاد يتشاطره طيف واسع

من جميع الأشخاص الأحياء، وهو أن القرن العشرين يجب أن يكون إلى حد كبير القرن الأميركي... كما أننا نتصف بخاصية لا يمكن تحديدها ولا يمكن العين أن تخطئها، وهي هيبة الزعامة. وعلى خلاف هيبة روما أو جنكيز خان أو إنكلترا القرن التاسع عشر، فإن الهيبة الأميركية عبر أرجاء العالم تكمن في الإيمان بالنوايا الحسنة، علاوة على ذكاء وقوة الشعب الأميركي ككل» [(2)]. غير أن ما هو في حكم اليقين في هذا السجال هو أن صناع القرار السياسي في أميركا أدركوا جيدًا أن في عالم يضم دولًا ذات سيادة وأسواق عالمية ومؤسسات دولية واقتصادات رأسمالية وبدائل حضارية، بات من المستحيل على الإمبراطورية الأميركية أن تتلبس لبوس جنكيز خان أو أن تتلفَّع بعباءة روما. ومن هنا كانت خاصية هذه الإمبراطورية أنها شرعت في تأسيس منظمات ومؤسسات دولية تقوم بالنيابة عنها في السيطرة على مفاصل العالم، وفرضت لعبة يتعين على جميع اللاعبين الآخرين الالتزام بقواعدها. غير أن هذه الإمبراطورية، كما يقر فيكتور بولمر توماس، صاحب هذا الكتاب، تشهد حالة تراجع ونكوص، وربما تصبح مجرد دولة أمة خلال الأعوام الثلاثين المقبلة.

لعل هذا الكتاب يمثل دراسة رصينة تتقاطع مع العديد من المقاربات التي حاولت تناول موضوع الإمبراطورية الأميركية، من قبيل **تاريخ الشعب الأميركي** (A People’s History of the United States) لهوارد زين (Howard Zinn)، وروايته المصورة **تاريخ شعوب الإمبراطورية الأميركية** (A People’s History of American Empire)، **والتاريخ الأميركي المسكوت عنه** (The Concise Untold History of the United States) لصاحبيه المخرج السينمائي أوليفر ستون (Oliver Stone) والمؤرخ بيتر كوزنيك (Peter Kuznick)، **وكيف تخفي إمبراطورية: تاريخ الولايات المتحدة العظمى** (How to Hide an Empire: A History of the Greater United States) لدانييل إيمرفار (Daniel Immerwahr)، إضافة إلى كتب ودراسات أخرى. غير أن ما يميز بولمر توماس من هؤلاء جميعًا هو استشرافه نهاية الإمبراطورية انطلاقًا من مؤشرات موضوعية تشمل السياسة والاقتصاد والثقافة. وما يميز هذا الكتاب أكثر هو عدسة الاقتصادي الثاقبة، حيث يرصد بولمر توماس مسار الإمبراطورية وتدَرجها من كيان ينهض على التوسع الإقليمي إلى إطار تكوين شبكة من المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الجنسيات يقبع في صلبها منطق السوق وما يؤثث له من أيديولوجيات سوغت تداوله واستمراره لما يربو على قرنين من الزمن.

منذ البداية، يسطّر بولمر توماس اسم الإمبراطورية الأميركية بالبنط العريض، ويورد الشاهد تلو الشاهد ليؤكد أن أميركا منذ إرهاصاتها الأولى كانت إمبراطورية، حيث عملت على تأمين مجالها الحيوي، وذلك بالاستيلاء على أراضي السكان الأصليين وارتكاب جرائم الإبادة في حقهم قبل أن تنتقل إلى الجوار، متجهة إلى الغرب تارة أو إلى الشرق، وإلى الجنوب تارة أخرى

لتبسط نفوذها وتدعم حضورها. وهكذا اختُلقت أساطير، باتت بعد حين عقائد، ما زالت إلى اليوم تشكل عنوان الخطاب السياسي الرسمي وتصوغ خطاباته.
من بين هذه الأساطير المؤسسة أو العقائد الراسخة، يمكننا أن نذكر على سبيل المثال: «الحروب العادلة والقانونية» ضد السكان الأصليين التي سعت إلى اقتلاع أصحاب الأرض، ومن ثم تشييد «مدينة على التل»، بما تحمله الأخيرة من حمولات لاهوتية؛ «القدر الجلي»، أو قدر أميركا في قيادة العالم ونشر قيم الخير، وهذا ما يتساوق مع ما أوردناه سابقًا بخصوص صاحب «القرن الأميركي»؛ «الاستثناء الأميركي»، وغيرها من الأساطير. بيد أن هذه الأساطير ما كانت لتحيا، وبالتالي ما كانت لتصير موضوع تقليد رصين يعنى بدراسة أميركا، لولا القوة العسكرية التي لا تترك للدول الضعيفة أي خيار آخر، ما عدا الرضوخ لإملاءات الإدارات الأميركية، مع أن هناك حالات شكلت دومًا تحديًا للهيبة الأميركية.
يتوزع هذا الكتاب بين أقسام ثلاثة ومقدمة وخاتمة، إضافة إلى خرائط وأشكال و"إطارات" وضعها صاحب الكتاب لفتح ما استُغلق من المفاهيم. في القسم الأول، يتعرض الكاتب إلى بداية فكرة أميركا وتدرجها من مستعمرات ثلاث عشرة إلى كيان توسعي ضم جميع الأراضي بعد أن اقتُلع أصحابها لينتهي بهم المطاف في الأخير إما في محميات أو مستعمرات وإما في كيانات تحت الوصاية الأميركية. لقد سبق لصاحب **غزو أميركا** (The Conquest of America)، تزفيتان تودوروف (Tzvetan Todorov)، ضمن آخرين، أن تعرّض لموضوع السكان الأصليين، والذين سُمّوا خطأً هنودًا، مُورِدًا الشواهد من مؤلَّف لاس كاساس (Las Casas) الذي ينضح فظاعة وخزيًا. لكن بينما ينشغل تودورف بمحاولة الكشف عن سر هزيمة السكان الأصليين، رغم كثافة أعدادهم، وينتهي إلى وضع اليد على قضية التواصل في بُعديها الأفقي والعمودي، فإن فيكتور بولمر توماس يضع الحكاية في سياقها التاريخي، ويكشف بالتالي عن وجه الإمبراطورية البشع. وينبري عبر تقابلات بين الخطاب والممارسة إلى تفكيك مجموعة من الأساطير التي شكلت الرواية الرسمية الأميركية، فيصرح علنًا، ومن دون مواربة، بأن كثيرين ممن يُعرفون بالآباء المؤسسين مسؤولون حقيقة عما حدث لسكان أميركا الأصليين من إبادات ومجازر. هكذا دونما تردد، يعتبر أندرو جاكسون، الذي كان أحد دعاة سياسة «التمدن» ومن المناصرين لفكرة تحفيز «الهنود» على الأخذ بأسباب الحضارة، مسؤولًا عن الإبادة التي تعرض لها «الهنود»، وهو ما يُعَدّ اليوم جريمة، بحسب القانون الدولي. وفي مثال آخر، يكشف بولمر توماس كيف أن أبراهام لينكولن أراد أن ينشئ للأميركيين الأفارقة مستعمرة في أميركا الوسطى حتى يضمن صفاء العرق الأنكلوساكسوني. ومن هنا تُطرح قضية العرق التي لا تزال تطارد أميركا إلى اليوم.

في القسم الثاني، يعرض الكاتب الوجه الآخر من الإمبراطورية التي ميزها من جميع الإمبراطوريات الحديثة، وهو إنشاء منظمات دولية ومؤسسات متعددة الجنسيات اخترقت نسيج المجتمعات وجعلت من النموذج الأميركي السائد على مستوى العالم. ومن مؤسسات قانونية تضبط العلاقات بين أميركا وجيرانها من دول الأميركتين، استطاعت أميركا أن تضمن لذراعها الاقتصادية التغلغل في المجتمعات، وفرض لعبة يجب على الآخرين الالتزام بها. غير أن هذه المؤسسات ما كانت لتصمد لولا القوة العسكرية الأميركية التي جعلت من قارئ هذا التاريخ يعتبر الولايات المتحدة عن حق «أمة القواعد العسكرية». ويعدد بولمر توماس الحالات والأمثلة، لكن يبقى هناك دائمًا خط ناظم، إن لم يكن خطًا أحمر، وهو المصالح الاستراتيجية القومية.

في القسم الثالث والأخير، يعرض الكاتب لأطروحته المركزية، وهي تراجع الإمبراطورية الأميركية. وإذا كان الهدف الاستراتيجي الأميركي وراء إقامة هذه المؤسسات يتمثل، في مرحلة لاحقة، في ضمان دعم الدول التي تسير في ركْبه للمشروع الإمبراطوري الأميركي، أو في أقصى حالات حُسن النية، عدم الاعتراض عليه، فإنه بات واضحًا أن الولايات المتحدة ما عادت الآمر الناهي، وأنها في بعض الحالات قد تضطر إلى الانسحاب من هذه الترتيبات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويرى بولمر توماس أن عوامل هذا التراجع تعود إلى أسباب داخلية، يحددها أساسًا في انكماش الاقتصاد الأميركي وحالة من الإحباط العام التي تسود المجتمع الأميركي جراء سياسة اجتماعية مجحفة وتداعي الأساطير أو العقائد التي قامت عليها الإمبراطورية الأميركية. وكما قال الناقد الماركسي رايموند وليامز (Raymond Williams) يومًا، لا يمكن الهيمنة، أي هيمنة، أن تكون شاملة، مطلقة؛ إذ يبقى هناك دومًا جيوب مقاومة. ولعل ذلك ينطبق أيضًا على الإمبراطورية الأميركية.

يمثل هذا الكتاب إذًا انعطافة كبرى في التقليد المعني بدراسة الإمبراطورية الأميركية، ويقدم زاوية نظر تتأسس على خبرة بولمر توماس في عالم الاقتصاد والسياسات الدولية، من جهة، وانشغاله بقضايا الأميركتين على مدار أعوام عديدة من جهة أخرى. وهو، بهذا المعنى، خريطة طريق لكل من تحدوه الرغبة في معرفة كواليس الإمبراطورية الأميركية، ومنطلقٌ لفهم آليات اشتغال العقل الإمبراطوري. كما أنه علامة على عقل صاحبه؛ ألم تقل العرب قديمًا «الاختيار قطعة من عقل صاحبه؟»، وهو بذلك نموذج المثقف الذي يعمل داخل/خارج المؤسسة، كما توضح غايَتري شاكرافورتي سبيفاك (Gayatri Chakravorty Spivak): داخل المؤسسة لأن بولمر توماس يُعَدّ على رأس واحد من أعرق مراكز البحث في العالم، وهو مؤسسة شاتام (Chatham) التي وفرت له شبكة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية، حيث اشتغل إلى جانب صناع القرار السياسي وربطته أواصر بحثية مع مهتمين من جميع أرجاء

الكون، وخارج المؤسسة لأنه استطاع أن يقدم قراءة نزيهة تترفع عن الولاءات السياسية الضيقة.

توفيق سخان

---

(1) يُنظر:

Daniel H. Nexin & Thomas Wright, «What's at Stake in the American Empire Debate,» American Political Science Review, vol. 101, no. 2 (May 2007), p. 253.

(2) ورد في:

Geird Lundestad, «'Empire by Invitation' in the American Century,» Diplomatic History, vol. 22, no. 2 (Spring 1999), p. 189.

تمهيد

شكلت أميركا اللاتينية ودول الكاريبي مدارَ تخصُّصي على امتداد ما يناهز الخمسين عامًا، بما في ذلك أعوام ستة أمضيتها مديرًا لمعهد دراسات أميركا اللاتينية في جامعة لندن. بناء عليه، كنتُ دائمًا على وعي بأن الولايات المتحدة لم تكن مجرد دولة أمة. على أي حال، تمكنت الولايات المتحدة من إقامة إمبراطورية إقليمية غير رسمية في المنطقة. ومع ذلك، ومع أنني أسهبت في النشر بشأن هذا الموضوع، فإن مدار بحثي لم يتمحور بالأساس حول الدولة.

منذ تسعينيات القرن العشرين، بدأت البحث في العلاقة بين منطقة أميركا اللاتينية والكاريبي ومناطق أخرى من العالم. في هذا البحث، شكلت الولايات المتحدة موضوعًا مثيرًا للجدل، بحيث كانت تؤدي دورًا محوريًا بحكم امتدادها العالمي. بيدَ أنني لم أتمكن قط من أن أدرك تمامًا كيفية قيام «الإمبراطورية شبه العالمية» الأميركية بإدارة شؤونها إلا حينما أصبحتُ مديرًا لمؤسسة شاتام، المؤسسة الملكية للعلاقات الدولية (Chatham House, the Royal Institute of International Affairs). تحقَّق ذلك خلال لقاءات أجريتها مع زعماء العالم الذين ألقى الكثير منهم خطابات في مؤسسة شاتام خلال المدة الزمنية التي عملت فيها مديرًا، فضلًا عن البرامج البحثية التي نُظِّمت خلال فترة إدارتي المؤسسة.

ولَعل المكون الأخير الذي كنت بحاجة إليه لتأليف هذا الكتاب كان العيش في الولايات المتحدة والعمل فيها، وقد قمت بذلك على فترات متفرقة سنويًا، بدءًا من عام 2007 حتى عام 2010. ومع أنه سبق لي أن زرت الولايات المتحدة خلال مناسبات عديدة منذ زيارتي الأولى في عام 1966، فلا بديل من خيار العيش في بلد لفهم طرائق تفكير أهله. بالفعل، كانت هذه التجربة القريبة زمنيًا، إضافة إلى زيارات أخرى ستليها لاحقًا، هي التي أقنعتني بأن الإمبراطورية الأميركية تشهد تراجعًا، مع أن هذا التراجع يعود أساسًا إلى عوامل داخلية أكثر منها خارجية.

إن أي مشروع يتخذ من الولايات المتحدة كإمبراطورية موضوعًا له يجب أن يتحلى بالعمق والدقة، نظرًا إلى طبيعة المصطلح المثيرة للجدل. وقد قاربتُ الموضوع من ضمن إطارٍ فكري إيجابي؛ ذلك أنني أومن بأن استنتاجاتي تحوي بين ثناياها نبرة إيجابية بالنسبة إلى كلٍّ من الولايات المتحدة والعالم أجمع. قد تبدو الإمبراطوريات في الماضي أمرًا عاديًا، غير أنها مفارقة تاريخية في زمننا الحاضر. إنها لا تكبّد رعايا الدولة الإمبراطورية وحدهم تكاليف باهظة، بل تكبّد مواطنيها أيضًا. وهكذا، فإن التراجع عن الإمبراطورية هو شيء يجب الاحتفاء به، شريطة أن يتم تدبيره بطريقة منظمة. بطبيعة الحال، يتطلب هذا زعامةً،

غير أن هذه الزعامة تبقى مختلفة تمامًا عما كانت تتطلبه عملية المحافظة على استمرار السيطرة على الإمبراطورية.
تُبدي جميع الدول حساسية إزاء النقد الذي يأتيها من الخارج، وأنا على وعي بالمخاطر التي تستبطن الكتابة بشأن دولة أجنبية، لكن كان عليَّ مجابهة تلك المُعضلة طوال مسيرتي المهنية، وذلك لأن معظم بحوثي يتعلق بأجزاء أخرى من العالم. من خلال تجربتي، تُعَدّ الكتابة في شأن دول أجنبية بموضوعية، في الواقع، أقل تعقيدًا إلى حد كبير من الكتابة في شأن بلد الكاتب الأصلي، وعلى كلٍ، ليس هذا ما يمثّل موضوع هذا الكتاب. لفهم الولايات المتحدة في الوقت الحاضر، يحتاج المرء إلى منظورٍ ذي بُعدٍ كوني حقيقي ليس في وسع أيٍّ كان أن يدَّعي احتكاره.

شكر وامتنان

بدأتُ تأليف هذا الكتاب في عام 2012، بينما كانت الولاية الأولى لإدارة الرئيس باراك أوباما تشارف نهايتها. غير أن البحث الذي مهَّد لهذا الكتاب يعود زمنيًا إلى الوراء، ويمكن القول إنه انطلق تحديدًا حينما قمت ببحوثي الخاصة بالدكتوراه في ما يتعلق بأميركا الوسطى خلال سبعينيات القرن العشرين. وهكذا تراكم عليَّ مع مرور السنوات دَينٌ هائلٌ لعدد كبيرٍ جدًا من الأفراد والمؤسسات.

قدمت لي كلية سانت أنتوني (St. Anthony’s College) في جامعة أكسفورد، بكامل طاقم أساتذتها وطلابها الوافدين من مختلف بقاع العالم، فهمًا عميقًا للدور العالمي للولايات المتحدة. وكان كثير من الزوار يأتون أيضًا من الولايات المتحدة، وكانت مشاركاتهم في المؤتمرات التي تنعقد في رِحاب الكلية تذكّرنا على الدوام بالطبيعة المركّبة لنشاطات بلدهم داخليًا وخارجيًا.

كما ساهمت مؤسسة دراسات أميركا اللاتينية (The Institute of Latin American Studies) في جامعة لندن، وبقدر كبير من الفائدة، في صوغ الأفكار التي يقوم عليها هذا الكتاب، خصوصًا أن مؤسسة رديفة أخرى، ضمن المؤسسات التي تنضوي في الجامعة ذاتها، كانت مؤسسة دراسات الولايات المتحدة (Institute of United States Studies). وكانت رئيستها مارغريت تاتشر خلال تلك السنوات، تتبنّى آراء قوية جدًا بخصوص الدور العالمي للولايات المتحدة، بحيث إنها كانت تبدو سعيدة دومًا وهي تشاطر أعضاء الإدارة، من أمثالي، مواقفها.

وكعضو على مدى أعوام عديدة في البرنامج الاستشاري الإقليمي لأميركا اللاتينية لمجلس البحوث في العلوم الاجتماعية في نيويورك (SSRC)، تعلمت الكثير عن طرق عمل المنظمات الخيرية الأميركية. كما أفدتُ كثيرًا من المحادثات مع شبكة من الباحثين الذين يضمهم المجلس. خلال هذه الفترة من عملي المهني، عملت مستشارًا للعديد من المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المتعددة الجنسيات، وقد برهن ذلك على تجربة لا تُقدَّر من حيث الأهمية لفهم كيفية إجراء الأعمال في الإمبراطورية الأميركية.

كما أني استفدتُ كثيرًا في مؤسسة شاتام من نقاشات مطوَّلة دارت حول الدور العالمي للولايات المتحدة مع مختصين ينتمون إلى مناطق مختلفة من العالم. وأود أن أشكر، على وجه الخصوص، روي آليسون (Roy Allison)، ودانكان براك (Duncan Brack)، وبول كورنيش (Paul Cornish)، وستيفن غرين (Stephen Green)، وروزميري هوليس (Rosemary Hollis)، وغاريث برايس (Gareth Price)، وآليكس فاينس (Alex Vines)، وريتشارد ويتمان (Richard

(Whitman)، وإليزابيت ويلمزهيرست (Elizabeth Wilmshurst). وعلى مستوى عام، فإن لقاءاتي مع زعماء العالم من أنغولا والبرازيل والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإيران والمكسيك وروسيا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، ناهيك عن كثير من الدول الأخرى التي أغنت تجربتي وعمّقت معرفتي بالموضوع.

تُعد مؤسسة شاتام جزءًا لا يتجزأ من شبكة من مراكز البحوث حول العالم، وهي المؤسسة الرديفة للمجلس الأميركي للعلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations). من خلال هذه الشبكة، والتي تضم أيضًا مؤسسة راند (RAND Corporation) ومعهد بروكينغز (Brookings Institution)، تعلمت الكثير عن التفاعل بين الدولة والجهات الفاعلة غير الدولتية. واكتشفت، بصورة خاصة، الدور المركزي الذي تقوم به مراكز البحوث في تقديم الأسس الفكرية للإمبراطورية الأميركية.

كثيرون هم الأشخاص الذين قدّموا ملاحظات حول فصول من هذا الكتاب قبل المراجعات النهائية، غير أنني أود أن أعبّر عن مدى امتناني - على وجه الخصوص - لجوناثان بِل (Jonathan Bell)، وجون كوتسوورث (John Coatsworth)، ومايكل كوكس (Michael Cox)، وجيمس دانكرلي (James Dunkerley)، وإريك هرشبورغ (Eric Hershberg)، وإيوان مورغان (Iwan Morgan)، وجون ويلش (John Welch). أخيرًا، ويقينًا ليس آخرًا، أود أن أُعرب عن مدى شكري الخاص لباربرا بولمر توماس (Barbara Bulmer-Thomas) على أسلوبها في تحدّي أفكاري مدة نصف قرن، وبالتالي كانت لي عَونًا في تجنب الحلول المُبتسرة أو الاستنتاجات السطحية.

مقدمة

هذا كتابٌ يرصد تاريخ الولايات المتحدة كإمبراطورية من خلال محطات ثلاث [3]: بدايةً، أصولها الإقليمية بُعيد نشأتها كدولة أمة (القسم الأول)؛ ثانيًا، ترسيخُ دعائمها مشروعًا شبه عالمي بعد الحرب العالمية الثانية (القسم الثاني)؛ ثم أخيرًا تراجعها الحالي (القسم الثالث). وبما أن الكتاب ينطلق من فكرة مفادها أن العوامل الأساسية لهذا التحول تبقى داخلية أكثر منها خارجية، فإن من الممكن اعتبار ما يترتب عن ذلك إيجابيًا: لن تكون الولايات المتحدة مُهمة في العالم وللعالم كما كانت عليه في السابق، غير أن دورها الجديد سيكون أكثر اتساقًا مع طموحات أغلب سكانها. لا يتضمن التراجع عن الإمبراطورية بالضرورة انهيار الدولة الأمة. بالفعل، يمكنه على العكس أن يقوي الدولة الأمة إذا كان التراجع يعود أساسًا إلى عوامل داخلية.

لا يُعنى الكتاب - على الأقل في المقام الأول - بالقضايا الداخلية، رغم أن الأخيرة تؤثر بالفعل في العلاقات الدولية بجميع الوسائل الممكنة. إنه ليس تاريخًا اجتماعيًا أو اقتصاديًا، رغم ارتباطهما كليهما ارتباطًا وثيقًا بإدارة الإمبراطورية الأميركية [4]. وعليه، فإنه أكثر ميلًا إلى أن يكون تاريخًا إمبراطوريًا، رغم أنه ليس تاريخًا عاديًا؛ ذلك أن ليس له تاريخ نهاية.

لا يمكن كتابة تاريخ إمبراطوري إلا إذا كان البلد موضع البحث هو إمبراطورية. ومع ذلك، فإن في أميركا كثيرًا من الأشخاص الذين ينفون طابع الإمبراطورية عن بلدهم. لقد نشأت الولايات المتحدة في معارضة مع الإمبراطورية، كما يُقال، وهكذا فهي مناوئة للإمبريالية منذ نشأتها. ويحول وضعها الجمهوري دون نشأة إمبراطورية، بما يستتبعه ذلك من قبيل وجود إمبراطور أو ملك دستوري. إن أمة ترفع شعار الإخلاص لقيم الحرية، كما هو سائد، لا يمكنها أبدًا أن تقبل وضع التبعية الذي يُفرض على الرعايا في الأنظمة الإمبراطورية.

بيدَ أنه كان هناك لحظات ثلاث منذ حرب الاستقلال قُبل فيها الوضع الإمبراطوري للدولة قبولًا واسعًا. ترتبط اللحظة الأولى بجيل الآباء المؤسسين، الذين لم يكن هناك بالنسبة إليهم تناقض بين مصطلحَي «الجمهورية» و«الإمبراطورية»، وكانوا يستخدمون مصطلح «الإمبراطوري» من دون قيود، إن لم يكن ذلك بشكل متفلّت من أي قيد. توازي اللحظة الثانية الفترة الزمنية بعد عام 1898، حينما صارت الولايات المتحدة تسيطر على العديد من المستعمرات التي كانت في السابق تحت النفوذ الإسباني. وتتوافق اللحظة الثالثة مع لحظة «أحادية القطب» عقِب الحرب الباردة، إذ ما عادت الولايات المتحدة تواجه ما كانت تزعم أنه خطر وجودي.

ما بين هذه اللحظات الثلاث، ثمة فترات طويلة غدت خلالها فكرة الولايات المتحدة كإمبراطورية غريبةً بالنسبة إلى معظم الأميركيين. وحقيقة الأمر أن الأمة كانت لا تزال إمبراطورية منذ عام 1783، حينما وقّعت معاهدة باريس، حيث استولت بموجبها على مساحة شاسعة من الأراضي لم تكن أي من الولايات الثلاث عشرة السابقة تمارس سيادتها عليها، والتي كانت تقطنها شعوب أخرى. بالفعل، إن الترتيبات التي جرى تبنّيها بالنسبة إلى هذه الأراضي التي استُولي عليها مؤخرًا توائم بشكل تام حتى التعريف المختزل لـ «الإمبراطورية» كما يحدده **قاموس أكسفورد للغة الإنكليزية** (Oxford English Dictionary): «أراض شاسعة توجد تحت سيطرة حاكم مطلق... وهي غالبًا ما تتشكل من مجموعة من الولايات أو الأقاليم المنفصلة». وفي تعريف لاحق: «تمثل الإمبراطورية مجموعة موسعة من الأقاليم التابعة والخاضعة في النهاية لسيطرة دولة ذات سيادة».

وبقدرِ ما صارت الأقاليم، شيئًا فشيئًا، ولايات (كان على كثير منها أن ينتظر أكثر من خمسين عامًا ليحظى بهذا الوضع)، بقدر ما غدا البُعد الإقليمي للإمبراطورية الأميركية أقل أهمية، رغم أنه لم يتلاشَ تمامًا حتى في زمننا الحاضر. في المقابل، حَلّت إمبراطورية لم تكن محدودةً جغرافيًا، وأنا أدعوها هنا إمبراطورية شبه عالمية [(5)]. هذه الإمبراطورية تختلف عن سابقتها الإقليمية، وهي أكثر اعتمادًا على السيطرة المؤسساتية وتأثير الجهات الفاعلة غير الدولتية (NSAs)، غير أنه كان عليها أن تتحلى بالقدرة على شحذ الدعم عبر قوة عسكرية حتى تحظى بالصدقية. وبتعبير تشارلز ماير (Charles Maier)، الذي هو ربما الباحث الرائد في مجال الإمبراطورية الأميركية:

لا تعني الإمبراطورية مجرد تراكم أقاليم في الخارج عن طريق الاحتلال. كما أنها لا تعني أيضًا مجرد فرض نُظم سلطوية في أقاليم عبر البحار. الإمبراطورية هي شكل من أشكال التنظيم السياسي، حيث تخلق العناصر الاجتماعية التي تسود في الدولة السائدة - «الدولة الأم» أو «المركز» - شبكة من النخب المتحالفة معها في مناطق في الخارج تقبل الخضوع على مستوى القضايا الدولية في مقابل ضمان أمن وضعها داخل وحدتها الإدارية («المستعمرة»، أو بتعبير مجالي، «المحيط»)... إنهم يربطون مواردهم الاقتصادية بالسلطة السائدة، وهكذا فهم يقبلون ويحتفلون حتى بمجموعة من القيم والأذواق التي تمنح الامتيازات لثقافة الولاية الأم أو تُذعن لها [(6)].

يلفت تعريف ماير الانتباه إلى نقطة مهمة غالبًا ما يجري التغاضي عنها في النقاش بشأن الإمبراطورية الأميركية: دور النخب الأجنبية. حتى وإن نفى المواطنون الأميركيون كلهم أن بلدهم إمبراطورية، رغم أن ذلك يبقى أمرًا غير وارد، فإن وضعه سيبقى موضع النقاش إذا ما واصلت النخب في مناطق أخرى من العالم التعامل معه كما لو كان كذلك. بتعبير آخر، هناك وجهان للإمبراطورية الأميركية، ويجب أخذهما كليهما بعين الاعتبار.

طبعًا، لن يُفلح أي تعريف بمفرده أبدًا في إقناع جميع الأشخاص المشككين في اعتبار أن الولايات المتحدة كانت، ولا تزال، إمبراطورية. مثلًا، هكذا رد وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد على سؤال طرحه عليه صحافي أجنبي في عام 2003: «نحن لا نسعى وراء إمبراطوريات. لسنا إمبرياليين. لم نكن كذلك قط. لا يمكنني أن أتصوَّر حتى سبب إثارتك هذا السؤال» [(7)].

وتزامن كلام رامسفيلد مع بدء الجنود الأميركيين احتلالهم الطويل الأمد للعراق، وما كان يدور في ذهنه بكل وضوح هو تعريف ضيّق جدًا للإمبراطورية، بما يتضمن من سيطرة سياسية دائمة ومباشرة على «المحيط» من دون تعاون النخب الأجنبية. إنما يبقى هذا التعريف بالنسبة إلى معظم الباحثين اليوم مقيِّدًا وحصريًّا، ذلك أنه يتجاهل المرونة التي عملت وِفقها الإمبراطورية على الدوام.

ربما يبدو الأميركيون مستعدين للاعتراف بأن الولايات المتحدة تحتل وضعًا مهيمنًا في العالم، غير أن كثيرين منهم لا يرغبون في تسميتها إمبراطورية. على سبيل المثال، يزعم آرثر شليسينغر الابن في عام 2005: «بالطبع نحن نتمتع بإمبراطورية غير رسمية - قواعد عسكرية، اتفاقيات لتحديد موازين القوى، امتيازات تجارية، مؤسسات متعددة الجنسية، تغلغل ثقافي، وامتيازات أخرى. غير أن هذه الأشياء تبقى هامشية قياسًا بموضوع السيطرة المباشرة... خلال أيام مجدها الإمبراطوري، كانت روما ولندن وباريس تحكم بالفعل إمبراطورياتها، على الرغم من أن وسائل التواصل كانت بطيئة ومتعثرة آنذاك. أما اليوم، فبات التواصل آنيًا. ولكن، رغم أن الاتصال مباشر، غدت واشنطن السجينة الافتراضية للولايات التابعة لها بدل أن تكون حاكمة بالمعنى القديم للكلمة» [(8)].

بصرف النظر عن الغموض الذي يكتنف قَبول شليسينغر بأن الولايات المتحدة لديها «دول تابعة» ونفيه عنها وضعها الإمبراطوري في الوقت نفسه، فمن الواضح أن ما يدور في ذهنه هو تعريفٌ ضيق للإمبراطورية يتضمن السيطرة السياسية على الدول من خلال موظفين ينتمون إلى المركز بدل النخب الأجنبية. غير أن الإمبراطوريات التي يشير إليها - الرومانية والبريطانية والفرنسية - لجأت هي الأخرى إلى أساليب غير مباشرة للسيطرة على أراض أخرى كلما كان ذلك ملائمًا لمصالحها، ومع ذلك لم تتردد في التدخل عند الضرورة.

تُمثل الاستشهادت مما قاله رامسفيلد وشليسينغر عَينة لمواقف أولئك الذين ينفون صِفة الإمبراطورية عن الولايات المتحدة ويأملون في المقابل التصدي للأعداد الكبيرة من الكتّاب الذين يزعمون أن أميركا غدت، بعد الحرب الباردة، وخصوصًا بعد الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر [2001]، روما الجديدة، وعليها بالتالي أن تتقبل عبئها الإمبراطوري عن طيب خاطر. يضم «غُلاة

الإمبراطورية» هؤلاء، كما باتوا يُعرفون، بين صفوفهم رعايا ومواطنين من الإمبراطورية، وبذلك يبرهنون مرة أخرى على أهمية النخب الأجنبية [(9)].

سعى أنصار الإمبراطورية إلى تجريد مصطلح «الإمبراطورية» من مضامينه القدحية، غير أنهم لا يزالون يَمدونه بمحتوى معياري، وذلك ما يفعله خصومهم، نُقاد الإمبراطورية، الذين يعتبرون أن الإمبراطورية تؤدي إلى إفساد القيم الديمقراطية، وفي النهاية إلى الهزيمة الذاتية. هكذا، يميل جميع المساهمين في السجال الحديث الدائر حول الإمبراطورية إلى تعريفها إما بصفتها خيرًا وإما بصفتها شرًّا بدل مقاربتها مقاربة موضوعية.

غير أن الوضع لم يكن هكذا دائمًا. استعمل وليام آبلمان وليامز (William Appleman Williams) في كتابه **مأساة الدبلوماسية الأميركية** (The Tragedy of American Diplomacy)، والذي نُشر أول مرة في عام 1959، مفهومًا للإمبراطورية يعكس، في نظره، وإلى حد كبير، دِقة مسار التاريخ الأميركي منذ الاستقلال. وتعرض طرح وليامز للهجوم والهجوم المضاد من طرف عدد لا يحصى من المتخصصين، ومع ذلك بقي مفهوم الإمبراطورية قيد التداول لدرجة أنه أدى إلى تأسيس مدرسة للتاريخ الدبلوماسي في جامعة وِسكونسن - ماديسون، وهذا شرفٌ نادرًا ما يحظى به باحث.

وبفضل العمل الرائد الذي قدّمه وليامز، بات التاريخ الإمبراطوري يحظى بمكانة في الحقل السائد ضمن الحياة الأكاديمية في الولايات المتحدة. بالفعل، يتوافر الآن مشروع إمبراطورية أميركية يُنتج مجموعة واسعة من المنشورات تتعلق بالقضايا الأميركية الراهنة [(10)]. كما اخترقت مُفردة «الإمبراطوري» قاموس المفردات اليومية، وما عادت حكرًا على الدراسات الثقافية والمجلات التخصُّصية، بل أصبحت واحدة من مفردات معجم الأعمال والإعلام. خلال ذلك، وفي باقي مناطق العالم، لم تُعتبر «الإمبراطورية الأميركية» طرازًا قديمًا قط.

قد يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي: لماذا غدت الولايات المتحدة إمبراطورية مباشرة بعد نشأتها كدولة مستقلة؟ فهي لم تكن مُجبرة على ذلك؛ إذ لم تُستدرج على مضض نحو دور إمبريالي من طرف مستوطنين متعطشين للأراضي، رغم أن هناك من حاول أن يبين أن هذا كان واقع الحال. إنها لم تحظ بإمبراطورية في غَفلة من أمرها، كما زُعم بشأن بريطانيا العظمى، ولم تكن بحاجة إلى إمبراطورية لدعم نموذجها الرأسمالي.

نشأت الولايات المتحدة في عصر الإمبراطوريات. هكذا كانت الدول المستقلة التي تطمح إلى المجد في حاجة إلى تعريف ذاتها كإمبراطوريات. تحدث الآباء الأوائل، من دون أن يُخامرهم قط شكٌّ بشأن العظمة الممكنة للدولة الجديدة، بصوت واحد عن المصير الإمبراطوري للبلد، كما فعل نظراؤهم في البرازيل والمكسيك عَقب الاستقلال [(11)]؛ فهذا ما فعلته أيضًا الدول الأوروبية القوية،

حيث سعت كل من ألمانيا وإيطاليا لإقامة إمبراطوريات مُباشرةً بعد تحقيق الوحدة، مع نهاية القرن التاسع عشر.
كان من المُفترض أن تَمنح الإمبراطوريات امتيازات تجارية وتُوفر تأثيرًا سياسيًا وتحدّد شكل الدينامية العالمية. وقد استطاعت الإمبراطوريات البريطانية والهولندية والفرنسية والروسية تحقيق ذلك بشكل كبير، وتوفير نماذج مفيدة بالنسبة إلى طامحين آخرين. بيد أنه لا يمكن ضمان النجاح الإمبراطوري من دون براعة عسكرية فائقة ومهارة دبلوماسية ونمو اقتصادي.
لاقى المشروع نجاحًا في الولايات المتحدة بينما شهد انتكاسة في العديد من الإمبراطوريات الطموحة، نتيجة صرامة النموذج الأميركي في القرن الأول بعد الاستقلال. غير أن التفصيلات التي تتعلق بكيفية تحقيق ذلك ستحتاج إلى أن تكون موضوع كتاب آخر، لأن ذلك سيقود إلى الخوض في مجالات الشؤون الداخلية والعسكرية.
وبما أن الإمبراطوريات التي قامت أساسًا على التوسع الإقليمي قد توارت في الزمن الحاضر لدرجة كبيرة، فلماذا لم تعرف الولايات المتحدة المصير ذاته؟ يكمن الرد على ذلك في أنه سيتم التعويض عن الإمبراطورية الإقليمية الأميركية بشيء أكثر طموحًا: إمبراطورية تقوم على مؤسسات ستسمح للولايات المتحدة بوضع القوانين الدولية للُعبة سيكون على الآخرين بعد ذلك الالتزام بقواعدها. لقد سعت الدول القوية دائمًا لتحقيق ذلك - المعيار المثالي للحكم الإمبراطوري - لكن وحدها الولايات المتحدة كانت في وضع سمح لها بتحقيقه بالكامل. لعل الأمر كان ليتطلّب صبرًا توراتيًا حتى لا تنتهز أميركا هذه الفرصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية.
إن في وسع الإمبراطوريات، والتي شهد التاريخ العالمي العديد منها، أن تتخذ أشكالًا عديدة. الشكل الأول إقليمي، حيث تصادَر الأراضي ويُحرم قاطنوها من الحقوق ذاتها التي يتمتع بها سكان الولاية الأم. والولايات المتحدة عرفت هذا الشكل منذ عام 1783 حين استولت، بموجب اتفاقية باريس، على أقاليم شاسعة تُدار بأسلوب مختلف عن إدارة ولايات الاتحاد. ورغم أن معظم الأراضي صارت ولايات في زمن لاحق، كان هنالك غالبًا فارق كبير من حيث التطور، كما أن بعض الأقاليم التي كانت تخضع للنفوذ الأميركي لم يصبح ولايات قط.
أما الشكل الثاني للإمبراطورية، فهو غير رسمي. يحدث هذا حينما تمارس الدولة الإمبراطورية تأثيرًا معيَّنًا على الدول الأخرى بحيث تتأثر سيادتها كثيرًا وتتعرَّض للخطر. يمكن الدول المعنية أن تكون محميات أو دولًا تابعة. وفي حالة المحميات، تمارس الدولة الإمبراطورية سيطرة رسمية على بعض جوانب سياسة الدولة، بينما لا حاجة إلى ذلك في حالة الدول التابعة؛ فهذه الأخيرة لا تُبدي اعتراضًا على اقتفاء ريادة القوة الإمبراطورية من دون حاجة إلى حواجِز رسمية تحدُّ من سيادتها.

تضمَّنت أغلب الإمبراطوريات مكونًا غير رسمي. وعرفت الإمبراطوريات القديمة ذلك، كما عرفته أيضًا الإمبراطوريات الأوروبية الحديثة، ليست الولايات المتحدة استثناءً، وهناك العديد من البلدان التي يمكن من السَّهل اعتبارها محميات أو دولًا تابعة لأميركا. ويمكن فرض إمبراطورية غير رسمية بالقوة، لكن ذلك يحدث غالبًا عبر الانجذاب؛ فالدول الأضعف تميل بمحض الغريزة نحو الدول التي تتمتع بقوة أكبر - بكل ما للكلمة من معنى.

الشكل الثالث للإمبراطورية مؤسساتي، وهو نادر جدًا. يحدث هذا حينما تمارس دولة أمة التأثير على القواعد التي تتفاعل بموجبها الدول بعضها مع بعض بحيث يمكن القول بأنها تمارس سلطة إمبراطورية عالمية. يكمن المدخل الرئيس لهذا البُعد الإمبراطوري في الزعامة العالمية؛ ذلك أن القوة الإمبراطورية لا تكتفي بوضع القوانين فحسب، بل عليها أن تفرضها بالقوة أيضًا. ونظرًا إلى أن أي دولة لم تتمكن حقًا من تحقيق الهيمنة العالمية، فإن أقصى درجات الطموح الإمبراطوري بقي إلى الآن ضمن حدود إمبراطورية شبه عالمية. وقد نجحت المملكة المتحدة في تحقيق ذلك فترة وجيزة من الزمن بعد الحروب النابليونية، ونجحت الولايات المتحدة أيضًا بعد الحرب العالمية الثانية.

من هنا تبدو الولايات المتحدة إمبراطورية بحسب الأشكال الثلاثة الواردة أعلاه. لماذا، إذن، يمكن القول بأنها في حالة تراجع؟ لا يتعلق الأمر أساسًا بالبُعد الإقليمي؛ فالتراجع عن الإمبراطورية الإقليمية حدث منذ زمن بعيد، وذلك من خلال دمج الأقاليم على شكل ولايات (على سبيل المثال، هاواي)، وعبر تفكيك الاستعمار (مثلًا، الفليبين). تتراءى الإمبراطورية الإقليمية الآن صغيرة جدًا قياسًا بحجم الولايات المتحدة، ومن غير المرتقب أن تتوسع بشكل ملحوظ في المستقبل. بالفعل، إن التغيير الوحيد الذي يمكن أن يطرأ خلال العشرين عامًا المقبلة هو تحوّل إقليم بورتوريكو إلى ولاية. وهكذا ستبقى الإمبراطورية الإقليمية ذات أهمية محدودة.

من جانب آخر، تعرف الإمبراطورية غير الرسمية انحسارًا مستمرًا. ولعل السبب في ذلك يكمن جزئيًا في تصاعد النزعة القومية في كثير من أجزاء الإمبراطورية غير الرسمية، وأيضًا في الممانعة التي تُبديها الولايات المتحدة إزاء تحمّل أعباء (بكل معنى الكلمة) مُواصلة السيطرة على هذه الدول. فتقنيات السيطرة، التي استُعملت بشكل واسع خلال الحرب الباردة، من دبلوماسية عرض العضلات إلى القوة العسكرية، تُستعمل الآن بشكل هزيل بين حين وآخر. وما زالت الإمبراطورية غير الرسمية مهمة، لكنها تراجعت بشكل كبير عما كانت عليه منذ عشرين عامًا خَلت.

لعل انكماش الإمبراطورية غير الرسمية ليس مثيرًا للجدل على نحو خاص في الولايات المتحدة، ويمكن تفسير ذلك ببساطة كنتيجة للحرب الباردة. إن التراجع عن الإمبراطورية المؤسساتِية هو أكثر ما يصيب بِعض قطاعات من

العامة بالذعر والخشية، ويبقى هذا أمرًا حتميًا. وتعبِّر دول أخرى عن الممانعة في السماح للولايات المتحدة بصوغ اللعبة وفرض قواعدها، بينما يتزايد عجز الولايات المتحدة عن ممارسة الزعامة العالمية التي كانت أمرًا عاديًا في الماضي.
يشهد العالم بالتالي مرحلة انتقالية، وستحتل أميركا دورًا أقل أهمية في المستقبل. ويتضمن ذلك تراجعًا في الأهمية الجيوسياسية للولايات المتحدة، وسيكون هناك حتمًا تراجع نسبي أيضًا على مستوى القوة الاقتصادية والمالية. ولكن يجب ألا يكون هذا بالضرورة تراجعًا مطلقًا، ولن يكون كذلك إلا إذا جرت إدارة مرحلة الانتقال على نحو سيئ جدًا. هذا، بطبيعة الحال، لا يعتمد على الولايات المتحدة فحسب، بل على بعض الأطراف الفاعلة الخارجية أيضًا.
غدت الولايات المتحدة إمبراطورية إقليمية مباشرة بعد حرب الاستقلال. وخلال الأعوام التالية، تَشكلت ذهنية إمبراطورية (ورثتها جزئيًا عن حاكميها البريطانيين السابقين). وأُنجز التوسع على امتداد قارة أميركا الشمالية عن طريق مصادرة الأراضي التي كان يقطنها الأميركيون الأصليون («الهنود») والمستوطنون غير الإنكليز بأعداد مهمة. وكانت هذه الأراضي تُحكم - إلى أن التحقت بالاتحاد - على نحو يماثل الطريقة التي كانت تُحكم بها بعض المستعمرات في الإمبراطوريات الأوروبية المعاصرة.
كان كلما انضم إقليم من الأقاليم إلى الاتحاد، وهي عمليةٌ قد تستغرق عقودًا كثيرة، فإنه يتخلى عن كونه مستعمرة ويصبح بالتالي جزءًا من الدولة الأمة. وواصلت الإمبراطورية الإقليمية في التوسع، وامتدت «بعيدًا عن الشاطئ» بعد الحرب المكسيكية - الأميركية (1846-1848). ومع نهاية الحرب الإسبانية - الأميركية (1898)، استولت الولايات المتحدة على مناطق كثيرة من آسيا في المحيط الهادي والبحر الكاريبي، وستمارس بعد حين السيطرة على جزء من أميركا الوسطى. إضافة إلى ذلك، كانت ليبيريا في غرب أفريقيا مستعمرة أميركية حتى إعلان استقلالها في عام 1847، لتُصبح بعد ذلك محمية أميركية.
انتهت عملية استملاك الأراضي في القرن العشرين، وشيئًا فشيئًا انكمشت الإمبراطورية الإقليمية إلى حدودها المتواضعة الحالية. غير أن الذهنية الإمبراطورية لم تتأثر؛ إذ وفَّرت الحرب العالمية الأولى وما تلاها فرصة مهمة للولايات المتحدة لتوسيع نفوذ إمبراطوريتها غير الرسمية، خصوصًا في الأميركتين وفي الشرق الأوسط، بينما أشارت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية محاولة جدية نحو الهيمنة العالمية. لم يتحقق هذا الطموح قط بشكل كامل نتيجة مقاومة الاتحاد السوفياتي والصين وبعض دول عدم الانحياز، غير أن أميركا أصبحت بالفعل إمبراطورية شبه عالمية تدعمها مؤسسات دولية وقواعد عسكرية والجهات الفاعلة غير الدولتية.
هذه الإمبراطورية هي الآن في حالة تراجع. ومع ما تفيده محاولة إدراكنا ما حصل حتى بعد حدوثه، يمكننا أن نحدد بوادرِ ذلك التهالك حتى قبلِ انهيار

الاتحاد السوفياتي. توارى حجم التراجع عن الأنظار مؤقتًا خلال لحظة أحادية القطب تمتعت بها الولايات المتحدة قبل الغزو الثاني للعراق في عام 2003، حيث لم يكن يَلوح في الأفق أي منافس مهم يمكن أن يعترض طريقها. غير أن الأحداث اللاحقة أكدت أن تراجع الإمبراطورية متواصل، وبالتالي لا يمكن جعل وجهته تسير في الاتجاه المعاكس.

يمكن الإمبراطوريات أن تتراجع لأسباب داخلية أو خارجية. ورغم أن في إمكان العوامل الخارجية أن تصبح أكثر أهمية في المستقبل، خصوصًا في سياق التنافس مع الصين، فإن الأسباب الجذرية لتراجع أميركا عن الإمبراطورية تبقى داخلية. كما أن العقلية الإمبراطورية تتلاشى شيئًا فشيئًا، وخلال ذلك يمكن الولايات المتحدة أن تتمكن في النهاية من أن تصبح «مجرد» دولة أمة. هذا غير مضمون الجانب، وتبقى مخاطر الصراع العنيف المرتبطة بتراجع طويل الأمد عن الإمبراطورية كبيرة.

لتفادي استعمال مصطلح «الإمبراطورية»، طوَّر الأميركيون كمًّا هائلًا من الكلمات المرادفة كان أكثرها شهرة كلمة «الاستثناء» (Exceptionalism) التي لا تزال تلقى رواجًا على نطاق واسع اليوم. وبالفعل، ظلت عبارة «الاستثناء الأميركي» من ثوابت الخطاب السياسي الأميركي منذ حرب الاستقلال رغم أنها اكتسبت تعريفات مختلفة [(12)]. لقد طفت على السطح بشكل مؤثر في الحملة الرئاسية لعام 2016 حينما ألقت هيلاري كلينتون، مرشحة الحزب الديمقراطي، خطابًا أمام رابطة المحاربين القدماء الأميركيين (American Legion) هاجمت فيه خصمها الجمهوري دونالد ترامب، مُتهمة إياه بالافتقار إلى الالتزام بالاستثناء الأميركي، وأوضحت تمامًا في الوقت ذاته العلاقة بين مفهوم الاستثناء والإمبراطورية الأميركية قائلة:

الولايات المتحدة أمة استثنائية... ولعل جزءًا مما يجعل أميركا استثنائية، هو أننا أمة لا غِنى عنها. في الواقع، إننا الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها أبدًا. تتطلع الشعوب في أنحاء المعمورة كلها إلينا وتسير على هدينا... حينما نقول إن أميركا استثنائية... فهذا يعني أننا نعترف بقدرة أميركا الفريدة والتي لا يمكن مضاهاتها في أن تكون قوة للسلام والتقدم، نَصيرة الحرية والفرص المتاحة. نستمد قوَّتنا من مسؤوليتنا للقيادة... لأنه حين تفشل أميركا في القيادة، فإننا نخلّف فراغًا يسبب إما فوضى وإما تسارع دول أخرى أو شبكات لملئه. هكذا، ورغم صعوبة المسعى وجَسامة التحديات، فإن من واجب أميركا أن تقود... إن الزعامة الأميركية تعني مساندة شبكة حلفائنا لأنهم جزء مما يجعلنا أمة استثنائية [(13)].

«الزعامة»، كما أوضح خطاب هيلاري كلينتون، هي أيضًا مرادفة للإمبراطورية، وتندرج غالبًا ضمن عبارة «زعامة العالم الحر»، أو كما هي الحال في الزمن الحاضر من ضمن «زعامة العالم الديمقراطي». «القوة من أجل الخير» هي الأخرى عبارة لا تزال أصداؤها تتردد اليوم (تشير هيلاري كلينتون إلى «القوة

من أجل السلام والتقدم»، وهي عبارة تحمل الدلالة ذاتها) وتُستعمل لتمييز التدخلات الأميركية من تدخلات الإمبراطوريات الأخرى التي تزعم أن ما يُحركها يبقى المصلحة الذاتية الضيقة لا غير. وعلى الرغم من أن عبارة «القدر الجلي» ما عادت متداوَلة اليوم، فإن صيغتها المختصرة «القدر» لا تزال النخب الأجنبية تستعملها، كما في خطاب رئيس الوزراء البريطاني توني بلير أمام الكونغرس الأميركي في عام 2003: «أعلمُ أن الأمر ليس بالهين على أميركا؛ ففي زاوية صغيرة من هذا البلد الشاسع، هناك في نيفادا مثلًا أو إيداهو أو تلك المناطق التي لم أقم بزيارتها قطّ، لكنني كنت دومًا أرغب في ذلك، ثمة شخص يتدبَّر شؤون حياته بسعادة تامة، ويهتم بشؤونه الخاصة، يقول لكم، أنتم القادة السياسيون لهذا البلد: ‘لماذا أنا؟ ولماذا نحن؟ ولماذا أميركا؟’ والجواب الوحيد هو: ‘لأن القدر خصكم بهذا الوضع في التاريخ، في هذه اللحظة بالذات، وأن هذا واجبكم وعليكم الاضطلاع به’» [(14)].

تبدو بعض المرادفات، من قبيل «الهيمنة»، شبيهة كثيرًا بـ «الإمبراطورية»، بحيث إن ثمة ميلًا إلى عدم تداولها من موظفي الإدارات العامة. عبارات أخرى هي أكثر كياسة - خصوصًا عبارة «القوة الناعمة» (soft power). في توضيح ذلك، يكتب جوزف ناي الابن: «يمكن بلدًا ما أن يحقق غاياته على مستوى السياسة العالمية لأن دولًا أخرى - تُقدّر قيمه وتحذو حذوه وتتطلع إلى مستوى ازدهاره وانفتاحه - تطمح في أن تسير على نهجه. بهذا المعنى، من المهم أيضًا وضع البرنامج واستقطاب الآخرين على مستوى السياسة العالمية، لا الضغط عليهم فحسب باتجاه التغيير عن طريق التهديد بالقوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية. هذه القوة الناعمة - جعْل الآخرين يرغبون في النتائج التي ترغب فيها أنت أيضًا - تجذب الشعوب إلى صَفنا بدل جعلها مكرَهة على ذلك بالقوة» [(15)].

في معظم الحالات، كان يُنظر إلى القوة الناعمة باعتبارها بديلًا من الإمبراطورية، لكنها تبقى في الحقيقة مكمِّلة لها. بالفعل، وكما أوضح ذلك ناي، فهي ترسم طريقًا أكثر توافقية نحو الإمبراطورية شبه العالمية التي أنشأتها أميركا بدل إمبراطورية تنهض على القوة فحسب. غير أن «القوة الناعمة» من دون «القوة الصارمة» [أو ما يُشار إليه بقوة الإقناع وقوة السلاح]، لن تكون أبدًا كافية للحفاظ على إمبراطورية، وبالتالي يمكنها أن تؤدي دورًا مكملًا فحسب.

قامت الإمبراطورية الأميركية بفضل الدولة الأميركية. لكن، كما في جميع الإمبراطوريات، قامت الجهات الفاعلة غير الدولتية بدور مهم خلال هذه العملية. لقد مدَّ حضور هذه الجهات في الخارج أميركا بمسوغ قوي لإنشاء الإمبراطورية والدفاع عنها، بينما نشرت ممارستها القيم الإمبراطورية وساعدت في توفير الشروط الملائمة لازدهار الإمبراطورية.

ولعل الجهة الفاعلة غير الدولتية الأكثر أهمية كانت، ولا تزال، هي المؤسسة الأميركية المتعددة الجنسيات (MNE) التي تعمل في كثير من المناطق المختلفة. لم تبتكر الولايات المتحدة هذه المؤسسة، لكنها دفعت بها نحو أُفق جديد في القرن العشرين نتيجة الحجم الكبير للاقتصاد الأميركي، وفرص الاستثمار المربح عبر البحار، ونظرًا كذلك إلى الدعم القوي الذي حصلت عليه دومًا هذه المؤسسة من طرف الدولة الأميركية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تضاعفت المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات كمًا وحجمًا. ويعود أحد العوامل إلى العلاقة الوثيقة بين الإنفاق العام على الأسلحة والشركات الخاصة، ما دفع الرئيس الأميركي دوايت د. أيزنهاور (1953-1961) في نهاية ولايته الرئاسية إلى التحذير من مخاطر «المجمَّع الصناعي - العسكري». شجعت الحكومات الأميركية اللاحقة على توسيع المؤسسات المتعددة الجنسيات، كما حظيت الأحزاب السياسية بدعم مالي سخي من الشركات ومديريها التنفيذيين.

صارت العلامات التجارية لهذه المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات دليلًا على الإمبراطورية شبه العالمية عبر أرجاء العالم، وغدت رموزًا وتعبيرات عن دولة الولايات المتحدة لا عن ثقافتها فحسب. وحتى في البلدان التي تقع خارج تخوم الإمبراطورية، غالبًا ما يثمّن السكان بصورة عامة هذه العلامات كرموز للحرية بحيث كانت حكوماتها تُعارض منع الحصول عليها خشيةَ المقاومة الشعبية.

غير أن بعض الجهات الفاعلة غير الدولتية كانت مُهمة أيضًا في عملية بناء الإمبراطورية، منها، وسائل الإعلام والمؤسسات الخيرية ومراكز البحوث والمؤسسات التعليمية والمنظمات الدينية. وأحيت الجامعات، على سبيل المثال، حضورًا قويًا في كثير من البلدان عن طريق فتح كليات إدارة الأعمال وأحرام الجامعات الأجنبية ودروس المقررات الصيفية. كما أن برامج المِنح تستقطب أذكى الطلاب إلى الولايات المتحدة - وإن كانت النتائج غير مقصودة وغير متوقعة.

إن الثقافة المطلوبة لازدهار الإمبراطوريات تبقى أمرًا معقدًا. على النظام التعليمي أن يساند رؤية قومية تبرر التدخلات الخارجية. يجب النظر إلى مواطني الدول الأخرى، رعايا الإمبراطورية، باعتبارهم أقل شأنًا من مواطني المركز الأم. كما أنه يجب دعم نظام المعتقَد إلى درجة كبيرة. من هنا يجب إشراك وسائل الإعلام، كما يجب تعزيز التاريخ الوطني بسلسلة من الأساطير التي تعبّر عن شعور بالتفوق العرقي والثقافي.

حتى زمن قريب، استجابت الثقافة الأميركية لهذه المتطلبات بسهولة. غير أن الإجماع أخذ يتهاوى الآن؛ فالشباب الأميركي ما عاد يعتبر دولته «استثنائية» وما تقوم به في الخارج لا تحركه بالضرورة رغبة في العمل كـ «قوة للخير»؛ فالعنصرية، يمكننا القول، هي في تراجع رغم العدوانية التي يبديها كثير من

البيض إزاء الأشخاص غير البيض. لقد قلص هذا من استعداد المواطنين لتقديم «كُلفة الدم» التي ترتبط غالبًا بالإمبراطورية. في المقابل، أدى هذا، وبشكل صارم، إلى الحد من درجات الحرية التي كان يتمتع بها الجهاز التنفيذي في الماضي.

إضافة إلى ذلك، ما عادت العلاقة بين المؤسسات المتعددة الجنسيات والدولة الأميركية وثيقة كما كانت عليه في السابق؛ فالعديد من المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات أصبحت اليوم عالمية بالفعل، وتَحدُّ من حركتها القيود التي تفرضها إمبراطورية شبه عالمية. لِذا، كان عليها أيضًا تَوخي الحذر في نشاطاتها خارج حدود الإمبراطورية شبه العالمية (خصوصًا في الصين)، ما قد يؤدي بها إلى الاصطدام بدولة الولايات المتحدة. كما أن الحاجات المالية لخزانة الحكومة الأميركية تسبب بشكل متزايد احتكاكات خلافية مع المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات.

وبينما تشهد الإمبراطورية تراجعًا، ثمة سؤال يُطرح غالبًا بشأن الولايات المتحدة: تُرى ما التالي؟ يتضمن الجواب عنصرين. العنصر الأول يتعلّق بما سيطاول الدولة الأمة، والعنصر الآخر يتعلق بما سيحدث للحَوكمة العالمية. بطبيعة الحال، العنصران مترابطان، غير أنهما ينفصلان على مستوى المفاهيم.

حينما تفقد الدول إمبراطورياتها يمكن تدميرها. حدث هذا بالنسبة إلى الإمبراطورية الرومانية، أو على الأقل للجزء الغربي منها، في أعقاب الغزوات الأجنبية خلال القرن الخامس. وحدث هذا أيضًا بالنسبة إلى الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية-المجرية بعد الحرب العالمية الأولى، ذلك أن الدول الأمم التي تمخضت عن ذلك لا تمت إلى سابقاتها بصلة. وفي هذه الحالات كلها، ثبت أنه كان للغزو الأجنبي دور حاسم لا في تفكيك الإمبراطورية فحسب، بل في تفكيك الدولة الإمبراطورية أيضًا.

غير أن العكس يمكن أن يحدث؛ فحينما فقدت كل من بلجيكا وفرنسا وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة إمبراطورياتها بعد الحرب العالمية الثانية، كان الأثر منعشًا في الدولة الأمة بعد فترة قصيرة من الاضطراب؛ فهذه الدول كلها حاربت للاحتفاظ بأجزاء من إمبراطورياتها، غير أن المقاومة الداخلية هي التي كانت حاسمة. بناء عليه، أضحت الدولة الأمة أكثر ارتياحًا في وضعها ما بعد الإمبراطورية، على الرغم من أن التخلي النهائي عن العقلية الإمبراطورية سيستغرق عقودًا كثيرة من الزمن.

تُرى ما الذي سيحل بأميركا؟ تُقدّم حرب فيتنام تجربة منيرة: لم تنسحب الولايات المتحدة من الحرب بسبب الضغط الخارجي، رغم المقاومة البطولية التي أبداها الفيتناميون، بل انسحبت بسبب المعارضة في الداخل؛ ففي نهاية الأمر، أذعنت الدولة الأمة لتراجعها الإمبراطوري. وعلى نحو مماثل، تتراجع

الإمبراطورية شبه العالمية، وذلك حتى قبل أن تكون أي دولة أخرى، أو مجموعة دول، مستعدة للحلول مكانها، لأن عددًا متزايدًا من الأميركيين ما عادوا مرتاحين إلى العبء المتأتي عن ذلك.

أمّا شعور أميركا بالأسف على ذلك أو عدم شعورها به، فإنما يعتمد على ما سيَحل بالحَوكمة العالمية. يزعم مايكل هاردت وأنطونيو نيغري في كتابهما المُحكم بشأن الإمبراطورية ما يلي:

يتميز مفهوم الإمبراطورية أساسًا بانتفاء الحدود؛ فنفوذ الإمبراطورية يمتد دونما أي حدود. بادئ ذي بدء، يفترض مفهوم الإمبراطورية نظامًا يضم على نحو فعّال الشمولية المكانية، أو بالفعل يسيطر على العالم «المتحضر» بأكمله: لا حدود جغرافية تحدُّ من سيادته. ثانيًا، يقدم مفهوم الإمبراطورية ذاته لا كنظام تاريخي نشأ عن الغزو، وإنما على العكس كنظام يُعلِّق مفعول التاريخ مؤقتًا، وبالتالي يُجمّد الوضع الراهن للأمور كما هي عليه إلى الأبد.... ثالثًا، إن سيادة الإمبراطورية تطاول جميع سِجلات النظام الاجتماعي وتمتد في أعماق العالم الاجتماعي [(16)].

قامت الولايات المتحدة بهذا الدور على مدى عقود عديدة، لكن فراغًا أخذ يبرز الآن إلى الوجود، وبالتالي يجب سدّه. يتوزع المرشحون لتأدية هذا الدور ما بين الطوباويين والواقعيين، حيث تحتل أسرة الأمم المتحدة للدول المستقلة جانبًا من المشهد، بينما تلوح في الطرف الآخر عصبة الدول المارِقة. وتنتصب خيارات أكثر واقعية بين الاثنين، بما فيها إطار من القوى المهيمنة، إضافة إلى حكم من طرف اثنين أو ثلاث دول يضم الولايات المتحدة وقِوى أخرى.

ضمن هذه الخيارات كلها، تبقى إمكانية حكم ثنائي (G2) مع الصين أكثر ما يثير الاهتمام؛ إذ تضم الإمبراطورية التي تشهد تراجعًا قوتَها إلى القوة الصاعدة لترتيب قضايا العالم ترتيبًا منظمًا. بدايةً، رفض الصينيون الفكرة على أساس أنها تتنافى ورؤاهم التي يتمسكون بها بقوة حول السيادة الوطنية. ولعل رئيس الوزراء الصيني وين جياباو (Wen Jiabao) كان واضحًا إلى حد بعيد حينما تحدث في عام 2009 قائلًا: «يقول البعض بأن قضايا العالم ستديرها الصين والولايات المتحدة فحسب. أظن أن هذا الرأي خاطئ ولا أساس له من الصحة... من المحال بالنسبة إلى دولتين أو مجموعة من القوى الكبرى أن تحُل مشكلات العالم كلها. إن تعددية الاستقطاب وتعددية الأطراف تمثلان التوجه الأكبر للشعوب ولإرادتها» [(17)].

ولكن، بينما يستمر التراجع الإمبراطوري الأميركي، ويستمر صعود الصين بلا هوادة، شرع القادة الصينيون يتحدثون بنبرة مختلفة؛ إذ جاء في خطاب للرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2012: «على الجانبين معًا، وانطلاقًا من المصالح الأساسية لشعبَي البلدين والعالم، أن يوحدا الجهود من أجل بناء علاقة تشاركية بين الصين وأميركا، في محاولة لإيجاد طريقة جديدة تمامًا

لنوعٍ جديدٍ من العلاقات بين القوى العظمى، الشيء الذي سيكون غير مسبوق في التاريخ، وبالتالي سيفتح آفاق المستقبل» [(18)].
من السابق لأوانه التأكد مما سيحدث في المستقبل [(19)]؛ فما زال أمام كلٍّ من التراجع الإمبراطوري الأميركي والصعود الصيني شوط يقطعه، وستظهر خلال ذلك من دون شك خيارات أخرى. إضافة إلى ذلك، لا يُبدي المواطنون الأميركيون أي ارتياح لفكرة مشاركة السلطة العالمية مع الصين حتى لو لم يكن لديهم خيار آخر في بعض المجالات (التهديد من كوريا الشمالية مثلًا). إنما بقدر ما تزداد المدة الزمنية التي سيستغرقها ذلك، يزداد اليقين بأن دولًا أخرى ستأمل في المطالبة بحقها في الحوكمة العالمية. هكذا يمكن أن تكون النتيجة النهائية فوضوية بالفعل.
ولعل الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 2016 قد ألمحت إلى المدى الذي قد يصل إليه هذا الوضع الفوضوي؛ ففي خلال الانتخابات الأولية المؤدية إلى الترشح إلى منصب رئيس الحزب الديمقراطي، خاضت المرشحة الإمبراطورية القديمة الإمبريالية التقليدية هيلاري كلينتون حملة شرسة، ولكن كانت في النهاية ناجحة، ضد المعادي للإمبريالية برني ساندرز الذي استطاع، رغم تقدمه في السن - الاستحواذ على حماسة الشباب الأميركي. خلال ذلك، وفي الجانب الجمهوري، تنافس سبعة عشر مرشحًا، حيث ضمت اللائحة خمسة عشر سياسيًا يمكن وصفهم بالإمبراطوريين القدماء، من بينهم واحد اعتُبر من الانعزاليين الجدد هو راند بول (Rand Paul) وآخر - الفائز في النهاية كإمبريالي جديد - هو دونالد ترامب.
ونظرًا إلى خطاب ترامب في الحملة الانتخابية - لنجعل أميركا عظيمة مرة أخرى - افترض البعض أنه مجرد إمبريالي من الطراز القديم، بينما رأى البعض الآخر أنه انعزالي جديد نظرًا إلى ملاحظاته السلبية بشأن اتفاقيات التجارة الحرة. وعلى الرغم من نزعته الإمبريالية، قدّم ترامب رؤية للإمبراطورية تختلف بشكل ملحوظ عن رؤى جميع الإدارات الأميركية السابقة - رؤية تؤكّد القيود على ما يمكن أن تقوم به أميركا لقيادة العالم، وحتمية العمل مع دول أخرى، حتى لو لم تشاطر هذه الأطراف المصالح الأميركية، ناهيك عن قِيمها. لهذا السبب، يمكن اعتباره إمبرياليًا من الطراز الجديد [(20)].
هكذا، فإن الصراع الرئاسي لعام 2016 كان بين مرشحة إمبريالية من الطراز القديم وإمبريالي من النوع الجديد؛ ولم يستطع أي منهما أن يُلهب حماسة دولة باتت تعارض الإمبراطورية. في الأخير، فاز الإمبريالي الجديد، مُقترحًا أن التراجع الإمبراطوري سيتزايد. وبالفعل، استنتج الرئيس ترامب (2017-[2021]) عاجلًا أن قدرته على تشكيل العالم وِفق النموذج الأميركي محدودة إلى درجة كبيرة، مع وجود دول أخرى أكثر تصميمًا على التأثير في الأحداث العالمية.
لذلك، فإن التراجع عن الإمبراطورية لا يزال متواصلًا ولو أن أميركا لا تزال تترقب رئيسها الأول «لفترة ما بعد المرحلة الإمبراطورية» [(21)]. وهذا ما

سيحدث في يوم من الأيام، وسيكون ذلك تجربة انعتاق كبيرة بالنسبة إلى كثير من الأميركيين. غير أن العقلية الإمبراطورية ستحتاج إلى زمن أطول حتى تتلاشى، تحديدًا كما جرى في كثير من مناطق أوروبا؛ «فكل ما تريدون أن يفعل الناس بكم افعلوا هكذا أنتم أيضًا بهم»، هو الدرس الأصعب الذي يجب على الإمبرياليين السابقين أن يتعلموه.

(3) أستعمل في وصف الولايات المتحدة مصطلح «إمبراطورية» بدل «الإمبراطورية»، نظرًا إلى أنه لم يجرِ الاعتراف رسميًا بوضعها الإمبراطوري.

(4) أستعمل مصطلحَي «الولايات المتحدة» و«أميركا» للإشارة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

(5) أستعمل مصطلح «شبه عالمية» لأن الإمبراطورية لم تتمكن قط من بسط نفوذها على العالم برمّته.

(6) Charles S. Maier, Among Empires: American Ascendancy and Its Predecessors (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007), p. 7.

(7) كان رامسفيلد يرد على سؤال وجَّهه إليه صحافي في قناة الجزيرة، Eric Schmitt, «Aftereffects: Military Presence; Rumsfeld Says U.S. Will Cut Forces in Gulf,» New York Times, 29/04/2003, at: https://nyti.ms/2VVHfol

(8) Arthur M. Schlesinger Jr., «The American Empire? Not So Fast,» World Policy Journal, vol. 22, no. 1 (2005), p. 45.

(9) بشأن موضوع «غُلاة الإمبراطورية»، يُنظر: Paul K. MacDonald, «Those Who Forget Historiography Are Doomed to Republish It: Empire, Imperialism and Contemporary Debates about American Power,» Review of International Studies, vol. 35, no. 1 (2009), p. 48.

(10) أنشأ مشروعَ الإمبراطورية الأميركية (The American Empire Project) كلٌّ من توم إنغلهاردت (Tom Engelhardt) وستيف فريزر (Steve Fraser)، فكان من ثمراته سيل من المنشورات ضمن كتب منشورات ميتروبوليتان، https://bit.ly/3lZiD8

(11) أعلنت البرازيل والمكسيك أنهما إمبراطوريتان بعد حصولهما على الاستقلال في عام 1821، على الرغم من أن المكسيك أصبحت جمهورية بعد ذلك بعامين.

(12) حول التعاريف المختلفة للاستثناء الأميركي، يُنظر: Seymour M. Lipset, American Exceptionalism: A Double-Edged Sword (New York: Norton, 1996); Andrew J. Bacevich, The Limits of Power: The End of American Exceptionalism (New York: Metropolitan, 2008); Charles A. Murray, American Exceptionalism: An Experiment in History (Washington, DC: AEI Press, 2013).

(13) Daniel While, «Read Hilary Clinton's Speech Touting 'American Exceptionalism,» Time (31 August 2016), at: https://bit.ly/2XD1Mib

(14) ألقى بلير خطابه أمام لجنة مشتركة من الكونغرس،

Transcript of Blair’s Speech to Congress,» CNN (July 2003), at:» https://cnn.it/3B9vYQy

وفي السادس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2017، استعملت رئيسة الوزراء تيريزا ماي كلمات مماثلة جدًا حينما خاطبت تجمعًا للجمهوريين في فيلادلفيا. يُنظر:

Adam Bienkov, «Full Text: Theresa May’s Speech to the Republican ‘Congress of Tomorrow’ Conference,» Business Insider, 26/1/2017, at: https://bit.ly/3B5bEPX

(15) Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004), p. 5.

(16) Michael Hardt & Antonio Negri, Empire (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000), pp. xiv-xv.

(17) وين جياباو (Wen Jiabao) كما ورد في:

Jinghan Zeng & Shaun Breslin, «China’s ‘New Type of Great Power Relations’: A G2 with Chinese Characteristics?,» International Affairs, vol. 92, no. 4 (2016), p. 774.

(18) يُنظر الخامس عشر من شباط/فبراير 2012، محاضرة متلفزة خلال غداء للاحتفال بالذكرى الخمسين للجنة القومية للعلاقات الأميركية - الصينية: https://bit.ly/3kiVV9i

(19) بشأن البدائل الممكنة، يُنظر:

Brantly Womack, «Asymmetric Parity: US-China Relations in a Multinodal World,» International Affairs, vol. 92, no. 6 (2016), pp. 1463-1480.

(20) كانت لدى ترامب الجرأة لمساءلة مفهوم «الاستثناء الأميركي»، حينما صرح في نيسان/أبريل 2015، قبل أن يعلن ترشحه، «لا أظن أنها عبارة جميلة جدًا». يُنظر:

David Corn, «Donald Trump Says He Does Not Believe in ‘American Exceptionalism’,» Mother Jones (7 June, 2016), at: https://bit.ly/3Df1m1C

(21) هناك من رأى أن باراك أوباما (2009-2017) كان أول رئيس لمرحلة ما بعد الإمبراطورية. غير أن أوباما كان يعتقد فعلًا بالاستثناء الأميركي، وبالتالي لا يمكنه أن يدّعي هذا الدور. يُنظر الفصل التاسع، المبحث الثالث، من هذا الكتاب.

القسم الأول: الإمبراطورية الإقليمية

الفصل الأول: التوسع القاري

قد يبدو مصطلح «الإمبراطورية» اليوم مشحونًا بكثير من الدلالات السلبية، غير أن الأمور لم تكن كذلك في الماضي. قبل بداية حرب الاستقلال في عام 1775، لم يكن الآباء المؤسسون يجدون حرجًا بشأن مفهوم الإمبريالية؛ إذ شارك جورج واشنطن في معارك ضد الإمبراطورية الفرنسية لحماية مصالح الإمبراطورية البريطانية وتوسيع نفوذها، بينما انخرط بِنجامين فرانكلين في المقاومة انتصارًا لوحدة المستعمرات ودفعًا بالطموحات الإمبراطورية على ضِفتي المحيط الأطلسي.

من الممكن الافتراض أن الحرب غيرت كل شيء، إنما ذلك لم يحدث قَط؛ فما إن جفَّ حبر معاهدة السلام التي وضعت الحد للعداوات في عام 1783 حتى بزغ مشروع إمبراطوري جديد - هذه المرة تحت إمرة الولايات المتحدة بدل بريطانيا. وتحدث واشنطن بحماسة عن بزوغ نجم «إمبراطورية صاعدة،» بينما ابتكر توماس جيفرسون عبارة «إمبراطورية الحرية». ووصف ألكسندر هاملتون بلده بأنه «جنين إمبراطورية عظمى»، وعبَّر جون آدامز، الأب كما الابن، إضافة إلى جيمس ماديسون، عن القدر ذاته من الحماسة.

كانت الإمبراطوريات الأوروبية قد تأسست على مبدأ التوسع الإقليمي، ولم تشذ الإمبراطورية البريطانية عن هذه القاعدة، فامتدت المستعمرات الثلاث عشرة، التي ستتشكل في ما بعد الولايات المتحدة، من الساحل غربًا، وذلك بإزاحة السكان الأصليين [22] عبر شراء أراضيهم والمعاهدات والحرب. ومع تزايد توافد أعداد المهاجرين الجدد، تزايدت الحاجة إلى أراضٍ أخرى. وكانت المضاربة على الأراضي من طرف النخب الأجنبية الطريق الأكثر أمانًا والسبيل الأسرع لجني الثروة.

شارك جميع الآباء المؤسسين في هذه العملية، وكان كثيرون منهم من المساهمين الرئيسين في شركات الأراضي التي نشأت خلال مرحلة الاستعمار لتوسيع الحدود. وورث جورج واشنطن عن أخيه لورنس حصة مهمة من شركة أوهايو (Ohio Company) التي كانت قد تأسست في عام 1747 للمضاربة في الأراضي الواقعة جنوب نهر أوهايو وشماله. وكان بِنجامين فرانكلين على قناعة بأن «إقليم أوهايو» ضرورة مطلقة لازدهار المستعمرات مستقبلًا، على أساس أنه «لا يمكن شعبنا... أن يتزايد بأعداد كبيرة» شرق جبال ألغيني [23](Allegheny Mountains).

وضعت معاهدة باريس لعام 1763 حدًا للعداوات بين بريطانيا وفرنسا، وبدت كأنها تُلبي حاجات التوسع الإمبراطوري البريطاني. تنازلت فرنسا عن حقوقها في الأقاليم البرية شمال أميركا لمصلحة إسبانيا وبريطانيا العظمى، بما في ذلك، بالنسبة إلى الحالة الأخيرة، المناطق الواقعة شرق نهر المسيسيبي، كما

بدت منطقة واسعة من جبال الأبلاش مهيأة لاستقبال المستوطنين البريطانيين. غير أن الفرنسيين لم يستشيروا حلفاءهم من الأميركيين الأصليين، الذين لم تكن لديهم النية لإخلاء أراضٍ كانوا يمتلكونها ويقيمون فيها.
تَرتب عن ذلك اندلاع حرب بونتياك (Pontiac's War) التي جرّت بريطانيا العظمى إلى نزاعٍ خطِر لم تكن في وضع يسمح لها بالخوض فيه بعد أعوام طويلة من الأعمال العِدائية. كان هذا أحد العوامل وراء الإعلان الملكي الشهير لعام 1763 الذي رسم حدودًا من كندا إلى فلوريدا على طول سلسلة جبال الأبلاش، والذي لم يُسمح للمستوطنين البريطانيين بتجاوزه غربًا. لقد مثّل ذلك سلامًا من نوع ما، ولكن بشطحة قلمٍ واحدة من جورج الثالث فقدت امتيازات شركات الأراضي ما بين نهر المسيسيبي والجبال قيمتها.
شكّل هذا الإعلان إهانة لا تطاق بالنسبة إلى النخب الاستعمارية التي غدا في نظرها التوسع الإقليمي الآن جزءًا لا يتجزأ من تركيبتها الأساسية. وجرى اللجوء إلى جميع أنواع الضغوط الممكنة، بما في ذلك الحِيل، للتخفيف من أثر الإعلان الملكي بشأن رسم الحدود. قدمت شركة إلينوي، التي يُعد فرانكلين أحد المساهمين فيها، التماسًا إلى السلطات الاستعمارية من أجل منحها 63 مليون فدّان من الأراضي ما بين نهرَي إلينوي والمسيسيبي. كما نشأت شركة جديدة - حملت أسماء متعددة مثل شركة غراند أوهايو (Grand Ohio)، أو والبول (Walpole)، أو فانداليا (Vandalia) - لمناشدة الحكومة البريطانية في لندن منحها مساحة أكبر من الأراضي.
لاقت هذه الجهود نجاحًا جزئيًا؛ فبموجب معاهدة فورت ستانويكس في عام 1768، تمكنت فرجينيا من استعادة بعض الأراضي جنوب نهر أوهايو. كما حصل بعض المستوطنين على أراضٍ من القبائل الأميركية الأصلية عن طريق «عقود إيجار»، ولم يبدُ ذلك انتهاكًا للحظر المفروض على ملكية البيض للأراضي. ولكن بقيت الأراضي الواقعة شمال النهر خارج الحدود بحُكم القوة، وقد أضاف جورج الثالث ملحًا إلى الجرح في عام 1774 حين خصص تلك المنطقة (ما بين نهرَي أوهايو والمسيسيبي) لمقاطعة كيبيك الكندية.
هكذا، وعَشية حرب الاستقلال، جرى الحدّ من توسع المستوطنين شمال نهر أوهايو واقتصر على الجنوب. لقد كانت حلحلةُ هذا الوضع أحد الأهداف غير المعلنة للثوار، وبالتالي لم يكن مفاجئًا، إذًا، أن تنضم أغلب القبائل الأميركية الأصلية أخيرًا إلى البريطانيين ما دامت أراضيهم هي التي كانت على المِحك.
اندلعت معارك كثيرة في غرب خط الإعلان (Proclamation Line)، ولم تعرف القبائل الأميركية الأصلية - عكس البريطانيين - الهزيمة؛ فهي واصلت التمسك بالأراضي التي كانت تمتلكها قبل الحرب، غير أنها لم تكن ممثلة في مفاوضات السلام التي أدت إلى معاهدة باريس في عام 1783. وهكذا، كان اكتشاف تنازل البريطانيين عن الأراضي شرق نهر المسيسيبي للمبعوثين الأميركيين بمنزلة صدمة تامة لتلك القبائل.

لم تكن هذه المرة الأولى ولا الأخيرة التي سيَخون فيها البريطانيون حلفاءهم من الأميركيين الأصليين، لكن مع ذلك يبقى لها فعلًا وَقع الصدمة وينِم عن الغدر والخيانة. في البداية، ترددت قبائل عديدة في الانضمام إلى البريطانيين في الحرب، حتى أن بعضها انضمت إلى الثوار. ولكن وجدت الأغلبية نفسها مجبرة في الأخير على حمل لواء الإمبراطورية البريطانية، على أساس أن ذلك كان السبيل الآمن للحفاظ على أراضيهم.

مثَّلت نهاية حرب الاستقلال إذًا دمارًا محتملًا بالنسبة إلى القبائل الأميركية الأصلية. وفي الوقت ذاته، لم يكن واضحًا بتاتًا ما هي «الحقوق» التي حصلت عليها الولايات المتحدة من البريطانيين المنسحبين بخصوص الأراضي الواقعة شرق نهر المسيسيبي ما دام أن الأميركيين الأصليين لم يوقعوا المعاهدة. غير أن ما بات جليًا هو التزام الأمة الجديدة بالتوسع بَرًّا ولو اقتضى ذلك المواجهة المسلحة.

إذًا، كان المسرح مهيئًا للفصل الأول من مسرحية تشكيل الإمبراطورية الأميركية: التوسع القاري. خلال سبعين عامًا من تاريخ الاستقلال، أحكمت الحكومة الفدرالية قبضتها على جميع الأراضي شرق نهر المسيسيبي، كما أن الرعايا البيض الذين يقطنون الأراضي التي اقتُطعت من الأراضي التي صودرت مؤخرًا كانوا يتعلمون شيئًا فشيئًا كيف يتحولون إلى مواطني الاتحاد. وفي غرب النهر، حصلت الحكومة الفدرالية على الحق في ملكية مساحات واسعة من الأراضي كانت في السابق تطالب بها كل من إمبراطوريات فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا وإسبانيا، وحولتها إلى أقاليم. غير أن في أغلب الحالات، كان على سكانها أن يمضوا عقودًا من الزمن كرعايا مستعمَرين تحت نفوذ الإمبراطورية الأميركية الجديدة قبل أن يصبحوا مواطنين.

أولًا: الأقاليم الشمالية الغربية سابقًا

عند انتهاء حرب الاستقلال، كانت الأغلبية العظمى من سكان الولايات المتحدة تعيش في الجهة الشرقية من الجبال. وكانوا في أغلبهم يعيشون فعلًا على مساحة لا تبعد 50 ميلًا عن الساحل. وكشف الإحصاء الأول الذي أجري في عام 1790 عن قاطنين أحرار بلغ عددهم 3,231,533 نسمة. بطبيعة الحال، استثنى هذا الإحصاء العبيد (حوالى 700,000)، كما أنه لم يضم الأميركيين الأصليين أيضًا.

وفي غياب محاولة جادَّة لتقدير عددهم، تشير البحوث لعام 1800 إلى وجود ما بين 600,000 و1,000,000 نسمة في عموم شمال أميركا [24]. كان القليل من هؤلاء يعيش شرق الجبال، حيث يتمركز السكان البيض. هكذا، وعلى الرغم من انتشار الأمراض الأوروبية وتوالي عقود من النزاع، تمكن عدد مهم من السكان الهنود المحافظة على وجوده في الأراضي التي كانت تثير اهتمام الحكومة الفدرالية.

كان الأميركيون الأصليون يعيشون في قرى ومدن صغيرة، حيث كانت النساء يقمن على العموم بالزراعة، ويمارس الرجال الصيد. ونحن لا يمكننا أن نذكر بدِقة عدد الذين عاشوا في الأراضي الواقعة بين نهر المسيسيبي ونهر أوهايو (الأراضي الشمالية الغربية سابقًا)، غير أنهم خلال أواخر القرن الثامن عشر كانوا بلا شك يتجاوزون عدد المستوطنين البيض. بالفعل، لم يستطع إحصاء 1790 أن يقدم رقمًا دقيقًا للمستوطنين في هذه المنطقة، وحتى في عام 1800 كان العدد ضئيلًا [25].

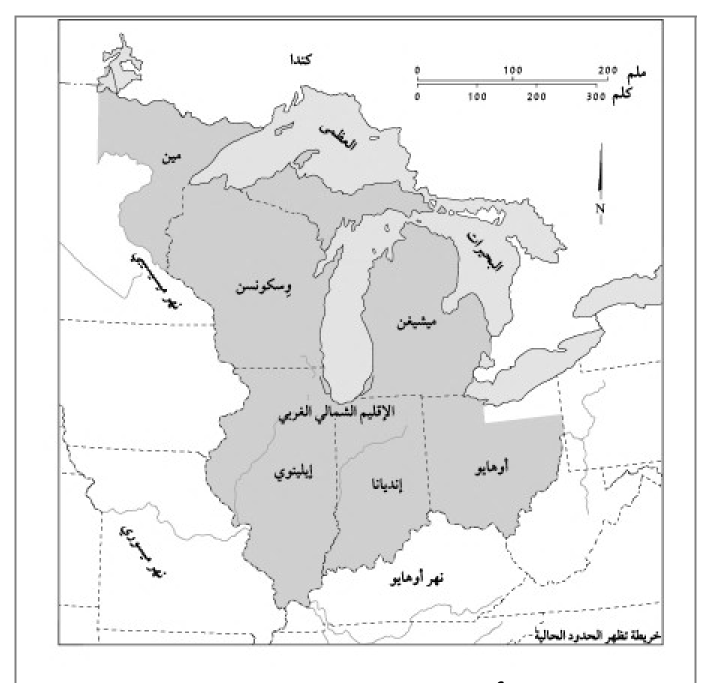
أدركت الجمهورية الجديدة أن المطالبة بهذه الأراضي على أساس تنازل بريطانيا عنها لا قيمة له، غير أن الحكومة كانت تؤمن حقًا بامتلاكها عن طريق الغزو؛ فبعد إلحاقها الهزيمة بالبريطانيين، الذين كانت قبائل كثيرة متحالفة معهم، صار لها الحق في امتلاك البلاد الهندية كلها (الإطار (1-1)). لكن قبل اتخاذ أي إجراءات في هذا السياق، كان على الحكومة الفدرالية أن تنهي مُعضلة مطالبة الولايات الفردية بالأراضي. ولم يكن هذا بالأمر الهين، غير أن معاهدة فرجينيا لعام 1784، والتي التزمت فيها الأخيرة بالتخلي عن مطالبتها بالأراضي الواقعة شمال نهر أوهايو، مهَّدت الطريق أمام مرسوم الشمال الغربي (Northwest Ordinance) الشهير لعام 1787.

يُعد هذا المرسوم علامة فارقة بالنسبة إلى ولادة الإمبراطورية الأميركية الرسمية، كما أنه شكَّل سابقة في ما يخص التوسع الإقليمي على امتداد القارة، حيث ترتب عنه إنشاء منطقة واسعة من الأراضي كانت أغلبية سكانها من الأميركيين الأصليين، ويُمنع على العبيد دخولها (الإقليم الشمالي الغربي - يُنظر الخريطة (1-1)). كان الرئيس يملك صلاحية تعيين حاكم وكاتب وثلاثة قضاة يتمتعون بصلاحيات سيادية تخضع فقط للفيتو الرئاسي. وما إن يتجاوز المستوطنون البيض الذكور خمسة آلاف نسمة حتى يصدر تدبير الإعداد لانتخابات مجلس النواب، بينما سيتكون مجلس تشريعي من أولئك الذين يختارهم الرئيس من لائحة تُقدم من مجلس النواب، وحينذاك سيكون من حق الإقليم أن يرسل مندوبًا إلى الكونغرس الأميركي من غير أن يكون له حق التصويت.

كان هذا نَموذجًا للحكم الاستعماري المألوف لدى نظرائهم من البريطانيين والهولنديين والفرنسيين. ولم يكن السكان الأصليون يتمتعون بأي حقوق، وكان لدى السكان البيض تمثيل محدود، بينما مارس الوكلاء الاستعماريون سلطات واسعة [26]. وظهر خِلاف في الولايات المتحدة بشأن فرضية تقول بإمكانية أن تصبح الأقاليم في نهاية المطاف ولايات ضِمن ولايات الاتحاد الأخرى، علمًا أن هذه العملية قد تستغرق عقودًا من الزمن قبل تحقيقها، وفي انتظار ذلك، يُحكَم الإقليم مثل مستعمرة فعلية.

ربما يبدو غريبًا الآن أن الحكومة الفدرالية كانت تمتلك مستعمرات في شمال أميركا، لكنه اعتُبر حينها بالشيء العادي. كتب آرثر سانت كلير (Arthur St. Clair)، الحاكم الأول للإقليم الشمالي الغربي، في عام 1795 يقول إن الأرض التي تخضع لنفوذه كانت «مستعمرة تابعة»، وإن مستوطنيها «ما عادوا مواطني الولايات المتحدة، وبالتالي صاروا رعايا لها». كما أن ذلك لم يفاجئ الوضع الاستعماري أو يُقلق الكثير من السكان البيض؛ ففي وِسكونسن مثلًا، وهي التي اقتُطعت من الإقليم الشمالي الغربي بعد مرور أعوام كثيرة، كانت «قطاعات واسعة من الأغلبية تعارض بقوة وضع الولاية حتى بعد فترة طويلة على تجاوز هذه الأقاليم عتبة الـ 60,000 نسمة التي تؤهلها للانضمام إلى الاتحاد وفق الإعلان» [(27)].

الخريطة (1-1): الإقليم الشمالي الغربي



إيمانًا بأنها حصلت على الأراضي عن طريق الغزو، استدعت الحكومة الأميركية زعماء القبائل بعد نهاية حرب الاستقلال، وفرضت معاهدات تُرغم موقّعيها على التنازل عن الأرض. ولكن أغلبية زعماء قبائل الأميركيين الأصليين في الإقليم الشمالي الغربي لم تقبل فكرة أنها فقدت الحق في أراضيها نتيجة هزيمة البريطانيين. وهكذا بات الانتصار الذي كانت تزعمه الحكومة من خلال الغزو مُفعمًا بالمشكلات. وبدَت الحاجة مُلحة لإدخال تغييرٍ على مستوى السياسة - من الحق في الأراضي عن طريق الغزو إلى تملّكٍ هذه الأراضي عن طريق الشراء - وأشِير إلى ذلك نصًّا في مرسوم الشمال.

يقول نص المرسوم: «سيتم الالتزام بأقصى مظاهر حُسن النية تجاه الهنود، ولن يُجردوا من أراضيهم وممتلكاتهم أبدًا من دون موافقتهم، كما أنهم لن يتعرضوا أبدًا للتدخل أو المضايقة في ممتلكاتهم وفي حقوقهم وحرياتهم، إلا في حالة حروب عادلة وقانونية يُرخص لها الكونغرس» [28].

الإطار (1-1): آبيل بويل (1742-1822)

ارتبط علم الخرائط ونشأة الإمبراطوريات دائمًا ارتباطًا وثيقًا، وليست الإمبراطورية الأميركية استثناءً. لعل أول خريطة للولايات المتحدة أنجزها مواطن أميركي ثم نُشرت في عام 1784 كانت الخريطة التي وضعها شخص من كونيكتيكت يدعى آبيل بويل، وحِرْفته النقش. وقد سبق له، كحرفي ماهر، أن اعتُقل قبل حرب الاستقلال بتهمة تزوير الأوراق النقدية، فعوقب بطبع حرف (c) على جبينه (يشير حرف (c) إلى المزوّر «counterfeiter»)، وقطع إحدى أذنيه، وبعقوبة سجن. فغيّر بعد ذلك اتجاه مواهبه ليصبها في قوالب أكثر نُبلًا.

وُضعت خريطته، والتي لم يبق منها سوى سبع نُسخ، حينما كان على أغلب المستعمرات السابقة أن تتنازل عن مطالبها بخصوص الأراضي غرب خط الإعلان لمصلحة الحكومة الفدرالية. هكذا، فهي ترسم الحدود الغربية لكونيكتيكوت وفرجينيا وكارولاينا الشمالية وكارولاينا الجنوبية وجورجيا، وكذلك نهر المسيسيبي.

كما تُبين خريطة بويل أيضًا مواقع العديد من القبائل الأميركية الأصلية، بما فيها تلك التي توجد غرب نهر المسيسيبي؛ فالجزء الغربي من جورجيا، مثلًا، يُشار إليه على أنه «أراضي الشاكتاو» (Chactaw [sic] Land)، بينما الأراضي التي توجد غرب بحيرة ميشيغن يشار إليها باسم «أراضي الوينيباغو» (Winnebago Land).

ما يثير الاهتمام أكثر هو الوصف المادي الذي يقدمه بويل للأراضي التي تقع شرق نهر المسيسيبي، حيث توصف الأرض في جنوب بحيرة ميشيغن وشمال نهر واباش (Wabash River)، مثلًا، «بأنها خصبة وتتميز بوفرة المياه. تخترق الطريق هذه الحصون [سانت جوزف وميامي] وسط كثير من الروابي. وهناك العديد من البحيرات الصغيرة ومن أنواع الأسماك والحيوانات الوحشية».

أثارت خريطة بويل، والتي أنجزها في أربعة أجزاء، الجدل؛ ذلك أنها ترسم حدود كل ولاية غرب جبال ألغيني كما لو كان ذلك محض اتفاق (بينما لم يكن الأمر كذلك). كما أنها تُعطي الانطباع بأن هذه الأراضي لم يكن يقطنها الأميركيون الأصليون، الشيء الذي لم يكن صحيحًا. كما أن وصفه للأرض،

متوجهًا به إلى المستوطنين وشركات الأراضي، يجعله بالفعل جديرًا بمن يشتغل في مجال العقارات.

تُرى، ما الذي يمكن أن يحدث في حال لم يرغب الهنود في البيع، أو، في أسوأ الحالات، إذا أرادوا أن يبيعوا أراضيهم لوكالة أخرى غير الحكومة الفدرالية؟ لم يكن الجهاز التنفيذي مستعدًا للتفكير مليًّا بهكذا إمكانية؛ إذ لا يمكن الحكومة الأميركية أن تعمل من دون الأرض؛ فهي كانت بحاجة إليها لدفع أجور قدماء المحاربين، ولتَلبية طلبات المستوطنين واتخاذها مصدرًا للدخل (وحدها الحكومة الفدرالية كانت مخولة للحصول على الأراضي من الأميركيين الأصليين، التي يمكن بيعها بعد ذلك في مقابل الربح). هكذا، لم يكن مفاجئًا أن الكونغرس عَمد بعد حين إلى الترخيص للحرب «العادلة والقانونية» ضد سكان أميركا الأصليين.

في البداية، لم تنتهِ هذه الحروب كما كانت الجمهورية الجديدة تأمل؛ فقد خسرت القوات الأميركية معركة مُهمة في عام 1790 ضد مزيج من القبائل الأميركية الأصلية. وفي العام التالي، مُني سانت كلير هو الآخر بهزيمة نكراء حينما مُزِّق جيشه، وقُتل وجُرح 940 رجلًا من بين 1400 جندي من جنوده. غير أن الأمور أخذت منحًى معاكسًا في عام 1794 حينما حققت القوات الأميركية تحت قيادة الجنرال أنتوني واين، إلى حد ما بمحض المصادفة، الانتصار في معركة فُولن تيمبرز (Fallen Timbers)[(29)].

في واقع الأمر، كانت الخسائر الأميركية أفدح من خسائر الأميركيين الأصليين في تلك المعركة، غير أن بعض القادة القبليين بات الآن يؤمن باستحالة الدفاع عن الحدود مع الولايات المتحدة عند نهر أوهايو. فوافق هؤلاء إذًا في معاهدة غرينفيل (Treaty of Greenville)، التي وُقِّعت في عام 1795، على خط فصل جديد. مع ذلك بقيت الأراضي الشمالية الغربية في أغلبها بين يدي القبائل الأميركية الأصلية، غير أن الحكومة الفدرالية كانت بحاجة إلى «خطوة أولى على الطريق»؛ إذ كان من السهل على المستوطنين العديمي الضمير تجاوز الحدود الجديدة بشكل غير قانوني - وهي التي كانت خطوطًا مستقيمة على خريطة شمال النهر.

وسُرعان ما جرى تجاوز العقبة الإدارية الأولى المحددة في خمسة آلاف مستوطن أبيض، وانتقلت المناطق الشمالية الغربية إلى المرحلة الثانية من الحكم الإقليمي في عام 1799. وفي العام التالي، قُسمت المناطق وأُنشئ إقليم إنديانا. وعلى الرغم من أنها كانت تمتد على مساحة أكبر كثيرًا مما هي عليه الآن، فإن عدد سكانها من المستوطنين البيض في عام 1800 لم يكن يتعدى 5641 نسمة، أغلبيتهم من أصل فرنسي. غير أن باقي المنطقة الشمالية الغربية كانت تحتشد على نحو سريع بوافدين جدد. ومع حلول عام 1802، كانت في وضع سمح لها بتقديم عريضة للحصول على وضع ولاية. بعد ذلك، نشأت

ولاية أوهايو في عام 1803 وضمت حدودها بعض الأراضي التي لم تشملها معاهدة غرينفيل (الخريطة (1-1)).

الآن، وقد أصبحت ولاية أوهايو جزءًا من الاتحاد، فإنها ما عادت تُعتبر مستعمرة. غير أن بقايا المنطقة الشمالية الغربية (إقليم إنديانا) كانت كذلك، وستبقى على هذه الحال لبعض الوقت. بالفعل، كان حاكمها الأول وليام هنري هاريسون نموذجًا كلاسيكيًا للحاكم الاستعماري الذي يُبدي اهتمامًا قويًا بالمضاربة في الأراضي. نقرأ في كتاب لأحد الذين وضعوا سيرته الذاتية: «لم يكن هناك ولو ظِل باهت للمؤسسات التمثيلية في الإقليم؛ ذلك أن المناصب كلها كانت تتم عن طريق التعيين، كما كان الحاكم والقضاة هم من يضعون القوانين» [30].

حكم هاريسون المنطقة الممتدة من فانسين (Vincennes) على نهر واباش، لكنها كانت منطقة شاسعة جدًا لدرجة تتجاوز حتى الطموحات الإمبراطورية لشخص مثله. ومع حلول عام 1805، اقتُطعت منطقة ميشيغن من إنديانا، وتبعتها منطقة إيلينوي في عام 1809. وكان في كلتا المنطقتين حكام على شاكلة هاريسون، وكلهم سيتَّبعون السياسة الجديدة المتمثلة في محاولة إقناع الأميركيين الأصليين ببيع أراضيهم والرحيل نحو أماكن جديدة.

كان ذلك يتطلب «تحفيزات»، وقد كان توماس جيفرسون، الذي أصبح رئيسًا في عام 1801، أفضل شخص يدرك ما تتطلبه المرحلة. وقد كتب في رسالة إلى هاريسون في عام 1803:

حينما ينتقلون (أي الهنود) إلى زراعة قِطعة صغيرة من الأرض، حينها سيدركون مدى عدم فائدة هذه الغابات الواسعة بالنسبة إليهم، وسيكونون على استعداد للاقتطاع منها بين الحين والآخر في مقابل الأساسيات الضرورية لمزارعهم ولعائلاتهم... لتشجيع ذلك... سندفعُ بمتاجرنا، وستغمرنا السعادة حينما نشاهد الأفراد الطيبين والنافذين بينهم يَغرقون في الديون، لأننا سنلاحظ أنه حينما تتجاوز ديونهم قدراتهم على الدفع، فإنهم سيصبحون حينها مستعدين لسدادها عن طريق التنازل عن الأراضي [31].

كان جيفرسون يروّج لتأويل مُتطرِّف لسياسة «التمدن»، التي كان قد تبنّاها قبل عقدٍ من الزمن كل من جورج واشنطن (1789-1797) ووزير الحرب هنري نوكس. وإذا ما تم تطبيق تلك السياسة بحذافيرها، فإنها أتاحت على الأقل إمكانية قيام مجتمع يعيش فيه البيض والأميركيون الأصليون جنبًا إلى جنب، وينصرفون إلى الزراعة. غير أن جيفرسون أجهض تلك السياسة نتيجة معاهدة شراء لويزيانا في عام 1803 (المبحث الثالث من هذا الفصل).

فجأةً، وبسبب معاهدة شراء لويزيانا، وجدت الحكومة الفدرالية نفسها مسؤولة عن مساحات واسعة من الأراضي غرب نهر المسيسيبي. وأصبح في الإمكان حينها تبادل أراضي الأميركيين الأصليين شرق النهر في مقابل أراض

على الضفة الأخرى. كما أمكن استبدال سياسة «التمدُّن»، البطيئة والمكلفة من حيث التطبيق، بـ «الإبعاد» - كبديل أسرع وأقل تكلفة بكثير.

جَرب هاريسون والحكام الآخرون هذه السياسات كلها، غير أن السياسة التي وجدها هاريسون أكثر فعالية كانت توقيع معاهدات مع أولئك الزعماء القبليين الذين يمكن رشوتهم؛ فقد حصل بموجب معاهدة فورت واين في عام 1809 على تواقيع عدد قليل من الزعماء لرقعة من الأراضي الزراعية تقطنها وتملكها قبائل الشوني وقبائل أخرى. ودان أحد زعمائهم، ويدعى تيكومْسِه، أولئك الذين وقّعوا المعاهدة، وسافر إلى فانسين لمطالبة هاريسون برفض المعاهدة.

لم يشأ هاريسون التراجع عن المعاهدة، وهكذا بدأ تيكومسيه، الذي كان أخوه تينسكواتاوا («النبي») قد بدأ باستنهاض الوعي القومي الهندي على امتداد مناطق الشمال الغربي القديمة، بتجنيد قوة متنقِّلة تجاوزت الحواجز القبلية. وكانت الحرب أمرًا حَتميًا، لكن النصر لم يكن كذلك بالنسبة إلى الحكومة الفدرالية. وبالفعل، لولا سوء القرار الذي اتخذه «النبي»، لكان من الممكن أن يكون النصر حليف تيكومسيه؛ فقوات هاريسون كانت صغيرة، كما أن المستوى التكنولوجي لجيشه كان متدنيًا نسبيًا. وهكذا كان، فقد وطَّدت معركة تيبيكانو في عام 1811 شهرة هاريسون العسكرية، ووفرت شعار الحشد لحملته الرئاسية مدة ثلاثة عقود بعد ذلك [32].

لم يشارك تيكومسيه في معركة تيبيكانو، وفي العام التالي، شنت الولايات المتحدة حربًا هوجاء ضد بريطانيا العظمى لغزو الأقاليم الكندية وضمها إلى الإمبراطورية الأميركية. أعطى هذا القوات القومية الهندية تحت قيادة تيكومسيه فرصة أخرى لدحر التوسع الإقليمي الأميركي في المناطق الشمالية الغربية السابقة. وبفضل الدعم البريطاني تحت قيادة الجنرال إيزاك بروك، فاز محاربو تيكومسيه بالعديد من المعارك. غير أن عقب مقتل الجنرال البريطاني، تخلى خليفته الجنرال هنري بروكتورعن تيكومسيه قبل معركة التايمز (Thames)، حيث لقي زعيم الشاوني العظيم حتفه في عام 1813.

حينما انتهت الحرب في عام 1814، كانت مقاومة سكان أميركا الأصليين تُشارف النهاية. وقد تعرضوا مجدَّدًا لخيانة البريطانيين لهم. وفي غياب زعيمهم ذي الشخصية القوية، عاد التنافس وعادت النزاعات من جديد في ما بين الأميركيين الأصليين. استفاد الحكام الإقليميون كثيرًا من هذا الوضع، وحثوا الهنود على التنازل عن الأرض عن طريق المعاهدة، بينما بادل بعض زعماء الأميركيين الأصليين أراضيهم في مقابل أراضٍ تقع غرب المسيسيبي. حينها، ما عاد هناك ما حال دون انضمام إنديانا وإيلينوي الى الاتحاد كولايتين في عام 1816 وعام 1818 على التوالي (الخريطة (1-1)).

بقيت منطقة ميشيغن، التي كان حاكمها لويس كاس من عام 1813 حتى عام 1831. وكما هاريسون، كان كاس يحبذُ فكرة رفع الحظر عن العبودية كما ورد

في إعلان الشمال الغربي، وكان يحكم منطقته على غرار أي حاكم استعماري من الطراز القديم في الإمبراطورية البريطانية. خلال فترة حكمه، تزايد عدد المستوطنين البيض (كان العدد لا يتجاوز 4762 في عام 1810) وانضم جزء من الإقليم إلى الاتحاد في عام 1837 كولاية ميشيغن (الخريطة (1-1)).

ما تبقى حينذاك هو منطقة وِسكونسن التي كانت قد اقتُطعت من ميشيغن في عام 1836، وبقيت خارج الاتحاد حتى عام 1848. خلال تلك الأثناء، كانت تخضع لحكم فعلي كمستعمرة لمدة 61 عامًا، ابتداء بتعيين سانت كلير في عام 1787. كما تجاوز هذه المدة الزمنية من الحكم الاستعماري الطويل الجزءُ الشرقي من مينيسوتا الحديثة (الخريطة (1-1)) التي كانت تقع داخل حدود المنطقة الشمالية الغربية وأصبحت ولاية في عام 1858، أي بعد مضي 71 عامًا[(33)].

أتاحت المناطق الشمالية الغربية للحكومة الفدرالية فرصة التجربة الأولى في ما يخص الحُكم الاستعماري. وقد كانت تجربة طويلة الأمد، امتدت من عام 1787 حتى عام 1858. وكانت تلك التجربة تشتمل على جميع عناصر ما بات يُتوقع من المستوطنات: شعوب خاضعة (سكان أميركا الأصليون والبيض على السواء)، مستوطنون عنيدون وأحيانًا متمردون، وبِنية فوقية استعمارية ترتكز على الحكام والوزراء والقضاة، وحكومة تمثيلية محدودة الصلاحيات، وقِوى إمبراطورية تتمتع بحق النقض. أما كل ما كانت تفتقر إليه، فهو قوة عاملة تتشكل من العبيد الذين يمكن العثور عليهم في جنوب نهر أوهايو فحسب. وسنتوجَّه الآن إلى هذه المنطقة.

ثانيًا: الأقاليم الجنوبية الغربية سابقًا

ارتكزت مطالبة الجمهورية الناشئة بالأراضي الواقعة جنوب نهر أوهايو (الأقاليم الجنوبية الغربية سابقًا) على معاهدة باريس لعام 1783. وبعد مرور بضعة أعوام، وقَّعت حكومة الولايات المتحدة، وهي تستند إلى مطلب «الحق في الغزو»، معاهدات هوبويل (Hopewell)[(34)]، في محاولة لإقامة حدود جديدة بين قبائل أميركا الأصليين والمستوطنين. كما كانت الولايات الجنوبية التي كانت مطالبها تمتد إلى نهر المسيسيبي هي الأخرى قد وقّعت معاهدات كان الهدف من وراءها الزيادة في نفوذها على أراض يمتلكها الهنود [(35)].

كان الفشل مصير الجهود الأولى لتوسيع مجال الإمبراطورية باتجاه المناطق الجنوبية الغربية؛ إذ لم يعترف الهنود بالهزيمة، ولم يوقعوا معاهدة باريس، وكانوا بأعداد أكبر في جنوب نهر أوهايو قياسًا بشماله. صحيح أن خط الإعلان انتُهك من خلال معاهدة فورت ستانويكس في عام 1768 [(36)]، وهي المعاهدة التي تمنح المستوطنين الحق في ولوج الأراضي غرب فرجينيا ما وراء جبال الأبلاش، كما كان البيض بأعداد مهمة في غرب كارولاينا الشمالية. مع ذلك، فإن معظم المنطقة لا يزال في ملكية الأميركيين الأصليين.

واجهت الحكومة الفدرالية ثلاث عراقيل رئيسة حينما باشرت العمل وفق الدستور الجديد في عام 1789. وحالت تلك العراقيل دون توسيع مجال الإمبراطورية غربًا نحو الجنوب على الضفة السفلى من نهر المسيسيبي وجنوب خليج المكسيك. بدايةً، طالبت إسبانيا - القوة الاستعمارية في كلٍّ من لويزيانا وفلوريدا - بالأراضي الواقعة بين الشاتاهوتشي وأنهار المسيسيبي على خط العرض 32° و28´ شمالًا، بينما زعمت الولايات المتحدة ملكية الأراضي ذاتها التي تقع أقصى الجنوب حتى خط العرض 31° شمالًا (الخريطة (2-1)) [(37)]. ثانيًا، أبدتْ الولايات الجنوبية - وخصوصًا جورجيا - عدم استعدادها للتنازل عن مطالبتها بالأراضي الواقعة غرب الجبال. ثالثًا، كان الهنود أكثر عددًا، وأفضل تنظيمًا، وأكثر دهاء على المستوى الدبلوماسي في المناطق الجنوبية الغربية السابقة منها في الإقليم الشمال الغربي.

سيلزم الحكومة الفدرالية نصف قرن لتجاوز هذه العوائق كلها. غير أن التقدم المحدود في تخطي العائق الأول جرى بسرعة إلى حد ما. ونتيجةً لمعاهدة سان لورينزو في عام 1795، والتي تُعرف أيضًا بمعاهدة بينكني (Pinckney's Treaty)، اعترفت إسبانيا بالحدود بين فلوريدا الغربية والولايات المتحدة على خط العرض 31° شمالًا (الخريطة (2-1)). ورغم أن إسبانيا منحت الولايات المتحدة حق حرية التجارة على المسيسيبي وحق إفراغ البضائع في نيو أورلينز، فإنها بقيت مع ذلك تتحكم في خليج المكسيك كله، وستقتضي عملية إزاحتها نهائيًا الكثير من الأعوام. (المبحث الرابع من هذا الفصل).

أما العائق الثاني - مطالب الولايات بشأن الأراضي الواقعة غربًا - فإن تخطيه بدا صعبًا، غير أنه كان أساسيًا لنجاح الممارسة الإمبراطورية، ما دام أن الدستور كان قد أوضح أن الحكومة الفدرالية وحدها يمكنها التفاوض وتوقيع المعاهدات مع الأميركيين الأصليين. لذا، فإن حرمان الهنود سلطاتهم والضغط عليهم من أجل التنازل عن الأراضي كان يتطلب فرض سلطة فدرالية على الولايات.

لم تكن الحكومة الفدرالية بحاجة إلى إقناع فرجينيا بالتخلي عن مطالبها بخصوص الأراضي الواقعة جنوب نهر أوهايو في كِنتاكي؛ إذ توافدت بسرعة أعداد كبيرة من المستوطنين برفقة عبيدهم بعد معاهدة فورت ستانويكس، فطُرد الهنود، وارتفع عدد السكان من البيض بما يفي بمتطلبات تكوين ولاية. وهكذا ما لبثت كِنتاكي أن أصبحت في عام 1792 في مرتبة ولاية في المنطقة الجنوبية الغربية (يُنظر أدناه).

كما طالبت كارولاينا الشمالية بالأراضي الواقعة جنوب كِنتاكي. وكانت الولاية قد تخلت عن مطالبها بدايةً في عام 1784، ما أدى إلى حدث غريب عجيب لسُكان فرانكلين، حين قَدّمت مجموعة من المستوطنين عريضةً إلى الكونغرس تلتمس فيها الاعتراف بشرعية «ولاية فرانكلين» شرق تينيسي، لكنها باءت بالفشل. ثم تراجعت كارولاينا الشمالية عن تنازلها عن الأراضي،

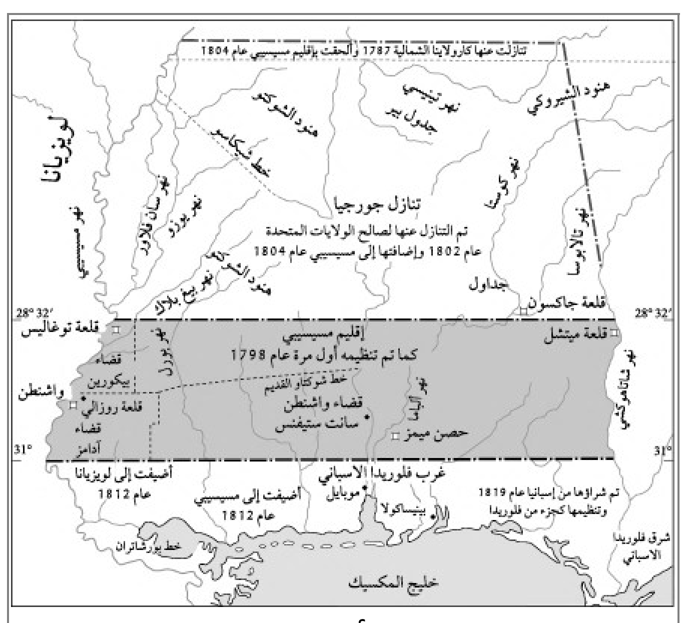
لتعود مرة أخرى في عام 1789 وتتنازل من جديد، ما أفسح أمام الحكومة الفدرالية في المجال لاستحداث المنطقة الجنوبية الغربية في عام 1790، رغم أن حدودها الجنوبية تمتد حتى الخط 35، حيث تبدأ مطالب جورجيا بالأراضي [(38)].

بعد ذلك بقليل، توافرت الشروط الضرورية لانتقال المنطقة الجنوبية الغربية إلى مرتبة ولاية، وهكذا انضمت إلى الاتحاد كولاية تينيسي في عام 1796 رغم أنها كانت لا تزال تضم العديد من السكان الهنود في الوسط (سيتم طردهم في الأعوام اللاحقة). بعد ذلك، وجهت الحكومة الفدرالية اهتمامها نحو المنطقة التي تقع في أقصى الجنوب. وسمحت تنازلات الإسبان في عام 1795 للولايات المتحدة بالتقدم نحو المرحلة الأولى من الحكومة الإقليمية، وذلك بإنشاء منطقة المسيسيبي في عام 1798. غير أن ذلك لم يؤد سوى إلى ملء الفراغ الذي خلّفه تنازُل إسبانيا، ولم يمتد إلى شمال الحدود الجنوبية لتينيسي؛ ذلك أن جورجيا كانت لا تزال تطالب بهذه الأرض التي تمتد جنوبًا إلى حدود خط العرض 32° و28´ (الخريطة 1-2)).

كانت جورجيا لا تطالب بملكية هذه الأراضي فحسب، بل أيضًا بالحق في توقيع المعاهدات مع الهنود. مثَّل هذا تحديًا صارخًا للدستور، غير أن الحكومة الفدرالية فشلت في اتخاذ أي إجراءات. ولكن الجورجيين تمادوا كثيرًا حينما قاموا ببيع أراض ستصبح في ما بعد منطقة فدرالية. وكانت فضيحتا يازو (Yazoo) [...] مثيرتين جدًا للسخط، بحيث إن الحكومة الجورجية وافقت في الأخير على التنازل عن الأراضي الغربية لمصلحة الحكومة الفدرالية في عام 1802 [(39)]. وبعد مضي عامين على ذلك، تمددت منطقة المسيسيبي إلى شمال حدود تينيسي (الخريطة (1-2)).

شهدت المنطقة الجديدة عددًا محدودًا جدًا من السكان البيض، رغم أن ألاباما كانت قد أُلحقت بها، وكانت تضم مستوطنين فرنسيين وإسبانيين وبريطانيين، إضافة إلى الأميركيين. غير أن ولاء هؤلاء الرعايا الإمبراطوريين كان يثير قلق الحكام. وكان من أوائل من تنبه إلى ذلك وليام كليبورن (1801-1803)، وقد وجَّه كتابًا إلى وزير الخارجية يقول فيه:

الخريطة (1-2): إقليم المسيسيبي



إن كون أغلبية شعوب هذه المنطقة أميركيين من حيث المبادئ والالتزامات، هو أمر لا يساورني الشك فيه بتاتًا. لكنْ (وهنا أشعر بعظيم الخزي)، ثمة أشخاص هنا، تركت عاداتهم السابقة آثارًا سيئة في أحكامهم وأفئدتهم؛ إنهم يحبذون المَلكية، ويعادون كل حكومة تعترف بحقوق الإنسان - وقد هاجر مؤخرًا كثير من الأُسر من كِنتاكي وتينيسي، ومن هذه المنطقة إلى إقليم لويزيانا (ويُخشى أن تحذو حذوها عائلات أخرى)؛ فسهولة الحصول على الأراضي التي تخضع لنفوذ الإسبان، وانتشار اعتقاد مفاده أن رعايا إسبانيا معفَون من الضرائب هما ربما محفزان أساسيان للرحيل عن بلادهم [40].

غير أن العائق الذي كان يواجه جميع الحاكمين هو اعتراض الهنود على أي تنازل إضافي عن الأراضي؛ إذ انضم أغلب أميركيي مناطق الجنوبية الغربية السابقة الأصليين إلى جانب البريطانيين خلال حرب الاستقلال، غير أنهم لم يُهزموا؛ كانوا يدركون أن استمرارهم على قيد الحياة يعتمد في المقام الأول على التماسك القبلي والتكيُّف، حيث ما أمكن ذلك، مع المستوطنين.

كانت الحكومة الفدرالية تعتبر قبائل الهنود شعوبًا ذات سيادة تشير إليهم بمصطلح «الأمم». وفي حالة قبائل المناطق الشمالية الغربية، كان هذا وهمًا قانونيًا مناسبًا يخدم مصالح الجانبين [41]. غير أن بعض القبائل في المناطق الجنوبية الغربية نجحت فعلًا في بناء أمم. وبلغت هذه العملية أوجها في حالة قبائل الشيروكي التي كانت الأقرب إلى المراكز الأساسية للمستوطنين، والتي ستعكس مؤسساتها مؤسسات الحكومة الفدرالية ذاتها.

على الرغم من معارضة الولايات (خصوصًا ولاية جورجيا)، كانت الإدارة الأميركية تحبذ سياسة «التمدن» في تعاملها مع هذه الأمم. ولقيت هذه السياسة في الواقع ترحيبًا كبيرًا من كثير من الهنود؛ ذلك أن الاقتصاد التقليدي للقبائل كان قد تلاشى بسبب فقدان الأراضي الخاصة بالصيد، وتناقص قطعان

الغزلان والحيوانات البرية الأخرى. ولم يقتنِ الرجال الهنود المحاريث وغيرها من الآليات الزراعية فحسب، بل إن بعضًا منهم استحصل على عبيد، وانتقل إلى زراعة ما يدر المال، مثل زراعة التبغ والقطن. وفي أوائل عام 1802، كان في وسع الحاكم كليبورن أن يكتب إلى وزير الحرب بنبرة ملؤها التفاؤل فيقول: «إن انتشار مبادئ الحضارة بين هنود الشيروكي والتشيكاسو، ومنطقة [قبيلة المسكوكي] الكريك، يجعلنا نأمل بأن من الممكن في النهاية إنقاذ الهنود الموجودين ضمن نطاق حدودنا من حالة الهمجية، والمساهمة في تحقيق هذا الهدف الأسمى للإنسانية تبدو لي مصدرًا كبيرًا للرضى؛ فهنود التشوكتو هُم على العموم منخرطون فعلًا في حياة غير متمدِّنة، لكن حتى بين صفوفهم أخذت تنبجس مؤخرًا روح الجد والعمل، وباتت زراعة الأرض العمل الرئيس بالنسبة إلى كثير من الأسر» [(42)].

كان الضغط الذي مارسه المستوطنون عديم الشفقة، وبالتالي حصلوا على الدعم الكامل من الولايات الجنوبية. وأدى هذا بشكل حتمي إلى معاهدات جديدة مع الحكومة الفدرالية، حيث أُجبر سكان أميركا الأصليون على التنازل عن الأراضي، على أمل أن يحموا على الأقل جزءًا من ملكيتهم؛ فهنود التشوكتو، مثلًا، تخلوا عن مليونين وستمئة فدّان في عام 1801 وفق معاهدة فورت آدامز، وعن 3,85 ملايين فدّان في معاهدة هو باكينتوبا (Hoe Buckintoopa) في عام 1803، وعن 4,1 ملايين فدّان في معاهدة ماونت ديكستر (Mount Dexter) في عام 1805. كان هذا هو واقع الحال بالنسبة إلى القبائل الأخرى أيضًا.

تزايدت حِدة التذمر والامتعاض بين الهنود، ولقيت جهود تيكومسيه الرامية إلى إنشاء تحالف هندي شامل ترحيبًا من كثير من الأميركيين الأصليين في الجنوب. وأعطت الحرب التي اندلعت في عام 1812 ضد بريطانيا المبرر لشن سلسلة من الهجمات، فاحتل قسم من قبيلة [المسكوكي] الكريك والريد ستيكس (Red Sticks)[(43)] حصن ميمز (Fort Mims) بالقرب من مصب نهر ألاباما في العام التالي، وأوقع أعدادًا كبيرًا من الضحايا بين صفوف قوات الولايات المتحدة.

لم يكن كل هنود قبيلة [المسكوكي] الكريك يؤيدون الحرب، وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى هنود الشيروكي. وهكذا تمكن الجنرال أندرو جاكسون من ضم بعض الأميركيين الأصليين إلى قوة من المتطوعين سحقت هنود الريد ستيكس في معركة هورس شو باند في عام 1814. بعد شهور على ذلك، ووِفق معاهدة فورت جاكسون)، أُجبرت الأمة المسكوكية (الكريك) للتنازل عن 22 مليون فدّان من الأراضي (ثلث أراضيهم)، التي ضمَّت الأراضي الأكثر خصوبة في الجنوب، كما كانت معاناة الذين قاتلوا إلى جانب جاكسون لا تقل عن معاناة الذين حاربوا ضده.

الإطار (1-2): هل كان «الإجلاء» إبادة؟

لا يمكن أي شخص عاقل اليوم أن ينفي أن إجلاء سكان أميركا الأصليين من شرق نهر المسيسيبي إلى غربه كان تطهيرًا عِرقيًا، وهو ما يُعد اليوم جريمة بحسب القانون الدولي. ومما يثير مزيدًا من الجدل ألا يكون في الإمكان اعتبار الإجلاء بالقوة إبادة جماعية؟ هذا يشكل جريمة أشدّ خطورة اليوم بحسب القانون الدولي.

تبنت الأمم المتحدة اتفاقية الإبادة الجماعية (The Convention on Genocide) في عام 1948. وفي تحديد الإبادة الجماعية، تتضمن المادة الثانية ما يلي:
أيًا من الأفعال التالية، المُرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه:

أ- قتل أعضاء من الجماعة؛

ب- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطِر بأعضاء من الجماعة؛

ج- إخضاع الجماعة عمدًا لظروف معيشية يراد بها تدميرها ماديًا بصورة كلية أو جزئية؛

د- فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة؛

هـ- نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

هكذا سيبدو أن بندًا من المادة الثانية على الأقل، خاصة 2 (ب) يشمل إجلاء الهنود. بالفعل، استشعرت الحكومة الأميركية - والتي كانت محقة بشكل واضح بشأن تداعيات المادة الثانية - ضرورة إدخال «تعديل» على الاتفاقية، قائلة: «(1) بأن عبارة ‹قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية› كما تظهر في المادة الثانية تعني قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية كما هي من خلال الممارسات التي تحددها المادة الثانية. (2) كما أن عبارة ‹الأذى الروحي› تعني الإعاقة الدائمة للقدرات الذهنية بواسطة المخدرات، أو التعذيب أو تقنيات مشابهة».

إذا اعتبرنا إجلاء الهنود إبادةً جماعية، فإن من خطط له هو أندرو جاكسون؛ فخلال فترته الرئاسية (1829-1837)، أُلحق 100 مليون فدّان من أراضي الهنود بالأراضي العامة، وبالكاد بقي أي هندي في شرق نهر المسيسيبي. كما أن جاكسون تحدّى المحكمة العليا، وهو الرئيس الأميركي الوحيد الذي قام بذلك، حينما رفض أن يتخذ الإجراءات الملائمة حينما اكتُشف أن ولاية جورجيا تنتهك القانون الفدرالي.

تزامنت نهاية الحرب مع ارتفاع هائل في سعر القطن وتدفق هائل من المستوطنين الجدد. وهذا سمح للحكومة الفدرالية في عام 1817 بتقسيم منطقة المسيسيبي إلى منطقتين، حيث أنشأت إقليم ألاباما في الشرق، واعتُرف بالمسيسيبي كولاية. وعقِب قرار إسبانيا في عام 1819، نُقل كل ما تبقى لديها من ممتلكات في فلوريدا إلى الولايات المتحدة (المبحث الرابع من هذا الفصل)، أصبحت ألاباما هي الأخرى تتمتع بمرتبة ولاية. عندها، أصبحت المناطق الجنوبية الغربية كلها ضمن الاتحاد.

كان يفترض أن تشكل هذه الأحداث مجتمعة فرصة لكي تُظهر الحكومة الفدرالية بعض الشهامة نحو الهنود الذين كانت أعداد كبيرة منهم لا تزال تعيش في شرق نهر المسيسيبي؛ فقد وافقت القبائل كلها على معاهدات تتعلق بالأراضي مع الولايات المتحدة، مانحة إياها الحق في ملكية منطقة واستيطانها بعد أن تقلصت حدودها كثيرًا، وتتزايد فيها زراعة تجارية. تحول عدد مهم منهم إلى الديانة المسيحية بتشجيع من المبشرين الذين كانوا يعيشون بينهم، وكان محو الأمية يأخذ مجراه [44] بحيث طوَّرت قبائل الشيروكي نظامًا للكتابة في لغتها الخاصة، حتى أنها تبنت في عام 1827 دستورًا على مثال الدستور الأميركي.

لكن عوضًا عن الترحيب بهذه التغييرات، أصاب الهلع الولايات الجنوبية ومستوطنيها؛ فهُم مع ذلك كانوا لا يرغبون في العيش مع الهنود جنبًا إلى جنب مهما كان مستوى تمدُّنهم. وما كانوا يرغبون فيه حقًا هو الأراضي الزراعية الخصبة، والخشب الذي توفره الغابات، والوصول إلى المعادن عقب اكتشاف الذهب في أماكن هنود الشيروكي في عام 1828. وحين رفض الهنود الانتقال من تلك الأراضي، جرى تحذيرهم بأن النتائج المترتبة عن ذلك ستكون وخيمة، وأُكّد ذلك في نصوص تشريع ألاباما (Alabama Legislation) في عام 1829، حيث نقرأ التالي: «يُعتقد أنه حينما يدركون أن ولاية ألاباما مُصرة على حقوقها السيادية، وحينما يبصرون ويشعرون بأن سلطة الولاية يمكنها أن تقوم بخطوات تشريعية ملموسة، فحينها سيدفعهم تقديسهم لقانونهم الخاص وتقاليدهم إلى الرحيل بسرعة».

وهكذا، أمام ضغط الولايات الجنوبية انتقلت سياسة الحكومة الفدرالية في المناطق الجنوبية الغربية من مبدأ «التمدُّن» إلى سياسة الترحيل (الإطار (1-2)). بالفعل، تمادت الحكومة أكثر بما أن الطموح الآن كان يتمثل في سحق مطالب الأمم الهندية بالحصول على مرتبة ولايات. وقاد أندرو جاكسون هذه الهجمات على مدى أعوام قبل أن يصبح رئيسًا، كما أن جيمس مونرو هو الآخر - الذي كان في السابق يؤمن بمبدأ «التمدن» إيمانًا راسخًا - بحث في خطابه الرئاسي الأخير لعام 1824 بوجوب دفع الهنود إلى الانتقال غربًا. وقد حظيت الحملة بتأييد ودعم من المحكمة العليا في عام 1823، حينما أشار كبير القضاة

جون مارشال إلى وضع الأميركيين الأصليين باعتبار أنهم «أمم محلية خاضِعة» لا ولايات ذات سيادة [(45)].

حينما أصبح أندرو جاكسون رئيسًا في عام 1829، انبرى مباشرة لتطبيق السياسة الجديدة. وصادق الكونغرس في عام 1830 على قانون ترحيل الهنود (Indian Removal Act)، وفي العام ذاته جردت معاهدة دانسينغ رابيت كْريك (Dancing Rabbit Creek) هنود التشوكتو مما بقي لهم من أراض في الشرق. بعد ذلك، رحل هنود قبيلة [المسكوكي] الكريك بعد أن كان وليام ماكينتوش، أحد زعمائهم، قد سبق له أن وقّع معاهدة احتيالية في عام 1825 تنازل بموجبها عن كثير من أراضيهم. وفي عام 1832، أدَّت معاهدة بونتوتوك (Pontotoc) إلى ترحيل هنود التشيكاسو (Chickasaw)[(46)].

كان هنود الشيروكي هم آخر من سيُجبَرون على الرحيل، وقد صدَّقوا بسذاجة أن قانون الولايات المتحدة الفدرالي سيحميهم من الولايات ومن المستوطنين على السواء، وكذلك من معاهدات الاحتيال. بدا ذلك كله مجرد سراب؛ فرحل بعضهم طوعًا بقيادة عائلة ريدج؛ غير أن الأغلبية تحت زعامة جون روس لم تبرحْ مكانها حتى تم ترحيلها بالقوة. لقد رُويَت حِكاية قافلة الدموع (Trail of Tears) المأساوية بين عامَي 1838-1839 مرات ومرات، لكن تكرارها لا يجعلها أقل مأساوية [(47)].

ثالثًا: الأقاليم الفرنسية

تزامن وصول نابليون إلى سُدة الحكم في فرنسا في عام 1798 مع الفشل العسكري للقوات الفرنسية والبريطانية في هايتي. لكن نابليون عزم على قمع ثورة تمرّد العبيد التي انتصرت بقيادة توسان لوفيرتور (Tooussaint L’Ouverture)، فأرسل قوة رئيسة تحت قيادة صهره إلى الكاريبي. وكإجراء يُكمل النجاح المرتقب في هايتي، خطط نابليون لإعادة بناء الإمبراطورية الفرنسية في شمال أميركا وأقنع إسبانيا في معاهدة سرية بأن تعيد مستعمرتها لويزيانا إلى فرنسا (كانت مستعمرة فرنسية حتى عام 1763). أدى هذا إلى إعادة الحضور الفرنسي إلى كامل المساحة الممتدة من خليج المكسيك إلى الحدود الكندية [(48)].

جرى توقيع معاهدة سان إلديفونسو (San Ildefonso)، كما كانت تُعرف آنذاك، في عام 1800. وحين رَشحت أنباء عن المعاهدة في العام التالي، كان جيفرسون قد أصبح رئيسًا، وبدا شديد القلق حيالها؛ إذ كانت الولايات المتحدة تواجه ما يُحتمل أن يكون جارًا قويًا ذا طموحات إمبراطورية على طول الضفة الشرقية من نهر المسيسيبي. وأكثر ما أثار قلق جيفرسون هو سيطرة فرنسا على نيو أورلينز عند مصب النهر، حيث كان يحتم على كثير من سفن الولايات المتحدة التجارية أن تعبر [(49)].

لم يكن جيفرسون يرغب في الحصول على كامل ولاية لويزيانا، ولا كان يتوقع ذلك [(50)]. عوضًا عن ذلك، فوَّض سفيره في باريس، إلى جانب جيمس مونرو، التحري عن إمكانية تنازلٍ عن الأراضي يكون معقولًا أكثر ويضم كلًّا من نيو أورلينز وجزء صغير من الجانب السفلي من نهر المسيسيبي على الضفة الغربية، كان من شأن هذا أن يكون كافيًا لضمان المصالح الاستراتيجية الأميركية، وحُدّدت الميزانية المخصصة بعشرة ملايين دولار أميركي.

في واحدة من سخريات التاريخ، انطلقت المفاوضات في باريس مباشرة بعد اندحار الجيش الفرنسي في هايتي، وبذلك صار حُلم نابليون بإعادة إحياء الإمبراطورية الفرنسية في أميركا الشمالية مَهب الرياح. وما عاد نابليون عندها بحاجة إلى لويزيانا، فعرض أن يبيعها بالكامل، بما في ذلك نيو أورلينز، في مقابل 15 مليون دولار أميركي، فقُبل العرض من دون انتظار موافقة جيفرسون.

لم يكن جيفرسون من الأشخاص الذين يُفوتون فرصة توسيع «إمبراطورية من أجل الحرية»، ويُنظَر إلى أمر معاهدة شراء لويزيانا، بحيث تضاعفت مساحة الأراضي التي كانت في حيازة الحكومة الفدرالية، باعتباره أعظم تنازل عن أراضٍ في التاريخ (الخريطة (1-3)) [(51)]. غير أنه ليس واضحًا تمامًا هل كانت الأمور كذلك حينها؛ فصَك الملكية الوحيد الذي يحدد صيغة التنازل كان يهم نيو أورلينز وجزءًا صغيرًا من الجانب السفلي للمسيسيبي. سيلزم الولايات المتحدة أكثر من قرن لضمان ملكية باقي الأراضي، وخلال ذلك قُتل 20 ألف أميركي وأعداد لا تحصى من الهنود، إضافة إلى إنفاق ما لا يقل عن 750 مليون دولار في الحملات العسكرية (من دون ذكر ملايين الدولارات التي صُرفت على التنازلات عن الأراضي، والدخول السنوية التي تقدَّم للأميركيين الأصليين أنفسهم).

لم يكن جيفرسون على يقين بخصوص ما قد ابتاعه بحيث إنه وجَّه مجموعة من الأسئلة إلى وليام كليبورن، الحاكم الأول للمناطق الجديدة. ألقت إجاباته الضوء على كثير من الهواجس:

على ما أظن (لا توجد خرائط) متوفرة يمكن الاستناد إليها... لقد جرى إعلامي أيضًا أن عددًا من الرسومات الجغرافية الجزئية، ولكن الدقيقة، لتلك البلاد قام بإنجازها ضباط إسبان مختلفون؛ غير أن سياسة حكومتهم حالت دون نشرها... بخصوص هذه القضية (مسألة الحدود)، فلم أتمكن من الحصول على أي معلومات مُرضية... المعلومات (بشأن المستوطنين البيض) التي تمكنت حتى الآن من جمعها بخصوص عدد السكان، موقع الوحدات المختلفة ...إلخ. ليست دقيقة بما يكفي حتى أخاطر بإجابة مفصلة عن هذا السؤال... (بخصوص السكان الهنود) فأنا لا أستطيع أن أقدّم تقديرًا يفي بالدقة المطلوبة [(52)].

لم تقف تلك العراقيل، وأخرى محتملة، عائقًا [53] أمام جيفرسون الذي انطلق في تنظيم المناطق الفرنسية وِفق ما كان حدودًا تقليدية. ولم يكن ذلك بالأمر الهيّن؛ فقد شمل التنازل أراضي ستغدو مع مرور الوقت أركنسا وكنساس وأيُوَا وميسوري ونبراسكا وأوكلاهوما وأجزاء من كولورادو ولويزيانا ومينيسوتا ومونتانا ونيو مكسيكو وداكوتا الشمالية وداكوتا الجنوبية وتكساس وويومينغ (الخريطة (3-1)) [54].

بعد فترة قصيرة من الحكم العسكري، تحولت منطقة أورلينز في عام 1804 إلى ما سيصبح (تقريبًا) ولاية لويزيانا، كما أن باقي المناطق الفرنسية باتت تحمل اسم قضاء لويزيانا (ستسمى إقليم لويزيانا منذ عام 1805). وكان المستوطنون البيض في مناطق أورلينز مزيجًا من الفرنسيين والبريطانيين والإسبان والأميركيين والألمان (كما كان هناك أيضًا عدد كبير من «الملونين الأحرار»). غير أن بدل الابتهاج بالوضع الجديد، اندلعت موجة من الاحتجاجات بين صفوف هؤلاء الرعايا المستعمرين - خصوصًا الفرنسيين - وكانت احتجاجاتهم شبيهة جدًا باحتجاجات أولئك الذين يقيمون في المستعمرات الأوروبية:

الخريطة (3-1): الأقاليم الفرنسية والإسبانية



(تكمن الأسباب العامة للتذمر) في الإقحام المفاجئ للغة الإنكليزية، والتي بالكاد يفهمها أي شخص، في الممارسة اليومية للسلطة العامة وفي الأعمال الأكثر أهمية للحياة الخاصة؛ العراك وأعمال الشغب الناتجة من الصراع من أجل الوجاهة، والأفضلية التي أُعطيت للرقص الأميركي على حساب الفرنسي

في حفلات الرقص العامة؛ اقتحام العناصر المسلحة أماكن المرح وإغلاق الصالات؛ المشاركة الفعالة للجنرال والحاكم الأميركيين في تلك النزاعات؛ الانحياز المقزز للنفس إلى الأميركيين أو الإنكليز، سواء خلال جلسات الاستماع التي توفرها السلطات أو في الأحكام الصادرة؛ التعويض الملحوظ للأغلبية المهجنة من طرف الأميركيين في جميع الهيئات الإدارية والقضائية؛ المزج الاعتباطي للأعراف القديمة بالجديدة تحت ذريعة تغيير الهيمنة؛ الخطابات المتطرفة؛ حفلات العربدة الفضائحية؛ العادات والتقاليد الهمجية والتعيينات السَّيئة جدًا في الوظائف [(55)].

ثمة شك في ما إذا كان الرئيس قد استشعر بالقلق إزاء أي من هذه المشكلات، وما كان يعنيه جيفرسون في المقام الأول هو كيفية استخدام هذه الأراضي الجديدة. وكان الحل المفضَّل لديه هو تعديل دستوري يمكن بموجبه أن تصبح الأراضي الجديدة محمية هندية شاسعة لا تسمح بترحيل أولئك الهنود الذين يوجدون شرق نهر المسيسيبي نحو الغرب فحسب، بل أيضًا بتهجير أولئك البيض الذين يقطنون في الغرب إلى الشرق. غير أن الكونغرس أسقط هذا الاقتراح، لعدم رغبته في إخضاع المستوطنين البيض لأي إكراهات أو قيود.

هكذا كان المسرح مهيأ مرة أخرى لمأساة إنسانية عظيمة كان فصلها الأول قد بدأ حتى من دون أن يكون لجيفرسون عِلم بذلك [(56)]. كان ذلك هو موت ما يقدّر بثلث الهنود في الأراضي الجديدة وفي المناطق الأبعد غربًا بدءًا بثمانينيات القرن الثامن عشر نتيجة تفشي أمراض مثل داء الجدري والكوليرا والطاعون الدبلي والالتهابات العقدية والإنفلونزا والحصبة والسعال الديكي. بالفعل، حل وباء الجدري في عام 1837 في السهول الشمالية وقضى على نصف السكان الهنود خلال عام واحد [(57)].

كان الهنود في المناطق التي تنازلت عنها فرنسا لمصلحة الولايات المتحدة قد تأقلموا مع بيئتهم بأسلوبين مختلفين تمامًا، كانت لهما تداعيات عميقة على مستوى الشكل الذي سيتخذه إنشاء الإمبراطورية؛ فعلى امتداد نهر ميسوري وروافده، إضافة إلى الأنهار الأخرى التي تَجري شرقًا باتجاه نهر ميسوري السفلي، كان الهنود يعيشون في قرى فلاحية على ضفة النهر، حيث الزراعة هي النشاط الرئيس. وشكلوا فِرقًا رحّالة تمارس الصيد على الأراضي العليا الواقعة غربًا، وعلى الجنوب الغربي والشمال الغربي لنهر ميسوري إلى حدود جبال روكي.

كان سكان القرى يتمتعون بأسلوب حياة كانت الحكومة الفدرالية على عِلم به. ثم جاء توقيع معاهدات، وحدث بموجبها مباشرةً تنازل عن الأراضي، وإجلاء الهنود أبعد فأبعد إلى الغرب، وتقديم الهدايا والتعويضات السنوية. طبعًا، لم تكن الأراضي التي كان هؤلاء الهنود يرحَّلون إليها فارغة، ما تطلب مزيدًا من المعاهدات مع أولئك الذين وقع عليهم الضرر الأكبر. مع ذلك، ومع حلول عام

1812، كانت أراضي أورلينز مُعدة لتنضم إلى الاتحاد باعتبارها ولاية لويزيانا التي يمتلك أصحابها العبيد. وأُعيدت تسمية أراضي لويزيانا فأصبحت تحمل اسم إقليم ميسوري. ثم قُسّمت في عام 1819 ليصبح الجزء الجنوبي إقليم أركنسا [كذا] [58].

كان الهدف من هذا التقسيم هو الإعداد لطريقة يلتحق بموجبها جزء صغير من إقليم ميسوري، حيث كانت زراعة القطن تشهد نموًا مطردًا، بالاتحاد كولاية ميسوري. غير أن ذلك كان مثيرًا للجدل إلى حد كبير بسبب استخدام اليد العاملة من العبيد في الإقليم. استغرق الأمر عامين قبل أن يجري التداول بتسوية ميسوري الشهيرة (ليست الشهيرة بل السيئة الذكر) التي حظّرت العبودية ما فوق خط العرض °36 30´ شمالًا باستثناء ميسوري نفسها.

عندها، أخذت الحكومة الفدرالية والكونغرس يفكران بجدية في إقامة مستوطنة «دائمة» للسكان الهنود عبر إنشاء إقليم خاص بهم يحُده إقليم أركنسا [59] وولاية ميسوري من الشرق، والنهر الأحمر من الجنوب، والمكسيك من الغرب [60]، ونهر بلات على الحدود الشمالية. على هذا النحو، يرى وزير الحرب جون كالدويل كالهون إمكان وصول الولايات المتحدة إلى حلٍّ مرضٍ ينهي التنافس حول الأراضي بين البيض والهنود، فقال: «إن أحد أعظم الشرور التي يتعرض لها الهنود هو ذلك الضغط المستمر الذي مارسه شعبنا حيث يجبرونهم على الانتقال من مكان إلى آخر.... ومن أجل الوقاية من هذه الآفة... يجب أن تكون هناك ضمانة أقوى وأكثر جدية بأن البلاد التي ستُسلم إليهم ستكون لهم موطنًا دائمًا لهم ولذريتهم من بعدهم [61]».

في عام 1830، أُعلنت هذه الأراضي، وبشكل رسمي، باعتبارها إقليمًا هنديًا. وبعد مرور أربعة أعوام، ناقش الكونغرس مشروع قانون يسمح لهذا الإقليم بأن يصبح «منظمًا» وخاضعًا لحكومة فدرالية تشكّلها القبائل، ومندوب لا يتمتع بحق التصويت، يُبعث به إلى واشنطن العاصمة، وبالتالي إمكانية الانضمام إلى الاتحاد كولاية. لسوء الحظ، لم يصادَق على القانون، وبقي الإقليم الهندي «غير منظم»، وبلا أي حماية قانونية، بل أصبح، بدل ذلك، مكانًا يُلقى فيه الهنود من الشرق وفق سياسة الترحيل.

بَعد الاعتراف بميسوري كولاية في عام 1821، صار ما تبقى من إقليم ميسوري - والذي يمتد حتى الحدود الكندية - يُعرف أولًا بِـ «إقليم غير منظم»، أي لم يكن الكونغرس قد صادق بعدُ على قوانين تأسيسية تسمح بتقسيمه إلى وحدات إدارية مختلفة. في هذه المنطقة الواسعة، كان للبيض حضور متزايد عبر التجارة والحصون والطرقات والبعثات، غير أن الضغط على الأميركيين الأصليين الرُّحل لم يكن قاسيًا بعد. بالفعل، ثمة شك في ما إذا كانت أعداد المستوطنين تتجاوز أعداد الهنود في جميع المناطق التي تشملها معاهدة شراء لويزيانا - وبالأحرى في السهول الشمالية - حينما صارت أركنسا ولاية في عام 1836.

غير أن مع حلول منتصف القرن، تَغير كل شيء فجأة؛ إذ جرى الاستيلاء على أوريغون وضَم تكساس، وفقدت المكسيك نصف أراضيها، ووجدت الولايات المتحدة نفسها تستحوذ على خط ساحلي يمتد من باها كاليفورنيا إلى كولومبيا البريطانية [62]. كما أنه كان لا مفر من أن تجذب مناجم الذهب في كاليفورنيا والوديان الخصبة للساحل الغربي وتجارة الفرو في المحيط الهادي سيلًا متواصلًا من المستوطنين.

ما عاد الأميركيون الأصليون الذين كانوا يقطنون الأراضي التابعة لفرنسا موجودين في الأماكن القاصية من الولايات المتحدة، وإنما تمركزوا في الوسط، وقد بدا هذا عقبة من وجهة نظر المستوطنين والحكومة الفدرالية. كانت هناك حاجة إلى إعداد ممرات وبناء طرقات، وخلال أعوام قليلة، استجدت الحاجة لإعداد سكك الحديد وخطوط التلغراف. ومن أجل دعم ذلك، كان لا بد من إنشاء شبكة متطورة من الحصون العسكرية ومراكز التجارة. وأدّى التدفق المتواصل للمستوطنين إلى تعطيل نظام الحياة البرية الذي يعتمد عليه نمط الترحال، وما زاد الأمور سوءًا أن التصنيع في الشرق أدى إلى نوعٍ جديد من الطلب على جلود الجواميس التي ما عادت بحاجة إلى مهارات الهنود اليدوية.

ومع إبرام معاهدة فورت لارامي (Fort Laramie) في عام 1851 تكون الحكومة الفدرالية قد أعطت الإشارة بشأن التغيير التالي؛ فكثير من قبائل السهول، بما فيها قبائل ماندان وكرو وبلاكفيت وشايين وأراباهو، كانت مرغَمة ليس على تقبّل التناقص المتزايد في مناطق الصيد فحسب، والتي ستصبح مع مرور الوقت محميات، وإنما على أن يسمحوا للمهاجرين أيضًا بالمرور الآمن عبر أراضيهم على ممر أوريغون، وببناء الطرقات والحصون. في المقابل، وعدت الحكومة الفدرالية بأن تَصد عنهم المهاجرين - وهو وعد نُكث خلال سنوات قليلة عقِب اكتشاف الذهب في بايكس بيك (Pikes Peak).

في عام 1854، جُمعت الأراضي «غير المنظمة» في غرب ولايات أركنسا وميسوري وأيُوَا [63] وإقليم مينيسوتا في تشكيل واحد هو إقليم كنساس ونبراسكا، وبذلك اقتُطعت أجزاء كبيرة من أراضي الصيد التي كان الهنود يفترضون أنها في ملكيتهم وتحت تصرفهم إلى أجل غير مسمى. كان قانون كنساس - نبراسكا مقدمة للحرب الأهلية، كما يعي ذلك كل تلميذ يدرس تاريخ أميركا؛ ذلك أنه نقض تسوية ميسوري بشأن العبودية. من ناحية أخرى، كانت للحرب الأهلية أيضًا تداعيات مهمة على الأميركيين الأصليين ما دامت ستدعم، مرة أخرى، معظم الجِهة الخاسرة [64].

مع نهاية الحرب، تبخر أي حُسن نية تجاه الهنود كان يمكن أن يكون موجودًا في العاصمة واشنطن (الإطار (1-3))؛ إذ تعرض الأميركيون الأصليون إلى هجمات مدعومة كادت أن تقضي تمامًا على ما تبقى من مجتمعاتهم. كان

للهجوم أبعاد كثيرة -اقتصادية وثقافية وقانونية وسياسية ودينية - وتضمّن استعمال القوة المسلَّحة، بما في ذلك المجازر. وكانت إبادةً قلصت أعداد الأميركيين الأصليين إلى أدنى مستوياتها في التاريخ مع حلول عام 1900 [(65)].

الإطار (3-1): إيلي صامويل باركر (1895-1828)

اعتمد توسع إمبراطورية الولايات المتحدة عبر القارة على عملاء يعملون لمصلحة الحكومة الفدرالية أو بالنيابة عنها. من بين هؤلاء الوكلاء، ثمة حُكام وقضاةٌ وضباط عسكريون ومبشرون ومراقبو تجارة. غير أن بعضًا من هؤلاء الوكلاء الأكثر أهمية كان يُعيَّن حصريًا للتعامل مع القضايا الهندية.

كان الرئيس واشنطن قد أسند مسؤولية الشؤون الهندية إلى وزارة الشؤون الحربية (الدفاع) [(66)]، بما في ذلك الإشراف على قوانين التجارة والتعامل (Trade and Intercourse Acts). وقد صادق الكونغرس على قانون إحداث مكتب للشؤون الهندية (Bureau of Indian Affairs) داخل وزارة الشؤون الحربية في عام 1824. وحينما جرى في عام 1849 إسناد مسؤولية القضايا الهندية إلى وزارة الداخلية، تم أيضًا إلحاق المكتب بها.

كان أهم عميل في المكتب هو مفوض الشؤون الهندية. وقد جَرت العادة حتى عام 1869 أن يعيَّن رجل أبيض في هذا المنصب، ثم قام الرئيس يوليسيس س. غرانت (1869-1877) بتعيين إيلي صامويل باركر في هذا المنصب. كان باركر نَجل قائد لقبيلة سِنيكا، وقد وُلد في محمية توناواندا في نيويورك، وكان يلقَّب بـ دونهوغاوا عند ولادته. تلقى تعليمه الرسمي في مدرسة لإرسالية تبشيرية، وبعد أن رُفض سعيه لدراسة القانون لأنه هندي، وبالتالي لا يُعد مواطنًا أميركيًا، تمكّن من تلقّي التدريب اللازم كمهندس، ما جعله مَحط أنظار الرئيس غرانت قبل اندلاع الحرب الأهلية.

كان التعيين قرارًا شجاعًا، غير أن توقيته كان راعبًا بالنسبة إلى باركر؛ إذ كان المكتب غارقًا في براثن الفساد، وكان مجلسه يتكون من البيض فحسب، وكان الموقف الأميركي - على الرغم من «سياسة السلم» التي أعلنها غرانت - معاديًا جدًا للهنود. بالفعل، كانت أولى مهمات باركر في بداية توليه منصبه أن يُجري تحقيقًا في شأن مجزرة قبيلة بيغان بلاكفيت التي ارتكبها الجنود الأميركيون.

أحرز باركر بعض النجاح، غير أن جهوده لتقليص الفساد في المكتب ووقف التنقيب غير القانوني في ويومينغ جعلت كثيرين يكنّون له العداء. أُدين في الكونغرس بثلاث عشرة تهمة، بما فيها تهمة الاختلاس. ورغم تبرئته من جميع

تلك التهم، فإنه امتعض كثيرًا من أسلوب معاملته، بحيث إنه استقال من منصبه في صيف 1871.

أعلنت الحكومة الفدرالية إلى هذا التغيير بإنهاء نظام المعاهدات. ومنذ ذلك الحين، ما عاد يُنظر إلى الهنود باعتبارهم «أممًا ذات سيادة» بل قبائل خاضعة للحكومة الفدرالية سيجري التفاوض معها من طرف واحد. غير أن واحدة من آخر المعاهدات التي وُقِّعت كانت أيضًا واحدة من أكثرها أهمية. خلال معاهدة فورت لارامي في عام 1868، تعهدت الحكومة الفدرالية لهنود لاكوتا بضمان ملكيتهم على بلاك هيلز السوداء جنوب داكوتا، وأغلقت بلاد نهر باودر أمام البيض. ولكن جرى التراجع عن كلا «التعهدين»، ما أدى إلى بعض أكثر الأحداث دموية في تاريخ الحروب الهندية قبل المجزرة النهائية، مجزرة وُنْدِد نِي في عام 1890.

و مع دُنو الإبادة من نهايتها، هيأ الكونغرس تشريعًا لضم ما تبقى من الأراضي شمال المنطقة التي شملتها معاهدة شراء لويزيانا - وهي داكوتا ومونتانا وويومينغ - إلى الاتحاد. استغرقت العملية زمنًا طويلًا كان الكونغرس خلاله عاجزًا عن مقاومة إغراء التدخل في القضايا التي تتعلَّق بالأراضي. بالفعل، وخلال ثمانينيات القرن التاسع عشر، اتسعت سلطة القيود التي يمكن أن تقوم بها التشريعات الإقليمية:

من بين هذه القيود الأكثر أهمية، والتي باتت تُطبق، هي تلك التي تُحظر تطبيق قوانين تتدخل في المعالجة الأولية للتربة، وفرض ضرائب على أملاك الولايات المتحدة، وفرض ضريبة على الملكية بالنسبة إلى غير المقيمين تفوق تلك التي تُفرض على المقيمين، والحصول على طابع خاص أو محلي بشأن أيٍّ من عدد واسع من الحالات المعدودة مثل الطلاق وتنظيم شؤون دائرة أو قضايا البلدة، وتقييم الضرائب وجمعها، ومعاقبة الجرائم، ومنح أي شركة أو جمعية أو فرد أي امتياز خاص أو حصري، والحصانة أو حق امتياز ...إلخ. أو عمومًا أي حالة أخرى يمكن تطبيق قانون عام فيها. لا يمكن منح أي عقد خاص لأي مؤسسة خاصة، لكن يمكن تفعيل قانون عام بخصوص إنشاء المؤسسات. من بين القيود الأخرى على سلطة الأراضي تلك التي تمنع الأقاليم من الاستدانة إلا لغايات محددة، وحتى في هذه الحالة ينبغي ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي نسبة مئوية محددة من قيمة تخمين ملكية الأراضي من أجل أغراض ضريبية [(67)].

بموجب تلك الشروط، لم يكن من المستغرب أن يغتاظ كثيرون من المستوطنين البيض في الأقاليم من جراء وضعهم الاستعماري. وتجاسر أحدهم لدرجة أنه عَقد مقارنة بين حاكم غير شعبي وجورج الثالث، بينما وصف آخر الأقاليم على أنها «مُجرد مستعمرات، ترتبط كثيرًا بالعلاقة ذاتها مع الحكومة العامة كما كانت المستعمرات ترتبط بالحكومة البريطانية قبل الثورة» [(68)].

ذهب مندوب إقليم مونتانا مارتن ماجينس أبعد من ذلك، وهو يخاطب مجلس النواب في عام 1884 بقوله: «إن نظام الأقاليم الحالي... هو من أسوأ أنظمة الحكم الاستعماري على وجه الأرض... فالأقاليم هي مستعمرات تخضع لجمهوريتكم، مع أنها تبعد عن واشنطن ثلاثة آلاف ميل بَرًا، كما كانت المستعمرات الثلاث عشرة تبعد عن لندن مسافة ثلاثة آلاف ميل بحرًا. وإن من غرائب الأمور أن آباء جمهوريتنا... أنشأوا حكومة استعمارية أسوأ كثيرًا من تلك التي انتفضوا ضدها، ذلك أن شكلًا من أشكال الحكومة يمكن أن يكون أسوأ من الآخر» [(69)].

انتهى الوضع الاستعماري للأقاليم الشمالية ما بين عامَي 1889 و1890 حين التحقت بالاتحاد. في تلك الآونة، أنشأ الكونغرس أيضًا إقليم أوكلاهوما انطلاقًا من الجزء الغربي للمناطق الهندية، كما وصلت عملية التطاول الطويلة الأمد على الحقوق الهندية على الأراضي تقريبًا إلى نهايتها. وجرى أيضًا تمديد صلاحيات قانون داوس في عام 1887، الذي يمنع الملكية الجماعية للأراضي، ليشمل المناطق الهندية تدريجيًا، وتسارعت وتيرة التنازل عن الأراضي. وقُبل الإقليمان في الاتحاد باعتبارهما ولاية أوكلاهوما في عام 1907، الولاية الأخيرة التي دخلت بكاملها ضمن معاهدة شراء لويزيانا لعام 1803 [(70)].

رابعًا: الأقاليم الإسبانية

واصلت الولايات المتحدة عَقب معاهدة شراء لويزيانا في عام 1803 اقتسام الحدود مع إسبانيا في الجنوب (الفلوريداتَين)، غير أن الحدود المضبوطة بين الإمبراطوريتين كانت - مرة أخرى - موضوع نزاع، حيث إن الولايات المتحدة كانت تُصر على أن غرب فلوريدا يدخل ضمن صفقة البيع. وكانت مستعمرة إسبانيا الجديدة (Nueva Espaῆa) (ستصبح المكسيك في وقت لاحق) الآن الجارَ الغربي، لكن مسألة تعيين الحدود أثارت جدلًا كبيرًا.

في الشمال، كانت الحدود لا تزال تربط فلوريدا ببريطانيا العظمى، غير أنه لم يكن قد تم التوصل بعدُ إلى أي اتفاق نهائي بشأن ترسيم الحدود غرب البحيرات العظمى. وفي الشمال الغربي للمحيط الهادي، لم تكن النزاعات الحدودية تشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسبانيا فحسب، بل شملت أيضًا روسيا التي امتدت إمبراطوريتها الإقليمية عبر المحيط الهادي إلى الأميركتين. هكذا، تهيأت الظروف لنزاع حول الأراضي بين الإمبراطوريات القديمة والأخرى الجديدة، والذي سيستمر عقودًا طويلة قبل أن يجد حلًا نهائيًا (الخريطة (3-1)).

خلال المدة الوجيزة التي استمر فيها الحكم الاستعماري البريطاني (1763-1783)، كانت فلوريدا مقسمة إلى فلوريدا الغربية وفلوريدا الشرقية عند نهر أبَلاشيكولا، مع وجود عواصم منفصلة في بينساكولا والقديس أوغسطين، وبهذه الطريقة كانت إسبانيا تدير المستعمرة عند تراجعها. كان غرب فلوريدا

يضم باتون روج في الجهة الشرقية من نهر المسيسيبي، على الرغم من أن السكان كانوا في معظمهم من الأميركيين مع حلول عام 1803. وبموجب معاهدة سان لورينزو (San Lorenzo) في عام 1795، كانت إسبانيا قد تخلت عن مطالبتها بشأن المنطقة شمال خط التوازي 31، غير أنها لم تتنازل قط عن حقها في فلوريدا الغربية، وكانت فرنسا دائمًا تدرك الوضع كما هو.

كانت مزاعم الولايات المتحدة بأن معاهدة لويزيانا تضم غرب فلوريدا ضعيفة إذًا إلى حد كبير، وتُناقض بالفعل معاهدة سان لورينزو لعام 1795 [(71)]. غير أن الكونغرس صادق، من دون أن يَتعظ، على قانون موبايل (Mobile Act) في عام 1804 الذي يُلحق بموجبه معظم الأراضي في غرب فلوريدا إلى إقليم المسيسيبي. احتجّت إسبانيا، وكانت تتمتع بقوة مكّنتها من منع الإمبراطورية الصاعدة من فرض مزاعمها، وذلك بدحر قوة عسكرية مغامِرة وغير نظامية خلال العام ذاته. لم يرد الرئيس جيفرسون على هذا العمل، واكتفى بفتح مكتب للجمارك على نهر موبايل تحديدًا، شمال الحدود الإسبانية.

كانت القدرة الإسبانية على مقاومة التجاوزات الأميركية قد شهدت انتكاسة قوية بسبب غزو نابليون شبه الجزيرة الإيبيرية في عام 1808. وهكذا تُرك الجنود الملكيون في الأميركتين ليدافعوا عن أنفسهم من دون أمل، أو حتى بأمل ضعيف، بأن تصلهم تعزيزات عسكرية. انتزع المتمردون الأميركيون باتون روج في عام 1810 ليقدموا بذلك إلى الرئيس ماديسون العذر الذي كان بحاجة إليه لضم غرب فلوريدا حتى نهر بيرل وإلحاقه بإقليم أورلينز.

هذه المرة، لم يكن من الممكن دعم الاحتجاجات الإسبانية بالقوة، وكان الأسوأ من ذلك على وشك الوقوع؛ حينما اندلعت الحرب في عام 1812، اعتبرت بريطانيا العظمى الحدث فرصة مؤاتية لمحاصرة الولايات المتحدة، وذلك باحتلال الجنوب، فانتزعت نيو أورلينز وسيطرت على المسيسيبي. وأرسل أندرو جاكسون للتعامل مع هذا التهديد، ومن دون أن يعلن الحرب على إسبانيا، هزم البريطانيين وحصل على ما تبقى من غرب فلوريدا باستثناء بينساكولا (احتُلت ثم أعيدت إلى إسبانيا في عام 1815).

أدت هزيمة نابليون في عام 1814 إلى إعادة فِرناندو السابع إلى عرش إسبانيا. كان يُفترض أن يكون هذا علامة على إعادة تأكيد سلطة إسبانيا على الفلوريداتين، غير أن الفرصة تبخرت بسبب حروب الاستقلال في أميركا اللاتينية. وكانت الفلوريداتان هامشيتين في التفكير الإمبراطوري الإسباني، فجرى التخلي عن الحامية الملكية لتُدبر أمورها في الدفاع عن نفسها. وعندما اجتاح جاكسون شرق فلوريدا في عام 1818، بهدف ظاهري هو ملاحقة هنود سيمينول الفارين من جورجيا [(72)]، عجزت إسبانيا عن الرد. ومع منتصف العام، تقلصت السلطة الإسبانية لتشمل سانت أوغسطين فحسب.

وفّرت حملة جاكسون، رغم أن الرئيس مونرو لم يُرخص لها قط، لوزير الخارجية جون كوينسي آدامز امتيازًا كبيرًا في المفاوضات التي جمعته بنظيره

الإسباني الدون لويس دي أونيس ي غونزاليس، والتي كانت تجري لبضعة أعوام. وبموجب معاهدة آدامز - أونيس في عام 1819، باتت فلوريدا بالكامل في ملكية الولايات المتحدة. وأُجِّلت المصادقة على المعاهدة عامين، لكن بعد فترة وجيزة من الحكم العسكري الأميركي، وبالتحديد في عام 1822، أنشئ إقليم فلوريدا.

وبما أن الإسبان كانوا قد رحلوا إلى كوبا، بات عدد السكان البيض قليلًا جدًا، بينما كان عدد السكان الهنود لا يزال كبيرًا. وبالتالي أرغمت الحكومة الفدرالية قادة هنود السيمينول على توقيع معاهدة مولتري كريك (Moultrie Creek) في عام 1823، والتي أنشأت محمية وسط فلوريدا، إضافة إلى مستحقات سنوية تُدفع لهم لمدة عشرين عامًا. وهكذا انتقل المستوطنون وعبيدهم الآن إلى فلوريدا لزراعة القطن وغيرها من المحاصيل الزراعية التي تدرّ المال.

كانت مساحة فلوريدا شاسعة بما يكفي لتلبية حاجات المزارعين وهنود السيمينول، إضافة إلى الأعداد الكبيرة من السود الأحرار الذين كانوا يقطنون في المنطقة. غير أن قانون ترحيل الهنود الذي كان جاكسون قد سنَّه دَمر كل فرصة ممكنة للتعايش. واستُدعي قادة السيمينول إلى اجتماع جديد في عام 1832، وجرى الاحتيال عليهم ودفعهم لتوقيع اتفاقية فورت باين (Fort Payne) والطلب منهم الانتقال إلى غرب المسيسيبي. قاوم الكثير منهم، بمن فيهم هنود أوسكيولا، الرحيل، وهكذا بدأت حرب السيمينول الثانية في عام 1835.

كانت تلك أكثر الحروب دموية في تاريخ الإمبراطورية الأميركية، وهي التي شهدت مجزرة قُتل فيها الرائد فرانسيس ل. ديد وجنود سَريتيه [(73)]. لم يستسلم هنود السيمينول بالكامل إطلاقًا، غير أن الذين نجوا من هذه المجزرة أُجبروا على التوجه جنوبًا إلى الإيفرغليدس (الإطار (1-4)). ومع نهاية الحرب عام 1842، صادق الكونغرس على قانون الاحتلال المسلح (Armed Occupation Act) الذي يمنح 160 فدّانًا لكل مستوطن يرغب في استصلاح الأراضي جنوب المنطقة، والدفاع عن نفسه ضد الهنود. كانت فلوريدا مستعدة آنذاك لتصبح ولاية، والتحقت بالاتحاد في عام 1845. فباتت الحدود الجنوبية للولايات المتحدة هي بحر الكاريبي وخليج المكسيك.

لم تقتصر معاهدة آدامز - أونيس على إلحاق فلوريدا بالاتحاد، بل حددت أيضًا الحدود الإسبانية الأميركية على امتداد القارة. بقيت تكساس جزءًا من إسبانيا الجديدة، التي صارت حدودها الشمالية الآن عند خط 42° شمالًا. أبعد من ذلك - وصولًا إلى كندا التي تسيطر عليها بريطانيا، وألاسكا التي تسيطر عليها روسيا - ليس ثمة حدود، غير أن المنفذ إلى المحيط الهادي عبر ما سيسمّى بلاد أوريغون بات مفتوحا أمام الولايات المتحدة.

عندها، ستتنازع السيادة على بلاد أوريغون ثلاث قوى إمبراطورية هي بريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة. غير أنها كانت قبل ذلك موطنًا للعديد من القبائل، التي كان عدد منها يعيش من صيد الأسماك أو الزراعة، ولم تكن لديها

الرغبة في الرحيل. بدءًا من سبعينيات القرن الثامن عشر، كان البحارة وصيادو الحيوانات والمستكشفون البيض قد نقلوا معهم سلسلة من الأمراض أدت إلى تقليص عدد الهنود؛ مع ذلك، بقي عددهم يقدر بـِ 110,000 نسمة بحدود عام 1835 [(74)]. في تلك الأثناء، كان يقيم أقل من ألف مستوطن أبيض في المنطقة.

لم تكن لدى أيٍّ من القوى الإمبراطورية مزاعم قوية للمطالبة ببلاد أوريغون. كان الروس في شمال غرب المحيط الهادي لفترة تتجاوز كل منافسيهم عَقب الرحلة الملحمية التي قام بها فيتوس بيرينغ (Vitus Bering) في عام 1741 على طول ساحل ألاسكا. وحصل البريطانيون على موطئ قدم بعد اتفاقيات نوتكا ساوند مع إسبانيا [(75)]، والرحلة البرية إلى المحيط الهادي لألكسندر ماكينزي (Alexander Mackenzie) خلال تسعينيات القرن الثامن عشر. أما الولايات المتحدة، فكانت قد أشارت إلى رحلة روبرت غري (Robert Gray) في عام 1792 إلى مصب نهر كولومبيا واستكشافات ميريويذر لويس ووليام كلارك اللذين بلغا بلاد أوريغون في عام 1805 [(76)].

الإطار (1-4): إيثان آلن هيتشكوك (1870-1798)

ستعج الأراضي الأميركية في نهاية المطاف بالمستوطنين، لكن في البداية كان لا بد للجيش من صونها، ما يعني أن ضباط الجيش أدوا دورًا محوريًا في توسيع دائرة الإمبراطورية الأميركية على امتداد القارة. كما سيقوم بعض هؤلاء بأدوار بارزة في السياسة، إلى درجة الحصول على منصب الرئاسة في بعض الحالات. وكان معظمهم ملتزمًا من دون تحفّظ بالمشروع الإمبريالي، لكن كانت هناك زُمرة منهم قادرة على ممارسة دورها بموضوعية مع المحافظة على الإخلاص.

أحد أولئك الضباط كان إيثان آلن هيتشكوك، حفيد بطل حرب ثوري. بعد تخرجه في الأكاديمية العسكرية الأميركية في عام 1817، تطوع للخدمة تحت إشراف أندرو جاكسون خلال حرب هنود السيمينول الأولى غير أن طلبه رُفض. ولكن مع اندلاع الحرب الثانية في عام 1835، كان برتبة نقيب، وبالتالي شارك في الحرب.

ثابر هيتشكوك على تسجيل يومياته بشكل مُفصّل، ونُشرت طبعة منقحة منها بعد وفاته في عام 1909. كانت ملاحظاته بشأن حرب السيمينول الثانية متميزة، إذ جرى توثيق حماقات رؤسائه العسكريين وخياناتهم، كتب يقول: «أقر بامتعاض شديد للغاية إزاء هذه الخدمة. فأنا أذكر سبب الحرب، ولعل

هذا ما يؤرقني أكثر. أفكر في الحماقة والغباء اللذَين تدار بهما، خصوصًا شخصية الجنرال الحاكم الحالي الصبيانية، يكاد صبري ينفد» [(77)].

بعد نهاية الحرب، أرسل هيتشكوك، وكان قد أصبح برتبة رائد، إلى الإقليم الهندي للتحري في شأن مزاعم التزوير التي قُدِّمت ضد الذين تعاقدت معهم الحكومة الفدرالية للقيام بترحيل القبائل الخمس المتمدنة. ومدوَّنات مذكراته لا تنضح بالبصيرة الثاقبة فحسب [(78)]، بل إنها تشكل أيضًا الأساس لتقريره اللاذع في كشف الحقائق والذي رفعه إلى الرئيس جون تايلر في عام 1842.

شارك هيتشكوك، وكان قد أصبح برتبة مقدَّم، في الحرب المكسيكية - الأميركية، حيث كانت مذكراته مرة أخرى مُعبّرة جدًا، قال: «يجب أن يُلعن شعبنا بسبب غطرسته الوقحة وعجرفته الاستبدادية» (192). وأخيرًا رُقّي إلى رتبة لواء وأصبح قائدًا لفرقة المحيط الهادي. وقام خلال تلك الفترة بزيارة إقليم أوريغون.

سارت القوات الثلاث قدمًا لترسيخ حضورها، من دون أن تردعها هشاشة مطالبها. ولم تكن بلاد أوريغون تثير الاهتمام بسبب فرائها وأسماكها وأخشابها وأراضيها الزراعية (ستظهر المعادن لاحقًا) فحسب، بل أيضًا بسبب خطها الساحلي الذي يوفر مرافئ فخمة يمكن عبور المحيط الهادي انطلاقًا منها. وكما هي الحال دومًا في المنافسة بين الإمبراطوريات، ثمة قلق دائم من وصول قوى أخرى أولًا وإعاقة وصول الأخريات.

تركز التنافس بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أولًا حول تجارة الفرو. وقد أسس جون جاكوب أستور مركزًا تجاريًا (دعاه «أستوريا» من باب التواضع) عند نهر كولومبيا في عام 1811، ثم استولت عليه بشكل غير رسمي شركة هَدسونز باي (Hudson’s Bay Company) في عام 1817 [(79)]. وفي العام التالي، توصل البلَدان إلى اتفاق تمتد بموجبه الحدود بين كندا والولايات المتحدة ما بين البحيرات العظمى وجبال روكي، في موازاة الخط الموازي 49، بينما تكون السيادة مشتركة في غرب الفاصل القاري.

كانت روسيا، الراسخة الوجود في ألاسكا والحاضرة عسكريًا بقوة في كاليفورنيا، أكثر طموحًا. وقد أصدر القيصر أمرًا إمبراطوريًا (ukase) في عام 1821 للمطالبة بالسيادة على الساحل حتى الخط الموازي 51 جنوبًا ومنطقة ملاحية حصرية غربًا. كما منح أمر ثان شركة روسية حقًا حصريًا للتجارة في هذه المنطقة لمدة عشرين عامًا [(80)].

كانت ردة فعل جون كوينسي آدامز، وزير الخارجية، على هذه المزاعم طموحة إلى حد الجموح في الإعلان عن مطالب أميركية بالسيادة امتدت حتى خط 61° شمالًا. أما الأكثر أهمية بالنسبة إلى تاريخ هذا الجزء من العالم، فكان جواب الرئيس مونرو. في كانون الأول/ديسمبر 1823، وخلال خطابه السنوي

السابع أمام الكونغرس، وضع الرئيس الخطوط العريضة لما سيُعرف في ما بعد بعقيدة مونرو:

باقتراح من الحكومة الإمبراطورية الروسية، والذي تقدَّم به سفير الإمبراطور المقيم هنا، جرى تزويد سفير الولايات المتحدة في سانت بطرسبورغ بصلاحيات وتعليمات مطلقة من أجل السهر على ترتيب، ومن خلال مفاوضات حبية، الحقوق والمصالح الخاصة للأمتين على الساحل الشمالي الغربي من هذه القارة.... خلال المحادثات التي أفضت إليها هذه القضية والترتيبات التي يمكن أن تنجم عنها، كانت المناسبة مؤاتية لتأكيد المبدأ الذي يتضمن كل ما تعلق الأمر بحقوق ومصالح الولايات المتحدة، وبحيث لا يمكن اعتبار القارتَين الأميركتين عبر وضع الحرية والاستقلال الذي اتخذتاه وحافظتا عليه أنهما من الآن فصاعدًا رعايا أي قوى استعمارية أوروبية في المستقبل [(81)].

في العام التالي، اتفق المنافسون الثلاثة، روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بأن الخط 54° و40´ شمالًا سيكون الحد الجنوبي الفاصل بالنسبة إلى المطالب الروسية، وأيضا الحد بين روسيا وكولومبيا البريطانية. لم يكن ذلك يعني بطبيعة الحال أن المطالب الأميركية ستتوسع إلى مدى بعيد وصولًا إلى تلك النقطة في الشمال، مع أن بعض المتهوّرين افترض أنها ستفعل (كان شعارهم: «أربعةٌ وخمسونَ وأربعون أو نقاتل»). إنما عنى ذلك بكل تأكيد أن السيطرة الإمبراطورية على بلاد أوريغون بين الحدود الشمالية الجديدة والخط الموازي 42 باتت مجرد تنافس إمبريالي بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

في تلك اللحظة بالذات، أطلقت الولايات المتحدة العنان لسلاحها الذي لم يكن بأي حال من الأحوال سِرًّا مكنونًا: المستوطنين. كان البريطانيون، أو على الأقل شركة هَدسونز باي، يفضلون أن يروا بلاد أوريغون خالية من المستوطنين، نظرًا إلى الضرر الذي يلحقونه بتجارة الفرو. غير أن المستوطنين الأميركيين (بمن فيهم المبشرون) أخذوا يحذون حذو لويس وكلارك خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وخلال أربعينيات القرن التاسع عشر، تراجع الاهتمام البريطاني ببلاد أوريغون بينما تزايد الاهتمام الأميركي بها. وبعد تهديدات حربية عدوانية علنية متطرفة بين الطرفين، جرى في عام 1846 تعيين الحدود عند الخط الموازي.

هكذا حصلت الولايات المتحدة على خط ساحلي على المحيط الهادي حتى قبل أن تندلع الحرب المكسيكية - الأميركية (يُنظر الفصل الثاني). غير أن إتمام عملية الاستعمار سيستغرق أعوامًا كثيرة. أُنشئ إقليم أوريغون في عام 1848 واقتُطع إقليم واشنطن منها في عام 1853. وبعد مرور عشرة أعوام، تشكَّل إقليم إيداهو (Idaho Territory) من جزء من منطقة واشنطن (الأجزاء الأخرى اقتُطعت من إقليمي داكوتا ونبراسكا). وأصبح الجزء الغربي من إقليم

أوريغون ولاية في عام 1859، غير أن واشنطن وإيداهو لم يلتحقا بالاتحاد إلا بعد مرور ثلاثين عامًا على ذلك [(82)].
تُرى، لماذا استغرقت عملية الانتقال إلى وضع الولاية هذا الوقت كله؟ حينما أُجري أول إحصاء لإقليم أوريغون في عام 1850، لم يكن هناك سوى 13,294 مستوطنًا (أقل كثيرًا من عدد الأميركيين الأصليين). ولكن وتيرة الهجرة الداخلية ارتفعت في أعقاب فرض الحكومة الفدرالية سيطرتها، وإعراب المستوطنين عن رغبتهم في الاستيلاء على الأراضي التي يقيم فيها الهنود (كانت تجارة الفرو الآن في تراجع متزايد). وأدى ذلك حتمًا إلى المواجهة، وبالتالي جرّ المنطقة إلى عقود من الحروب.
عَيَّن الكونغرس ثلاثة مفوضين في عام 1850 للحصول على الأراضي، بتعليمات لا يمكن أن تكون أكثر دقة («إخلاء الأراضي، التي تقع غرب سلسلة الشلالات الصغيرة (Cascades) تمامًا، من الأملاك الهندية، وترحيل جميع الهنود إلى مكان ما شرقًا)» [(83)]. بعد ذلك، نُفّذت تلك التعليمات عبر سلسلة من الاتفاقيات كان الهدف منها دفع الهنود بعيدًا عن الوديان الخصبة جنوب المنطقة، حيث تتطلع أعداد ضخمة من المستوطنين إلى إقامة منازلها.
من بين القبائل الهندية الكثيرة، كانت قبيلة نيميبو التي كان متعقبو الحيوانات الفرنسيون يلقبون أفرادها بذوي الأنوف المثقوبة (Nez Percé)[(84)]. كان أفراد من القبيلة قُدّر عددهم حينها بحوالى 12,000 نسمة، قد مدّوا يَد العون للويس وكلارك حينما شحَّت موارد طعام البعثة بعد عبور الفاصل القاري (Continental Divide)، غير أن هذا العمل الطيب بات في طي النسيان بعد أن انعقد مجلس والا والا (Walla Walla Council) في عام 1855. وبموجب المعاهدات المبرمة، طُلب من «ذوي الأنوف المثقوبة» التنازل عن 7,5 ملايين فدّان من الأراضي والعيش في محمية، حيث سيجري، ولسوء حظهم، اكتشاف الذهب عاجلًا. حتمًا، أدى هذا إلى تدفق أعداد كبيرة من المستوطنين غير الشرعيين.
عندها وُضِعت في عام 1863 معاهدة جديدة استوجبت من «ذوي الأنوف المثقوبة» التنازل عن 90 في المئة من محميتهم [(85)]. لكن هذه المرة، رفض كثير من الزعماء التوقيع، وهكذا هيئ المسرح لحرب «ذوي الأنوف المثقوبة» التي اندلعت في عام 1877. وسبق أن ثُليت مِرارًا وتكِرارًا حكاية النزاع الأسطوري، حيث طارد الجيش الأميركي حوالى ثلاثة آلاف فرد من القبيلة مسافة أكثر من ألف ميل، وكانت نتائجها كارثية على «ذوي الأنوف المثقوبة». ومع حلول عام 1900، حُشروا في محمية صغيرة في إيداهو وانخفض عدد سكان القبيلة إلى 1900 نسمة.

(22) سيُسمى السكان الأصليون باسم «الهنود» عقب وصول الأوروبيين، نتيجة خطأ جغرافي اقترفه كريستوفر كولمبوس. إن الاسم الذي يجري تداوله أكثر من غيره اليوم هو «الأميركيون الأصليون»، على الرغم من استعمال أسماء أخرى، من قبيل «الهنود الأميركيون» أو «الهنود». وأنا أستعمل الأسماء الثلاثة في هذا الكتاب.

(23) بِنجامين فرانكلين كما ورد ذكره في:

William E. Weeks, The New Cambridge History of American Foreign Relations, Dimensions of the Early American Empire, 1754-1865, vol. 1 (New York: Cambridge University Press, 2013), p. 9.

(24) Russell Thornton, «Population History of Native North Americans,» in: Michael R. Haines & Richard H. Steckel (eds.), A Population History of North America (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p. 23.

(25) كان جزء من الإقليم الشمالي الغربي الذي سيصبح في ما بعد إنديانا، على سبيل المثال، يضم في عام 1800 عددًا من المستوطنين البيض بلغ 2632 نسمة فقط من الفئات العمرية كلها.

(26) من أجل مقارنة بالإمبراطورية البريطانية، يُنظر:

Julian Go, Patterns of Empire: The British and American Empires, 1688 to the Present (New York: Cambridge University Press, 2011).

(27) Peter S. Onuf, Statehood and Union: A History of the Northwest Ordinance (Bloomington: Indiana University Press, 1987), p. 87.

(28) Stuart Banner, How the Indians Lost Their Land: Law and Power on the Frontier (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2005), p. 132.

(29) كان الهنود يعتقدون أن في وسعهم الاعتماد على حلفائهم البريطانيين، غير أن الضابط القائد أوصد أبواب حصن ميامي دون الهنود المنسحبين، وهكذا كان مصيرهم محسومًا. يُنظر:

John Sugden, Tecumseh: A Life (Bridgewater, NJ: Paw Prints, 2008), p. 90.

(30) Dorothy B. Goebel, William Henry Harrison: A Political Biography (Indianapolis: Historical Bureau of the Indiana Library and Historical Department, 1926), pp. 40-41.

(31) يُنظر توماس جيفرسون، كما ورد في:

Stephen J. Rockwell, Indian Affairs and the Administrative State in the Nineteenth Century (New York: Cambridge University Press, 2010), p. 88.

(32) كان شعار وليام هاريسون، والذي كان جون تايلر مرشحًا لمنصب نائب الرئيس خلال حملته الانتخابية في عام 1840، هو «تيبيكانو وتايلر أيضًا».

(33) أنشئ إقليم مينيسوتا في عام 1849 واشتمل على مينيسوتا كما هي الآن، إضافة إلى أجزاء شرقية من داكوتا الشمالية وداكوتا الجنوبية.

(34) عادة يُشار إليها على أنها معاهدة واحدة، لكن كان هناك في الواقع ثلاث معاهدات مع كل من هنود الشوكتاو والكريك والشيروكي (Cherokees) على التوالي. يُنظر:

Reginald Horsman, «United States Indian Policies, 1776-1815,» in: Wilcomb E. Washburn (ed.), Handbook of North American Indians, vol. 4: History of Indian-White Relations (Washington, DC: Smithsonian Institution, 1988), p. 30.

(35) Francis Paul Prucha, «United States Indian Policies, 1815-1860,» in: Washburn (ed.), vol. 4, p. 44.

(36) بشأن معاهدة فورت ستانويكس، يُنظر:

Anthony F. C. Wallace, Jefferson and the Indians: The Tragic Fate of the First Americans (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1999), p. 61.

(37) كان السبب في هذا النزاع هو أن البريطانيين كانوا قد اتفقوا على خط العرض 31° شمالاً مع الولايات المتحدة في اتفاقية باريس، لكنهم كانوا قد وافقوا سرًّا على الحدود الشمالية الممتدة أكثر خلال معاهدة منفصلة في العام ذاته، حيث ستعيد بريطانيا الفلوريداتين [فلوريدا الشرقية وفلوريدا الغربية] إلى إسبانيا.

(38) Andro Linklater, Measuring America: How an Untamed Wilderness Shaped the United States and Fulfilled the Promise of Democracy (New York: Walker, 2002), pp. 169-170.

(39) وقعت فضيحة يازو الأولى حينما قام المجلس التشريعي في جورجيا ببيع 25,4 مليون فدّان من الأراضي لثلاث شركات، وهي الأراضي التي كان مقدَّرًا لها أن تصبح أراضي فدرالية. وعقب الفضيحة الثانية المماثلة، كان هناك ردة فعل داخل جورجيا نفسها، حينما اكتُشف أن جميع أعضاء المجلس التشريعي، ما عدا عضوًا واحدًا، كانوا قد صوتوا لمصلحة البيع واستفادوا شخصيًا من هذه الصفقة.

(40) وليام كليبورن إلى جيمس ماديسون، 16 فبراير/شباط 1802،

Dunbar Rowland (ed.), Official Letter Books of W.C.C. Claiborne, 1801-16 (Jackson, Miss: State Department of Archives and History, 1917), pp. 1, 47.

(41) وفق الدستور، وحدها الحكومة الفدرالية يمكنها التعامل مع «الأمم ذات السيادة». هكذا، فإن تحديد القبائل الهندية على هذا النحو كان يروم منح الإدارة الأميركية شرعية حصرية. ولم يجرِ التخلي عن هذا التحديد حتى عام 1871، حينما كانت الولايات المتحدة قد وقّعت مع الهنود حوالى 400 معاهدة.

(42) وليام كليبورن إلى هنري ديبورن، 19 نيسان/أبريل 1802،
Mississippi Department of Archives and History, Mississippi Territorial Archives, 1798-1803 (Jackson, MS, 1905), p. 419.

(43) كانوا يلقَّبون بـ «الريد ستيكس» (أصحاب العصي الحُمر)، وذلك بسبب استعمالهم العصي الحُمر لِحث المحاربين على الانضمام إليهم.

(44) يُنظر:
Emily Conroy-Krutz, Christian Imperialism: Converting the World in the Early American Republic (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2015), chap. 5.

(45) أقامت أمة الشيروكي دعوة قضائية ضد جورجيا لانتهاك هذه الأخيرة سيادتها. وقد حكم رئيس القضاة بأنه لا يمكن الشيروكي رفع دعاوى قضائية في المحاكم الفدرالية لأنهم ليسوا دولة أجنبية.

(46) Arrell Morgan Gibson, «Indian Land Transfers,» in: Wilcomb E. Washburn (ed.), Handbook of North American Indians, vol. 4: History of Indian-White Relations (Washington, DC: Smithsonian Institution, 1988), p. 223.

(47) Roxanne D. Dunbar-Ortiz, An Indigenous Peoples' History of the United States (Boston: Beacon, 2014), pp. 112-114.

(48) كان نابليون قد اقترح منح إسبانيا في المقابل ممتلكات كثيرة في إيطاليا.

(49) في عام 1802، العام الأخير للسيطرة الإسبانية، كان ضمن البواخر الـ 268 التي دخلت نهر المسيسيبي 170 باخرة أميركية. يُنظر:
David Y. Thomas, A History of Military Government in Newly Acquired Territory of the United States (New York: Columbia University Press, 1904), p. 26.

(50) في أوائل عام 1790، كان يُنظر إلى تملّك الإسبان لويزيانا خيارًا أفضل؛ ذلك بأن من الراجح جدًا أن يكون البديل السيطرة البريطانية، الشيء الذي ستكون له نتيجة أسوأ بالنسبة إلى الولايات المتحدة. يُنظر:
James A. Robertson, Louisiana under the Rule of Spain, France, and the United States, 1785-1807: Social, Economic, and Political Conditions of the Territory Represented in the Louisiana Purchase, as Portrayed in Hitherto Unpublished Contemporary Accounts (Freeport, NY: Books for Libraries, 1969), pp. 165-267,
كما ورد في مذكرة جيفرسون.

(51) وعلى الرغم من أن مساحة ما اشتُري بموجب معاهدة شراء لويزيانا لم تكن معروفة آنذاك، فإنها تقدّر اليوم بـ 828,000 ميل مربع (529,920,000 فدّان).

(52) يُنظر:
William C.C. Claiborne to Thomas Jefferson,» in: Clarence Edwin Carter» (comp.), The Territorial Papers of the United States, vol. 9: The Territory of Orleans (Washington, DC: Government Printing Office, 1934), p. 9, 16.

(53) كان بيع نابوليون الأراضي الفرنسية غير قانوني بصورة مؤكدة تقريبًا؛ إذ إنه لم يلبِّ الشروط التي كانت إسبانيا قد وضعتها، بما فيها البيع لطرف ثالث، ولم يتشاور مع مجلس النواب. وساورت جيفرسون الشكوك أيضًا بشأن قانونية الشراء وفقًا للدستور الأميركي.

(54) في البداية كانت تضم حتى الأجزاء الجنوبية من ثلاث حواضر كندية (سيجري حل هذا المشكل من خلال معاهدة مع بريطانيا في عام 1818).

(55) Thomas, pp. 40-41.

(56) كان الفصل الثاني هو الترحيل وتمثل الفصل الثالث، بعد الحرب الأهلية، في الإبادة.

(57) William R. Swagerty, «Indian Trade in the Trans-Mississippi West to 1870,» in: Washburn (ed.), vol. 4, p. 360.

(58) ستسمّى بعد أعوام على ذلك أركنسا.

(59) قُلِّص الجزء الغربي من إقليم أركنسا في عام 1824 من أجل توسيع الإقليم الهندي المقترح.

(60) أصبحت إسبانيا الجديدة المكسيك في عام 1821، لكن اتُّفق بشأن الحدود في عام 1819 بين إسبانيا والولايات المتحدة. يُنظر المبحث الرابع من هذا الفصل.

(61) جون كالهون (John C. Calhoun)، كما اقتبس في:
Robert M. Kvasnicka, «United States Indian Treaties and Agreements,» in: Washburn (ed.), vol. 4, p. 221.

(62) يُنظر المبحث الرابع من هذا الفصل بالنسبة إلى أوريغون والمبحث الأول من الفصل الثاني بالنسبة إلى تكساس والمبحث الثاني من الفصل الثاني بالنسبة إلى مكسيكو.

(63) أصبحت أيُوَا ولاية في عام 1846. وكانت قد تشكلت من الجزء الجنوبي الشرقي لإقليم أيُوَا، والذي كان قد اقتُطع من إقليم وِسكونسن في عام 1838. صار ما تبقى من إقليم أيُوَا أراضي «غير منظمة».

(64) إضافة إلى ذلك، صادق الرئيس أبراهام لينكولن خلال الحرب على قانون هومستيد (Homestead Act) وقانون موريل (Morrill Act)، وقانون سكك الحديد للمحيط الهادي (Pacific Railroad Act). هذه القوانين كلها تحرم الأميركيين الأصليين مساحات شاسعة من الأراضي كانت مُنحت لهم بموجب اتفاقيات سابقة. يُنظر:
Dunbar-Ortiz, pp. 140-146.

(65) بلغت أدنى مستوياتها مع حلول عام 1900، وبعد ذلك أخذت تتعافى (وتتزايد بسرعة منذ عام 1970، يُنظر المبحث الرابع من الفصل التاسع). يُنظر: Thornton, p. 32, table 2.7.

(66) يكتب منير العكش في سياق حديثه عن «مكتب الشؤون الهندية»: «أناطت الحكومة الأميركية حق تقرير مصير ما تبقى من الهنود بذيول الطواويس، وهو الحق الذي كانت تمليه واشنطن إملاء هذه الأدوات التي تحولت إلى ‹استعمار داخلي›، فشاركت في حملات التشنيع والتشويه والتزوير وحرب الإبادة الاقتصادية والجسدية والثقافية، وكانت سلاح وزارة الداخلية الأميركية في استئصال كل من يرفض هذا السخاء المسموم. بدأت قصة هذا ‹الاستعمار الداخلي› عندما أناطت الولايات المتحدة بمجلس التعاون الهندي المتمثل في مكتب الشؤون الهندية جميع المهمات النبيلة التي كان الجيش الأميركي يضطلع بها في بلاد الهنود. كانت الدولة الأميركية ترمي لطواويس المكتب بالفتات من ثروة شعبهم المنهوبة لقاء مساعدتها على سلب هؤلاء الأشقياء ما لم يستطع الغزاة سلبه بقوة السلاح. ويشبه دافيد هنري في كتابه «سلب الهنود» نشاط هذا المكتب بمستعمرات هائلة من النمل الأبيض (termite) تنخر ما تبقى من قواعد البيت الهندي إلى أن ينهار، كما يشبّهه أيضًا بسلاح مكتوم الصوت يقتل بدون ضجة. ومنذ عام 1849، راح هذا الاستعمار ينشئ للشعوب الهندية مشيخات وأمراء وأسر حاكمة من المنتفعين الهنود، تفتك بأهلها لحساب الدولة الأميركية وحساب حركات الاستيطان وأخطبوط الشركات الكبرى؛ فتنهبهم وتسحب الأرض من تحت أقدامهم، وتعمل على تجويعهم وإفقارهم وإذلالهم وتعقير نسائهم وقتل أبطالهم دون رحمة في بعض الأحيان». منير العكش، **تلمود العم سام** (بيروت: دار رياض الريس للكتاب، 2004) ص 50-51. (المترجم)

(67) William F. Willoughby, Territories and Dependencies of the United States: Their Government and Administration (New York: Century, 1905), p. 57.

(68) Earl S. Pomeroy, The Territories and the United States, 1861-1890: Studies in Colonial Administration (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1947), p. 104.

(69) Pomeroy, pp. 103-104.

(70) كان جزء صغير من نيو مكسيكو أيضًا ضمن معاهدة شراء لويزيانا، ولم يجرِ الاعتراف به داخل الاتحاد حتى عام 1912.

(71) رسمت هذه الاتفاقية الحدود مع إسبانيا على أنها تقع وسط المسيسيبي.

(72) كان هذا بداية حرب السيمينول الأولى. كان «السيمينول» هو الاسم الذي أُطلق على الذين فروا إلى الجنوب عبر الحدود مع جورجيا. ولم يقتصر

الفارون على الهنود بل كان هناك العبيد (السيمينول السود) أيضًا والذين حصلوا على حريتهم ما إن وصلوا إلى فلوريدا.

(73) يحمل قضاء ديد (Dade) في جنوب فلوريدا اسمه.

(74) Walter T. K. Nugent, Habits of Empire: A History of American Expansion (New York: Vintage, 2010), p. 159.

(75) في المعاهدة الثالثة في عام 1794، اعترف العاهل الإسباني بحق بريطانيا العظمى في الاستيطان في المناطق التي كانت إسبانيا تزعم أنها تعود إليها، لكنها لم تكن تحتلها.

(76) كما أن الولايات المتحدة ورثت أيضًا المزاعم الإسبانية الواهية بشأن المنطقة من خلال معاهدة آدامز - أونيس.

(77) Ethan A. Hitchcock, Fifty Years in Camp and Field: Diary of Major-General Ethan Allen Hitchcock, U.S.A. (New York: Putnam's, 1909), p. 123.

(78) ينظر:

Grant Foreman, A Traveler in Indian Territory: Journal of Ethan Allen Hitchcock, Late Major-General in the United States Army (Cedar Rapids, IA: Torch, 1930).

(79) أُعيد إلى آستور في عام 1818 بعد استعراض للعضلات من طرف الولايات المتحدة.

(80) يُنظر:

Brian Landers, Empires Apart: A History of American and Russian Imperialism (New York: Pegasus, 2014), p. chap. 7,

كان المرسوم إعلانًا بمنزلة القانون.

(81) يُنظر:

William E. Weeks, John Quincy Adams and American Global Empire (Lexington: University Press of Kentucky, 1992), p. 177.

(82) حدث ذلك في عام 1889 بالنسبة إلى واشنطن وفي عام 1890 بالنسبة إلى إيداهو.

(83) الكونغرس الأميركي كما ورد في:

Nugent, p.186.

(84) لقّبهم الفرنسيون في الأصل، بذوي الأنوف المثقوبة (Nez Percé) إلا أن الناطقين بلغة غير الإنكليزية أسقطوا الحركة [فوق حرف e] لاحقًا.

(85) عُدّلت الاتفاقية في عام 1868، وكانت هذه آخر معاهدة توقّعها الحكومة الفدرالية مع قبيلة من السكان الأصليين.

الفصل الثاني: المكسيك وأميركا الوسطى

بعد الاستيلاء على أوريغون، كان من المفترض أنه بات لدى الولايات المتحدة ما يكفي من الأراضي لإرضاء الجميع ما عدا الإمبرياليين الأكثر حماسة. غير أن السكان من غير الهنود كانوا يتزايدون بسرعة، إذ تضاعف عددهم بنحو الثلث ما بين عامَي 1830 و1840، حيث بلغ 17 مليون نسمة. هكذا كان في وسع أصحاب النزعة التوسعية أن يطالبوا بالتوسع الجغرافي المتواصل على أساس أنه ستكون هناك حاجة للأراضي نسبة إلى المستوطنين، سواء في المستقبل أو في الوضع الحاضر.

بيد أن الرأي المطالب بمزيد من الأراضي ما عاد يحظى بدعم واسع كما كانت عليه خلال زمن الاستقلال؛ إذ سيتهاوى الآن شِبه الإجماع الذي دعم إنشاء الأقاليم الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، ومعاهدة شراء لويزيانا، والحصول على الفلوريداتين، وإقامة إقليم أوريغون. وبطبيعة الحال، لم يكن هذا يعني أن المشروع الإمبراطوري قد انتهى، غير أنه عنى على وجه التأكيد أنه سيغدو موضوع خلاف أكبر.

طبعًا، كانت العبودية هي المشكلة الرئيسة؛ إذ كانت الولايات الجنوبية تحبذ التوسع المتواصل، نظرًا إلى رغبة في مزيد من الأراضي من جهة، ولكن من جهة أخرى لضم ولايات جديدة إلى الاتحاد من أجل حماية «المؤسسة الفريدة». ولم يكن مفاجئًا أن العديد من المواطنين في الولايات الشمالية عارضوا التوسع، وتحديدًا للسبب عينه.

وبما أن ليس في إمكان الجنوب أن يتغلب على الشمال من حيث عدد الأصوات في ظروف عادية - ناهيك عن جمع أغلبية من ثلثين من أجل غايات تشريعية معيّنة - فإن من الممكن افتراض أن الشمال سيُعرقل التوسع إذا كان السبب الوحيد هو دعم العبودية. غير أن النخب في الولايات الشمالية كانت غالبًا ما تحبذ التوسع المتواصل لأسباب لا علاقة لها بالعبودية؛ أسباب كانت تتجاوز الرأي التقليدي القائم على مزيد من الأراضي.

من تلك العوامل صعود الولايات المتحدة كقوة صناعية. ومع أنها كانت متخلفةً عن المملكة المتحدة، فإن أميركا سارعت إلى اللحاق بها كمُنتج، وحتى كمصدّر للبضائع المصنعة. تزايد إجمالي الناتج المحلي (GDP) بسرعة، كما نمت التجارة الأميركية - على الأقل في النصف الأول من القرن التاسع عشر - بوتيرة تتجاوز حتى إجمالي الناتج المحلي. وكانت دلالة ذلك أن الولايات

المتحدة باتت تولي الآن عِناية أكبر للتجارة والأسواق الأجنبية قياسًا بزمن الاستقلال.
كانت التجارة العالمية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر متأثرة تأثرًا كبيرًا بنظام المفاضلة الإمبراطوري الذي لا تقوم وِفقه الإمبراطوريات بالتمييز ضد الواردات نحو دول المركز فحسب، بل أيضًا ضد تلك التي تلج مستعمراتها إذا كان مصدرها من خارج الإمبراطورية. وهكذا كانت الولايات المتحدة تجد نفسها في وضع مُجحف حينما تنخرط في مبادلات تجارية مع القوى الأوروبية ومستعمراتها. وصار إنهاء التمييز ضد الصادرات الأميركية، أو على أي حال تحويله لمصلحة الولايات المتحدة، أولوية استراتيجية، وكان يعني هذا أن أميركا كبيرة وقوية بما يكفي لمنافسة إمبراطوريات أخرى.
في سياق أربعينيات القرن التاسع عشر، كان يمكن التوسع الجغرافي الأميركي أن يحدث على نحو واقعي نحو الشمال أو الجنوب. ولم يتلاش حلم الاستيلاء على كندا التي تسيطر عليها بريطانيا بانتهاء حرب 1812، وستتواصل المناوشات مع بريطانيا العظمى أعوامًا عدة مقبلة [(86)]. غير أن بعد تعديل حدود مايْن في عام 1842 وفض النزاع بشأن بلاد أوريغون بعد أعوام قليلة، لم تبدُ إمكانيات التوسع شمالًا واعدة.
والحال هذه، لم يبقَ سوى التوسع صوب الجنوب، حيث هزم الثوار المكسيكيون إسبانيا وأنشأوا دولة مستقلة في عام 1821. وعلى الرغم من أن الاتفاق تناول الحدود الأميركية مع المستعمرة الإسبانية في عام 1819، فقد اكتشفت المكسيك مباشرة بعد استقلالها ما قد سبق لقبائل أميركا الأصلية أن أدركته عقودًا من الزمن، وهو أن المستوطنين الأميركيين لا ينظرون إلى معاهدات الحدود نظرة تقديس، وأنهم مستعدون لخَرقها ولو بالقوة إذا تطلب الأمر ذلك، وفي وسعهم عادة أن يتوقعوا تعاطف الحكومة الفدرالية معهم.
تمخضت عن ذلك حرب استقلال تكساس (1835-1836) وقد دعمتها بقوة الولاياتُ الجنوبية التي كانت تفترض أن تكساس، حيث العبودية قانونية، ستلتحق بالاتحاد في القريب العاجل. حصل ذلك فعلًا بعد مرور عقد من الزمن، وفي تلك الأثناء برز إلى الواجهة رأي آخر يدعو إلى التوسع الإمبراطوري في الولايات المتحدة. وعُرف ذلك بمذهب «المصير الحتمي» (Manifest Destiny)، وهو مسوغ للتوسع كان ضمنيًا في المسعى الأميركي منذ الاستقلال، لكنه أصبح الآن واضحًا وصريحًا.
كان «المصير الحتمي» مَذهبًا أيديولوجيا وعنصريًا وشبه ديني، وضع الدعامات الأساسية للمطالبة الأميركية بجميع الأراضي في أميركا الشمالية من المحيط الأطلسي حتى المحيط الهادي. وكان هذا دائمًا مثيرًا للجدل، غير أنه يمكن أن يصبح بين يدي سياسي خبير وسيلة قوية للدفاع عن التوسع الجغرافي. كان ذلك الشخص هو الرئيس جيمس ك. بولك (1845-1849) الذي استعمل تلك الحجة بفعالية لشن حرب ضد المكسيك وتجريدها من نصف أراضيها. لم

يترتب عن هذا توسيع مساحة الولايات المتحدة بشكل كبير، غير أنه وفر لها خطًا ساحليًا طويلًا على طول المحيط الهادي.
باتت الولايات المتحدة الآن بالفعل قوة عابرة للقارات، ونجمت عن ذلك تحديات جديدة في وقت كان فيه الساحلان لا يزالان يرتبطان بالرحلات البحرية فحسب (باستثناء عند أولئك المهيئين للقيام برحلات طويلة ومحفوفة بالمخاطر على الطرق البرية). كانت تجارة البضائع بين السواحل تجري في معظمها، وبالضرورة، عبر البحر، حول كيب هورن في أميركا الجنوبية - رحلة بطيئة ومكلفة في الآن ذاته. كانت الولايات المتحدة في حاجة أيضًا إلى قوتين للمراقبة من خَفر السواحل. ويمكن قناة في نقطة ما عبر الأميركتين فحسب أن تُخفف من حِدة هذا الوضع. وبناء عليه، أصبح البحث عن ممر عبور أولوية أميركية.
جرى التداول بشأن كثير من الخيارات، بيدَ أن قناة تمر عبر نيكاراغوا سرعان ما تراءت الطريق المفضلة. كما أن قوى إمبراطورية أخرى - خصوصًا بريطانيا العظمى وفرنسا - كانت قد خلُصت إلى النتيجة ذاتها. وهكذا أصبحت دولة صغيرة في أميركا الوسطى لا محط اهتمام الولايات المتحدة فحسب، بل أيضًا محور التنافسات الإمبراطورية الحادة التي ستستمر عقودًا من الزمن. كما أنها ستثير اهتمام مُغامرٍ أميركي داعمٍ للعبودية هو وليام وُوكر (William Walker).
كانت نيكاراغوا على وشك أن تُلحَق بالولايات المتحدة خلال خمسينيات القرن التاسع عشر، لكن أحبط هذا الطموحَ الإمبراطوري مواطنو أميركا الوسطى أولًا والحرب الأهلية ثانيًا. مع ذلك، لم يتلاشَ اهتمام الولايات المتحدة بنيكاراغوا، وسيصبح البلد محمية أميركية مع بداية القرن العشرين.
كانت طريق نيكاراغوا هي المفضلة لمجمل القرن التاسع عشر. ورغم أن المسافة أبعد، قياسًا بالطريق عبر بنما (إقليم تابع لكولومبيا حتى عام 1903)، فإن الطريق الأخيرة كانت تُعتبر أكثر تكلفة ومشقة. بالفعل، تعزز هذا الطرح بسبب فشل مشروع قناة فيرديناند دو لوسيبس خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر، غير أن الولايات المتحدة قررت أن تأخذ احتياطاتها خلال تسعينيات القرن التاسع عشر وتُوقِّع اتفاقًا مع كولومبيا من أجل السيطرة الحصرية على أي قناة يمكن إقامتها في المستقبل.
إن القصة التي تتناول كيف أدى رفض الكونغرس الكولومبي المصادقة على المعاهدة إلى «استقلال» بنما وبناء القناة، معروفة تمامًا. لكنها مع ذلك تبقى مؤشرًا واضحًا على الأشكال المختلفة التي يمكن الإمبريالية الأميركية أن تتخذها. ستصبح بنما - كما هي الحال بالنسبة إلى نيكاراغوا بعد أعوام - محمية تابعة للولايات المتحدة، بينما أصبحت منطقة قناة بنما مقاطعة أميركية بالكامل. ونتيجة لذلك، تعرضت سيادة باقي أميركا الوسطى للخطر الشديد.

مثّل تقدم الإمبراطورية الأميركية جنوبًا تحولًا رئيسًا في المشروع الإمبراطوري. وبينما جرى اللجوء إلى دبلوماسية القوة التي تعتمد على القهر لانتزاع الأراضي في شمال أميركا من الإمبراطوريات الأوروبية، استُعملت القوة العسكرية أيضًا في التعامل مع المكسيك وكولومبيا ونيكاراغوا. كان ذلك اعتداءً إمبراطوريًا سافرًا لا يمكن التستر عليه باستعمال شعارات من قبيل «المصير الحتمي»، كما أنه ما عاد من الممكن زعم أن الإمبراطورية الأميركية تقوم على التوسع الغربي والاستعمار الاستيطاني فحسب. إضافة إلى ذلك، كانت حينها إمبراطورية تطمح إلى قيادة جيوسياسية مع حريَّة وصولها إلى محيطين، وتوفّر إمكانات الهيمنة على أميركا اللاتينية والمحيط الهادي.

أولًا: تكساس

بقيت الحدود بين المناطق الفرنسية والإسبانية في شمال أميركا من دون تحديد بشكل نهائي حينما تم شراء لويزيانا في عام 1803. وقد سمح ذلك للرؤساء الأميركيين توماس جيفرسون وجيمس ماديسون وجيمس مونرو بأن يزعموا أن لويزيانا تضم على الأقل جزءًا مما صار الآن تكساس. كان الزعم واهيًا، غير أن جون كوينسي آدامز دَرج على الاستشهاد به مرارًا خلال مفاوضاته المطولة مع نظيره الإسباني، من أجل الوصول إلى معاهدة ترسيم الحدود.

على الرغم من أن الزعم كان واهيًا، فإنه أُكّد بطريقة سلطوية جازمة بحيث إن العديد من الأميركيين باتوا يعتقدون بصحته. في الآن ذاته، كان الثوار في إسبانيا الجديدة يقاتلون من أجل التحرر من السيطرة الإسبانية. وكانت النتيجة شن سلسلة من الأعمال العدائية من المتمردين المكسيكيين والمستوطنين الأميركيين في تكساس التي يسيطر عليها الإسبان. بالفعل، كان أول عمل عدائي في عام 1811 عبارة عن مغامرة مشتركة بين الطرفين، رغم أن التحالف انهار بسرعة حينما تبين أن أهداف القادة الأميركيين والمكسيكيين مختلفة. تواصلت الأعمال العدائية لعِقد من الزمن، وكان آخرها الحملة التي قادها جيمس لونغ في عام 1821.

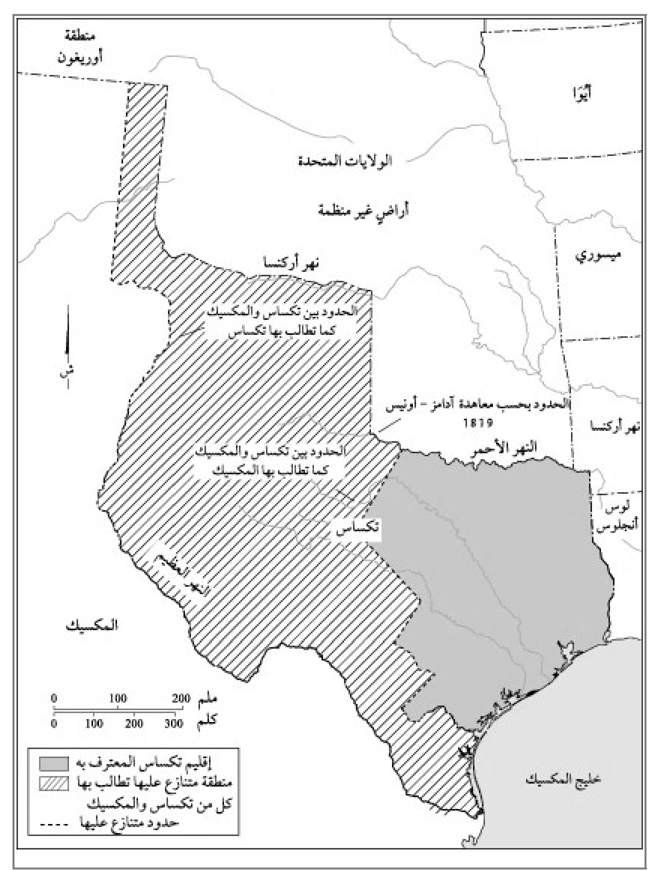
لم يتلقَ لونغ، عكس المغامرين السابقين، دعمًا واضحًا أو ضمنيًا من الحكومة الفدرالية. وكان السبب بسيطًا: كانت معاهدة آدامز - أونيس، الموقَّعة في عام 1819، قد اعترفت بأن تكساس هي مقاطعة تابعة لمستعمرة إسبانيا الجديدة الإسبانية (كان آدامز والرئيس مونرو قد قبلا بذلك لأن إسبانيا كانت قد وافقت على نقل الفلوريداتين إلى الولايات المتحدة). وبالتالي سيكون دعم أعمال لونغ العدائية مباشرة بعد أن يكون قد تم ترسيم الحدود أمرًا يعبّر عن سوء نيَّة أبعد حد.

أُجِّلت المصادقة على معاهدة آدامز - أونيس فترة طويلة بحيث إن المكسيك أصبحت مستقلة في عام 1821 قبل أن يجري تطبيق المعاهدة. لكن أعاد

الجانبان تأكيد الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة لاحقًا باعتبارها توافق ما تم الاتفاق عليه في المعاهدة (الخريطة (2-1)). هكذا، رسم نهر سابين نقطة نهاية لويزيانا ونقطة بداية تكساس. ونظمت المكسيك، التي كانت إمبراطورية لوقت وجيز تحت قيادة أغوستين دي إيتوربيدي حتى تأسيس الجمهورية في عام 1823، أراضيها في ولايات مع التحاق تكساس بكواهيلا (Coahuila) كمقاطعة واحدة.

إن انتقال تكساس من كونها كانت في الماضي جزءًا من الإمبراطورية الإسبانية إلى وضعها الحالي، أي الجمهورية المكسيكية، لم يغير الوقائع على الأرض؛ فقد كانت منطقة خصبة، وملائمة لزراعة القطن والتبغ والسكر وزراعات أخرى مربحة؛ وكانت أعداد السكان الهنود تفوق أعداد المستوطنين الإسبان. إضافة إلى ذلك، لم يكن الهنود - خصوصًا هنود الشيروكي في الشرق، وهنود الويشيتا في الوسط، وهنود الكومانشي في الغرب - يميلون إلى التخلي عن أراضيهم من دون مقاومة.

الخريطة (2-1): تكساس من عام 1836 إلى عام 1845



كانت تكساس أيضًا منطقة ناضل الإسبان للسيطرة عليها عسكريًا، وذلك بسبب المناطق شبه الجافة الخالية التي تفصلها عن باقي المكسيك، والتي كان على الجنود الملكيين أن يعبروها. بالفعل، كانت مهمة حماية المستوطنين ضد الهنود صعبة، بحيث إن الإسبان تخلوا عن تكساس فترات طويلة؛ إذ نجح هنود الكومانشي على وجه الخصوص، في تمديد منطقة نفوذهم، والتي تُعرف بمنطقة الكومنشيريا (Comanchería)؛ ذلك أن مهارتهم على ظهور الجياد جعلتهم يحرزون تفوقًا لا يُضاهى في الحروب المتنقلة [(87)].

في الوقت الذي شارف النفوذ الإسباني على نهايته، كان عدد المستوطنين ضئيلًا في تكساس، كما أنه لم يكن في وسع القوات الملكية ضمان أمنهم ضد الهجمات الهندية. ولعل ما أقنع السلطات في عام 1819 بوضع نظام لمنح الأراضي يهدف إلى تشجيع الهجرة إلى أميركا هو التهديد الهندي لا الأعمال العدائية التي كان يشنها المستوطنون. مع ذلك، كان الإسبان شديدي الحذر بحيث فرضوا قيودًا كثيرة على المهاجرين كي لا يصبحوا أشبه بـ «حصان طروادة». وتضمّن هذا قَسم ولاءٍ للعرش الإسباني واعتناق الكاثوليكية الرومانية.

وبدا أن موزس أوستن، المستفيد الأول من هذا الوضع الذي يعتمد على عملاء لمعاملات الكاثوليك العقارية (Empresario system)، مرشحًا مثاليًا من المنظور الملكي؛ فقد سبق له أن كان من بين الرعايا الإسبان قبل معاهدة [سان] إلديفونسو. غير أن المنية وافته قبل أن يتمكن من إنجاز العقد. هكذا كان من نصيب ابنه، ستيفن، إعادة التفاوض بشأن التفصيلات مع الحكومة المكسيكية بعد الاستقلال.

كان ستيفن أوستن في البداية مكسيكيًا مخلصًا ساعد على إنهاء ما كان يُعرف بجمهورية فريدونيا، التي أقامها أحد المستوطنين الأميركيين في عام 1826. غير أن ثمة موضوعًا شكّل له صعوبة دائمة على علاقته بالسلطات، وهو موضوع العبودية؛ فالهبة التي قدمها الإسبان إلى والده لم تُشر إلى موضوع العبودية، أي أن لاشيء يمنع المستوطنين من استيراد العبيد. غير أن المكسيك ألغت هذه الممارسة تدريجيًا بعد الاستقلال.

عمل ستيفن أوستن بجد لضمان إعفاء تكساس من جميع القوانين المتعلقة بالعبودية التي صادقت عليها المكسيك. ففي عام 1825، كتب: «إذا جرى حَظر العبودية، فإن الهجرة ستتوقف، وحتى إذا وصل مهاجرون، فسيكونون من بين أفراد الطبقة الاقتصادية الدنيا، وبالكاد سيكون في وسعهم تدبّر أحوال معيشتهم، وسيكونون عاجزين عن المساهمة في نمو البلاد وازدهارها؛ ذلك أن في زراعة الذرة والقطن والسكر، المنتجات الأساسية للإقليم، تُعتبر اليد العاملة من العبيد المعتادين على هذا النوع من العمل، أمرًا لا غنى عنه» [(88)].

تكللت جهوده ببعض النجاح، لكن قرار الحكومة المكسيكية في عام 1829 بحظر العبودية تمامًا ألقى شكوكًا جدية حول المخطط الاستعماري برمّته. وتمكّن من إرجاء تنفيذ هذا الحظر الوطني مؤقتًا، ولكن جهوده نُسفت في العام التالي بسبب قرار الحكومة بالحد من الهجرة الأجنبية، وهو القرار الذي استهدف على وجه الخصوص المستوطنين الأميركيين الذين كانت أعدادهم تتجاوز أعداد المكسيكيين في تكساس، وكان ولاؤهم للدولة - وبالأخص اعتناقهم الكاثوليكية - موضع شك.

في هذه الأثناء، كان أندرو جاكسون قد أصبح رئيسًا للولايات المتحدة. وكان على مدى أعوام عديدة ينحو باللائمة على جون كوينسي آدامز، لعدم ضمه تكساس في المعاهدة التي تحمل اسمه (رغم أن آدامز كان قد حاول القيام بتعديلات خلال فترته الرئاسية بعرض شراء تكساس من المكسيكيين إلا أن عرضه قوبل بالرفض). بناء عليه، كان جاكسون عرضةً للوقوع في إغراءات أنتوني باتلر، وهو مقاول لا أخلاقي أقنع جاكسون بإمكانية شراء تكساس في مقابل خمسة ملايين دولار.

مرة أخرى، قوبلت عروض جاكسون بالرفض، لكن السلطات المكسيكية باتت الآن تخشى من إمكانية فُقدان تكساس. كتب الدون مانويل ميير ي تيران، المفوض المكسيكي المكلف بالحدود، رسالةً إلى رؤسائه جاء فيها: «إن أثرياء لويزيانا الأميركيين وولايات أخرى في الغرب يسعون للحصول على الأراضي في تكساس من أجل الاستثمار، لكن القوانين التي تحظر العبودية تحد من رغبتهم... إن نقض تلك القوانين هو الهدف الذي يُوجه إليه المستوطنون جهودهم... هكذا، أنبّهكم من الآن فصاعدًا أن تتخذوا تدابير ملائمة في الوقت الملائم. يمكن أن تجر تكساس الأمة بكاملها نحو الثورة» [(89)]. وهكذا اتُخذت خطوات لاحتلال المنطقة عسكريًا وإنشاء مستوطنات من المكسيكيين يمكن الوثوق بولائهم. إضافة إلى ذلك، أُلغيت بالتدريج الإعفاءات والتخفيضات الضريبية على الرسوم الجمركية التي كان يتمتع بها المستوطنون، وأخيرًا جرى وقف الهجرة الأميركية ذاتها.

لم تحظَ أي من هذه الخطوات برضى المستوطنين الأميركيين الذين لم يكن ارتباطهم بالمكسيك موضع اهتمام عميق في يوم من الأيام - باستثناء أوستن. مع ذلك، وفي أواخر عام 1832، خلال مؤتمر تكساس (Convention of Texas)، كان ممثلوهم لا يزالون يصرحون بأن: «على شعب تكساس أن يعلن بحزم... ارتباطنا القوي الذي لا يتزعزع بالاتحاد الفدرالي والدستور المكسيكيَين، واستعدادنا للقيام بواجبنا كمواطنين مكسيكيين» [(90)]. غير أن قرار الرئيس أنتونيو لوبيز دو سانتا آنا في عام 1834 بحلِّ الكونغرس وإقامة دكتاتورية، إضافة إلى قراره برفض طلب أوستن لفصل تكساس عن كواهيلا، حرَّضا المستوطنين الأميركيين على التمرد.

حينما اندلعت الحرب، تسارعت وتيرة الأحداث وكذلك الاستقلال، ثم الانضمام إلى الولايات المتحدة، الذي أصبح يشكّل أولوية لدى المستعمرين. أدت هزيمة الجيش المكسيكي والاستيلاء على سانتا آنا في معركة سان جاسينتو في نيسان/أبريل 1836 بالفعل إلى استقلال تكساس، وإلى المطالبة بالإجماع بالانضمام إلى أميركا. غير أن الولايات المتحدة جابهت في البداية هذه التطورات بصمت مُطبق رغم أن جاكسون كان لا يزال رئيسًا.

لا يعود هذا إلى تغيير في رأي الرئيس في الحاجة إلى الضم (سيكتب لاحقًا: «علينا أن نسترجع تكساس، بالطرق السلمية إذا أمكن ذلك، أو بالقوة إذا دعت الضرورة إلى ذلك»). فقد قام، على سبيل المثال، بإرسال الجنرال إدموند ب. غينز خلال الحرب إلى المنطقة الواقعة بين نهري سابين ونويسس (Nueces)[(91)]. غير أن جاكسون تصرف بحذر غير معهود، ولأسباب عديدة: أولًا، لم يشأ أن يقوض موضوعُ العبودية فُرص مارتن فان بورِن (Martin Van Buren)، الذي يحظى بحمايته، في الانتخابات الرئاسية المقبلة؛ وثانيًا، لم يكن يريد أن يخوض حربًا مع المكسيك. وهكذا لم يعترف جاكسون باستقلال ولاية تكساس إلا في الساعات الأخيرة من ولايته.

خلال هذه الأثناء كان سكان تكساس قد وضعوا دستورهم الخاص الذي لم يُشرعِن العبودية فحسب، بل سمح باستيراد العبيد من الولايات المتحدة أيضًا: «جميع الأشخاص الملونين الذين كانوا عبيدًا مدى الحياة قبل هجرتهم إلى تكساس، والذين هم الآن رهن العبودية، سيبقون على الحال ذاتها... لن يُصادق الكونغرس على أي قوانين تمنع المهاجرين من اصطحاب عبيدهم إلى الجمهورية... كما لن يُسمح لأي مالك عبيد أن يحرر عبده أو أَمته من دون موافقة الكونغرس... لن يُسمح لأي شخص حر من أصول أفريقية، سواء جزئيًا أكان أم كليًا، بالإقامة الدائمة في الجمهورية» [(92)].

أصبح ضم [تكساس] الآن موضوع جدال بحيث إن الرئيس فان بورِن (1837-1841) لم يستطع عرضه على التصويت في الكونغرس. بدل ذلك، تُركت تكساس لأساليبها الخاصة كدولة مستقلة تحت حُكم رئيسها الأول (سام هيوستون (Sam Houston))، واعترفت بها الولايات المتحدة فحسب. أخذت حماسة الضم تتلاشى حتى داخل تكساس ذاتها، وقام الرئيس الثاني (ميرابو بوينابارتي لامار (Mirabeau Buonaparte Lamar) - (الإطار (2-1)) بالتخلي عنه بصراحة من دون تحفّظ.

كان الرئيس لامار (1838-1841) فاشلًا على مُجمل الصعُد، وأغرق تكساس في أزمة مالية. غير أنه نجح في ضمان اعتراف العديد من الدول الأوروبية، منها بريطانيا العظمى التي بدت لها الفرصة سانحة لإلغاء العبودية في تكساس (كانت قد أُلغيت في المستعمرات البريطانية في عام 1834) إضافة إلى الظفر

بالتجارة وامتيازات أخرى. في المقابل، ستحمي بريطانيا العظمى، أو كما كان يأمل لامار، استقلال تكساس ضد أي **انتقام** مكسيكي لاستردادها.

لم تكن إمكانية بقاء تكساس في كنفِ النفوذ بريطاني تحظى برضا المُشرعين الأميركيين. هكذا، ما إن صودق على المعاهدة بين المملكة المتحدة وتكساس (Anglo-Texan Treaty) في عام 1842، حتى غدا موضوع الإلحاق من أولويات البرنامج الأميركي. في تلك الأثناء، انتُخب هيوستون، أحد مساندي الإلحاق، مرة أخرى رئيسًا لتكساس. لكن كان يتعين على الرئيس جون تايلر (1841-1845) أن يُجري بعض الترتيبات في العاصمة واشنطن، لتجاوز معارضة أولئك الذين يدعون إلى إلغاء العبودية.

بدا ذلك أكثر صعوبة مما كان مُتوقعًا، وقبل نهاية ولايته الرئاسية، كان عليه أن يلجأ إلى مناورة مشبوهة تتمثل في قرار مزدوج للكونغرس لا يتطلب سوى أغلبية بسيطة من كلا المجلسين، لضمان تحقيق ما يرغب فيه. هكذا جرى إرسال عرض الإلحاق إلى تكساس، حيث قُبل بالإجماع في أيلول/سبتمبر 1845.

الإطار (2-1): ميرابو بوينابارتي لامار (1798-1859)

ولد ميرابو بوينابارتي لامار في جورجيا في عام 1798. بإيمانه الراسخ بالعبودية، وصل إلى تكساس قُبيل حرب الاستقلال وأبلى بلاءً حسنًا في معركة سان جاسينتو، حيث أثار انتباه سام هيوستون، وتقلّد في وقت لاحق منصبًا رفيع المستوى. في تلك الأثناء، كان يشارك هيوستون حماسته من أجل الإلحاق.

لم يكن هيوستون مؤهلًا لخوض الانتخابات الرئاسية في تكساس في عام 1838، حينما كان لامار أحد المرشحين الأربعة. غير أن على نحو غريب، سيصبح بعد حين المرشح الفعلي الوحيد؛ ذلك أن منافسَيه الأساسيين ماتا بغتة (أطلق أحدهما النار على نفسه بينما غرق الآخر في خليج غالفستون). حصل لامار إذًا على 6995 صوتًا بينما لم يحصل المرشح الآخر، والوحيد، سوى على 252 صوتًا.

في خطابه الافتتاحي، تحدث بوضوح عن نِيته في عكس السياسة التي تتبّعها هيوستون في المفاوضات مع الهنود، ودعا في المقابل إلى «مواصلة حرب إبادة لا تسوية فيها ولا إنهاء لها ضد المحاربين إلا بعد انقراضهم التام وطردهم الكامل». لم يكن هذا الكلام مجرد بلاغة جوفاء؛ ذلك أن قواته قامت

بعد ذلك بالقضاء على هنود الشيروكي والكادو في الشرق، مع أنهم فشلوا في أن يهزموا هنود الكومانشي في الغرب.

كما دان الرئيس لامار الإلحاق أيضًا، ودعا في المقابل إلى استقلال تكساس التي ستمتد من الساحل إلى الساحل. لكنه فشل في الحصول على تأييد الكونغرس للقيام بحملة عسكرية لتحقيق ذلك، فقام على نفقته الخاصة بتجنيد متطوعين لمحاولة انتزاع سانتا في (Santa Fe) تمهيدًا للاستيلاء على كاليفورنيا. فشل مخططه فشلًا ذريعًا، لكنه ساهم في بلورة الطموحات الجغرافية الأميركية خلال الحرب المكسيكية-الأميركية (1846-1848).
كما أن إدارة لامار للمالية العامة كانت كارثية (حيث أُرغم على إصدار «عملة نقدية» (redbacks) لا قيمة لها)، وأُثقلت الجمهورية بديون لا يمكن الوفاء بها عند نهاية ولايته. هكذا، وبشكل غير مفاجئ، أصبح مرة أخرى مناصرًا للإلحاق بعد انتهاء ولايته. كانت مُكافأته الأخيرة تعيينه سفيرًا أميركيًا في نيكاراغوا بعد سقوط وليام ووكر.

ستصبح تكساس الآن جزءًا من الاتحاد كولاية يَحق فيها امتلاك العبيد. ولم تكن قط إقليمًا من أقاليم الولايات المتحدة. كما أنها كانت تختلف عن باقي الأقاليم على صعُد أخرى. وبينما كانت ولايات أخرى قد سحقت بشكل واسع مقاومةَ الأميركيين الأصليين قبل الالتحاق بالاتحاد بمساعدة الجيش الفدرالي، كان أمام تكساس أن تمضي عقودها الثلاثة الأولى كولاية في خوض معركة دامية كانت بحق إبادة، سواء من حيث القصد أو من حيث النتيجة. كان مصدر المقاومة الرئيسة هو هنود الكومانشي، وكانت وسائل تدميرهم هي الجنود الفدراليين تحت قيادة العقيد رانالد ماكينزي وفِرق جوالة تكساس (Texas Rangers)[(93)].

ثانيًا: المكسيك

كان فقدان تكساس نكسةً للمكسيك، لكن يجب عدم المبالغة في الأمر. فعلى الرغم من أن طموحات جمهورية تكساس الجغرافية كانت أكبر ربما، فإن حدودها الفعلية كانت أصغر كثيرًا مما هي عليه ولاية تكساس اليوم (الخريطة (2-2)). كانت حدودها الجنوبية تتوقف عند نهر نويسس، الذي تقع في جنوبه ولايتا تاموليباس وكواهيلا المكسيكيتان. في الغرب، كانت الحدود موضع نزاع، لكنها لم تكن قد امتدت بعدُ - كما زعمت حكومة تكساس - إلى نهر برافو ديل نورتي (Río Bravo del Norte) (النهر العظيم (Río Grande))[(94)].

كانت المكسيك تكاد تقارب الولايات المتحدة من حيث المساحة، حتى بعد فقدانها تكساس في عام 1836 (الخريطة (2-2))، رغم أن عدد سكانها كان أقل. غير أن الاقتصاد المكسيكي كان لا يزال يتعثر بسبب الضرر الذي لحق بالمناجم خلال حرب الاستقلال، والزلازل السياسية التي أعقبت ذلك. هكذا

كان على المكسيك مجابهة التهديد القادم من الشمال باقتصاد منكمش لم ينتج موارد كافية لتغطية مصاريف الجيش والعتاد.

عاشت المكسيك أيضًا فترة توتر عسكري؛ إذ حاولت إسبانيا استرجاع مستعمرتها السابقة في عام 1829، وكانت مقاطعة يوكاتان (Yucatán) قد أعلنت الاستقلال في العام ذاته الذي أُنشئت فيه جمهورية تكساس، وبعد مرور عامين (1838)، احتل الفرنسيون فيرا كروز (Vera Cruz). ومع أن المكسيك حققت بعض النجاح (تخلصت من التهديدات الإسبانية والفرنسية، واعترفت إسبانيا بالاستقلال المكسيكي في عام 1836)، فقد جعل هذا كله المكسيك ضعيفة جدًا أمام أي فعل عدائي أميركي.

كانت كاليفورنيا شغل المكسيك الشاغل [95]. ورغم أن معاهدة آدامز - أونيس الموقَّعة في عام 1819 كانت قد فتحت للولايات المتحدة طريقًا نحو المحيط الهادي عبر أوريغون، فإن أفضل المرافئ كانت، بتوافق آراء الجميع، تقع أبعد إلى الجنوب، وكان أفضلها على الإطلاق هو مرفأ سان فرانسيسكو في كاليفورنيا. كان آدامز نفسه خلال فترته الرئاسية (1825-1829) قد زعم أنه أول رجل دولة يثير قضية مِلكية أميركا لكاليفورنيا، لكن ما كان يدور في خلده هو الحصول عليها من خلال صفقة شرائها بدل الحرب.

الخريطة (2-2): المكسيك من عام 1846 إلى عام 1848



لم يكن أولئك الذين ساروا على درب جون كوينسي آدامز يتمتعون بالحرص ذاته. كان وزير الخارجية دانييل ويبستر قد أثار القضية مع لورد أشبورتون في عام 1842، وكان قد أُخبر أن المملكة المتحدة لن تعترض على ذلك. غير أن أندرو جاكسون هو الذي كان بالفعل الأكثر صراحة. وعندما حاول وليام

وارتون، سفير تكساس لدى الولايات المتحدة، أن يُفسر لحكومة تكساس المرتبكة سبب عدم استعداد الرئيس الأميركي للقيام بالإلحاق، أوجز موقف جاكسون كالتالي: «يقول الجنرال جاكسون إن على تكساس أن تطالب بالكاليفورنياتين على المحيط الهادي، من أجل شلِّ معارضة الشمال والشرق للإلحاق... إنه جادٌّ وحريص جدًا بخصوص هذه النقطة المتعلقة بالمطالبة بالكاليفورنياتين، ويقول بأنه علينا ألا نقبل بأقل من ذلك» [(96)].

عبَّر كثيرون عن المشاعر ذاتها، بمن فيهم السِّير جورج سيمبسون الذي أخبر في عام 1842 المغامر السويسري القبطان جون سَتَر حينما قام بزيارته بما يلي: «إذا كان لديه (أي لدى سَتَر) المهارة والشجاعة لكي يقدم أفضل ما لديه، فإنه يستطيع أيضًا أن يحيل كاليفورنيا إلى تكساس ثانية» [(97)]. بالطبع، كان سَتَر قد سجل مساهمته بطريقة مغايرة، وذلك بتأكيده وجود الذهب في وادي ساكرامنتو عند نهاية الحرب المكسيكية - الأميركية.

لم تُوطد تكساس نفوذها في كاليفورنيا خلال الإلحاق رغم جهود الرئيس لامار الحثيثة (الإطار (2-1)). وبقي الأمر عالقًا حتى جاء الرئيس بولك (Polk) (1845-1849) الذي أزعجته شائعة لا أساس لها من الصحة بشأن مزاعم بريطانية للمطالبة بكاليفورنيا، ليطرح القضية بقوة أكبر. وفي رسالة إلى السيناتور توماس هارت بِنتون في تشرين الأول/أكتوبر 1845، استشهد بعقيدة مونرو، وادعى أن من منظور سياسته الدبلوماسية «يضع نصب عينيه كاليفورنيا وخليج سان فرانسيسكو الرائع مثلما يضع أوريغون» [(98)].

كل ما كان بولك - المؤمن القوي بمذهب «المصير الحتمي» (الإطار (2-2)) - بحاجة إليه هو سبب لشن حرب (casus belli)، وسرعان ما تحقق له ذلك؛ حيث إن ضم تكساس، الذي أكده مجلس الشيوخ في كانون الثاني/يناير 1846، لم يحُل دون إثارة رد من المكسيك. ورغم أن ميزان القوى لم يكن في مصلحتها، فإنها واجهت في الأساس خيارًا بين الهزيمة بشرف أو الاستسلام بمَهانة، فاختارت الخيار الأول. حينما أمر بولك الجنرال زاكاري تايلر بوضع جنوده جنوب نهر نويسس، كان من المحتوم أن يصدر ردٌّ من القوات المكسيكية [(99)].
عندها ادّعى بولك أن الولايات المتحدة تعرضت لهجوم على أراضيها، ما يفترض أن المنطقة الواقعة بين نهري نويسس وريو غراندي هي أرض أميركية. كان زعمًا مُخزيًا، غير أن الحماسة الوطنية كانت كافية للحصول على دعم الكونغرس لخوض الحرب. صوّت بعضُ الأشخاص الشجعان، بمن فيهم جون كوينسي آدامز، ضد القرار، كما سيَسطع نجم أبراهام لنكولن (الذي عاد إلى مقعده بعد التصويت) بقراراته الثمانية المتعلقة بـ «المناطق»، حينما طالب بولك بأن يحدد بدقة المناطق التي تعرضت فيها القوات الأميركية للهجوم على أرض الولايات المتحدة.

كانت القوات الأميركية تتقدم على جبهات عديدة (الخريطة (2-2)). واحتُلّت كاليفورنيا، حيث كانت قد نشأت في عام 1846 جمهورية بير فلاغ [(100)](Bear Flag Republic)، بسرعة ومن دون مقاومة. غير أن القتال في شمال المكسيك كان أشدّ ضراوة، هكذا سمح الأميركيون لسانتا آنا بأن يعود من المنفى على أمل أن ينشد بسرعة طريق السلام. حينما لم يقم بذلك، أرسل الجنرال وينفيلد سكوت للاستيلاء على ميناء فيرا كروز، حيث تستمد المكسيك كثيرًا من عائدات الجمارك. ثم تقدم سكوت بَرًا واحتل العاصمة مكسيكو.

سقط العديد من الضحايا المكسيكيين. ومن ناحية أخرى، كانت الخسائر في الجانب الأميركي غير قليلة أيضًا، رغم أن سبب معظمها يعود إلى المرض والظروف الصحية السيئة. تعرضت هذه الحرب لكثير من الانتقادات، حتى من الضباط أنفسهم؛ إذ كتب المقدم إيثان آلن هيتشكوك في مذكراته لعام 1846: «لقد أعلنتُ منذ البداية بأن الولايات المتحدة هي الجانب المعتدي. لقد أثرنا غضب الحكومة والشعب المكسيكيين بتعجرفنا ووقاحتنا، وذلك يستحق العقاب. لعشر سنوات، كنا ننتهك حدود المكسيك ونهينها تدريجًا.... لكن الآن، أرى أن الولايات المتحدة الأميركية، كشعب، تتعرض لتغيير في طبعها، وأن الوضع الحقيقي والمبادئ التي قاوم من أجلها أسلافنا الأوائل يتواريان بسرعة عن الأنظار» [(101)].

الإطار (2-2): المصير الحتمي

مع أن هناك اعتقادًا سائدًا بأن من ابتكر عبارة «المصير الحتمي» هو جون أوسوليفان (John O'Sullivan) في عام 1845، فلَربما من عبَّر عنها خير تعبير قبل ذلك كثيرًا هو لويس دي أونيس، الديبلوماسي الإسباني العظيم: «إنهم يعتبرون أنفسهم أعلى شأنًا من باقي الإنسانية، وينظرون إلى جمهوريتهم على أنها المؤسسة الوحيدة على وجه البسيطة التي تقوم على أساس قوي وصلب؛ تزينها الحكمة، وقدَرها أن تصبح في يوم من الأيام أعظم صَرح يجسد القوة الإنسانية، وأعجوبة الكون» [(102)].

سلط أونيس الضوء على جانبين من جوانب «المصير الحتمي»: الاستثناء الأميركي وحتمية التوسع. غير أنه لم يُشر إلى جانب ثالث (الاعتقاد بالتفوّق العرقي) الذي عبّر عنه ربما أفضل تعبير أوسوليفان نفسه. في المقال ذاته الذي استعمل فيه عبارة «المصير الحتمي» أول مرة، برر انتزاع كاليفورنيا من المكسيك على النحو التالي: «فالأنكلوساكسون هُم أصلًا (1845) على حدودهم. كما أن طلائع الجيش الذي لا يُقهر مهدت الطريق لهجرة أنكلوساكسونية أخذت بالتدفق عليها، مسلحة بالمحراث والبندقية، وزارعةً على مسالكها المعالم المهمة، كالمدارس والكليات والمحاكم والمجالس التمثيلية والمطاحن وصالات الاجتماعات».

لم تحظَ مقولة «المصير الحتمي» بدعم عام، كما أنه لا يمكن استعمالها لتبرير الإمبراطورية حينما يكون عدد السكان غير البيض كبيرًا جدًا لدرجة أن من غير الممكن «ترحيلهم». ودان جون كالهون، مثلًا، الضم المكسيكي في مجلس الشيوخ في عام 1848 تحديدًا، لأنه يُهدد بتمييع «الصفاء» العرقي للولايات المتحدة:

> لم نتخيل قط أن ندمج في اتحادنا أيًّا من الأعراق غير العرق القوقازي - العرق الأبيض الحر. إن ضم المكسيك سيكون أول مثال من نوعه لدمج عرق هندي؛ ذلك أن أكثر من نصف المكسيكيين هم هنود، والباقي يتكون من مزيج من قبائل مختلطة. أحتجُّ على وحدة من هذا القبيل! حكومتنا، سيدي، هي حكومة عرق أبيض.... نحن جادون وحريصون على فرض حكومة حرة على الكل، وأرى أنه جرى الإلحاح... على أن رسالة هذا البلد هي أن يشيع الحرية المدنية والدينية في العالم كله، وخصوصًا في هذه القارة. إنه خطأ جسيم.

مع نهاية عام 1847، كانت المكسيك في وضع يائس تنشد السلام مهما كان الثمن. أرسل بولك ووزير خارجيته، جيمس بوكانان، مُسودة معاهدة إلى نيكولاس تريست، المبعوث الرئاسي إلى المكسيك. تطالبُ المسودة بالتنازل عن جميع الأراضي المكسيكية شمال ريو غراندي وشرقه وكذلك نيو مكسيكو والكاليفورنياتين. وبتوقّعها الحاجة إلى برزخ [حاجز أرضي بين محيطين] تستوجبه هذه التنازلات، كانت المسودة تدعو أيضًا إلى حقوق عبور برزخ تِوانتِبيك ودفع خمسة عشر مليون دولار إلى المكسيك.

كان في وسع الولايات المتحدة أن تضغط بسهولة حتى توافق المكسيك، لكنها، من عجائب الأقدار، لم تفعل. استدعى بولك تريست في تشرين الأول/أكتوبر 1847 بحجة أنه غير جدير بالثقة، غير أن تريست تجاهل الأمر ثم أجرى بعد ذلك مفاوضات دارت حول معاهدة منفصلة، حذفت باجا كاليفورنيا وحق عبور برزخ تِوانتِبيك. استشاط بولك غضبًا، لكنه اختار أن يوافق على المعاهدة على أي حال، مع تعديل وحيد (حذف العبارة التي تضمن حقوق الملكية المكسيكية على الأراضي المتنازَل عنها). صادق مجلس الشيوخ على معاهدة غوادالوبي - هيدالغو (Guadalupe-Hidalgo)، كما دُعيَت، في آذار/مارس 1848.

عند انتهاء ولاية بولك في العام التالي، كان في وسعه أن يفترض أن الولايات المتحدة أخذت من المكسيك كل ما كانت تحتاج إليه. غير أن موضوع التنازل عن الأراضي برز مجددًا بعد مرور أعوام قليلة، حينما أقنع جيمس غادسدن، مقاول في سكك الحديد وسفير أميركي لدى المكسيك، جيفرسون ديفيس، وزير الحرب في حكومة الرئيس فرانكلين بيرس (1853-1857)، بأن أفضل الطرق لخطوط سكك الحديد بين تشارلستون وكاليفورنيا تمر جنوب الحدود. في تلك الأثناء، كان سانتا آنا قد عاد إلى السلطة، وكان في أمس الحاجة إلى

الاعتمادات المالية. وجرى بصورة تامة تنفيذ صفقة غادسدن (Gadsden Purchase)، كما صارت تُعرف، في كانون الأول/ديسمبر 1853 في مقابل 10 ملايين دولار.

إن إمكانية الحصول على أراض جديدة من المكسيك أثارت أسئلة حول مسألة العبودية ما إن اندلعت الحرب. ففي آب/أغسطس 1846، أضاف ديفيد ويلموت الديمقراطي جُملة إلى مشروع قانون استملاك مفادها أنه لن يُسمح بممارسة العبودية على أي من الأراضي التي تؤخذ من الجار الجنوبي. ولم تجرِ المصادقة على «شرط» ويلموت، غير أنه أبقى السؤال عالقًا: هل سُيسمح بالرقيق في المناطق الجديدة؟

جاء الجواب لاحقًا بعد أربعة أعوام في تسوية عام 1850. تتكون التسوية، التي كان هنري كلاي قد وضع مسودتها، من ثمانية قرارات: تُستبعد العبودية من كاليفورنيا، غير أن المناطق الأخرى التي ستُشكَّل مما يُقتطع من المكسيك تبقى حرة في اتخاذ ما تراه ملائمًا من قرارات. وضعت التسوية حدًّا لتجارة العبيد في الولايات المجاورة لمقاطعة كولومبيا، لكنها أدخلت قانونًا أكثر صرامة في ما يخص العبيد الفارين؛ إذ تشترط إعادة «الأشخاص الملزمين بالخدمة أو العمل، في أي ولاية، الذين قد يفرون إلى أي ولاية أو منطقة أخرى من الاتحاد» [(103)].

استُبعدت العبودية من كاليفورنيا لأن من المستحيل إرجاء قرار (كانت الأحداث تتسارع بقوة)، فضلًا عن أن السماح بالعبودية هناك كان سيكون صعبًا من الناحية السياسية. كان الروس قد فككوا آخر قلاعهم في عام 1842، حينما كان عدد سكان ألتا كاليفورنيا، أو كاليفورنيا العليا، من غير الهنود حوالى 5000 نسمة بينما لم يكن عدد المستوطنين يتجاوز 360 نسمة. أدى اكتشاف الذهب في كانون الثاني/يناير 1848 إلى هجرة جماعية، فقفز عدد السكان غير الهنود إلى 107,000 نسمة خلال كانون الثاني/يناير 1850 [(104)].

كان عدد السكان كبيرًا بما يكفي لانتقال كاليفورنيا إلى وضع ولاية من دون أن تصبح إقليمًا أميركيًا أولًا، وانضمت رسميًا إلى الاتحاد في أيلول/سبتمبر 1850. وهكذا أُخضع السكان الهنود بعد الحصول على وضع الولاية لا قبل ذلك، حيث قام المستوطنون البيض أنفسهم بدور قيادي بدل القوات الفدرالية [(105)]. وحدث الأمر ذاته في تكساس، وفي كلتا الحالتين كانت النتائج كارثية على وجه الخصوص بالنسبة إلى الأميركيين الأصليين.

لم يكن الإسبان قد استوطنوا ألتا كاليفورنيا إلا في أواخر القرن الثامن عشر، ونتيجة ذلك، كان عدد السكان من الهنود لا يزال هناك كبيرًا. ثم انخفض عددهم بعد حين بسبب الأمراض، نتيجة التعامل مع الأوروبيين، لكن كان لا يزال مع أواخر عام 1849 يقدَّر بحوالى 100,000 نسمة. غير أن مع حلول عام

1860، انخفض العدد بشدة إلى 35,000 نسمة، ثم إلى 18,000 نسمة في عام 1890، وفي هذه المرة، لم تكن الأمراض هي العامل الرئيس.
أدت هجرة المستوطنين المتسارعة إلى كاليفورنيا بعد الحرب المكسيكية - الأميركية إلى ظهور المنافسة حول الموارد، ما تسبب في المجاعة في كثير من الحالات. صادق تشريع الولاية على قانون مناهض للتشرد يهدف إلى الاستعانة مهنيًا بالهنود «المشردين واليتامى»، وذلك أفضل قليلًا من نظام العبودية (اختير أطفال لا تتجاوز سنّهم الـ 12 عامًا). تولى المستوطنون الأمور بأنفسهم، فارتكبوا العديد من المجازر. من الصعب عدم الموافقة على التقييم الذي قدمه راسل ثورنتون حين قال: «كاليفورنيا هي المكان الوحيد في الولايات المتحدة الذي قلّ من سيجادلون فيه بأن إبادة لأميركيين أصليين لم تقع» [(106)].
لم تسمح تسوية 1850 لكاليفورنيا بالانضمام إلى الاتحاد كولاية فحسب، بل إنها أسست أيضًا منطقتين جديدتين: نيو مكسيكو ويوتاه (مع حدود أوسع كثيرًا قياسًا بمساحة هذه الولايات اليوم) [(107)]. وكانت التوقعات كبيرة لناحية أن هذه المناطق ستنضم بعد حين إلى الاتحاد كولايات. كان في نيو مكسيكو على وجه الخصوص، مع عاصمتها سانتا في، عدد كبير نسبيًا من السكان غير الهنود، بينما كان عدد سكان يوتاه - حيث استقر المورمون (Mormons) تحت قيادة بريغام يونغ - أقل.
كان على هذه التوقعات أن تتغير سريعًا؛ فحتى قبل تكَوّن منطقة نيو مكسيكو، قام تحالف من مكسيكيين وهنود بقتل الحاكم (الذي عَيَّنه الجنود الأميركيون). وهكذا توالت سلسلة من الحروب ضد هنود الأباتشي، على وجه الخصوص، والتي انطلقت في عام 1849 ولم تنتهِ إلا باستسلام قائدهم جيرونيمو في عام 1886. وحتى ذلك الحين، تواصل قتال متفرق إلى أن قُضي نهائيًا على المقاومة الهندية في عام 1906 [(108)].
هكذا لم يحصل بعض الأجزاء من المناطق المقتطعَة من المكسيك على وضع الولاية إلا بعد مرور عقود. بعدَ كاليفورنيا، كانت نيفادا أول إقليم يصبح ولاية؛ إذ فُصلت عن منطقة يوتاه في عام 1861، بعد اكتشاف الفضة، والتحقت بالاتحاد بعد مرور ثلاثة أعوام فقط؛ ذلك أن الفضة كانت بضاعة حيوية خلال الحرب الأهلية. وكانت يوتاه، التي كان حاكمها الأول هو بريغام يونغ نفسه، الولاية الثانية، مع أن كان عليها أن تنتظر حتى عام 1896، نظرًا إلى السجالات التي كانت دائرة حول ديانة المورمون [(109)].
أما نيو مكسيكو، فقد استغرق انتقالها إلى الوضع الجديد وقتًا أطول نتيجة الحروب الهندية، قبل أي شيء آخر. أقامت ولايات التحالف (Confederacy) في عام 1861 [وكانت 11 ولاية قد انفصلت عن الولايات المتحدة الأميركية في عامَي 1860 و1861] إقليم أريزونا في الجنوب، فردَّ عليها الاتحاد في عام 1863 بإقامة إقليم أريزونا خاص بِه، واقتِطاع النصف الغربي مِن نيو مكسيكو. أعقب

ذلك فراغ امتد زمنًا طويلًا إلى أن التحقت كل من أريزونا ونيو مكسيكو بالاتحاد في عام 1912. وحتى ذلك الحين كان قد مرَّ عليهما 62 عامًا تحت نفوذ الإدارة الإقليمية، حيث كانتا فعليًا مستعمرتين أميركيتين. بالفعل، حينما أعلن باري غولدوُتر، وهو مواطن من أريزونا، ترشحه للرئاسة، رأى خصومه أنه لا يجوز له الترشح لأنه كان قد ولد خارج الولايات المتحدة [110].

ثالثًا: بنما

كانت صفقة غادسدن قد منحت الحكومة الأميركية حقوق المرور عبر برزخ تِوانتِبيك التي لم تُقرها معاهدة غوادالوبي - هيدالغو. غير أن المعاهدة الجديدة تركت خطوط سكك الحديد المقترحة تحت نفوذ المكسيك. وما كان واعدًا أكثر بالنسبة إلى الطموحات الأميركية للحصول على نفوذ حصري على طريق برزخي، إذًا، هو توقيع معاهدة بيدلاك - مالارينو (Bidlack-Mallarino) بين الولايات المتحدة ونيوغرانادا (كولومبيا اليوم) [111] في عام 1846، وصودق عليها بعد ذلك بعامين.

لم تُقدم المعاهدة ضمانات «بأن حق المرور أو العبور عبر **برزخ بنما**، إن عن طريق أي من وسائل المواصلات المتوافرة حاليًا أو التي ستكون متاحة مستقبلًا، سيكون متاحًا بلا مقابل لحكومة الولايات المتحدة ومواطنيها فحسب»، بل إنها ألزمت الولايات المتحدة أيضًا بالحفاظ على «الحياد التام» للبرزخ، وضمانِ «حقوق السيادة والملكية التي تملكها نيوغرانادا على الإقليم المذكور» [112].

لم تكن إمكانيات بناء قناة عبر البرزخ جيدة حينها، نظرًا إلى العراقيل الهندسية، غير أن وضع سكك حديد كان أمرًا مختلفًا؛ إذ أُنشئت شركة أميركية خاصة للغرض، وانطلقت الأشغال في عام 1852، وانتهت في عام 1855. ومع أن المشروع لم يُنجَز في الوقت المحدد حتى يستفيد منه أولئك الذين يسعون للوصول إلى كاليفورنيا في الوقت الملائم بحثًا عن الذهب، فقد بقي مع ذلك عملية مربحة منذ البداية.

كانت الحكومة الأميركية حينها مسؤولة، وفق بنود معاهدة 1846، عن حماية الطريق في حال نشوب أي اضطرابات محلية. ولم يكن ذلك أمرًا غير مألوف في كولومبيا القرن التاسع عشر، وستجد الولايات المتحدة نفسها متورطة في كثير من النزاعات السياسية قبل نهاية القرن.

كان عام 1856 العام الأول الذي شهد إنزال جنود أميركيين في بنما. وتلت ذلك تدخلات عسكرية على امتداد الأعوام 1860 و1865 و1868 و1873 و1885 و1895. وكان لتلك التدخلات تداعيات خطِرة؛ ففي عام 1885، مثلًا، أخمد الجنود الأميركيون تمردًا كان وراءه أفراد من الحزب الليبرالي، ما أدى إلى عودة المحافظين إلى السلطة، وأفضى إلى الدكتاتورية الصارمة تحت زعامة رافائيل نونيز.

هكذا، حوّلت معاهدة 1846 إقليمَ بنما إلى محمية أميركية. بدا ذلك موائمًا لأهداف الرئيس بولك والذين خلفوه مباشرة، لكن الرئيس لنكولن (1861-1865) كان الأقرب إلى إقامة مستوطنة أميركية في بنما في القرن التاسع عشر؛ ففي الخطاب الذي وجّهه إلى قادة السود الأحرار في البيت الأبيض في آب/أغسطس 1862، قال: «لكن بالنسبة إلى أبناء عِرقكم الموجودين بيننا، لا يمكن أن تكون هناك حرب، ولو أنه هناك أشخاص من كلا الجانبين لا يعنيهم أمركم كيف ما كانت الحال.... من الأفضل لكلانا، إذًا، أن ننفصل.... إن المكان الذي أفكر فيه لإنشاء مستوطنة هو أميركا الوسطى.... المكان الخاص الذي يبدو لي طريقًا عامة عظيمة ستمتد من المحيط الأطلسي أو بحر الكاريبي حتى المحيط الهادي، وهذا المكان الخاص يتمتع بجميع مؤهلات المستوطنة» [(113)].

لم يذكر لنكولن البرزخَ بالاسم، غير أن «المكان الخاص» الذي كان يدور في ذهنه هو بنما الغربية، حيث كان قد جرى تأسيس شركة شيريكي للتنمية. كان قد سبق له أن أشار إلى وزير الداخلية بأن يشتري مليوني فدّان من الشركة التي أسست هناك تحت النفوذ الأميركي، كما كان قد حصل على مبلغ 600,000 دولار من الكونغرس من أجل مخططه الاستيطاني.

ربما كان من حُسن الحظ بالنسبة إلى سمعة لنكولن مستقبلًا أن المخطط وُلد ميتًا؛ فمعظم القادة السود، بمن فيهم فريدريك دوغلاس، عارضوه باعتباره مشروعًا عنصريًا، ناهيك عن أن لنكولن فشل في أن يأخذ بعين الاعتبار أنه سيحتاج إلى معاهدة مع كولومبيا إذا أراد لمخططه أن يسير قُدمًا. وأخيرًا، تم التخلي عن الفكرة، مع أن لنكولن موَّل بالفعل مخططًا استيطانيًا للسود الأحرار في هايتي كان مآله إلى فشل ذريع [(114)].

كانت معاهدة 1846 تستلزم من الولايات المتحدة ضمان «الحياد التام» للبرزخ، غير أنها لم ترخص لها صراحة استعمال القوة. لتجاوز هذا اللّبس، تفاوضت إدارات متتالية، بدءًا من إدارة الرئيس بيرس، مع السلطات الكولومبية بشأن سلسلة من المعاهدات. لكن لم يصادَق على أي من تلك المعاهدات نتيجة تحفظات، إن من جانب مجلس الشيوخ الكولومبي أو من جانب مجلس الشيوخ الأميركي (رأى الأول أن المعاهدة موضع النقاش تقدم الكثير للطرف الآخر، بينما رأى الآخر أنها تتنازل عن القليل).

حددت أولى تلك المعاهدات طبيعة ما سيليها لاحقًا من اتفاقيات؛ فبعد أن اندلعت في عام 1856 أحداث شغب في بنما أسفرت عن خسائر في الأرواح والممتلكات، تمكن المفاوضون الأميركيون من إقناع المجلس التنفيذي الكولومبي بتوقيع المعاهدة التي

اشترطت أن تشتري حكومة الولايات المتحدة، نقدًا، جميع الحقوق المخصصة لنيوغرانادا من خطوط سكك الحديد، وأن تمارس النفوذ أيضًا على الجزر الاستراتيجية في المرافئ في كلتا المحطتين النهائيتين، من أجل إقامة

محطات ملاحية. بعد ذلك، ومن أجلضمان أن تبقى الطريق محايدة، واقعيًا كما نظريًا، اقترح (المفاوضون) اقتطاع حزام من الأرض يبلغ عرضه عشرين ميلًا، يمتد على جانبي خط سكة الحديد، ويمتد من البحر إلى البحر، من أراضي نيوغرانادا، ويُسلم إلى نفوذ بلديتين حرتين ستقامان في أسبينوول (Aspinwall) (حاليًا كولون) وبنما (العاصمة) [115].

لو أن تلك المعاهدة نُفذت، لقامت بلا شك مستوطنة أميركية في البرزخ. لذا، لا عجب أن مجلس الشيوخ الكولومبي مانع الفكرة. غير أن المعاهدة التالية في عام 1869 ستذهب أبعد من ذلك؛ فهي كانت ستمنح الولايات المتحدة «الحق المنفرد في بناء قناة»، والسماح للأمة بـ «استعمال القوات العسكرية إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك». لكن في معاهدة أخرى في العام التالي، أزال المفاوضون الكولومبيون الإشارة إلى استعمال القوة، وكان الكونغرس الأميركي هو من رفض المصادقة. وكانت آخر تلك المعاهدات معاهدة 1902 التي رفضها مجلس الشيوخ الكولومبي بالإجماع على أساس أن مدة المئة عام المقترحة للنفوذ الأميركي على مشروع القناة مدة طويلة جدًا.

ونظرًا إلى شعور الحكومة الكولومبية بالإحباط إزاء عجزها عن إبرام صفقة مع الولايات المتحدة يمكن أن تفضي إلى تشييد القناة، فإنها رحّبت كثيرًا باقتراح فرنسي عرضه في عام 1876 فرديناند دو ليسيبس، منتشيًا بنجاحه في شق قناة السويس. كان ليسيبس لا يتوقع أن تعترضه أي متاعب في الحصول على التمويل للبدء، غير أنه كان بحاجة إلى تجنب معارضة صريحة من الولايات المتحدة إذا كان يريد لمشروعه أن يحظى بفرصة معقولة للنجاح.

بشأن ذلك سوف يتعرض للخيبة؛ فخلال لقاء في البيت الأبيض مع ليسيبس، كان الرئيس روترفورد ب. هيز (1877-1881) صريحًا للغاية:

يبدو لي أن من اللائق التعبير باختصار عن موقفي من سياسة الولايات المتحدة بخصوص بناء قناة تربط المحيطين عبر البرزخ الأميركي. تتمثل سياسة هذا البلد في إنشاء قناة تكون خاضعة للنفوذ الأميركي. لا يمكن الولايات المتحدة أن توافق على التنازل عن هذا النفوذ لأي قوة أوروبية. إذا كانت المعاهدات القائمة بين الولايات المتحدة ودول أخرى، أو إذا كانت حقوق سيادة أو ملكية دول أخرى تقف في وجه هذه السياسة - فرضية لا يمكن تصورها - فإنه يجب اتخاذ خطوات ملائمة من خلال مفاوضات عادلة وحرة من أجل تحفيز دعائم السياسة الأميركية وإرسائها في هذا الخصوص، بما يتناسب مع حقوق الأمم المعنية بالموضوع [116].

على الرغم من هذه العقبات، انطلق المشروع في عام 1882، حيث شارك فيليب بوناو فاريلا (Philippe Bunau-Varilla) لاحقًا في المشروع (الإطار (2-3))، غير أنه لحسن حظ الحكومة الأميركية، كان ليسيبس قد أساء التقدير بشأن التعقيدات الهندسية لبناء القناة، واستنفد الموارد في مصاريف ضخمة،

وأصبح بعد حين عاجزًا عن تأمين مزيد من القروض. تهاوى مشروع القناة الفرنسي في عام 1888 بعد موت الآلاف من العمال (أُنجز من الطريق 20 ميلًا فقط).

دعَّم انهيار المشروع الفرنسي رأي من كانوا في الولايات المتحدة متمسكين دومًا بإعتبار طريق نيكاراغوا أفضل خيار على المستويين المادي والهندسي. ولكن أُحبط تقدُّم مشروع بناء قناة عبر نيكاراغوا في تسعينيات القرن التاسع عشر (يُنظر أدناه). وهكذا، حين أصبح ثيودور روزفلت رئيسًا في أيلول/سبتمبر 1901 [117]، انصبّ الاهتمام الأميركي على بنما من جديد. وعندما اندلعت «ثورة» في البرزخ في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1903، أعلن الزعماء استقلال بنما وطالبوا بالاعتراف الأميركي، وهو ما تحقق بعد مرور ثلاثة أيام، حيث توجهت السفن الحربية الأميركية إلى ضفتي البرزخ، وحالت دون وصول القوات الكولومبية إلى بنما العاصمة [118].

إن تحويل بنما «المستقلة» إلى محمية أميركية بات الآن أمرًا بسيطًا بما أن زعماء ثورة 1903 يدينون بانتصارهم للدعم الأميركي. وبعد مضي أسبوعين على الاستقلال، وُقِّعت معاهدة تمنح أميركا السيادة الدائمة على منطقة قناة (Canal Zone) جديدة (بعرض 10 أميال تمر وسط البلد) وحق التدخل في بنما العاصمة وكولون (Colón) (كلتاهما خارج المنطقة) للمساعدة في تثبيت الأمن العام [119]. بعد ذلك، جعلت بنما الولايات المتحدة مسؤولة عن جمع إيرادات الجمارك (أكبر مورد لدخول الحكومة)، وأصبح الدولار الأميركي عملة البلد.

رغم تلك السلطة الهائلة، كانت الولايات المتحدة غالبًا ما تجد صعوبة في تأدية دور الوسيط في النزاعات بين السياسيين المحليين. في البداية أيَّدت أميركا فريقَ المحافظين، وجرى تنصيب أحد قادتهم، وهو مانويل أمادور، رئيسًا في عام 1904. وبعد ذلك أبدى الليبراليون امتعاضهم، وطلبوا الدعم الأميركي لتغيير الحكومة. هذه النزاعات التي ميزت في بعض الأحيان العلاقة بين النخبة السياسية، استمرت ما يقارب ثلاثة عقود. لكن لم يكن هناك قط أي تهديد للمصالح الاستراتيجية الأميركية، ذلك أن الأطراف السياسية كلها كانت تدرك جيدًا قوانين اللعبة الإمبراطورية.

عقب انقلاب عام 1931، شهدت سياسة بنما تغييرًا مفاجئًا؛ إذ حملت الثورة هارماديو آرياس إلى سُدة السلطة، وسيهيمن، إلى جانب أخيه أرنولفو، على الساحة السياسية مدة عقود. وبالفعل، كان عام 1968 العام الأخير الذي تقلد فيه أحد الأخوين منصب الرئاسة. كما امتد سوء سمعة العائلة إلى خارج بنما، حين تزوج أحد أبناء هارموديو (روبرتو) من راقصة الباليه البريطانية المتألقة مارغوت فونتين في عام 1955 [120].

الإطار (3-2): فيليب بوناو فاريلا («السيد القناة»)

كان يمكن الرئيس ثيودور روزفلت (1901-1909) أن يشيد قناة عبر البرزخ خلال ولايته الرئاسية كيف ما كانت الظروف، غير أن اختياره بنما بدل نيكاراغوا تأثر كثيرًا بفيليب بوناو فاريلا، الفرنسي المولود في باريس في عام 1859. ذهب فيليب بوناو فاريلا إلى بنما في عام 1884 للعمل لدى فيرديناند دو ليسيبس في شركة قناة بنما. انهارت الشركة في عام 1888، غير أن شركة أخرى، شركة قناة بنما الجديدة، أسست في عام 1894، وكان بوناو فاريلا أحد المساهمين فيها.

في أواخر عام 1901، كانت الحكومة الأميركية لا تزال تفضل نيكاراغوا طريقًا للقناة. غير أن بونو- فاريلا كان مُصًرا على وجوب أن تختار الحكومة الأميركية بنما. ومن غير كلل، تزعّم حملة عبر كثير من الولايات، حتى أنه قام بإرسال طوابع بريدية إلى جميع السيناتورات الأميركيين تحمل صورة لجبل موموتومبو في نيكاراغوا وهو ينفجر. كان يأمل أن يبرهن بذلك على المخاطر التي تُحدق بطريق نيكاراغوا.

أثبتت تلك الجهود فعاليتها، فأصدر مجلس الشيوخ قانون سبونر (Spooner Act) في حزيران/يونيو 1902، والذي سيتم بموجبه شراء شركة قناة بنما الجديدة في مقابل 40 مليون دولار إذا وافقت كولومبيا على معاهدة تسمح ببناء قناة تحت سيطرة الولايات المتحدة الحصرية. وُقّعت تلك المعاهدة، لكن كولومبيا لم تصادق عليها. نتيجة لذلك، قدّم بوناو فاريلا الموارد المالية للمعارضين في بنما، وأقنعهم بأن في إمكانهم الاعتماد على اعتراف الولايات المتحدة إذا قادوا انتفاضة ضد كولومبيا. كما أنه اصطحبهم إلى العاصمة واشنطن، وقدّم لهم مسودة دستور (غير أن تصميم العلم الذي اقترحه رُفض لاحقًا). ثم اندلعت الثورة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1903.

ما إن اعترفت إدارة روزفلت باستقلال بنما، حتى عيَّن بوناو فاريلا نفسه سفيرًا لبنما لدى الولايات المتحدة. ثم أجرى مفاوضات خلال أيام بخصوص المعاهدة السيئة الذكر التي تحمل اسمه (معاهدة هاي-بوناو فاريلا) (The Hay-Bunau-Varilla Treaty). أعطت تلك المعاهدة الولايات المتحدة كل ما كانت ترغب فيه، ولم يوقع المعاهدة أي مسؤول من بنما، غير أن قادة الثورة شعروا بأن لا خيار لديهم سوى المصادقة عليها في 2 كانون الأول/ديسمبر 1903. بعد ذلك عاد بوناو فاريلا إلى فرنسا، حيث شارك في الحرب العالمية الأولى، وفقد إحدى ساقيه في معركة فردان. توفي في عام 1940، بعد أن

كان قد قاد حملة إلى النهاية من أجل تحويل القناة من نظام خاص من سدود تتحكَّم في ارتفاع المياه إلى قناة ملاحية في مستوى سطح البحر.

لم يكن الأخَوان آرياس راديكاليين مناهضين للإمبريالية، غير أنهما كانا قوميين يسعيان إلى تأسيس هوية بَنَمية. تضمّن هذا بالتأكيد كثيرًا من الصدامات مع الولايات المتحدة؛ فقد كان هدفهما الرئيس هو معاهدة 1903 من جانب واحد. أخيرًا تكللت جهودهما بالنجاح في عام 1936، وقد ساعدهما في ذلك انطلاق سياسة حُسن الجوار التي دشنها الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت (FDR) (1933-1945) [(121)]، فأعيد التفاوض بشأن المعاهدة، وتنازلت الولايات المتحدة عن الحق في التدخل من جانب واحد في شؤون بنما، وتعهدت بدفع إعانة مالية سنوية أعلى في مقابل استعمالها القناة [(122)].

لم تُنهِ المراجعات التي طاولت المعاهدة وضع بنما كمحمية؛ ذلك أن الولايات المتحدة لم تتنازل عن قواعدها العسكرية أو عن نفوذها الضريبي أو المالي في البلاد. وبالتأكيد، أبقت على منطقة قناة بنما مقاطعةً تابعة لها. كما أنها لم تتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية، ذلك أن المعاهدة لم تتطرق إلى موضوع محاباة تَيار على حساب آخر. ومن دون دعم الولايات المتحدة، لا يمكن أي زعيم في بنما أن يستمر طويلًا في الحكم.

تبدَّى ذلك بوضوح أكبر بعد أعوام قليلة من المصادقة على المعاهدة الجديدة، حين أصبح أرنولفو آرياس رئيسًا في تشرين الأول/أكتوبر 1940. ونظرًا إلى اقتناعه بأن ألمانيا ستنتصر في الحرب العالمية الثانية (كان سفيرًا لبنما لدى كلٍّ من ألمانيا تحت قيادة أدولف هتلر، وإيطاليا تحت قيادة بنيتو موسوليني، وكان متعاطفًا مع الفاشية)، فغدا محطّ ريبة متزايدة من جهة الولايات المتحدة. وكانت مغادرته البلد كرئيس من دون إذن في عام 1941 فرصة سانحة لإبداله بحاكم أكثر طواعية.

لم يجرِ اللجوء إلى أي قوات عسكرية أميركية، ولا خرق أي بند من بنود المعاهدة الأميركية - البَنَمية الجديدة. بدل ذلك، كان الرئيس الجديد قد استشار رئيس المخابرات المدنية في منطقة القناة، فأكد الأخير له أن الولايات المتحدة سوف تسعدها إطاحة أرنولفو آرياس من السلطة. وكانت تلك المعلومات كل ما احتاج إليه المتآمرون، وبالفعل أولئك الذين ساندوا آرياس حتى تلك اللحظة.

على الرغم من المراجعات التي شهدتها المعاهدة، تواصل تدخّل الولايات المتحدة في بنما ومنطقة القناة مرات عديدة - كان آخرها إبان الغزو العسكري في عام 1989. آنذاك، كان مجلس الشيوخ الأميركي قد صادق على معاهدات القناة لعام 1977 والتي سينتفي بموجبها وجود منطقة القناة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 1979، ولن تبقى بالتالي أرضًا تابعة للولايات المتحدة. كما سيتحكم مجلس قناة بنما (Panama Canal Commission) تدريجيًا في إدارة

القناة مع حلول 31 كانون الأول/ديسمبر 1999 [123]. هنا ستنتهي أخيرًا المحمية البَنَمية التي كانت قد بدأت منذ 150 عامًا.

رابعًا: نيكاراغوا

على الرغم من أن القناة البَرزخية شُيدت أخيرًا في بنما، كان هناك إجماع عالمي تقريبًا، على امتداد القرن التاسع عشر، على أن من شأن قناة تمر عبر نيكاراغوا أن تمثل أفضل الفرص للملاحة الدولية. وهكذا، ما إن تلاشت الإمبراطورية الإسبانية، حتى احتدم الصراع بين القوى الإمبراطورية لفرض النفوذ على ما سيصبح لاحقًا جمهورية نيكاراغوا [124]. كانت حكومة الولايات المتحدة هي أول من اعترف بالأقاليم المتحدة لأميركا الوسطى (United[125] Provinces of Central America) بعد أن أعلن البلد الجديد استقلاله عن المكسيك، وجرى تكوين شركة قناة الولايات المتحدة في عام 1826 [126].

لسوء حظ الولايات المتحدة، كان البريطانيون قد أرسوا دعائم وجودهم في المنطقة منذ زمن بعيد؛ فقد كانت هناك عملية تحويل مستوطنة بيليز إلى مستوطنة بريطانية، كما أن جزر باي (Bay Islands)، التي تقع في أقاصي الساحل الشمالي لهندوراس، احُتلت في عام 1842، وكانت بريطانيا العظمى تعيد بناء محميتها على موسكيتيا (Mosquitia) - الجزء الشرقي من نيكاراغوا وهندوراس [127]. هذا ناهيك عن أن الحكومة البريطانية كانت تطالب أيضًا بساحل كوستاريكا وجزيرة على مقربة من بنما، ما يمنحها النفوذ تقريبًا على جميع نقاط الكاريبي التي تتيح ولوج قناة برزخية.

إن ما أعقب ذلك كان إذًا منافسة حادة بين الإمبراطورية القديمة (المملكة المتحدة) (UK) والإمبراطورية الجديدة (الولايات المتحدة) (US) للهيمنة على نيكاراغوا، حيث أدى دبلوماسيان في أميركا الوسطى دورًا رائدًا، أحدهما الأميركي أفرايم سكوير والآخر هو البريطاني فريدريك تشاتفيلد. غير أن مسرح الصراع كان لندن وواشنطن، وازداد مرارة وخطورة.

أجمعت الدراسات كلها على أن أفضل طريق بالنسبة إلى قناة نيكاراغوا على ضفة الكاريبي ستتضمن الملاحة على مشارف نهر سان خوان إلى بحيرة نيكاراغوا. يصب هذا النهر، الذي يرسم الحدود بين كوستاريكا ونيكاراغوا على مُجمل امتداده، في البحر عند ميناء سان خوان. وما دامت البلدة تقع داخل الأراضي التي تطالب بها بريطانيا العظمى كجزء من محمية موسكيتيا، فقد استولت عليها الحكومة البريطانية في كانون الثاني/يناير 1848، وطردت الحاكم النيكاراغوي، وغيرت الاسم ليصبح غريِتاون (Greytown)[128].

احتجت حكومة نيكاراغوا، لكن من دون جدوى. غير أن بعد مرور عام واحد، وبسبب حافز حمّى الذهب في كاليفورنيا، وقّعت الحكومة معاهدة مع كورنيليوس فاندربيلت، فتأسست شركة نيكارغوا للعبور (Companía Tránsito de Nicaragua) (تُعرف أيضًا بـ Accessory Transit Company، «شركة العبور

الثانوي») لنقل الناس والبضائع عبر البرزخ. وما دام أن الطريق التي جرى الاستيلاء عليها تمر عبر سان خوان، توافر للحكومة الأميركية الآن أكثر من ذريعة لتحدي ما اعتُبر أنه انتهاك من المملكة المتحدة لعقيدة مونرو.

تحرك أفرايم سكوير على وجه السرعة، فحصل، بداية، على معاهدة مع حكومة نيكاراغوا كي تشق شركة فاندربيلت قناة تحت النفوذ الحصري الأميركي. ووفَّر ذلك الأراضي للاستعمار الأميركي عبر البرزخ، واحتكار الشركة الملاحة البخارية عبر بحيرات نيكاراغوا وأنهارها. ثم وقَّع سكوير معاهدة مع حكومة هندوراس، تتنازل بموجبها الأخيرة عن جزيرة تيغر في خليج فونسيكا، حيث يُتوقع أن تتصل القناة بالمحيط الهادي، إضافة إلى أراضٍ من أجل إقامة تحصينات على ساحل هندوراس [(129)].

كانت تحركات سكوير تهدف إلى إنشاء محميات أميركية في كلٍّ من هندوراس ونيكاراغوا، وكانت تهدد بإعاقة المخططات البريطانية لبناء قناة، بما أن الولايات المتحدة كانت ستبقى متحكمة في المياه تراقب الدخول إلى القناة من جهة المحيط الهادي. هكذا استولت البحرية البريطانية على جزيرة تيغر قبل أن تحتلها الولايات المتحدة، ورفضت أن تتراجع عنها حينما هددت الولايات المتحدة بالحرب.

كانت اللحظة تستدعي الاحتكام إلى الأشخاص الأكثر اتزانًا، وكانت النتيجة توقيع معاهدة كلايتون - بولور (Clayton-Bulwer Treaty) في عام 1850. اعترفت هذه المعاهدة بأن لا المملكة المتحدة ولا الولايات المتحدة هي من القوة بما يكفي لتفرض إرادتها على الأخرى في أميركا الوسطى، وبأن لا واحدة منهما ستسعى لفرض نفوذها الحصري على الملاحة في القناة «التي يمكن تشييدها بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي على نهر سان خوان في نيكاراغوا، وواحدة من البحيرات أو الاثنتَين معًا من نيكاراغوا أو ماناغوا» [(130)].

كان يُنظر حينها إلى معاهدة كلايتون - بولور على أنها انتصار للدبلوماسية الأميركية وهزيمة للبريطانيين. غير أن الصياغة كانت غامضة جدًا، وستسبب بعد ذلك كثيرًا من الاحتكاك بين الجانبين. فضلًا عن ذلك، حينما صارت القناة تحت المسؤولية الحصرية للحكومة الأميركية، شرعت هذه الأخيرة في البحث عن سبل لفسخ المعاهدة أو مراجعتها، لكن البريطانيين رفضوا بعناد الامتثال لذلك، على أساس أن المعاهدة وُقِّعت وصودق عليها بحسن نية من الجانبين.

عندها وجّهت الحكومة الأميركية كامل عنايتها إلى نيكاراغوا. غير أن حادثة ووكر المحرجة خلال خمسينيات القرن التاسع عشر (الإطار (2-4)) خلّفت إرثًا مسمومًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة لم تستطع إلى الآن التخلص منه بالكامل. هكذا، فإن أفضل ما تمكنت الدبلوماسية الأميركية من تدبيره هو معاهدة ديكنسون - آيون (Dickinson-Ayon) في عام 1868 [(131)].

منحت المعاهدة الولايات المتحدة كثيرًا ممّا كانت ترغب فيه، لكن المعاهدة لم تأتِ إلى ذكر نفوذ «حصري» في نصها كلايتون - بولِور. وقد تعمَّق الشعور بالخيبة مع قيام ألفرد ثايير ماهان في عام 1890 بنشر كتابه **أثر القوة البحرية في التاريخ** (The Influence of Sea power upon History)، والذي فُسِّر أنه عرض بشكل واسع موضوع قناة بين المحيطين لتعزيز سلطة الملاحة الأميركية. وبطبيعة الحال، كان على الولايات المتحدة أن تفرض نفوذها الحصري على القناة.

في نهاية المطاف، تمكنت أميركا من إقناع البريطانيين بفسخ معاهدة 1850 وتوقيع معاهدة جديدة تمنح الولايات المتحدة السيطرة الحصرية على أي قناة عبر المضيق حتى عام 1901. وكانت تلك معاهدة هِي - بونسفوت (Hay-Pauncefote Treaty). قاوم البريطانيون قدر ما أمكنهم، لكنهم في الأخير رضخوا للأمر الواقع وصادقوا على المعاهدة.

الإطار (2-4): وليام ووكر («رجل القدَر ذو الأعين الرمادية»)

وُلد وليام ووكر في تينيسي، وتلقّى تعليمًا متميزًا. ونظرًا إلى إيمانه بمذهب «المصير الحتمي»، كان يعتقد بأن القرار بعدم دفع الحدود الأميركية إلى أقصى الجنوب بعد الحرب مع المكسيك يُعد خطأ. هكذا قاد أعمالًا عدائية باتجاه باجا كاليفورنيا في عام 1853، ونصّب نفسه رئيسًا لجمهورية سونورا (التي ضم إليها باجا كاليفورنيا)، وشرّع العبودية.

بعد أن طرده الجيش المكسيكي، قبِل دعوة الليبراليين في نيكاراغوا لمساعدتهم في حربهم الأهلية ضد المحافظين. وصل في عام 1855، واستولى الليبراليون على الحكم في العام التالي. كان ووكر في البداية راضيًا بدور القائد العام، لكن مع حلول تموز/يوليو 1856، نصّب نفسه رئيسًا لنيكاراغوا عبر انتخابات مزورة.

شرّعت حكومته العبودية، وجعلت الإنكليزية هي اللغة الرسمية، كما خططت للاستيلاء على كامل أميركا الوسطى. سببت له تلك الأعمال ظهور معارضة لا من كثيرين في نيكاراغوا فحسب، بل من حكومات دول أخرى في أميركا الوسطى. إضافةً إلى ذلك، وبتصرف أحمق، جعل من كورنيليوس فاندربيلت عدوًا له، وهو مالك شركة العبور الثانوي، القوة الرئيسة في نيكاراغوا. كل هذه العوامل متضافرة كانت كافية لهزيمة ووكر عسكريًا في أيار/مايو 1857.

كان في الإمكان التغاضي عن كل هذا باعتباره مسرحية هزلية (opera buffa) لولا العلاقات الغامضة التي كانت تربط ووكر بالولايات المتحدة؛ فقد اعترف

الرئيس فرانكلين بيرس (1804-1857) دبلوماسيًا بنيكاراغوا تحت رئاسة ووكر في عام 1856. وعندما استسلم للبحرية الأميركية في عام 1857، لم يجرِ تسليمه إلى سلطات نيكاراغوا. ثم بُرِّئ بعد أن اتُّهم في نيو أورلينز في عام 1858 بخرق قوانين الحياد الأميركية. وأخيرًا، بعد عودته إلى نيكاراغوا في عام 1859، اعتقلته البحرية الأميركية، ولكن أُطلق بأوامر من إدارة الرئيس جيمس بوكانان (1857-1861).
قام ووكر بمحاولة ثالثة للوصول إلى نيكاراغوا. ووصل هذه المرة إلى تروخيلو (Trujillo) في هندوراس، حيث سلمه السكان المحليون إلى البحرية البريطانية، التي سلّمته بدورها إلى حكومة هندوراس التي أمرت بإعدامه رميًا بالرصاص في أيلول/سبتمبر 1860.

في تلك الأثناء، كان الرئيس خوسي سانتوس زيلايا (1893-1909) في السلطة في نيكاراغوا، ولديه جميع الأسباب الممكنة لافتراض أن القناة ستشيد حينها في بلده. ولم تكن الدراسات التقنية واللجان ما بين المحيطين وتقارير الكونغرس هي وحدها تشير في هذا الاتجاه، بل إن زيلايا نفسه قام في عام 1894 بدمج موسكيتيا في نيكاراغوا وأنهى التدخل البريطاني [(132)].

وهكذا، لم يبتهج الرئيس زيلايا بالأنباء التي تحدثت عن تشييد القناة عبر بنما. وبشكل غير مفاجئ، حاول أن يبقي خياراته مفتوحة، فاتجه نحو ألمانيا واليابان لبدء مفاوضات من أجل تمويل قناة ستكون عابرة للمحيطَين عبر نيكاراغوا، بحيث يمكنها أن تشكل تهديدًا كبيرًا للنجاح التجاري لقناة بنما في حال تشييدها، كما ستمنح عدوًا محتملًا ركيزة قوية في المنطقة.

حينما بلغت أنباء هذه الترتيبات العاصمة واشنطن، اعتبرها المسؤولون دليلًا على أن خطًّا أحمر قد تم تجاوزه، فُرسِمت المخططات لإزاحة زيلايا، وستوفر «ثورة» داخلية الذريعة المثالية. مع نهاية عام 1909، حطت القوات الأميركية فترة وجيزة على ساحل الكاريبي، وجرى تكرار سيناريو معروف: تم وضع حراسة لإدارة التفليسة وعائدات الجمارك في عام 1911 استمرت حتى عام 1947؛ استُبدلت القروض من الدائنين الأوروبيين بقروض من مصارف أميركية؛ أُجريت مناورة لدفع سياسي «مخلص» ليشغل منصب الرئاسة؛ فرضت أميركا حمايتها على نيكاراغوا، وأصبحت الفكرة التي كانت تشكل تهديدًا منذ أربعينيات القرن التاسع عشر أخيرًا واقعًا ملموسًا [(133)].

غير أن هذه الممارسة الإمبريالية الأميركية لم تأخذ في الحسبان الانقسامات العميقة التي تخترق مجتمع نيكاراغوا وتشطره بين محافظين وليبراليين. ومع وجود زيلايا (ليبرالي) في المنفى، أدرك زعماء الحزبين جيدًا الصفقة الضمنية بين الولايات المتحدة والمحمية. غير أنهم لم يكونوا على استعداد للعمل معًا. هكذا، بلغ الاضطراب السياسي ذروته، وعادت قوات مشاة البحرية الأميركية (المارينز) مرة أخرى في عام 1912، وبقيت هذه المرة مدة طويلة [(134)].

كان أول ما أقدم عليه الاحتلال الأميركي هو تمهيد الطريق لمعاهدة ستحل قضية القناة نهائيًا. كان ذلك في معاهدة براين - تشامورو (Bryan-Chamorro Treaty) لعام 1916 والتي منحت للولاياتِ المتحدة حقوقًا دائمة على أي قناة تشيد في نيكاراغوا، وإمكانية إقامة قاعدة بحرية في خليج فونسيكا لـ 99 عامًا. بالطبع، لم تكن الولايات المتحدة تنوي إقامة أي قناة، لكن المعاهدة تضمن بأن لا تقوم أي دولة أخرى بذلك [(135)].

أشاع توالي سلسلة من الحكام المحافظين المرنين شعورًا بالرضا لدى القوة المحتلة. بالفعل، قام أحد هؤلاء القادة - وهو أدولفو دياز - بطرح اقتراح مفاده أن تقوم الولايات المتحدة بضم البلد في عام 1924. غير أنه حينما رحلت قوات المارينز في عام 1925، أدى ذلك إلى فترة من الاضطراب السياسي العميق، فعادت القوات في العام التالي. ثم أجرى هنري ستيمسون، وزير الخارجية الأميركي حينها، مفاوضات لتحقيق اتفاق مع كلا الحزبين في نيكاراغوا يشبه إلى حد مذهل الاتفاقين اللذين أُبرما مع هايتي وجمهورية الدومينيكان (يُنظر الفصل الرابع). على وجه الخصوص، أدى ذلك الاتفاق إلى تشكيل ما يُزعم أنه حرس وطني محايد [(136)].

تزَعم مقاومة الاتفاق الذي رعته أميركا أوغوستو سيزار ساندينو، ضابط عسكري قومي. ومع أن قوات حرب العصابات لم تكن تملك سوى أسلحة عادية، فإن القوى المناوئة لها لم تتمكن من من إلحاق الهزيمة بها. واستطاع ساندينو والموالون له أن يرابطوا في الجبال، حتى غادرت آخر القوات الأميركية البلاد في عام 1933. وفي تلك الأثناء، كانت الولايات المتحدة قد اختارت ضابطًا شابًا يدعى أنستازيو سوموزا رئيسًا للحرس الوطني، فأوقع بساندينو لاحقًا في فخِّ قبول المفاوضات في شباط/فبراير 1934 وقام باغتياله. رغم ذلك، أو ربما بسبب ذلك، بقي سوموزا الخيار المفضل والأقوى لدى المسؤولين الأميركيين في البلد [(137)].

كانت «مكافأتُه» تعيينَه رئيسا لنيكاراغوا، وقد حافظ على هذا المنصب، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، حتى اغتياله في عام 1956. كان سوموزا لاعبًا محنكًا للعبة الإمبراطورية، ويعرف تحديدًا ما يلزمه للحفاظ على الدعم الأميركي. بالفعل، خلال إحدى زياراته الرسمية للعاصمة واشنطن، ثمة من يدعي أنه أجبر الرئيس فرانكلين روزفلت على التعليق على النحو التالي: «قد يكون ابن عاهرة، لكنه يبقى ابننا» [(138)].

خَلَف أنستازيو سوموزا ابناه، توفي أولهما في عام 1963، وحكم الآخر حتى عام 1979 كرئيس نظام تفاقمت أساليبه الوحشية، وفي النهاية فقد دعم الولايات المتحدة له. شن الساندينيون انقلابًا عليه في ثورة أصابت لاحقًا الكثير من مسانديها بخيبة الأمل، لكنها وضعت حدًّا لوصاية الولايات المتحدة على البلاد كدولة تابعة [(139)].

بقيت السيطرة على نيكاراغوا وبنما تُلبي حاجات الولايات المتحدة الأمنية في أميركا الوسطى لمعظم أعوام القرن العشرين. غير أن الدول الإمبريالية تبقى دائما مسكونةً بهواجس إزالة أي مخاطر قد تهدد مستعمراتها، أو محمياتها أو الدول التابعة لها من دول الجوار. كانت الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، تسعى للحيلولة دون وصول أي حكومة إلى السلطة قد تهدد مصالحها الاستراتيجية الحيوية في المنطقة. وبناء عليه، كانت الحاجة إلى استراتيجيات إضافية بالنسبة إلى باقي أميركا الوسطى.

عقب مؤتمر للسلام استضافته العاصمة واشنطن بدعوة من الولايات المتحدة، أسست دول أميركا الوسطى محكمة خاصة بأميركا الوسطى في عام 1907، مقرها كوستاريكا. كان يُنتظر من هذه المحكمة أن تسهر على سيادة القانون، وبالتالي حماية المصالح الأميركية. وسارت الأمور في البداية بشكل جيد، غير أن اهتمام الولايات المتحدة أخذ يخبو حينما أقرت المحكمة بأن نيكاراغوا أخلَّت بالقانون حينما منحت أميركا عقدًا مدته 99 عامًا على جزر الذرة (Corn Islands) في الكاريبي [(140)].

بعد ذلك، دعت الولايات المتحدة إلى مؤتمر آخر ترتب عنه إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بدول أميركا الوسطى في عام 1923، وجعلت مقرها العاصمة واشنطن، وعينت الحكومة الأميركية 15 قاضيًا. كانت المحكمة، والتي واصلت أعمالها لما يقارب عقدًا من الزمن، نموذجًا مبكرًا للسلطة الإمبراطورية الأميركية التي تعتمد السيطرة على المؤسسات [(141)].

كانت السيطرة الإمبراطورية الأميركية على أميركا الوسطى شاملة، قياسًا بأي منطقة أخرى في العالم. ولكن، باستثناء منطقة قناة بنما، لم تكن تعتمد على المستعمرات. كان النفوذ يُمارَس من خلال محميات في نيكاراغوا وبنما ودول تابعة في أماكن أخرى (كوستاريكا، إلسلفادور، غواتيمالا، هندوراس). وفي عام 1920 مثلًا، كان في وسع فرانكلين روزفلت - الذي كان مرشحًا حينها لمنصب نائب الرئيس - أن يفاخر بأن الولايات المتحدة تتحكم في أصوات دول أميركا الوسطى الست في عصبة الأمم المقترحة [(142)].

(86) بريطانيا العظمى هو الاسم الذي يُستعمل للإشارة إلى إنكلترا واسكتلندا وبلاد الغال. بعد قانون الوحدة مع إيرلندا في عام 1802، كانت الجزيرتان تسميان المملكة المتحدة. تُستعمل بريطانيا العظمى في هذا الكتاب مرادفة للمملكة المتحدة، وذلك بغية تجنب التكرار، على الرغم من أن الاثنين لا يعنيان الشيء ذاته (ومنذ عام 1922 أصبحت المملكة المتحدة تضم إيرلندا الشمالية فحسب).

(87) يُنظر:

Pekka Hämäläinen, The Comanche Empire (New Haven, CT: Yale University Press, 2008), pp. 1-10.

(88) ستيفن أوستن (Stephen Austin)، مقتبس في:

Samuel H. Lowrie, Culture Conflict in Texas, 1821-1835 (New York: Columbia University Press, 1932), p. 25.

(89) دون مانويل ميير ي تيران (Don Manuel Mier y Teran)، مقتبس في:

Nathaniel W. Stephenson, Texas and the Mexican War: A Chronicle of the Winning of the Southwest (New Haven, CT: Yale University Press, 1921), p. 24.

(90) مراسيم الاجتماع العام للنواب الذين يمثلون مواطني وسكان تكساس، تشرين الأول/أكتوبر 1832، ص 7، https://bit.ly/3Cf91vP

(91) كان قد اعتُرف بنهر نويسس حدودًا جنوبية لتكساس خلال المفاوضات التي تمخضت عنها معاهدة آدامز - أونيس.

(92) يُنظر الشروط العامة، القسم التاسع، من دستور جمهورية تكساس: https://bit.ly/3gsFzKn

(93) يُنظر:

S. C. Gwynne, Empire of the Summer Moon: Quanah Parker and the Rise and Fall of the Comanches, the Most Powerful Indian Tribe in American History (New York: Scribner, 2011), pp. 363-370.

(94) وما دام أن المكسيك لم تعترف بجمهورية تكساس، فإن الحدود الغربية لم ترسم قط، غير أنها في الواقع كانت تمتد إلى أقصى الشرق مما هي عليه اليوم.

(95) كان في المكسيك كاليفونياتان؛ العليا (ألتا) والسفلى (باجا). تماثل الأولى ولاية كاليفورنيا اليوم في الولايات المتحدة، وتماثل الثانية باجا كاليفورنيا في المكسيك.

(96) وليام وارتون (William Wharton)، مقتبس في:

Robert M. N. McElroy, The Winning of the Far West: A History of the Regaining of Texas, of the Mexican War, and the Oregon Question; and of

the Successive Additions to the Territory of the United States, within the Continent of America: 1829-1867 (New York: Putnam’s, 1914), p. 49.
كما وافق كونغرس تكساس على مطالب جاكسون وذلك بالمصادقة على قرار بُعيد «تمديد صلاحياتها من الكاليفورنياتين إلى المحيط الهادي.
(97) Stephenson, p.182.
كان سَتَر من سويسرا، وحصل على الجنسية المكسيكية، وأكد لاحقًا اكتشاف الذهب في الأميريكان ريفر في كاليفورنيا في كانون الثاني/يناير 1848.
(98) جيمس بولك إلى توماس هارت بِنتون، تشرين الأول/أكتوبر 1845، مقتبس في:
Walter T. K. Nugent, Habits of Empire: A History of American Expansion (New York: Vintage, 2010), p. 193.
(99) لم يرد الجيش المكسيكي على وجود الجنود الأميركيين حتى أُمر الجنرال تايلور بالتوجه إلى نهر ريو غراندي، حيث أقام حصنًا وحاصر النهر.
(100) أسس مستوطنون أميركيون في شمال كاليفورنيا جمهورية بير فلاغ. انضم إلى المستوطنين جون فريمونت الذي أصبح زعيمهم حينما اندلعت الحرب.
(101) Ethan A. Hitchcock, Fifty Years in Camp and Field: Diary of Major-General Ethan Allen Hitchcock, U.S.A. (New York: Putnam’s, 1909), pp. 203, 212.
(102) Lowrie, p. 96,
مستشهدًا بمذكرات أونيس.
(103) دِينَ قانون كلاي الخاص بالعبيد الفارين بشكل واسع، حيث كتب ثيودور باركر: «أعتقد أنه لا يوجد قانون سياسي في أميركا، منذ خيانة بينيديكت آرنولد، أثار هذا كله الغضب». يُنظر باركر، كما ورد في:
McElroy, p. 342.
(104) Ibid., p. 325.
(105) مثال على ذلك، عرف قضاء ترينيتي في عام 1865 «إخلاءه من جميع الهنود الذين كانوا يعيشون في رانشيرياس... جرى قتل أو اعتقال القبائل المعادية... طردها من الإنسان الأبيض، وجرى تجويعها وقهرها بحيث صارت خاضعة تمامًا».
A. J. Bledsoe, Indian Wars of the Northwest: A California Sketch (San Francisco: Bacon, 1885), pp. 260-261.
(106) Russell Thornton, «Population History of Native North Americans,» in: Michael R. Haines & Richard H. Steckel (eds.), A Population History of North America (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p. 28,

كانت كاليفورنيا أيضًا واحدة من الولايات القليلة التي لم تُقِم محميات، وهكذا أُجبر الهنود على الصمود قدر استطاعتهم على هوامش المجتمع الأبيض.

(107) إضافة إلى ذلك، منحت تسوية 1850 نيو مكسيكو كثيرًا من الأراضي شرقًا كانت محط مطالَبة بها من تكساس.

(108) يُنظر:

Roxanne D. Dunbar-Ortiz, An Indigenous Peoples' History of the United States (Boston: Beacon, 2014), pp. 149-151.

(109) كان الجدال في الأساس يتعلق بممارسة رجال المورمون تعدد الزوجات. ثم تحسنت العلاقات بين الحكومة الأميركية والمورمون بعد عام 1890، حينما نشر زعيم المورمون «بيانًا» يعلن فيه نهاية هذا التقليد، وبعد ذلك صارت يوتاه ولاية.

(110) انتقل النزاع إلى المحكمة العليا التي حكمت لمصلحة غولدوُتر، غير أنه خسر في انتخابات 1964.

(111) تحول اسم البلد في عام 1863 ليصبح كولومبيا.

(112) Charles I. Bevans (comp.), Treaties and Other International Agreements of the United States of America, 1776-1949, vol. 6: Canada-Czechoslovakia (Washington, DC: US Department of State, 1971), pp. 865-881.

(113) حديث أبراهام لنكولن كما ورد في:

Michael Vorenberg, The Emancipation Proclamation: A Brief History with Documents (Boston: Bedford/St. Martin's, 2010), pp. 15-16.

نُشر الخطاب في اليوم التالي في **نيويورك تريبيون**.

(114) يُنظر:

Michael Vorenberg, «Abraham Lincoln and the Politics of Black Colonization,» Journal of the Abraham Lincoln Association, vol. 14, no. 2 (1993), pp. 22-45.

(115) Lindley M. Keasbey, The Nicaragua Canal and the Monroe Doctrine: A Political History of Isthmus Transit, with Special Reference to the Nicaragua Canal Project and the Attitude of the United States Government Thereto (New York: Putnam, 1896), p. 283.

(116) روثيرفورد ب. هيز (Rutherford B. Hayes)، مقتبس في:

Keasbey, p. 374.

(117) رُشح روزفلت للانتخابات الرئاسية باعتباره نائب الرئيس حينما أعيد انتخاب ماكينلي لولاية ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 1900، لكنه أصبح رئيسًا بعد اغتيال ماكينلي في أيلول/سبتمبر 1901.

(118) يُنظر:

Michael Conniff, «Panama since 1903,» in: Leslie Bethell (ed.), The Cambridge History of Latin America, vol. 7, Latin America since 1930: Mexico, Central America and the Caribbean (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), pp. 606-607.

(119) يرى بعض الباحثين أن بنما لم تمنح الولايات المتحدة السيادة على منطقة القناة على أساس أن المادة الثالثة تنص على أنه سيتم التعامل مع الولايات المتحدة «كما لو» كانت تتمتع بالسيادة، لكن لا شك في أن البلدان كانا يتصرفان وفق فرضية أن الولايات المتحدة تتمتع بالسيادة.

(120) يُنظر:

Conniff, pp. 617-628.

(121) أعلن روزفلت هذه السياسة في خطابه الافتتاحي في آذار/مارس 1933.

(122) انتقلت هذه الإعانة من 250,000 دولار إلى 430,000 دولار سنويًا، وهو مبلغ تافه حتى بمعايير زمانه.

(123) تُعرف معاهدات القناة غالبًا باسم كارتر - توريخوس (Carter-Torrijos) تيمنًا برئيسي البلدين آنذاك.

(124) أعلنت أميركا الوسطى، التي كانت تضم منطقة الشيباباس آنذاك، استقلالها عن إسبانيا في أيلول/سبتمبر 1821، ثم بعد ذلك، انضمت إلى المكسيك، ثم أعلنت استقلالها عن المكسيك في عام 1823، لكنها فقدت منطقة الشياباس خلال ذلك.

(125) كان هذا هو اسم الفدرالية التي اعتمدتها دول أميركا الوسطى الخمس (كوستاريكا وإلسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا) خلال زمن الاستقلال. وفي عام 1838 حُلّت الفدرالية، لتصبح بعدها الدول الخمس جمهوريات مستقلة.

(126) كان اسمها شركة قناة أميركا الوسطى والولايات المتحدة والمحيطين الأطلسي والهادي

(Central American and United States Atlantic and Pacific Canal Company).

من بين مديريها دي ويت كلينتون (De Witt Clinton)، حاكم نيويورك، ومونرو روبنسون (Monroe Robinson) رئيس بنك الولايات المتحدة.

(127) بموجب اتفاقية أُبرمت مع إسبانيا في عام 1786، كانت بريطانيا العظمى قد وافقت على التخلي عن محميتها في موسكيتيا مع الاحتفاظ بحقوق محدودة على بيليز. وأتاحت نهاية الحكم الإسباني في المنطقة فرصة للبريطانيين كي يعيدوا فرض نفوذهم على السواحل الشرقية لهندوراس ونيكاراغوا.

(128) سُمّيت غرِيتاون على اسم تشارلز إدوارد غري (Charles Edward Grey)، حاكم مستعمرة جمايكا البريطانية آنذاك.

(129) لم تأخذ الاتفاقية بعين الاعتبار أن جزيرة تيغر كانت تطالب بها أيضًا كلّ من إلسلفادور ونيكاراغوا.
(130) وما دام أن الاتفاقية كانت تشير إلى قناة بواخر عبر القناة فحسب، فإن مسألة ما إذا سيكون للولايات المتحدة سيطرة حصرية على القناة بقيت أمرًا معلقًا.
(131) يُنظر:
David M. Pletcher, The Diplomacy of Involvement: American Economic Expansion across the Pacific, 1784-1900 (Columbia: University of Missouri Press, 2001), p. 123.
(132) بموجب اتفاقية مَنَاغوا في عام 1860، كان البريطانيون قد أنهوا نظام محميتهم في موسكيتيا لكنهم تركوها «تحت حكم ذاتي»، وبالتالي بقي خطر عودتهم من جديد قائمًا.
(133) يُنظر:
Noel Maurer, The Empire Trap: The Rise and Fall of the U.S. Intervention to Protect American Property Overseas, 1893-2013 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013), pp. 113-117.
(134) لن يغادروا نهائيًا حتى عام 1933، على الرغم من أنه كان هناك فترة فراغ وجيزة ما بين عامَي 1925 و1926. يُنظر:
Lester D. Langley, The Banana Wars: An Inner History of American Empire, 1900-1934 (Lexington: University Press of Kentucky, 1983), part 4.
(135) أو هذا ما كان يُعتقد. إن نقض اتفاقية براين - تشامورو في عام 1971، التي أنهت الوصاية الأميركية على نيكاراغوا، فسحت في المجال أمام دول أخرى للتعبير عن اهتمامها بالبلد. ولا واحدة منها قامت بذلك حتى القرن الواحد والعشرين، حينما وقّعت شركة صينية عقدًا مع حكومة نيكاراغوا لبناء قناة.
(136) يُنظر:
Richard Millett, Guardians of the Dynasty (Maryknoll, NY: Orbis, 1977), pp. 125-139.
(137) يُنظر:
Bernard Diederich, Somoza and the Legacy of U.S. Involvement in Central America (London: Junction, 1982), pp. 18-19.
(138) قد تبقى هذه الملاحظة من دون مصدر معلوم. يُنظر:
Andrew Crawley, Somoza and Roosevelt: Good Neighbour Diplomacy in Nicaragua, 1933-1945 (Oxford: Oxford University Press, 2007), p. 153, n. 113.

(139) كانت الوصاية الأميركية على نيكاراغوا قد انتهت في عام 1971 مع إلغاء اتفاقية براين - تشامورو (يُنظر الهامش 49). في تلك اللحظة صارت دولة زبونة.

(140) كان العقد ضمن مواد اتفاقية براين - تشامورو التي أُبرمت في عام 1916. اعترضت دول أميركا الوسطى الأخرى، وهكذا انتقلت القضية إلى المحاكم.

(141) انهارت في عام 1931 حينما رفضت هندوراس أن ترفع مشكلة حدودها مع غواتيمالا إلى المحكمة (وهكذا أُنشئت محكمة خاصة يترأسها قاض أميركي).

(142) ينظر:

New York Times, 19/08/1920.

الفصل الثالث: أفريقيا والمحيط الهادي

لعل واحدة من الأساطير الأكثر تداولًا بشأن الولايات المتحدة هي أنها لم تنطلق إلى «ما وراء البحار» إلا بعد انتهاء الحرب الإسبانية - الأميركية في عام 1898. غير أن توغل الإمبريالية الأميركية في مناطق مختلفة من العالم واقعة خارج مدارها الغربي حدث قبل ذلك بزمن طويل. يتطرق هذا الفصل إلى كيفية تَمدد الإمبراطورية الأميركية إلى أفريقيا والمحيط الهادي.

لم يتخذ النفوذ الأميركي نمطًا موحدًا في تمدده من منطقة إلى أخرى، وهكذا كانت الممتلكات الإمبراطورية تراوح بين أراض (أي مستوطنات) ومحميات و- في حالة الصين - تنازلات في الموانئ وفق معاهدات. غير أن هذا لا يختلف عما حصل في الإمبراطوريات الأوروبية؛ فالهند البريطانية، مثلًا، كانت تسيطر عليها شركة خاصة (شركة الهند الشرقية) حتى عام 1858، ومع ذلك لا يمكن أحدًا سوى شخص متحذلق أن يناقش بأنها لم تكن جزءًا من الإمبراطورية البريطانية قبل ذلك.

إن ما أعاد إثارة اهتمام أميركا بالمحيط الهادي هو بِعثة ميريويذر لويس ووليام كلارك في مستهل القرن التاسع عشر، غير أن لا شيء ذا قيمة استتبعها إلا بعد أن منحت معاهدة آدامز - أونيس في عام 1819 موطئ قدم للبلد على ساحل المحيط الهادي. منذئذ، باتت الولايات المتحدة عازمةً على أن تصدَّ بقدر استطاعتها القوى الإمبراطورية الأخرى على طول الساحل. وحينما حلَّت المكسيك في عام 1821 محل الإمبراطورية الإسبانية باعتبارها قوة ذات سيادة جنوب بلدة أوريغون، انطبقت عليها القاعدة ذاتها.

كانت تجارة إسبانيا مع الصين، والتي تمر عبر طريق أكابولكو في المكسيك ومانيلا في الفليبين، قد أثارت لمدة طويلة اهتمام إمبراطوريات أخرى. وقد منح خط ساحلي على المحيط الهادي الولايات المتحدة فرصة لكسب الإذن للدخول إلى السوق الصينية الذائعة الصيت، بملايين المستهلكين، ما دام أن الصين نفسها أو قوى إمبراطورية أخرى لم تستبعدها. كما كانت الصين والدول المجاورة تشكل أيضًا قوة جذب للمبشرين الأميركيين الساعين لنشر الرسالة المسيحية.

وحتى قبل أن يُبحر العميد البحري ماثيو بيري في عام 1854 إلى مرفأ إيدو (طوكيو)، كانت الولايات المتحدة قد برهنت على براعتها التجارية والدبلوماسية الفائقة في المنطقة، وأظهرت أيضًا مهارتها الملاحية. غير أن

فتح السوق اليابانية، إضافة إلى إحراز موطئ قدم في الصين، كان يتطلب مقاربة أكثر استراتيجية للمحيط الهادي. استنادًا إلى قانون جزر غوانو (Guano Islands Act) في عام 1856 كخطوة أولى، استولت الولايات المتحدة على سلسلة من الجزر عبر المحيط الهادي يمكن السفن الأميركية استعمالها.

تضَمَّن الحضور الإقليمي أيضًا جزرًا أكبر مساحة؛ إذ دخلت هاواي ضمن مدار النفوذ الأميركي كمحمية قبل ضمها في عام 1898 بمدة طويلة، بينما كانت الولايات المتحدة على وشك أن تخوض حربًا ضد بريطانيا العظمى وألمانيا من أجل السيطرة على جزء من ساموا. وجرى أيضًا شراء ألاسكا، بطبيعة الحال، من روسيا في عام 1867، ما جعل الولايات المتحدة تتحكم في كامل الخط الساحلي الأميركي الشمالي باستثناء، كولومبيا البريطانية في كندا.

وهكذا رسخت إمبراطورية الولايات المتحدة نفوذها في المنطقة قبل الحرب الإسبانية - الأميركية. غير أن الانتصار في تلك الحرب راكم ممتلكات جديدة في المحيط الهادي - خصوصًا الفليبين وغوام (إحدى جزر ماريانا). أما جزر ماريانا الأخرى، فباعتها إسبانيا لألمانيا في عام 1899، حيث إن الولايات المتحدة لم تكن بحاجة إليها آنذاك.

كما كان متوقعًا بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، طالبت الولايات المتحدة بجزر ماريانا الشمالية والجزر الأخرى التي كانت تحت سيطرة ألمانيا. غير أن اليابان هي التي استولت على الجزر كجزء من غنائم الحرب. ولم يجرِ وضع الجزر التي تفرض اليابان سيطرتها عليها ضمن إطار إقليم جزر المحيط الهادي المشمول بالوصاية (TTPI) إلا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حين وضعتها هيئة الأمم المتحدة (المنظمة التي حلَّت محل عصبة الأمم) ضمن نطاق النفوذ الأميركي.

مع احتلال اليابان وجزء من شبه الجزيرة الكورية، مدَّدت الولايات المتحدة حضورها الإمبراطوري الهائل في المحيط الهادي أكثر فأكثر. في الآن ذاته، ومع أنه كان يمكن الفليبين أن تحصل على الاستقلال رسميًا في عام 1946، فإن معاهدة الاستقلال - إضافة إلى قواعد بحرية وجوية ضخمة - ضمنت بأن البلد سيبقى داخل دائرة التأثير الأميركي كمحمية. وحينما انتهى العمل بإطار إقليم جزر المحيط الهادي المشمول بالوصاية في ثمانينيات القرن العشرين، تحوَّل بعض الجزر بكل ببساطة إلى محميات أميركية، بينما اختارت جزر ماريانا الشمالية أن تبقى مستعمرة أميركية في وضع مشابه للذي تحظى به بورتوريكو.

برهنت الإمبراطورية التي أنشأتها الولايات المتحدة في المحيط الهادي خلال القرن التاسع عشر على أن في وسع أميركا أن توازي حتى الطموحات الإمبراطورية لأي دولة أخرى. وما إن انتهت الحرب الإسبانية - الأميركية، حتى أخذت القوى الأوروبية تعترف بالولايات المتحدة «قوةً أولى ضمن نظيراتها»

في الصراع الإقليمي من أجل السلطة والنفوذ. تركت الحربان العالميتان الولايات المتحدة في وضع الهيمنة، من دون أن يُؤرقها ما تبقى من حضور أوروبي وما ستواجهه أيضًا من منافسة صينية جدية.

لم تُثر أفريقيا قط الاهتمام الإمبراطوري كما أثاره المحيط الهادي لدى الولايات المتحدة، لكن سيكون من الخطأ الجزم بغياب أي اهتمام. صحيح أن الولايات المتحدة خاضت حرب البربر [143] من باب الدفاع عن النفس ولم تكن نزاعات إمبراطورية، غير أن نهاية تجارة العبيد القانونية في عام 1808 والأعداد المتزايدة للسود الأحرار جعلا الولايات المتحدة تهتم باستعمار أفريقيا، وهو ما تُوج بتأسيس جمعية الاستعمار الأميركية (ACS) في نهاية عام 1816.

كانت جمعية الاستعمار الأميركية، وهي منظمة خاصة، تُعرف بتأسيسها سلسلة من المستعمرات في غرب أفريقيا، توحّدت في النهاية وشكلت ما عُرف بكومنولث ليبيريا. غير أن هذه الجهود لم تكن لتثمر أبدًا لولا مساندة حكومة الولايات المتحدة الفدرالية. هكذا، منذ البداية، يمكن اعتبار ليبيريا مستوطنة أميركية؛ فكانت بالفعل ضربًا من الاستعمار الاستيطاني يشبه كثيرًا ما كان يحدث على أرض الولايات المتحدة، مع أن المستوطنين (أي الأميركيين الأحرار (Libero Americans)) كانوا سودًا لا بيضًا.

أعلنت ليبيريا «استقلالها» في عام 1847. غير أن معاهدة الاعتراف التي أرجئت حتى عام 1862، بسبب معارضة الجنوب، أعطت الولايات المتحدة الحق في التدخل في ظروف معيّنة. وبحلول عام 1912، غدت ليبيريا رسميًا محمية أميركية، ووُضِعت حراسة لإدارة التفليسة وعائدات الجمارك، وغيرها من القيود، على السيادة الوطنية. وحتى عندما انتهت هذه الحراسة القضائية، بقيت ليبيريا في مدار النفوذ الأميركي دولةً تابعة، حيث الدولار الأميركي هو عمْلتها ومن أكثر الأنظمة ولاءً في العالم على مستوى السياسة الخارجية.

لم تشارك الولايات المتحدة في «التهافت على أفريقيا» بعد مؤتمر برلين (1884-1885) الذي نظمه المستشار الألماني أوتو فون بسمارك. لكنها تلقت دعوة لحضور المؤتمر، وأرسلت بعثة مهمة حضرت إلى جانب القوى الإمبراطورية الأخرى (الإطار (3-1))، وساند المندوبون، ومن بينهم هنري مورتون ستانلي، مخططات عاهل بلجيكا الملك ليوبولد من أجل إقامة دولة حرة في الكونغو، ظانين أن ذلك - بدل المستعمرات الرسمية - سيضمن مصالح الولايات المتحدة في شبه القارة. لم ترفع الولايات المتحدة صوتها للتنديد بالإمبريالية الأوروبية في أفريقيا حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى حينها كانت انتقائية بشكل كبير.

أولًا: ليبيريا

عندما أجرت الولايات المتحدة أول إحصاء للسكان في عام 1790، كانت فئة «جميع الأشخاص الآخرين الأحرار» تشمل حوالى 50,000 نسمة (تحديدًا ما يزيد على 1 في المئة من مجموع السكان). لم يكن هؤلاء السود الأحرار يُعتبرون على قدم المساواة اجتماعيًا وسياسيًا مع نظرائهم البيض في الولايات التي لا يوجد فيها عبيد، وكانوا يعامَلون بريبة وشكٍ عميق في الولايات التي يوجد فيها العبيد. ومع تزايد أعدادهم، توزعت آراء كلٍّ من السود والبيض بين أولئك الذين يفضلون الاندماج وأولئك الذين يناصرون تأسيس مستوطنات سيتم تشجيع السود الأحرار على الانتقال إليها.

كان توماس جيفرسون من بين أكثر الأصوات التي حبذت فكرة المستوطنات؛ فهو، بالفعل، كان قد شجع الفكرة منذ أوائل عام 1777 في أثناء وضعه مُسودة دستور لفرجينيا [(144)]. بعد ذلك، حينما أصبح رئيسًا، حاول أن يُقنع الحكومة البريطانية بالسماح للعبيد المحرَّرين بالانتقال إلى مستوطنة سيراليون في غرب أفريقيا (لكن الطلب قوبل بالرفض). وبعد إلغاء تجارة العبيد في عام 1808، أصبح الأمر أكثر إلحاحًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ذلك أن العبيد الذين يجري اعتراض طريقهم في عرض البحار كان من اللازم إرسالهم إلى مكان ما غير برّ الولايات المتحدة.

كان الحلُّ هو جمعية الاستعمار الأميركية التي أُسست في كانون الأول/ ديسمبر 1816. وكان من بين أعضائها أشخاص بيض يؤمنون بتحرير العبيد، ومبشرون مسيحيون وبعض السود الأحرار. غير أن أعضاءها الأكثر نفوذًا كانوا أسياد العبيد وأولئك الذين ساندوا «المؤسسة الغريبة». بالفعل، أوضح هنري كلاي (رئيس اللقاء الذي أسس جمعية الاستعمار الأميركية)، وبما لا يدع مجالًا للشك، أن ليس هناك مسعى لـ «مقاربة أو إثارة ولو لأدنى درجة، قضية حساسة ترتبط بجزء آخر من السكان الملونين في هذا البلد. ولم يكن مقترَحًا التداول أو النظر على الإطلاق في مسألة التحرير، أو ما يتعلق بحظر العبودية. على هذا الأساس، لا غير، كان على يقين بأن كثيرًا من السادة من الجنوب والغرب والذين كانوا حاضرين أو حضروا اللقاء أو يمكن توقُّع تعاونهم. على هذا الأساس وحده لاغير حضر هو شخصيًا» [(145)].

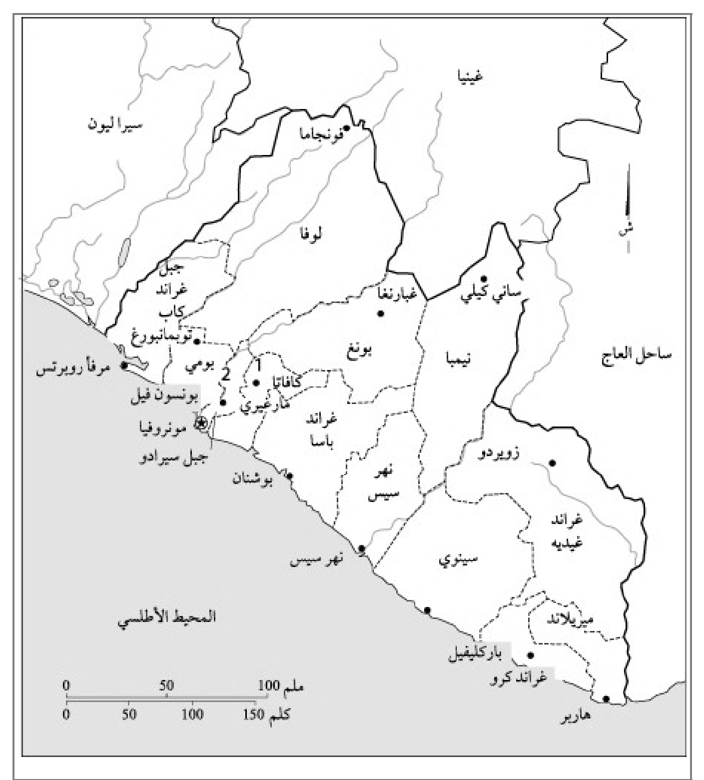
وفقًا لهذه الشروط، أُسست جمعية الاستعمار الأميركية رسميًا في عام 1817، وكان بوشرود واشنطن [(146)] رئيسًا لها، وكان اجتماعها الأول في قاعات الكونغرس. ومع أنها كانت دائمًا منظمة خاصة، فإنها حظيت بالدعم الحكومي على أعلى المستويات. بالفعل، رافق ضباط البحرية الأميركية مجموعة صغيرة من المستوطنين في عام 1821 وحصلت على أول التنازلات عن الأراضي من الزعماء المحليين في مقابل «ستِّ بنادق من نوع المسكيت، علبة خُرز، برميلين من التبغ، برميل من البارود، ست عوارض حديدية، عشر أوان حديدية، دزينة من السكاكين والشوك، دزينة من الملاعق، ست قطع من القماش الأزرق، أربع قبعات، ثلاثة معاطف، ثلاثة أزواج أحذية، علبة من

الغليون، برميل من المسامير، عشرين نظارات طبية، ثلاث محارم، ثلاث قطع من قماش الكاليكو، ثلاثة عكازات، أربع مظلات، علبة صابون واحدة، وبرميل واحد من شراب الروم» [(147)].

كان ضباط البحرية الأميركية، نيابة عن جمعية الاستعمار الأميركية، قد استعملوا التقنيات ذاتها التي كان المستوطنون البريطانيون قد لجأوا إليها في شمال أميركا قبل ذلك بقرنين من الزمن للحصول على الأراضي، وستكون وسائلهم ملتوية، كما كانت الحال بالنسبة إلى سابقيهم. ولم يقبل سكان القبائل ذلك قط، ولا التنازل عن الأراضي مستقبلًا، وسيكون هناك نزاع بين «الأحرار الأميركيين»، كما صاروا يُعرفون، والسكان الأصليين لأكثر من قرن من الزمن.

مع ذلك، بات للولايات المتحدة موطئ قدم في أفريقيا (الخريطة (3-1)). وقامت دول أخرى فعلًا بتأسيس جمعيات للاستعمار ومستعمرات خاصة لها في غرب أفريقيا [(148)]. وبالتدريج، تزايد عدد سكان هذه المستوطنات، فكان لابد من معالجة قضية الحوكمة. وبما أن الولايات المتحدة لم تتحمل المسؤولية رسميًا، أوكِل لجمعية الاستعمار الأميركية مسؤولية تعيين وكلاء. وفي عام 1838 أُثير وضعها أمام الحاكم. ووقع اختيارها في ذلك العام على توماس بوكانان، قريب جيمس بوكانان (1857-1861) الذي سيغدو رئيس أميركا في وقت لاحق.

الخريطة (3-1): ليبيريا



وصل توماس بوكانان، وهو من النبلاء، إلى منروفيا [(149)]، عاصمة كومنولث ليبيريا (كما باتت تُعرف)، مسلحًا بدستور جديد وضعت جمعية الاستعمار الأميركية مُسودته. كانت ليبيريا تبدو على العموم مستوطنة أميركية، وقد بدأت في تمويل نفسها عن طريق العائدات الجمركية على البضائع المستوردة. غير أن تلك الضرائب طاولت بضائع تصدّرها دول إمبراطورية أخرى أيضًا (وليس الولايات المتحدة فحسب).

كانت الدولتان الأكثر تأثرًا هما بريطانيا العظمى وفرنسا اللتان كانت مستعمراتهما تتشاطر وليبيريا حدودًا (غير معيّنة). وكانت المملكة المتحدة، باعتبارها الدولة التجارية الرئيسة، ترغب في معرفة الأساس القانوني الذي فرضت بموجبه ليبيريا رسومًا على البضائع البريطانية، وهكذا أرسل السفير البريطاني لدى واشنطن في عام 1843 كتابًا إلى وزير الخارجية آبيل ب. أبشور طلبًا للتوضيح. وأكد الأخير أن ليبيريا ليست مستوطنة أميركية بصورة رسمية، غير أن الحكومة الأميركية «لن تقف مكتوفة اليدين وهي تشاهد ليبيريا تجرَّد من أراضيها التي اكتسبتها عن حق، أو أن تُفرض عليها قيود غير مناسبة تَحدُّ من ممارسة حقوقها وسلطاتها الضرورية كمستوطنة مستقلة» [(150)].

لم تقتنع الحكومة البريطانية بهذه الحجة، فشجعت تجارها على عدم دفع رسوم الجمارك، ومن دون هذه الرسوم، لن تكون ليبيريا قادرة على الصمود، وهكذا قرر جوزف جينكينز روبرتس، الذي كان قد حلّ محل بوكانان كحاكم في عام 1841، أن الخيار الوحيد يكمن في فك الارتباط بجمعية الاستعمار الأميركية وإعلان جمهورية مستقلة.

أعلنت ليبيريا استقلالها في 26 تموز/يوليو 1847. وبدأ الإعلان بسرد قائمة من الاحتجاجات ضد الولايات المتحدة: «في بعض من أجزاء ذلك البلد، كنا نُمنع بحكم القانون من جميع الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الآخرون؛ وفي أجزاء أخرى، كان الشعور العام، وهو أقوى من القانون، يجعل الناس ينظُرون إلينا شزرًا. لقد أُقصينا من كل مشاركة في الحكومة. ثم فُرضت علينا ضرائب من دون موافقتنا. أُرغمنا على المساهمة في موارد بلد لا يوفر لنا أي حماية» [(151)].

رغم ذلك، اختار أحرار أميركا - زُمرة صغيرة لا تتعدى 15,000 نسمة - عَلَمًا مصمَّمًا على شكل خطوط ونجوم، واعتمدوا دستورًا وضعه رجل قانون أبيض من ماساتشوستس، وضمَّنوه عبارات تعيد في ليبيريا تِكرار ما كانوا قد اعترضوا عليه في موطنهم الأصلي. كان أكثر تلك العبارات مهانة المادة 1 من البند 11 والمادة 5 من البندين 12 و13، وعمليًّا استبعاد السكان الأصليين من المشاركة في الحياة المدنية، وحصر المواطنة وحق التملك في أحرار أميركا وحدهم [(152)].

كانت بريطانيا العظمى أول بلد اعترف باستقلال ليبيريا ووافق على حق الحكومة بفرض رسوم جمركية. غير أن ذلك كان انتصارًا باهظ الثمن؛ إذ واصلت بريطانيا العظمى وفرنسا انتهاك حدود الدولة الجديدة وإرغامها على تقديم تنازلات أرضية. وكانت المناسبة مؤاتية الآن لكي تُشهر الولايات المتحدة سيفها الإمبراطوري، غير أن الحكومة الفدرالية فشلت في الاعتراف باستقلال ليبيريا حتى عام 1862 [(153)].

منحت معاهدة الاعتراف الحق للولايات المتحدة في التدخل في شؤون ليبيريا الداخلية في ظل ظروف معيّنة [(154)]. وهكذا ساندت الحكومة الفدرالية ليبيريا في جهودها لمقاومة جميع انتهاكات فرنسا وبريطانيا العظمى ضد أراضيها ولقمع ثورات السكان الأصليين الداخلية. وضعت تلك المهمات ضغوط ضخمة على واردات ليبيريا العامة، وفي عام 1871 حصلت الحكومة على قرض من دائنين بريطانيين بقيمة 100,000 جنيه استرليني (حوالى 500,000 دولار أميركي).

كان هذا القرض مثالًا صارخًا على الإمبريالية البريطانية في أقصى درجات جشعها؛ فبعد اقتطاع الفوائد والعمولات المجدولة على مدى عشرين سنة تالية مسبقًا، اتضح أن حكومة ليبيريا لن تحصل سوى على 30,000 جنيه استرليني، فازدادت ضُعفًا من الناحية المالية، إضافة إلى تهديد متواصل من بريطانيا بالتدخل لضمان الوفاء بالديون. في النهاية، وفي عام 1908، ناشدت حكومة ليبيريا الحكومة الأميركية ضمان وحدة أراضيها وسيادتها.

لو حدثت المناشدة قبل ذلك الوقت لذهبت أدراج الرياح، غير أن تلك الحِقبة ستغدو بعد حين حقبة دبلوماسية الدولار. اعترف الرئيس ثيودور روزفلت بأن

«العلاقات بين الولايات المتحدة وليبيريا هي من القوة بحيث يبدو واجبًا إلزاميًا بالنسبة إلينا أن نقوم بكل ما في وسعنا لمساعدة الجمهورية الصغيرة التي تصارع للبقاء في هذه الشروط العصيبة» [(155)]. وهكذا عيَّن وزير خارجية الولايات المتحدة لجنة جرى إرسالها إلى ليبيريا.

حين أرسلت اللجنة تقريرها، كان الرئيس وليام هوارد تافت (1909-1913) قد حلَّ محل الرئيس روزفلت. دعم تافت توصيات اللجنة بالكامل، وكان أهمها إنشاء حراسة قضائية للجمارك. وافقت حكومة ليبيريا على ذلك، وقامت إحدى النقابات في الولايات المتحدة بتقديم قرض مالي لتسديد قروض الدائنين الأوروبيين، واتُّفق على أن يكون مفتش الجمارك الأميركي مستشارًا ماليًا لدى حكومة ليبيريا.

باتت ليبيريا الآن رسميًا محمية أميركية، كما أن المستشار المالي أوصى في أحد إجراءاته القانونية الأولى بإعادة فرض ضريبة الكوخ غير الشعبية (يُنظر الهامش 10 أعلاه) [(156)]. أدى هذا إلى تأجيج معارضة السكان المحليين لأحرار أميركا، وبالتالي اندلعت سلسلة من الثورات. ولم تستطع حكومة ليبيريا، في ضوء فقدانها عائدات الجمارك بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، أن تسدد ديونها، فأعلن المفتش الأميركي موافقته على ضرورة إعلان التخلف عن الدفع.

وبسبب المصاعب المالية، بقيت ليبيريا تحت الوصاية الأميركية، لكن ستوضع هي الأخرى - وكما حدث في مناطق من أميركا الوسطى - تحت سيطرة شركة أميركية وحيدة، هي شركة فايرستون (Firestone). غير أن الظروف التي رافقت حدوث ذلك تستحق أن نعيد سرد وقائعها للكشف عن طبيعة الإمبريالية بشكل أشمل.

خرجت الحكومة البريطانية من الحرب العالمية الأولى منهكة جدًا على المستوى المالي، رغم الانتصار الذي حققته في تلك الحرب. لذا، فإنها كانت تبحث عن وسائل كي توفر المال لتفي بديونها (خصوصا للولايات المتحدة). وما دام أن الواردات الأميركية من المطاط كانت تتزايد بسرعة تلبية لنمو صناعة السيارات، وكانت مستعمرات المملكة المتحدة في آسيا تتحكَّم في نسبة كبيرة من الصادرات العالمية، اعتمدت الحكومة البريطانية مخطط ستيفنسون (Stevenson Plan)، الذي حد من تصدير المطاط، فكان له دوره في رفع الأسعار.

الإطار (3-1): هنري شيلتون سانفورد (1823-1891)

لم تطلق حكومة الولايات المتحدة مؤتمر برلين (1884-1885)، كما أنها لم تشارك في «التهافت على أفريقيا» لاحقًا. لكنها رغم ذلك، أرسلت إلى برلين وفدًا يتمتع بصلاحيات واسعة، وهو الذي لم يتبن مخطط الملك ليوبولد الثاني من أجل دولة كونغو حرة فحسب، بل وضع أيضًا القواعد الأساسية لأي احتلال مستقبلي لأفريقيا.
كان هنري سانفورد هو العضو الرئيس في الوفد الأميركي. اشتهر بمشروعاته في فلوريدا (سُميَت بلدة سانفورد في مقاطعة سيمينول على اسمه). عمل دبلوماسيًا أميركيًا لدى بلجيكا في ستينيات القرن التاسع عشر، حيث كان قد التقى الملك ليوبولد الثاني أول مرة. ساندته تلك الصداقة في دعم مخطط ليوبولد الفاسد في عام 1876 لتأسيس الجمعية الأفريقية الدولية (International African Association) التي بدت للوهلة الأولى أنها ذات أهداف خيرية.

من جهة، اندفع سانفورد نحو المخطط بسذاجة (فهو كان منبهرًا بأوروبا الأرستقراطية،) ومن جهة أخرى لمصلحته التجارية (كانت مشروعاته التجارية دائمة الإخفاق، وسعى دائمًا لإعادة بناء ثروته). ومن جهة أخرى أيضًا، بدافع علاقاته الجنوبية (كان يأمل بأن تشكل الكونغو منافسًا لليبيريا باعتبارها «الأرض التي ستجذب الشحنات الكهربائية المتجمعة من الغيوم السوداء التي تنتشر فوق سماء الولايات الجنوبية... التي تنمو بعناصر مدمرة»).
كانت قمة نجاحاته تكمن في إقناعه الحكومة الأميركية بالاعتراف بالجمعية قبل بدء مؤتمر برلين. ساعده في ذلك رئيس لجنة العلاقات الدولية السيناتور جون مورغان من ألاباما، الذي كان يؤمن بقوة بمخططات الأميركيين الأفارقة للاستعمار الأفريقي؛ فمن دون ذلك الاعتراف، لم يكن من المؤكد إطلاقًا أن توافق القوى المشاركة في مؤتمر برلين على مخططات ليوبولد لتحويل الجمعية إلى دولة الكونغو الحرة.
أقنع سانفورد الملك بالسماح له بتأسيس بعثة سانفورد الاستكشافية باعتبارها أول شركة تجارية في الكونغو العليا. غير أن موظفي ليوبولد الثاني لم يمنحوا الشركة الدعم الموعود، وعلى غرار مشروعات سانفورد التجارية الأخرى، كان مصيرها الفشل بعد حين. عاش سانفورد ما يكفي من السنين ليدرك بعد فوات الأوان أن ليوبولد الثاني كان قد خدعه، ذلك أن مصلحة الأخير الأولى في الكونغو كانت فاسدة وقابلة لتلقّي رشاوى إلى أقصى الحدود.

كان الخاسر الأكبر من هذا الارتفاع في الأسعار هو الولايات المتحدة التي كانت تحتاج إلى حوالى 70 في المئة من واردات المطاط على الصعيد العالمي. هكذا سارع ثلاثة من الرأسماليين، هم توماس إديسون وهنري فورد وهارفي فايرستون، إلى التحرك. ركز إديسون جهوده على الزيادة في إنتاج

المطاط في الولايات المتحدة، لكن وافته المنية قبل أن يجني ثمار مخططاته. وطور فورد مزارع المطاط في البرازيل (الإطار (3-1))، غير أن العراقيل اعترضت مشروعاته بسبب الأمراض وقِلة اليد العاملة. أمام هذا الوضع، بقي فايرستون بمفرده، فركز اهتمامه على ليبيريا.

بعد نقاشات مكثفة مع المسؤولين الأميركيين، توصل فايرستون إلى اتفاق مع الحكومة الليبيرية في عام 1926 لاستئجار مليون فدّان من الأراضي مدة 99 عامًا في مقابل ست سنتات للفدّان الواحد [(157)]. كما أنه حصل على حقوق «بناء وصيانة وتشغيل الطرق العادية والطرق العامة والبحرية وسكك الحديد وخطوط الهاتف والكهرباء ومصانع توليد الطاقة المائية ومحطة إذاعية قوّتها كافية لبلوغ الولايات المتحدة مباشرة». وبعد ذلك قدم فرع من فروع شركة فايرستون إلى حكومة ليبيريا قرضًا بقيمة 5 ملايين دولار تم ضمان الوفاء به بواسطة موارد حكومية مختلفة. من جانبها، وافقت حكومة ليبيريا على القيام بعدد من الالتزامات:

ستُعيّن وتدفع راتب: (أ) مستشار مالي، يعيّنه رئيس الولايات المتحدة ويزكيه رئيس ليبيريا؛ (ب) خمسة موظفين آخرين لتنظيم الجمارك وتدبير الموارد الداخلية لليبيريا، تصادق عليها وزارة الداخلية الأميركية؛ (ج) أربعة ضباط أميركيين لقيادة قوة الحدود الليبيرية، يزكيهم رئيس الولايات المتحدة. تضع حكومة ليبيريا نظام تدقيق حسابات مسبق يمنح المدقق الحق في مراقبة مصاريف الحكومة وضبطها وإعداد ميزانية الحكومة بالتشاور مع المستشار المالي الأميركي [(158)].

باتت ليبيريا الآن نسخة عن محمية أميركية إلى أقصى الحدود، حيث تمارس شركة وحيدة (فايرستون) تأثيرًا قويًا إلى جانب المشرف على مصلحة الجمارك، مع أنها تبدو كما لو أنها تتمتع بجميع مظاهر دولة مستقلة، بما فيها عضوية عصبة الأمم الجديدة. غير أن الكونغرس رفض المصادقة على المعاهدة المؤسِّسة، ما أبقى الولايات المتحدة خارج المنظمة. هكذا، حينما اختارت عصبة الأمم في عام 1930 التحري بشأن تُهم دامغة بخصوص العمل القسري والعبودية ضد حكومة ليبيريا، صارعت الحكومة الأميركية للحيلولة دون أن تصبح ليبيريا محمية تابعة لعصبة الأمم أيضًا.

كانت المصالح الأميركية عميقة الجذور في ليبيريا بحيث إن العصبة لم تُفلح في فرض سلطتها. حينما انتهت الوصاية على الجمارك، وزال أيضًا عهد المحمية الأميركية على ليبيريا، لم تكف ليبيريا عن أن تكون جزءًا من الإمبراطورية الأميركية، بل إنها سمحت للولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية فيها مع بداية الحرب العالمية الثانية، واعتمدت الدولار الأميركي عملة وطنية في عام 1943. ومع انتخاب وليام تابمان رئيسًا خلال العام التالي، ستكمل ليبيريا مرحلة انتقالها من محمية أميركية إلى دولة تابعة [(159)].

ثانيًا: الصين واليابان

قبل حرب الاستقلال، لم يكن يجمع باليابان أي علاقات تجارية بريطانية مباشرة، وكان ثمة مبادلات محدودة مع الصين. وبما أن بريطانيا العظمى منعت مستعمراتها أيضًا من التعامل مع الصين تجاريًا بشكل مباشر، لم تقم أي سفينة من المستعمرات الثلاث عشرة بالإبحار في ذلك الاتجاه. بدل ذلك، كانت الواردات من الصين (خصوصًا الشاي) تصل إلى تلك المستعمرات عبر بريطانيا العظمى نفسها.

لذلك، أدى الاستقلال إلى إمكانية التجارة مباشرة مع الصين، وكان هناك ترقبٌ كبير لأرباح ضخمة. كان عدد سكان الصين آنذاك يُقدر بحوالى 400 مليون نسمة، أي مئة ضعف عدد سكان الولايات المتحدة، وهكذا كان من السهل الانجراف نحو ما ستحمله إمكانات الصادرات. أبحرت السفينة الأولى، **إمبراطورة الصين** (Empress of China)، من نيويورك في عام 1784. وكما كان معتادًا آنذاك، توجهت شرقًا حول رأس الرجاء الصالح وعادت في العام التالي سالكة المسار ذاته.

حقق المالكون أرباحًا، لكنها لم تكن كبيرة. بدل ذلك، اكتشفوا ما سبق للبريطانيين أن أدركوه: لم تكن الصين بحاجة كبيرة إلى الواردات، كما أنها لم تكن مهتمة كثيرًا بالتجارة الخارجية. هكذا، انطلق بحث حثيث عن البضائع التي يمكن أن تحظى بقيمة في الصين. ضمن هذه الأخيرة، نذكر جلود الفقمات وثعالب الماء التي يمكنها أن توفر الدفء للنخبة الصينية في الشتاء، والجينسينغ الذي يُزعم أنه يعالج العجز الجنسي، وخشب الصندل للبخور في المعابد، وحتى خيار البحر الذي كان يعد متعة للذوَّاقة.

نتيجة لتلك المساعي، تعلم التجار الأميركيون الشيء الكثير عن المحيط الهادي - سواء على الخط الساحلي الشرقي أو الخط الساحلي الغربي، إضافة إلى شبكة جزره الصغيرة. وفي الوقت القريب، أصبحنا نجد السفن التجارية الأميركية في جزر الهند الشرقية الهولندية والفليبين (رغم القيود التي فرضتها إسبانيا على التجارة) وملاوي وسيام (تايلاند حاليًا). بالفعل، وقّع إدموند روبرتس (تاجر من نيو إنكلند) معاهدات تجارية مع سيام ومسقط في عام 1835 بالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة. بعد مرور ثلاثة أعوام، أرسل الملازم أول تشارلز ويلكس في رحلة أسطورية امتدت أربعة أعوام كانت محصلتها بالنسبة إلى الحكومة الأميركية وتجارها خرائط ورسومًا بيانية لأغلب المحيط الهادي.

لكن، حتى عبقرية اليانكي الأميركي لم يكن في وسعها مُداراة حقيقة مفادها أن قيمة البضائع المصدرة لم تكن قط كافية لكي تغطي ثمن الواردات من الشاي والحرير وأنسجة القطن من الصين. كان هذا يعني وجوب تحقيق الموازنة عن طريق نقل حمولة من القِطع النقدية الفضية النادرة، وقد أدى

هذا إلى استنزاف **ذلك النوع** من العملة النقدية الأميركية، مع احتمال أن يتسبب في خطر الانكماش [(160)].

انتهج التجار الأميركيون السياسة ذاتها التي كانت شركة الهند الشرقية البريطانية تتبعها منذ مدة: بيع الأفيون للصينيين. كانت تلك الشركة تحتكر تزويد الهند بالأفيون (حتى عام 1831)، وبالتالي كان على التجار الأميركيين اقتناؤه من مكان آخر (كان مصدرهم المفضَّل سْميرنا على البحر الأسود). لكن بصرف النظر عن المصدر، كان الصينيون عازمين على منع تجارة الأفيون بسبب المشكلات الاجتماعية التي تتسبب بها. كانت التجارة إذًا غير قانونية إلى حد كبير حتى من خلال كانتون (الميناء الوحيد الذي سمح الإمبراطور الصيني فيه بممارسة التجارة الخارجية).

حين حاولت الصين في عام 1839 قمع تجارة الأفيون غير القانونية، في محاولة لاقتلاعها نهائيًا، ثار غضب التجار البريطانيين والأميركيين المعنيين. لم تكن البحرية الأميركية، الصغيرة حينها والتي كان عملها يقتصر أساسًا على المحيط الأطلسي، في وضع يسمح لها بالرد، فيما كان يُسعد البحرية البريطانية كثيرًا للقيام بذلك، فأطلقت العِنان لما صار يُعرف لاحقًا بحرب الأفيون الأولى (1839-1842). عندها انطلق ما يسميه الصينيون اليوم قَرن الإهانة.

من المنصف القول بأن العديد من الأميركيين العاديين كانوا ممتعضين من هذا الاستعراض للإمبريالية البريطانية. غير أن هذا لم يكن رأي أغلبية النخب التي كانت ترى أن بدء التجارة مع الصين كان قد أصبح مسألة مبدئية. على سبيل المثال، صرح جون كوينسي آدامز، أحد رجال الكونغرس، ببهجة: «عدالة القضية بين الطرفين - أيهما الصالح؟ أجيب بأن بريطانيا هي صاحبة القضية الصالحة. ليست قضية الأفيون هي سبب الحرب، ولكن ادعاءات الصين المتعجرفة التي لا يمكن تحمّلها بأنها ستتعامل مع سائر دول العالم تجاريًا، ليس وفق مبادئ التبادل العادل، ولكن على أساس الأشكال المهينة والمذلة للعلاقة بين السيد الإقطاعي والخادم» [(161)].

خرج البريطانيون منتصرين، وقدمت لهم معاهدة نانجينغ (Treaty of Nanjing) في عام 1842 ما كانوا يرغبون فيه: استئناف بيع الأفيون، وجزيرة هونغ كونغ وكثير من الامتيازات بالنسبة إلى التجار البريطانيين في كانتون. من ناحية أخرى، فتحت المعاهدة أيضا خمسة موانئ أخرى للتجار البريطانيين ودقّت أجراس الخطر في واشنطن العاصمة (الخريطة (3-2)). ولمواجهة خطر أن تحصل بريطانيا العظمى على امتيازات تجارية على حساب الولايات المتحدة، أرسل الرئيس جون تايلر على وجه السرعة كيليب كاشينغ (Caleb Cushing) للتفاوض بشأن معاهدة تضمن الامتيازات ذاتها التي كان يتمتع بها البريطانيون آنذاك.

كانت النتيجة معاهدة وانغيا (Treaty of Wanghia) في عام 1844، وهي المعاهدة التي اعتُبرت انتصارًا للدبلوماسية الأميركية، ليس هذا فحسب، بل إنها حدَّدت أيضًا اللحظة التي غدت فيها أميركا قوة إمبريالية في آسيا لا مجرد دولة تجارية أخرى. لم تقدم المعاهدة إلى الولايات المتحدة، كما هي الحال بالنسبة إلى المملكة المتحدة، الحقوق ذاتها بشأن الولوج المتميز للموانئ الخمسة (كوانغشاو وأموي وفوشو ونينغبو وشانغهاي) فحسب، وإنما صانت أيضًا، وللمرة الأولى، مفهوم ما وراء أراضي الوطن الأم. ومنذ ذلك الحين فصاعدًا، لن يحاكَم المواطنون الأميركيون المذنبون قي قضايا إجرامية ضد المواطنين الصينيين وفق القانون الصيني، بل سيكون عليهم أن يمثُلوا فحسب أمام القنصل الأميركي في الميناء المعني. كما أن الحكومة الصينية منحت الأميركيين حق بناء المستشفيات والكنائس والمدافن في الموانئ المفتوحة.

ضمَّنت الصين المعاهدة أيضًا العبارة الأكثر تفضيلًا على صعيد الأمة، والتي تفيد بأنه سيكون في وسع الولايات المتحدة المطالبة بأي تنازلات في المستقبل قد تُمنح تاليًا لغيرها من قوى المعاهدة. ودلالة على الطبيعة غير المتكافئة للمعاهدة، وافقت الصين في المادة الثانية على ألّا تغير رسومات الجمارك من دون موافقة الولايات المتحدة: «سيدفع مواطنو الولايات المتحدة الذين يقصدون الصين من أجل غايات التجارة رسوم التصدير والاستيراد المنصوص عليها في التعرفة والتي تحددها المعاهدة وتُعد جزءًا منها... إذا أرادت الحكومة الصينية تعديل أي جانب من جوانب التعرفة المذكورة، فلا يمكنها إجراء تلك التعديلات من دون التشاور مع قناصل أو موظفين آخرين مخوَّلين تدبير شؤون الولايات المتحدة، وبالتالي موافقتها» [(162)](#).

كانت معاهدة وانغيا تعني، ضمن ما تعنيه، أن الحكومة الصينية تخلت عن جزء من سيادتها، وسرعان ما برزت تداعيات ذلك. في شانغهاي، الميناء الأكثر أهمية ضمن الموانئ الخمسة، وضعت المملكة المتحدة والولايات المتحدة نظامًا لحكومة بلدية عُرفت بمستوطنة شانغهاي الدولية (Shanghai International Settlement). كان رئيس البلدية، في إحدى المرات مواطنًا أميركيًا، استخدم بنجاح باهر صلاحيات هائلة على مدينة تجاوز عدد سكانها المليون نسمة. سيستمر الوضع كما هو عليه ما يربو على قرن من الزمن، حتى منتصف الحرب العالمية الثانية.

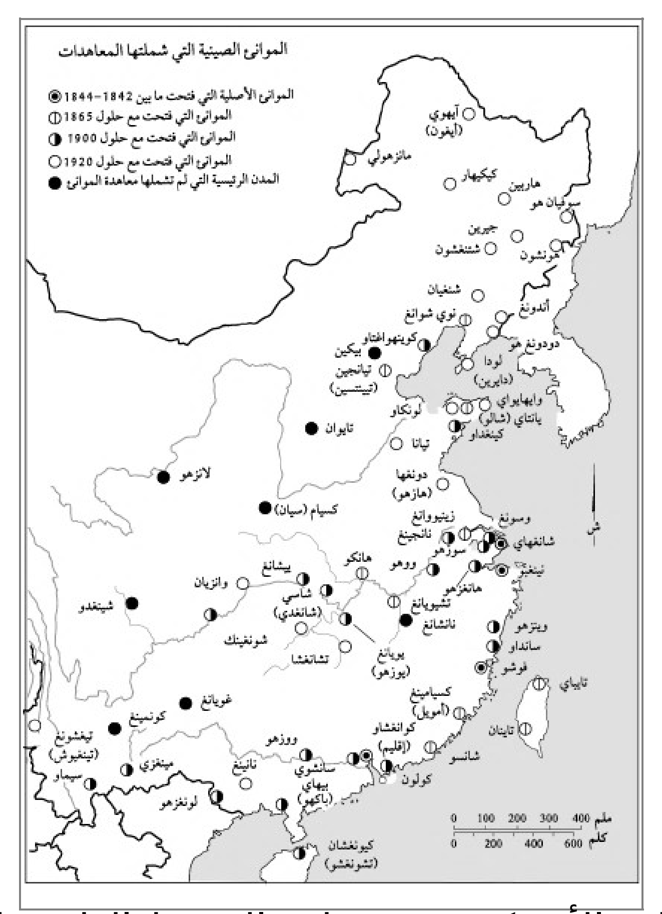
عقِب ضم كاليفورنيا والإمكانية المتزايدة لإقامة قناة تربط المحيطين، أصبحت الحكومة الفدرالية مقتنعة بأنه يمكن المحيط الهادي أن يصبح منطقة نفوذ أميركي بصورة حصرية. غير أن ثمة العديد من العراقيل التي يجب تذليلها؛ فقد كانت القوى الإمبريالية الأخرى - على وجه الخصوص بريطانيا

العظمى وفرنسا وروسيا - تبدي طموحات مماثلة، وستلحق بها ألمانيا عند نهاية القرن واليابان بعد حين. كما أن عقيدة مونرو، التي وضِعت أساسًا للأميركتين، لا يمكن توسيعها لتشمل المحيط الهادي من دون المساس بصدقيتها. هكذا، فإن الحصول على أجزاء واسعة من الأراضي في المحيط الهادي سيكون أمرًا صعبًا بصورة دائمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

جرى القيام بالخطوة الأولى خلال العقد الذي تلا معاهدة وانغيا، حينما صادق الكونغرس على قانون جُزر غوانو (Guano Islands Act) في عام 1856. وقدم ذلك النصُّ التشريعي المثير للجدل إلى مواطنين عاديين حق المطالبة بأي جزيرة فيها ذرق (فضلات) الطيور وغير آهلة ولا تُطالب بها أي دولة أخرى واعتبارها أرضًا أميركية [(163)]. وخلال أعوام قليلة، وبفضل الخرائط والرسوم البيانية العظيمة التي وضعها الملازم أول ويلكس، باتت الولايات المتحدة تطالب بأكثر من ستين جزيرة في المحيط الهادي [(164)].

بداية، كان وضع تلك الجزر مُبهمًا بحسب القانون الفدرالي، غير أن الفكرة تبلورت تدريجيًا لجعل بعضها «أقاليم غير مدمجة» (unincorporated territories) (عبارة لن تُعتمد رسميًا إلا لاحقًا)، ما يعني أن ليس لها الحق في الانضمام إلى الاتحاد، كما لا يحق لأي قوة إمبراطورية أخرى احتلالها. فقدت معظم جزر غوانو فائدتها ما إن جرى التخلص من ذرق الطيور، غير أن جزرًا منها صارت مناطق أميركية دائمة، والمثال المشهور هو جزيرة ميدواي التي جرت المطالبة بها في عام 1859 [(165)].

الخريطة (3-2): الموانئ الصينية التي شملتها المعاهدات



استمر توسع التجارة الأميركية في منطقة المحيط الهادي باطراد، إن لم يكن ذلك على نحو مشهود، وكان معظم ذلك على حساب الصين. وبعد أن أفسحت السفن الشراعية المجال للسفن البخارية، بات مهمًّا بشكل متزايد إقامة محطات للفحم، حيث يمكن السفن أن تتزود به. وسرت شائعات بوجود مخازن واسعة للفحم في الصين، حيث كانت التجارة مقتصرة في ميناء واحد على الهولنديين والصينيين.

كان الفشل مآل المحاولات الأولى التي بذلها البريطانيون والأميركيون من أجل فتح اليابان أمام التجارة الأجنبية، غير أن الشائعات عن وجود احتياطات ضخمة من الفحم أقنعت الولايات المتحدة بضرورة أن تحاول مرة أخرى، فكانت الأداة المختارة للمحاولة الجديدة العميد البحري ماثيو بيري. ورغم الإلحاح بعدم استعمال القوة ضد اليابان، فإن في حالة الدفاع عن النفس، لم تكن تخامر بيري أي أوهام بشأن ما كان يجب القيام به؛ إذ سبق له أن اعتبر فتح الموانئ الصينية عن طريق الحرب «أحد الأعمال الأكثر إنسانية وفائدة» [166] التي قامت بها بريطانيا العظمى في تاريخها، وهو ينوي القيام بالشيء ذاته في ما يتعلق باليابان.

غادر بيري نحو اليابان في عام 1853. وفي طريقه، طالب بأوكيناوا في جزر ريوكيو، واشترى واحدة من جزر بونين لمصلحة الولايات المتحدة [167]. وبعد

استعراض للقوة في ميناء إيدو (طوكيو)، ترك رسالةً للإمبراطور الياباني، وعاد في العام التالي ليعْلم بأن الحكومة اليابانية على استعداد لمنح التجار الأميركيين إمكانية التعامل ولو بشكل محدود مع ميناءين ثانويين. وسرعان ما لحق بهم البريطانيون الذين كان وزيرهم للشؤون الخارجية قد صرح بشأن بعثة بيري: «من الأفضل ترك الحكومة الأميركية تقوم بهذه التجربة؛ فإذا نجحت، يمكن حكومة جلالتها أن تستفيد من ذلك».

عادة ما يُعتبر أن الفضل في فتح اليابان أمام التجارة الأجنبية يعود إلى بيري. غير أن التقدم الحقيقي حصل بعد ذلك بثلاثة أعوام، حينما قام تاونزِند هاريس (Townshend Harris) بالتفاوض من أجل إبرام معاهدة شيمودا (Shimoda Convention). وافقت اليابان على فتح موانئ إضافية وتوسيع نفوذ الولايات المتحدة خارج أراضي الوطن الأم. فسح هذا في المجال أمام سلسلة من المعاهدات، كل واحدة منها أقل إنصافًا من سابقتها بالنسبة إلى اليابان، ما حرمها سلطة فرض رسوم جمركية، ودفعها إلى فتح مزيد من الموانئ، ومنح الحرية الدينية للأجانب.

أدت هذه المعاهدات غير المتكافئة، كما كان متوقعًا، إلى الاحتكاك. وأفضت سلسلة من الحوادث في عام 1863 إلى نشوب حرب بين اليابان والقوى الإمبراطورية. كانت الولايات المتحدة في خضم حربها الأهلية، وهكذا قادت البحرية البريطانية الحرب. كانت مصرة على المشاركة - رغم أنها لم تكن تملك سوى سفينة شراعية واحدة في منطقة النزاع - واستطاعت الانضمام «حينما استأجر الأميركيون سفينة بخارية صغيرة غير مسلحة، ونقلوا إليها مَدفعًا وطاقمًا من السفينة الشراعية لحمل علم الولايات المتحدة إلى مسرح المعركة» [(168)].

ستستخلص اليابان العِبر المحتومة من هذه الإهانة ومن إهانات أخرى على أيدي القوى الإمبريالية، منها: الحاجة إلى إنشاء أسطول بحري قوي وتحديثه. ومع استعادة الإمبراطور سلطاته التنفيذية في عام 1868، حدث التغيير بسرعة. ستشهد اليابان الآن تحولًا، وقد جرى أول اختبار حقيقي لبسالتها العسكرية في عام 1894-1895، حينما هُزمت الصين في نزاع بشأن كوريا.

كان انتصار اليابان كاسحًا (بفضل القوة البحرية أساسًا) بحيث إنه كان على القوى الموقِّعة للمعاهدة أن تتوسَّط لمنع اليابان من أن تنتزع من الصين تنازلات كثيرة. في المقابل، استطاعت اليابان أن تعيد التفاوض بشأن المعاهدات غير المتكافئة التي كانت قد وُقِّعت مع قِوى المعاهدة. حلَّ القرن العشرون وقد استعادت اليابان كامل سيادتها، وباتت على طريق أن تصبح هي الأخرى دولة إمبريالية [(169)].

في تلك الأثناء، واصل الأجانب في الصين توجيه سلسلة من الإهانات إليها، وكانت الولايات المتحدة المسؤولة الأبرز ضمن قوى المعاهدة. ولم يكن ممكنًا

إخماد تمرد تايبينغ (1850-1864) الذي استمر طويلًا إلا بمساعدة القوات الأجنبية، الشيء الذي أدى إلى مزيد من التنازلات لمصلحة الولايات المتحدة ودول إمبراطورية أخرى من خلال المعاهدات. هكذا، فقدت الحكومة الصينية، على سبيل المثال، الحق في فرض رسومها الجمركية الخاصة، وحصلت الولايات المتحدة على حق إقامة محكمة في قنصليتها في شانغهاي لمحاكمة مواطنيها المتهَمين بجرائم.

رغم أن الولايات المتحدة لم تشارك في حرب الأفيون الثانية (1856-1860)، ولا في تدمير القصر الصيفي [(170)]، فإنها قامت بعد مرور أعوام قليلة بدور قيادي في قصف فورموزا (تايوان) ردًّا على أعمال القرصنة. كما أنها أصدرت قانون إقصاء الصين (China Exclusion Act) في عام 1882، ما يحدُّ من الهجرة الصينية إلى الولايات المتحدة. وفي عام 1888، صادقت على نص تشريعي إضافي ولّد شعورًا بمزيد من الإهانة في الصين، حيث يُمنع منعًا باتًّا على أي صيني العودة إلى الولايات المتحدة بعد زيارة الصين.

كان أخطر تلك الأحداث ردّ قوى المعاهدة على ثورة البوكسر (الملاكمين) (Boxer Rebellion) (1898-1900) [(171)]. احتلت بعثة إغاثة الصين (China Relief Expedition)، والتي تتكون من ثماني دول بما فيها الولايات المتحدة، الصين في عام 1900، وتوغلت حتى بيجين لحماية مواطنيها وإخماد الانتفاضة [(172)]. بدت أعمال النهب والفظائع الأخرى التي ارتكبتها الجيوش الأجنبية أمرًا عاديًا، بينما أُرغمت الحكومة الصينية، بحسب بروتوكول البوكسر (Boxer Protocol) في عام 1901 على أن تدفع لحكومات الجيوش الغازية تعويضات ضخمة. وسلطت الرسوم المتحركة الضوء على المُناخ السائد آنذاك [(173)].

كانت الصين من الضعف بحيث باتت عرضة للتقطيع من الدول الإمبريالية. لكن ذلك شكل خطرًا أيضًا بالنسبة إلى الإمبرياليين أنفسهم، حيث إنه لن يزيد من فُرص الحرب بين القوى الإمبراطورية فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى تفتيت السوق الصينية الأسطورية. ورغم أنها كانت غالبًا ما تبعث على الإحباط، كان لا يزال بوسع الواردات الصينية أن تكون ضخمة شريطة أن يتم الحفاظ على سيادة أراضيها.

في تلك الأثناء بالذات، نشر وزير الخارجية الأميركي جون هي (John Hay) ملاحظتيه الاثنتين بشأن «فتح الأبواب»، ولم تعترض أي من قوى المعاهدة الأخرى عليها [(174)]. لن يتم تقطيع الصين، ولكن سيكون هناك ولوج متكافئ (على الأقل بالنسبة إلى قوى المعاهدة)، ولن تكون هناك أي حرب. غير أن الصين كانت لا تزال خاضعة لمعاهدات غير متكافئة، كما أن مزيدًا من القيود فُرضت على الصينيين المقيمين في أميركا (ردَّ التجار الصينيون على ذلك بفُتور، وذلك بمقاطعة البضائع الأميركية). كما استعمل الرئيس تافت

دبلوماسية الدولار لتشكيل اتحاد مالي دولي للحفاظ على انفتاح الصين على الاستثمار وعلى استقرار عملتها.

لم تكن الولايات المتحدة بالتأكيد أكبر من أساء إلى الصين ضمن القوى الإمبراطورية. غير أن هذا ليس مهمًا؛ فهي كانت واحدة من القوى التي تمادت في إلحاق الإهانات بالصين والحد من سيادتها. هكذا، لم يكن هناك، بالنسبة إلى الصينيين، ما يدعو إلى التمييز بين الولايات المتحدة والدول الأخرى إلا حينما تتراءى فرصة لتحريض الواحدة منها على الأخرى. وكانت أميركا راضية بالعمل مع القوى الإمبراطورية الأخرى كلما استدعى الأمر ذلك من أجل ضمان مصالحها.

ثالثًا: هاواي وساموا وألاسكا

كانت هاواي دائمًا، وبحكم موقعها وسط المحيط الهادي (الخريطة (3-3))، تثير أطماع الإمبرياليين. وكانت بريطانيا العظمى أول المهتمين، انطلاقًا من رحلة القبطان جيمس كوك في عام 1778 و«التخلي» عن تلك الجزر للقبطان جورج فانكوفر في عام 1794، ولكن لم يجرِ تتبّع المطالبة بشكل جدي. من جانب آخر، طالبت كل من فرنسا وروسيا بهاواي بناءً على تبريرات واهية.

كانت الدولة التي سجلت الحضور الأقوى في هاواي هي بالطبع الولايات المتحدة. أولًا، وصل التجار مُحملين بالجلود والفراء من شمال غرب المحيط الهادي. وكانوا يتوقفون في هاواي في أثناء توجههم إلى كانتون في الصين، ويبتاعون خشب الصندل. بعد ذلك، وصلت بواخر صيد الحيتان التي استخدمت هاواي لا مكانًا للتزود بالمؤن فحسب، وإنما مرفأ للراحة بين المواسم أيضًا.

لعل الأمر الذي كان الأكثر أهمية هو وصول المبشرين الأميركيين في عام 1820. وفي مسعى لحل النزاعات المذهبية في نيو إنكلند، أقيم مجلس المفوضين الأميركي للبعثات الأجنبية (ABCFM) في عام 1810. ثم انتشر المبشرون الأميركيون عبر المحيط الهادي وصولًا إلى بورما والهند البريطانية والصين. وهُم لم يحظوا بالترحيب، وعلى الأرجح توقَّع المبشرون الذين أُرسلوا إلى هاواي الشيء ذاته.

من حسن حظ المبشرين أن الملك كاميهاميها الأول (Kemehameha I) كان قد توفي قبل وصولهم بعام واحد. وكان خليفته ليهوليهو (Liholiho) (كاميهاميها الثاني) يعتمد الطرائق العصرية استعدادًا لكسر العديد من التقاليد القديمة. وهو سمح للمبشرين بالاستقرار بين رعاياه البالغ عددهم 100,000 نسمة، فقام هؤلاء بعد حين بتأسيس مدارس ومطبعة ولغة للكتابة.

عندما توفي ليهوليهو في عام 1824 خلال زيارة رسمية إلى بريطانيا العظمى، خلفه على العرش ابنه كاويكيولي (Kauikeaouli) وكان في الثانية عشرة من العمر. ومع أن الملك كاميهاميها الثالث (كما بات يُلقب) كان عليه أوصياء، نال المبشرون بعد حين موقعًا مهمًّا كمستشارين ومُرشدين. وبالفعل، وُقِّعت

المعاهدة الأولى بين الولايات المتحدة وهاواي في عام 1826، لكن الكونغرس لم يصادق عليها قط.

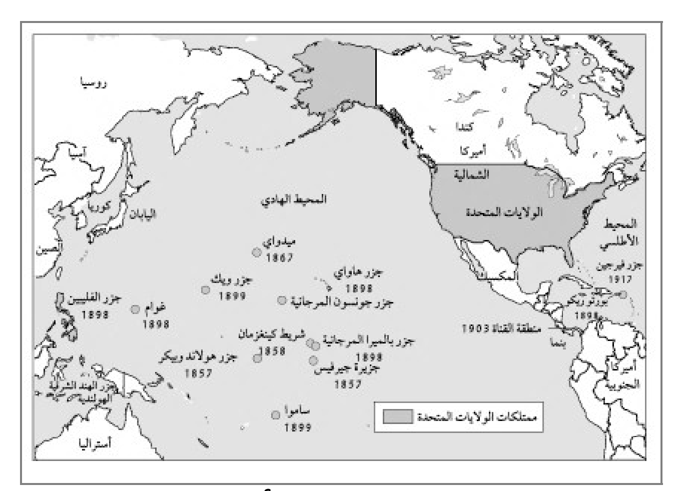
التحق كاويكيولي بمدرسة مسيحية، حيث تعلم القراءة والكتابة. غير أن ما كان يرغب فيه بشِدة هو اعتراف القوى الإمبراطورية بهاواي من أجل إرساء استقلالها على أساس أمتن. لذا أرسل بعثة من شخصين إلى واشنطن العاصمة في عام 1842. كان أحدهما تيموتيو هاليلو (Timoteo Haalilio)، أحد نبلاء هاواي، والآخر وليام ريتشاردس (William Richards)، مبشر أميركي سابق[(175)].

اجتمع المفاوضان إلى وزير الخارجية دانييل وبستر والرئيس تايلر. أرجأ الاثنان الأخيران الاعتراف إلى أن ألمحت البعثة إلى إمكانية أن تصبح هاواي محميةً تحت نفوذ قوة أخرى. انطلت عليهما الحيلة، وهكذا أدلى تايلر بالمصادقة التالية:

هكذا، ونظرًا إلى أن الولايات المتحدة تقيم قدرًا كبيرًا من العلاقات التجارية مع هذه الجزر، فإنه يبدو من الملائم إعلان أن حكومتها لا تسعى مع ذلك للحصول على امتيازات خاصة، أو على سيطرة حصرية على حكومة هاواي، لكنها تبدو راضية بوجود الجزيرة المستقلة، وتسعى حثيثًا للحفاظ على أمنها ورخائها.... إن تسامحها في هذا السياق، نظرًا إلى المعاملات الواسعة بين مواطنيها وهذه الجزر، سيمنح الحكومة المبرر، إذا ما استدعت الظروف ذلك، في أن تطالبها، للاعتراض على اعتماد سياسة تتقدم بها أي قوة أخرى[(176)].

كان عقيدة تايلر (Tyler Doctrine)، كما سيُعرف في ما بعد، أكثر من الاعتراف باستقلال هاواي. لقد حول هاواي فعليًا إلى محمية أميركية ما دام أن حكومتها ما عادت تتمتع بالاستقلال لتدبير علاقاتها مع قوى أجنبية أخرى من دون أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأميركية، كما لا يمكنها الآن أن تأمل في أن تغدو تابعة لأي دولة أوروبية أخرى.

الخريطة (3-3): الممتلكات الأميركية في المحيط الهادي



كانت هاواي حينها داخل دائرة النفوذ الأميركي، لكن التطورات التجارية ستعمق ذلك أكثر. كان السكر في البداية يُصدر في عام 1839، وكانت الصناعة تسير بخطى متواضعة إلى أن حدث أمران. أولًا، حصلت الولايات المتحدة على أوريغون وكاليفورنيا مع نهاية أربعينيات القرن التاسع عشر، ما وفر لهاواي سوقًا جديدة للسكر. ثانيًا، كانت صناعة صيد الحيتان قد عرفت تدهورًا مع نهاية خمسينيات القرن التاسع عشر، ما دفع إلى البحث عن صادرات بديلة.

حمل تطور صناعة السكر رأس المال الأميركي إلى هاواي بكميات كبيرة، وعمل أيضًا على إنهاء الإقطاعية وسمح بتملك الأجانب للأراضي. كما تمخض عنه تزايد الطلب على اليد العاملة التي لا يمكن توفيرها محليًا، ما أدى إلى تدفق هجرة العمال الصينيين واليابانيين. ولكن، كان على السكر المجلوب من هاواي أن ينافس في السوق الأميركية السكر الأجنبي، إضافة إلى قصب السكر المحلي ولاحقًا السكر الشمندري. أدى هذا إلى دعوات إما إلى الضم وإما إلى إقامة «علاقات متكافئة»، يمكن هاواي بموجبها إحراز الدخول المجاني إلى الأسواق الأميركية في مقابل الإعفاء التام من الرسوم على الواردات الأميركية.

كادت المفاوضات أن تصل إلى خاتمة سعيدة خلال خمسينيات القرن التاسع عشر، غير أنها توقفت بسبب اندلاع الحرب الأهلية. وحينما انطلقت المحادثات من جديد ودارت حول التعامل بالمثل، تعقَّدت الأمور بسبب وفاة الملك كاميهاميها الخامس في عام 1872. وتوفي خلَفه في شباط/فبراير 1874 ووصل الجنود الأميركيون لإخماد تمرد ضد الملك الجديد ديفيد كالاكاوا (David Kalakaua). منذئد، تقدمت المفاوضات بشكل سريع، وجرى توقيع معاهدة التعامل بالمثل (Reciprocity Treaty) في عام 1875.

كانت المعاهدات كهذه، ولا تزال، أمرًا عاديًا وليست بالضرورة إمبريالية في طابعها. غير أن تلك المعاهدة لم تكن عادية، كما أوضحت المادة الرابعة:

«وافق جلالة ملك هاواي على أن ما دامت هذه المعاهدة سارية المفعول، فإنه لن يؤجر أو يتصرف بأي شكل آخر أو يقدم حق الحجز على ميناء أو مرفأ، أو أي منطقة تحت نفوذه، أو يمنح أي امتيازات خاصة أو حقوق الاستعمال لها، لأي قوة أو دولة أو حكومة أخرى، أو أن يوقع أي معاهدة يمكن أي أمة أخرى أن تحصل بموجبها على الامتيازات ذاتها التي تتعلق بإدخال أي بضائع من دون واجبات جمركية، الأمر الذي يبقى مضمونًا للولايات المتحدة» [(177)]. لم تحد المادة الرابعة من سيادة حكومة هاواي فحسب، وإنما ضُمّت إلى مواد المعاهدة نتيجة رفض مفاوضي هاواي تأجير ميناء بيرل هاربر إلى الولايات المتحدة وفق المعاهدة. غير أن مع حلول عام 1887، كانت مقاومة هاواي قد انتهت، وأصبح بيرل هاربر مِلكًا للولايات المتحدة كجزء من إعادة المفاوضات بشأن معاهدة التعامل بالمثل لعام 1875.

كانت سياسة التعامل بالمثل وحيازة بيرل هاربر أكثر من كافيتين لضمان المصالح الأميركية، غير أن هاواي كانت ظاهريًا لا تزال ذات سيادة. ولم يكن الأمر ذا أهمية ما دام الملك (أو الملكة) مطيعًا (أو مطيعة)، ولكن في عام 1891 اعتلت الملكة ليليوكالاني العرش (الإطار (3-2)). وُلدت ليليوكالاني في عام 1838، وشهدت فترة كانت فيها سيادة المملكة واستقلالها عرضة لخطر مطرد. كما كان عدد السكان المحليين في تراجع حتى أصبحوا مجرد أقلية، بينما هيمن المستوطنون الأميركيون وذريتهم على التجارة والسياسة. ومما زاد الأمور سوءًا هو أن تعرفة ماكينلي (McKinley Tariff) ألغت في عام 1890 امتيازات معاهدة التعامل بالمثل [(178)]. حينها، قررت الملكة أن الوقت قد حان لاتخاذ موقف.

أساءت الملكة التقدير، فسيطر أولئك الذين كانوا يحبذون الضم. وأخّرت اعتباراتٌ داخلية في الولايات المتحدة الانتقال إلى معاهدة الضم حتى عام 1898 وأصبحت هاواي في عام 1900 إقليمًا أميركيًا. كان انتقالها إلى وضع ولاية قد تعثّر أولًا بسبب المقاومة الجنوبية لسكان من غير البيض، وبعد ذلك بسبب الهجوم الياباني على بيرل هاربر في كانون الأول/ديسمبر 1941. لكن في النهاية، ستلتحق بالاتحاد باعتبارها الولاية الـ 50 في عام 1959.

في ما قدمت هاواي للولايات المتحدة موطئ قدم في شمال المحيط الهادي، قامت ساموا الشرقية بالشيء ذاته في جنوب المحيط. تحتل جزر ساموا موقعًا استراتيجيًا بين الأميركتين وأوقيانوسيا، وتقع مباشرة على طرق التجارة بين هاواي وأستراليا. كانت الجزر المجاورة - فيجي وتاهيتي وتونغا وجزر الكوك - قد أثارت اهتمام القوى الإمبراطورية الأوروبية منذ أواخر القرن الثامن عشر، وكان من المتوقع إذًا أن تسعى الولايات المتحدة لإقامة حضور لها في المنطقة.

الإطار (3-2): الملكة ليليوكالاني (1838-1917)

كانت ليليوكالاني ابنة مستشار مقرَّب من الملك كاميهاميها الثالث. التحقت بإحدى المدارس التبشيرية وتزوجت من جون أوين دومينيس، ابن قبطان في البحرية الأميركية. وكانت تُهيَّأ على مدى أعوام لاعتلاء العرش. سافرت إلى لندن في عام 1887 لحضور إحتفال اليوبيل الذهبي للملكة فيكتوريا. صادف هذا الحدث العام ذاته الذي أُرغم فيه الملك كالاكاوا على الموافقة على ما سمي دستور الحِراب (Bayonet Constitution) الذي أضعف السلطات الملَكية بسبب المصالح الأميركية في الجزيرة.

عند اعتلائها العرش في عام 1891، كانت عازمة على اعتماد دستور جديد يعيد للملك سلطاته. ونظرًا إلى عجزها عن تحقيق ذلك عبر البرلمان، حاولت أن تقوم بذلك عن طريق إصدار مرسوم. في كانون الثاني/يناير 1893 نحّاها عن العرش أنصار الضم بزعامة سانفورد دول، الذي كان مدعومًا من جنود أميركيين كانوا على متن السفينة الحربية الأميركية بوسطن (USS Boston). وعلى وجه السرعة، أعدَّ الرئيس بنجامين هاريسون (1889-1893) معاهدة للضم، غير أن ولايته انتهت قبل أن يتبنى الكونغرس المعاهدة.
أرسل خليفته، الرئيس غروفر كليفلاند (1893-1897)، جيمس بْلَونت للتحري بشأن الظروف المحيطة بالانقلاب، ودان تقريرُ بْلَونت التدخل الأميركي. غير أن قبل أن تعاد الملكة إلى السلطة، أصدر مجلس الشيوخ تقريره الخاص برئاسة جون ت. مورغان، وكانت تلك الوثيقة، التي رفضتها صحيفة **فيلادلفيا ريكورد** (Philadelphia Record) باعتبارها «مجرد كلام أحمق غير متماسك من الشوفينية»، كافية للإبقاء على الوضع الراهن.
اعترف كليفلاند، على الرغم من سمعته كشخص مناهض للإمبريالية، بسانفورد دول رئيسًا لجمهورية هاواي. فزج دول بليليوكالاني في السجن في عام 1895، ولم يجرِ إطلاق سراحها حتى تشرين الثاني/نوفمبر 1896. سافرت مباشرة إلى واشنطن العاصمة، غير أن قضيتها كان ميؤوسًا منها وقتذاك. عادت إلى هاواي، حيث عاشت حتى وفاتها في عام 1917. واصلت كتابة الأغاني، وكانت أكثرها شهرة أغنية «ألوها أوي» (Aloha Oe). وبقيت عازفة موسيقى متميزة (كانت تعزف على البيانو والقيثارة (uklele) والغيتار والسنطور (zither) والأُرغن).

حط الجنود الأميركيون في ساموا في أوائل عام 1841 وشرعوا في إضرام النار في القرى، في ردة فِعل على جريمة اغتيال السكان المحليين بحارًا

أميركيًا. غير أن البريطانيين كان لهم قبل ذلك موقع قوي في الجزر ولم يجرِ تشكيل مخطط إمبراطوري أميركي متناسق حتى عام 1873. خلال ذلك العام، قام الرئيس غرانت بإرسال ألبرت ستاينبرغر إلى ساموا مبعوثًا خاصًا لاستكشاف إمكانية الحصول على محمية أميركية.

في تلك الأثناء، كانت ساموا تتعافى من آثار حرب أهلية بين الأسرتين الحاكمتين (ماليتوَا وتوبُوا). وهكذا دُعي ستاينبرغر لوضع دستور سيجري اعتماده وسيكون هو الرئيس. وفّر له هذا سلطة تنفيذية مطلقة، وكان يُفترض أن يكون هذا الحدث مؤشرًا على اللحظة التي غدت فيها ساموا بأكملها مستعمرة أميركية. غير أن تحركات ستاينبرغر سببت له عداوات لا مع بريطانيا العظمى وألمانيا فحسب، بل مع القنصل الأميركي أيضًا.

خُلع ستاينبرغر من منصبه في عام 1875 قبل أن تتعزز السيطرة الأميركية، لكن بعد مرور أعوام ثلاثة، وافقت حكومة ساموا على معاهدة في واشنطن العاصمة تمنح الحكومة الأميركية ما كانت ترغب فيه فعلًا: محطة بحرية لتزويد البواخر بالفحم على مرفأ باغو باغو في جزيرة توتويلا في شرق ساموا. ولحظت المعاهدة أيضًا التزام الولايات المتحدة بالوساطة بين ساموا وقوى أخرى.

تفاقمت النزاعات بسرعة، وتمركزت حول كثير من الموضوعات، بما فيها ملكية الأراضي. يستلزم التقليد في ساموا أن تعود ملكية الأراضي إلى الجماعة - عكس الأمر في هاواي - ولم يتغير القانون بهذا الخصوص، ما يعني أن الرشوة والفساد كانا أمرين عاديين في محاولة الأجانب للحصول على سيطرة فعلية بحكم الأمر الواقع على الأراضي. ولعل أحد المتهمين الرئيسين في ذلك كان شركة بولينيزيا الوسطى لشراء الأراضي والتجارة [179](CPLCC).

شهد عام 1887 محاولة القوى الرئيسة الثلاث - ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - لحل خلافاتها، لكن من دون جدوى. وبعد مضي عامين، كان من الممكن أن تندلع حرب في مياه ساموا لولا حدوث عاصفة كبيرة. بعدئذٍ، دعا المستشار بسمارك القوى إلى برلين، حيث وُضعت الجزر تحت وصاية مشتركة بين ألمانيا في الغرب وبريطانيا العظمى (لم تحدد منطقة نفوذها) والولايات المتحدة في الشرق، ما أبقى مرفأ باغو باغو تحت سيطرة أميركا، وهو كان هدفها الاستراتيجي الأهم منذ البداية.

كانت الحكومة في ساموا لا تزال تتمتع بسيادة صورية، وهكذا بدت واضحة فرص سوء التفاهم وتدخّل القوى الأجنبية. وفي عام 1899، وافقت القوى الثلاث على اقتسام شكلي للعمل. أصبحت ساموا الغربية مستعمرة ألمانية (ستمنحها عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لنيوزيلاندا)، وأصبح الباقي مستعمرة أميركية، وتخلت بريطانيا العظمى عن مطالبها الأرضية.

وقّع الرئيس وليام ماكينلي (1897-1901) قانون الضم - اعترافًا منه بأهمية المرفأ في باغو باغو - وسلّم فورًا ساموا الأميركية للبحرية الأميركية. ولم يقم الكونغرس بأي دور في هذه المرحلة الإمبراطورية حتى عام 1929، حين جرت رسميًا المصادقة على التنازل للولايات المتحدة [(180)]. بقيت ساموا الأميركية تحت عهدة البحرية الأميركية حتى عام 1951 حين أُقيم حكم مدني تحت نفوذ وزارة الداخلية. ولا تزال ساموا الأميركية مستعمرة أميركية إلى اليوم.

كانت ألاسكا، المستعمرة الروسية شمال غرب المحيط الهادي، خاضعة لإدارة الشركة الروسية الأميركية (RAC) منذ تأسيسها في عام 1799، حيث بقيت الدولة مساهمًا ثانويًا. كانت الشركة في البداية تجني أرباحًا طائلة، غير أن التراجع في أعداد الجلود والفراء نتيجة إفراط البحارة الأميركيين والبريطانيين والروس في صيد الأسماك سرعان ما غيّر ذلك. لم تكن الحكومة الروسية ترغب في دعم الشركة، خصوصًا بعد رفع تقرير قاتم عن إمكاناتها المرتقبة لعام 1862، فعزمت على بيع المنطقة.

كان من الممكن أن تمنح روسيا ألاسكا إلى بريطانيا العظمى، غير أن العلاقات مع الولايات المتحدة كانت أفضل كثيرًا. وما دام أن حدود ألاسكا (بما فيها جزر إلوشن وجزر أخرى) كانت محددة بشكل واسع في المعاهدة الإنكليزية - الروسية لعام 1825، فإن المفاوضات كانت صريحة ومباشرة. واتُّفق على مبلغ 7,2 ملايين دولار في عام 1867، وصادق مجلس الشيوخ الأميركي على البيع، بعد خطاب تأييدٍ مطوّل ألقاه السيناتور تشارلز سَمنر على مدى ثلاث ساعات.

لم يعبأ السيناتور سَمنر ولا الحكومتان الأميركية والروسية بالسكان الأصليين الذين كان عددهم يقدَّر بحوالى 26,000 نسمة (أو 27,500 نسمة إذا أخذ المختلَطون بعين الاعتبار). وما دام أن السكان البيض لا يتجاوزون 483 نسمة، منهم 150 أميركيًا، قررت الحكومة الأميركية أن من غير الممكن أن تصبح ألاسكا إقليمًا، فوُضِعت المستعمرة الجديدة تحت حكم عسكري.

لم يكن الحكم العسكري أمرًا غير عادي في إقامة الإمبراطورية الأميركية، لكنه استمر فترة أطول قياسًا بأي مكان آخر. وكان غياب أي مؤسسات تمثيلية يعني أن في وسع بعض عديمي الضمير في المجتمع الأميركي العمل بلا خوف من المحاسبة. على وجه الخصوص، استرعت ألاسكا اهتمام شركة غوغنهايم (Guggenheim) التي أقامت نقابة خاصة بألاسكا لإيجاد سلسلة من الاحتكارات في مجالات استخراج المعادن الطبيعية والنقل والطاقة.

تزايد عدد السكان ببطء إلى أن اكتُشف الذهب في نهر كلونديك في عام 1896. وأدى ذلك إلى التهافت الحتمي على الذهب، وقفزة في عدد المستوطنين البيض من حوالى 6000 نسمة في عام 1890 إلى 34,000 نسمة في عام 1900. وكان ذلك أكثر من كاف بالنسبة إلى ألاسكا كي تتقدم نحو

المرحلة الأولى من الحكم الإقليمي، لكن أرجئ الأمر مرات ومرات. وبالفعل، لم تصبح ألاسكا إقليمًا أميركيًا إلا في عام 1912.

كانت الحكومة الإقليمية في ألاسكا أكثر «استعمارية» قياسًا بمناطق أميركية أخرى. يحدُّ القانون الذي يؤسس إقليم ما من سلطات الهيئة التشريعية فيه: «لا يمكنها أن تصادق على أي قانون يتدخل في التصرف الأولي في الأراضي؛ لا يمكنها فرض ضرائب ليست متساوية على رعايا ينتمون إلى الطبقة ذاتها؛ لا يمكنها منح أي امتيازات حصرية أو خاصة من دون موافقة واضحة من الكونغرس... لا يمكنها أن تسمح... للإقليم بالحصول على أي قرض... لا يمكنها الحصول على أي مال عام من أجل مدرسة طائفية أو تابعة لجماعة ما... لا يمكنها تغيير أو تصحيح أو تعديل أو فسخ قوانين الصيد بحرًا وبرًا، وهي التي وافق عليها الكونغرس ولا تزال سارية المفعول في ألاسكا» [(181)]. أثارت النقطة الأخيرة، على وجه الخصوص، امتعاض السكان - سواء المستوطنين أو السكان الأصليين - لأنها توحي بأن ألاسكا غدت تجربة مُبكرة لحقِّ الكونغرس في الحفاظ على خيرات البلاد [(182)]. ولكن، لم تكن لدى السكان الأصليين أي وسيلة للاحتجاج حتى عام 1915، حين تم منحهم حق المواطَنة - ولو وفق شروط صارمة للغاية.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ارتفع عدد السكان بما يكفي التداول بشأن الانتقال إلى وضع ولاية. وأُجري استفتاء في عام 1946، وصوتت الأغلبية لمصلحته. غير أن 40 في المئة من السكان صوتوا ضده؛ وهكذا مرَّت سنوات قبل أن تتمكن المنطقة من الانضمام إلى الاتحاد [(183)]. حدث ذلك أخيرًا في كانون الثاني/يناير 1959، مُنهيًا حوالى قرن من حكم الولايات المتحدة الاستعماري لألاسكا.

رابعًا: مغانم الحرب

أُضيفت الفليبين إلى الإمبراطورية الإسبانية في عام 1565. وبالنسبة إلى القرون الثلاثة اللاحقة، لم تعرف السلطة الإسبانية عمومًا أي مضايقة، سواء في الأرخبيل أو في الجزر المحيطة بميكرونيزيا. وكانت هذه الأخيرة تضم جزر ماريانا وكارولاينا ومارشال، التي كانت تطالب بها إسبانيا، ولكنها - باستثناء غوام - لم تقم باحتلالها أو تحصينها بأي شكل هادف. كما أنها لم تقاوم وصول المبشرين البروتستانت والتجار الأجانب وإقامتهم الدائمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

حتمًا، أخذت هذه المجموعات من الجزر الصغيرة تثير انتباه القوى الإمبراطورية الأخرى، ومن بينها ألمانيا الأكثر حضورًا، والتي قامت في عام 1885 باحتلال عدد من الجزر في كل من كارولاينا ومارشال. احتجت إسبانيا على ذلك، وكان يمكن أن تقع حرب لولا أن وافق الجانبان على اقتراح ألماني لطلب تحكيم البابا ليو الثالث عشر.

اعترف بروتوكول روما (The Protocol of Rome)، الذي وضعه البابا مع نهاية عام 1885، بسيادة إسبانيا على جزر كارولاينا. غير أن ذلك كان انتصارًا بثمن باهظ؛ إذ بقيت ألمانيا تتحكم في جزر مارشال مع الحق في إحداث محطات بحرية تقوم بتزويد البواخر بالفحم في كارولاينا. إضافة إلى ذلك، أثارت محاولات إسبانيا اللاحقة لاحتلال هذه الجزر مقاومة شديدة من السكان الأصليين، وبرهنت للقوى الأخرى على مدى هشاشتها العسكرية [(184)].

لم تمر تلك الأحداث من دون إثارة انتباه الولايات المتحدة التي كان مبشّروها قد استقروا في كثير من الجزر مدة طويلة. كما أثار الضعف الإسباني أيضًا انتباه الأميركيين إلى الفليبين، حيث أخذت تتراكم مقاومة الحكم الإمبراطوري منذ ستينيات القرن التاسع عشر. كان الأرخبيل القريب جدًا من اليابسة الصينية يحتل موقعًا استراتيجيًا، وبالتالي تراءت السيطرة عليه اقتراحًا مُغريًا بالنسبة إلى أي قوة معنية بزيادة علاقاتها التجارية مع آسيا.

لم يكن لدى الفليبينيين، كما كان الأجانب يُلقبون السكان الأصليين، أي رغبة في استبدال الحكم الإسباني بحكم أي قوة إمبراطورية أخرى. وكانوا خلال تسعينيات القرن التاسع عشر قد شكلوا حركة وطنية قوية بزعامة إيميليو أغوينالدو بهدف تحقيق الاستقلال، أو على الأقل، الحكم الذاتي. وبحلول عام 1898، كان الثوار يسيطرون على البلاد بشكل واسع، وحوصرت القوات الإسبانية في مانيلا. كانت إسبانيا عاجزة عن توفير التعزيزات الملائمة بسبب حرب الاستقلال الثانية في كوبا (1895-1898)، وكان المتمردون الفليبينيون يتطلعون إلى النصر.

في هذه اللحظة بالذات، أعلنت الولايات المتحدة الحرب على إسبانيا. وعلى الرغم من أن الحافز الرئيس يكمن في إنهاء الحكم الإسباني في كوبا وبورتوريكو، كان الرئيس ماكينلي، حتى قبل الإعلان، قد اتخذ احتياط تحريك الأسطول الأميركي في آسيا تحت قيادة العميد البحري ديوي إلى هونغ كونغ، إستعدادًا لشن هجوم على الأسطول الإسباني في خليج مانيلا [(185)]. وما إن أُعلنت الحرب، حتى دُمِّر الأسطول الإسباني في المرفأ بالكامل [(186)].

كان ديوي، الذي سيصبح أميرالًا بعد حين، يفتقر إلى قوات مشاة للسيطرة على مانيلا. وكان بإمكان الثوار الفليبينيين السيطرة عليها، ما سيجعلهم يسيطرون على الفليبين. فأُرسلت من البر تعزيزات أميركية إلى مانيلا على وجه السرعة، لتتوقف قليلًا في غوام، في جزر ماريانا، لضم الجزيرة [(187)]. وطُلب من الثوار بحزم أن يرابطوا بعيدًا، وهكذا سلّمت إسبانيا مانيلا من دون أي مقاومة تقريبًا [(188)].

بغض النظر عن الشكوك التي ربما راودت الرئيس ماكينلي بشأن الدفع قُدُمًا بالطموحات الإمبراطورية الأميركية، فإنها تبخرت مع حلول مؤتمر باريس للسلام في كانون الأول/ديسمبر 1898 [(189)]، حيث تنازلت إسبانيا للولايات

المتحدة عن كلٍّ من غوام وجزر الفليبين من دون استشارة السكان الأصليين. غير أن الولايات المتحدة لم تستولِ على جزر ماريانا الشمالية أو كارولاينا، مع أن ما من شك في أنه كان في وسعها القيام بذلك لو شاءت [(190)]. ولمّا ما عادت إسبانيا في وضع يسمح لها بالحفاظ عليهما، فإنها باعتهما لألمانيا في عام 1899.

وُضعت جزيرة غوام تحت نفوذ البحرية الأميركية التي انطلقت فورًا لحكم الجزيرة من دون أن يكون هناك إشراف من الكونغرس أو من أي مؤسسة أخرى [(191)]. ولم يكن من السهل التحكم في الجزر الـ 7100 التي تشكل أرخبيل الفليبين بسهولة؛ ذلك أن القوات التابعة لأغوينالدو لا تنوي إلقاء السلاح. وهكذا انخرطت الولايات المتحدة في حرب استعمارية ضارية، حيث كان التعذيب ممارسة عادية، وأُلقي السكان المدنيون في معسكرات الاعتقال [(192)].

اعتُقل أغوينالدو في عام 1901، فانتهت أسوأ مراحل القتال بحلول العام التالي. وسيكون من المحال معرفة عدد القتلى من الفليبينيين على وجه الدقة، ولكن قُدِّر بحوالى 250,0000 قتيل إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تفشي الأمراض والمجاعة [(193)]. غير أن الشك لم يخامر الإمبرياليين الأميركيين قط في شأن فضيلة قضيتهم؛ ففي تشرين الأول/أكتوبر 1900، صرح وزير الحرب إليهو روت بالقول: «لا شيء يمكن أن يكون أكثر عبثًا من القول بأن هؤلاء الرجال (القوات الفليبينية بقيادة أغوينالدو) يستحقون الحصول منا على السيادة الكاملة على بلد كنا نحتله، كما لا يمكن الهنود الأصدقاء، والذين ساعدونا في حروبنا الهندية، أن يطالبوا بالسيادة على الغرب. لقد كانوا يعلمون بأننا لن نلتزم بأي شيء من هذا القبيل، كما أنهم لم يكونوا يتوقعون أي مكافأة من هذا النوع» [(194)].

الإطار (3-3): «عبء الرجل الأبيض»

كان راديارد كيبلِنغ (1865-1936) كاتبًا إنكليزيًا قد اشتهر بقصائده الشعرية وبقصص الأطفال. كما أنه كان مُدافعًا قويًا عن الإمبريالية البريطانية. غير أن قصيدته الإمبريالية الأكثر شهرة كانت موجهة إلى شعب الولايات المتحدة وتتعلّق بالفليبين.

كانت زوجة كيبلِنغ أميركية، وهما أمضيا شهر العسل في الولايات المتحدة. وأسسا بعد ذلك منزلًا في كونيكتيكت، حيث ألّف العديد من الأعمال التي عادت عليه بشهرة واسعة. ورغم أنه لم يكن يعيش في الولايات المتحدة خلال الحرب الإسبانية - الأميركية، فإنه أرسل نسخة من أنشودته في مدح الإمبريالية، «عبء الرجل الأبيض: الولايات المتحدة وجزر الفليبين» (The White Man’s Burden: The United States and the Philippine Islands»)، إلى

ثيودور روزفلت في تشرين الثاني/نوفمبر 1898 يحثه فيها على دعم الاستعمار.

أرسل روزفلت القصيدة إلى السيناتور هنري كابوت لودج مع ملاحظة تمدح رسالتها الإمبريالية، ولكن مع أسفٍ لقيمتها الأدبية. استلم لودج الملاحظة قُبيل تصويت مجلس الشيوخ على ضم الفليبين، وأجاب بأنه أحب كلًّا من الرسالة والشعر. نُشرت القصيدة في مجلة **ماكلور** (McClure) في الشهر ذاته الذي صوّت فيه مجلس الشيوخ على قانون الضم (شباط/فبراير 1899).

حظيت القصيدة بتقدير كبير من مؤيدي الإمبريالية عبر الأجيال، واستعمل ماكس بوت في عام 2002 بعض كلماتها في عنوان كتابه **حروب السلام الهمجية** (The Savage Wars of Peace) دفاعًا عن الإمبراطورية الأميركية. كما أثارت القصيدة أيضًا سلسلة من الانتقادات اللاذعة من المناهضين للإمبريالية والكتّاب الساخرين؛ ففي نيسان/أبريل 1899، مثلًا، نشر هـ. ت. جونسون، وهو رجل دين أميركي من أصول أفريقية، قصيدة هذا بعض أبياتها: «زيدوا الرجل الأسود عبئًا على عبء/أغرقوا بضحككم عويله/لقد أنهيتم مشكلة الرجل الأحمر/والآن حان دور الرجل الأسمر».

وفي العام ذاته، نشر هنري لابوشير السطور الخالدة التالية في مجلة **الحقيقة** (Truth)، وهي ربما أفضل ردّ سريع لاذع على كيبلِنغ: «زيدوا الرجل الأسود عبئًا على عبء/ادفعوه نحو الحرية/دعوا كل بياناتكم/ترشح بالإحسان».

أصبحت غوام وجزر الفليبين الآن أقاليم أميركية، غير أن وضعها القانوني كان لا يزال غامضًا. وجرى ضم هاواي في عام 1898، وبقي أمامها طريق طويلة لكي تصبح ولاية. كما أن ساموا الشرقية، من جهة أخرى، كانت قد أصبحت مستعمرة أميركية في العام التالي من دون إمكانية إلحاقها بالاتحاد. كما كانت الحال بالنسبة إلى تلك الممتلكات كلها، كجزيرة ميدواي التي حصلت عليها الولايات المتحدة في إطار قانون جزر غوانو (Guano Islands Act). ترى ماذا سيحل بجزر غوام والفليبين؟

لم يكن في الولايات المتحدة دعم كبير لمنح المناطق الجديدة وضع ولاية. كانت غوام صغيرة جدًا، كما أن عدد السكان غير البيض في الفليبين كبير جدًا (حوالى 10 في المئة من السكان الأميركيين). بناء عليه، طُلب من المحكمة العليا أن تصدر أحكامها بشأن وضع الممتلكات الجديدة في سلسلة من القرارات التي باتت تُعرف بقضايا الجُزر [(195)](Insular Cases).

أثبتت المحكمة العليا أنها أداة طيعة جدًا في خدمة مصالح الإمبريالية الأميركية. وقرر القضاة، ولو بأغلبية صغيرة، بأن غوام والفليبين مناطق «غير مدمجة»، وبالتالي ليست مخولة لتصبح ولايات [(196)]. بالفعل، في قرار أثار استغراب أغلب الأشخاص، أقرت المحكمة بأن مواطني المناطق غير

المدمجة مخولين للتمتع بالحقوق «الأساسية» فحسب، وفق الدستور الأميركي، ولكن ليس الحقوق «الرسمية» أو «الإجرائية» [197].
هكذا أصبحت الدرب سالكة للإدارة والكونغرس الأميركيَين ليقوما بكل ما يرغبان فيه. وقد بقيت غوام تحت حكم البحرية الأميركية حتى عام 1951، حين أقيم حكم مدني. وصودق على القانون الأساسي للفليبين في عام 1902، وهو القانون الذي قدم بعض التنازلات للمُصدرين، لكنه أبقى البلاد خارج الجدار الجمركي الأميركي (ستصير ضمن ذلك بعد عام 1909) [198]. ولضمان عدم تشكُّل قوة ضغط تدفع باتجاه المطالبة بوضع ولاية، فرض الكونغرس قيودًا مختلفة على الاستثمار الداخلي الأميركي في الفليبين [199].
ما إن صارت صادرات الفليبين من السكر والقنب والتبغ وزيت الجوز الهندي ضمن الجدار الجمركي، حتى توسعت بشكل سريع، وأخذت تشكل تحديًا للمنتجين المحليين في الولايات المتحدة. كما أخذ العمال الفليبينيون، وقد استفادوا من واحد من الحقوق «الأساسية» التي يضمنها الدستور الأميركي، في الانتقال إلى وسط البلاد بأعداد مهمة [200]. وغدت معارضة وضع الفليبين غير المدمج أكثر قوة، سواء من طرف أولئك الذين يطالبون بوضع قيود على الصادرات الفليبينية أو من من طرف الذين يطالبون بوضعِ حد للهجرة.
بات الكونغرس عاجزًا عن القيام بأي شيء ما دامت الفليبين مستعمرة أميركية. غير أن الكساد الكبير (Great Depression) رجح أخيرًا كفة الميزان؛ إذ بات المنتجون المحليون مصرين أكثر من أي وقت سابق على عرقلة الصادرات الفليبينية، بينما جعلت البطالة في وسط البلاد الهجرة الفليبينية غير المشروطة أكثر إثارة للجدل. وفي إثر المصادقة على قانون تايدينغز - ماكدوفي (Tydings-McDuffie Act) في عام 1934، وُضِع برنامج من أجل الاستقلال المقبل. وهكذا انتهت هجرة الفليبينيين والتجارة غير المشروطة على الفور [201].
توقفت مخططات الاستقلال مع اندلاع الحرب العالمية الثانية وغزو اليابان للفليبين في عام 1941. وحين تحقق الاستقلال أخيرًا في عام 1946، كان ينطوي على العديد من القيود، بحيث يصح وصف الفليبين بأنها صارت محمية أميركية. وبالتالي، فإن نهاية الاستعمار في الفليبين لم تعنِ نهاية السيطرة الإمبراطورية الأميركية.

حافظت الولايات المتحدة على قواعدها البحرية والجوية الضخمة، ولم تتخل عنها حتى عام 1992 [202]. وبحسب قانون بِل للتجارة (Bell Trade Act)، الذي وقّعته حكومة الفليبين قبل يومين من الاستقلال، وضعت الولايات المتحدة برنامج الرسوم وحِصص الصادرات التي يجب تطبيقها خلال العقود الثلاثة التالية، كما ربطت عملتها بالدولار الأميركي، ومنحت المساواة للأفراد والشركات الأميركية في استثمار الموارد الطبيعية للبلاد [203]. وبما أن هذا

الشرط الأخير يتناقض مع دستور الفليبين، حرص المشرعون الأميركيون على إضافة العبارة التالية: «ستتخذ حكومة الفليبين فورًا الخطوات التي تراها ضرورية لضمان تعديل دستور الفليبين، بما يسمح بتعديل ذلك الجزء من الشروط في المادة الأولى لهذا القانون الذي يتعارض مع الدستور قبل ذلك التعديل» [(204)].

مع بداية القرن العشرين، كانت الإمبراطورية الأميركية وقد أرست دعائمها في المحيط الهادي تخوض منافسة جيوسياسية مع إمبراطوريات فرنسا وبريطانيا العظمى وألمانيا. كما أصبحت اليابان هي الأخرى قوة إمبراطورية، خصوصًا بعد انتصاراتها العسكرية على الصين في عام 1895 وعلى روسيا في عام 1905، لكنها لم تكن تسيطر بعد على أي جزر قريبة من الممتلكات الأميركية [(205)].

سيتغير هذا الوضع مع اندلاع الحرب العالمية الأولى في آب/أغسطس 1914؛ فاليابان احتلت على الفور الجزر الألمانية في جزر ماريانا وكارولاينا ومارشال من دون أي مقاومة، سواء من ألمانيا نفسها أو من السكان المحليين. غير أن أساليب الاحتلال كانت وحشية في غالب الأحيان. ولم تستطع الولايات المتحدة، التي بقيت على الحياد حتى نيسان/أبريل 1917، القيام بأي شيء، وكانت تراقب الوضع باهتمام [(206)].

عند انتهاء الحرب، سعت اليابان للبحث عن دعم دبلوماسي كي تحافظ على الجزر التي كانت قد احتلتها، فوجدت في بريطانيا العظمى حليفًا طوعيًا؛ إذ كان يربطها بها تحالف منذ عام 1902، وكانت هي الأخرى قد استولت أيضًا على مجموعة من المناطق الألمانية في المحيط الهادي [(207)]. غير أن الولايات المتحدة اعترضت، وصرح الرئيس وودرو ويلسون (1913-1921) في مؤتمر باريس للسلام بأنه يجب أن تخضع جميع المناطق الألمانية للانتداب تحت وصاية عصبة الأمم، من دون أن تمارس دولة الانتداب السيادة الكاملة.

تكلّل المقترح الأميركي بالنجاح، لكن ليس قبل أن يُفرغه البريطانيون من قوته بوضع تصنيف ثلاثي للانتداب: وُضعت الجزر التي تحتلها اليابان في الخانة (ج)، أي يمكن اليابان الآن أن تقوم بما تشاء، وهكذا شرعت في تحويلها إلى مستعمرات تقليدية [(208)]. وحينما رفض الكونغرس معاهدة باريس لعام 1920، حاول ويلسون مرة أخرى، خلال الشهور الأخيرة من ولايته، «تدويل» الجزر اليابانية. حصل خلَفه، الرئيس وارن ج. هاردينغ (1921-1925)، على تنازلات ثانوية، لكنها لم تكن كافية لتغيير واقع أن اليابان كانت قد حصلت على مستعمرات قريبة من المستعمرات الأميركية [(209)].

باتت الولايات المتحدة الآن في مواجهة منافس راعب، وأصبح الخبراء الاستراتيجيون الأميركيون الأكثر دهاء يترقبون المشكلات [(210)]. وأثبت قصف بيرل هاربر في كانون الأول/ديسمبر 1941 صحة توقعاتهم، فاستمرت الحرب

ضد اليابان أربعة أعوام، لكن حينما انتهت، أصبحت الولايات المتحدة تتحكم في جميع الجزر اليابانية في المحيط الهادي، وفورًا ظهرت مسألة ماذا يمكن العمل بشأنها.

كان الحل شبيهًا إلى حد كبير بالحل الذي جرى التوصل إليه بشأن اليابان بعد الحرب العالمية الأولى [211]. وأعيدت تسمية المناطق الإمبراطورية الجديدة المكتسبة، والتي تغطي مساحة بحرية تقدر بثلاثة ملايين ميل مربع، «إقليم جزر المحيط الهادي المشمول بوصاية الأمم المتحدة» [212]. ضمت تلك المناطق جزر كارولاينا ومارشال وماريانا الشمالية [213]. وباتت الجزر كافة مستعمرات أميركية، غير أن وضعها غدا محرَجًا خلال سبعينيات القرن العشرين. وفي النهاية، أجبرت الولايات المتحدة، وبالتشاور مع الشعوب المحلية، على إدخال ترتيبات دستورية جديدة.

كان الحل يكمن في غالب الحالات عبر بوابة «الاستقلال» «بارتباط حر مع الولايات المتحدة». وهكذا نشأت ثلاث دول جديدة هي بالاو (Palau) ودولة مايكرونيزيا الفدرالية [214] وجزر مارشال، وانضمت إلى الأمم المتحدة رغم أن الولايات المتحدة تتحكم في مسألتي الدفاع والخارجية (تصوت الدول الثلاث بشكل ثابت إلى جانب الولايات المتحدة) [215]. غير أن جزر ماريانا الشمالية اختارت البقاء مستعمرة تحت اسم مجموعة جزر ماريانا الشمالية [216].

لم تنتهِ الإمبراطورية الإقليمية الأميركية في المحيط الهادي إذًا، مع أن مساحتها تقلصت كثيرًا قياسًا بما كانت عليه حين كانت تضم الفليبين، فأصبحت ألاسكا وهاواي ولايتين، غير أن المواقع التي تبقى مسؤولياتٍ إمبراطورية هي كلٌّ من غوام وساموا وبالاو وجزر مارشال ودولة مايكرونيزيا الفدرالية ومجموعة جزر ماريانا الشمالية وجزيرة ميدواي وجزيرة وايك وجزيرة جونسون المرجانية وشُعب كينغمان المرجانية وجزيرة بالميرا المرجانية وجزيرة جارفيس وجزيرة بايكر وجزيرة هولاند. إنها لقائمة مثيرة إلى حد ما بالنسبة إلى دولة لا تمتلك إمبراطورية بصورة رسمية!

(143) حرب البربر (Barbary Wars)، أو حرب الساحل البربري، هي حرب خاضتها الولايات المتحدة في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ضد تونس والجزائر وليبيا، التي كانت تشكل الواجهة المغاربية للإمبراطورية العثمانية. (المترجم)

(144) يُنظر:

Marie Tyler-McGraw, An African Republic: Black and White Virginians in the Making of Liberia (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2007), p. 13.

(145) هنري كلاي (Henry Clay)، مقتبس في:

Henry N. Sherwood, «The Formation of the American Colonization Society,» Journal of Negro History, vol. 2, no. 3 (1917), p. 222.

(146) كان بوشرود واشنطن (Bushrod Washington) ابن أخ جورج واشنطن.

(147) يُنظر:

Robert E. Anderson, Liberia, America's African Friend (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1952), p. 68,

ونص الاستشهاد هو من اتفاقية أُبرمت في 5 كانون الأول/ديسمبر 1821.

(148) كما أن جمعية ميريلاند للاستعمار، على سبيل المثال، أسست المستوطنة المستقلة لميريلاند في ليبيريا التي التحقت بباقي ليبيريا فحسب في عام 1856.

(149) حملت منروفيا اسم جيمس مونرو الذي وصل خلال ولايته الرئاسية (1817-1825) المستوطنون الأوائل.

(150) آبيل ب. أبشور (Abel P. Upshur)، مقتبس في:

Anderson, Liberia, p 77.

(151) إعلان الاستقلال (ليبيريا)، https://bit.ly/3tCoH9j

(152) حصرت المادة 1 من البند 11 التصويت بالنسبة إلى السكان المحليين في أولئك الذين يؤدون ضريبة الكوخ المقيتة. كما أن المادة 5 من البندين 12 و13 حصر ملكية العقار في المواطنين السود (أي أحرار أميركا أنفسهم).

(153) استطاع أعضاء مجلس الشيوخ من الولايات الجنوبية عرقلة الاعتراف بجمهورية سوداء مستقلة حتى حرمتهم الحرب الأهلية صوتهم.

(154) تتيح المادة الثامنة للحكومة الأميركية الحق في حماية أحرار أميركا من السكان المحليين إذا ما طلبت حكومة ليبيريا ذلك.

(155) «Editorial Comment: Liberia,» American Journal of International Law, vol. 3, no. 4 (1909), p. 963.

(156) ضريبة الكوخ هي ضريبة كانت قد أدخلتها السلطات الاستعمارية البريطانية في أفريقيا، حيث يفرض على السكان دفع ضريبة على كل كوخ أو

بيت. (المترجم)
(157) كان العقد ضروريًا لتجنب الشرط في الدستور الذي يسمح فقط للمواطنين السود بالحصول على أملاك عقارية.
(158) Frank Chalk, «The Anatomy of an Investment: Firestone's 1927 Loan to Liberia,» Canadian Journal of African Studies, vol. 1, no. 1 (1967), p. 30.
(159) كان تابمان رئيس ليبيريا من عام 1944 حتى وفاته في عام 1971.
(160) بين عام 1821 (حينما نُشرت الأرقام أول مرة) وعام 1830، كانت الواردات الأميركية من المحيط الهادي تعادل ضعف قيمة الصادرات. كان حوالى 80 في المئة من المعاملات التجارية يتم مع الصين. يُنظر:
Jean Heffer, The United States and the Pacific: History of a Frontier, W. Donald Wilson (trans.) (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 2002), p. 367.
(161) جون كوينسي آدامز (John Quincy Adams)، مقتبس في:
Jeremy Wells, Romances of the White Man's Burden: Race, Empire, and the Plantation in American Literature 1880-1936 (Nashville, TN: Vanderbilt University Press, 2011), p. 760.
(162) وُقِّعت معاهدة السلام والصداقة والتجارة بين الولايات المتحدة والصين في مدينة وانغ هي (بالقرب من ماكاو)، في 3 من تموز/يوليو 1844: https://bit.ly/3AcW3hj
(163) الغوانو (ذرق الطيور) هو سماد طبيعي كانت تستورده الولايات المتحدة (خصوصًا من البيرو) قبل قانون جزر غوانو بأسعار غالية جدًا.
(164) يُنظر:
Jimmy M. Skaggs, The Great Guano Rush: Entrepreneurs and American Overseas Expansion (New York: St. Martin's, 1994), chap 5.
(165) الجزر الأخرى هي جزيرة بايكر، هولاند، جارفيس وجونستون أتول وخليج كينغمان. إضافة إلى ذلك، قامت الولايات المتحدة لاحقًا بالمطالبة بجزيرة ويك (1899) وجزيرة بالميرا أتول (1912). تبقى كلها «غير مدمجة» ماعدا الأخيرتين.
(166) William L. Neumann, America Encounters Japan: From Perry to Macarthur (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1963), p. 2.
(167) لم تصادق الحكومة الأميركية على ما قام به بيري، وهكذا ستقوم اليابان في ما بعد بضم سلسلتي الجزر.
(168) يُنظر:
Neumann, p. 60.
(169) كانت اليابان قد استولت على تايوان بعد هزيمة الصين في عام 1895 وستوسع من أراضيها في أعالي البحار بعد هزيمة روسيا في عام 1905.

(170) شُيد القصر الصيفي (Summer Palace) في بيجين أول مرة في عام 1750، ودمرته القوات الإمبراطورية البريطانية والفرنسية خلال حرب الأفيون الثانية. وأُعيد ترميمه في عام 1886. ثم تعرض للضرر مرة أخرى خلال ثورة البوكسر. يعد هذا القصر تحفة فنية، حيث تمتد الحدائق والبحيرات الرائعة لأميال، ويصنَّف اليوم ضمن المعالم الإنسانية بحسب اليونسكو. (المترجم)

(171) كان الملاكمون، الذين منحهم المبشرون المسيحيون هذا الاسم، يعارضون بقوة كل تدخل أجنبي في الصين، وكانوا يستهدفون على وجه الخصوص المسيحيين.

(172) كانت الدول الأخرى هي النمسا-هنغاريا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، روسيا، المملكة المتحدة.

(173) يُنظر، على سبيل المثال، المجلة الأدبية الأميركية:

Puck (15 August 1900),

حيث تنضم الولايات المتحدة، ممثلة بنسر أصلع إلى القوى الإمبراطورية الأخرى في تقسيم جثة التنين الصيني.

(174) نُشرت الملاحظة الأولى في عام 1899، وصدرت الأخرى وسط الجهود لإخماد ثورة البوكسر.

(175) لم يستقل رتشاردس من منصبه كمبشر إلا بعد أن طلب منه الملك أن يصبح مستشاره الرسمي.

(176) جون تايلر (John Tyler)، مقتبس في:

Sylvester Kirby Stevens, American Expansion in Hawaii, 1842-1898 (Harrisburg, PA: Archives Publishing Company of Pennsylvania, 1945), p. 4.

(177) معاهدة التعامل بالمثل بين الولايات المتحدة الأميركية ومملكة هاواي، في عام 1875: https://bit.ly/2XeGqI9

(178) ألغت تعرفة ماكينلي الرسوم على السكر الأجنبي، ومنحت «هبة» (دعم مالي) للسكر المحلي (القصب والشمندر).

(179) بعد أن رفع موظف في وزارة الداخلية العلم الأميركي في مرفأ باغو باغو، خلص إلى «أن هذه المعاهدة كان يحركها ويرغب فيها هؤلاء الرجال (شركة بولينيزيا الوسطى لشراء الأراضي والتجارة) للدفع قُدُمًا بمخططاتهم المتعلقة بالأراضي. يُنظر:

Barry Rigby, «The Origins of American Expansion in Hawaii and Samoa, 1865-1900,» International History Review, vol. 10, no. 2 (1988), pp. 221-237.

(180) في هذه الأثناء كانت ساموا الأميركية تضم جزر مانوي التي تنازل عنها رئيسها في عام 1904، وجزيرة سواين التي أضيفت في عام 1925 (استولت عليها أميركا في عام 1856 بموجب قانون جزر غوانو).

(181) Henry W. Clark, History of Alaska (New York: Macmillan, 1930), p. 133.
(182) ثمة بعض من الحقيقة في هذه الاتهامات وكثير من المبررات في ما ما قام به الكونغرس؛ فالموارد نهبتها نقابة ألاسكا ومجموعة شركات أخرى.
(183) يُنظر:
Stephen W. Haycox, Alaska: An American Colony (Seattle: University of Washington Press, 2002), pp. 268-269.
جاءت المعارضة الأساسية من صناعة السلمون، غير أن الجيش الأميركي لم يكن هو الآخر يفضل انتقال ألاسكا إلى وضع ولاية.
(184) يُنظر:
Francis Hezel X, The First Taint of Civilization: A History of the Caroline and Marshall Islands in Pre-colonial Days, 1521-1885 (Honolulu: University of Hawai‘i Press, 1995), pp. 28-34.
(185) بما أن هونغ كونغ كانت مستعمرة بريطانية، فربما تبدو مكانًا غريبًا لرسو أسطول آسيا الأميركي. غير أن البريطانيين الذين كانوا يستبعدون الاستيلاء على الجزر، كانوا يحبذون الاستعمار الأميركي للفليبيين على البدائل الأخرى (فرنسا أو ألمانيا أو اليابان أو روسيا).
(186) أعلنت الحرب في 25 نيسان/أبريل 1898، واندلعت المعركة البحرية في الأول من أيار/مايو.
(187) كما أن البحرية الأميركية طالبت، وهي في طريقها إلى الفليبين، بجزيرة ويك (Wake Island).
(188) عقب معارضة شكلية، أُبرمت صفقة بين إسبانيا والولايات المتحدة التي سيتم التنازل بموجبها عن مانيلا. يُنظر:
Leon Wolff, Little Brown Brother: America’s Forgotten Bid for Empire Which Cost 250,000 Lives (London: Longmans, 1961), pp. 125-130.
(189) ثمة كتابات كثيرة تدور حول الموضوع. يُنظر مثلًا،
James H. Blount, The American Occupation of the Philippines, 1898-1912 (New York: Putnam’s, 1912).
ما بات واضحًا هو أن ماكينلي كان عازمًا منذ البداية على توسيع الإمبراطورية الأميركية بهذا الشكل أو ذاك.
(190) رأت الحكومة الأميركية أنه يمكن تحقيق أهدافها الاستراتيجية من دون هذه الجزر، رغم معارضة كثيرين لهذا الرأي.
(191) نادرًا ما كان المسؤولون الأميركيون يتدخلون. حدث ذلك مرة في عام 1920 حينما ألغى فرانكلين ديلانو روزفلت، مساعد وزير البحرية، قانونًا يحظر الزواج المختلط. يُنظر:

Robert F. Rogers, Destiny’s Landfall: A History of Guam (Honolulu: University of Hawai‘i Press, 1995), pp. 144-145.

(192) يُنظر:

Kramer, pp.145-146.

(193) يُنظر:

Ibid., chap. 2.

كان عدد سكان الفليبين يقدَّر حينها بحوالى ثمانية ملايين نسمة.

(194) يُنظر:

Elihu Root, The Military and Colonial Policy of the United States: Addresses and Reports by Elihu Root (Cambridge: Harvard University Press, 1916), p. 39.

(195) كان عدد من هذه القضايا موضوع نزاع؛ منها بين ست وتسع قضايا في عام 1901 وحده، وانضافت أخرى في وقت لاحق.

(196) تنطبق الأحكام أيضًا على بورتوريكو.

(197) يُنظر:

Wolff, Little Brown Brother, pp. 338-340.

(198) حينما صارت الجزر ضمن الجدار الجمركي الأميركي في عام 1909، كانت حصص الصادرات لا تزال تطبق. وجرى رفعها في عام 1912 ثم صارت الفليبين بالكامل داخل الجدار الجمركي.

(199) يُنظر:

Noel Maurer, The Empire Trap: The Rise and Fall of the U.S. Intervention to Protect American Property Overseas, 1893-2013 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013), pp. 46-49.

(200) لم تكن هجرة الفليبينيين تحظى بشعبية في كاليفورنيا، حيث اندلعت أعمال شغب مهمة في عام 1930.

(201) تم تحديد هجرة الفليبينيين إلى الولايات المتحدة بواقع 50 مهاجرًا في السنة.

(202) كانت هذه القواعد، قاعدة خليج سوبيك البحرية وقاعدة كلارك للقوات الجوية، الأكبر خارج الأراضي الأميركية.

(203) إلى حد ما، كانت الفليبين مهدَّدة أكثر كمحمية منها كمستعمرة، ذلك أنه ما عاد ثمة الآن أي قيود بشأن حجم الممتلكات الأميركية.

(204) يُنظر المادة السابعة، الفقرة الثانية من دستور الفليبين: https://bit.ly/3tFNZn1

(205) كانت اليابان قد ضمت جزر بونين في عام 1868 وجزر ريوكريو، بما فيها جزيرة أوكيناوا، في عام 1879.

(206) كان بعض الاستراتيجيين الأميركيين، مثل ألفرد ثايير ماهان، يرى أنه كان على الولايات المتحدة الاستيلاء على الجزر الإسبانية في عام 1898، وذلك تحديدًا للسبب ذاته.

(207) كانت هذه الجزر تضم غينيا الجديدة وناورو (Nauru) وساموا الغربية.

(208) كان الانتداب وفق الخانة (ج) يصنف بأنه «أفضل طريقة للسيطرة على مستعمرات بموجب قوانين الانتداب تجعل من المحمية جزءًا أساسيا من أراضي الدولة المستعمِرة».

(209) حصلت الولايات المتحدة على حق ولوج جزيرة ياب (Yap) في جزر كارولاينا الغربية، وتزويدها بمحطات الكابل، واتفقت كل من اليابان والولايات المتحدة على عدم تحصين جزرها في غرب هاواي.

(210) كان أمهرهم العقيد أورل هانكوك «بيت» إليس (Colonel Earl Hancock «Pete» Ellis) الذي توقع وبدقة الحملة التي سيكون على الولايات المتحدة أن تخوضها ضد اليابان خلال الحرب العالمية الثانية.

(211) اشتملت المستعمرات الجديدة على جزر بونين (Bonin) وريوكيو (Ryukyu) التي كانت مستعمرات أميركية حتى عام 1968 و1972 حينما تم إعادتها، كل على حدة، إلى اليابان. غير أن الولايات المتحدة حافظت على قواعدها العسكرية والبحرية والجوية في أوكيناوا (Okinawa).

(212) قررت الأمم المتحدة التي أسست في عام 1945 تحت زعامة أميركية وجوب إعادة تسمية المناطق التي كانت تحت وصاية عصبة الأمم يجب مناطق تحت وصاية الأمم المتحدة. نظريًا، منح هذا أعضاء الأمم المتحدة بعض الإشراف، غير أن الولايات المتحدة أصرت على أن إقليم جزر المحيط الهادي المشمول بوصاية الأمم المتحدة يجب أن يسمى منطقة استراتيجية، ما يعني أن وضعه يمكن أن يغيره مجلس الأمن فحسب، حيث تتمتع الولايات المتحدة بحق الفيتو.

(213) تضم جزر كارولاينا بالاو، وتضم جزر مارشال جزيرة بيكيني التي تُجرى فيها تجارب ذرية. كما أن جزر ماريانا الشمالية تضم جميع الجزر في المجموعة ما عدا غوام.

(214) كانت بالاو جزءًا من جزر كارولاينا، لكنها اختارت عدم الانضمام إلى الجزر الأخرى ضمن فدرالية. تضم دولة مايكرونيزيا الفدرالية جميع جزر كارولاينا الأخرى.

(215) انضمت جزر مارشال ودولة مايكرونيزيا الفدرالية إلى الأمم المتحدة في عام 1986. وانضمت بالاو في عام 1994، وهو العام الذي شهد حل إقليم جزر المحيط الهادي المشمول بالوصاية.

(216) في الواقع لا يوجد فرق كبير في وضع إقليم جزر المحيط الهادي المشمول بالوصاية، سواء كانت جزرًا «مستعمرة» أو «مستقلة»، فكلها تابعة للولايات المتحدة.

الفصل الرابع: منطقة الكاريبي

كانت إمبراطورية الولايات المتحدة بطيئة في بلوغ الكاريبي، رغم قُرب الأخيرة منها جغرافيًا. ولا يعود السبب في ذلك إلى غياب الاهتمام؛ فالجمهورية حظيت منذ وقت مبكر بسند جيوسياسي في المنطقة. بدايةً، نتيجة معاهدة شراء لويزيانا (1803)، وثانيًا، في إثر الحصول على فلوريدا (1819)، فأصبح لدى الولايات المتحدة عندها خط ساحلي في منطقة البحر الكاريبي، وكانت الأطراف كلها تتشارك الرغبة في تطوير التجارة مع الجيران الجدد وحماية أميركا من هجوم محتمل من القوى الأوروبية.

كانت كوبا، التي تمتلك العبيد، أكبر جزيرة في الكاريبي، مع اقتصاد يفوق حيوية إلى حد كبير كل ما عداه في المنطقة حتى سبعينيات القرن التاسع عشر. لذا كان اهتمام الولايات الجنوبية بضم كوبا قبل الحرب الأهلية الأميركية كبيرًا، لكن - باعتبارها لؤلؤة التاج الإسباني - لم تكن تراود الإسبان رغبة في بيعها. بعد الحرب الأهلية، ما عادت كوبا، المالكة عبيدًا، هدفًا للولايات المتحدة، وما عادت السيطرة عليها أولوية أميركية إلا بعد تحرير العبيد في عام 1886.

إذا كان الاهتمام الأميركي بكوبا قد تراجع في البداية بعد الحرب الأهلية، فإن العكس كان صحيحًا في ما يخص باقي دول الكاريبي. فبحلول عام 1870، كان مصدر ثلث واردات الولايات المتحدة من الأميركتين، وكثير منه يمر عبر الكاريبي، ما يعني حاجة ملحة إلى قواعد بحرية ومحطات تزويد البواخر بالفحم للدفاع عن الطرق البحرية. في الآن ذاته، شهد اهتمام أميركا بقناة تربط المحيطين زيادة أكثر من أي وقت سابق بعد الحرب الأهلية، وكان هذا يستلزم أيضًا قواعد بحرية في الكاريبي بغض النظر عن الطريق التي يقع عليها الاختيار.

غير أن توسع الإمبراطورية الأميركية إلى باقي الكاريبي كان يواجه العراقيل ذاتها كما في كوبا؛ فالجزر كانت في معظمها مستعمرات تابعة لقوى أوروبية، لذا كان نقل السيادة ممكنًا في حالة واحدة هي في حالة الاتفاق على بيع أو القيام بحملة عسكرية ناجحة. غير أن الولايات المتحدة لم تكن جاهزة للعمل العسكري مباشرة بعد الحرب الأهلية، ناهيك عن أن محاولة شراء الهند الغربية الدنماركية في عام 1867 باءت بالفشل.

مع ذلك، كانت هناك دولتان من دول الكاريبي لا تحكمهما القوى الأوروبية، الأولى هي هايتي التي نفضت عنها قيود الاستعمار الفرنسي بعد تمرد ناجح للعبيد وإعلان الاستقلال في عام 1804 (كما أن الهايتيين كانوا قد هزموا أيضًا قوة بريطانية غازية). أمّا الدولة الأخرى، فهي سانتو دومينغو، التي ستسمى بعد ذلك جمهورية الدومينيكان [217]، وهي التي ثارت ضد الحكم الهايتي واستقلت في عام 1844. كان البلدان كلاهما يملكان مرافئ طبيعية هائلة

يمكنها تأمين محطات لتزويد البواخر بالفحم، وقواعد ملائمة للبحرية الأميركية في حال اتُّفق على الشروط.

تعرّض البَلدان، اللذان يتقاسمان جزيرة إسبانيولا، لضغط كبير من الإدارة الأميركية كي يقدّما تنازلات إقليمية. غير أن الحكومة الهايتية، التي اعترفت بها الحكومة الأميركية على المستوى الدبلوماسي في عام 1862، رفضت أن تتزحزح عن موقفها، فكان في مقابل ذلك أنها دفعت ثمنًا باهظًا.

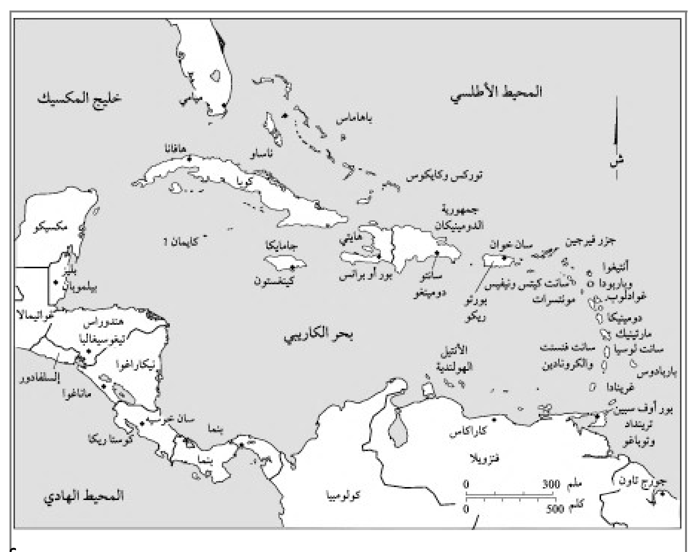
من جهة أخرى، كان الدومينيكانيون أكثر انفتاحًا؛ وقد وُقِّعت اتفاقية ضم في عام 1869، وكان يمكن الدومينيكان أن تصبح إقليمًا أميركيًا في العام التالي لو قُيّض للرئيس غرانت أن يحصل على ثلثي الأغلبية الضرورية في مجلس الشيوخ الأميركي، لكنه فشل في ذلك، كما أن محاولته اللاحقة لضمان الإلحاق عبر قرار ثنائي لملجسَي الكونغرس (كما حدث بالنسبة إلى تكساس) باءت بالفشل أيضًا.

هكذا، ما كان في وسع إمبراطورية أميركية في الكاريبي أن تنطلق بشكل جدي إلا بعد الحرب الإسبانية - الأميركية (1898)، رغم أنها كانت حلمًا راود بعضًا من الآباء المؤسسين قبل ذلك بقرن ونيّف من الزمن. غير أن حضورها خلال العقود الخمسة اللاحقة غطى على حضور القوى الأوروبية، وستحوَّل الكاريبي إلى بحيرة أميركية (الخريطة 4-1)). وسيعمل المئات من الشباب والشابات في المنطقة في أدوار مدنية، وسيرابط الآلاف من الجنود في قواعد هناك. كما كان هناك اهتمام هائل بالتفصيلات على مستوى التخطيط الاجتماعي والاقتصادي.

صار إقليمان، هما بورتوريكو وجزر فيرجين [(218)]، مستعمرتين أميركيتين. وكان يجري أيضًا التحكم في ثلاثة أقاليم أخرى هي كوبا وجمهورية الدومينيكان وهايتي، عبر سلسلة من الوسائل المألوفة بالنسبة إلى الإمبرياليين الأوروبيين. وكان من بين تلك الوسائل: الاحتلال العسكري؛ الرقابة على الجمارك؛ قواعد بحرية؛ معاهدات ثنائية غير متكافئة؛ الاستثمار الأجنبي الأميركي. كما أن الاستعمال الواسع للدولار الأميركي كان شكلًا فعالًا للنفوذ (كان البريطانيون والهولنديون والفرنسيون قد لجأوا إلى التقنية ذاتها في كثير من الدول التابعة لهم ما وراء الكاريبي، حيث كان يجري استعمال الجنيه والغيلدر والفرنك تباعًا بشكل واسع).

الأهم من ذلك كله أن السلطات الأميركية كانت تُدرك أنه لا يمكن أي حكومة ضمن حكومات الدول «المستقلة» في الكاريبي أن تصمد طويلًا في مواجهة عدم الاعتراف. كان هذا السلاح ضمن الترسانة الإمبراطورية قويًا للغاية، ما يعني أن رجال السياسة الطموحين يحتاجون إلى الفوز بدعم الولايات المتحدة قبل أن يستولوا على السلطة (أولئك الذين فشلوا في القيام بذلك كانوا ضعفاء للغاية). وكان هذا التكتيك فعالًا لا في الكاريبي فحسب، بل في أماكن أخرى أيضًا من أميركا اللاتينية.

الخريطة (4-1): الكاريبي وأميركا الوسطى



على الرغم من هذا القدْر من النفوذ الإمبراطوري، فإن الأمور لم تكن تبدو دائمًا هكذا بالنسبة إلى المسؤولين الأميركيين؛ فأولئك الذي «يوجدون في الميدان أو على الساحة» كانوا يشكون دائمًا صعوبات تأمين المصالح الأميركية، وخيانة السياسيين المفضلين، وخداع الحكومات. كان هذا دومًا احتجاج موظفي الإمبراطورية في جميع بقاع العالم: لا يمكن أبدًا الوثوق بـ «السكان الأصليين»، ولا يمكن أبدًا أن يمر أي عمل صالح بلا عِقاب، والبريطانيون والهولنديون والفرنسيون سيقولون تقريبًا الشيء ذاته.

ما إن انطلقت الإمبراطورية الأميركية في الكاريبي حتى نمت بسرعة. وقد تأخرت الأصوات المعارضة من خارج الولايات المتحدة في الظهور - باستثناء داخل الدول التي تضررت مباشرة. غير أن الممتلكات الإمبراطورية كانت تناقض الخطاب الذي نسجته أميركا حول نفسها وحول مكانتها في العالم. بالفعل، كانت المفاوضات في باريس، التي قادها الرئيس وودرو ويلسون في عام 1919، والتي دعا من خلالها إلى إنشاء عصبة للأمم وتقرير المصير بالنسبة إلى الشعوب القومية، قد ازدادت تعقيدًا بسبب احتلال أميركا هايتي وجمهورية الدومينيكان ونيكاراغوا.

ازداد الصراع بين الخطاب والواقع خلال عشرينيات القرن الماضي سوءًا، وبلغ ذروته في المؤتمر السادس لدول أميركا المنعقد في هافانا في عام 1928، حيث كان الدبلوماسي الأرجنتيني أونوريو بويريدون من الجرأة بحيث ضمَّن البرنامج دعوة مفتوحة ضد التدخل الأميركي العسكري، حيث أعلن: «يعدُّ التدخل الدبلوماسي أو العسكري، سواء كان دائمًا أو مؤقتًا، هجومًا على

استقلال الدول، ولا يبرره واجب حماية الأمم، بما أن الأمم الضعيفة، وبدورها، غير قادرة على ممارسة هذا الحق» [(219)].

خرجت السياسة الأميركية بعد مؤتمر هافانا مُنكسرةً تَجر ذيول الخيبة، فباتت الحاجة إلى مقاربة جديدة لقضايا المنطقة واضحة. سيعلن الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت عن ذلك في خطاب تنصيبه في آذار/مارس 1933، حيث حدَّد المعالم العامة لسياسة حُسن الجوار. وفي وقت لاحق من ذلك العام، أكد أن «السياسة النهائية للولايات المتحدة ستكون من الآن فصاعدًا معارضة للتدخل العسكري» [(220)].

في فضاء الأساطير الأميركية، كانت تلك هي اللحظة التي شهد خلالها المشروع الإمبراطوري، الذي انطلق عقِب الحرب الإسبانية - الأميركية، نهايته؛ إذ سُحب الجنود من هايتي ومن نيكاراغوا، وأُبطل «تعديل بلات» (Platt Amendment) (يُنظر المبحث الثالث)، ما جعل كوبا نظريًا دولة مستقلة تتمتع بالسيادة. وكان متوقَّعًا حصول التراجع عن التدخل في بنما مع نهاية ثلاثينيات القرن العشرين. لكن، وكما سنرى لاحقًا، لم يكن هناك أي تراجع على الإطلاق. واستطاعت الإمبراطورية أن تستمر في الحياة، لكن طرق تعزيزها تغيرت.

ظلت الإمبراطورية الأميركية تحافظ على ما تريده في الكاريبي في ما يهم القضايا ذات المصلحة القومية حتى بعد اعتماد سياسة حُسن الجوار (على الأقل حتى اندلاع الثورة الكوبية)، وتخلّت نسبيًا فحسب عن الموضوعات الثانوية. وكممارسة في نظرية الإمبريالية، كانت الإمبراطورية الأميركية في الكاريبي، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وأبعد من ذلك، شاملة، شأنها في ذلك شأن أي إمبراطورية في التاريخ. وقد تمادت في فرض نفوذها على رعايا مستعمرات إمبراطوريات أخرى - الشيء الذي كان المسؤولون البلجيكيون والبريطانيون والهولنديون والفرنسيون والإيطاليون يتحرقون إليه شوقًا وهم ينافسون بعضهم بعضًا في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

أولًا: جمهورية الدومينيكان

إذا كانت هايتي بعيدة عن متناول الاستعمار الأميركي خلال القرن التاسع عشر، فإن جمهورية الدومينيكان كانت حكايةً أخرى. نظرًا إلى ضعفها وهشاشتها عقِب حصولها على الاستقلال، فإنها كانت تخشى من أن تستعمرها هايتي مجدَّدًا، ما جعلها تسعى للحصول على حماية أجنبية. جرى التواصل مع القوى الأوروبية الرئيسة كلها، بحيث إن الدولة أصبحت في فترة قصيرة (1861-1865) مستعمرة إسبانية، وما كان يعدُّ خرقًا لعقيدة مونرو باتَ ممكنًا بسبب انشغالات الحرب الأهلية الأميركية. غير أن الحكم الإسباني لم يحظ بالشعبية، وبالتالي أُنهي وجوده عبر تمرد ناجح.

عندها، انتهز الرئيس غرانت الفرصة. ولم تكن جمهورية الدومينيكان في خليج سامانا تضم واحدًا من أفضل المرافئ الطبيعية في الكاريبي فحسب، بل كانت نخبتها السياسية والاقتصادية حريصة أيضًا على أن ينضم البلد إلى الولايات المتحدة. وقد أُبرمت معاهدة مع رئيس جمهورية الدومينيكان بوينافنتورا باييز وقُدّمت إلى مجلس الشيوخ الأميركي في عام 1869.

تضمنت المعاهدة ضم البلد بالكامل، مع وعدٍ بمنح الدومينيكان في النهاية وضع الدولة، ومبلغ مليون ونصف مليون دولار (كما وُضِعت أيضًا معاهدة بديلة تُمنح بموجبها الولايات المتحدة عقد إيجار لخليج سامانا فحسب). كان الأسطول الأميركي يرسو قبالة الشواطئ لتأكيد الرسالة، وحُذِّرت هايتي، التي كانت لا تزال تطالب بالنصف الشرقي من الجزيرة، من مضاعفات تلحق بها إن هي حاولت عرقلة الضم [221].

كان يمكن الدومينيكان أن تصبح أول إقليم أميركي في الكاريبي، غير أن مجلس الشيوخ الأميركي رفض المصادقة على معاهدة الضم (كانت الأصوات 28 في مقابل 28، وكان المطلوب الحصول على أغلبية ثلثي أصوات المجلس).

قاد المعارضة السيناتور تشارلز سَمنر (الإطار (4-1))، الذي لولا تدخله لصودق على المشروع. واصل السيناتور هجومه على المخططات الإمبريالية لإدارة غرانت حتى بعد التصويت. وبعد مضي عام على ذلك، وفي عام 1871، وجّه خطابًا إلى مجلس الشيوخ من جديد بشأن مسألة الضم: «ثمة، في المقام الأول، القضية الأخرى التي تهم إذا ما كنا سنُطلق العنان لنظام ما أن يستولي بدايةً على الدومينيكا (جمهورية الدومينيكان)... حتى ينتقل في خطوة ثانية إلى الاستيلاء على هايتي، وبعد ذلك على المجموعة الاستوائية بكاملها في بحر الكاريبي، بحيث سيكون علينا أن نحدد الآن إذا ما ستكون كل جزر الهند الغربية جزءًا من جمهوريتنا، تُساعد في حكمنا، بينما يُحرم العرق الأفريقي موطنه الطبيعي في هذا الجزء من العالم. لم يسبق أن طُرحت قضية بهذا الحجم منذ أيام [الرئيس] واشنطن، اللهم إذا استثنينا مسألة العبودية» [222].

لم يتوارَ الاهتمام الأميركي بجمهورية الدومينيكان بعد فشل معاهدة الضم. بل تواصل التأثير الأميركي فعلًا وبصورة مطردة عبر عمليات شركة سان دومينغو للتنمية، والتي يتحكم فيها الرأسماليون الأميركيون. نالت أعمال هذه الشركة الاهتمام المالي للمستثمرين الأوروبيين خلال تسعينيات القرن التاسع عشر، ما منحها بدورها الحق في جمع الرسوم الجمركية. وبما أن هذه تمثل معظم عائدات الحكومة، فإنها كانت رافعة قوية - وإن كانت بداية في يد شركة خاصة بدل الحكومة الأميركية [223].

كما وقَّعت جمهورية الدومينيكان أيضًا معاهدة تجارية ثنائية في عام 1892 وفيها تخفيضات جمركية على الواردات الأميركية [224]. وما دامت الولايات المتحدة هي المصدر الرئيس للواردات، وبما أن الرسوم الجمركية تمثل تقريبًا

100 في المئة من عائدات الحكومة، فإن هذا كله ساهم في إضعاف المالية العامة للدولة وفي عجزها عن إيفاء ديونها الخارجية. في المقابل، حصلت جمهورية الدومينيكان على امتياز صغير في الأسواق الأميركية بالنسبة إلى صادراتها الأساسية (خصوصًا السكر) [(225)].

الإطار (4-1): تشارلز سَمنر (1811-1874)

ولد تشارلز سَمنر في بوسطن، ماساتشوسيتس، وأصبح مساندًا قويًا لتحرير العبيد خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر. باعتباره عضوًا مؤسسًا لحزب الأرض الحرة، انتُخب عضوًا في مجلس الشيوخ الأميركي في عام 1851. وأثار خطابه «جريمة في حق كانساس» في عام 1856 حنقَ خصومه الجنوبيين، بحيث اعتدى أحدهم عليه في مجلس الشيوخ بعد ذلك بيومين. كاد سَمنر أن يفقد حياته، ولم يستطع أن يزاول مهماته إلا بعد مرور أعوام عديدة. ثم أصبح بعد ذلك رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وهي لجنة قوية.

كان سَمنر قد عارض مسألة ضم تكساس، لكنه لم يكن مناوئًا للإمبريالية؛ فهو ساند شراء ألاسكا في عام 1867 (ولكن ليس الهند الغربية الدنماركية)، وسعى للتخلي عن كندا كمكافأة على مساعدة بريطانيا العظمى للكونفدرالية خلال الحرب الأهلية. وحينما زاره الرئيس غرانت في بيته، على نحو مفاجئ في الثاني من كانون الثاني/يناير 1870، كي يحصل على مساندته لمعاهدة ضم جمهورية الدومينيكان، لم يُبد أي معارضة.
مع ذلك، برهن سمنر أنه خصم لدود لغرانت، وكان تحقيق الضم ممكنًا إلى حد ما من دون تدخّله. لم يغفر غرانت لسَمنر ما اعتبره فِعل خيانة، وحرص على إقالته من منصبه كرئيس للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بعد أن فشل التصويت على المعاهدة في منح الرئيس ما كان يرغب فيه.
كانت حوافز معارضة سَمنر للضم كثيرة، أحدها الطبيعة البغيضة التي يدافع بها أولئك المؤيدون للضم في جمهورية الدومينيكان نفسها، ومنهم مقاولان أميركيان (الجنرال وليام كازنو وجوزف فابنز) كانا يحظيان بدعم الجنرال أورفيل بابكوك في البيت الأبيض. وأشار سَمنر في خطابه الشهير في 27 آذار/مارس 1871، إلى بابكوك باعتباره «ضابطًا شابًا، عديم الخبرة في أمور الحياة، جاهلًا بالعالم، لا يتقن اللغة الإسبانية (كان سَمنر يجيدها)، لا يفقه ‹القانون الدولي›، ولا يعلم شيئًا عن العلاقات بين الأمم، كما أنه غير ملمٌّ بدستور بلاده».

رغم هذه التنازلات لمصلحة الولايات المتحدة، لم يكن في وسع البحرية الأميركية استغلال مرفأ خليج سامانا. وبعد فشل معاهدة الضم، حصلت شركة في نيويورك (يفترض أنها كانت واجهة للحكومة الأميركية) على عقد إيجار خاص بالخدمات، غير أنه فُسخ في عام 1874 بسبب عدم الالتزام بالدفع. بعد ذلك، راقبت الإدارات الأميركية المتعاقبة بقلق دخول البحرية الألمانية إلى الكاريبي (كانت العاصمة الهايتية قد قصفتها فرقاطات ألمانية في عام 1872)، حيث كانت تدرك أن البحرية الأميركية لم تكن بعدُ في وضع يسمح لها بالرد.

منذ عام 1823، اعتمدت الولايات المتحدة على عقيدة مونرو لتوجيه مصالحها في الأميركتين. وهي أسْدت خدمات جَمة للجمهورية بغض النظر عن خرقها بين الفينة والفينة (كما حدث حينما قامت إسبانيا بإعادة استعمار سانتو دومينغو خلال الحرب الأهلية). غير أنها كانت تفتقر إلى قوة القانون الدولي، وليس ثمة ضمانة بأن القوى الأوروبية ستحترمها. هكذا، كان من شأن حضور إمبراطوري أميركي في حوض الكاريبي أن يتطلب مقاربة تعتمد أكثر على مظاهر القوة.

باعتبار أن القوى الأوروبية هي المالِك الرئيس للأصول بالنسبة إلى دول الكاريبي المستقلة، فإن هناك دائمًا خطر أن تتدخل هذه القوى في مواجهة الاضطراب المالي. وهذا ما حدث في فنزويلا في عام 1902، حين قام أسطول إنكليزي - ألماني - إيطالي بمحاصرة الميناء الرئيس. وكان الرئيس ثيودور روزفلت (1901-1909) قد أجبر على إرسال البحرية الأميركية لاعتراض إنزال الجنود الألمان في عام 1903. وفي العام التالي، أعلن روزفلت في خطابه الرئاسي السنوي أمام الكونغرس بشأن إنجازات الحكم تأويله الخاص لعقيدة مونرو:

إذا ما برهنت أمة ما على مدى معرفتها بكيفية التصرف بفعالية ولياقة في القضايا الاجتماعية والسياسية، وإذا حافظت على النظام والتزمت بواجباتها، فلا داعي للخشية من تدخّل الولايات المتحدة. إن سوء التصرف المزمن، أو العجز الذي يترتب عنه تفكك عام لروابط المجتمع المتحضر، يمكنه في أميركا، كما في أي مكان في العالم، أن يستوجب في نهاية المطاف تدخّل أمة متحضرة، وفي هذا النصف الغربي من الكرة الأرضية، إن تشبث الولايات المتحدة بعقيدة مونرو يمكن أن يدفع الولايات المتحدة، ولو على مضض، في الحالات السافرة من سوء التصرف أو العجز، لتأدية دور الشرطي العالمي [(226)].

كان لِلازِمة روزفلت (Roosevelt Corollary)، كما ستُعرف لاحقًا، تبعات بعيدة المدى بالنسبة إلى الإمبراطورية الأميركية في الكاريبي؛ فبينما كانت عقيدة مونرو قد حذرت القوى الأوروبية من مغبّة إعادة استعمار الأميركتين، أعلنت «لازِمة روزفلت» بوضوح الردَّ المحتمل على تلك الدول المستقلة التي تهدد المصالح الأميركية بأي شكل من الأشكال. وعلى وجه الخصوص، يمكن

البلدان التي تواجه صعوبات مادية أن تتوقع اهتمامًا خاصًا من أجل تفادي الحاجة إلى التدخل الأوروبي.

كان هذا يعني، بطبيعة الحال، دبلوماسية الدولار [(227)]؛ فالديون التي تدين بها الدول المستقلة للقوى الأوروبية ستُستبدَل كلها، حيثما يمكن، بقروض من مصادر أميركية. وللحرص على السداد الفوري لتلك الديون، فإن الرسوم الجمركية المجباة ستُسلم إلى الموظفين الأميركيين. كما سيجري تحفيز التعامل بالدولار الأميركي في المعاملات الداخلية. في الحالات القصوى، سيقوم جنود أميركيون باحتلال الدول عسكريًا. وستتم ممارسة النفوذ الإمبراطوري من دون الحاجة إلى الجهاز الاستعماري الرسمي للقوى الأوروبية، مع ذلك ستتوسع الإمبراطورية الأميركية بشكل مهم.

كانت جمهورية الدومينيكان أول دولة شعرت بمدى قُوة «لازِمة روزفلت». وكان قد سبق للبلد أن اعتمد الدولار الأميركي في عام 1900 كعملة للتبادل، ومع ذلك، فشل في التحكم بموارده المالية والوفاء بديونه. وجرت إقامة مركز تفتيش قضائي أميركي للجمارك في عام 1905 من دون انتظار موافقة الكونغرس، ما منح المسؤولين الأميركيين السيطرة على الجبايات الجمركية التي تمثل 99 في المئة من مجموع دخول الحكومة. وكانت الدعوة الأولى الموجهة إلى التفتيش تتعلق بالأداء الفوري للمستحقات المترتبة عن الديون، ما ضمن ألا يكون لأي قوة خارجية أي سبب للتدخل. وجرى بعد ذلك تسليم رصيد الإيرادات إلى حكومة الدومينيكان [(228)].

صادق الكونغرس رسميًا على هذا الإجراء في عام 1907 ثم جُدِّد في عام 1924، وانتهت في عام 1940 الفترة التي كانت الولايات المتحدة تُدير فيها مركز التفتيش القضائي للجمارك في الدومينيكان - أكبر مصدر للدخول الحكومية - لمدة 35 عامًا. كما سمحت الاتفاقية أيضًا بصرف حوالى 5 في المئة من مجموع الدخول لتغطية نفقات مركز التفتيش القضائي الأميركي نفسه، بما في ذلك بدلات سكن بالنسبة إلى الموظفين.

كان ذلك الإجراء شكلًا من أشكال الوصاية، غير أن جمهورية الدومينيكان لم تكن قط مستعمرة أميركية بشكل رسمي، كما أنها لم تكن تتمتع بالاستقلال في ما يخص الشؤون الخارجية. كان السياسيون الدومينيكانيون منشغلين بالصراع حول الأمور الصغيرة، وكانت «الثورات» أمرًا عاديًا. ولم تكن تلك الصراعات القذرة في البداية تعني الكثير بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ ففي عام 1913-1914، على سبيل المثال، اندلعت «ثورتان» قلصت على نحو حتمي من حجم العائدات التي يجمعها مركز الجمارك، غير أن أداء مستحقات الديون بقي يحظَى بالأولوية، وكل ما تغير كان حجم المبالغ (أقل كثيرًا) التي تُسلَّم إلى سلطات الدومينيكان.

زادت الحرب العالمية الأولى من تورّط الإدارة الأميركية أكثر فأكثر في قضايا جمهورية الدومينيكان. ومع أنِ الولايات المتحدة كانت في البداية محايدة،

فإنها لم تستبعد إمكانية غزو ألماني لجمهورية الدومينيكان. وهكذا استُغلت ثورة دومينيكانية في أيار/مايو 1916 مبررًا للاحتلال العسكري الأميركي، فأصبحت جمهورية الدومينيكان حينها مستعمرة أميركية بالفعل. واستُبدلت الرئاسة الدومينيكانية بحكومة عسكرية يقودها ضابط بحرية أميركي. حدث هذا كله خلال فترة وودرو ويلسون الرئاسية (1913-1921) وهو الذي سيقدم نفسه خلال انعقاد مؤتمر السلام في فرساي في عام 1919 على أنه شخص مناوئ للإمبريالية.

على الرغم من أن النخبة السياسية في الدومينيكان أبدت في البداية مقاومة ضعيفة، فإن الأمر لا ينطبق على باقي شرائح المجتمع، وهكذا انطلقت بعد حين معارضة مسلحة للاحتلال - خصوصًا في شرق البلاد. فوجد الجنود الأميركيون أنفسهم في خضم حرب استعمارية وحشية - لا تختلف عن الحروب التي خاضتها القوى الأوروبية في أفريقيا وآسيا. وفي نهاية المطاف، سُحقت قِوى حرب العصابات (المعروفة برجال العصابات (gavilleros))، مع ما رافق ذلك من خسائر جسيمة في الأرواح. وكانت التقنيات التي استعملتها القوات الأميركية ضد التمرد تشمل تكتيك الأرض المحروقة والقصف الجوي [(229)].

مع حلول عام 1922، كان قد جرى سحق المقاومة، وكان الرئيس وارن هاردينغ (1921-1925)، الذي كان يعارض الاحتلال قبل أن يصبح رئيسًا، جاهزًا للبحث عن مخرج. وبحسب نسقٍ سيغدو مألوفًا، سيتم إنشاء حرس وطني يُفترض أنه غير تابع لأي حزب، وإرسال دومينيكانيين لتلقّي التدريبات. وفي عام 1924، انتهى الاحتلال، وعُين رئيس دومينيكاني، ولكن ليس قبل المصادقة على المعاهدة الأميركية - الدومينيكانية الثانية. أعاد هذا تجديد مركز التفتيش القضائي للجمارك 18 عامًا أخرى [(230)] لتبقى جمهورية الدومينيكان بشكل راسخ داخل الإمبراطورية الأميركية - هذه المرة كمحمية لا كمستعمرة قائمة فعلًا.

تمثلت المهمة التالية للسلطات الأميركية في اختيار رئيس للحرس الوطني الدومينيكاني. وكان لاختيارها - رفائيل ليونيداس تروخيلو - نتائج كارثية. كان تروخيلو، الذي يتحدث اللغة الإنكليزية بطلاقة، يدرك جيدًا المساومة غير المدوَّنة رسميًّا التي كان على حكام المحميات الأميركية تقديمها. وفي مقابل دعم لا يحيد للسياسات الخارجية والدفاعية للقوة الإمبراطورية، سيُسمح له بأن يفعل ما يحلو له بخصوص القضايا الداخلية [(231)].

بعد أن هَندس تروخيلو طريقه نحو الرئاسة في عام 1930 بتواطؤ أميركي، حكم جمهورية الدومينيكان كدكتاتور لا يرحم، مبديًا على الدوام احترامًا للمصالح الاستراتيجية الأميركية. وكان أكثر أفعاله شناعة هو قتل حوالى 30 ألف نسمة من سكان هايتي في غرب البلاد في عام 1937. وفي العام التالي، أقنعته السلطات الأميركية بدفع 750,000 دولار تعويضًا للحكومة الهايتية (تم

تقليص هذا المبلغ إلى 525,000 دولار في العام التالي) [232]، لكنه مع ذلك كان يجري استقباله بترحاب في العاصمة واشنطن، وكان من أوائل الذين أعلنوا الحرب على اليابان بعد قصف بيرل هاربر.

تَمكن تروخيلو من البقاء في السلطة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وسرعان ما أثبت صدقيته كمناهض للشيوعية خلال الحرب الباردة. وكي يحافظ على المظاهر، سيتنازل عن منصب الرئاسة لأشخاص دُمى آخرين بينما كان هو في الواقع من يتحكم تمامًا في أجهزة السلطة. أرضت هذه المهزلة الحساسيات الأميركية، غير أنه في النهاية تمادى في سلوكه وبات عبئًا ثقيلًا. ورغم أنه كان ينتقد فيدل كاسترو صراحة، فإنه أغضب الرئيس جون ف. كينيدي (1961-1963) بمحاولته قلب الحكومة الديمقراطية في فنزويلا. هكذا، وبعد أن شعر خصومه بأنه ما عاد يحظى بالمساندة الأميركية، اغتنموا الفرصة واغتالوه في عام 1961.

كان ذلك الوقتَ الملائم لجمهورية الدومينيكان كي تؤسس لعلاقة ما بعد زمن الإمبراطورية مع الولايات المتحدة، لكن أوان ذلك لم يكن قد حان بعد. في عام 1965، غزت قوات البحرية الأميركية البلاد لتمنع خوان بوش، وهو سياسي ليبرالي لا ينتمي إلى اليسار المتطرّف، من العودة إلى الرئاسة. بعد ذلك ساعد الرئيس ليندون جونسون (1963-1969) في هندسة وصول خواكين بالاغوير إلى السلطة بعد رحيل قوات المارينز في عام 1966 [233]. هذا المساند المخلص لتروخيلو لأكثر من 30 عامًا كان رئيسًا ألعوبة في الوقت الذي تعرض فيه الدكتاتور للاغتيال. ومع أنه فقد البصر، فإن بالاغوير سيواصل العمل السياسي، سواء داخل القصر الرئاسي أو خارجه، حتى عام 1996، حينما بلغ التسعين من العمر [234].

ثانيًا: هايتي

كانت هايتي ثاني دولة من بين دول أميركا التي تحصل على الاستقلال، وبالتالي ظلت أعوامًا كثيرة البلد الوحيد الذي كان يمكن الولايات المتحدة أن تصدر منتجاتها إليه من دون أن تواجه تمييزًا في الرسوم الجمركية [235]. استغلت أميركا هذا الوضع في مصلحتها لأقصى الحدود، وأصبحت بسرعة كبيرة المورِّدة الرئيسة لهايتي. ومع حلول عام 1820، حينما كان مجموع صادرات الولايات المتحدة يُقدر بـ 70 مليون دولار، كانت واردات هايتي من الولايات المتحدة تبلغ 2,25 مليون دولار، ما يمثل حوالى 3 في المئة من الصادرات الأميركية في تلك الأثناء.

كان الأمر سيبدو طبيعيًا لو أن الولايات المتحدة كانت في طلائع البلدان التي اعترفت ديبلوماسيًا بهايتي. غير أن هذا لم يأخذ بعين الاعتبار المعارضة العميقة للولايات الجنوبية التي تعتبر الاعتراف رديفًا للخيانة، نظرًا إلى نجاح ثورة العبيد في هايتي. وكما شرح سيناتور كارولاينا الجنوبية روبرت هاين في

عام 1825 بقوله: «إن سياستنا بخصوص هايتي واضحة بما لا يدع مجالًا للشك. لا يمكننا أن نعترف أبدًا باستقلالها؛ ذلك أن سلامَ جزء عريض من الاتحاد وأمنَه لا يسمحان لنا حتى بمناقشة الموضوع» [(236)]

كانت معارضة الولايات الجنوبية للاعتراف أيضًا السبب في فشل الولايات المتحدة في المشاركة في مؤتمر بنما في عام 1826، حين دعا سيمون بوليفار جميع الدول المستقلة من دول القارة الأميركية للتداول في شأن قضايا ذات أهمية بالنسبة إلى المنطقة [(237)]. في أثناء ذلك، كانت فرنسا وبريطانيا العظمى قد اعترفتا باستقلال هايتي التي أظهرت امتعاضها من الولايات المتحدة بسبب فرض رسوم إضافية على وارداتها على مدى أعوام عديدة [(238)]، غير أن الولايات الجنوبية لم تتزحزح عن موقفها قيدَ أنملة.

شاب التوترُ إذًا العلاقات بين الولايات المتحدة وهايتي أعوامًا عديدة. وفي مقابل الهيجان الذي عمَّ الولايات الشمالية من أجل الاعتراف، ثمة ازدراء في الجنوب من فكرة أن الاعتبارات التجارية يجب أن تحظى بالأسبقية بغض النظر عن أي شيء آخر. أعلن سيناتور ولاية جورجيا ماكفيرسون بِيرين «أن هذه الاعتبارات التجارية وحدها ستصبح بلا قيمة - إنها ستتلاشى في خضم حجم المخاطر التي تهددنا... هل يخالفوننا إخواننا (أصحاب المصالح التجارية الشمالية) الرأي في ما يخص خطر هذا التعامل؟... إن **وضعنا محفوف بالمخاطر**، بينما هم نسبيًا في **أمان**. إذًا، من عليه أن يتخذ القرار بخصوص هذه القضية؟» [(239)]. بعد ذلك، جعلت الحكومة الأميركية الأمر أكثر سوءًا بأن سمحت لشركة خاصة بالاستيلاء على جزيرة نافاسا المقابلة لشواطئ هايتي في عام 1857، متذرعة بقانون جزر غوانو الموقَّع في العام السابق.

كان لا بد من انتظار اندلاع الحرب الأهلية حتى تشهد العلاقات تغييرًا. وبالنظر إلى أن الرئيس أبراهام لنكولن ما عاد يخضع لضغوط معارضة الولايات الجنوبية، تمكن - بتحفيز من السيناتور سَمنر - من منح اعتراف دبلوماسي بهايتي في عام 1862، وتُلي ذلك بعد حين بمعاهدة تجارية. غير أن نهاية الحرب الأهلية حددت بداية مرحلة جديدة، أكثر عداء، في سجل السياسة الأميركية، تجاه هايتي.

حافظت هايتي على سيادتها الوطنية بشراسة، رغم أنها فشلت في استرجاع جزيرة نافاسا (لا تزال حتى اليوم أرضًا أميركية) [(240)]. ولم تكن تراود الزعماء الهايتيين، بعد إلحاقهم الهزيمة بالفرنسيين والبريطانيين خلال حرب الاستقلال، النية في الخضوع لأي قوة أجنبية. هكذا قاومت هايتي ما بُذل من جهود أميركية في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر للحصول على قاعدة بحرية في مول سانت نيكولاس، في عملية وصفها أحد المؤرخين الأميركيين بأنها «واحدة من أكثر الفصول مَهانة في تاريخ الدبلوماسية الأميركية» [(241)].

استثارت هايتي من جديد حفيظة الولايات المتحدة حينما رفضت عرضًا لمعاهدة تجارية ثنائية في عام 1892. وكانت الولايات المتحدة ستحصل

بموجب تلك المعاهدة على إعفاء من رسوم الدخول إلى الأسواق الهايتية في مقابل رسوم تفضيلية على الصادرات الهايتية. غير أن 99 في المئة من موارد الحكومة الهايتية تأتي من رسوم الجمارك، كما أن الولايات المتحدة هي الممون الرئيس، ناهيك عن أن صادرات هايتي (التي يهيمن عليها البن) تتجه بالدرجة الأولى إلى أوروبا. هكذا، لم يكن للمعاهدة كبير جاذبية بالنسبة إلى هايتي، غير أن رفضها حمل ردًا قاسيًا حينما فرضت الولايات المتحدة رسومًا انتقامية على الصادرات الأساسية.

تجنبت هايتي، التي كانت حريصة على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية، إن لم تكن الداخلية، الصرامة الكاملة لـ «لازمة روزفلت» حين أعلنت في عام 1904. غير أنها كانت تدين بديونها الخارجية لمصارف فرنسية. إضافة إلى ذلك، كان بعض الديون الداخلية يُموَّل من تجار ألمان يعيشون في هايتي. أوجد هذا، من منظور الولايات المتحدة، إمكانية للتدخل الأجنبي من فرنسا و/أو ألمانيا - دفاعًا عن مصالح الدائنين، لكنه سيكون تحديًا لعقيدة مونرو. كان هذا خطرًا لم يكن الرؤساء الأميركيون على استعداد للتعاطي معه الآن.

حينما أعيدت هيكلة مصرف هايتي الوطني [(242)] في عام 1910، ليصبح المصرف الوطني لجمهورية هايتي، ألحت الإدارة الأميركية إذ ذاك على إتمام ذلك بمشاركة المصرف الوطني لمدينة نيويورك. ومنح هذا الولايات المتحدة نصيبًا في قطاع المالية العامة لهايتي؛ ذلك أن المصرف يجمع، وِفق إعادة الهيكلة، رسوم الجمارك كما تُدفع ثم يسلمها إلى حكومة هايتي مع نهاية السنة المالية (30 أيلول/سبتمبر).

الإطار (2-4): فريدريك دوغلاس (1818-1895)

وُلد فردريك دوغلاس في ميريلاند في عام 1818 لأم سوداء عانت ويلات العبودية وأب أبيض مجهول الهوية. فر من العبودية في عام 1838 وعاش حياة تحف بها المخاطر وهو هارب عبر الولايات الشمالية، حتى اندلاع الحرب الأهلية، حينما أثار انتباه الرئيس أبراهام لينكولن (1861-1865).

بعد نهاية الحرب، كان دوغلاس يحبذ ضم جمهورية الدومينيكان على أسس وصاية أبوية. كتب في سيرته الذاتية: «بالنسبة إلى السيد سَمنر، يُعد الضم إجراءً للقضاء على أمة ملونة، والقيام بذلك بوسائل دنيئة ومن أجل مصالح أنانية. بالنسبة إليّ، يعني ذلك تحالف شعب ضعيف وأعزل، يمتلك القليل أو لا شيء من صفات أمة، تمزقه عداءات وأحقاد داخلية، وهو عاجز عن حفظ النظام داخليًا أو فرض الاحترام خارجيًا لحكومة ستمنحه السلام والاستقرار والازدهار والحضارة».

إذًا، لم تكن مفاجأة عظيمة أن يعيّنه الرئيس بنجامين هاريسون (1889-1893) وزيرًا (سفيرًا اليوم) لدى هايتي. لسوء حظ دوغلاس، تزامن وصوله في تشرين الأول/أكتوبر 1889 مع الحملة الاستفزازية من طرف الولايات

المتحدة للحصول على مول سانت نيكولاس كقاعدة بحرية. وجد نفسه في وضع لا يُحسد عليه، وقد زاد الأمور سوءًا وصول الأميرال بانكروفت غيراردي في كانون الثاني/يناير 1890، مع تعليمات من وزير الخارجية جيمس بلين، بالحصول على عقد إيجار.
بذل دوغلاس أقصى جهود للوساطة، وحذر بلين من أن تكتيك غيراردي العدائي سيؤدي إلى عكس النتائج المرجوة: «(سبع سفن حربية أميركية في الميناء) تركت انطباعًا في غاية السوء على البلد ككل... لا يمكن هايتي الدخول في مفاوضات من دون أن تَظهر بمظهر من يستسلم لضغط خارجي يسيء، في واقع الأمر، إلى وجودها كشعب مستقل». حين رفضت حكومة هايتي في نيسان/أبريل 1891 أن تمنح الولايات المتحدة ما تريده، أُنحي باللائمة على دوغلاس، الذي استقال بعد ذلك، في تموز/يوليو.

في 1 تشرين الأول/أكتوبر 1914، وهو اليوم الأول من السنة المالية، أعلن المصرف على حين غرة أنه ينسحب من هذا الترتيب، وأنه لن يقدّم قروضًا قصيرة المدى لكي تتدبر الحكومة أمورها حتى 30 أيلول/سبتمبر (كما جرت العادة منذ عام 1910). لضمان عدم مصادرة حكومة هايتي موارد المصرف، وصلت قوات مشاة البحرية الأميركية لمرافقة 500,000 دولار على متن فرقاطة الدورية ماتشاياس (USS Machias) ونقلها إلى المصرف الوطني لمدينة نيويورك. وهكذا باتت الدولة الهايتية مُفلسة، وترتب عن ذلك فورًا اضطراب سياسي، فاحتل الجنود الأميركيون، الذين كانوا يستعدون لهذه الحتمية لبعض الوقت، البلدَ في 28 تموز/يوليو 1915.

احتُلت هايتي عسكريًا قبل جمهورية الدومينيكان، غير أن الجنود بقوا مدة أطول، ولم يجرِ سحبهم فعلًا حتى آب/أغسطس 1934. كان السبب في ذلك يعود - إلى حد كبير - إلى الهايتيين أنفسهم. ومع أن جنديًا واحدًا هو من قام بمقاومة إنزال قوات مشاة البحرية الأميركية، فثمة تقليد وطني شرس في هايتي، حيث لم يمر وقت طويل قبل أن يندلع شعور بالامتعاض من الاحتلال. وسُرعان ما شرعت قوات حرب العصابات (تُعرف بـ «الكاكوس» (cacos)) في مباشرة عملياتها واستغرقت هزيمتها الكثير من الوقت وأراقت الكثير من الدماء حيث قُتل في السنوات الخمس الأولى وحدها 2250 فردًا من هايتي.

وقعت مسؤولية سحق الثوار على كلٍّ من قوات مشاة البحرية الأميركية وقوات الدرَك الهايتية التي أنشأتها قوة الاحتلال في عام 1915. وانتشرت الشائعات بقوة حول انتهاكات حقوق الإنسان من الطرفين، بحيث إن قائد اللواء الأميركي أصدر أمرًا سريًا في تشرين الأول/أكتوبر 1919 جاء فيه: «لُفت نظر قائد اللواء بمزاعم عن تُهم تتعلّق بجنود البحرية وبرجال الدرك في هايتي، بما يفيد بأنه كان يجري في الماضي إطلاق الرصاص على السجناء وعلى المجرمين الجرحى بسرعة من دون محاكمة. إضافة إلى ذلك، فإن

الجنود في الميدان أعلنوا وقاموا بما يُعرف عمومًا بـ ‘الموسم المفتوح’، حيث لا يعبأون بتحديد ما إذا كان السكان المحليون الذي يصادفونهم هم مجرمين أم ‘مواطنين صالحين’ وحيث تُضرَم النار بشكل لا يرحم في المنازل لمجرد أنها مهجورة، وتُتلَف أملاك السكان المحليين أيضًا» [(243)].

خلال أعوام الاحتلال العشرين، كانت السلطات الأميركية مسؤولة عن معظم الشؤون الداخلية والخارجية. لذا، فإنها كانت نموذجًا كاملًا للحكم الاستعماري، كما يمكن أن يوجد في أي مكان آخر في أفريقيا أو آسيا، رغم أنها كانت تسمح بوجود رئيس صوري إلى جانبها [(244)]. كما شمل ذلك النظام أيضًا خلال الأعوام الأولى نظامًا للعمل القسري، يُعرف بالسُّخرة (corvée)، حيث يُرغم الفلاحون على العمل في الشوارع المحلية بدل دفع ضريبة الطريق [(245)].

كانت المعاهدة الهايتية - الأميركية لعام 1915 مِفتاح هذا الترتيب؛ ذلك أنها منحت الولايات المتحدة السيطرة على المالية العامة والأمن والشؤون الخارجية. كما أنها اشترطت تعيين الولايات المتحدة للقيام بالتفتيش القضائي على مصلحة الجمارك وكامل طاقمها الذين «عليهم جمع العائدات وتوظيفها، أولًا، لخدمة مصاريف مركز التفتيش؛ ثانيًا، للوفاء بالديون؛ ثالثًا، لتلبية حاجات قوات الدرك، وأخيرًا، للنفقات العادية لحكومة هايتي» [(246)]. كما مُنعت هايتي أيضًا من زيادة حجم الدين أو من تقليص عائدات الجمارك بلا موافقة من الولايات المتحدة.

حتى هذا القدر من الإشراف الإمبراطوري لم يُعتبر كافيًا. كان الدستور الهايتي، رغم التعديلات الكثيرة، لا يزال يمنع الأجانب من تملك الأراضي، فجرى إدخال دستور جديد في عام 1918 (سيفتخر فرانكلين روزفلت بأنه هو من وضع مسودته عندما كان لا يزال ضابطًا شابًا في سلك البحرية) [(247)] لرفع ذلك القيد. هكذا فُسح في المجال لدخول رأس المال الأميركي إلى الصناعات الزراعية، مثل السكر والموز ونبات القنَّب (السيزال).

أُعيد في عام 1925 تجديد معاهدة 1915 لمدة 10 أعوام لاحقة. وهكذا، دفعت سلسلة من الإضرابات العنيفة في عام 1929 إدارة الرئيس هربرت هوفر (1929-1933) إلى إرسال لجنة إلى هايتي للنظر في سبل إنهاء الوجود الأميركي قبل موعده المحدد. سارت هذه المخططات خطوات متقدمة حينما أصبح روزفلت رئيسًا وأعلن سياسة حُسن الجوار. بعد ذلك رحل جنود البحرية في عام 1934.

وكما هي الحال بالنسبة إلى جمهورية الدومينيكان، استلم رجال الدرك المحليون مهمات الأمن من قوات مشاة البحرية الأميركية. غير أن مركز تفتيش قضاء الجمارك واصل عمله، وبذلك حافظت أميركا على محميتها في هايتي؛ ذلك أن واردات الجمارك تمثل الحجم الأكبر لدخول الحكومة. لم يُقفل المركز إلا في عام 1947، بعد أن سُدّد كل ما تبقى من ديون.

كان لهذه الفترة الطويلة من الحكم الاستعماري القائم بالفعل أثر مدمر في هايتي، وزاد من حِدته قرارُ السلطات إرسال ضباط جنوبيين لقيادة القوات الأميركية خلال فترة الاحتلال. وكان عجز هؤلاء الضباط عن التمييز بين «السود» و«الخلاسيين» ضمن النخبة الهايتية - في جميع الأحوال - وهو ما كان له دور أساسي في تاريخ هايتي بعد الاستقلال - أحد العوامل وراء ظهور حركة الزنوجة (négritude) في هايتي [(248)].

هذه الحركة، التي انتصرَ لها مثقفو هايتي، تبنّاها أيضًا الدكتور فرانسوا «بابا الدكتور» دوفالييه؛ وهي كانت أحد العوامل التي مكنته من الفوز بالانتخابات الرئاسية في عام 1957 ووفرت الأساس الأيديولوجي لفترة طويلة من حكم دكتاتوري (توفي في عام 1971 بينما كان لا يزال يمارس مهماته كرئيس). ورغم أن أساليبه الوحشية في الحكم كانت لعنة بالنسبة إلى الرئيس [الأميركي جون] كينيدي، فإنه تمكن من النجاة من محاولة أميركية فاترة لإزاحته عن الحكم، وذلك عبر استعماله الماهر ورقة محاربة الشيوعية [(249)].

لم تكن هايتي تحت حكم «بابا الدكتور» محمية أميركية، لكنها كانت دولة تابعة، فجرى التغاضي عن حكمه الداخلي الوحشي شريطة أن يعترف بأولويات أميركا في المنطقة ويحترمها، وعلى العموم أبلى بلاءً حسنًا. الشيء ذاته يمكن أن يقال - إلى حد كبير - عن نجله جان كلود «الدكتور الطفل» دوفالييه، الذي خلفه في الرئاسة في عام 1971. غير أن افتقاره إلى مهارات أبيه في السياسة الداخلية جعل الجيش يجبره على مغادرة البلاد إلى المنفى في عام 1986.

هكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها الآن في وضع خطِر، فما عاد مقبولًا القيام بانقلابات في أميركا اللاتينية، كما أن الحكومة العسكرية أُجبرت على السماح بإجراء انتخابات حرة، فأُجريت هذه أخيرًا في عام 1990 وحملت إلى سدة الحكم رجل الدين الكاثوليكي الراديكالي جان برتران أريستيد. وكما كان متوقعًا، انهارت العلاقات بين أريستيد والعسكر بعد حين، فأُزيح عن سدة الرئاسة، ففرضت الأمم المتحدة حصارًا في عام 1993 وأمر الرئيس بيل كلينتون (1993-2001) البحرية الأميركية بالتوجه إلى المياه الهايتية للسهر على تطبيق إجراءات الحصار [(250)].

تكللت تلك الجهود بالنجاح، وفرّ العسكر إلى المنفى، ودخل الجنود الأميركيون من جديد إلى هايتي في أيلول/سبتمبر 1994 بعد غياب دام 60 عامًا، وأصبحت هايتي من جديد محمية أميركية. غير أن الاحتلال استمر هذه المرة بضعة أعوام فقط بينما جرت تهيئة الأرضية لإعادة الديمقراطية. سُمح لأريستيد بإكمال ما تبقى له من ولايته الرئاسية التي انتهت في عام 1996. وحينما أُجريت الانتخابات في عام 2000، عاد أريستيد إلى السلطة.

سرعان ما تهاوت آمال أن تصبح هايتي مرة أخرى دولة مستقلة ذات سيادة - بمنأى عن تدخّل الولايات المتحدة. كان برنامج أريستيد - سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي - يُعتبر راديكاليًا على نحو خطِر، سواء من خصومه السياسيين أو من إدارة الرئيس جورج بوش الابن (2001-2009)، حيث أجبرته الولايات المتحدة في عام 2004 على «الاستقالة» والخروج إلى المنفى [(251)].

هذه المرة، كانت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (MINUSTAH) وليس قوات مشاة البحرية الأميركية، هي من قامت باحتلال البلد، لكن الولايات المتحدة هي التي كانت تحكم البلاد فعليًا.

بعد مرور أكثر من قرن من الزمن على الغزو العسكري الأميركي في عام 1915، لا يمكن فعليًا وصف هايتي بأنها دولة مستقلة ذات سيادة؛ فمشكلاتها كثيرة، ولا يمكن أن تتحمل الولايات المتحدة مسؤوليتها كلها. من بين تلك المشكلات، يمكننا أن نذكر طبقة سياسية مُنحطّة، والفساد الذي ينخر البلد، وانتشار الفقر. كما أن هايتي شهدت كوارث طبيعية رهيبة (خصوصًا الزلزال الذي ضرب البلاد في كانون الثاني/يناير 2010). غير أن لا يمكن الولايات المتحدة أن تتنصل من مسؤوليتها عن فشلها في إحداث ما قد يبدو وضعًا طبيعيًا في هايتي بعد فترة طويلة من الوصاية الأميركية.

ثالثًا: كوبا

استرعت كوبا في وقت مبكر انتباهًا خاصًا من الولايات المتحدة، نظرًا إلى قُربها الجغرافي وتجارتها الخارجية المتنامية و- بالنسبة إلى الولايات الجنوبية على الأقل - إلى ما فيها من عبيد بأعداد كبيرة. في أوائل عام 1823، كان وزير الخارجية جون كوينسي آدامز قد كتب: «ثمة قوانين سياسية وأخرى مادية تحكمها الجاذبية؛ إذ لا يسع تفاحة، وقد اجتثتها زوبعة عن شجرتها الطبيعية، إلا أن تسقط على الأرض، فإن كوبا، التي انتُشلت بقوة من ارتباطها غير الطبيعي بإسبانيا، والعاجزة عن دعم نفسها، ستنجذب حصرًا نحو الاتحاد الأميركي الشمالي الذي لا يمكن، وفقًا للقانون الطبيعي عَينه، أن يلقي بها بعيدًا عن حضنه» [(252)]. وبلغة عادية وربما أكثر دقة، كان توماس جيفرسون قد كتب في العام ذاته إلى الرئيس جيمس مونرو، قائلًا: «أعترف صراحة بأنني كنت على الدوام أنظر إلى كوبا باعتبارها الإضافة الأكثر أهمية التي يمكننا أن نقوم بها خِدمة لنظام ولاياتنا. فإضافة إلى مسألة رأس فلوريدا (Florida Point)، فإن السيطرة التي ستقدمها لنا هذه الجزيرة على خليج المكسيك والبلدان والبرزخ الذي يحده، إضافة إلى المياه التي تصب فيه، ستملأ رخاءنا السياسي» [(253)].

لم يكن الاستحواذ على كوبا بالأمر اليسير؛ فبعد أن فقدت إسبانيا جميع مستعمراتها على اليابسة مع حلول عشرينيات القرن التاسع عشر، تصدت، كما كان منتظَرًا، لمحاولات الولايات المتحدة الرامية إلى شراء الجزيرة

«المخلصة أبدًا» [254]. غير أن غزوًا عسكريًا لم يكن واقعيًا قبل الحرب الأهلية، نظرًا إلى صغر حجم البحرية الأميركية. إضافة إلى ذلك، كانت قوى أوروبية أخرى لا ترغب في جعل كوبا تسقط بين يدي أميركا على الرغم من منافستها التقليدية لإسبانيا. وهكذا، فإن استعمال الولايات المتحدة القوة كان قد يؤدي إلى اشتعال حرب لا مع إسبانيا فحسب، بل مع قوى أوروبية أخرى أيضًا.

أخذ الحكم الإسباني يفقد شعبيته على الجزيرة؛ إذ كانت إسبانيا تستغل نمو الاقتصاد الكوبي لدعم اقتصادها الراكد، وضخ موارده في أماكن أخرى، فانطلقت حركة مقاومة تهدف إلى طرد السلطات الإسبانية. غير أنها لم تكن في البداية حركة استقلال - كما كان قد حدث على اليابسة، وإنما كانت حملةً من أجل الضم الأميركي، حتى أن أحد زعمائها، نارسيزو لوبيز، تبنّى عَلَمًا وطنيًا يشبه كثيرًا العلم الأميركي بنجومه وخطوطه [255]. ومن المفارقات أنه ما زال يُرفرف في سماء البلاد إلى اليوم.

كان الرأي العام الأميركي منقسمًا إلى حد بعيد بخصوص مدى حكمة استحواذ أرض تضم أعدادًا كبيرة من العبيد. كانت ولايات الجنوب تحبذ الفكرة بشدة، على أمل أن يؤدي الحصول على كوبا في النهاية إلى نشوء ولاية جديدة ضمن ولايات الاتحاد التي تَعج بالعبيد، بينما كانت الولايات الشمالية، بطبيعة الحال، معارضة بقوة. وبقيت حالة الجمود على حالها حتى الحرب الأهلية التي غدا بانتهائها الحصول على كوبا أمرًا مستحيلًا. ولم يستعد الموضوع حيويته مرة أخرى إلا حين أُلغيت العبودية في كوبا في عام 1886 [256]. وفي تلك الأثناء، باتت مصالح القطاع الخاص تنصبّ على قطاعات مثل صناعة السكر، وخطوط سكك الحديد، والتنقيب عن المعادن، وتشكل دافعًا نحو سياسة أميركية تعتمد أكثر على المبادرة.

بحلول منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر، لم تكن الإدارة الأميركية قد أحرزت الشيء الكثير على الرغم من جميع جهودها الإمبراطورية في الكاريبي. وجرى الاستيلاء على بعض الجزر غير الآهلة، وفق قانون جزر غوانو [257]، واعتُمد أيضًا قانون ماكينلي للتعرفات الجمركية في عام 1890 لتوقيع معاهدات تجارية ثنائية مع إسبانيا والمملكة المتحدة (بالنيابة عن مستعمراتها في الكاريبي)، ومع جمهورية الدومينيكان التي منحت امتيازات للمصدرين الأميركيين [258]. كان رأس المال الأميركي يستثمر في الجزر الأكبر مساحة، لكن في جمهورية الدومينيكان فحسب، يمكن القول إنه كان الطرف المهيمن.

سيتغير كل هذا حالًا بعد اندلاع حرب الاستقلال الثانية في كوبا (1895-1898) [259]. كانت إسبانيا، القوة الاستعمارية، تصارع من أجل سحق ثورة امتدت بسرعة إلى بورتوريكو (مستعمرتها الأخرى في الكاريبي). وكانت الثورة تهدف هذه المرة إلى الاستقلال (وليس الضم). كان الإغراء في العاصمة واشنطن للتدخل قويًا، كما أن «المزاج العام» في البلد كان قد تغير. كانت الطموحات

الإمبراطورية الآن ظاهرة للعيان، وشرعت صحف كثيرة في دق طبول الحرب. وكان لا ينقص سوى ذريعة حرب (casus belli).
توافرت الذريعة بعد غرق البارجة «مين» (USS Maine) في شباط/فبراير 1898 [(260)]، فأعلنت الولايات المتحدة الحرب على إسبانيا، وجاء النصر سريعًا، فاحتُلّت كوبا وبويرتوريكو عسكريًا. وخلال محادثات السلام في باريس، أُقصي القوميون على الرغم من تضحياتهم البطولية. ضمنت الولايات المتحدة التنازل لها عن بويرتوريكو التي أصبحت بعد ذلك مستعمرة أميركية (الأولى لها في الكاريبي)، على أن تحظى بحاكم وبكل ما يلزم للحكم الإمبراطوري (بل جرى تغيير اسمها إلى بورتوريكو (بدلًا من بويرتوريكو) لتسهيل نطقه على السادة المستعمرين الجدد) [(261)].
كان كثيرون يتوقعون أن تحذو كوبا الحذو ذاته. هذا، على أي حال، ما كان جيفرسون وآدامز قد طالبا به لِما يقارب القرن من قبل، كما أن المنطق الإمبراطوري لم يتغير. بالفعل، بات هذا ما ينشده كثيرون داخل الكونغرس وخارجه. غير أن هناك عقبة كأداء تتمثل في «تعديل تيلر» (Teller Amendment)، الذي صادق عليه الكونغرس في نيسان/أبريل 1898، حين أُعلنت الحرب على إسبانيا، وقد ضمن أن تصبح كوبا مستقلة شكليًا بدل أن تكون رسميًا مستعمرة أميركية.
لم يكن السيناتور الجمهوري عن ولاية كولورادو هنري تيلر شخصًا مناوئًا للإمبريالية. غير أنه كان يعترف - ضمن دوافع أخرى - بالخطر الذي ستمثله كوبا داخل دائرة التعرفة الأميركية على صناعة السكر داخليًا (في هذه الأثناء، كانت ماثلة تقريبًا في نصف الولايات القارية). إن تدبّر منافسة من بورتوريكو أو هاواي شيء، والسكر الكوبي شيء آخر تمامًا؛ فكوبا، بوصفها من أقل البلدان المنتِجة تكلفة في العالم، كانت ستقضي لا على قصب السكر في فلوريدا ولويزيانا وتكساس فحسب، وإنما أيضًا على سكر الشمندر في ولايات أخرى (سكر الشمندر هو البديل المثالي لقصب السكر، وكان تيلر ينتمي إلى ولاية تنتج الشمندر).
هكذا، ستصبح كوبا «مستقلة» بعد أربعة أعوام من الاحتلال العسكري الذي حمل معه تقدمًا ضخمًا على مستوى الصحة والصرف الصحي والأشغال العامة والتعليم. وبالفعل، لقد مثّلت من جوانب متعددة فترةً استعمارية فاصلة يمكن أي دولة إمبراطورية أوروبية أن تفخر بها. وجرت تهيئة مرفأ هافانا، وتراجعت نسبة الوفيات على نحو ملحوظ، ورُشِّدت الموارد العامة بحكمة مستدامة. غير أن استقلالها كان خاضعًا لشروط صعبة، بحيث إنها كانت في واقع الأمر محمية أميركية: النموذج لكثير من بلدان أخرى خلال الأعوام التالية.
وُضعت هذه الشروط في «تعديل بلات» الذي عرضه على الكونغرس السيناتور أورفيل بلات (الإطار (4-3)) في عام 1901، وصودق عليه بـ 43 صوتًا في مقابل 20 صوتًا (في الواقع كان وزير الحرب إليهو روت هو من وضع

مسودته). وقد وضع التعديل ثمانية شروط يتعيّن على كوبا أن توافق عليها قبل أن تسحب الولايات المتحدة قواتها العسكرية ويعلَن الاستقلال. تنص المادة الثالثة، على سبيل المثال، بأن «توافِق حكومة كوبا على أن الولايات المتحدة يمكن أن تمارس حق التدخل للمحافظة على استقلال كوبا ودعم حكومة ملائمة للحفاظ على الحياة والمِلكية والحرية الفردية، وكذلك تنفيذ التزامات كوبا التي فرضتها معاهدة باريس على الولايات المتحدة، والتي ستتولاها حكومة كوبا الآن وتقوم بها».

الإطار (4-3): أورفيل بلات (1827-1905)

ولد أورفيل هيتشكوك بلات لعائلة مزارِعة في ولاية كونيكتيكت في عام 1827. كان أبواه يؤيدان إنهاء نظام الرق، وورث عنهما مواقفهما. أدلى بصوته أول مرة لمصلحة حزب الأرض الحرة (Free Soil) قبل أن ينضم إلى «حزب لا أدري» (Know Nothing Party) خلال خمسينيات القرن التاسع عشر. بعد ذلك التحق بحزب الجمهوريين وأدى دورًا أساسيًا في سياسة ولاية كونيكتيكت خلال الحرب الأهلية وبعدها.

حظي بعضوية مجلس الشيوخ الأميركي أول مرة في عام 1879، وكان مساندًا قويًا لحماية الرسوم على الصناعة الداخلية. والأهم أنه كان عضوًا في لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالأقاليم من عام 1883 حتى عام 1895 ثم ترأس اللجنة من عام 1887 إلى عام 1893.

خلال تلك المدة، كان مشروع توسع الإمبراطورية الأميركية هو الأبرز في برنامج الحكومة الأميركية. وكان بلات داعمًا قويًا للحرب الإسبانية - الأميركية في عام 1898 ومحبِّذًا لضم هاواي والفليبين وبورتوريكو، كما كان يرحب أيضًا بفكرة ابتلاع كوبا، غير أن «تعديل تيلر» استوجب بديلًا من سياسة الضم الرسمي.

كان حل بلات، رغم أنه لم يضع مسودته، يكمن في التعديل الذي حمل اسمه؛ فبنوده الثمانية تجرد كوبا على نحو منهجي من أي إمكانية أن تصبح دولة مستقلة تتمتع بالسيادة. وحينما أُرغم الكونغرس الكوبي على ضم التعديل ليصبح مادة من مواد دستوره لعام 1902، أصبح من الصعب جدًا تغيير ذلك.

سمحت المادة السابعة للولايات المتحدة باختيار خليج غوانتانامو من أجل إقامة إحدى قواعدها البحرية في كوبا. ورغم فسخ بعض مواد تعديل بلات في عام 1934، أجرت الولايات المتحدة مفاوضات بُغية إبرام معاهدة جديدة مع

كوبا تسمح لها بالاحتفاظ بخليج غوانتانامو شريطة أن يقتصر على وظيفته الأصلية.

إذا كانت المادة الثالثة قد منحت الولايات المتحدة شيكًا على بياض للتدخل متى تشاء، فإن المادة السابعة فسحت في المجال لإنشاء القواعد البحرية المهمة كثيرًا، الأمر الذي استعصى على الولايات المتحدة فترة طويلة من الزمن؛ فقد نصت المادة أن «كي تتمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على استقلال كوبا وحماية شعبها والدفاع عنها، ستبيع حكومة كوبا أو تؤجر الأراضي الضرورية لتزويد البواخر بالفحم، أو إقامة المحطات البحرية، في بعض النقط المحددة، والتي سيُتفق بشأنها مع رئيس الولايات المتحدة» [(262)].

شعر مجلس الأمة الكوبي، رغم أنه كان هيئة ضعيفة إلى حد كبير خلال فترة الاحتلال العسكري، بالإهانة من جراء «تعديل بلات»، بحيث إنه في البداية صوّت ضد الشروط. ولكن، حين بدا واضحًا أن القوات الأميركية لن تنسحب، غيَّر مجلس النواب موقفه، وأدخل التعديل حرفيًا في الدستور الكوبي الجديد. وخلال عام واحد، كانت الولايات المتحدة قد انتقت المواقع المفضلة لديها لإقامة مواقع لاستخراج الفحم ومحطات بحرية، وشملت تلك المواقع خليج غوانتانامو [(263)].

رحلت القوات الأميركية في عام 1902، وأُعلن الاستقلال في العام ذاته، وأصبحت كوبا أول دولة في الكاريبي منذ جمهورية الدومينيكان في عام 1844 تتفادى النفوذ الاستعماري الرسمي، غير أن سيادتها كانت تخضع لشروط كبيرة. لم يكن «تعديل بلات» المؤشر الوحيد على ذلك، بل كان هناك أيضًا المعاهدة الكوبية - الأميركية لعام 1903 والتي منحت الولايات المتحدة مروحةً واسعة من الأفضليات بشأن الرسوم في الأسواق الكوبية في مقابل تخفيضات جمركية على واردات السكر الخام والتبغ، ما فسح في المجال أمام دخول رأس مال أميركي وعهد جديد من ازدهار السكر بدأ يلوح في الجزيرة.

باتت محمية كوبا الآن ثابتة بقوة في الفلك الأميركي. لكن، وكما اكتشفت قوى أوروبية كثيرة عبر إمبراطورياتها غير الرسمية، في وسع المحميات أن تكون مصدر مشكلات. عاد الجنود الأميركيون إلى كوبا في عام 1906، عندما كانت نتائج الانتخابات محلَّ نزاع، ولم يرحلوا حتى عام 1909. وبعد مرور ثلاثة أعوام، عادوا مرة أخرى للمساعدة في إخماد تمرد أضرم ناره تعرّض حزب استقلال السود للقمع (Partido Independiente de Color)، وهو، أي الحزب، حركة أطلقها المحاربون القدامى من السود في حرب الاستقلال الثانية احتجاجًا على التمييز. وهكذا ترسّخ الآن التقليد الذي ستغدو بموجبه الولايات المتحدة حكَمًا في النزاعات السياسية الداخلية.

بعد أن وضع فرانكلين ديلانو روزفلت معالم سياسة حُسن الجوار، كان في وسع المتفائلين القول بأن كوبا ما عادت محمية أميركية. غير أن ذلك لم يكن

صحيحًا؛ إذ احتفظت الولايات المتحدة بخليج غوانتانامو، وما زالت المعاهدة الكوبية - الأميركية التي روجعت في عام 1934 تمنح أميركا امتيازات خاصة [264]. إضافة إلى ذلك، تغيرت السياسة الأميركية الخاصة بالسكر تجاه كوبا، وبات هذا المنتَج من الصادرات الحيوية خاضعًا لنظام الحصص الذي يمكن أن يرتفع أو ينخفض بحسب النزوة الأميركية [265]. على أي حال، سرعان ما انكشف الدور المهيمن للولايات المتحدة في السياسة الداخلية.

في عام 1933، وجد السفير الأميركي إلى كوبا (سَمنر ويلز) نفسه في خلاف مع الرئيس جيراردو ماتشادو الذي كانت ولايته الرئاسية على وشك النهاية في أيار/مايو 1935. كان ماتشادو يتمتع بحُظوة لدى المسؤولين الأميركيين خلال عشرينيات القرن الماضي، وقد ساعده هذا على الحفاظ على منصبه خلال ظروف مشبوهة. غير أنه كان وقتذاك قد أصبح بلا فائدة، وازدادت الشبهات حول سمعته.

كان ويلز قد تفاوض مع الجيش الكوبي من أجل التدخل ضد ماتشادو، وانتهى الأمر إلى طرده من منصبه في آب/أغسطس 1933. غير أن خليفته، كارلوس مانويل دو سيسبيديس، كان ضعيفًا بحيث إنه فشل في حل النزاعات الاجتماعية الكثيرة التي نشأت في أعقاب فترة الكساد الكبير. كان ذلك الوضع قد أثّر في كوبا كثيرًا، وأتت المحصلة سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات التي تحوّلت إلى أعمال راديكالية بشكل متصاعد.

ضمت الاحتجاجات قطاعات من القوات المسلحة نفسها. وأدى تمرد في الثكنات، بقيادة الرقيب فولخينسيو باتيستا، إلى اندلاع سلسلة من الحوادث انتهت بسقوط الحكومة. وشُكّلت حكومة موقتة، بزعامة رامون غراو سان مارتين، وهو شخص مثقف ومحترم في الحياة السياسية الكوبية، تعهد بأن يقيم ديمقراطية حديثة وأطلق عددًا من الإصلاحات الاجتماعية.

بدا ذلك التوجه راديكاليًا جدًا بالنسبة إلى سَمنر ويلز، فجرى سحب الاعتراف الأميركي بالحكومة، وكان هذا يعني أن فترة رئاسة غراو سان مارتين باتت وجيزة. بعد ذلك، شجع ويلز الجيش الكوبي، الذي بات آنذاك بقيادة باتيستا، على التدخل. وسرعان ما أصبح باتيستا «الرجل القوي» في السياسة الكوبية، يمارس نفوذه إما عبر سلسلة من الرؤساء الدمى، على الرغم من أنهم منتخَبون، وإما شخصيًا بصفته رئيسًا، حتى فراره في الأول من كانون الثاني/يناير 1959 [266].

كانت مكافأته على إطاحته الحكومة الكوبية في عام 1934 وإحلال رئيس جديد هي الاعتراف الأميركي بنظامه. وكانت كوبا لا تزال محمية، وكان باتيستا يدرك، شأنه شأن الدكتاتوريين الآخرين في الكاريبي، أنه كي يحتفظ بالسلطة يتعين عليه أن يحمي المصالح الأميركية. لم تنتهِ الوصاية الأميركية على كوبا إلا

بفعل الثورة الكوبية، ما يساعد على تفسير الوحشية التي استقبلت بها إدارة الرئيس دوايت د. أيزنهاور والإدارات اللاحقة حكومة فيدل كاسترو.

رابعًا: المستعمرات الأميركية

ضُمَّت بورتوريكو في عام 1898، غير أنه سيلزم انتظار أعوام أخرى قبل أن يتَّضح وضعها الدستوري. شرعت السلطات الاستعمارية الأميركية في الجزيرة، غير واثقة من الوضع النهائي، في تخفيض (ولكن ليس حذف) الرسوم الجمركية على الواردات من بورتوريكو إلى الولايات المتحدة. هكذا تمت المصادقة على القانون التأسيسي (The Organic Act) لعام 1900، الذي رعاه السيناتور جوزف فوراكر، وهو كان شبيهًا بالقانون الخاص بالفليبين. بقيت بورتوريكو «غير مدمجة»، أي ليس لها الحق في نيل مرتبة ولاية. واشترط قانون فوراكر (Foraker Act) انتخاب مجلس مندوبين محليًا، ومجلس أعلى وحاكمين تعيّنهم الولايات المتحدة [267].

دخلت بورتوريكو بالكامل ضمن دائرة التعرفة الأميركية في عام 1902 (كان هذا قبل الفليبين بعِقد من الزمن)، وبالتالي لن يتم تطبيق أي رسوم أو حصص على المنتَجات المصدرة من الجزيرة إلى الولايات المتحدة. منح هذا امتيازًا للصادرات الصناعية قياسًا بالمنافسين الآخرين في الكاريبي. نتيجة لذلك، شهدت الصادرات ازدهارًا كبيرًا، وخلال بضعة أعوام، كانت المبادلات التجارية تجري كلها تقريبًا مع الولايات المتحدة.

باتت بورتوريكو مستعمرة أميركية معفاة من الضرائب الفدرالية، غير أن رسوم الجمارك ارتفعت قليلًا (كانت معظم التجارة مع أميركا)، كما أن دعم الميزانية من داخل أميركا لم يكن موجودًا. عندها عانت الجزيرة المشكلات التي كانت تعاني بسببها مستعمرات كثيرة، غير أن وِفق قانون جونز (Jones Act) لعام 1917، أصبح سكان بورتوريكو مواطنين أميركيين (لم يحدث هذا قط بالنسبة إلى الفليبين). ولم يمنحهم هذا الحقَّ في التصويت في الانتخابات الأميركية، لكنه سمح لهم بحق الدخول إلى الولايات المتحدة من دون قيود [268]. كما أجاز قانون جونز إمكانية انتخاب مجلس أعلى محليًا.

نظرًا إلى سعيها الحثيث لتجنب ظهور لوبي أميركي قوي يطالب بمنح الجزيرة وضع الولاية، فرضت الحكومة الاستعمارية في بداية الأمر قيودًا على حجم سندات الأراضي بحيث قلصتها إلى 500 هكتار [269]. لكن جرى تجاهل ذلك بهدوء حينما بات جليًا أنه يشكل عائقًا أمام توسع صادرات السكر. وكان لدخول السكر المعفى من الرسوم إلى الأسواق الأميركية أثر بالغ، وهكذا تدفق رأس المال الأميركي إلى الجزيرة.

كان من سوء حظ بورتوريكو أنها حققت نجاحًا باهرًا؛ فحينما بلغت أزمة صناعة السكر العالمي حِدتها خلال أزمة الكساد الكبير، كان على الجزيرة أن

تقدم تضحية مهمة. ووِفق القانون الأميركي للسكر (US Sugar Act) لعام 1934، احتفظت الجزيرة بالإعفاء من الرسوم، لكنها فقدت إعفاءها من نظام التحصيص. ونتيجة لذلك فقدت صناعة السكر حيويتها، فارتفعت حدة البطالة، وتسارعت وتيرة الهجرة إلى الولايات المتحدة، خصوصًا إلى مدينة نيويورك.

كانت تلك هي اللحظة التي شارف فيها وضع بورتوريكو الاستعماري على نهايته. وحاول السيناتور ميلار تايدينغز، الذي كان قد رعى القانون في عام 1934 الذي يشترط استقلال الفليبين في النهاية، أن يقوم بالأمر ذاته بالنسبة إلى بورتوريكو في عام 1936. وأيد كثير من سكان بورتوريكو الميثاق، وإن لم يصوت أحد منهم، لكن الطبقة السياسية في الجزيرة كانت منقسمة بعضها على بعض. وهكذا سحب السيناتور تايدينغز القانون. كان المعارض الأساسي للاستقلال هو لويس مونيوث مارين الذي سيقوم بتشكيل حزب الشعب الديمقراطي (PPD) وسيصبح أول حاكم منتخَب في عام 1948 [270].

منح قرار الحكومة الأميركية خلال الحرب العالمية الثانية المتمثل في إرجاع الضرائب الفدرالية المحصلة على صادرات مشروب الروم إلى بورتوريكو دفعة قوية للجزيرة، ذلك أنه تزامن مع التحول خلال زمن الحرب داخل أميركا من الويسكي إلى استهلاك مشروب الروم [271]. كما أنه وفر الموارد للتجريب الاستعماري في مقاولات تملكها الدولة (شركة بورتوريكو للتنمية ومصرف التنمية). ورغم أن حكومة بورتوريكو المحلية قامت بتطبيقها، فإن التجربة كانت من بناتِ أفكار الحاكم الاستعماري.

نظرًا إلى النتائج المحفزة، اعتمدت بورتوريكو انطلاق سلسلة مشروعات تحوّل اقتصادي تحت اسم «Operation Bootstrap» بعد الحرب العالمية الثانية، وأتت النتائج مذهلة. ونظرًا إلى المحفزات المالية المحلية وغياب ضرائب فدرالية، تصاعد التصنيع في الجزيرة وأصبحت بورتوريكو بالنسبة إلى كثير من المعنيين نموذجًا للتنمية. وكان السير آرثر لويس، الذي مكّنه عمله على اقتصاد التنمية من الفوز بجائزة نوبل، متحمسًا للغاية.

وكما حدث في ما يتعلق بالسكر، حققت التجربة نجاحًا مذهلًا. كان أثر التنازلات المالية في الميزانية الفدرالية الأميركية كبيرًا جدًا وشرع في سحبها خلال تسعينيات القرن العشرين (الإطار (4-4)). وكانت النتيجة هي تراجع في الصناعة في الجزيرة وتصاعد كبير في معدل البطالة وإجمالي الهجرة الخارجية. وأخذ أولئك الذين كانوا في السابق يعتبرون بورتوريكو نموذجًا ملهمًا لمنطقة الكاريبي يبحثون عن نماذج أخرى.

غرقت بورتوريكو الآن في وضع ملتبس وإفلاس؛ فأغلبية تصرح بأنها تريد تغييرًا في الوضع الدستوري للجزيرة، وأقلية صغيرة تحبذ الاستقلال، ما سيعني ضمن ما يعنيه فقدان منافع الرخاء الفدرالي والولوج غير المشروط إلى الولايات المتحدة. وللمرة الأولى نجد أغلبية تحبذ فكرة الولاية، لكن لا

شيء يؤكد كيفية تحقيقها، ذلك أن الكونغرس هو وحده من يمكنه أن يتخذ القرار [272].

أصبحت بورتوريكو مستعمرة أميركية نتيجة الحرب. من جهة أخرى، أصبحت جزر فيرجين الأميركية تابعة إنما عبر مسار مختلف. وكان وزير الخارجية وليام سيوُرد قد عاد من جولة في الكاريبي بعد الحرب الأهلية متحمسًا لفكرة الحصول على المرفأ الهائل في سانت توماس (St. Thomas) في جزر الهند الغربية الدنماركية [273]. وكانت هناك محاولة من حكومة الولايات المتحدة لشراء الجزر الثلاث من الدنمارك في عام 1867، فبدا الأمر كما لو أنه سيكلل بالنجاح (كان البرلمان الدنماركي قد صوت لمصلحة القرار)، غير أن مجلس الشيوخ الأميركي رفض المعاهدة في عام 1870 [274].

ورغم أن الأمر كان مُحرجًا، إلا أنه لم يكن بالضربة القاصمة بالنسبة إلى الحكومة الأميركية. مع نهاية القرن، كانت كوبا قد تحولت إلى محمية وصارت بورتوريكو مستعمرة. هكذا ترك احتلال هايتي (1915) وجمهورية الدومينيكان (1916) الولايات المتحدة في وضع مهيمن في الكاريبي.

الإطار (4-4): مستعمرات الكاريبي والسياسة المالية الأميركية

مع بداية القرن العشرين، كان الاقتصاد الأميركي قد توسع في علاقته بجميع مستعمرات الكاريبي، بحيث إن أي تغيير في السياسة المالية الأميركية كان مقدَّرًا له أن يرخي بظلاله على الكل. لم يكن هذا صحيحًا بالنسبة إلى المستعمرات/المحميات الأميركية فحسب، بل بالنسبة إلى المستعمرات الأوروبية أيضًا.

حينما ألغت الولايات المتحدة الرسوم على السكر بالنسبة إلى بورتوريكو في عام 1901 وخفضتها بالنسبة إلى كوبا في عام 1903، أدى هذا إلى طفرة على مستوى صناعة السكر في الجزيرتين، وكذلك إلى تحوّل تجاري بعيدًا عن المستعمرات البريطانية التي كانت في السابق تزود الولايات المتحدة بكثير من حاجاتها. حولت هذه المستعمرات صادراتها إلى كندا، مستفيدة من التفضيل الإمبراطوري الذي كان قد دخل هناك مؤخرًا.

فرض قانون الحظر (Prohibition Act) لعام 1919 في الولايات المتحدة رسومًا غير محدودة على واردات مشروب الروم بشكل فعال. وفجأة، أصبحت سانت بيير (St. Pierre) وميكلون (Miquelon) - وهما جزيرتان فرنسيتان صغيرتان عند مصب نهر سانت لورنس - الوجهتين الأساسيتين للصادرات من كثير من جزر الكاريبي. من هناك كانت المشروبات الكحولية تدخل إلى كندا بصورة قانونية قبل أن يجري استيرادها كبضائع مهربة إلى

الولايات المتحدة. كما حولت جزر فيرجين [جزر فيرجين الأميركية]، من جهة أخرى، الكحول إلى عطور حتى تبقى في إطار القانون.

لم يمثل قرار الولايات المتحدة تحويل الرسوم على استهلاك الروم إلى المستعمرات الأميركية (1954 بالنسبة إلى جزر فيرجين، وقبل ذلك بالنسبة إلى بورتوريكو) دفعة قوية بالنسبة إلى الصناعة فحسب، ولكنه تسبب أيضًا في ضرر على الصادرات من دول الكاريبي الأخرى. وحينما شرعت جزر فيرجين في استخدام الموارد في عام 2010 لتمويل عمليات المقاولات المتعددة الجنسيات، وهي التي تنتج المشروبات الروحية، رفعت دول الكاريبي الأخرى دعوة ضد الولايات المتحدة لدى منظمة التجارة العالمية (WTO).

حينما بات الإعفاء الضريبي الفدرالي متاحًا لعمليات الشركات الأميركية في بورتوريكو بعد الحرب العالمية الثانية، نمت الصناعة وبلغت 50 في المئة من إجمالي الناتج المحلي (ضعف حصة أميركا). لكن حين تمت جدولة الإعفاء الضريبي على مراحل خلال إدارة الرئيس بيل كلينتون (1993-2001)، كان له أثر شديد الوطأة. وحدها شركات الأدوية، التي كان لا يزال يُسمح لها بأن تلغي مصاريف بحوثها وتنميتها داخل أميركا على حساب الأرباح في الجزيرة، استطاعت أن تصمد.

سيطرت فرنسا وبريطانيا العظمى على معظم الجزر الأخرى، ولم تُبدِ الولايات المتحدة خشية منها. وبقيت أميركا على الحياد عند اندلاع الحرب العالمية الأولى في آب/أغسطس 1914. وبدا فتح أمن قناة بنما أمام المواصلات العالمية، في الشهر ذاته الذي اندلعت فيه الحرب، مطمئنًا لخبراء الاستراتيجيا في العاصمة واشنطن.

لكن كان لا يزال ثمة حلقة ضعيفة هي مستعمرات القوى الأوروبية المحايدة؛ فلا الدنمارك ولا هولندا كانتا قد دخلتا الحرب في عام 1914، وهما كلتاهما تسيطران على جزر كانت إما قريبة من الأراضي الأميركية وإما قريبة من قناة بنما [275]. وإذا ما قامت ألمانيا بغزو الدنمارك أو هولندا، فإن من الممكن أن تقع هذه الجزر بين يدي عدو محتمل. ولعل ما كانت الولايات المتحدة تخشاه، على وجه الخصوص، هو إمكان أن يصبح مرفأ سانت توماس - ربما الأفضل في الكاريبي على مستوى المزايا البحرية - قاعدة للغواصات الألمانية.

وهكذا، جرى إقناع الرئيس ويلسون بالخوض مرة أخرى في مسألة طال النزاع حولها وتتعلق بنقل سيادة جزر الهند الدنماركية الغربية. غير أن الأمر هذه المرة كان مستعجلًا، وتم الانتهاء من المفاوضات بسرعة. كان الثمن (25 مليون دولار أميركي) أكبر كثيرًا مما كان قد اقتُرح في ما سبق، غير أن هذا لم يكن مهمًّا الآن. ومع نهاية آذار/مارس 1917، وبالتحديد قبل دخول الولايات

المتحدة الحرب العالمية الأولى، رفرف العلم الأميركي، بدل العلم الدنماركي، فوق الأراضي التي ستُعرف لاحقًا بجزر فيرجين الأميركية.

أصبح للولايات المتحدة عندها مستعمرتان في الكاريبي، غير أن إدارة الواحدة منهما تختلف عن إدارة الأخرى [(276)]. وجرى وضع جزر فيرجين تحت نفوذ جنود البحرية حتى عام 1931، اعترافًا بأهميتها الملاحية. ولكن أدى هذا إلى بعض القرارات الغريبة، من قبيل تعيين كاهن جنود البحرية في عام 1924 مسؤولًا عن وزارة الزراعة التي كانت قد أنشئت مؤخرًا. كما أن قانون الحظر (1919-1933) لم يخدم الحكم الاستعماري ما دام أنه يعيق واحدة من أهم الصناعات في الجزيرة [(277)].

لم يتحقق الأثر المتوقَّع من دخول سكر الجزر المعفى من الرسوم إلى الأسواق الأميركية بدءًا من عام 1917، ولِذا قامت سلطات الاستعمار بإجراء تجربة استعمارية غير عادية [(278)]، تمثلت في عام 1934 في إنشاء شركة جُزر فيرجين (Virgin Islands Corporation) المملوكة من الدولة، ومنحها صلاحيات للإشراف على جميع نواحي صناعات السكر والروم والدبس، وبعد ذلك تفرعت مشروعاتها لتشمل قطاعات المصارف والسياحة والخدمات العامة. وكانت تجربةً سيقوم البريطانيون لاحقًا بنقلها إلى بعض مستعمراتهم الأفريقية، غير أن نفوذ الدولة لم يتسع نطاقه قط، كما في الحالة الأميركية.

مع نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة قد دعمت إمبراطوريتها عن طريق مستعمرتيها ومحمياتها الثلاث في مقابل دول الكاريبي «المستقلة» غير أن هذا لم يأخذ المستعمرات الأوروبية في الحسبان. وكانت بريطانيا العظمى وفرنسا وهولندا تتحكم في ما بينها في جميع الجزر الأصغر (باستثناء جزر فيرجين الأميركية) إضافة إلى المناطق الساحلية من بيليز (هندوراس البريطانية) وجزر غويانا الثلاث.

كانت القوى الأوروبية الثلاث كلها تعتمد سياسات تجارية تحبذ تصدير منتجاتها الخاصة إلى مستعمراتها [(279)]، وكان هذا أمرًا متداولًا بين القوى الإمبراطورية. بالفعل، انتهجت الولايات المتحدة السياسة ذاتها إزاء مستعمراتها في الكاريبي، مع كوبا (عبر معاهدة المعاملة بالمثل)، ومع هايتي وجمهورية الدومينيكان عبر مراكز التفتيش القضائي على الجمارك (مراجعة الرسوم كانت لمصلحة الصادرات الأميركية من دون تغيير). غير أن وزارة الخارجية في عهد كورديل هول غَدت منزعجة شيئًا فشيئًا من التفضيل الإمبراطوري الذي تحظى به القوى الأوروبية؛ إذ إنه يسير عكس جهود الولايات المتحدة لتحرير التجارة خلال ثلاثينيات القرن العشرين [(280)].

قاد هذا الانزعاج إلى معاهدة ثنائية مع المملكة المتحدة في عام 1937 لضمان أن تحظى الشركات الأميركية بفرص الدخول ذاتها إلى مستعمرات الكاريبي، التي تحظى بها نظيراتها البريطانية. يعني ذلك أيضًا أن في إمكان الشركات

الأميركية التصدير من هذه المستعمرات إلى المملكة المتحدة من دون أن تخشى التمييز. وفي الوقت ذاته، كانت المستعمرات الهولندية تغدو مهمة شيئًا فشيئًا بالنسبة إلى الحاجات الاستراتيجية الأميركية نتيجة مصانع تصفية النفط في آروبا وكورساو ومناجم البوكسيت الخام في سورينام. وهكذا أخذت الاستثمارات الأميركية تتدفق على المستعمرات البريطانية والهولندية (ستبقى المستعمرات الفرنسية بمنأى عن التغلغل الأميركي).

تعطلت التسوية الموقتة (Modus vivendi) التي كانت قائمة بين الإمبراطوريات الأوروبية والأميركية في الكاريبي باندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول/سبتمبر 1939. وما عاد في وسع الولايات المتحدة افتراض أن القوى الأوروبية سترعى الأمن في مستعمراتها. على وجه الخصوص، ستكون قناة بنما في خطر إذا ما حصلت أي من القوى المعادية على أراض في المنطقة.

رفع اجتياح ألمانيا كلًّا من فرنسا وهولندا في حزيران/يونيو 1940 من حدة المخاطر. وبقيت الأراضي الكاريبية التابعة لهولندا على ولائها للحكومة في المنفى، لكنها لم تكن تمتلك وسائل الدفاع عن النفس في حال تعرضها لهجوم. أعلنت المستعمرات في الكاريبي التابعة لفرنسا عن ولائها لحكومة فيشي، فأصبحت بالتالي عرضة للضغط الألماني. ونجت المملكة المتحدة من معركة بريطانيا، لكن حاجتها الماسة إلى **المواد** التي ستسعفها في إدارة الحرب أخذت تتزايد.

كانت النتيجة توسعًا ضخمًا للوجود الإمبراطوري الأميركي في المنطقة حتى قبل أن تدخل أميركا الحرب العالمية الثانية. وجرى إرسال الجنود إلى المستعمرات الهولندية لحماية مصافي النفط ومناجم البوكسيت، بينما جرى حظر أي تعامل تجاري مع هولندا تحت نير الاحتلال الألماني. وكانت البواخر تجوب الشواطئ المقابلة للمستعمرات الفرنسية للحيلولة دون أي تعامل تجاري مع فرنسا فيشي أو ألمانيا. ولأول مرة في التاريخ، أصبحت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيس لتلك المناطق.

جرى استئجار قواعد عسكرية لمدة 99 عامًا من بريطانيا العظمى على كثير من مستعمراتها في الكاريبي في مقابل حصولها على مدمرات أميركية. ولم يُستشَر السكان المحليون، وتبين أن وصول القوات المسلحة الأميركية كان موضع جدل. وفي ترينداد وتوباغو، كانت القاعدة العسكرية مصدر إلهام لأغنية شهيرة من نوع الكاليبسو («روم وكوكا كولا» (Rum & Coca Cola)) أطلق بيتاها الثاني والثالث العنان للخيال.

حينما دخلت الولايات المتحدة الحرب في كانون الأول/ديسمبر 1941، كانت تملك كل ما تحتاج إليه في الكاريبي لحماية مصالحها. وأُنشئت لجنة إنكليزية - أميركية كاريبية (Anglo-American Carribean Commission) في عام 1942 لمعالجة شؤون الحرب. التحقت فرنسا وهولندا في عام 1946 للمشاركة في

التخطيط لفترة ما بعد الحرب. وكان هذا جهدًا واعيًا من الإمبراطوريات لإحداث إطار من أجل مواصلة السيطرة الإمبراطورية على الكاريبي. ولم يجرِ الاهتمام إطلاقًا بالطموحات الداخلية، ما أثار امتعاض إريك وليامز (أول رئيس وزراء لترينيداد وتوباغو) الذي اشتغل لمصلحة اللجنة خلال الحرب[281].

إلى حدود نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة تمتلك جميع الأسباب لتفترض أن إمبراطوريتها في الكاريبي آمنة. غير أن الثورة الكوبية كانت التحدي الأبرز للسلطة الأميركية. وكانت كوبا أهم دولة في المنطقة بلا شك، وكانت «خسارتها» ستلحق الضرر بهيبة الولايات المتحدة من نواحٍ كثيرة. أما الشيء الذي كان مدمِّرًا بالقدر ذاته أيضًا، فهو السياسات التي انتهجتها أميركا ضد كوبا حتى بعد انتهاء الخطر الذي هدد الأمن القومي[282].

لم تنتهِ الإمبراطورية الإقليمية الأميركية في الكاريبي (هناك، على أي حال، مستعمرتان)، كما أن الولايات المتحدة واصلت اللجوء إلى القوة بين حين وآخر[283]. غير أن الإمبراطورية الأميركية باتت تتخذ شكلًا مختلفًا - لا في الكاريبي فحسب، بل في مناطق أخرى من العالم أيضًا - وبالتالي ما عادت الإمبراطورية الإقليمية بالأهمية ذاتها التي كانت عليها سابقًا. أما كيفية حدوث هذا التحول في مسار الإمبراطورية الأميركية، فهو موضوع القسم الثاني.

(217) كان البلد يحمل أسماء أخرى. ومن أجل تلافي الالتباس، نسمّيها جمهورية الدومينيكان على امتداد صفحات هذا الفصل.
(218) يجب عدم الخلط بين جزر فيرجين الأميركية (USVI)، التي تم الحصول عليها من الدنمارك، وجزر فيرجين البريطانية (BVI).
(219) هونوريو بويريدون (Honorio Pueyrredón)، مقتبس في:
David Sheinin, Argentina and the United States at the Sixth Pan American Conference (Havana 1928) (London: Institute of Latin American Studies, 1991), p. 1.
(220) فرانكلين ديلانو روزفلت، الخطاب أمام مؤسسة وودرو ويلسون، 28 كانون الأول/ديسمبر 1933، مشروع الرئاسة الأميركي: https://bit.ly/2XdKqIn
(221) يُنظر:
Ludwell L. Montague, Haiti and the United States, 1714-1938 (New York: Russell, 1940), p. 106.
(222) خطاب السيناتور تشارلز سَمنر أمام مجلس الشيوخ الأميركي، في 27 آذار/مارس 1871: https://bit.ly/3nvYlVe
(223) يُنظر:
Noel Maurer, The Empire Trap: The Rise and Fall of the U.S. Intervention to Protect American Property Overseas, 1893-2013 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013), pp. 61-62.
(224) كان قانون ماكينلي للتعرفة في عام 1890 قد هدد بفرض تعرفات أكبر إن اعتُقد أن الدولة المصدرة تفرض ضرائب على الواردات من الولايات المتحدة على نحو «مجحف». هكذا استعملت اتفاقيات المعاملة بالمثل مع العديد من الدول لتخفيض التعرفة على الواردات الأميركية.
(225) لم تصبح جمهورية الدومينيكان مصدرًا للسكر إلا بعد حرب الاستقلال الكوبية الأولى (1868-1878)، حينما أنشأ المنفيون الكوبيون صناعة حديثة. ومع حلول عام 1890، تجاوزت تلك الصناعة التبغ باعتباره المادة الأساسية لصادرات البلد. وأصبح الحفاظ على ولوج السوق الأميركية أمرًا مهمًّا بعد أن منحت كوبا امتيازًا في ما يخص السكر، ولعل هذا هو السبب الرئيس وراء موافقة حكومة الدومينيكان على اتفاقية التجارة الثنائية.
(226) ثيودور روزفلت، الخطاب السنوي الرابع، مشروع الرئاسة الأميركي: https://bit.ly/3tG0Chy
(227) لن تشهد هذه العبارة استعمالًا واسعًا حتى إدارة الرئيس وليام هوارد تافت (1909-1913)، لكنها كانت دائمًا ضمنية في لازِمة روزفلت.
(228) يُنظر:

Melvin M. Knight, The Americans in Santo Domingo (New York: .Vanguard, 1928), pp. 26-39

(229) يُنظر:

Bruce J. Calder, The Impact of Intervention: The Dominican Republic during the U.S. Occupation of 1916-1924 (Austin: University of Texas .Press, 1984), pp. 161-162

(230) كان من المفترض أن تنتهي المعاهدة في عام 1942، غير أنها انتهت قبل عامين من الموعد المحدد، ذلك أن حكومة الدومينيكان استطاعت أن تقنع الإدارة الأميركية بأنها أوفت بكل التزاماتها في ما يتعلق بالديون.

(231) من أجل وصف دقيق لكيفية عمل ذلك، يُنظر:

Bernard Diederich, Trujillo: The Death of the Goat (Boston: Little, Brown, .1978), pp. 20-26

(232) وحتى هذا المبلغ المخفَّض لم يُدفع بالكامل.

(233) يُنظر:

Piero Gleijeses, The Dominican Crisis: The 1965 Constitutionalist Revolt and American Intervention (Baltimore: Johns Hopkins University Press, .1978), pp. 280-281

(234) كاد أن يفوز بالانتخابات الرئاسية لعام 2000 وهو في سن الرابعة والتسعين.

(235) في جميع الدول الأخرى، كان التفضيل الإمبراطوري يحبذ الدولة المركزية، وبالتالي يكون متحيزًا ضد الولايات المتحدة.

(236) روبيرت هاين (Robert Hayne)، مقتبس في:

Hans Schmidt, The United States Occupation of Haiti, 1915-1934 (New .Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1971), p. 28

(237) نظرًا إلى علمه بأن الاعتراف بهايتي سيكون على جدول الأعمال، انخرط مجلس الشيوخ في مداولات مطولة، بحيث لا يتمكن مندوبا الكونغرس الأميركي من المشاركة (مات أحدهما في الطريق ووصل الآخر متأخرًا جدًا عن موعد المؤتمر).

(238) يُنظر:

Victor Bulmer-Thomas, The Economic History of the Caribbean since the .Napoleonic Wars (New York: Cambridge University Press, 2012), chap. 7

(239) ماكفيرسون بيرين (McPherson Berrien)، مقتبس في:

.Montague, Haiti and the United States, p. 53

(240) تُعرف اليوم باعتبارها جزيرة أميركية ثانوية نائية (US Minor Outlying .(Island

(241) يُنظر:

.Montague, Haiti and the United States, p. 162
(242) كان مصرف هايتي الوطني قد تأسس في عام 1880. ورغم أنه يعمل مثل مصرف مركزي، فإنه كان مؤسسة خاصة تمتلكها مصالح فرنسية.
(243) كما وردت في:
.Schmidt, The United States Occupation of Haiti, p. 105
(244) كان هذا يختلف إذًا عن وضعية جمهورية الدومينيكان التي كانت تخضع لحكم عسكري مباشر على امتداد فترة الاحتلال الأميركي.
(245) أحيت السلطات الأميركية قانونًا من قوانين هايتي كان في طي النسيان منذ عام 1864، من أجل إدخال السخرة.
(246) يُنظر:
.Montague, Haiti and the United Sates, pp. 215-216
(247) صرح روزفلت: «كما تعلمون، كانت لي علاقة بإدارة بعض الجمهوريات الصغيرة. الحقيقة هو أنني كتبت دستور هايتي بنفسي، وما دمت أعلن ذلك، فأنا أعتقد أنه دستور جيد إلى حد ما». يُنظر:
.New York Times, 19/08/1920
(248) يُنظر:
David Nicholls, Haiti in Caribbean Context: Ethnicity, Economy and Revolt .(Basingstoke, England: Palgrave Macmillan, 1985), chap. 1
(249) فُرضت العقوبات الأميركية على هايتي في عام 1962 لكنها رُفعت بعد حين.
(250) يُنظر:
Peter Hallward, Damming the Flood: Haiti, Aristide, and the Politics of .Containment (London: Verso, 2007), chap. 2
(251) في الواقع لم يقدم أريستيد استقالته، بل أُرغم على الرحيل. يُنظر:
J. R. P. Dumas, An Encounter with Haiti: Notes of a Special Adviser (Port .of Spain, Trinidad & Tobago: Medianet, 2008), pp. 51-53
(252) جون كوينسي آدامز إلى هيو نيلسون (Hugh Nelson)، 24 نيسان/أبريل 1823، مقتبس في:
Richard Gott, Cuba: A New History (New Haven, CT: Yale University .Press, 2005), p. 58
(253) توماس جيفرسون الى جيمس مونرو (James Monroe)، 24 تشرين الأول/أكتوبر 1923، مقتبس في:
Thomas Jefferson, The Life and Writings of Thomas Jefferson, S. E. .Forman (ed.) (Indianapolis: Bowen-Merrill, 1900), p. 185
(254) كما كانت تُعرف عند الإسبان، لأنها لم تتمرد على الاستعمار الإسباني.
(255) يُنظر:

Luis Martínez-Fernández, Torn between Empires: Economy, Society, and Patterns of Political Thought in the Hispanic Caribbean, 1840-1878 (Athens: University of Georgia Press, 1994), pp. 116-118.

(256) أُلغيت العبودية في عام 1880، غير أن نظام الرعاية (patronato)، نظام التدرب على مهنة على نحو استعبادي، استمر حتى عام 1886.

(257) إضافة إلى جزيرة نافاسا البعيدة عن ساحل هايتي، ضمت المناطق الجديدة ضفة سيرانيلا وضفة باجونويفو وضفة كويتا سوينيو وضفة سيرانا وضفة رونكادور وجزر الذرة وجزر البجع.

(258) جرى التخلي عن اتفاقيات المعاملة بالمثل في عام 1894 نتيجة قانون رسوم ويلسون، غير أن قانون دينغلي لعام 1897 كان قد أعاد فتح إمكانية التفاوض بشأنها.

(259) تمتد حرب الاستقلال الأولى من عام 1868 إلى عام 1878. انهزم المتمردون في النهاية.

(260) كان الإمبرياليون في الولايات المتحدة يلقون باللائمة على إسبانيا، لكن يبدو الآن أن الغرق كان مجرد حادث.

(261) لن يعود الاسم إلى أصله، أي بويرتوريكو، حتى عام 1932.

(262) Articles 3 and 7, «Treaty between the United States and Cuba,» American Journal of International Law, vol. 4, no. 2, Supplement: Official Documents (1910), https://bit.ly/3itymdM, p. 178.

(263) كانت القاعدة الأخرى هي قاعدة باهيا هوندا على الساحل الشمالي.

(264) من ضمنها الأفضليات التعرفية للشركات الأميركية دون غيرها.

(265) كانت الولايات المتحدة قد أدخلت نظام التحصيص بالنسبة إلى السكر الوارد من كوبا ومن دول أخرى في عام 1934، على أن يراجَع سنويًا.

(266) تمكن من الفرار قبيل دخول الثوار الكوبيين إلى هافانا بقيادة فيدل كاسترو.

(267) يُنظر:

Raymond Carr, Puerto Rico: A Colonial Experiment (New York: New York University Press, 1984), pp. 47-48.

(268) ظل هناك دومًا شك في أن من دوافع هذا الإجراء جعْل سكان بورتوريكو متوافرين للخدمة العسكرية (دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى في نيسان/أبريل 1917)

(269) يُنظر:

James L. Dietz, Economic History of Puerto Rico: Institutional Change and Capitalist Development (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), chap. 2.

(270) بعد أربعة أعوام، أي في عام 1952، ستصبح بورتوريكو معروفة بـ «مجموعة الشعوب الحرة» (Estado Libre Asociado). وتترجَم عادة بالـ «كومنولث» (Commonwealth)، وهو مصطلح استُخدم ليوحي (على نحو خاطئ) بأن البلاد ليست مستعمرة.

(271) كان إرجاع الرسوم المفروضة على مشروب الروم قد بدأ في عام 1917، غير أن الحظر الذي فُرض لاحقًا جعله بلا جدوى. إن الانتقال من استهلاك الويسكي إلى استهلاك الروم في الولايات المتحدة كان إجراءً خلال زمن الحرب، الهدف منه تقليص الواردات عبر الأطلسي.

(272) أجري آخر تصويت على الوضع السياسي لبورتوريكو في عام 2017.

(273) تشمل جزر الهند الغربية الدنماركية على ثلاث جزر هي سانت توماس وسانت كروا وسانت جون. كانت سانت توماس مركزًا تجاريًا أساسيًا في الكاريبي، بينما كانت جزيرة سانت كروا مخصصة لزراعة السكر.

(274) كانت اعتبارات التكلفة، مباشرة بعد شراء ألاسكا، هي العامل الرئيس في الرفض. يُنظر:

Charles C. Tansill, The Purchase of the Danish West Indies (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1932), pp. 78-153.

(275) ثلاث من هذه الجزر الهولندية قريبة من فنزويلا، غير أن الثلاث الأخريات كانت قريبة من بورتوريكو.

(276) أصبح سكان جزر فيرجين مواطنين أميركيين فور انتقالهم إليها، وسُمح لهم بالاحتفاظ بتعريفة صغيرة على الواردات الأميركية؛ ذلك أنهم لم يكونوا يملكون أي مصدر آخر للدخل.

(277) كانت الصادرات من الروم مهمة خلال الحكم الدنماركي، ولم يتوقف إنتاجه خلال فترة الحظر، لكنه استُعمل لإنتاج مشروب «روم» الخليج من أجل غايات علاجية.

(278) لم تكن زراعة السكر في جزر الهند الغربية الدنماركية ناجحة بالقدر الكافي؛ ذلك لأن الجزر تتميز بمناخ جاف. وكان من الممكن أن يكون دخول الأسواق الأميركية مساعدًا لولا المنافسة القوية من كلٍّ من كوبا وبورتوريكو.

(279) أعاد البريطانيون اعتماد سياسة التفضيل الإمبراطوري بعد الحرب العالمية الأولى (لكن وضِع حد لها في عام 1846).

(280) أدى قانون سموت - هولي للتعرفة (Smoot-Hawley Tariff Act)، الذي أخذ به الكونغرس خلال فترة الكساد الكبير، إلى صعود النزعة الحمائية حول العالم. كان هول، باعتباره وزيرًا للخارجية في إدارة ثيودور روزفلت، عازمًا على قلب هذا التوجه.

(281) يُنظر:

Selwyn Ryan, Eric Williams: The Myth and the Man (Kingston, Jamaica: University of the West Indies Press, 2008), pp. 68-72.

(282) إن حل أزمة الصواريخ الكوبية في تشرين الأول/أكتوبر 1962 ألزم الاتحاد السوفياتي بعدم نشر صواريخه النووية في كوبا، كما ألزم الولايات المتحدة بعدم احتلال الجزيرة. كان من المفترض أن تكون هذه اللحظة بداية تطبيع تدريجي للعلاقات الثنائية، لكن ستمر خمسون سنة أخرى قبل أن تبدأ العملية.

(283) احتُلَّت غرانادا (Grenada) في عام 1983 بعد الانهيار العنيف لإدارة موريس بيشوب (Maurice Bishop) اليسارية.

القسم الثاني: الإمبراطورية شبه العالمية

الفصل الخامس: المؤسسات

مع بداية القرن العشرين، كانت الإمبراطورية الأميركية لا تزال مترامية الأطراف، تضم خمسة أقاليم واسعة في أميركا الشمالية (ألاسكا وأريزونا والأراضي الهندية ونيو مكسيكو وأوكلاهوما)، إضافة إلى كثير من المستعمرات في الكاريبي والمحيط الهادي وأميركا الوسطى، ومن المحميات في أفريقيا الغربية وأميركا الوسطى والكاريبي، والتنازلات الإقليمية في الصين، وعدد كبير من الجزر الصغيرة «غير المدمجة».

وبعد حين، ستُضاف ممتلكات جديدة إلى الإمبراطورية الإقليمية، من ضمنها مستعمرة جديدة (جزر الهند الغربية التي كانت سابقًا تابعة للدنمارك)، ومحميتين جديدتين في الكاريبي (جمهورية الدومينيكان وهايتي)، ومراكز تفتيش قضائي للجمارك في أميركا الجنوبية (بوليفيا والبيرو) [284]. غير أن الأقاليم الأميركية الشمالية (باستثناء ألاسكا) ستنضم بعد حين إلى الاتحاد، ومن ثم ستسير الفليبين بدءًا من عام 1934 على درب الاستقلال، وفي نهاية الأمر، سينتهي عهد المحميات وتقفل مراكز التفتيش القضائي للجمارك.

هكذا انكمشت الإمبراطورية الإقليمية بشكل ملحوظ مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد ذلك لن يكون هناك توسع ملحوظ [285]. غير أن هذا لم يعنِ نهاية الإمبراطورية الأميركية؛ ذلك أن أنماطًا جديدة للسيطرة الإمبراطورية كانت قد بدأت تتبلور. يعكس بعض تلك الأنماط ما يبدو أكثر مرونة للسيطرة الإمبراطورية المتعارف عليها من الدول الأوروبية، غير أن الولايات المتحدة ذهبت أبعد من ذلك كثيرًا في سعيها وراء إمبراطوريتها.

ليس من العسير اكتشاف أسباب ذلك؛ فالولايات المتحدة التي خرجت من الحرب الأهلية ستصبح بسرعة أكبر قوة صناعية من الدرجة الأولى، وهي في طريقها لتصبح الاقتصاد الأكبر في العالم. بناء عليه، كانت بحاجة إلى أسواق أجنبية لتصريف فائض إنتاجها. إن إمبراطورية تقوم على محميات فحسب لن تكون أبدًا كافية لتحقيق هذه الغاية. غير أن التفضيل الإمبراطوري الذي تمارسه القوى الأوروبية في أراضيها كان عائقًا أمام صادرات الصناعة الأميركية. هكذا، كان لا بد من تفكيك تلك الحواجز، لكن على نحو مثالي من دون استعمال القوة.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، طرأ تغير مهم آخر كان قد طاول الاقتصاد الأميركي، حيث انتقلت الولايات المتحدة من كونها مدينة صرفًا تستورد رأس المال إلى دائنة صرف. وفي وسع رأس المال الأميركي الآن أن يتدفق إلى الخارج وفق كميات تتزايد أبدًا، إما على شكل حقيبة رأسمالية وإما على شكل استثمار أجنبي مباشر. كان هذا يعني أن الولايات المتحدة بحاجة إلى ممارسة

أكبر قدر من التأثير في الدول التي يمكن تصدير رأس مالها إليها من أجل حماية حقوق الملكية الخاصة بالمستثمرين الأميركيين. وهذا يعني الهيمنة على قطاعات واسعة من العالم لا على أراض أميركية فحسب.
كان التحول الأخير هو بزوغ الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية نواةَ القوة الاقتصادية والمالية بلا منازع. ونظرًا إلى أنها لم تتضرر من الحرب كثيرًا، فإن الإنتاجين الزراعي والصناعي بلغا مستويات كان من المستحيل تخيلها سابقًا. في الآن ذاته، كان نظامها المالي محط غيرة من العالم أجمع؛ إذ باتت الولايات المتحدة المصدر الوحيد تقريبًا للاعتمادات الخارجية بالنسبة إلى مجموعة واسعة من البلدان، ما يعني أن أميركا كانت في وضع يسمح لها بالسعي وراء نوع من الإمبراطورية أكثر طموحًا من النموذج الذي يقوم فقط على الأراضي.
منذ أواخر القرن التاسع عشر، شهدت الولايات المتحدة طفرة تميزت بانتقالها من كونها **قوة** صناعية عالمية لتصبح **القوة** الاقتصادية والمالية العالمية الأولى. وكان تطور إمبراطوريتها يوازي هذا التحول، حيث بدأت تتجاوز حدود إمبراطورية إقليمية على النموذج الأوروبي. بالفعل، ستُظهر الفليبين المزالق الواضحة لذلك النموذج بالنسبة إلى دولة معنية كثيرًا بالعِرق وحماية المصالح الاقتصادية المحلية.
بدلًا من ذلك، أقامت الولايات المتحدة إمبراطورية تعتمد في المقام الأول على السيطرة المؤسساتية بدل السيطرة الجغرافية. كان ذلك مفهومًا جديدًا نسبيًا في عالم كانت فيه المؤسسات الإقليمية، ناهيك عن العالمية، أمرًا نادرًا، وحيث كان يُفترض أن المعاهدات تحتّم على موقّعيها الوفاء بواجبات والتزامات متساوية. غير أن في هذه الإمبراطورية المؤسساتية التي أرست الولايات المتحدة دعائمها، سيتم التوسل بطرق أخرى لضمان أن تحظى المصالح الأميركية بالأولوية، وأن تُمنح أهمية أكبر قياسًا بمصالح الشركاء الآخرين.
انطلقت المحاولة الأولى لتأسيس إمبراطويةٍ تنهض أساسًا على المؤسسات في المنطقة الأميركية، انسجامًا مع النظرية التي تقول إن القوى الصاعدة تسعى أولًا للهيمنة على مجالها الخاص [(286)]. استطاعت منظومة البلدان الأميركية التي أقامتها الولايات المتحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر أن تضمن ديمومتها إلى اليوم، وكانت تدعمها، إلى زمن قريب جدًا، عقيدة مونرو؛ العقيدة التي وجهت دَفة السياسة الخارجية الأميركية حوالى عِقدين من الزمن تقريبًا.
قدَّمت منظومة البلدان الأميركية أيضًا نموذجًا لهندسة عالمية - عصبة الأمم - التي حاول الرئيس وودرو ويلسون (1913-1921) إنشاءها مع نهاية الحرب العالمية الأولى. وكانت محاولة شجاعة للريادة العالمية، غير أن القوة الأميركية لم تكن توازي بعدُ طموحات الدولة، وهكذا آلت التجربة إلى الفشل،

غير أنها وفرت القالب لنظام الأمم المتحدة الأكثر نجاحًا الذي أقامته الولايات المتحدة مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

بدأ نظام الأمم المتحدة بداية جيدة، غير أن قدرته على الدفع قُدُمًا بمصالح الأمن القومي الأميركي تلاشت بسبب الحرب الباردة، وهكذا كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى إقامة مجموعة منفصلة من المؤسسات سترعى حاجاتها الأمنية. وهو ما تحقَّق، فضلًا عن المئات من القواعد العسكرية حول العالم، بسرعة فائقة. من خلال تلك المؤسسات، أدركت دول أخرى الدور الثانوي الفعلي الذي تقوم به بينما يتم التعامل معها وفق القانون على أساس التكافؤ. لم يكن من الممكن أن تكون الحالُ غير ذلك، نظرًا إلى غياب التوازن في ميزانية الدفاع بين الولايات المتحدة وحلفائها.

أخيرًا، أنشأت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية نظامًا للتجارة ومؤسسات مالية لا تتظاهر حتى بالحفاظ على فكرة التكافؤ الخيالية بين الدول في ظل القانون. في أكثر هذه المؤسسات أهمية، كصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي على سبيل المثال، حظيت الولايات المتحدة باليد الطولى من خلال المعاهدة، بحيث لا يمكن تحدي سلطتها بسهولة. فعلًا، كانت أميركا البلد الوحيد الذي يتمتع بحق النقض بخصوص التعديلات التي تطاول هذه المؤسسات، أي يستحيل القيام بإصلاحات من دون موافقة أميركية.

إن نظام ما بعد الحرب الذي أقامته الولايات المتحدة كان ولا يزال إمبراطورية. وبصورة تثير الجدل، لم تحظَ أي دولة على مَر التاريخ بهذا الموقع العالمي المهيمن، كما أن أي دولة لم تسعَ لأجل ذلك من خلال السيطرة على المؤسسات. لكن، على الرغم من أنها كانت توصف كذلك، فإن الولايات المتحدة لم تكن قط إمبراطورية عالمية في حقيقة الأمر، ذلك أنها واجهت الاتحاد السوفياتي الذي كان صِنوًا لها على مستوى القوة العسكرية. واجهت أميركا إمبراطورية سوفياتية كان يمكن فقط «احتواؤها» إلى أن انهار نهائيًا في عام 1989. لذا، كان أفضل وصف للإمبراطورية الأميركية لفترة ما بعد الحرب هو أنها إمبراطورية شبه عالمية.

أولًا: منظومة البلدان الأميركية

لم تكن عقيدة مونرو قط اتفاقًا أو معاهدة دولية، كما أنها لم تكن قط جزءًا من القانون الدولي المتعارف عليه. غير أنه يستحيل فهم إمبراطورية الولايات المتحدة التي أقيمت على امتداد الأميركتين من دون الرجوع إليها. بالفعل، كانت عقيدة مونرو حجر الأساس لمنظومة البلدان الأميركية التي تجد مصدر إلهامها في أميركا. كما أنها وجهت أيضًا سياسة الولايات المتحدة في تلك المنطقة من نصف الكرة الأرضية، وأحيانًا في مناطق أخرى، لما يقارب 200 عام [(287)].

كان جون كوينسي آدامز، كوزير للخارجية، قلقًا بشأن التوسع الروسي على طول خط أميركا الشمالية الساحلي على المحيط الهادي (يُنظر الفصل الأول). ورغم أن التهديد كان قد زال حين ألقى الرئيس جيمس مونرو خطابه السنوي السابع أمام الكونغرس في 2 كانون الأول/ديسمبر 1823، فإن آدامز كان قد خطَّ كلمات الرئيس التي تفصح عن بُعد رؤيوي:

نحن... نُعلن أنه يجب علينا اعتبار أي محاولة من جانبهم (الأوروبيين) لتمديد نفوذهم ليطاول أي جزء من هذه المنطقة أنه خطر يتهدد سلامتنا وأمننا... بخصوص المستعمرات أو المحميات القائمة لأي قوة أوروبية، فنحن لم نتدخل، ولن نتدخل. أما بالنسبة إلى الحكومات التي أعلنت استقلالها وحافظت عليه، والتي قمنا، لاعتبارات كبيرة، ليس فقط على مستوى المبادئ، بالاعتراف بها، فإننا لن نعتبر أي تدخل يهدف إلى قمعها أو السيطرة على مصيرها، بأي شكل من الأشكال، من أي قوة أوروبية سوى تعبير واضح عن اتجاه معادٍ للولايات المتحدة [(288)].

لم تحظَ تلك الكلمات بالتقدير الكامل آنذاك، سواء في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر من العالم؛ فالحكومة الفدرالية لم تكن، على أي حال، في وضع يسمح لها باعتراض القوى الأوروبية إن أقدمت على التصرّف بطريقة إمبراطورية في المنطقة [(289)]. كما أن تلك الحكومات الأوروبية التي انتبهت فعلًا إلى كلمات الرئيس لم تتأثر بها. وردَّ القيصر الروسي بأن الرسالة تستحق «أعمق ازدراء ليس إلا». كما صرح وزير الخارجية الفرنسي بأنه «يجب مقاومتها من جميع القوى التي لها مصالح تجارية أو جغرافية في ذلك الجزء من العالم». وأشار أمير النمسا مترنيخ بأن كلمات الرئيس «تصريحات مشينة».

رغم هذه البداية المتعثرة، أخذت رسالة مونرو تستأثر بالمخيلة الأميركية بصورة تدريجية. وكان لا بد من انتظار تولّي جيمس ك. بولك (1845-1849) منصب الرئاسة حتى تصبح الكلمات الشهيرة معروفة على نطاق واسع تحت اسم عقيدة مونرو (لن تدعى لهذا الاسم قبل عام 1853). غير أن تعامل بولك مع القوى الأوروبية، خصوصًا بريطانيا العظمى، أظهر بعض التناقضات الداخلية التي تشوب هذه العقيدة؛ فهي كانت بلا فاعلية إزاء التعنت الأوروبي، ولم يكن في وسعها في بداية الأمر أن تقوم بالكثير لاعتراض دولة أميركية اختارت أن تقيم علاقات وثيقة مع قوة خارجية.

هكذا، كانت عقيدة مونرو تستوجب اعتراف القوى الأوروبية ودول أميركا، على السواء، بأن الولايات المتحدة باتت تهيمن على نصف الكرة الأرضية الغربي، وبأنها على استعداد للجوء إلى القوة لحماية مصالحها. ولم يكن ذلك بالأمر الهين؛ ذلك بأن الولايات المتحدة لم تكن قبل عام 1860 تمتلك السلطة الأخلاقية أو القدرة العسكرية للقيام بذلك. غير أن الحرب الأهلية غيرت مسار كل شيء، وسرعان ما أخذت الولايات المتحدة تستعرض عضلاتها.

كانت المحاولة الأولى لإنشاء منظومة البلدان الأميركية من جيمس بلين (James Blaine)، وزير الخارجية في إبان ولاية الرئيس جيمس أ. غارفيلد (1881)، التي لم تدم طويلًا. وقد وجَّه غارفيلد دعوات إلى حكومات أميركا اللاتينية لحضور مؤتمر في العاصمة واشنطن [(290)]، وكان ثمة عاملان أساسيان وراء محاولة بلين: أولهما النزاع بين دول أميركا أو داخل البلد الواحد الذي يمكن أن يترتب عنه التدخل الأوروبي [(291)]، والآخر هو الرغبة في زيادة الصادرات الأميركية إلى دول أميركا اللاتينية على حساب القوى الأوروبية. وبحسب تعبيره: «أولًا، إحلال السلام...؛ وثانيًا بناء علاقات تجارية قِوامها الصداقة مع جميع دول أميركا اللاتينية، ما سيؤدي إلى زيادة واسعة في حجم صادرات الولايات المتحدة. ولتحقيق الثاني يجب بدايةً تحقيق الأول» [(292)].

حين اغتيل الرئيس غارفيلد، فقدَ بلين منصبه، وقام من خَلَفه بسحب الدعوات. غير أن الكونغرس صادق على قانون عام 1888 الذي يدعو من خلاله إلى مؤتمر للدول الأميركية. وحين عُيِّن بلين وزيرًا للخارجية في إدارة الرئيس بنجامين هاريسون (1889-1893)، عُهد إليه مرة أخرى بتوجيه الدعوات. غير أن موقفه هذه المرة أصبح متصلبًا: «يبدو لي أنه سيكون على الولايات المتحدة في المستقبل القريب جدًا أن تعتمد نبرة أكثر حسمًا في أميركا الجنوبية قياسًا بتلك التي كنت أحبذها والتي جرى التراجع عنها، وإلا سيكون عليها أن تنسحب منها والقول بأنها مجال لا نمتلكه، ونتنازل عنه لأوروبا» [(293)].

لا حاجة إلى القول بأن بلين لم يكن ينوي «التنازل لمصلحة أوروبا». وهكذا، انعقد مؤتمر دول أميركا في موعده في العاصمة واشنطن في الفترة 1889-1890. غير أن خطة بلين كانت أكثر طموحًا، ولم تقبل جمهوريات أميركا اقتراحه بشأن وحدة الجمارك أو التحكيم الإجباري بخصوص النزاعات بين دول أميركا. مع ذلك، جرى ضمنيًا قبول هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة، ووُضِع الأساس لما سيصبح في وقت لاحق وحدة دول أميركا تحت هيمنة الولايات المتحدة.

وسرعان ما تكشّفت طموحات الولايات المتحدة في هذا الجزء من العالم خلال نزاع شمل بريطانيا العظمى وفنزويلا، بشأن الحدود بين الأخيرة ومستعمرة غويانا البريطانية. ظاهريًا، لم يكن للولايات المتحدة أي علاقة بهذا النزاع، ذلك أن الرئيس مونرو كان قد صرح بأن حكومته لن تتدخل في شؤون المستعمرات الأوروبية القائمة. غير أن إدارة الرئيس غروفر كليفلاند (1893-1897) كانت مُصرة على استغلال هذا النزاع، للبرهان على أنه لا يمكن الاستغناء عن الولايات المتحدة لفض النزاعات في تلك المنطقة. هكذا وجَّه وزير الخارجية ريتشارد أولني هذه الكلمات الشهيرة (السيئة) إلى وزير الخارجية البريطاني اللورد ساليزبوري في عام 1895:

اليوم تكاد الولايات المتحدة تفرض سيادتها الكاملة على هذه القارة، وكلمتها الرسمية هي حكم القانون بالنسبة إلى الرعايا الذين تخصهم بتدخلها. لماذا؟ لا يعود السبب في ذلك إلى الصداقة الخالصة أو الإرادة الحسنة التي يُبدونها نحوها. ليس السبب ببساطة سلوكها الراقي كدولة متحضرة، كما أنه ليس لأن الحكمة والعدالة والمساواة هي الخصال الثابتة لأسلوب الولايات المتحدة في التعامل. السبب في ذلك، إضافة إلى جميع الأسس الأخرى، هو أن مواردها اللامحدودة، علاوة على موقعها المعزول، جعلاها سيدة الموقف، وعمليًا هي محصنة ضد أي قوة أو ضد القوى كلها مجتمعة [(294)].

رد اللورد ساليزبوري بعبارات متعجرفة توازي عبارات ريتشارد أولني، لكن سرعان ما استسلمت الحكومة البريطانية. واتُّفق على التحكيم وإحداث لجنة تضم مواطنَين أميركيين من دون استشارة فنزويلا [(295)]. وشكّل هذا الحدث منعطفًا في العلاقات الإنكليزية - الأميركية، حيث سلَّمت بريطانيا العظمى الآن بالهيمنة الأميركية في أميركا اللاتينية، وأثبت ذلك أيضًا كونها لحظة مِفصلية في العلاقات في ذلك النصف من الكرة الأرضية.

أخذت منظومة البلدان الأميركية تتبلور بسرعة تحت وصاية الولايات المتحدة. وكانت الحرب الإسبانية - الأميركية (1898)، عند تدخّل الولايات المتحدة **فعلًا**، وبشكل واضح، في شؤون «مستعمرات قوة أوروبية» أخرى، مؤشرًا على الوصول إلى منعطف. كما أن «لازِمة روزفلت» (1904)، التي أعطاها الرئيس ثيودور روزفلت (1901-1909) تفسيره العدائي الواضح الخاص لعقيدة مونرو، شكّلت منعطفًا آخر. وأخذت دبلوماسية الدولار تحت قيادة الرئيس وليام هوارد تافت (1909-1913) العملية إلى طور أبعد، كما أن الرئيس ويلسون «المعادي للإمبريالية» سيتدخل مِرارًا وتكرارًا في المكسيك وأميركا الوسطى والكاريبي.

سببت تلك التدخلات الإمبريالية كثيرًا من الامتعاض عبر دول أميركا اللاتينية. ورغم أن البرازيل كانت قد قدمت مبادرة في المؤتمر الرابع لدول أميركا، تمتدح فيها عقيدة مونرو، فإنها لم تحظَ بأي دعم، وبالتالي سُحبت. ومع انعقاد المؤتمر السادس في عام 1928، كانت المعارضة قد تزايدت. واستطاعت الهيمنة الأميركية أن تصمد بفضل دبلوماسية وزير الخارجية السابق تشارلز إيفان هيوز، ولكن الجمهوريين والديمقراطيين الفاعلين على السواء اعترفا بالحاجة إلى مقاربة أكثر دِقة لإمبراطورية أميركا في هذه المنطقة.

لم يكن الحل يكمن في التخلي عن عقيدة مونرو بل في ضمان «تأييد» دول أميركا اللاتينية نفسها. بالفعل، منذ أوائل عام 1916، كان «العقيد» إدوارد م. هاوس (مستشار الرئيس ويلسون) قد صرح بأن هدف الرئيس يكمن في «توسيع عقيدة مونرو بحيث تدعمها بدءًا من الآن جمهوريات أميركا بدل الولايات المتحدة بمفردها» [(296)]، وكرَّر وزير الخارجية وليام جينينغس برايان الكلامِ ذاته لسفير تشيلي.

غير أن فرانكلين ديلانو روزفلت (1933-1945) كان هو من تولّى مهمة شَرح ما هو مطلوب بتفصيل أكبر. في مقال له في مجلة **فورين أفيرز** (Foreign Affairs) في عام 1928، أي قبل خمسة أعوام من توليه سدة الرئاسة، كتب قائلًا:

من الممكن في الأيام الآتية أن تجابه إحدى أخواتنا من الأمم أوقاتًا عصيبة، وأن يستوجب عدم الاستقرار وحكومة سيئة مدّ يد العون إلى مواطنيها كضرورة مؤقتة لاستعادة النظام والاستقرار. في تلك الحالة، لن يكون من حق الولايات المتحدة أو من واجبها أن تتدخل بمفردها. بالأحرى من واجب الولايات المتحدة أن تضم إليها جمهوريات أميركية أخرى للقيام بدراسة المشكلة دراسة مشتركة وذكية، وإذا اقتضت الظروف، تقديم يد العون أو أيادي المساعدة باسم دول أميركا. إن تدخّلنا المنفرد في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى يجب أن يتوقف؛ فبالعمل المشترك مع الآخرين سنحظى في هذا الجزء من العالم بنظام أكبر في ظل عداءٍ أقل [(297)].

كانت تلك هي الخطوط العريضة لسياسة حُسن الجوار التي أعلنها فرانكلين ديلانو روزفلت حالما أصبح رئيسًا في عام 1933. رحبت جمهوريات أميركا اللاتينية بها بسرعة خلال المؤتمر السابع لدول أميركا في كانون الأول/ديسمبر 1933، لكنها تسرّعت كثيرًا بافتراضها أنها تمثل نهاية الإمبريالية الأميركية. وكانت سياسة حُسن الجوار بدل ذلك إلغاء للتدخل العسكري من جانب واحد، في مقابل دعم أميركي لاتيني واسع للهيمنة الأميركية في نصف الكرة الأرضية الغربي.

لم يدرك أحد فحوى تلك السياسة بشكل أكثر وضوحًا من سَمنر ويلز، وكيل وزارة الخارجية في عهد الرئيس روزفلت من عام 1937 إلى عام 1943، والذي كان ذا خِبرة دبلوماسية واسعة في تلك المنطقة. وكتب موضحًا قبيل الحرب العالمية الثانية:

لن يكون من الصواب القول بأن عقيدة مونرو جرى تعويضها أو استبدالها بمجموعة من الاتفاقيات بين دول أميركا التي تزايدت خلال الأعوام الأخيرة... فعقيدة مونرو صدرت عن الولايات المتحدة، في بداية الأمر، كإعلان من جانب واحد؛ وهي لا تزال كذلك. وفي وسع الولايات المتحدة أن تتذرَّع بها، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، من جانب واحد... لكن ما حدث هو التالي: إن الغايات التي كانت تسعى لتحقيقها أصبحت الهمّ المعترف به لجميع الأمم الأميركية، التي أعلنت، مجتمعة، مساندتها لأهدافها... هكذا يمكننا أن نتوقع على نحو طبيعي في المستقبل أن الطابع الأحادي للعقيدة سيتراجع شيئًا فشيئًا، وسيجري في المقابل تأكيد طابعها المتعدد. والتشديد الآن هو على العمل المشترك بدل العمل المنفرد [(298)].

أثمرت المقاربة الجديدة مكاسب قيِّمة؛ فخلال أيام من دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية في كانون الأول/ديسمبر 1941، كانت دول

أميركا اللاتينية كلها تقريبًا قد أعلنت الحرب على قوى المحور رغم التعاطف الذي كانت قد أبداه عدد كبير من حكوماتها سابقًا إزاء الفاشية. وسرعان ما أعادت التجارة الخارجية توجّهها لخدمة حاجات جهود الحرب الأميركية، وأُسِّس مجلس دفاع ضم دول أميركا لتوفير دعم أميركا اللاتينية لأهداف أمن الولايات المتحدة.

وما إن انتهت العداوات حتى تلاشت المخططات الاقتصادية والمالية التي جرت بلورتها خلال الحرب، ما سبَّب الإحباط لجمهوريات دول أميركا اللاتينية. كان الشيء ذاته سيطاول الترتيبات الأمنية لولا اندلاع الحرب الباردة، ما حدا بالولايات المتحدة إلى اعتبار أن الأمر يتطلب ردًّا إقليميًا فوريًا. وأُطلقت دعوة لعقد اجتماع، فعُقد في آب/أغسطس 1947 مؤتمر للدول الأميركية لصون السلم والأمن القاري.

كانت النتيجة إبرام معاهدة الدول الأميركية لتبادل المساعدات التي تُعرف عمومًا بمعاهدة رِيو (Rio Treaty). كانت المادة الثالثة تؤسس لمبدأ أن أي هجوم على أي دولة أميركية يعَد هجومًا عليها جميعًا، ما يضع الأساس لمبدأ الدفاع الذاتي المشترك. كان هذا مثيرًا للجدل نِسبيًا؛ ذلك أن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة كانت قد اعترفت سابقًا بحق دولة أو مجموعة من الدول في استعمال القوة من أجل الدفاع عن النفس. غير أن المادة الثالثة، كما يبدو جليًا، تمكن الولايات المتحدة استعماله في حالة هجوم شيوعي على أي جزء من دول أميركا [(299)].

وتبيَّن أن معاهدة رِيو أثارت جدلًا أكبر حين أوردت في المادة السادسة ما يمكن أن يحدث في حال «تعرُّض حصانة أي دولة أميركية أو وَحدة أراضيها أو سيادتها أو استقلالها السياسي لاعتداءٍ ليس بالهجوم المسلح، أو لنزاع من خارج القارة أو داخلها، أو من خلال أي واقع أو وضع قد يهدد سلام أميركا» [(300)]. كان ذلك تعريفًا عامًا وفضفاضًا في سياق الحرب الباردة، وسيبقى رَهن الحكومة الأميركية أن تحدد ما إذا حدث خرق للسلام أم لا. في حالة كهذه، سيقرر «الجهاز الاستشاري لمنظومة البلدان الأميركية» نوعية الرد الذي يجب اعتماده، بما في ذلك استعمال القوة المسلحة [(301)].

ستصادق جميع دول أميركا على معاهدة رِيو؛ ذلك أنها تضع الأساس لأمن جماعي في حالة اعتداء، وكانت تتويجًا للجهود الطويلة لإيجاد تعبير مؤسساتي عن عقيدة مونرو التي ستحول دون حاجة الولايات المتحدة إلى القيام بعمل منفرد. مغمورةً بالنجاح، وجهت الولايات المتحدة بعد ذلك اهتمامها إلى باقي منظومة البلدان الأميركية.

عُقد المؤتمر الدولي التاسع للدول الأميركية، كما بات يُعرف الآن، في كولومبيا في عام 1948. وكانت النتيجة الأهم ميثاق منظمة الدول الأميركية (OAS). دعت المادة الخامسة (د) جميع الأعضاء إلى الانتظام «على أساس

الممارسة الفعالة للديمقراطية التمثيلية». وبالتأكيد، لم يكن ذلك يعكس الواقع آنذاك، لكن يمكن الولايات المتحدة استعماله في مرحلة لاحقة بطبيعة الحال، في حالة انقلاب عسكري أو تغيير غير دستوري للحكومة [(302)].

الإطار (5-1): الولايات المتحدة وحقوق الإنسان في دول أميركا

خلال المؤتمر الدولي التاسع لدول أميركا في عام 1948، اعتمدت الجمهوريات الواحدة والعشرين كلها الإعلان الأميركي لحقوق وواجبات الإنسان (وكان هذا قبل شهور عديدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). في عام 1959، أُلِّفت لجنة الدول الأميركية لحقوق الإنسان في العاصمة واشنطن. بعد ذلك، عُقِد على ذلك، وُقِّعت اتفاقية حول حقوق الإنسان، وإقامة محكمة خاصة بالدول الأميركية لحقوق الإنسان في كوستاريكا.

رغم أن العمل لم يكن جاريًا بالاتفاقية، فإن الأساس لمنظومة البلدان الأميركية بخصوص حقوق الإنسان كانت متوافرة تمامًا حين انتُخب الرئيس جيمي كارتر (1977-1981). ومع تأكيد كارتر حقوق الإنسان كأبرز مزايا السياسة الخارجية الأميركية، كان متوقعًا أن تضع الإدارة الأميركية بعد ذلك كل ثقلها من أجل حماية حقوق الإنسان داخل منظومة البلدان الأميركية.

غير أن مجلس الشيوخ الأميركي لم يصادق قط على الاتفاقية، وجرى تطبيقها في عام 1978 من دون مشاركة الولايات المتحدة. بات من الصعب على الولايات المتحدة إذًا أن تدفع ببرنامج لحقوق الإنسان في دول أميركا على الرغم من حقها في التمثيل في لجنة الدول الأميركية لحقوق الإنسان وفي محكمة الدول الأميركية لحقوق الإنسان (وهما الهيئتان اللتان تشرفان على الامتثال لقرارت الاتفاقية).

وهكذا خسرت الولايات المتحدة فرصة استعمال نفوذها في دعم حقوق الإنسان في هذه المنطقة من نصف الكرة الأرضية، وبالتالي كان عليها أن تعول في المقابل على التقرير السنوي لوزارة الخارجية بشأن حقوق الإنسان. غير أن هذه المقاربة من طرف واحد فقدت صدقيتها بسبب تسخير فرضية عدم امتثال دولة ما لقوانين حقوق الإنسان لخدمة المصالح الأميركية في مجالات أخرى.

فرضت الاتفاقية قيودًا صارمة بشأن تطبيق عقوبة الإعدام، ولعل هذا أحد الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة لا تصادق عليها. حين أُضيف بروتوكول إلى المعاهدة في عام 1990 يجعل من عقوبة الإعدام غير قانونية تمامًا، تأكد أن الولايات المتحدة ربما لن تصادق عليها إطلاقًا. وهكذا ستبقى الولايات

المتحدة جزئيًا خارج منظمة الدول الأميركية الخاصة بحقوق الإنسان بالنسبة إلى المستقبل المنظور.

ستحل منظمة الدول الأميركية الآن محل سابقتها اتحاد جمهوريات أميركا، غير أن مقرها لا يزال في العاصمة واشنطن، كما أنها تستمد ميزانيتها بشكل كبير من الحكومة الفدرالية. ورغم العديد من الشكاوى، لم تكن دول أميركا اللاتينية مستعدة للوقوف في طريق الولايات المتحدة المصرة على استعمال منظمة الدول الأميركية لغاياتها الخاصة. لذلك، عندما اقترح وزير الخارجية جون فوستر دالاس في اجتماع للمنظمة في عام 1954 أن «هيمنة الحركة الشيوعية العالمية أو سيطرتها على المؤسسات السياسية لأي دولة أميركية... سيشكل تهديدًا» لنصف الكرة الأرضية الغربي بكامله، وسيستلزم ذلك «فعلًا ملائمًا بحسب المعاهدات القائمة» [(303)]، أذعن الجميع.

ستحوِّل موافقة تلك الدول، التي كانت موافَقة على مضض في بعض الحالات، منظمة الدول الأميركية إلى وسيلة صريحة للإمبراطورية الأميركية. إن مؤسسة كانت تبدو إلى ذلك الحين باهتة ستصبح الآن في الصفوف الأولى للجهود الأميركية في مواجهة حركات سياسية يسارية في المنطقة والانقلاب عليها. وعقب الثورة الكوبية، أُضيف إلى منظمة الدول الأميركية مصرف التنمية للبلدان الأميركية (IADB) الذي يقدم القروض، والتحالف من أجل التقدم (ALPRO) الذي يقدم المِنح. والجهتان كلتاهما صاغتهما الإدارات الأميركية وسيطرت عليهما من أجل ضخ الموارد للحكومات الأميركية المتعاطفة والفوز بمعركة كسب «القلوب والعقول».

استطاعت الولايات المتحدة أن تُعلّق عضوية كوبا في منظمة الدول الأميركية في عام 1962 وضمان موافقة المنظمة على الغزو الأميركي لجمهورية الدومينيكان بعد ذلك بأعوام. غير أن هذه الجهود أفقدت المنظمة، بصورة مطردة، صدقيتها لدى مجتمعات دول أميركا اللاتينية، وفي النهاية صدقية كثير من حكوماتها أيضًا. كما أن التحالف من أجل التقدم، الذي لم يحظَ قط بالتمويل الملائم، سرعان ما تلاشى بعد زوال التهديد الكوبي.

استطاعت منظمة الدول الأميركية البقاء في حيز الوجود، على الأقل، لكن بحلول سبعينيات القرن العشرين، ما عادت مركز انتباه أميركي رئيس. وما بدا أنه أكثر أهمية للحفاظ على الهيمنة الأميركية في تلك المنطقة كان بعض الهيئات التي شُكِّلت داخل منظومة البلدان الأميركية، والتي كانت صوريًا تحت إشراف المنظمة (الإطار 5-1)). إضافة إلى ذلك، مع نهاية الحرب الباردة، ما عادت الولايات المتحدة تجد ضرورة لدعم الحكومات المعادية للشيوعية والسلطوية، واستطاعت أن تضع جهودها لمصلحة الحركة الإقليمية من أجل الديمقراطية.

كانت إحدى النتائج هي الميثاق الديمقراطي للدول الأميركية، الذي اعتُمد في 11 أيلول/سبتمبر 2001، وقد حدد ما تستدعيه الديمقراطية وما سيحدث في حالة «التعطيل غير الدستوري للنظام الديمقراطي». كان واضحًا أن الولايات المتحدة تقصد ضمان عدم دخول كوبا الشيوعية من جديد إلى منظومة البلدان الأميركية من دون تغيير في الحكومة. غير أن ما كان متوقعًا هو أن يُستعمل الميثاق أيضًا لممارسة الضغط على أي نظام في ذلك القسم من نصف الكرة الأرضية يحيد عن النظام الليبرالي الديمقراطي الذي تحبذه الولايات المتحدة.

ثانيًا: من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة

خلافًا لما حدث في باقي دول أميركا، لم تُبادر الولايات المتحدة لتكون سبّاقة في سبيل تأسيس مؤسسات عالمية دعمًا للسلام والأمن. بدل ذلك، كان قيصر روسيا، نيقولا الثاني، هو من دعا إلى مؤتمر عالمي للسلام أدى إلى اتفاقية لاهاي الأولى في عام 1899 ومحكمة التحكيم الدائمة. كانت أهداف المؤتمر تشجيع نزع السلاح، ووضع إجراءات لقوانين الحرب، وتعريف جرائم الحرب.

كانت الولايات المتحدة حاضرة، لكنها أدت دورًا داعمًا بدل أن تكون رائدة. غير أن كل شيء تغيّر خلال بضعة أعوام. كان الرئيس ثيودور روزفلت هو من اقترح عقد المؤتمر الدولي التالي للسلام الذي أفضى إلى اتفاقية لاهاي الثانية في عام 1907. وكان الموضوع مماثلًا لموضوع المؤتمر الأول، وجرى وضع مخططات للمؤتمر الثالث في عام 1914، غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى حال دون انعقاده.

بدأت الحرب مباشرة بعد تولّي الرئيس وودرو ويلسون منصب الرئاسة. وعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب في نيسان/أبريل 1917، كان واضحًا أنها ستتورط بشكل واسع في أي ترتيبات مؤسساتية دولية يمكن أن تنبثق بعد عودة السلام. لم يكن أحد يدرك ذلك أكثر من ويلسون، الذي شكّل خطابه المؤلف من 14 نقطة أمام الكونغرس في كانون الثاني/يناير 1918 الإطار لمؤتمر باريس للسلام عند نهاية الحرب [(304)].

وصل ويلسون إلى باريس وفي جُعبته برنامج طموح للغاية كان من شأنه، إذا قُيِّض له النجاح، أن يضع الولايات المتحدة في قلب القضايا العالمية والمؤسسات الدولية. كان هَمّه الأساسي يكمن في إقامة عصبة للأمم تسمح بحل النزاعات بين الدول بطريقة سلمية عبر التحكيم، وباستعمال القوة في بعض الظروف. ورغم عدم حماسة القوى المنتصرة الأخرى (فرنسا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة) لهذا الأمر، فإنها كانت على استعداد لمسايرته من أجل ضمان دعم الولايات المتحدة برامج تلك الدول الخاصة.

كان من أهم هواجس تلك القوى هو الحفاظ على إمبراطورياتها، بل حتى توسيعها. وقد أعلن ويلسون في النقطة الخامسة من خطابه وجود «تعديل حر ومتفتح ومحايد بشكل مطلق لجميع مطالب القوى الاستعمارية، على أساس احترام صارم لمبدأ أنه يجب، خلال تقرير جميع تلك القضايا المتعلقة بالسيادة، أن تحظى مصالح السكان المعنيين بالأهمية ذاتها التي توازي المطالب العادلة للحكومة التي سيتم النظر بشأن وصايتها» [(305)].

جرى تأويل ذلك بداية بأن ويلسون يحبذ حق تقرير المصير بالنسبة إلى جميع الشعوب، ولكن، سرعان ما اتضح خلال مؤتمر السلام أن ليس لدى القوى الأوروبية الحليفة ما تخشاه. بدلًا من ذلك، أدخل ويلسون مفهوم «انتدابات» (mandates) عُصبة الأمم التي سيتم بموجبها حكم أراضي الدول المنهزمة كمستعمرات افتراضية من طرف الدول الإمبراطورية. بالفعل، كانت الولايات المتحدة قريبة جدًا من الحصول على انتدابات في الإمبراطورية العثمانية المنهارة [(306)].

واجهت الولايات المتحدة خلال مؤتمر السلام مُعضلة لا تزال تصارع كي تتجاوزها: كيف السبيل إلى إقامة مؤسسات عالمية يمكن استغلالها لدفع المصالح الأميركية قُدُمًا بشكل فعال، من دون أن تُستغل تلك المؤسسات نفسها ضد الولايات المتحدة بالذات. رأى ويلسون أن الحل يكمن في مجلس لعصبة الأمم يتشكل من القوى المنتصرة (بما فيها، بطبيعة الحال، الولايات المتحدة) كأعضاء دائمين، وأربع قوى كأعضاء بالتداول، مع اتخاذ القرارات بالإجماع. كما حرص أيضًا على إدماج المادة الحادية والعشرين في ميثاق عصبة الأمم التي تنص على أنه: «لا شيء في هذا الميثاق يمكن أن يوحي بالاعتقاد بأنه يؤثر في صلاحية الالتزامات الدولية، كمعاهدات التحكيم أو التفاهمات الإقليمية مثل عقيدة مونرو، من أجل ضمان الحفاظ على السلام» [(307)].

أصبح ميثاق عصبة الأمم جزءًا من معاهدة السلام، وهكذا صادق المشاركون في مؤتمر باريس عليه. غير أن الحماية التي يوفرها للمصالح الأميركية بدت غير كافية في نظر خصوم ويلسون في مجلس الشيوخ، وهُم الذين أضافوا سلسلة من «التحفظات» شروطًا للحصول على دعمهم. هذه الشروط، والتي كان السيناتور هنري كابوت لودج قد جدولها، تهدف إلى إعفاء الولايات المتحدة من أي عمل جماعي تقوم به العصبة، وتأكيد أولوية عقيدة مونرو، والسماح للولايات المتحدة بأن تحدِّد، ومن جانب واحد، «ما يشكل قضية ضمن نطاق سلطتها القضائية الداخلية الحصرية» [(308)].

كان كابوت لودج خصمًا لكلٍّ من ويلسون والعصبة. لِذا، صُوِّر هو ومساندوه على أنهم «انعزاليون»، لكن كان هذا تضليلًا؛ فهُم كانوا في أغلبيتهم إمبرياليين لا يرغبون ببساطة في وجود أي قيود على حرية العمل الأميركي. بالفعل،

أمَّنت معاهدة السلام المرفقة بتحفظات لودج ثلثي الأغلبية الضرورية في مجلس الشيوخ الأميركي [(309)]. في الواقع، كان رفض ويلسون التسوية هو ما حال دون المصادقة على معاهدة السلام في مجلس الشيوخ؛ ذلك أن الحلفاء كانوا مترددين في موافقتهم على مسايرة التحفظات من أجل تأمين الحصول على المصادقة الأميركية.

من دون المساهمة الأميركية، كان مقدَّرًا لعصبة الأمم أن تفشل، وهذا تحديدًا ما حدث؛ ففي خلال الأعوام التي فصلت ما بين الحربين العالميتين، قامت الولايات المتحدة ببعض المحاولات لتوفير الزعامة العالمية خارج إطار عصبة الأمم، أهمها مؤتمر واشنطن (1921-1922) الذي أنهى التحالف الإنكليزي - الياباني، وتخلت بموجبه بريطانيا العظمى عن التكافؤ البحري مع الولايات المتحدة. كان هناك أيضًا ميثاق كيلوغ - برايَند (Kellogg-Briand Pact) لعام 1928، حيث وافقت الدول المشاركة على عدم الدخول في حرب لفض «النزاعات أو الصراعات التي يمكن أن تشوب علاقاتها، أنّى كانت طبيعتها أو كان مصدرها». غير أن هذه المبادرات كلها لم تحُل دون السير الحثيث نحو الحرب خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كان الرئيس فرانكلين روزفلت عازمًا على ضمان أن تكون الولايات المتحدة في صُلب أي تدبير مؤسساتي يمكن أن ينبثق في فترة ما بعد الحرب. ظهر المؤشر الأول لهذا التفكير حتى قبل انضمام الولايات المتحدة إلى الحرب مشفوعة بميثاق الأطلسي الإنكليزي - الأميركي في آب/أغسطس 1941 والتزامها بدور رجل الأمن خلال فترة ما بعد الحرب.

خلال تلك الأثناء، كان فرانكلين روزفلت متحمسًا لإعادة إحياء عصبة الأمم. وكان يحبذ نظامًا أصبح يُعرف في ما بعد بـ «رِجال الشرطة الأربعة»، حيث ستمارس أربع قوى هي: الصين والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، الهيمنة في مناطق نفوذها الخاصة، بينما تعمل معًا في ما يخص الموضوعات العالمية. لكن بعد دخول الولايات المتحدة إلى الحرب مباشرة، اعتمد فرانكلين روزفلت مفهوم أمم متحدة سيصبح في ما بعد الأساس لنظام عالمي جديد لفترة ما بعد الحرب [(310)].

غير أن الأمم المتحدة لم تحظ بكامل قوتها وزخمها إلا بعد مؤتمر دامبارتون أوكس (Dumbarton Oaks Conference) في عام 1944. كانت الدول المشارِكة، دول التحالف المستقلة، تسلّم بأن الاجتماع سينعقد في الولايات المتحدة. وكان واضحًا أيضًا من طبيعة المشاركين، وكان نصفهم تقريبًا من أميركا اللاتينية، بأن الولايات المتحدة ستكون مهيمنة في المنظمة الجديدة. لهذا السبب طالب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (USSR) بتمثيل منفصل لكلٍّ من أجزائه الـ 16.

انعكست رؤية فرانكلين روزفلت لـ «رجال الشرطة الأربعة» في بنية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) المقترح، بحيث إن كل «شرطي» سيكون عضوًا دائمًا (تحت إلحاح بريطاني، أُلحقت فرنسا بهذه المجموعة المختارة، ما يجعلها تتكون في المجموع من خمسة أعضاء). ولكن بالنظر إلى خشية الاتحاد السوفياتي أن يكون التفوّق لسواه من القوى على مستوى عدد الأصوات، فإنه طالب بأن يكون حق النقض (الفيتو) على قرارات الأمم المتحدة منحصرًا في الأعضاء الدائمين. لم يكن من الممكن الوصول إلى أي قرار بشأن هذه الموضوعات الحساسة في مؤتمر دامبارتون أوكس، غير أن في يالطا في شباط/فبراير 1945، أقنعت الولايات المتحدة الاتحاد السوفياتي قبول مقعدين إضافيين (أوكرانيا وبيلاروسيا) فقط. كما أعلم فرانكلين روزفلت ستالين بأن المؤتمر الذي سيشهد صياغة ميثاق الأمم المتحدة سينعقد في سان فرانسيسكو في نيسان/أبريل.

كان من المفترض أن يقتصر توجيه الدعوة لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو على البلدان التي كانت قد أعلنت الحرب على قوى المحور قبل آذار/مارس. مع ذلك، وَجّهت الولايات المتحدة الدعوة إلى الأرجنتين، بحيث تكون جميع جمهوريات أميركا اللاتينية الـ 20 حاضرة [(311)]. إضافة إلى الحلفاء المقربين من خارج الأميركتين، كان في وسع الولايات المتحدة أن تعول على دعم الأغلبية الساحقة ضمن الدول الـ 50 الحاضرة [(312)]. هكذا كان المؤتمر إلى حد كبير قضيةً أميركية.

ونظرًا إلى أن الاتحاد السوفياتي كان يفتقر إلى تفوق عددي في سان فرانسيسكو، فإنه أصر على حق النقض لحماية مصالحه. لم يكن لدى الولايات المتحدة من خيار آخر غير الرضوخ لطلبه إذا أرادت المشاركة السوفياتية في المنظمة الجديدة (الإطار (5-2)). غير أن حق النقض كان محصورًا في الأعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن [(313)]، ومقتصرًا على القضايا «الجوهرية» لا «الإجرائية»، ولا ينطبق على قرارات الجمعية العامة، حيث كان في وسع الولايات المتحدة في البداية أن تحظى بأغلبية واسعة.

تضَمن ميثاق الأمم المتحدة إنشاء محكمة العدل الدولية (ICJ). وباعتبارها خَلفًا لمحكمة العدل الدولية الدائمة التي أحدثتها عصبة الأمم في هولندا، أقيمت محكمة العدل الدولية في لاهاي تحت رعاية الأمم المتحدة، مع صلاحيات إلزامية في حالة التحكيم بين الدول. غير أن في إمكان مجلس الأمن وحده فرض قرارات محكمة العدل الدولية، حيث يمارَس حق النقض. هكذا، يمكن الولايات المتحدة، باعتبارها عضوًا دائمًا، أن تعطل قرارات محكمة العدل الدولية في الظروف البالغة الخطورة (in extremis).

بعد مرور ثلاثة أعوام، أي في عام 1948، وافقت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة على وثيقتين مِفصليتين. كانت الأولى هي الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان، حيث قامت أرملة فرانكلين روزفلت، إليانور، بدور رائد. وكانت الوثيقة الثانية اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. كما أُنشئت عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والوكالة الخاصة بالتربية والعلم والثقافة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (UNESCO)).

هكذا، مع نهاية أربعينيات القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة قد أشرفت على إقامة مجموعة من المؤسسات والمعاهدات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة، الغاية منها الدفع قُدُمًا بمصالحها القومية. غير أن غالبًا ما يُفترض أن اندلاع الحرب الباردة وحق النقض الخاص بالأعضاء الدائمين أعاقا نظام الأمم المتحدة ومنعاها من تحقيق الغايات الأميركية. هذا غير صحيح، كما سنرى الآن؛ ذلك أن الولايات المتحدة استطاعت لأعوام عدة أن تُسخّر نظام الأمم المتحدة لخدمة مصالحها.

في واقع الأمر، كان ثمة نقاط تقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حتى بعد بداية الحرب الباردة. ولعل أفضل مثال لذلك هو التصويت في الجمعية العامة في عام 1947 في ما يتعلق بقرار تقسيم فلسطين، الأرض التي مُنحت لبريطانيا العظمى تحت وصاية عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى [(314)]. وقد حبّذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التقسيم، بينما معارضة ذلك كانت تصدر عن الدول العربية بصورة أساسية. وأُقر التقسيم في حينه [(315)]، وأُنشئت دولة إسرائيل في العام التالي، وقُبلت عضوًا في الأمم المتحدة بسبب عدم استعمال أي من الأعضاء الدائمين حق النقض [(316)].

الإطار (5-2): مجلس الأمن وحق النقض (الفيتو)

ظل حق النقض من أكثر المظاهر إثارة للجدل في نظام الأمم المتحدة، لا يأتي في أي مكان من ميثاق الأمم المتحدة ذكْر لمصطلح «الفيتو». بدلًا من ذلك، نجد أن المادة السابعة والعشرين تنص على ما يلي:

1. يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد.
2. تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة أعضاء.
3. تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة.

هكذا فإن المادة السابعة والعشرين تشكل الأساس لحق النقض الذي مُنح للولايات المتحدة والأعضاء الدائمين الآخرين. كان يفترض أن يُستعمل في حالة واحدة هي حينما تكون المصالح القومية الحيوية على المحك (غير أن الاتحاد السوفياتي استعمله أول مرة في شباط/فبراير 1946) بشأن قضية ثانوية نسبيًا تتضمن انسحاب الجنود الفرنسيين من لبنان وسورية.

أحجمت الولايات المتحدة عن استعمال حق النقض حتى آذار/مارس 1970. وتضمن ذلك اقتراحًا لمجلس الأمن لإحالة مسألة روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) إلى الجمعية العامة، والذي كانت ستمارس المملكة المتحدة حياله حق النقض في أي حال. هكذا، كانت أول ممارسة أميركية لحق النقض غير ضرورية. ثم أتى حق النقض الثاني في عام 1972 وعرقل إصدار قرار يتعلق بإسرائيل.

قبل عام 1970، كان معظم قرارات حق النقض يصدر عن الاتحاد السوفياتي وعدد قليل جدًّا منها عن الصين (تايوان) أو فرنسا أو المملكة المتحدة. ومنذ عام 1970، صدر أكثر من نصف قرارات النقض عن الولايات المتحدة، أغلبها مرتبط بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولم تلجأ جمهوية الصين الشعبية إلى استعمال حق النقض إلا نادرًا منذ التحاقها بمجلس الأمن

في عام 1971، مفضلة الإحجام كلما كان هناك خلاف. أما المملكة المتحدة، عقب استقلال زمبابوي في عام 1980، وفرنسا، لم تلجآ إلى استعمال حق النقض إطلاقًا، إلا في ما ندر. استعملت روسيا، والتي حلت محل الاتحاد السوفياتي في عام 1992، حق النقض بوتيرة أقل قياسًا بالاتحاد السوفياتي.

اكتشفت الولايات المتحدة أيضًا طرقًا لتفادي حق النقض السوفياتي، وذلك باللجوء إلى القوانين الإجرائية لضمان معالجة القضية رهن النظر في الجمعية العامة بدلًا من مجلس الأمن. هكذا، في تشرين الثاني/نوفمبر 1947، شكّلت الجمعية العامة، تحت الضغط الأميركي، وفي مواجهة المعارضة السوفياتية، لجنة مؤقتة (Interim Committee) لها صلاحية الانعقاد حينما لا تكون الجمعية العامة ملتئمة. ولجأت الولايات المتحدة إلى اللجنة المؤقتة، حيث يستحيل استعمال حق النقض، لضمان النتيجة المتوخاة في اليونان، حيث كانت حكومة ملكية يمينية تواجه تمردًا يساريًا.

نجحت تلك التكتيكات؛ إذ كان ممكنًا أن تعوّل الولايات المتحدة على ضمان الأغلبية في كلٍّ من الجمعية العامة واللجنة المؤقتة. وهكذا كان للولايات المتحدة مصلحة قوية في الحيلولة دون التحاق أي دولة جديدة بالأمم المتحدة قد تكون مقربة جدًا من الاتحاد السوفياتي. بالفعل، كانت ألبانيا أول مرشح بهذه الميزة، فعرقلت الولايات المتحدة انضمامها أعوامًا عديدة [(317)]. سيحدث الأمر ذاته حينما ستتقدم جمهورية الصين الشعبية (PRC) بطلب الالتحاق بعد

أن هزمت القوميين في عام 1949 [318]. وأسفر ذلك عن فضيحة أن تايوان ستحافظ على مقعد في مجلس الأمن كعضو دائم حتى ذوبان الجليد في العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية في عام 1971 [319].
نظرًا إلى الدعم الواسع الذي كانت الولايات المتحدة تحظى به، سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن، فإنها لم تكن بحاجة إلى استعمال حق النقض [320]. بالفعل، لم تستعمل أميركا، خلافًا للاتحاد السوفياتي، حق النقض حتى عام 1970، لكنها كانت مستعدة للتلويح باستعماله خلال كثير من المناسبات من أجل حماية مصالحها. وكانت إحدى تلك المناسبات تلك التي سعت فيها الولايات المتحدة في عام 1954 لتجنب التداول بشأن غواتيمالا في الأمم المتحدة [321]؛ إذ إنها كانت ترغب في إحالة القضية إلى منظمة الدول الأميركية، حيث كانت مطمئنة إلى وجود جمهور أكثر تعاطفًا. منح الرئيس دوايت د. أيزنهاور سفيره صلاحية استعمال حق النقض في مجلس الأمن، عند الضرورة. وكان ذلك كافيًا لضمان المصالح الأميركية، وبالتالي لم يجرِ اللجوء إلى حق النقض.
في بعض الأحيان، لم تكن أساليب الولايات المتحدة تتحلى بالكياسة الكافية لتمرير مواقفها في الأمم المتحدة. بعد المصادقة على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، كان أول طلب من منظمة أميركية بالنيابة عن الأميركيين الأفارقة. وضع مؤتمر الحقوق المدنية (Civil Rights Congress)، والذي ضم بول روبسون، ضمن أعضائه، مسودة وثيقة يتهم من خلالها الولايات المتحدة بارتكاب جرائم الإبادة في حق «شعب الزنوج»، وسعى لرفع عريضة إلى الجمعية العامة في اجتماعها في باريس في عام 1951 [322]. غير أن نُسخ العريضة التي أُرسلت إلى باريس لم تصل قط، كما مُنع بول روبسون من السفر، وجُرِّد المنظم الأساسي وليام باترسون من جواز سفره [323].
بطبيعة الحال، لم تكن الولايات المتحدة تحقق دائمًا ما ترغب فيه؛ فعلى سبيل المثال، فَشل مندوبوها في عام 1946 في منع الجمعية العامة من إدانة سوء المعاملة الذي تتعرض له الأقلية الهندية في جنوب أفريقيا [324]. غير أن هذه تبقى مطبات ثانوية نسبيًا؛ إذ إن تزايد الأعضاء خلال خمسينيات القرن العشرين وستينياته، بما في ذلك مجموعة من البلدان الحليفة للاتحاد السوفياتي، جعل تحكم الولايات المتحدة في برنامج الأمم المتحدة أمرًا أكثر صعوبة، فما عاد في وسع الولايات المتحدة الآن التعويل على أغلبية تشكلها هي، ولذلك شرعت في اللجوء إلى حق النقض أكثر من أي دولة أخرى صاحبة هذه الحق منذ عام 1970. على هذا النحو، كان في استطاعتها على الأقل أن تكون على يقين بأن الأمم المتحدة لن تعمل ضدها حتى ولو أنها ما عادت تضمن أنها ستعمل بما يصب في مصلحتها.

ثالثًا: مؤسسات الحرب الباردة

بعد وقت قصير على قيام ألمانيا بغزو روسيا في حزيران/يونيو 1941، سافر وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن جوًّا إلى موسكو لاستفسار جوزف ستالين عن حاجات الاتحاد السوفياتي. عبّر الزعيم السوفياتي عن اهتمامه بتحالف سياسي وتسوية لقضية حدود روسيا، ثم شُرح لإيدن ما كان يدور تحديدًا في ذهن ستالين بعد مرور ستة شهور، وتحديدًا بعد الهجوم الياباني على بيرل هاربر. ونقل إيدن بدوره الرسالة إلى المسؤولين الأميركيين، وهذا محتواها، بحسب تعبيرهم:

أشار ستالين، خلال اجتماعه إلى إيدن، عقب هجوم بيرل هاربر، إلى رغبته في الحصول على حدود سوفياتية - بولندية على أساس خط كورزون، كما سيتم دمج أجزاء من فنلندا وهنغاريا في الاتحاد السوفياتي، بينما سيتم ضم جمهوريات البلطيق. إضافة إلى ذلك، اقترح ستالين أيضًا إعادة النمسا كدولة مستقلة، وفصل منطقة راينلاند عن ألمانيا كدولة مستقلة أو كمحمية؛ إمكانية إنشاء بافاريا كدولة مستقلة؛ نقل شرق بروسيا إلى بولندا؛ إعادة السوديت إلى تشيكوسلوفاكيا؛ ضرورة استرجاع يوغسلافيا واقتطاع بعض الأراضي الإضافية من إيطاليا؛ ضرورة إعادة تشكيل ألبانيا كدولة مستقلة؛ يمكن أن تحصل تركيا على جزر دوديكانيز، مع احتمال إعادة هيكلة جزر بحر إيجه لمصلحة اليونان؛ وربما يمكن تركيا أيضًا الحصول على بعض الأراضي من بلغاريا وشمال سورية؛ على ألمانيا أن تدفع تعويضات تلائم طبيعة ما تسببت فيه من أضرار، خصوصًا في المعدّات، ولكن ليس تعويضات مالية [325].

بعد مرور ثلاثة أعوام، وبعد أن عانى الاتحاد السوفياتي خسائر جسيمة في الحرب ضد ألمانيا النازية [326]، لم يتغير موقف ستالين بشأن التعديلات الإقليمية. كانت الحكومة البريطانية تعترف دائمًا بأن الاتحاد السوفياتي سيطالب بـ «منطقة نفوذ» على حدوده الغربية بعد الحرب، وهكذا سافر رئيس الوزراء ونستون تشرشل جَوًّا إلى موسكو في تشرين الأول/أكتوبر 1944 للتفاوض بشأن صفقة. كانت النتيجة «اتفاقية النِسب المئوية» (percentages agreement) التي مُنح بموجبها الاتحاد السوفياتي 90 في المئة من الهيمنة في رومانيا، و80 في المئة في بلغاريا وهنغاريا، و50 في المئة في يوغسلافيا. من جهة أخرى، ستكون اليونان خاضعة بنسبة 90 في المئة للنفوذ البريطاني [327].

كانت الحكومة الأميركية من جانبها تدرك هي الأخرى أن الاتحاد السوفياتي سيطالب بمنطقة نفوذ بعد انتهاء الحرب. في رسالة إلى صديق، كتب جورج كينان (الإطار (5-3)) في كانون الثاني/يناير 1945 يقول: «أعترف بأن جهود روسيا خلال الحرب كانت رائدة وفعالة، ويجب، إلى حد ما، أن تحظى بمكافأتها على حساب شعوب أخرى في شرق أوروبا ووسطها» [328].

الإطار (3-5): جورج فروست كينان (1904-2005)

يوصف جورج كينان في غالب الأحيان بأنه أبو سياسة «الاحتواء». كانت برقيته المطولة من موسكو في شباط/فبراير 1946 ومقالته الصادرة في مجلة **الشؤون الخارجية** (Foreign Affairs) في العام الموالي، والتي وقّعها بعلامة (x)، الشاهد الحي على ذلك. غير أنه راح يعارض كثيرًا من السياسات التي تُعتمَد باسم الاحتواء.

تميز كينان بموهبته في تعلم اللغات الأجنبية، والتحق بوظيفة في وزارة الخارجية الأميركية. وصل إلى موسكو مباشرة بعد أن اعترف الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت (1933-1945) بالاتحاد السوفياتي في عام 1933. غادر الاتحاد السوفياتي في عام 1937، لكنه عاد إلى السفارة الأميركية في عام 1944. كانت معرفته بالاتحاد السوفياتي تفوق إلى حد كبير معرفة السفير الأميركي نفسه، لهذا السبب طُلب منه الرد على استفسار من وزارة الخزانة بشأن عدم رغبة الاتحاد السوفياتي في الانضمام إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكانت النتيجة هي البرقية المطوَّلة (The Long Telegram).

لم يوضح كينان بما فيه الكفاية، سواء في البرقية المطوَّلة أو في المقال الموقع بحرف (x)، أن ما كان يعنيه بالاحتواء لا يعدو أن يكون اقتصاديًا وسياسيًا

وليس عسكريًا. كما أنه كان يأمل أيضًا في أن ينحصر الأمر في أوروبا. لذا، فإنه عارض معارضة شديدة الاستعراضات الأكثر عدوانية التي اتبعتها الحكومة الأميركية إلى حد كبير في عقيدة ترومان وتقرير مجلس الأمن القومي 68 (NSC-68). وبتعبيره: «بطبيعة الحال تعرضت أفكاري بشأن الاحتواء للتحريف من أشخاص فهموها وأخذوها على عواهنها على أنها مفهوم عسكري؛ وأعتقد أن ذلك، شأنه شأن أي قضية أخرى، أدى إلى 40 عامًا غير ضرورية من عملية الحرب الباردة التي كانت باهظة الثمن وانحرفت عن مسارها بشكل مخيف».

خلال سني حياته الطويلة، بقيت مواقف كينان متَّسقة بدرجة كبيرة في معارضته لعسكرة السياسة الخارجية الأميركية. عارض صنع القنبلة الهيدروجينية وإعادة تسليح ألمانيا الغربية، وتورُّط أميركا في فيتنام خلال ستينيات القرن العشرين، والسباق نحو التسلح خلال السبعينيات من القرن العشرين والنصف الأول من الثمانينيات، وتوسيع منظمة معاهدة شمال الأطلسي، الناتو (NATO) بعد الحرب الباردة، وحرب العراق الثانية في عام

2003. لكن، للمفارقة، كان نجاح كتاباته المبكرة هو الذي أدى بشكل لا محيد عنه إلى هذا الالتزام العسكري الأميركي الواسع الذي عارضه بقوة.

غير أن هذا لم يكن يمثل الموقف الرسمي الأميركي خلال الحرب، وبالتالي لم يمنح فرانكلين ديلانو روزفلت مباركته لاتفاقية النسب المئوية (على الرغم من أنه لم يعارضها صراحة). هكذا ذهب الزعماء الثلاثة - تشرشل وروزفلت وستالين - إلى مؤتمر يالطا في شباط/فبراير 1945 تحدوهم طموحات متباينة. كان ستالين عازمًا على ضمان منطقة نفوذ على الحدود الروسية. من جهة أخرى، كان فرانكلين روزفلت حريصًا على ضمان اتفاقية متناسقة مع ميثاق الأطلسي والتي تشير المادة الثالثة منه إلى «أنهما (تشرشل وروزفلت) يحترمان حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي يعيشون في ظلها؛ وأنهما يرغبان في عودة الحقوق السيادية والحكم الذاتي إلى أولئك الذين جُردوا منهما بالقوة» [(329)].

حاول مؤتمر يالطا إخفاء الانشقاقات التي كانت تعتري المواقف المختلفة، ودعا الدول التي حصلت على استقلالها إلى «إقامة مؤسسات ديمقراطية من اختيارها هي» [(330)]. كان الحاضرون يدركون كلهم مغزى ذلك، وهكذا انطلق ستالين مباشرة إلى إنشاء منطقة نفوذ سوفياتي كان يتطلع إليها منذ دخول روسيا الحرب والتي كان قد وضع خطوطها العريضة لأنتوني إيدن في كانون الأول/ديسمبر 1941. بالفعل، حين اجتمعت القوى الثلاث مرة أخرى (في بوتسدام (Potsdam) في تموز/يوليو 1945)، كانت بولندا وبلغاريا ورومانيا ودول البلطيق قد أضيفت إلى منطقة النفوذ السوفياتي [(331)].

كان الرئيس هاري ترومان (1945-1953) قد تسلَّم سدة الرئاسة في نيسان/أبريل 1945 عقِب وفاة فرانكلين روزفلت [(332)]. لم تكن له تقريبًا أي تجربة في الشؤون الدولية، وكان قد سافر مرة واحدة إلى الخارج قبل اختياره مرشحًا لمنصب نائب الرئيس فرانكلين روزفلت في عام 1944. لذلك اعتمد بقوة على مستشاريه في السياسة الخارجية، وهُم الذين كانوا متأثرين إلى حد كبير بالبرقية المطوَّلة الشهيرة التي كان قد أرسلها جورج كينان من موسكو في شباط/فبراير 1946، والتي قال فيها: «لا تخضع القوة السوفياتية... لبرنامج أو مغامرات. إنها لا تشتغل وفق مخططات محددة كما أنها لا تقوم بالمخاطرة إذا لم يكن هناك ما يدعو إلى ذلك. وبما أنها لا تخضع لمنطق العقل... فهي شديدة الحساسية إزاء منطق القوة. لهذا السبب يمكنها أن تنسحب بسهولة - ودائمًا ما تقوم بذلك - كلما وجدت مقاومة قوية. هكذا إذا كان الخصم يمتلك ما يكفي من القوة وأوضح بما لا يدع مجالًا للشك استعداده للجوء إليها، فنادرًا ما سيكون بحاجة إلى اللجوء إليها» [(333)].

بهذه الكلمات الرؤيوية، وضع كينان بالتفصيل الخطوط العريضة لسياسة «الاحتواء» التي ستواجه سياسة الولايات المتحدة إزاء الاتحاد السوفياتي على امتداد عقود كثيرة. لكن لم تكن الصورة واضحة في عام 1946 بشأن متى سيتم أو كيف يمكن «احتواء» الاتحاد السوفياتي نظرًا إلى موقعه المهيمن في وسط أوروبا وشرقها. سيأتي الرد على ذلك في العام التالي، حينما أعلمت المملكة المتحدة الولايات المتحدة بأنها ما عادت قادرة على دعم الحكومة اليونانية عسكريًا وماليًا، كما أنها ستضع حدًّا لمساعدتها الاقتصادية لتركيا.

كانت اليونان، كما نذكر، بلدًا اتفق تشرشل وستالين على أن تحظى بريطانيا العظمى بـ 90 في المئة من النفوذ فيه. ووَفاء لكلمته، لم يقدم ستالين يدَ العون إذًا إلى المقاتلين الذين يحاربون الحكومة الملكية التي أعادتها الحكومة البريطانية إلى السلطة. رغم ذلك، فإن المقاتلين - بمساعدة يوغسلافيا - كانوا يسيطرون على الأرض ويهددون بإقامة حكومة يقودها الشيوعيون في اليونان.

وبعد أن تلقّى الرئيس الأميركي تحذيرات مستشاريه بأن قطع المساعدة البريطانية عن اليونان وتركيا يمكن أن ينجم عنه أثر «الدومينو» في منطقة البحر الأبيض المتوسط، سارع نحو الكونغرس في آذار/مارس 1947 ليحدد خطوط ما سيُعرف فورًا بعقيدة ترومان (Truman Doctrine). إضافة إلى السعي للحصول على مساعدة مالية وعسكرية لليونان وتركيا، أعلن ترومان:

في هذه اللحظة من التاريخ العالمي، على كل دولة تقريبًا أن تختار بين طرق بديلة للحياة. لا يكون الاختيار في معظم الأحيان حرًا. وتقوم إحدى الطرق للحياة على إرادة الأغلبية، تميّزها مؤسسات حرة وحكومة تمثيلية وانتخابات حرّة وضمان لحرية الفرد وحرية القول والمعتقد والتحرر من القمع السياسي. أما الطريق الثانية، فتقوم على إرادة أقلية تُفرض بالقوة على الأغلبية. إنها تقوم على الرعب والقمع، وعلى صحافة وإذاعة تخضعان للسيطرة، وانتخابات محددة النتائج وقمع للحريات الشخصية. أعتقد أن من واجب سياسة الولايات المتحدة أن تدعم الشعوب الحرة التي تقاوم محاولة الإخضاع من طرف أقليات مسلحة أو ضغوط خارجية... إن شعوب العالم الحرة تتطلع إلينا لندعمها في صون حريتها [(334)].

على الرغم من أن معارضة معظم المسؤولين الأميركيين لوصف عقيدة ترومان بأنها صيغة عالمية لعقيدة مونرو [(335)]، فهذا بالتحديد ما كانت عليه. خلال عامين، انتقلت الحكومة الأميركية من التردد في تعاملها مع النفوذ السوفياتي المحصور في أوروبا الوسطى والشرقية إلى التزام مفتوح واضح بدَحر التمردات اليسارية في كل جزء من العالم. لا يوجد في تاريخ العالم حكومة أخرى أخذت على عاتقها مثل هذا الالتزام الكبير.

فشل خطاب ترومان، رغم أنه حظي بدعم واسع في البلد، في تحديد كيفية تطبيق هذه السياسة الإمبراطورية الجديدة. غير أن في تموز/يوليو 1947، أقام

قانونُ الأمن القومي وزارة وحيدة للدفاع وهيئة الأركان المشتركة ومجلسًا للأمن القومي ووكالة مركزية للاستخبارات. كانت مأسسة عقيدة ترومان تسير آنذاك على قَدم وساق.

بعد مرور ثلاثة أعوام، وهي الفترة التي حصل فيها الاتحاد السوفياتي على القنبلة الذرية واستولى خلالها الحزب الشيوعي على السلطة في الصين، دفع مقال كُتب خصيصًا لمجلس الأمن القومي واعتمده المجلس التنفيذي، نقل عقيدة ترومان إلى مرحلة أبعد [336]. يضع المقال بالتفصيل الخطوط العريضة للخطوات التي على الولايات المتحدة أن تقوم بها لا لاحتواء الاتحاد السوفياتي فحسب، بل لصدِّ جميع تحركاته أيضًا. واختتم المقال بأن على الولايات المتحدة «أن تكون رائدة في إقامة نظام سياسي واقتصادي يعمل بنجاح في عالم حر»، إذا ما هي أرادت أن تحقق هدفها الاستراتيجي: «تقليص قوة الاتحاد السوفياتي ونفوذه بحيث لا يشكل تهديدًا للسلام وللاستقلال الوطني واستقرار الأسرة الدولية، وإحداث تغيير أساسي في إدارة العلاقات الدولية تقوم به الحكومة التي توجد في السلطة في روسيا، والامتثال للأهداف والمبادئ التي وضعها ميثاق الأمم المتحدة» [337]. وما عاد العدو الآن تلك التمردات اليسارية فحسب، وإنما أيضًا تلك الحكومات في أي مكان من العالم التي تبدي تعاطفًا مع الشيوعية بشكل عام، ومع الاتحاد السوفياتي بوجه خاص.

كانت عقيدة ترومان، كما كانت الحال بالنسبة إلى عقيدة مونرو من قبل، في حاجة إلى مؤسسات متعددة الأطراف حتى تكون فعالة. وكانت منطقة الأولوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة هي أوروبا الغربية، خصوصًا ألمانيا الغربية، وذلك لحدودها مع أوروبا الشرقية التي تخضع للنفوذ السوفياتي. في الوقت ذاته، كان تعافي ما بعد الحرب في أوروبا الغربية بطيئًا بحيث إن الدول التي كانت في العادة تشكل الأسواق الأساسية للصادرات الأميركية لم تكن في وضع يسمح لها باستيراد كميات كبيرة من البضائع والخدمات من الولايات المتحدة على أساس تجاري.

وُجد الحل في مشروع مارشال الذي حمل اسم وزير الخارجية حينها [338]. وضع جورج مارشال خطوطه العريضة في عام 1947، وصادق الكونغرس عليه في آذار/مارس 1948 باعتباره «فعلًا سيدفع قُدُمًا بالسلام العالمي والرخاء العام، بالمصلحة الوطنية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة عبر تدابير اقتصادية ومالية وأخرى ضرورية للحفاظ على الأوضاع في الخارج حيث يمكن مؤسسات حرة أن تصمد على نحو يتناسب مع الحفاظ على قوة الولايات المتحدة واستقرارها» [339].

دُعي الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه الأوروبيون إلى المشاركة في مشروع مارشال، لكن الدعوة صيغت على نحو تدفع إلى رفض المشاركة [340]. بعد

ذلك، صُرفت المساعدة لـ 16 دولة أوروبية (بما فيها تركيا) عبر وكالة جديدة متعددة الأطراف هي منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (Organization[341] for European Economic Cooperation). حقق المشروع نجاحًا واسعًا، وهكذا مكنت سرعة التعافي الاقتصادي، خصوصًا في ألمانيا الغربية، الدول المشاركة من أن تدفع في غضون أعوام قليلة المقابل لوارداتها من البضائع والخدمات من الولايات المتحدة ضمن شروط عادية.

وصف تشرشل مشروع مارشال على أنه «الفعل الأبعد عن الأنانية من لدن أي قوة عظمى في التاريخ». غير أن دين أتشيسون، أحد العقول المدبرة للمشروع ومساعد وزير الخارجية حينها، كان ربما قد اقترب أكثر إلى الصواب حينما صرح: «لعل الدافع إلى تلك التدابير المخصصة للإغاثة وإعادة الإعمار كان جزئيًا بدافع النزعة الإنسانية. لقد رخص مجلسكم ونفَّذتْ حكومتكم سياسة الإغاثة وإعادة الإعمار اليوم أساسًا لأنها مسألة مصلحة ذاتية قومية؛ ذلك أن من المتفق عليه عمومًا أنه لن يكون هناك استقرار اقتصادي أو سياسي في العالم، ولن يكون هناك سلام دائم أو رخاء لأي منا إلى أن تقف بلدان العالم المختلفة على قدميها وتصبح قادرة على دعم ذاتها» [342].

عالج مشروع مارشال حاجات أوروبا الغربية الاقتصادية والمالية من دون حاجاتها الأمنية. وكانت مجموعة من دول أوروبا الغربية قد وقّعت معاهدة بروكسِل في آذار/مارس 1948 من أجل توحيد الموارد العسكرية، غير أن الحصار السوفياتي لبرلين بعد ذلك العام، أظهر كيف أن هذه الموارد غير ملائمة، إلا إذا دعمتها الولايات المتحدة. هكذا أفضى هذا إلى معاهدة شمال الأطلسي (North Atlantic Treaty) التي وقِّعت في العاصمة واشنطن في نيسان/أبريل 1949، وإنشاء منظمة معاهدة شمال الأطلسي.

على الرغم من أن مقر المنظمة قائم في بروكسِل، وأن الأمين العام أوروبي، فإنها كانت ولا تزال إلى اليوم مؤسسة تهيمن عليها الولايات المتحدة؛ إذ إنها تضخ معظم الميزانية وتوفر - بشكل رئيس - المعدات التي ستجعل من دفاع مشترك يحظى بالصدقية. إضافة إلى ذلك، كان قائدها الأعلى ولا يزال مواطنًا أميركيًا، وكان أول قائد لها هو الجنرال دوايت أيزنهاور. بالفعل، كانت هيمنة الولايات المتحدة على الحلف من القوة بحيث إن فرنسا في عهد الرئيس شارل ديغول صممت على إجراء انسحاب جزئي من المنظمة للذود عن سيادتها الوطنية.

بكلمات تذكّرنا بمعاهدة رِيو لعام 1947 (يُنظر أعلاه)، تعلن المادة الخامسة من معاهدة شمال الأطلسي ما يلي:

اتفق الأطراف على أن هجومًا مسلحًا على أي دولة من الدول الأوروبية أو على أميركا الشمالية سيُعتبر هجومًا عليها كلها؛ وبالتالي اتفقوا على أن في حالة حصول ذلك الهجوم المسلح، فإن لكل واحد منها حق الدفاع الذاتي

الفردي أو الجماعي المعترف به بحسب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وأنه سيساعد الطرف أو الأطراف التي تعرضت للهجوم، وذلك باللجوء فورا، على المستوى الفردي أو بالتنسيق مع الأطراف الأخرى، إلى العمل الذي يُعتبر ضروريًا، بما في ذلك استعمال القوة المسلحة، لإعادة أمن منطقة شمال الأطلسي والحفاظ عليه [(343)].

بدا أن هذا يضع جميع الدول على قَدم المساواة. غير أن الولايات المتحدة هي التي تملك القدرة العسكرية لمقاومة أي تقدم سوفياتي. هكذا، تُلزم المادة الخامسة الولايات المتحدة بدفاع مفتوح عن أوروبا الغربية من دون أن يكون الأعضاء الأوروبيون قادرين على المساهمة كثيرًا في ما يخص القوات التقليدية في حالة هجوم سوفياتي على أميركا الشمالية. في المقابل، توقعت الولايات المتحدة - وعلى العموم نالت - الدعم الواسع على مستوى المواقف من الأعضاء الآخرين لسياستها الخارجية في مناطق أخرى من العالم.

لم تبدُ خلال الحرب الباردة قط حاجة إلى اللجوء إلى المادة الخامسة [(344)]. وكان ذلك مقياسًا لنجاحها، وسيصبح الناتو النموذج المعيار الذي ستتبعه منظمات مماثلة أخرى في مناطق مختلفة من العالم. كانت الأولى هي منظمة حلف جنوب شرق آسيا «سياتو» (SEATO) والتي وقّعت بشأنها الولايات المتحدة ودول أخرى في عام 1954، عقب انهيار إمبراطورية فرنسا الاستعمارية في الهند الصينية [(345)]. كانت الثانية منظمة المعاهدة المركزية، «سينتو»، (CENTO)، التي وقّع ميثاقَها في عام 1955 عدد من دول الشرق الأوسط، بما في ذلك إيران [(346)].

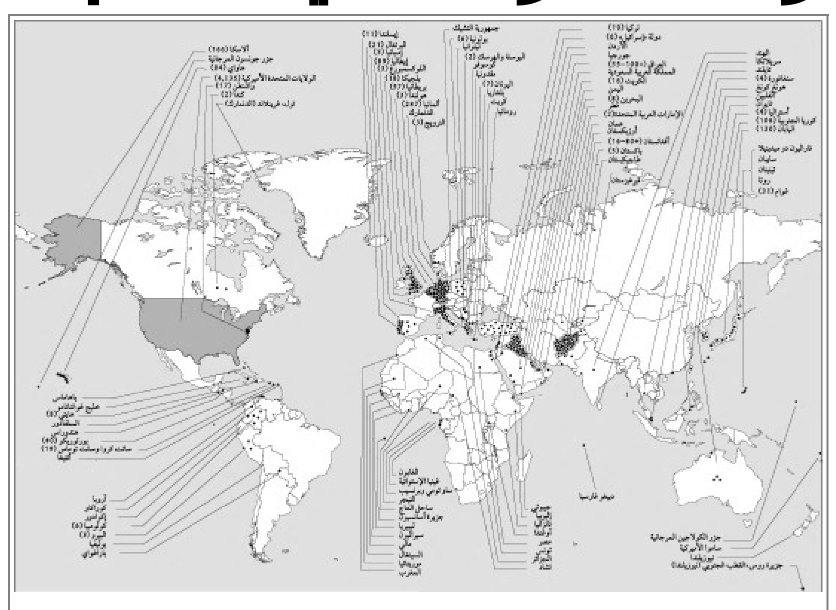
على الرغم من أن لا «سياتو» ولا «سينتو» عملتا في المنطقتين كما كانت الولايات المتحدة تشتهي [(347)]، فإن أهداف عقيدة ترومان كانت تتحقق بشكل أفضل عبر شبكة من اتفاقيات الأمن الثنائية التي وقّعتها الولايات المتحدة وعدد كبير من الدول في آسيا وأوقيانيا والشرق الأوسط، وبطبيعة الحال، أوروبا والأميركتان. سمحت هذه الاتفاقيات بإقامة قواعد عسكرية أميركية في أنحاء مختلفة من العالم، وقدمت للولايات المتحدة نقطة ارتكاز مهمة في العديد من الدول المعنية. في ذروة الحرب الباردة، كان هناك حوالى 800 قاعدة عسكرية، وهناك حتى اليوم منشآت عسكرية أميركية في أكثر من 150 دولة، علاوةً على نشر أطقم من العاملين تضم 160,000 شخص يزاولون خدمات فعلية (الخريطة 5-1)).

لسنوات معدودة (1945-1949)، كانت الولايات المتحدة تحتكر الأسلحة النووية. منح هذا أميركا دورًا متميزًا في العالم، غير أن ذلك تقوض بسبب إجراء الاتحاد السوفياتي (1949) والصين (1964) تجاربهما لهذه الأسلحة [(348)]. هكذا كانت الحاجة إلى مقاربة جديدة تعترف بالطبيعة شبه العالمية للإمبراطورية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة. كانت النتيجة معاهدة الحد من انتشار الأسلحة

النووية، التي تُعرف عمومًا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) والتي بدأ العمل بها في عام 1970.

عملت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي صادقت عليها في آخر الأمر الدول كلها ما عدا إسرائيل والهند وباكستان [349]، على تقسيم العالم إلى دول تمتلك السلاح النووي وأخرى لا تمتلكه. اتفقت الأخيرة على ألا تمتلكه أبدًا تحت أي ظرف من الظروف، بينما التزمت (الولايات المتحدة والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي) بتفكيك سلاحها النووي من دون أن تضع تاريخًا محددًا لذلك. وعدم التوازن هذا احترمته بشكل كبير الدول الأعضاء خلال الحرب الباردة، فكانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مؤسسة محورية في تدعيم الهيمنة الأميركية خارج مدارَي الصين والاتحاد السوفياتي.

الخريطة (5-1): مواقع القواعد العسكرية الأميركية في العالم



رابعًا: المؤسسات الاقتصادية

قبل الحرب العالمية الثانية بمدة طويلة، كانت الولايات المتحدة تقوم بدور رائد في التنظيم الاقتصادي العالمي؛ إذ أُنشئ المعهد الدولي للزراعة بمبادرة من مواطن أميركي في أوائل عام 1905. وكان تشارلز دويس، نائب الرئيس الأميركي [كالفِن كوليدج] من عام 1925 إلى عام 1929، قد منح اسمه للمؤتمر الذي عُقد في عام 1924 لإعادة تنظيم الإجراءات التي تخص التعويضات الألمانية، بينما أُسس مصرف التسويات الدولية (BIS) في عام 1930 باقتراح من رجل الصناعة الأميركي أوين يونغ.

لم يحُل أي من هذا دون حدوث الكساد الكبير والانهيار الاقتصادي خلال الأعوام الفاصلة ما بين الحربين العالميتين. هكذا، دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، مُصممة على تأسيس مجموعة من المؤسسات الاقتصادية العالمية، لكنها سوف لن تؤدي دورًا رائدًا فيها، بل ستكون مهيمنة. بالفعل، خلال أسبوع من الهجوم الياباني على بيرل هاربر، كان وزير الخزانة الأميركي هنري مورغنتاو قد أصدر تعليمات إلى مدير الخزانة الرسمي هاري دكستر وايت لتقديم برنامج للتنظيم الاقتصادي العالمي لِما بعد الحرب.

تبلورت أفكار وايت خلال الشهور التي أفضت إلى مؤتمر بريتون وُودز في تموز/يوليو 1944، لكن، بقيت الأفكار الأساسية ثابتة، وبالفعل، كان وايت قد وضع خطوطها العريضة في أوائل عام 1934 [(350)]. طالبت الولايات المتحدة بتحقيق الاستقرار المالي العالمي؛ ذلك أن الأعمال في حاجة إلى التوسع إلى ما وراء البحار، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال نظام من معدلات صرف محددة. وكان من الضروري وضع الدولار الأميركي في قلب هذا النظام بينما يستمر الذهب في القيام بدوره، حتى لو لم تكن العودة إلى معيار الذهب لما قبل الحرب العالمية الأولى أمرًا ممكنًا.

جرت تسوية التفصيلات الأخيرة لهذا المخطط في المؤتمر، وأدى ذلك إلى تأسيس صندوق النقد الدولي (IMF). ومع أن تصويره بدا مبادرة إنكليزية - أميركية غالبًا، حيث وُضِعت دول أخرى موضع تجاهل أو عدم تمثيل، فإن صندوق النقد الدولي، وكما جرى الاتفاق عليه أخيرًا، كان في واقع الأمر صنيعة أميركية. ورغم التألق الفكري لرئيس المفاوضين البريطانيين، جون مينارد كينز، فهو لم يكن نظيرًا لقوة الفريق الأميركي الفجَّة بقيادة هاري دكستر وايت (الإطار (5-4))؛ فبالفعل، كان الموقف الأميركي هو المهيمن حول مجمل القضايا الأساسية ومعظم القضايا الثانوية أيضًا.

في صُلب السيطرة الأميركية على صندوق النقد الدولي يكمن نظام الحِصص، الذي يفرد لكل دولة على حدة حصصًا بحسب صيغة معقدة تمنح الولايات المتحدة حصة الأسد. وكانت الحصص المتفق عليها في بريتون وودز قد منحت الولايات المتحدة بالفعل أكثر من ثلث المجموع. وما دام أن التصويت في صندوق النقد الدولي يتم أساسًا وفق الحصص، فإن الولايات المتحدة كانت تحظى بدور مهيمن. كما أن أميركا تملك أيضًا حق النقض الفعال؛ ذلك أن اتخاذ القرارات في ما يخص بنود المعاهدة، وبعض القرارات الأخرى أيضًا، يتطلب أغلبية تصل إلى 80 في المئة من الأصوات [(351)]. إضافة إلى ذلك، أصرت الولايات المتحدة على أن يتخذ صندوق النقد الدولي من العاصمة واشنطن مقرًا له [(352)].

على الرغم من أن السلطة تكمن في مجلسٍ من الحاكمين، فإن أغلبية واسعة من القرارات كانت تصدر عن المديرين التنفيذيين. كان ثمة مدير تنفيذي خاص

يمثّل كل واحد من أصحاب الحصص الخمس الكبيرة، بينما كانت الدول الأخرى في البداية تتشارك كلها سبعة مديرين في ما بينها. ونظرًا إلى طبيعة نظام التصويت، كان هذا أكثر من كاف بالنسبة إلى المدير الأميركي (الذي يمثل الخزانة الأميركية) للتحكم في مجريات الأمور، ولكن كإجراء احترازي آخر استطاعت الولايات المتحدة أن تضم إلى المواد الأصلية للمعاهدة أن يكون اثنان من المديرين السبعة من جمهوريات أميركا اللاتينية.

الإطار (4-5): هاري دكستر وايت (1892-1948)

كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان جرى إنشاؤهما في بريتون وودز في عام 1944، صنيعتين أميركيتين، وسيصبحان المؤسستين الرئيستين في الإمبراطورية شبه العالمية التي أنشأتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وكان هاري دكستر وايت هو الشخص المسؤول بالدرجة الأولى عن نشأتهما، مع ذلك، وللمفارقة، اتُهم علنًا قُبيل وفاته بأنه كان عميلًا سوفياتيًا.

وُلد وايت لأبوين من ليتوانيا في وسط متواضع في بوسطن. درس الاقتصاد وأكمل دراسة الدكتوراه في جامعة هارفرد في عام 1930 حول موضوع «المدفوعات الفرنسية الدولية ما بين عامَي 1830 و1913». مارس تدريس مادة الاقتصاد في جامعة هارفرد لسنوات عديدة على أساس عقد سنوي، لكنه غادر بعد أن تبين له بأنه لن يجري تثبيته موظّفًا في الملاك. والتحق بعد ذلك بالخزانة الأميركية.

كان اهتمامه بشؤون المال والمصارف لا يزال قائمًا، وفي واشنطن كتب مقالًا بعنوان «اختيار معيار مالي للولايات المتحدة»، وبات في وضع جيد يسمح له بالتعامل مع القضايا التي نشأت ما بعد الحرب عندما دعاه هنري مورغنتاو في عام 1941 للنظر في قضية الاستقرار المالي العالمي ككل.

كانت المبارزة بين وايت وجون مينارد كينز في بريتون وودز موثّقة بصورة جيدة. ربما كان كينز على درجة عالية من الذكاء، لكنه لم يكن نظيرًا لوايت في قدرته اللامعة التكتيكية. وكان وايت يدرك مدى فتور اهتمام كينز بالبنك الدولي، فعيَّنه مسؤولًا عن المفاوضات، وبذلك تركه ليفشل في تقدير الوقت الذي يتطلبه إنجاز المسودات العديدة لمواد معاهدة صندوق النقد الدولي.

دان مكتب التحقيقات الفدرالي وايت في عام 1941 باعتبار أنه عميل سوفياتي جنّدته إليزابيث بِنتلي التي صرحت علانية بالتهم الموجَّهة إليها في منتصف عام 1948 أمام لجنة الغرفة المختصة بالنشاطات غير الأميركية. دافع

وايت عن نفسه في 13 آب/أغسطس ثم ما لبث أن توفي بعد ذلك بثلاثة أيام. وما زال تحديد علاقته بالاتحاد السوفياتي غير واضح إلى اليوم، غير أنه لم يألُ جهدًا في خدمة مصالح الإمبراطورية الأميركية في بريتون وودز.

كان نظام أسعار الصرف المحددة التي أنشأها صندوق النقد الدولي يخدم مصالح الولايات المتحدة خلال الأعوام الخمسة والعشرين الأولى. وكانت الدول تربط عملاتها بالدولار الأميركي، بينما عملت الولايات المتحدة على ربط الدولار بالذهب بمعدل 35 دولارًا للأونصة الممتازة. كان هذا معيار سعر صرف الذهب بدل معيار الذهب؛ ذلك أن المصارف المركزية وحدها كانت حرة في تبادل دولاراتها بالذهب الذي تمتلكه الولايات المتحدة بسعر محدد. غير أن العجز في ميزان المدفوعات خلال حرب فيتنام أحدث فائضًا من احتياطات الدولار خارج الولايات المتحدة، وهكذا انهار نظام سعر الصرف المحدد في آب/أغسطس 1971 حينما فصل الرئيس ريتشارد م. نيكسون (1969-1974) العلاقة بين الذهب والدولار الأميركي.

كان من الممكن أن يذهب صندوق النقد الدولي، الذي لا تزال الولايات المتحدة تسيطر عليه، في طي النسيان في تلك اللحظة؛ فبالفعل، كانت سبعينيات القرن العشرين فترة عصيبة بالنسبة إلى الصندوق. غير أن حظوظه عرفت تغيرًا بسبب أزمة المديونية في دول أميركا اللاتينية التي انفجرت في آب/أغسطس 1982. كانت الخزينة الأميركية حريصة على أن يؤدي الصندوق دورًا رائدًا في حل الأزمة، وتضمن الشروط المرتبطة بإقراض صندوق النقد الدولي هيمنة الرؤية الأميركية على إدارة الاقتصاد العالمي.

كما أن دعوة الولايات المتحدة 44 دولة إلى حضور مؤتمر بريتون وودز «لصوغ مقترحات محددة من أجل صندوق مالي عالمي»، جاء فيها أيضًا «وربما بنك دولي لإعادة الإعمار والتنمية أيضًا». وكما أشارت الدعوة ضمنيًا، لم يكن إنشاء بنك دولي لإعادة الإعمار والتنمية (IBRD) على رأس الأولويات بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وهكذا اعترض المبعوثون البريطانيون في البداية على المقترح.

على الرغم من ذلك، أُسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (يعرف عمومًا اليوم بالبنك الدولي) في بريتون وودز ببنية التصويت ذاتها المجحفة على غرار صندوق النقد الدولي. هذا، إضافة إلى مقر البنك في العاصمة واشنطن، منح الحكومة الأميركية، عبر وزارة الخارجية الأميركية، دورًا مهيمنًا في المنظمة الجديدة [(353)]. واتّفق أيضًا على ألا يُسمح لأي دولة بالانضمام إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير إذا هي لم تكن عضوًا في صندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة. أخيرًا، أصرت الولايات المتحدة على أن يكون رئيس البنك الدولي مواطنًا أميركيًا.

في البداية، أعطى البنك الدولي، في ما يعكس المصالح الأميركية، الأولوية لإعادة الإعمار. بالنسبة إلى الحكومة الأميركية، كان هذا يعني تقديم قروض لأوروبا الغربية، غير أن هذه كانت غير كافية، وجرى تعويضها مباشرة بالدعم الذي يقدمه مشروع مارشال. في تلك اللحظة بالذات، كان من الممكن، وبسهولة، ألا يكون البنك الدولي ملائمًا لولا الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه الرئيس ترومان في كانون الثاني/يناير 1949؛ ففي النقطة الرابعة من خطابه، أعلن أن «علينا أن نخوض مشروعًا شجاعًا جديدًا لجعل منافع تقدمنا العلمي والصناعي متوافرة لتحسين وضع المناطق المتخلفة وتنميتها؛ فأكثر من نصف شعوب العالم يعيش في أوضاع بلغت عتبة البؤس. غذاء هؤلاء غير ملائم؛ إنهم ضحايا الأمراض. حياتهم الاقتصادية بدائية وراكدة. إن فقرهم عائق وتهديد لهم وللمناطق الأكثر ازدهارًا» [(354)].

وفّر برنامج النقطة الرابعة (The Point Four Program)، كما بات يُعرف، مسوغًا أميركيًا لتقديم قروض من البنك الدولي للدول النامية في سياق الحرب الباردة. ارتبطت تلك القروض بكثير من الشروط، بما عكس الطريقة الأميركية المعاصرة للتفكير في استراتيجيات التنمية، وكانت تقدَّم للحكومات أو لشركات تابعة للدولة. ومن أجل تقديم قروض للقطاع الخاص، أُنشئت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ضمن البنك الدولي في عام 1956، بينما ستصبح القروض المُيسَّرة ممكنة في عام 1960 عبر فرع آخر هو المؤسسة الدولية للتنمية (IDA).

كانت عمليات المؤسسة الدولية للتنمية تستلزم ضخًا للنقد من البنك الدولي بشكل دوري. ولم يطرح ذلك أي إشكالات لمعظم الأعضاء، غير أن الولايات المتحدة كانت بحاجة إلى موافقة الكونغرس، ما منح الكونغرس مناسبة منتظمة لإحكام قبضته على البنك الدولي، وضمان أن يعكس المصالح الأميركية بشكل أكبر. كان المثال الأكثر تداولًا هو الحظر على قرض البنك الدولي لفيتنام خلال سبعينيات القرن العشرين من أجل ضمان الدعم الأميركي لسد النقص في المؤسسة الدولية للتنمية [(355)]. كان روبرت ماكنمارا، وزير الدفاع السابق وأحد المهندسين الأساسيين لسياسة حرب فيتنام، رئيسًا للبنك الدولي حينها.

كانت الولايات المتحدة قد اختارت وقتذاك ألّا تدفع باتجاه تأسيس منظمة دولية للتجارة في بريتون وودز؛ ذلك أن جدول البرنامج كان حافلًا بصورة مسبقة، وكان المشاركون في الأساس من البنوك المركزية ووزارات المالية. غير أنها كانت قد بلورت على نحوٍ مسبق رؤية واضحة لما تتطلع إليه، وقامت بالخطوة الأولى في العام التالي، وذلك بنشر وثيقة تحت عنوان «مقترحات من أجل توسيع التجارة العالمية والتوظيف» في تشرين الثاني/نوفمبر 1945 [(356)].

قدَّمت المقترحات الأميركية، التي كانت في الواقع تختمر منذ أعوام عديدة، تصميمًا مفصَّلًا لتنظيم التجارة العالمية. كانت البداية مع قانون الاتفاقات التجارية التبادلية (RTAA) في عام 1934، ثم تلتها اتفاقيات ثنائية للتجارة وقّعتها الولايات المتحدة مع عدد كبير من الدول قبل الحرب، ومدَّد الكونغرس القانون الآنف الذكر لمدة ثلاثة أعوام أخرى في عام 1945. غير أن الالتزام الأول بتحرير التجارة مع **أطراف متعددة** كان جزءًا من المادة السابعة من اتفاقية الإعارة والتأجير (Lend-Lease agreement) مع المملكة المتحدة في شباط/فبراير 1942، حيث التزمت الحكومتان «إلغاء جميع أشكال التمييز في المعاملات التجارية الدولية، وتخفيض الرسوم وغيرها من الحواجز التجارية» [(357)]. بعد ذلك، شرعت وزارة الخارجية في العمل التفصيلي في ما يتعلق بالمقترحات في عام 1943.

كانت المقترحات، التي سبق أن جرى التفاوض بشأنها في لندن ثم في جنيف، جاهزة للتقديم في أواخر عام 1947. حدث ذلك في كوبا، حيث وقّعت 54 دولة في آذار/مارس 1948 ميثاق هافانا الذي يؤسس للمنظمة التجارية الدولية [(358)] (ITO). وتضمّن الميثاق كل ما كانت تحتويه المقترحات الأميركية الأصلية، لكنه سمح لكثير من الاستثناءات لتحرير التجارة. إضافة إلى ذلك، وكما كانت الحكومة الأميركية قد اقترحت في لندن في عام 1946، منح الميثاق كل دولة صوتًا واحدًا [(359)]. برَّرت وزارة الخارجية هذا الاقتراح، الذي اختلف تمامًا عن نظامَي التصويت المرجح لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، كالتالي: «شعرنا بأن حيث تكون مصالح الولايات المتحدة على المِحك، في تصرّف المنظمة، يمكننا أن نطالب بأغلبيات خاصة بدل التصويت المرجّح، لكن بما أن أغلب محاور المؤتمر... هو على شكل توصيات للحكومات، والتي على الحكومات تطبيقها، فإن أهمية التوصية لا تكمن في ثقل الأصوات التي يمكن أن تحصل عليها حول موضوع ما فحسب، إنما تكمن أيضًا في أعداد الدول المستعدة لقبول الالتزامات» [(360)].

بعد ذلك، انتظر الموقّعون الآخرون المصادقة الأميركية على ميثاق هافانا، لكن ذلك لم يحدث قط. أرجأت إدارة ترومان ذلك حتى عام 1950 قبل أن تعرضه على الكونغرس، وسحبته قبل أن يخضع للتصويت. والنتيجة أنه لم تصادق أي دولة على مشروع المنظمة التجارية الدولية، وبالتالي ولد ميتًا. أدى تضافر إدارة فاترة الهمة (على الأقل قبل عام 1948)، ومجتمع رجال الأعمال المشكِّك، ناهيك عن لوبيات [جماعات] الحماية الموجودة عادة في الكونغرس، إلى قتل المشروع [(361)].

كان يمكن هذا أن يقضي على الجهود الأميركية للإشراف على تحرير متعدد الأطراف للتجارة الخارجية لولا أن إدارة ترومان، كانت، ومن دون أن تتنبه إلى ذلك تقريبًا، تتبع مقاربة من مسارَين؛ فبينما كانت المفاوضات تجري في لندن في عام 1946، أعلن وزير الخارجية الأميركية أنها تأمل في التفاوض بشأن

الرسوم مع الدول المشاركة [362]. بعد ذلك، انعقدت هذه المفاوضات في العام التالي في جنيف، وأدّت إلى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعرفات الجمركية والتجارة «الغات» (GATT). وخُفِّضت الرسوم الجمركية في عام 1948، لأن لم يكن بالولايات المتحدة حاجة للحصول على موافقة تشريعية [363].

كان يُفترض دومًا أن مجموعة «الغات» كانت تابعة لميثاق هافانا ولالمنظمة التجارية الدولية، والتي ستنضوي ضمن إطارها في لحظة ما، وهكذا، كان وجودها في خطر حين لم يجر إقرار الميثاق. إضافة إلى ذلك، حينما مُدِّد قانون الاتفاقات التجارية التبادلية لفترة إضافية، ضمَّن الكونغرس القانون هذه الكلمات التي لا تُعتبر حماسية: «يجب ألّا يكون تفعيل هذا القانون مبررًا لتحديدٍ أو لإشارةٍ إلى الموافقة أو عدم الموافقة على المعاهدة التنفيذية المعروفة بالاتفاقية العامة بشأن التعرِفات الجمركية والتجارة» [364].

غير أن مجموعة الاتفاق العام بشأن التعرِفات الجمركية والتجارة لم تصمد فحسب، بل أصبحت أيضًا الوسيلة الأولى لفرض سيطرة الولايات المتحدة على تحرير التجارة العالمية. انهارت الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء خلال سلسلة من «الجولات» التجارية كانت قد بدأت في عام 1947، كما أن عدد البلدان المشمولة تزايد باطراد. ورغم أن بعض البلدان المهمة لم يكن ممثَّلًا، فإن تخفيضات الرسوم الجمركية المتفق عليها من خلال مجموعة الاتفاق العام بشأن التعرِفات الجمركية والتجارة كانت تشمل معظم التجارة العالمية ونسبة كبيرة جدًا من واردات الولايات المتحدة وصادراتها.

ونظرًا إلى الأصول المتواضعة لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعرِفات الجمركية والتجارة، كان ذلك محفزًا جدًا للإدارات الأميركية المتتالية، غير أنه كان لا يخلو من ثغرات عديدة: أولًا، مع تقدم الاقتصاد الأميركي، لم تغطِّ مجموعة الاتفاق العام بشأن التعرِفات الجمركية والتجارة مناطق الاهتمام الجديدة للشركات الأميركية من قبيل تجارة الخدمات والملكية الفكرية ومعايير العمل والبيئة وحماية الاستثمار الأجنبي. ثانيًا، دأب المشرعون الأميركيون على إقصاء قطاعات مهمة كثيرًا لناخبيهم عن مجموعة الاتفاق العام بشأن التعرِفات الجمركية والتجارة ذات أهمية كبيرة لناخبيهم. كما أدخلوا أيضًا العديد من التدابير الحمائية التي جعلت من الصعوبة بالنسبة إلى الإدارة الأميركية إقناع الدول الأخرى بالتخلي عن تدابيرها الحمائية الخاصة.

لهذه الأسباب مجتمعةً، كانت الحكومة الأميركية مقتنعة، بعد الجولة السابعة من مفاوضات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعرِفات الجمركية والتجارة خلال سبعينيات القرن العشرين، باعتماد مقاربة جديدة وطموحة. ترتب عن هذا انطلاق جولة الأوروغواي في عام 1986، والتي انصبّ برنامجها على جميع مناطق الاهتمام الجديدة بالنسبة إلى الإدارة الأميركية. وعندما وُوفق عليها أخيرًا بعد مرور عقد من الزمن، نشأت منظمة التجارة العالمية في عام 1995 (يُنظر الفصل الثامن). هكذا، بعد مرور قرابة 50 عامًا على ميثاق هافانا،

استطاعت الحكومة الأميركية أن تضمن المنظمة التجارية الدولية بعد أن كانت قد تملَّصت منها في عام 1948.

(284) يُنظر:
Noel Maurer, The Empire Trap: The Rise and Fall of the U.S. Intervention to Protect American Property Overseas, 1893-2013 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013), pp. 168-181.
(285) كانت الإضافات الأساسية هي الجزر التي كانت اليابان تستولي عليها تحت وصاية عصبة الأمم. يُنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.
(286) يُنظر:
John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York: Norton, 2014), pp. 363-36.
(287) دفن وزير الخارجية جون كيري عقيدة مونرو رسميًا، ولم تكن تلك المرة الأولى، في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.
(288) جيمس مونرو، كما ورد في:
Dexter Perkins, A History of the Monroe Doctrine (London: Longmans, 1960), pp. 394-396.
(289) خلال خمسة عشر عامًا، استولت بريطانيا العظمى على جزر فوكلاند، كما أنها كانت هي وفرنسا تحتلان منطقة ريو دي لا بلاتا.
(290) اغتيل غارفيلد بعد أربعة أشهر من توليه الرئاسة.
(291) تولى بلين منصبه في منتصف حرب المحيط الهادي بين بوليفيا وتشيلي والبيرو. كما أنه كان حذرًا من التدخل الفرنسي في المكسيك خلال الحرب الأهلية الأميركية.
(292) جيمس بلين، كما ورد في:
J. L. Mecham, A Survey of United States-Latin American Relations (Boston: Houghton Mifflin, 1965), p. 40.
(293) بنجامين هاريسون، مقتبس في:
Gordon Connell-Smith, The Inter-American System (London: Oxford University Press, 1965), p. 40.
(294) ريتشارد أولني (Richard Olney) الى اللورد ساليزبوري (Lord Salisbury)، تموز/يوليو 1895، مقتبس في:
Peter H. Smith, Talons of the Eagle: Dynamics of U.S.-Latin American Relations (New York: Oxford University Press, 1996), p. 33.
(295) حينما احتجت فنزويلا، وافقت الولايات المتحدة على ضم عضو واحد إلى اللجنة، إضافة إلى أميركيين اثنين وبريطانيين اثنين وروسي واحد. يُنظر:
Lars Schoultz, Beneath the United States: A History of U.S. Policy toward Latin America (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1998), chap. 7.
(296) إدوارد هاوس (Edward House)، مقتبس في:

.Mecham, p.78

(297) Franklin D. Roosevelt, «Our Foreign Policy: A Democratic View,» Foreign Affairs, vol. 6, no. 4 (1928), pp. 584-645.

(298) سمنر ويلز (Sumner Welles)، كما ورد في استشهاد في:
Micham, p. 78

(299) تحدد المادة الرابعة النصف الغربي من الكرة الأرضية باعتباره منطقة تمتد من القطب الشمالي حتى القطب الجنوبي، ويضم كلًّا من كندا وغرينلاند والمستعمرات الأوروبية في الكاريبي.

(300) Inter-American Treaty of Reciprocal Assistance,» Avalon Project, at:» https://bit.ly/3FbBc0Z

(301) مبدئيًا، ووفق ميثاق الأمم المتحدة، يجب على أي هيئة إقليمية تتعرض لاعتداء غير مسلح استشارة الأمم المتحدة قبل اللجوء إلى القوة العسكرية. غير أن المادة السادسة من اتفاقية ريو لا تشير إلى هذا الأمر.

(302) مبدئيًا، يمكن أي دولة اللجوء إلى المادة الخامسة، لكن ستكون من الناحية العملية بحاجة إلى الدعم الأميركي حتى تحظى بأي فرصة للنجاح.

(303) .Connell-Smith, p. 230

(304) كانت نقط ويلسون مزيجًا من العموميات ومقترحات في غاية التحديد بالنسبة إلى تلك المناطق من أوروبا، التي كانت أكثر من غيرها انخراطًا في النزاع.

(305) President Woodrow Wilson’s Fourteen Points,» Avalon Project, at:» https://bit.ly/3D6j0Uz

(306) يُنظر:
Margaret MacMillan, Peacemakers: The Paris Conference of 1919 and Its Attempt to End War (London: Murray, 2001), pp. 446-449.

(307) كان الجميع في باريس يعلم أن عقيدة مونرو كانت إعلانًا من طرف واحد، ولم تكن قط «تفاهمًا إقليميًا»، غير أن ضمها كان اعترافًا بما لدى الولايات المتحدة من سلطة متزايدة.

(308) يُنظر:
George W. Egerton, «Britain and the ‘Great Betrayal’: Anglo-American Relations and the Struggle for United States Ratification of the Treaty of Versailles, 1919-1920,» Historical Journal, vol. 21, no. 4 (1978), p. 891.

(309) كانت نتيجة التصويت الأخير الذي أجري في 19 آذار/مارس 1920 هو 49 صوتًا في مقابل 35 صوتًا، وكان ينقصه سبعة أصوات فقط للحصول على الأغلبية المشكّلة من الثلثين. يُنظر:
Denna F. Fleming, The United States and the League of Nations (New York: Putnam, 1932), p. 31.

(310) كان هذا هو إعلان الأمم المتحدة الذي وقّعه ممثلو الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في 1 كانون الثاني/يناير 1942. وفي اليوم التالي، وقّعته الدول الـ 22 الأخرى التي كانت قد أعلنت الحرب. يُنظر:

Ruth B. Russell, A History of the United Nations Charter: The Role of the United States, 1940-1945 (Washington, DC: Brookings Institution, 1958), p. 976.

(311) تحت ضغط كبير من الولايات المتحدة، لم تعلن الأرجنتين الحرب حتى آذار/مارس 1945.

(312) إضافة إلى جمهوريات أميركا اللاتينية الـ 20، كان في وسع الولايات المتحدة أن تعوّل على دعم الفليبين (كانت ما زالت مستعمَرة) وليبيريا (محمية سابقة) ومعظم دول أوروبا والصين، بينما كان في وسع الاتحاد السوفياتي أن يعوّل على خمسة أصوات فقط في عام 1945- أصواته الثلاثة إضافة إلى يوغسلافيا وبولندا (لم تُدعَ الأخيرة من الولايات المتحدة إلى سان فرانسيسكو، لكنها وقّعت الميثاق لاحقًا).

(313) كان أعضاء مجلس الأمن الدائمين: الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

(314) كانت الوصاية على فلسطين تشمل الأراضي التي كانت في السابق جزءًا من الإمبراطورية العثمانية.

(315) صوّت لمصلحة القرار 33 عضوًا وعارضه 13 عضوًا وامتنع من التصويت 10 أعضاء وغاب عن التصويت عضو واحد.

(316) كان على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يوافق على طلبات الانضمام بحيث يجعل الأعضاء الدائمين هم من يتحكمون في الموافقة على من ينضم.

(317) يُنظر:

Melvin Stanton Lebe, «Diminished Hopes: The United States and the United Nations during the Truman Years,» Ph.D. dissertation, University of California-Los Angeles, 2012, pp. 43-47.

من الملاحظ أن انضمامها عُرقل من دون أن تلجأ الولايات المتحدة إلى استعمال حق النقض.

(318) انسحب الاتحاد السوفياتي من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 1950 احتجاجًا على هذا القرار، ما سمح للولايات المتحدة بضمان دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعمل عسكري ضد كوريا الشمالية خلال العام ذاته. بعد ذلك التحق الاتحاد السوفياتي من جديد بالأمم المتحدة.

(319) بعد ذلك طُردت تايوان من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (ومن الأمم المتحدة) وحلّت محلها جمهورية الصين الشعبية باعتبارها الممثل الوحيد

للصين.

(320) إضافة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين، كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يضم ستة أعضاء غير دائمين خلال العقدين الأولين، وكان يجري انتخاب كل عضو لمدة عامين. كان في وسع الولايات المتحدة أن تعتمد، وبشكل ثابت، على الأغلبية ضمن الأعضاء الـ 11.

(321) كانت الولايات المتحدة منخرطة في عمليات سرية لإطاحة الحكومة المنتخَبة. يُنظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

(322) انعقدت الجمعية العامة في باريس لأن المبنى في نيويورك لم يكن جاهزًا بعد.

(323) نشرت العريضة، وثيقة متميزة بجميع المعايير، في الولايات المتحدة. يُنظر:

Civil Rights Congress, We Charge Genocide (New York: International, 1951).

(324) المقصود بـ «الهنود» هنا الأشخاص الذين ينتمون إلى الهند. يُنظر:

Mark Mazower, No Enchanted Palace: The End of Empire and the Ideological Origins of the United Nations (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009), p. 26.

(325) ورد الشاهد في:

Edward R. Stettinius, Roosevelt and the Russians: The Yalta Conference (London: Jonathan Cape, 1950), pp.18-19,

وتعتمد جزئيًا على كتاب

Cordell Hull, Memoirs, vol. 2 (New York: Macmillan, 1948), p. 1167.

كان كورديل هَل وزير خارجية أميركا ما بين عامَي 1933 و1944، حيث خلفه في المنصب إدوارد ستيتينيوس (Edward Stettinius). وجرى اقتراح خط كورزون (Curzon Line) في عام 1919 باعتباره الحد الفاصل بين بولندا وروسيا البلشفية. كانت الحدود التي تم الاتفاق بشأنها تمتد إلى أقصى الشرق. هكذا، فإن ستالين كان يطالب بجزء من شرق بولندا.

(326) وصل عدد قتلى الاتحاد السوفياتي بسبب الحرب إلى 24 مليون نسمة مقارنة بقتلى الولايات المتحدة الذين بلغ عددهم 420,000.

(327) يوضح تشرشل في مذكراته أنه تزعم اتفاقية النسب المئوية، حيث كان يكتب الأعداد على نصف ورقة ويمررها إلى ستالين. يُنظر:

Winston Churchill, The Second World War, vol. 6: Triumph and Tragedy. London: Cassell, 1954) pp. 226-228.

وبشأن المفاوضات بخصوص الأرقام الأخيرة، يُنظر:

Albert Resis, «The Churchill-Stalin Secret 'Percentages' Agreement on the Balkans, Moscow, October 1944,» American Historical Review, vol. 83, no.

2 (1978), pp. 368-387; Joseph M. Siracusa, «The Night Stalin and Churchill Divided Europe: The View from Washington,» Review of Politics, vol. 43, no. 3 (1981), pp. 381-409.

(328) جورج كينان (George Kennan)، إلى تشارلز بولِن (Charles Bohlen)، كانون الثاني/يناير 1945، مقتبس في:

Siracusa, p. 407.

كان كينان حينها في السفارة الأميركية في موسكو، وكان بولِن دبلوماسيًا أميركيًا، وسيغدو في وقت لاحق سفيرًا لدى الاتحاد السوفياتي.

(329) «Atlantic Charter,» Avalon Project, at: https://bit.ly/3tDs0wN

(330) «The Yalta Conference,» Avalon Project (February 1945), Article 2, at: https://bit.ly/3nu9UfI

(331) ومع أن الجيش الأحمر كان قد احتل تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وهنغاريا، إلا أن البلدان تلك لم تكن بعدُ تدور في فلك الاتحاد السوفياتي.

(332) بعد ثلاثة أشهر، وعقب الانتخابات البريطانية، حل كليمنت آتلي محل تشرشل رئيسًا للوزراء، وشأنه شأن ترومان، لم تكن لدى آتلي تجربة كبيرة في ما يخص القضايا الدولية.

(333) أُعيد نشر البرقية المطوَّلة بكاملها في

Barton J. Bernstein & Allen J. Matusow, The Truman Administration: A Documentary History (New York: Harper and Row, 1966), pp. 198-212,

الاستشهاد من الصفحة 352.

(334) «Truman Doctrine,» Avalon Project, at: https://bit.ly/3k7V9NK

(335) لم يكن للسيناتور النافذ توم كونالي مثل هذه التحفظات.

(336) تُعرف الوثيقة باسم NSC-68 وكان مؤلفها الرئيس هو بول نيتز (Paul Nitze). وهي كانت تُعتبر من الوثائق السرية، لكن سرعان ما نُشرت على نطاق واسع.

(337) «A Report to the National Security Council by the Executive Secretary on United States Objectives and Programs for National Security,» Harry S. Truman Library and Museum, NSC-68, 14 April 1950, at: https://bit.ly/3EaQTop

(338) كان جورج مارشال وزيرًا للخارجية من عام 1947 إلى عام 1949، ثم خلَفه في المنصب دين أتشيسون.

(339) Forign Assistance Act of 1848 (The Marshall Plan), George C. Marshall Foundation, at: https://bit.ly/3livtx8

(340) يُنظر:

David A. Mayers, George Kennan and the Dilemmas of US Foreign Policy (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 140-141.

(341) ستصبح في عام 1961 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)).

(342) يُنظر:

Walter LaFeber, America in the Cold War: Twenty Years of Revolutions and Response, 1947-1967 (New York: Wiley, 1969), p. 57.

(343) North Atlantic Treaty, April 4, 1949, North Atlantic Organization, Article 5, at: https://bit.ly/3oxoTGe

(344) المرة الوحيدة التي استُحضرت فيها هذه المادة كانت في اليوم التالي ليوم 11 أيلول/سبتمبر 2001، عقب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة.

(345) كانت فرنسا قد حاولت إعادة بناء إمبراطوريتها في جنوب شرق آسيا بعد الحرب العالمية الثانية، لكن الفيتناميين جعلوها تتجرع هزيمة مذلة في عام 1954.

(346) كانت الـ «سينتو» (CENTO) تُدعى سابقًا منظمة معاهدة الشرق الأوسط (Middle East Treaty Organization (METO)).

(347) انهارت منظمة الـ «سياتو»؛ ذلك أن الولايات المتحدة عجزت عن إقناع جميع الأعضاء بالمشاركة في حرب فيتنام (وتفككت في عام 1977). أما منظمة الـ «سينتو» التي لم تنضم الولايات المتحدة إليها بشكل رسمي قط، فإنها انحلّت بعد قيام الثورة الإيرانية في عام 1979.

(348) على العكس، لم تعتبر الولايات المتحدة امتلاك المملكة المتحدة وفرنسا (كلتاهما عضو في الناتو) الأسلحة النووية خطرًا.

(349) ستقوم هذه الدول الثلاث باختبار لأسلحتها النووية. قامت كوريا الشمالية بالشيء ذاته، بعد أن أعلنت أنها ستنسحب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

(350) يُنظر:

Robert Skidelsky, John Maynard Keynes, vol. 3: Fighting for Freedom, 1937-1946 (New York: Penguin, 2002), pp. 240-241.

(351) ومع انضمام دول جديدة، تراجعت حصة الولايات المتحدة بشكل مطرد (كانت فقط أقل من 17 في المئة في عام 2016).غير أن أول تعديل لبنود الاتفاقية في عام 1969 رفع من النسبة المئوية المطلوبة لاتخاذ القرارات الأساسية إلى 85 في المئة، غير أن الولايات المتحدة بقيت تتمتع بحق النقض بخصوص القرارات الأساسية، حتى ولو كانت تملك نسبة مخفضة من الحصص.

(352) لم يكن لدى الولايات المتحدة أي اعتراض على أن يكون المدير من أوروبا الغربية، لكنها كانت تلح على أن يكون نائبه مواطنًا أميركيًا. يُنظر:

Miles Kahler, «The United States and the International Monetary Fund: Declining Influence or Declining Interest?,» in: Margaret P. Karns & Karen

A. Mingst (eds.), The United States and Multilateral Institutions: Patterns of Changing Instrumentality and Influence (New York: Routledge, 1992), pp. .94-95

(353) ومع أن وزارة الخزانة كانت هي الوكالة الرئيسة في علاقة أميركا بصندوق النقد الدولي، فإن وزارة الداخلية أدت دورًا رائدًا في العلاقة مع البنك الدولي.

(354) Harry S. Truman, «Truman's Inaugural Address,» Harry S. Truman Library and Museum, at: https://bit.ly/2VGetbo

(355) يُنظر:

Ngaire Woods, «United States and the International Finance Institutions: Power and Influence within the World Bank and the IMF,» in: Rosemary Foot, S. N. MacFarlane & Michael Mastanduno (eds.), US Hegemony and International Organizations: The United States and Multilateral Institutions .(Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 101

(356) Proposals for the Expansion of World Trade and Employment,»» Department of State (November 1945), at: https://bit.ly/2X7FBQR

(357) Preliminary Agreement between the United States and the United» Kingdom,» Avalon Project (23 February 1942), Article7, at: https://bit.ly/3hv8C07

(358) حضر المؤتمرَ 56 بلدًا، لكن الأرجنتين وبولندا لم توقّعا ميثاق هافانا، كما أن الاتحاد السوفياتي لم يشارك في المؤتمر.

(359) غير أن المفاوضين الأميركيين كانوا قد أدخلوا على ميثاق هافانا شرطًا مفاده أن بعض الاستثناءات لتحرير التجارة يحتاج إلى موافقة صندوق النقد الدولي، حيث نظام التصويت المجحف يمنح الولايات المتحدة نفوذًا كبيًرا بخصوص جميع القرارات.

(360) يُنظر:

Elizabeth McIntyre, «Weighted Voting in International Organizations,» .International Organization, vol. 8, no. 4 (1954), p. 490

(361) يُنظر:

Susan A. Aaronson, Trade and the American Dream: A Social History of Postwar Trade Policy (Lexington: University Press of Kentucky, 1996), .chap. 8

(362) كانت الدول المشاركة هي الدول الـ 15 (باستثناء الاتحاد السوفياتي) التي بعثت المتحدة إليها بدعوة المشاركة في عام 1946، إضافة إلى ثماني دول أخرى أُرسلت الدعوة إليها في ما بعد. هذا جعل المجموع يتشكل من 23 دولة (بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها).

(363) لم يكن هناك حاجة للموافقة؛ ذلك أن الكونغرس كان قد مدد زمن قانون الاتفاقات التجارية التبادلية ليشمل المدة حينما كانت المفاوضات جارية.

(364) Trade Agreements Extension Act of 1951, US Senate on Finance, Section 10, at: https://bit.ly/2Yi3ky8

ينظر أيضًا:

Clair Wilcox, «Trade Policy for the Fifties,» American Economic Review, vol. 43, no. 2 (1953), p. 65.

والذي اختتم بالقول إن «مجموعة الاتفاق العام بشأن التعرفات الجمركية والتجارة تستمر لغياب بديل يحل محلها، ويرحب بها مثل لقيط».

الفصل السادس: الجهات الفاعلة غير الدولتية

لا يمكن أي إمبراطورية أن تعمل من دون دولة مركزية في صُلبها. ومع ذلك، فإن الدول تحتاج إلى دعم عام واسع إن هي أرادت أن تحافظ على مشروع إمبراطوري. يأتي هذا الدعم من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة غير الدولتية تختلف من إمبراطورية إلى أخرى. في حالة الإمبراطورية الأميركية شبه العالمية، ظلت أهم الجهات الفاعلة تلك المؤسسات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية (NGOs) ووسائل الإعلام والجماعات الدينية. في هذا الفصل سنعرض لكل واحدة منها على حدة.

للمؤسسات المتعددة الجنسيات تاريخ طويل في الولايات المتحدة، رغم أنها لم تحظ بالاهتمام الكبير إلا منذ الحرب العالمية الثانية؛ إذ كان نموها بعد الحرب ملحوظًا، سواء من حيث النوع أو من حيث الكم. وبوجودها عبر أرجاء العالم، تتميز المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات بحجمها الكبير وفعاليتها وتفوقها التكنولوجي. ومع أن مداها يتسع على المستوى العالمي، فإنها تبقى متجذرة في الولايات المتحدة، سواء على المستوى القانوني أو الثقافي أو التاريخي.

وحتى لو لم تشكل الولايات المتحدة منشأ الأعمال العالمية الأولى، فإن لها فضلًا كبيرًا في ابتكار المؤسسات الحديثة المتعددة الجنسيات الحديثة. حاليًا تمتلك العديد من الدول - سواء المتقدمة منها أو النامية - مؤسساتها الخاصة المتعددة الجنسيات، لكن معظم هذه الدول ليست إمبراطوريات. غير أن الولايات المتحدة كانت إمبراطورية **قبل** ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات. هكذا، فقد كان للدولة مصالح إمبراطورية لا مصالح قومية فحسب، وعلى المؤسسات المتعددة الجنسيات أن تنسجم مع هذا الواقع منذ البداية. وبالتالي، تعاملت تلك الشركات مع الدولة على أساس مختلف جدًا قياسًا بمنطق تعاملها مع دول أخرى، مثل البرازيل أو كوريا الجنوبية.

للمؤسسات المتعددة الجنسيات مصالح عالمية، وتُعتبر في بعض الأحيان أنها أقوى من الدول. وربما يصدق ذلك في حالة بعض الدول، لكنه ليس كذلك في حالة الولايات المتحدة. على العكس، ظلت العلاقة في الولايات المتحدة تكافلية بين الدولة والمؤسسات المتعددة الجنسيات، حيث يحتاج أحدهما إلى الآخر ويُسخره لحاجاته. لعل ما يساعد على ذلك هو العلاقة الوثيقة في الولايات المتحدة بين الحكومة وعالم الأعمال بشكل عام. هكذا، وكما سنرى لاحقًا، فقد استعملت الدولة المؤسسات المتعددة الجنسيات في تتبّعها مسار

إمبراطوريتها شبه العالمية بينما قامت المؤسسات بحملات قوية من أجل ضمان أن يكون برنامج الدولة متناسقًا مع حاجاتها.

كما أن بعض المنظمات غير الحكومية اتخذت من الولايات المتحدة مقرًا لها منذ زمن بعيد. ونشأت الأغلبية العظمى منها منذ الحرب العالمية الثانية، وخلال هذه المرحلة المتأخرة غدا العديد منها فاعلًا سياسيًا مهمًّا. على أي حال، ليست كلها في خدمة المشروع الإمبراطوري، غير أن لبعضها الأكثر أهمية دورًا محوريًا في دعم طموحات الدولة العالمية والدفاع عنها وتحديدها. تشمل هذه الطموحات مؤسسات واسعة أطلقتها المؤسسات المتعددة الجنسيات نفسها، «مراكز بحوث» في المدن الرئيسة، وركزت المنظمات غير الحكومية على قضايا واحدة.

ترتكز الإمبراطورية على أسس أيديولوجية تتكفل وسائل الإعلام بمنحها جاذبية شعبية واسعة. ولعل من ابتكر عبارة «المصير الحتمي» هو صحافي كان قد سلط الضوء على المزاج الإمبراطوري في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة، بينما يعود إلى السينما الفضلُ الكبير في استدامة الفكر الذي يقوم عليه نشاط الحكومة الأميركية خلال الحرب الباردة. وفي تلك الأثناء، ساعدت التلفزة في ترسيخ الكثير من الأفكار التي تقوم عليها الإمبراطورية شبه العالمية.
أخيرًا وليس آخرًا، كان دور الدين، وهذا يشمل الكنائس، التي ينشط كثير منها خارج أميركا، أي في تلك الدول التي تشكل جزءًا من الإمبراطورية شبه العالمية، والتي أدى مبشّروها دورًا مهمًّا في نشر المعرفة لا حول الإنجيل المقدَّس فحسب، بل أيضًا حول الولايات المتحدة نفسها. كما أنه يضم العديد من المنظمات الطوعية الخاصة (PVOs) التي تعمل إما برعاية الكنائس المختلفة وإما باسمها.

في الولايات المتحدة، بالطبع، بعض الجهات الفاعلة غير الدولتية و«المعادية للإمبريالية»، بينما هناك داخل هذه الهيئات، التي تدعم بشكل واسع أشكال التعامل العالمي الأميركي، العديد من الأفراد الذين يضطلعون بأدوار ثانوية تابعة، ولكن ليس هذا هو الموضوع. إن ما يثير الاهتمام بخصوص الإمبراطورية الأميركية شبه العالمية هو الدعم الواسع الذي استأثرت به ضمن جزء عريض من المجتمع لردح من الزمن، رغم تلك الفترات القليلة التي تخللها النزاع، كما حدث خلال حرب فيتنام.

تُعد الجهات الفاعلة غير الدولتية جزءًا من «القوة الناعمة» التي لا تعتمد القوة، وتُعتبر في الغالب عنصرًا مهمًّا من الدبلوماسية الحديثة. وما دام أنها ترتبط عادة بالدولة نفسها، يمكن الجهات الفاعلة غير الدولتية ممارسة القوة الناعمة لأنها تمتلك القدرة على «الاستمالة والاستدراج بدل الإرغام» ولو أن المال يكون ضمن ذلك، رغم مزاعم نظرية القوة الناعمة. مع ذلك، لا يمكن

القوة الناعمة البتة أن تحل محل القوة الخشنة التي تواصل الدولة احتكارها. في أفضل الحالات، لا تعدو القوة الناعمة أن تكون عنصرًا مُكملًا للقوة الخشنة، ولا يمكنها أبدًا أن تكون بديلة منها. هكذا، ظلت الجهات الفاعلة غير الدولتية مهمة للغاية في دعم الإمبراطورية شبه العالمية، لكن ما كان في وسعها وحدها أن تنشئها.

أولًا: المؤسسات المتعددة الجنسيات

كان بعض التجار الأميركيين الطموحين قد استقر في الخارج حتى قبل عام 1776. وحذا آخرون حذوهم بعد الاستقلال، حيث انتشر الرأسماليون الأميركيون عبر العالم ليمتد نشاطهم إلى أفريقيا وآسيا وأوروبا وباقي مناطق الأميركتين. بالفعل، وكما رأينا في القسم الأول، كان بعض رجال الأعمال حاضرًا في بعض دول آسيا والمحيط الهادي والبحر الكاريبي حتى قبل أن تصبح هذه الدول جزءًا من الإمبراطورية الإقليمية الأميركية.

غير أن لا يمكن اعتبار هذه الأعمال مؤسسات متعددة الجنسيات بالمعنى المعتاد لشركة تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها وتمتد فروعها إلى ما وراء البحار [(365)]. كان على هذا التطور أن ينتظر حتى الحرب الأهلية، حينما أُدمجت الأراضي الأميركية فعليًا عن طريق التلغراف وخط سكك الحديد العابر للقارة. أفسحت المنافسة، وقد حدَّت منها التعرفات الجمركية الكبيرة، مجالًا لاحتكار الأقلية حينما أفرزت موجة من عمليات الإدماج والممتلكات والشركات العملاقة التي لا يزال لها فضل اكتساب الولايات المتحدة شهرتها.

كتب جون أتكينسون هوبسون في نهاية القرن التاسع عشر، واصفًا العملية كالتالي:

هناك أربعة أسباب أساسية لإدراك كيف يُشكل اتحاد شركات الاستثمار (Trust) أو الاندماج الوثيق، إضافة إلى الاحتكار، تميزًا أكبر في الولايات المتحدة قياسًا بإنكلترا أو أي مكان آخر من العالم. أولًا، إن خطوط سكك الحديد كعامل اقتصادي هي أكثر أهمية هنا من أي مكان آخر... ثانيًا، تجعل الرسوم الجمركية... من عمليات الدمج المربحة أمرًا أكثر قابلية للتحقيق قياسًا بدولة ذات واردات حرة. إضافة إلى ذلك، لم تنل المصالح الصناعية الكبرى في أي بلد حمائي من دول أوروبا سيطرة حصرية على سياسة الرسوم الجمركية كما هي الحال في الولايات المتحدة. ثالثًا، سمحت الهيمنة الفاسدة لمصالح الأعمال على السياسة، وهي أقوى في الولايات المتحدة مما هي في أي دولة صناعية عظمى في أوروبا، لشركات سكك الحديد والأعمال الكبرى بالحصول على عقود البلديات أو الدولة، وامتيازات مربحة أخرى تتغاضى عن العديد من القوانين من دون محاسبة، وتفادي دفع قسطها العادل من المساهمات في الميزانية العامة. رابعًا، الابتلاع الأعظم للطاقة الوطنية

في أشغال التجارة... إن المزاج الواثق والمِقدام لرجل الأعمال الأميركي، مقرونًا بالتحرر من كثير من القيود القانونية والعُرفية التي تعيق التطور «المنطقي» للمؤسسة الرأسمالية في أوروبا، قد ساهم في بلورة نوع من «المنافسة» الصناعية والمالية تفوق، من حيث الأفكار العظمى والأنماط الأسرع المجردة من المبادئ الخلقية في تنفيذها، ما يوجد في أوروبا [366].

إن الشركات التي يشير إليها هوبسون كانت تتمتع بسلطة كبيرة بحيث إن الحكومة الفدرالية صادقت في عام 1890 على قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار يهدف إلى تجريم كل نشاط يعرقل التجارة. غير أن القانون لم يُشِر إلى أي شيء يتعلّق بالاندماجات، وهكذا كانت النتيجة - مقرونة بالانتكاسة التي شهدها منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر - موجة أخرى من الدمج في الصناعات الخاضعة لوفورات الإنتاج. دفع هذا بالعديد من الشركات إلى فتح فروع لها خارج الأراضي الأميركية، وسرعان ما أصبحت المؤسسات المتعددة الجنسيات ميزة ثابتة لعالم الأعمال.

كتبت ميرا ويلكينز في ختام دراستها العميقة لهذه العملية: «إن ما عرقل حركة تمدد مجال الأعمال إلى الخارج قبل عام 1893 هو التالي: شهدت تسعينيات القرن التاسع عشر نموًا مطردًا للشركات الأميركية في الخارج... ومع نهاية القرن كان هناك ‘موجة’ حقيقية من الشركات الأميركية الجديدة التي وسعت من عملياتها لتمتد إلى ما وراء الحدود الأميركية؛ هكذا تدفق الاستثمار الأميركي المباشر إلى كندا بمقدار لم يسبق له مثيل من قبل. وبين عامَي 1897 و1902، أشار الأوروبيون إلى «الغزو الأميركي لأوروبا - غزو البضائع المصنوعة في أميركا» [367]. بالفعل، ظهر في ما بين عامَي 1901 و1902 ما لا يقل عن ثلاثة منشورات في لندن تحمل العناوين المثيرة التالية: الغزو الأميركي (The American Invasion)؛ الغزاة الأميركيون (The American Invaders)؛ أمْركة العالم (The Americanization of the World).

ورغم أنه سيجري وقف بعض اتحاد شركات الاستثمار خلال العقد الذي سبق الحرب العالمية الأولى [368]، فإن الحكومة الفدرالية كانت على العموم تدعم الشركات التي تمارس أعمالها في الخارج. أعلن الرئيس وليام هوارد تافت (1909-1913) أن حكومته «تقدم كل الدعم الملائم للشركات الأميركية القانونية والمفيدة في البلدان الأجنبية»، وأن إعادة تنظيم وزارة الخارجية تجري من أجل «جعلها وسيلة فعالة تمامًا في الدفع بعجلة التجارة الخارجية والمصلحة الأميركية في الخارج» [369]. كما رفع خليفته، الرئيس وودرو ويلسون (1913-1921)، الحظر المفروض على الفروع الأجنبية للبنوك الأميركية، وفسح في المجال للتوسع العالمي للمالية الأميركية.

واصلت المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات التوسع ما بين الحربين العالميتين، حيث امتدت إلى كثير من بقاع العالم. غير أنها قامت باستثمارات قليلة في مستعمرات الإمبراطوريات الأوروبية، لأنها كانت تواجه عوائق

رسمية وغير رسمية بسبب المسؤولين الإمبراطوريين البريطانيين والهولنديين والفرنسيين. هكذا كان توسعها في دول الأميركتين أسرع، حيث شملت عملياتها التنجيم والزراعة والعقارات والنقل والإنتاج الصناعي والأعمال المصرفية والتأمين (الإطار (6-1)).

على الرغم من أن عمليات المؤسسات الأميركية الأجنبية المتعددة الجنسيات قبل الحرب العالمية الثانية كانت قد توسعت، فإنها شهدت فترة انحسار بسبب ما حدث بعد عام 1945. وباعتبارها القوة الاقتصادية العالمية بلا منازع في وقت شهد نقصًا عالميًا في الدولار وفائضًا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأميركي، فإن المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات كانت في وضع ممتاز على نحو غير عادي للتوسيع من مجال عملياتها ما وراء البحار، وذلك عبر عمليات دمج والحصول على ممتلكات واستثمارات جديدة.

الإطار (6-1): شركة فورد للسيارات وفوردلانديا

أطلق هنري فورد شركة فورد للسيارات في عام 1903، وصدّرت الشركة رابعة السيارات التي قامت بصنعها. وهكذا كانت فورد منذ البداية شركة دولية تعمل في ست قارات، مع وجود مَرافق للتصنيع في العديد من الدول المختلفة.

أدخل فورد تقنيات جديدة في التصنيع والإدارة إلى عالم تصنيع السيارات، ما ترتب عنه استعمال مصطلح «الفوردية» (Fordism) لتوصيف هذه الإبداعات. غير أن فورد لم يكن يؤمن بإسناد الأعمال إلى شركات خارجية، مفضلًا التكامل العمودي، أي إنشاء مَرافق لإنتاج المواد الخام التي تُصنع منها السيارات.

كانت إحدى هذه المواد الخام هي المطاط الذي يُستعمل أساسًا في صناعة العجلات. وحينما ارتفعت أسعار المطاط خلال عشرينيات القرن الماضي، نتيجة الكارتيل الذي أسسته المملكة المتحدة عبر الإمبراطورية البريطانية، وضع مستوردو المطاط الأميركيون مخططًا لردٍّ ملائم. ارتأى هنري فورد، الذي اختار التخلي عن حذره، أن يبتاع بقعة أرض في غابة الأمازون البرازيلية، تضاهي تقريبًا مساحة ولاية كونيكتيكت، لزراعة أشجار المطاط واستخراج عصارة اللثى [نوع من المطاط] [(370)].

عند توقيع العقد مع السلطات البرازيلية في عام 1927، كانت الأسعار العالمية للمطاط قد انهارت. غير أن فورد أصر على مواصلة المشروع. ولتأمين المسكن للعمال، أنشأ مدينة لا تختلف عن شكل المدن الأميركية. بالفعل، قام والت ديزني نفسه بزيارتها.

منذ البداية كانت فوردلانديا، كما كانت تسمّى، فشلًا ذريعًا، وأُجبر فورد على الطلب من إدارة الرئيس هربرت هوفر (1929-1933) التدخل لدى الحكومة البرازيلية. وضع هذا حلًا لمعظم القضايا التي كانت من صنع الإنسان، لكن ليس تلك التي تسبَّبت بها الطبيعة والأدغال البرازيلية.
استمر تعثُّر فوردلانديا إلى أن أقدمت الحكومة الأميركية فعليًّا على تأميمها خلال الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب، بيعت إلى حكومة ولاية بارا (Pará) في البرازيل بثمن بخس، قياسًا بما كان فورد قد صرفه عليها. آنذاك كان المطاط الاصطناعي قد أصبح متداولًا، وما عادت شركة فورد للسيارات بحاجة إلى مزارعها الخاصة بالمطاط.

تتحدث الأرقام عن نفسها؛ ففي ما بين عامَي 1946 و1969، تضاعفت القيمة الدفترية للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)) الأميركي عشر مرات، أي من 7,2 مليارات دولار إلى 70,8 مليار دولار [371]، ما يمثل تقريبًا ثلثي الإجمالي العالمي آنذاك. وبعد ذلك بـ 30 عامًا، كانت القيمة قد بلغت 1,100 مليار [372]. غير أن هذا يشكل حصة أصغر من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر (حوالى الربع) نتيجة التوسع السريع للاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي الذي شرعت فيه دول أخرى كثيرة.
إذا كانت الحكومة الفدرالية تساند إلى حد كبير توسع المؤسسات المتعددة الجنسيات في الخارج قبل الحرب العالمية الثانية، فإنها باتت الآن أكثر التزامًا، حيث إن التدفق نحو الخارج اعتُبر أساسيًا لا بالنسبة إلى سلامة الاقتصاد الأميركي فحسب، بل أيضًا لدعم الأهداف الاستراتيجية للإمبراطورية شبه العالمية. وهكذا باتت الشركات الأميركية الأساسية تعتمد بشكل كبير على أسواق ما وراء البحار.
جرى تحفيز الشركات الأميركية بجميع الوسائل الممكنة، بما فيها نظام الضرائب، من أجل الاستثمار في أوروبا الغربية للدفع قُدُمًا في ورشة إعادة إعمارها. وكانت موارد البحث والتنمية تتدفق من وكالات حكومية نحو قطاعات «حساسة»، مثل الدفاع وصناعة الطائرات وأجهزة الحاسوب، وحتى قطاع الدواء. وأُقنعت شركات النفط الأميركية بالاستثمار في التنقيب في بلدان كان في وسع الاعتبارات التجارية فيها أن تؤدي وحدها إلى نتائج مغايرة، ورفعت الحكومة الفدرالية الحواجز أمام الاستثمار الداخلي في اليابان تدريجيًّا.
بطبيعة الحال، كان هناك، بين الفينة والأخرى، نقط احتكاك بين الدولة الإمبراطورية والمؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات. وكان نزوع الإدارة نحو التشريع الذي يمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية يثير أحيانًا بعض المشكلات [373]. وكما لاحظ كلٌّ من جوزف ناي وسيمور روبين منذ أعوام خلت، «حاولت الولايات المتحدة عبر السيطرة خارج أراضيها على العلاقات

التجارية لفروع المؤسسات التي تتمركز في الأراضي الأميركية أن تمد سياسة الحظر الخارجية إلى مناطق نفوذ ولايات أخرى. وعلى نحو مشابه، خلال ستينيات القرن العشرين، استعملت الولايات المتحدة تحويلات رؤوس أموال المؤسسات المتعددة الجنسيات لتقوية موقعها المالي الدولي. كما زُعم أن حكومة الولايات المتحدة كانت تستطيع في بعض الأحيان استعمال، عن علم أو من دون علم، قدرات جمع المعلومات للشركات العالمية التي تتمركز في أميركا من أجل أهداف مخابراتية» [(374)]. غير أنه يجب عدم المبالغة بشأن نقط التماس هذه؛ فقد كانت العلاقة بين المؤسسات المتعددة الجنسية والحكومة الفدرالية على العموم وثيقة بعد الحرب، حيث كان الطرفان يحتاجان أحدهما إلى الآخر ويعتمد الواحد منهما على الآخر.

ما إن جرى تدعيم التعافي الأوروبي وإطلاق المشروع الأوروبي للدمج في معاهدة روما في عام 1957 [(375)]، حتى أخذت الإدارة تولي اهتمامًا أكبر لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول. هكذا مُدِّد مشروع جديد لضمانات الحكومة الأميركية من أجل تكوين استثمارات جديدة كان قد وُضع في الأصل من أجل أوروبا، ليشمل مناطق أخرى من العالم. ومع حلول عام 1967، كانت الضمانات الأميركية متاحة لـ 78 دولة، ومع حلول عام 1970، كانت الحكومة قد قدمت غطاء لـ 3500 استثمار خاص جديد [(376)].

كان الكونغرس في البداية يوزع دعمه بالتساوي. وكان تعديل هيكنلوبر (Hickenlooper Amendment) في عام 1962، على سبيل المثال، مصمَّمًا لحماية المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات ضد المصادرة في الخارج [(377)]. غير أن في العام نفسه، صادق الكونغرس على قانون الإيرادات (Revenue Act) الذي سحب بعض التنازلات بشأن الضرائب على العمليات الأجنبية للمؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات في ضوء صعوبات ميزان المدفوعات. وكان الشاغل الأكبر هو التهديد لاحقًا خلال عِقد التشريع الذي يفرض ضرائب على الشركات الكبيرة للتعامل مع مشكلات البيئة. وحين تداول الكونغرس في عام 1971 بشأن قانون بيرك - هارتك (Burke-Hartke Bill) الذي - لو أُقر - لألغى الاقتطاع من الضرائب بالنسبة إلى الشركات التي تستثمر في ما وراء البحار، اعترفت المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات بأن المقاربة السلبية نسبيًا للشركات الكبرى والكونغرس في حاجة إلى التغيير [(378)].

على الرغم من حجمها الضخم، وربما بسبب هذا الحجم، لم تشكّل المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات مجموعة ضغط فعالة قبل سبعينيات القرن العشرين. قد تكون هيئات، مثل الغرفة الأميركية للتجارة أو المجلس الوطني للتجارة الخارجيةأو الجمعية القومية للصناعيين، قد جرى تأسيسها منذ زمن طويل، لكنها لم تكن تجيد الحديث بصوت واحد وموثوق. يكمن جزء من المشكلة في عدِم رغبة المديرين التنفيذيين (CEOs) حضور

الاجتماعات شخصيًا. غير أن في أوائل سبعينيات القرن العشرين، بدت الحاجة إلى مقاربة استباقية، وكانت النتيجة تأسيس المائدة المستديرة الخاصة بعالم الأعمال (Business Roundtable) في عام 1972، مع عضوية المديرين التنفيذيين فحسب.

وعلى الفور، اتضح للذين حضروا المائدة المستديرة أن أفضل السبل لكي تحظى مصالح الشركات بآذان مصغية هو عبر جماعات الضغط. ومع حلول عام 1998، كانت جماعة الضغط الخاصة بعالم الأعمال قد تجاوزت معظم منظمات الضغط الأخرى من حيث المصاريف الإجمالية. في العام ذاته، كانت المنظمات الوحيدة التي تجاوزتها من حيث المصاريف بضع مؤسسات، متعددة الجنسية هي الأخرى، مثل غرفة التجارة الأميركية والجمعية الطبية الأميركية [379].

في الوقت ذاته، باتت شركات الأعمال الكبرى منخرطة بحيوية أكبر في تمويل مرشحي الحزبين السياسيين الرئيسين على جميع المستويات، من الرئيس وما دونه. ورغم إعلان أن التمويل المباشر من الشركات والبنوك القومية للحملات الفدرالية غير قانوني في عام 1907، فإن قانون لجنة الانتخابات الفدرالية (FECA) لعام 1971 رخّص للجان العمل السياسي (PACs) التي يمكن الشركات أن تضخ بواسطتها الموارد للمرشحين بشكل شرعي [380]. وحينما رفعت المحكمة العليا القيود عن التمويل في عام 2010، بات الباب مُشرعًا أمام المؤسسات المتعددة الجنسيات لتقديم تمويل أكبر للسياسة.

وهكذا، كان للشركات الكبرى منذ سبعينيات القرن العشرين صوت قوي سخّرته للتأثير في السياسة العامة بما يصب في مصلحتها. وحينذاك كانت انطلاقة العولمة - تحرير التجارة وتدفق رأس المال - خطوة نوعية إلى الأمام. كانت المؤسسات المتعددة الجنسيات الآن تراهن بقوة على إلحاق موضوعات جديدة ببرنامج المفاوضات الدولية. شملت تلك الموضوعات التجارة في الملكية الفكرية (IP)، تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وتقوية الحماية ضد التأميم.

كان البرنامج الجديد يثير اهتمام الشركات والحكومات خارج الولايات المتحدة - خصوصًا في أوروبا واليابان. غير أنه كان يحظى بدلالة خاصة بالنسبة إلى الحكومة الفدرالية؛ ذلك أن بقاء الإمبراطورية شبه العالمية كان يعتمد على نجاح الشركات الأميركية في الخارج. وهكذا لقيت المؤسسات المتعددة الجنسيات عبر هيئات الضغط الخاصة بها آذانًا مصغية في واشنطن. وما دام كان يمكن وصف الحزبين الديمقراطي والجمهوري بأنهما يعملان عمومًا «لمصلحة عالم الأعمال»، فإنه لم يكن هناك خطر انقلاب في السياسة إذا ما خسر حزب منهما السلطة.

كان ميدان المعركة الأولى بالنسبة إلى البرنامج الجديد هو جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية. انطلقت المفاوضات في عام 1985، ولكن الفريق الأميركي واجه مجموعة راعبة من العراقيل في تحقيق الإجماع الذي كان في أمس الحاجة إليه لبلوغ خاتمة سعيدة. استغرق ذلك حوالى عقد من الزمن، لكن في نهاية المطاف كانت الحكومة الأميركية والمؤسسات المتعددة الجنسيات قد حققت تقريبًا كل ما ترغب فيه، إضافة إلى مكسب جديد هو إنشاء منظمة التجارة العالمية، وكذلك مسؤولية تطبيق البرنامج الجديد.

كمثال جيد على العلاقة العملية الوثيقة بين المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات والدولة الإمبراطورية، كان الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS). قبل جولة الأوروغواي، كانت المفاوضات والإشراف على معاهدات الملكية الفكرية يجريان تحت مسؤولية المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، وهو جهاز ضعيف تحت رعاية الأمم المتحدة. ولكن تزايد أهمية الملكية الفكرية بالنسبة إلى المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات أدى إلى إقناع الشركة الأميركية للأدوية «فايزر» (Pfizer)، باتخاذ المبادرة للبحث عن حل مغاير.

يمكن اختزال الاستراتيجيا التي اعتمدتها «فايزر» على النحو التالي:

أولًا، عمل مديرو «فايزر» الأعلى رُتبة على اختراق هيئات اتخاذ القرارات في العالم. وتضمن هذا ترؤس مجموعات المنتديات والهيئات الاستشارية، إضافة إلى دعم حماية حقوق الملكية الفكرية (IPRs) في جمعيات أخرى ترتبط بها. ثانيًا، سخرت «فايزر» وقتًا ومصادر ضخمة لتأسيس تحالفات بين الشركات وإدارتها لضمان أن «الخط» الذي تتخذه الحكومات يكون منسجمًا، ويمكن بالتالي تسخيره لدفع صانعي السياسات نحو ما ترغب فيه «فايزر» وحلفاؤها. ثالثًا، وربما على نحو أكثر خصوصية، كان في وسع «فايزر» وشركائها استعمال موقع الولايات المتحدة القوي في المفاوضات التجارية للدفع قُدُمًا بأهدافها - ما شجع أيضًا بالطبع شركات غير أميركية للبحث عن وسائل للتأثير في التحالف الذي تقوده «فايزر»، وبذلك تُقوي قدرة التحالف على تحريك موارد القطاع الخاص في أماكن أخرى. أخيرًا... كانت المجموعة التي تقودها «فايزر» فعالة في الضغط من أجل إحداث انتقال في المنتديات من المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى منظمة التجارة العالمية [381].

حققت «فايزر» والمفاوضون التجاريون الأميركيون النجاح، فجرت تقوية حقوق الملكية الفكرية للمؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات بشكل مهم عبر بوابة الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وما كان في وسع «فايزر» أن تنجز هذا بمفردها، ولا حتى بإمكان المفاوضين التجاريين الأميركيين القيام بذلك [382]، وقد شرح رافي رامورتي ذلك بقوله:

وحدها شركات الأدوية الأميركية كان لديها حكومة قوية بما يكفي لقيادة الصراع من أجل تغيير قوانين المِلكية الفكرية. ولم يكن لدى أي من الدول

الأوروبية - سويسرا أو ألمانيا، أو حتى المملكة المتحدة - النفوذ الكافي للضغط على الشركاء التجاريين لإصلاح قوانين الملكية الفكرية. كما أن دفع الجماعة الأوروبية (EC) للعمل بشكل موحد بخصوص أي موضوع، بما في ذلك الملكية الفكرية، كان سيكون صعبًا. كما يمكننا القول أيضًا إن الحكومة الأميركية كانت خلال ثمانينيات القرن العشرين منفتحة على القطاع الخاص، في ما يخص النصائح التي يبديها بخصوص سياستها، أكثر من انفتاح الاتحاد الأوروبي حينما يتعلق الأمر بالنصيحة ذاتها من شركات تنتمي إلى إحدى الدول الأعضاء. إن أهمية النفوذ الأميركي في المفاوضات التجارية تتضح حينما يدرس المرء العملية التي جرى بموجبها التفاوض بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة [383].

على الرغم من أن للمؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات امتدادًا عالميًا، فإنه لم يكن هناك شك قط خلال القرن العشرين في أنها مؤسسات أميركية لها مقر في واحدة من الولايات الـ 50. ومع تزايد طابعها العالمي، بات ولاؤها للولايات المتحدة موضع سؤال. وقد تفاقم الوضع أكثر بسبب عدم دفع الضرائب في البلد الأم، وأيضًا الحاجة إلى إبداء ولائها للبلدان التي تستضيف استثماراتها. هكذا، فإن العلاقة التكافلية بين الحكومة الفدرالية والمؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات ما عادت آمنة. وسيُبحث في تداعيات ذلك في الفصل الحادي عشر.

ثانيًا: المنظمات غير الحكومية

غالبًا ما يُنظر إلى المنظمات غير الحكومية باعتبارها جزءًا من الثقافة المضادة في الولايات المتحدة. كما أن صور الأشخاص الذين يحملون اللافتات وهم يهتفون دعمًا لمنظمات غير حكومية محددة، خلال المسيرات والاصطدامات مع عناصر الأمن، تُعد شيئًا عاديًا ومتداولًا في وسائل الإعلام الأميركية. وضمن حوالى مليون ونصف مليون من المنظمات غير الحكومية الأميركية، هناك بالفعل الكثير مما ينسجم مع هذا الوصف. غير أن المنظمات غير الحكومية ساندت، على العموم، نظام القيم الذي يشكل دعامة للإمبراطورية شبه العالمية. هذا صحيح، خصوصًا بالنسبة إلى أكبرها حجمًا وأكثرها تأثيرًا، والتي تنخرط في القضايا الدولية.

تعود العلاقة بين الدولة الإمبراطورية وتلك المنظمات غير الحكومية التي تركز على السياسة الخارجية إلى قرن من الزمن. لقد كان «العقيد» إدوارد م. هاوس، مستشار الرئيس ويلسون، هو الذي جمع في عام 1917 مجموعة من الشباب للتشاور في أمر مآلات العالم بعد انتهاء الحرب الكبرى (Great War). وكانت «لجنة التحقيق»، كما عُرفت حينها، خلية تفكير مبكر للعلاقات الخارجية، ستشكل في ما بعد نواة مجلس العلاقات الخارجية (CFR) في عام 1921 (الإطار (6-2)).

كانت العضوية في مجلس العلاقات الخارجية مُشبعة بفكرة أن الولايات المتحدة ستصبح القوة العظمى في العالم، وهي بالتالي بحاجة إلى تشكيل نظام ما بعد الحرب في هذا الاتجاه. كان منظورها يعكس هذا التصور في كل شيء ما عدا الاسم. وفي عام 1922، أُطلقت مجلة Foreign Affairs التي وصفها مؤرخ مجلس العلاقات الخارجية على النحو التالي: «وبينما كان المحررون يعتبرون أنفسهم نموذجًا للحياد، لا يمكن أن تنطلي هذه الحيلة على أي قارئ بحيث يظن أن المجلة يمكن أن تكون أي شيء غير الدفاع عن سياسة خارجية متقدمة للولايات المتحدة، تُعنى باستغلال الموارد الطبيعية للعالم ووضع الشؤون في واشنطن بين يدي خبراء متزنين موضوعيّين يعرفون جيدًا، خلافًا للعامة بوجه عام، ما يقومون به» [(384)].

خلال الأعوام التي تخللت الفترة ما بين الحربين العالميتين، وجدت الحكومة الفدرالية تجربة العمل مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالقضايا الدولية أمرًا إيجابيًا بحيث إن وزير الخارجية الأميركي إدوارد ستيتينوس اقترح على شركائه في الأمم المتحدة في عام 1945 إحداث آلية يمكن عبرها «المنظمات الوطنية والدولية ذات الطابع غير الحكومي، والتي تُعنى بالمشكلات الدولية التي تقع ضمن اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عرض آرائها على المنظمة» [(385)].

من الإنصاف القول إن معظم الدول الأخرى، بما فيها الاتحاد السوفياتي، راعها هذا التحدي الممكن لسلطة الحكومة. غير أن هيمنة الولايات المتحدة كانت حاضرة بحيث أُضيفت مادة إلى ميثاق الأمم المتحدة منحت الولايات المتحدة ما كانت ترغب فيه، وكانت مصر وإيران الدولتين الوحيدتين اللتين صوتتا ضد تلك الإضافة.

أثبتت التجربة إيجابيتها من المنظور الأميركي. بالفعل، كانت الحكومة الفدرالية على ثقة كافية بالدعم الذي ستتلقاه من المنظمات غير الحكومية في سعيها وراء أهداف سياستها الخارجية، بحيث إنها ضغطت من أجل أن تُمنح صوتًا في مؤسسات بريتون وودز. غدا ذلك رسميًا خلال ثمانينيات القرن العشرين، حينما أُنشئت هيئات مثل لجنة البنك الدولي للمنظمات غير الحكومية [(386)].

نظريًا، يبدو منح إمكانية التواصل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على هذا النحو أمرًا مفيدًا للمنظمات غير الحكومية عبر العالم. غير أنه عمليًا ينحاز إلى أولئك الموجودين في العاصمة واشنطن، بحيث إن باحثَين استنتجا مع نهاية الألفية الثانية «أن النضال عن طريق المنظمات غير الحكومية الأميركية قد يكون وسَّع أكثر من دور الولايات المتحدة، الذي كان في الأساس غير متكافئ في المؤسسات المالية الدولية، وخصوصًا البنك الدولي» [(387)].

الإطار (6-2): مجلس العلاقات الخارجية

في وسع مجلس العلاقات الخارجية، الذي أُسس في عام 1921، أن يزعم أنه الخلية الفكرية أو مركز البحوث الأساسي المُطلق لـِ «النظام القائم». بعضوية محدودة تُنتقى من أعلى درجات هرم الأعمال الأميركية، ومن الدوائر الجامعية والسياسية، سعى المجلس لممارسة التأثير في الرأي العام وفي سياسة الحكومة بالدرجة الأولى. كان معظم الأعضاء يؤمن بأيديولوجيا ليبرالية ذات نزعة عالمية تناغمت تمامًا مع مشروع الدولة لبناء إمبراطورية شبه عالمية تحتل الولايات المتحدة مركزها.

من الصعب تقديم براهين على التأثير، غير أن مجلس العلاقات الخارجية يزعم، وثمة ما يبرر هذا الزعم، أن معاهدة لندن البحرية (London Naval Treaty) التي وُقِّعت في عام 1930، والتي سعت لنزع السلاح بينما ضمنت وضعًا رائدًا للبحرية الأميركية، كانت بفضل نشاط سابق قامت به مجموعة بحثية تابعة للمجلس. كما أن مجموعات «دراسات الحرب والسلم» (War and Peace Studies) ستدّعي بدورها أنها هي «من وضع حدود المناظرات داخل الحكومة حول الحرب (العالمية الثانية)».

طرحت حرب فيتنام تحديًا خاصًا بالنسبة إلى مجلس العلاقات الخارجية؛ ذلك أن عضويته، شأنها شأن المجتمع الأميركي ككل، كانت منقسمة على نحو عميق. وقد دُعي هنري كيسنجر في عام 1969 ليقدم سيناريو يتعلق بكيفية وضع حد للحرب، وهكذا جرى تشكيل مجموعة للتأثير في إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون (1969-1974) ما إن أصبح كيسنجر مستشارًا للأمن القومي، ولكنها رُفضت. وهكذا، تراجع تأثير مجلس العلاقات الخارجية باطراد، وأدى ذلك إلى أن سطّر [أحد موظّفي مجلس العلاقات الخارجية] كينيث غالبريث هذه الكلمات القاسية في رسالة استقالته: «إن مجلس العلاقات الخارجية مفيد في مجالٍ واحد فقط. إذا ما أردت أن تعرف العبارة المبتذلة المتداولة، إنه المكان الأفضل لإيجادها».

كانت العلاقة مع كيسنجر، مدير مجلس العلاقات الخارجية ما بين عامَي 1977 و1981، أمرًا سيعود ليسكن المجلس من جديد. أدت مقالة نقدية معتدلة في مجلة Foreign Affairs في عام 2004، لكينيث ماكسويل، أحد الموظفين في مجلس العلاقات الخارجية، بشأن دور كيسنجر في تشيلي، إلى تدخّل قوي من حلفاء كيسنجر لفرض رقابة على المجلة. وبرهن ذلك على أن في علاقة

مركز البحوث الدائمة بين التأثير والاستقلال، فإن المجلس أعطى الأفضلية دائمًا للأول.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد عدد المنظمات الأميركية غير الحكومية نموًا كبيرًا بسرعة. أغلب هذه المنظمات صغير ويركز على السياسة الداخلية بدل الخارجية. وبالتالي، فإن أمرها لا يعنينا في هذا السياق. من بين تلك التي تُعنى بالقضايا الدولية، ثمة نوعان ذوا أهمية خاصة بالنسبة إلى دراسة الإمبراطورية الأميركية شبه العالمية [(388)]. النوع الأول يشمل المؤسسات الكبرى ذات الطابع الخيري، والتي تنخرط في عملية تقديم المنح الدولية (IGM)، بينما يشمل النوع الآخر خلايا التفكير أو مراكز البحوث التي تهتم بالعالم الخارجي [(389)].

نشأت المنظمات الخيرية الكبرى، بشكل مؤكد تقريبًا، بفضل الأعمال التي استخدم أصحابها الأساسيون ثرواتهم لخدمة برنامجها. كانت أولاها هيئة كارنيغي (Carnegie Corporation)[(390)] التي أنشأها أندرو كارنيغي في عام 1911 بهدف «تطوير المعرفة والتفاهم ونشرهما بين شعوب الولايات المتحدة والدول المستقلة في منظمة الكومنولث البريطانية ومستعمراتها» [(391)]. كانت هذه دعوة إلى اقتسام قيادة العالم بين الولايات المتحدة ورعايا الإمبراطورية البريطانية، وهكذا عزف على وتر حساس في الحكومة الفدرالية. بالتأكيد، لم يكن ذلك تحديًا للهيمنة الأميركية.

كانت المنظمة الثانية هي مؤسسة روكفِلر، ولو أنه يمكن القول بأنها كانت الأولى تقريبًا؛ ذلك أن جون د. روكفِلر الأب كان قد خصص منذ أوائل عام 1909 سندات بقيمة 50 مليون دولار لإقامة مؤسسة خيرية. وقد وجّه إلى الأمناء تعليمات لتقديم الطلب إلى مجلس الشيوخ الأميركي من أجل الحصول على ميثاق سيكون «خاضعًا للتغيير أو التعديل أو النقض بحسب مشيئة الكونغرس». وبينما برهن ذلك على العلاقة المتوقعة الوثيقة بين الحكومة والمنظمة الخيرية، فإن اختيار الوقت لم يكن ملائمًا؛ ذلك أن الكونغرس كان يُجري تحقيقات بشأن شركة «ستاندارد أويل» (Standard Oil)، شركة روكفِلر الرئيسة، لخرقها قوانين السوق آنذاك [(392)]. وجرى تأسيس مؤسسة روكفِلر أخيرًا في عام 1913 بعد أن حصلت على براءة من السلطة التشريعية في ولاية نيويورك [(393)].

ثمة مؤسسات خيرية أخرى كثيرة سيجري إنشاؤها قبل انطلاق مؤسسة فورد في عام 1936. ونظرًا إلى العلاقة الوثيقة التي ظلت تربطها بالحكومة، ما عدا في فترة قصيرة خلال ثمانينيات القرن العشرين، لم تصبح مؤسسة فورد ذات حضور رئيس إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حينما قطعت أشواطًا متقدمة قبل الآخرين في تقديم الدعم الضمني، وفي بعض الأحيان الصريح، لسياسة الحكومة الخارجية. وكان من أمناء مؤسسة فورد مستشارون سابقون في

الأمن القومي وأعضاء من مجلس الأمن القومي، ورؤساء للبنك الدولي، ورؤساء لمؤسسات متعددة الجنسيات، ومسؤول كان وزيرًا للدفاع.

كانت هذه المنظمات الثلاث - كارنيغي وفورد وروكفِلر - معروفة على مدى أعوام باعتبارها مجموعة الثلاث الكبرى في ما يخص المؤسسات الخيرية. غير أن «مؤسسة غيتس» (Gates Foundation) التحقت بها في عام 2000، وحصلت على دعمها في بداية الأمر من بيل غيتس، مؤسس «مايكروسوفت» [(394)] (Microsoft). وعلى الرغم من أن أصول هذه المنظمة الخيرية هي بالتالي مشابهة للثلاث الكبرى، فإن مؤسسة غيتس تتميز بحجم مدخراتها وضخامة مِنحها السنوية [(395)]. هكذا، في إطار اهتمامها الأولي (الصحة العالمية)، توازي منح المؤسسة من حيث الحجم المنح التي تقدمها الحكومة الفدرالية.

تضاعف عدد المؤسسات الخيرية ليغدو حاليًا أكثر من 50 ألف مؤسسة، غير أن أغلبها لا يزال يركز على القضايا الداخلية. وكانت المؤسسات الـ 15 الأولى بين تلك التي تنخرط في عملية تقديم المنح الدولية تحظى في عام 2020 بما يناهز حوالى ثلثي إجمالي المساعدات؛ فإضافة إلى ما بات يُعرف اليوم بالأربع الكبرى، فإن القائمة تضم تلك الأسماء المشهورة، مثل مؤسسة عائلة والتون (Walton Family Foundation) ومؤسسة هيوليت (Hewlett Foundation) ومؤسسة باكارد (Packard Foundation) ومؤسسة مكارثر (MacArthur Foundation) ومؤسسة عائلة بلومبورغ (Bloomberg Family Foundation) ومؤسسة ميلون (Mellon Foundation).

ثمة العديد من الآليات، سواء الرسمية أو غير الرسمية، لضمان قيام هذه المؤسسات بدعم السياسة الخارجية الأميركية، أو على الأقل عدم تقويضها. أولًا، يُبدي النظام الضريبي سخاء كبيرًا في علاقته بهذه المؤسسات وبمانحيها، حيث يحظى الأفراد بتخفيض ضريبي على مستوى الدخل على المنح الخيرية إذا كانت المنح تُخصص لمؤسسات تشتغل في الخارج أو تقدم منحًا إلى منظمات خارج الولايات المتحدة. ووفْق النظام الضريبي الأميركي، يتعيّن على المنظمات في الخارج أن تكون «خاضعة تمامًا للسياسة الخيرية الأميركية»، كما أنه يجب أن تستعمل «المواردَ في دولة أجنبية منظمةٌ أميركية بدلًا من أن تستخدمها منظمة أجنبية» [(396)].

ثانيًا، يُنتقى أمناء المؤسسات من بين شبكات النخب الأميركية التي عملت في الحكومة والأعمال الكبرى وإدارة الجامعات ووسائل الإعلام [(397)]. وبينما يمكن الراديكالي أن يتسلل عبر الشبكة، فإن الأغلبية العظمى بقيت تدعم برنامج السياسة الخارجية العامة للحكومة الفدرالية. وهكذا، خلال الحرب الباردة، لم تساهم البرامج الدولية للمؤسسات الرائدة في بناء أنظمة العلوم الاجتماعية في البلدان النامية التي تعتمد القيم الأميركية للأممية الليبرالية فحسب، بل إنها حرصت أيضًا على أن تمنع الدعم المالي عن تلك الحكومات أو الجهات الفاعلة غير الدولتية التي تعارض السياسة الأميركية.

أخيرًا، بالنسبة إلى حكومة تشتهر بعدم سخائها في ما يتعلق بالمساعدة التنموية الرسمية (المساعدة الخارجية) [398]، فإن تقديم هذه المؤسسات المنح الدولية أمّن إضافة مفيدة للغاية. ولعل أفضل مثال لذلك هو المنح الضخمة التي تقدمها مؤسسة غيتس إلى الصحة العالمية. وهذه المساعدات تكمل عمل الحكومة الفدرالية، وتقدم حافزًا قويًا للأخيرة لتضخ موارد عبر المؤسسات من أجل تقوية نفوذها.

تحظى مراكز البحوث، أو الخلايا الفكرية، في الولايات المتحدة، بتاريخ مشابه للمؤسسات الخيرية، رغم أن هباتها كانت أقل إلى حد كبير. كان أحد المراكز الأولى هو مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي التي أُنشئت في عام 1910. بعد ذلك، وبالتحديد في عام 1916، جرى تأسيس معهد البحوث الحكومي (الذي أصبح يسمى معهد بروكينغز في عام 1927)، ومؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام في عام 1919، ومجلس العلاقات الخارجية في عام 1921. وخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، برزت أسماء متداولة اليوم، مثل مؤسسة المقاولات الأميركية (American Enterprise Institute) ومؤسسة راند (RAND Corporation) ومؤسسة هاريتِدج (Heritage Foundation) ومؤسسة كاتو (Cato Institute).

قبل الحرب العالمية الثانية، كان هذا العدد القليل من مراكز بحوث السياسة الخارجية يشتغل إلى حد كبير كجزء من النظام الأميركي القائم. ومع أن هذه المؤسسات كانت تبدو مستقلة، فإنها كانت على مستوى الممارسة تتصور أن دورها يكمن في توفير الأفكار والسياسات التي ستساعد على توجيه الولايات المتحدة نحو دورها الجديد كرائدة للعالم [399]. نتيجة لذلك، رفعت صوتًا واحدًا في معارضتها السياسة «الانعزالية»، التي كانت تعتبر أنها - بحق - ستلغي الدور المهيمن للولايات المتحدة في القضايا الدولية.

بعد الحرب، انتشرت مراكز البحوث بشكل واسع. وبالفعل، نشأت 91 في المئة من تلك التي كانت قائمة في بداية القرن الواحد والعشرين بعد عام 1951، كما تضاعف العدد أكثر بعد عام 1980 [400]. وإذا كان كثير من تلك المراكز التي أُنشئت مؤخرًا **غير** داعمة للسياسة الحكومية، فإنها كانت في الإجمال معنية بالسياسة الداخلية بدل السياسة الخارجية. على نقيض ذلك، فإن مراكز البحوث المعنية بالسياسة الخارجية تتشاطر على وجه العموم القيم التي تشكل رافعة للإمبراطورية شبه العالمية، بما في ذلك الاستثناء الأميركي، وأميركا باعتبارها أمة «لا غنى عنها» في القضايا الخارجية، والحاجة إلى الولايات المتحدة لتوفير الزعامة العالمية.

لا يجري عادة تصنيف مراكز البحوث من حيث الهبات وإنما من حيث نفوذها (كما يُحكَم على ذلك من نظرائها). وهناك اليوم مؤشر لمراكز البحوث، حيث تُقسَم المراكز الـ 15 الأولى إلى «صُناع السياسة» و«الباحثين» و«النشطاء» و«الموالين» [401]. تضم المجموعة الأولى مؤسسة راند التي أدت دورًا مركزيًا

خلال الحرب الباردة في تقديم المشورة إلى الحكومات بخصوص التكنولوجيا الحربية والتكتيكات والاستراتيجيات العسكرية [(402)]. وتضم المجموعة الثانية مجلس العلاقات الخارجية، الذي عانى فقدان النفوذ نتيجة الانقسامات بين النخب الأميركية خلال حرب فيتنام وبعدها [(403)].

أما المجموعتان الثالثة والرابعة، فكانتا مثار مشكلات متزايدة بالنسبة إلى الحكومة. وكانت مجموعة النشطاء، التي تضم منظمات مثل منظمة «هيومان رايتس ووتش» (Human Rights Watch)، غالبًا ما تدعم السياسة الحكومية بالتركيز على سوء استعمال السلطة في الدول الخاضعة للعقوبات الأميركية. غير أنها في بعض الأحيان تسلط الضوء بشكل محرج على الانتهاكات التي ترتكبها الدول التي تحرص أميركا على دعمها لدواعٍ إمبراطورية. في المقابل، هناك الموالون الذين تنضوي تحت لوائهم مراكز البحوث ذات البرنامج السياسي الواضح، مثل مركز التقدم الأميركي ذي الاتجاه اليساري ومؤسسة هاريتِدج ذات الاتجاه اليميني. يأتي هذا بإمكانية نزاع مع الحكومة الفدرالية التي لا يمكنها أن تُرضي الموالين كلهم، غير أن المشكلات الأكثر خطورة هي التي تتعلق بالقضايا الداخلية لا الخارجية.

على العموم، ظلت مراكز البحوث الرائدة داعمة للإمبراطورية شبه العالمية؛ فإضافة إلى ملاءمة الحجج التي أوردناها سابقًا في هذا السياق لشرح الدعم الذي تقدمه المؤسسات إلى الحكومة، ليس في وسع مراكز البحوث أن تنأى بنفسها عن الإدارات الأميركية إذا ما هي أرادت أن تحافظ على «نفوذها» الواسع؛ فيُقصي مركز بحوث أعضاء محتملين نتيجة تجاهل الحكومة له، بينما تستقطب المؤسسات التي يُعتقد أنها مقربة من الإدارة موظفين من دول أجنبية. وبالنسبة إلى توماس ميدفيتز، أحد الباحثين الرائدين في مراكز البحوث الأميركية المعاصرة، «فإن مراكز البحوث بلورت على نحو جماعي أشكالها الاجتماعية الخاصة، بما في ذلك أعرافها ومعاييرها وأنظمتها الهرمية التي تقوم على حاجة مشتركة للاعتراف السياسي، والدعم المالي واهتمام وسائل الإعلام. غير أن هذه الحاجات تحدُّ كثيرًا من قدرة مركز البحوث على تجاوز المقدمات غير المعلَنة في النقاش السياسي، مثل طرح الأسئلة الأصيلة وتقديم توصيفات سياسية تعارض مصالح المانحين الماليين ورجال السياسة والمؤسسات الإعلامية» [(404)].

عملت المؤسسات الخيرية ومراكز البحوث مع الحكومة الأميركية على نحو وثيق لبناء الإمبراطورية شبه العالمية ودعمها خلال الحرب الباردة وبعدها. وفي بعض الأحيان، وكما حدث خلال حرب العراق الثانية في عام 2003، نشأت الأفكار من منظمات غير حكومية [(405)]. وكما كانت العادة، فإن السياسات الخارجية صدرت عن الحكومة ثم اعتمدتها المنظمات غير الحكومية وشذبتها. وفي حالات قليلة، صدرت السياسات عن مجلس الشيوخ الذي يقدم الموارد المالية إلى مركز البحوث التابع له (معهد الولايات المتحدة للسلام).

منذ أعوام خلت، كان صمويل هانتينغتون قد أقر، عن حَق، رغم انزعاجه من استعمال كلمة «الإمبراطورية»، بدور المنظمات غير الحكومية إلى جانب الحكومة في نشر النفوذ الأميركي على نطاق عالمي: «لا يتميز التوسع الأميركي بمصادرة أراضٍ جديدة ولكن بـ **التغلغل** (penetration) فيها. في الماضي، كان التغلغل فيٍ مجتمع ما بواسطة الممثلين الاقتصاديين والدينيين والعسكريين عادة توطئةً للاستيلاء السياسي. ولم يكن ذلك هي الحال بالنسبة إلى الإمبراطورية الأميركية، وليس هناك ما يدل على أن هذا ما ستكون عليه الحال مستقبلًا... لقد ظل التوسع الأميركي متعددًا، حيث سعت مجموعة من المنظمات، الحكومية وغير الحكومية، إلى مواصلة الأهداف التي تعنيها داخل أراضي مجتمعات أخرى» [(406)].

ثالثًا: وسائل الإعلام

نظرًا إلى ما يوفره التعديل الأول [للدستور الأميركي] من حماية لوسائل الإعلام الأميركية، فإن هذه الوسائل لم تخضع مطلقًا للسيطرة الحكومية الرسمية إلا في زمن الحرب أو خلال حالات الطوارئ القومية؛ إذ بقيت مقولة «التعبير الحر» دائمًا قيمة أميركية جوهرية. وقد سبق لألكسيس دو توكفيل أن لاحظ ذلك خلال جولة رحلاته عبر البلد، فكتب يقول في عام 1835: «ضمن الاثنَي عشر مليون مواطن الذين يعيشون على أراضي الولايات المتحدة، لا يوجد رجل واحد يتجرأ على اقتراح الحد من حرية الصحافة... في الولايات المتحدة لا يحتاج أصحاب المطابع إلى تراخيص، كما أن الصحف لا تحتاج إلى طوابع بريدية أو إلى رسوم تسجيل... وهكذا، فإن عدد المجلات الدورية ونصف الدورية لا يصدَّق... بالكاد توجد قرية في أميركا لا تُصدر صحيفتها الخاصة» [(407)].

وبينما كان توكفيل يسطر هذه الكلمات، انطلقت أولى «جرائد البِنس الواحد» (penny newspapers) من أجل التوزيع على نطاق واسع، وقد سارعت مدينة نيويورك إلى اغتنام هذه الفرصة بإطلاق **نيويورك صن** (New York Sun) في عام 1833، و**نيويورك مورنينغ هيرالد** (New York Morning Herald) في عام 1835، و**نيويورك تريبيون** (New York Tribune) في عام 1841، و**نيويورك تايمز** (New York Times) في عام 1851. وسرعان ما التحقت المدن الأخرى بنيويورك، وهكذا كانت سان فرانسيسكو تفاخر بما ليس أقل من 12 صحيفة يومية مباشرة بعد أن التحقت كاليفورنيا بالاتحاد [(408)].

مع وجود عدد كبير من الجرائد التي كانت توزَّع، لم يكن من المتوقع أن يكون للصحافة الموقف ذاته بخصوص أي موضوع. مع ذلك، كلما تعلق الأمر بالتوسع الإمبراطوري وإقامة الإمبراطورية الإقليمية، بدت درجة عالية من الإجماع خلال أربعينيات القرن التاسع عشر. وقبل أعوام على ابتكار جون أوسوليفان عبارة «المصير الحتمي»، نشرت **سيلرز ماغازين أند نافال جورنال** (Sailor's Magazine and Naval Journal) مقالة حول كاليفورنيا (كانت لا تزال جزءًا من

المكسيك) في عام 1840، «يبدو كما لو أن الخالق هو الذي هيأها لتكون وسيلة للربط التجاري بين آسيا وأميركا» [409]. وبعد مضي أعوام قليلة على ذلك، كان دعم الصحافة للحكومة الفدرالية خلال الحرب المكسيكية - الأميركية (1846-1848) عامًّا.

مع خضوع وسائل التواصل الجماهيرية لحجم الاقتصاد، ومع حلول تكنولوجيا جديدة بعد الحرب الأهلية، كان لا بد أن يكون هناك دعم وتوطيد لركائز الصحافة. أدى ذلك إلى تأسيس «إمبراطوريات الإعلام» الأولى، وضمّت تلك التي أنشأها وليام راندولف هيرست وجوزف بوليتزر وإدوارد ويليس سكريبس وأدولف سيمون أوكس. بعد الحرب العالمية الأولى، سيلتحق بهؤلاء المقاولين آخرون مثل هنري ر. لوس وروبرت روذرفورد مكورميك وجوزف ميديل باترسون.

كانت الجرائد التي ابتاعها أو أسسها أباطرة الإعلام السالفو الذكر تشمل وسائل الإعلام الأجنبية كما المحلية. وكان الثمن، كما هو معروف، باهظًا، وترتب عن ذلك نشوء ظاهرة الوكالات الإعلامية. بالفعل، تشكلت الوكالة الأولى («الأسوشييتد برس» (AP)) في عام 1846 من صحف نيويورك، للمساهمة في تغطية الحرب المكسيكية - الأميركية (الإطار (6-3)). تبعتها «يونايتد برِس أسوسييشنز» (UPA) (أسسها سكريبس في عام 1907) و«إنترناشونال نيوز سيرفِس» (INS) (أسسها هيرست في عام 1909).

بات تدفق الأخبار نحو الجمهور الآن، إلى حد كبير، في أيدي عدد محدود من أباطرة الإعلام. في الوقت ذاته، كان نمو وكالات الصحافة الأميركية يعني أن العديد من الناس في باقي أنحاء العالم، خصوصًا في أميركا اللاتينية، أصبحوا يعتمدون على تقنيات جمع الأخبار الأميركية أيضًا.

كان أباطرة الإعلام كلهم أشخاصًا ذوي مواقف قوية، وتباينت بشدة مواقفهم من السياسة الداخلية. غير أن كلما تعلق الأمر بالحاجة إلى الإمبراطورية الأميركية، تناقص تباينهم - سواء تعلق الأمر بالإمبراطورية الإقليمية أو، لاحقًا، بالإمبراطورية شبه العالمية. إن توسع الولايات المتحدة، سواء على المستوى الإقليمي أو على مستوى النفوذ الكوني، كان هدفًا استراتيجيًا مشتركًا بين أصحاب وسائل الإعلام وإن اختلفوا من حيث التكتيك. وعلى العموم، كان القراء يساندونهم.

كان وليام راندولف هيرست أكثرهم شهرة كلما تعلق الأمر بالإمبراطورية الإقليمية، وذلك بسبب دعمه الصريح للحرب ضد إسبانيا في عام 1898. وكان وقوع انفجار بمحض الصدفة على متن السفينة الحربية الأميركية **مين** (USS Maine) في مرفأ هافانا كافيًا لاتهام إسبانيا بعمل عدائي، فاندلعت الحرب فورًا [410]. ثم ألقت صحفه بكامل ثقلها لدعم الحملة فور اندلاع الحرب الإسبانية - الأميركية.

الإطار (3-6): الأسوشييتد برِس

عندما أُنشئت «الأسوشييتد برِس» في نيويورك في عام 1846، كانت وكالتا «رويترز» (Reuters) (المملكة المتحدة) و«هافاس» (Havas) (فرنسا) تهيمنان على تدفق الأخبار العالمية. وفي عام 1870، قسمت هذه الوكالات الصحافية العالم في ما بينها، فكان نصيب «رويترز» بريطانيا العظمى وهولندا ومستعمراتها، بينما كان نصيب «هافاس» فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال والشرق. واتفقت الوكالتان على العمل سوية في الإمبراطورية العثمانية والبلقان ومصر وبلجيكا، كما أنهما تبادلتا الأخبار مع «الأسوشييتد برِس» بحيث إن الأخبار الأوروبية كانت تصل إلى أميركا أساسًا عبر «رويترز».

خلّف هذا امتعاضًا في الولايات المتحدة. وفي عام 1913، وجد رئيس «الأسوشييتد برِس»، فرانك نويس، نفسه مرغَمًا على كتابة ما يلي: «يتمثّل الاعتراض على هذه الطريقة في أن الأخبار الواردة من لندن يفترض أنها مطبوعة بتحامل إنكليزي - لا شك في أنها لم تُعدّ من منظور أميركي».

كان نويس قلقًا أيضًا من أن أميركا اللاتينية كانت تتلقى أخبارها عن الولايات المتحدة أساسًا من الوكالات الأوروبية: «إن هذه الدول (دول أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية) تستقي أخبارها عن الولايات المتحدة من خلال أوروبا، وتتشكل هذه الأخبار أساسًا من جرائم القتل والإعدامات الصورية والاختلاسات. إن عدم تعاطف شعوب هذه البلدان مع الولايات المتحدة يرجع من دون شك، وإلى حد كبير، إلى المنظور الخاطئ الذي تقدمه صحف تلك البلدان».

ظل نويس رئيسًا لـ «الأسوشييتد برِس» 38 عامًا (1900-1938)، ونجح في تحويلها إلى شبه احتكار في الولايات المتحدة، إلى أن انتهكت في عام 1945 قانون مكافحة الاحتكار (Anti-Trust Act). غير أن ذلك لم يحُد من توسع نفوذها الكوني. بعد الحرب العالمية الثانية، عوضت «الأسوشييتد برِس» الوكالات الأوروبية باعتبارها المصدر الرئيس للمعلومات عن الولايات المتحدة في أغلب بقاع العالم.

مع بداية القرن الجديد، كانت «الأسوشييتد برِس» تعمل في 120 دولة، وكانت أخبارها تُنشر في 1700 جريدة، وتتداولها أكثر من 5000 قناة تلفزيونية وإذاعية. غير أنها واجهت تحديًا كبيرًا بسبب تصاعد موارد الأخبار العديدة عبر العالم. قلّص هذا من هيمنتها العالمية، واستلزم خفض النفقات بسبب تراجع إجمالي الواردات بعد عام 2010.

حين أسس هنري ر. لوس مجلة **تايم** (Time) في عام 1923 [411]، كان السجال حول الإمبراطورية الإقليمية قد انتهى إلى حد كبير. وبدلًا من ذلك، عمل لوس

في عصر كان مدى النفوذ الكوني الأميركي هو الموضوع الأساسي. حدَّد لوس في مقالة كتبها في شباط/فبراير 1941، قبل دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، الخطوط العريضة للإمبراطورية العالمية التي يمكن الولايات المتحدة أن تطمح إليها بعد الحرب العالمية الثانية. وثبت أن تلك المقالة كانت في غاية التأثير.

كان لوس يحرص على عدم استعمال كلمة «إمبراطورية»، فتحدث بدلًا من ذلك عن «القرن الأميركي»، بكلمات أوضحت بما لم يترك مجالًا للشك أنها ستكون إمبراطورية على جميع الصُعُد ما عدا الاسم، وكتب قائلًا:

إننا لا نخوض حربًا للدفاع عن المبادئ المسماة ديمقراطية عبر العالم فحسب، بل نعمل أيضًا للدفع بها قُدُمًا والتشجيع والحث عليها،.... لا يمكن أميركا أن تكون مسؤولة عن حُسن سلوك العالم برمّته، غير أنها مسؤولة أمام نفسها، وكذلك أمام التاريخ، عن البيئة العالمية التي تحيا فيها... والآن في لحظة الاختبار هذه، يمكن أن تنبجس أخيرًا الرؤيا التي ستقودنا نحو التكوين الحقيقي للقرن العشرين - قرننا نحن.... إن من نصيب أميركا، أميركا وحدها، أن تحدد ما إذا كان نظام اقتصادي حر - نظام اقتصادي ينسجم مع مبادئ الحرية والتقدم - سيعم هذا القرن أم لا. ندرك تمامًا أن ليس هناك أدنى فرصة لأي شيء يماثل، ولو بعض الشيء، نظامًا اقتصاديًا حرًّا في هذا البلد إن لم يعم في أماكن أخرى [(412)].

«وُلدت» الصحافة في الولايات المتحدة «حرة»، غير أن منافِستها الشابة، الإذاعة - والتي بلغت سن الرشد حينما كان لوس يخط كلماته التنبؤية - كانت إلى حد كبير صنيعة حكومية؛ فما إن دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى في عام 1917 حتى استولت إدارة الرئيس ويلسون على رخص الشركات الرئيسة التي تصنع الراديوات، وأنشأت احتكارًا فدراليًا لجميع استعمالات تكنولوجيا الراديو. ومع نهاية الحرب، وعدت الحكومة شركة «جنرال إلكتريك» (General Electric) بأن تمنحها احتكارًا للاتصالات اللاسلكية البعيدة المدى إذا هي أنشأت شركة إذاعة تكون ملكيتها في الولايات المتحدة [(413)].

وكانت النتيجة هيئة الإذاعة الأميركية (RCA) التي ستظهر إلى جانبها بعد ذلك الشبكات الوطنية الكبرى، مثل شركة الإذاعة الوطنية (NBC) وشبكة إذاعة كولومبيا (CBS) وشركة الإذاعة الأميركية (ABC). هكذا، ومنذ البداية، كانت الإذاعة خاضعة بإحكام لمجموعة صغيرة من الشركات، وتابعة لنظام اللجنة الفدرالية للإذاعة منذ عام 1927. أصبحت هذه اللجنة في عام 1934 لجنة الاتصالات الفدرالية (FCC) التي ستتولى مع مرور الوقت مسؤولية تنظيم التلفزة فور انطلاق العمليات التجارية بعد أعوام على ذلك [(414)].

لم تمارس لجنة الاتصالات الفدرالية الرقابة على الإذاعة والتلفزة (ما عدا خلال زمن الحرب)، لكنها أدخلت «عقيدة النزاهة» (Fairness Doctrine) التي تتطلب من الذين يقومون بالبث «أن يكونوا منصفين في التحرير». ترتب عن ذلك كثير من السجالات في تغطية السياسة الداخلية، من دون أن تثار أي سجالات في مجال القضايا الخارجية، حيث كان يجري التسليم بالزعامة العالمية الأميركية من عدد قليل من المالكين الذين يهيمنون على صناعة الإعلام. وكان للحكومة الأميركية وسيلتها الخاصة، صوت أميركا (Voice of America)، لضمان وصول تفسير الحكومة للأحداث العالمية إلى المستمعين في العالم [(415)].

برهنت الحرب العالمية الثانية عن كيف يمكن إحكام السيطرة على تدفق الأخبار أن يؤثر في الرأي العام عبر العالم، وتُعَدّ أميركا اللاتينية نموذجًا جيدًا لذلك. وكان نيلسون روكفِلر قد قدّم بعد تعيينه منسقًا للشؤون بين الأميركتين «أعمدة تحريرية وصورًا وأخبارًا حصرية وقصصًا إعلامية ومواد إخبارية من هذا القبيل ‘مُعلبة’، ليس هذا كله فحسب، بل إنه صنع لها أيضًا مجلات موزعة على نطاق واسع وملاحق وكراسات وأشرطة إخبارية. ولضمان فهمٍ ‘للموضوعات’ التي تقدَّم في أميركا اللاتينية، أرسل مكتب (روكفِلر) نشرةً أسبوعية إلى 13,000 من قادة الرأي (Opinion leaders) الذين يجري اختيارهم بعناية لكي تساعدهم في ‘إلقاء الضوء’ على موضوعات الساعة» [(416)].

مع نهاية الحرب، انتهى أيضًا هذا النوع من المناورة الفجة في ما يخص تدفُّق الأخبار. غير أن بداية الحرب الباردة في عام 1946، والحملة المعادية للشيوعية التي دشنها السيناتور جوزف مكارثي بعد ذلك بأعوام منحا طابع «الامتثال» بشكل حاسم من التغطية الإعلامية للسياسة الخارجية الأميركية، وللكمّ الهائل من المعطيات التي كان باقي العالم يتلقاها عن أميركا عبر وكالاتها الإخبارية وشبكاتها الرئيسة. هكذا، سرعان ما ترسخ مفهوم الحكومة الأميركية بعمق، باعتبارها «زعيمة للعالم الحر» تصارع قوى الظلام في باقي أنحاء العالم.

لم تؤدِّ أي وسيلة من وسائل الإعلام دورًا في هذا التحول أكثر أهمية من الدور الذي قامت به الصناعة السينمائية. ونظرًا إلى هيمنة هوليوود، أنشأت الصناعة السينمائية رابطة الأفلام الأميركية (MPAA) في عام 1922، ونجحت في تنظيم نفسها بحيث إن كابوس التدخل الحكومي لم يرَ النور قط [(417)].

بعد ذلك، صاغت هوليوود المُخيلة التاريخية الأميركية عبر سلسلة من الأفلام كانت تولي عناية للخيال تتجاوز اهتمامها بالتاريخ. غير أن بسبب شعبية السينما، شكلت هذه الأفلام المحرك الرئيس لكثير من الأشخاص من أجل التواصل مع التاريخ. وفي أوائل عام 1935، شعر أكاديمي من شيكاغو بضرورة مراسلة رئيس شركة «ميترو غولدوين ماير» (Metro-Goldwyn-Mayer) للاحتجاج: «إذا كان فن السينما سيستمد موضوعاته بهذه الوفرة من التاريخ، فإنه مدين لأوليائه ولقيمه العليا بأن يحقق ذلك بدقة أكبر. فيجب ألا يقدم إلى

الجمهور أي صورة ذات طابع تاريخي قبل عرضها على مؤرخ مرموق لنقدها ومراجعتها» [(418)].

لا حاجة إلى القول إن هذه النصيحة لم يؤخذ بها، وإن هوليوود قامت بدور مركزي في نشر رسالة بعد الحرب العالمية الثانية مفادها أن الولايات المتحدة منخرطة في صراع وجودي ضد الشيوعية، حيث الغاية تبرر الوسيلة. وكان هذا الرأي مقبولاً لدى قطاعات واسعة من وسائل الإعلام بحيث إنه لم تعلُ إلا بحلول سبعينيات القرن العشرين بضعة أصوات قليلة شجاعة في الصحافة ضد الانتهاكات والتجاوزات في السياسة الخارجية.

ولعل المحرك الأساسي وراء هذه الأعمال الشجاعة كان حرب فيتنام، حيث ستتهم قطاعات من «المؤسسة» الأميركية وسائل الإعلام بأنها المسؤولة الرئيسة الأولى عن هزيمة أميركا في الحرب. لكن، وكما أوضح التحليل الجدي، «فإن البحث خلال السنوات القليلة الأخيرة أشار إلى أن هذا الاعتقاد لم يكن في محلّه؛ إذ تبين أن تحليلات محتويات الصحف والتغطية التلفزيونية كانت في غالب الأحيان تنقل الأخبار الرسمية والتصريحات والآراء، مع قليل من المعارضة» [(419)].

يكمن جانب من سبب تزايد اعتماد وسائل الإعلام على ما توفره وكالات الصحافة من أخبار، أو حتى من مصادر حكومية؛ ذلك أن ضغوط التكاليف أدت إلى تراجع كارثي في عدد المراسلين بحيث إن الصحف والإذاعة والتلفزة صارت عاجزة عن دعم نفسها. كما أن ضغوط التكاليف أثرت في الوكالات أيضًا، ما أدى أولًا إلى دمج مؤسسة «يونايتد برِس» مع «إنترناشونال نيوز سيرفِس» في عام 1958 لتشكيل [وكالة أنباء] «يونايتد برِس إنترناشيونال» [الأميركية] (UPI)، ثم تراجعت هذه الأخيرة في وقت لاحق.

كانت نتيجة ذلك أن بقيت «الأسوشييتد برِس» الوكالة المهيمنة لا بالنسبة إلى أميركا فحسب، بل أيضًا بالنسبة إلى باقي أنحاء العالم. كانت الخشية خارج الولايات المتحدة من هذه الهيمنة هي التي دفعت إلى إنشاء «الأخبار العالمية الجديدة ونظام الاتصال» (New World Information and Communication Order) المدعومة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). كان هذا مسعًى جادًا، انطلق في سبعينيات القرن العشرين، لتحرير وسائل الإعلام في الدول النامية من اعتمادها على الأخبار التي تقدمها المصادر الأميركية [(420)]. أدى هذا في عام 1980 إلى نشر تقرير ماكبرايد (MacBride Report) الذي أعلن «أن التحولات التي طاولت بُنى الاتصالات الدولية، كعامل ملازم لأسس مفاهيم العلاقات الدولية والتنمية، هي غالبًا أمور نحن بحاجة إليها. ويبدو أن عالمًا يقوم على تفاهم متبادل وقبول التنوع وتحفيز التفاهم والعيش المشترك وتشجيع التوجهات نحو استقلال حقيقي لا يحتاج إلى نماذج جديدة ومختلفة في الاتصالات الدولية فحسب، بل يفسح في المجال أمامها أيضًا» [(421)].

كان هذا تحديًّا مباشرًا للهيمنة الأميركية على الاتصالات الدولية، وسيترتب عنه خروج الولايات المتحدة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام 1984. مع ذلك، وبشكل يدعو إلى السخرية، تزامن ذلك مع شروع الحكومة الفدرالية في معاينة الطابع شبه الاحتكاري لوسائل الاتصالات العامة في الولايات المتحدة وتعديله، إضافة إلى تقسيم شركة الهاتف والتلغراف الأميركية (شركة AT&T) إلى الهاتف والكابل [(422)]، ثم التخلي عن «عقيدة النزاهة»، وأخيرًا، أي في عام 1996، المصادقة على قانون الاتصالات (Telecommunications Act).

كان الهدف من قانون الاتصالات إنعاش المنافسة، غير أن تساهله بخصوص القوانين التي تحد من ملكية المحطات الإذاعية والتلفزيونية أدى في المقابل إلى موجة من الاندماجات، حيث باتت سبع شركات إعلامية عملاقة تهيمن على فضاء الاتصالات في الولايات المتحدة [(423)]. تمتلك هذه الشركات صحفًا ومجلات واستوديوهات للإنتاج السينمائي وشبكات تلفزة وقنوات كابل (بما فيها قنوات الأخبار والسياسة والأعمال) ودور نشر وخدمات الإنترنت. كما تديرها أطراف شتى، من أفراد ومجالس، تحبذ كثيرًا الزعامة الأميركية العالمية وتشارك الحكومةَ الفدرالية الالتزام بإمبراطورية شبه عالمية تهيمن عليها أميركا.

هكذا، فإن قانون الاتصالات لم يقم بالشيء الكثير لتغيير البنية الأوليغارشية لصناعة وسائل الإعلام الأميركية، وفي المقابل فسح في المجال أمام الدور المهيمن لـ «الأسوشييتد برِس»، من دون أن يطاوله أي تغيير. وتزامن ذلك مع تقليص فادح في تغطية الأخبار الدولية في الولايات المتحدة؛ فالوقت المخصص للأخبار الدولية على القنوات التلفزيونية، على سبيل المثال، تراجع من 45 في المئة خلال سبعينيات القرن العشرين إلى 13.5 في المئة في عام 1995 [(424)]. وخلال ذلك، تراجعت التغطية للأخبار الدولية في الصحافة من 10.2 في المئة في عام 1971 إلى 6 في المئة في عام 1988 وإلى 2 في المئة في عام 1998 [(425)].

إن المزج بين درجة عالية من التركيز في وسائل الإعلام وتغطية متدنية للأخبار الدولية جعل الحكومة الفدرالية حرة نسبيًا في متابعة مشروعها الإمبراطوري خلال الحرب الباردة، وبعدها في واقع الأمر (يُنظر الفصل الثامن). كان النقد الصادر عن وسائل الإعلام يميل إلى التركيز على التكتيك بدل الاستراتيجيا (كان ذلك صحيحًا حتى خلال حرب فيتنام). وفي هذه الأثناء، كان العالم غير الشيوعي يتلقى الأخبار المتدفِّقة عن الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية من خلال مجموعة من المصادر الأميركية التي كانت بصورة عامة مؤيدة لأميركا.

وبما أنه لم يكن لدى العالم غير الشيوعي سوى مصادر قليلة أخرى للمعلومات لتشكيل رأي حول السياسة الخارجية الأميركية، فإن المصالح الإمبراطورية الأميركية كانت عادة - إن لم يكن دائمًا - محمية. غير أن نمو الإنترنت وتصاعد التطرف الإسلامي وانتشار النزعات القومية غيرت الوضع على نحو مؤثر، ما وضع الولايات المتحدة في موقع كوني أكثر هشاشة وأقل حصانة (يُنظر الفصل الحادي عشر).

رابعًا: المجموعات الدينية

ظل المشروع الإمبراطوري الأميركي يجد الدعم من خلال سلسلة من الأفكار تمثل قواسم مشتركة بين مواطني البلد على نطاق واسع. وكان أقدمها وأكثرها تجذّرا الاعتقاد بـ «الاستثناء» الأميركي: بمعنى أن أميركا مختلفة عن باقي الدول الأخرى، وبأنها تحظى «بعناية إلهية خاصة» [(426)]، وبأن هذا يمنحها وضعًا خاصًا في الشؤون الدولية. وبحسب قول جيمس سكِلين: «إن الشعب الذي... نَظّم نفسه... على شكل جمهورية هو شعب آمن بأن مشروعه ككل، بما في ذلك حكومته المحدودة وأفراده الأحرار، مثَّل نعمة وتوكيلًا من الله في التاريخ. وبالتالي، باتت الأمة تعتبر نفسها شعبًا مختارًا مَدعوًا ليكون النور في خدمة العالم» [(427)].

تتجذر هذه الفكرة عميقًا في تاريخ البروتستانتية الأميركية. غير أنه رأي يَجمع إلى حد كبير أيضًا المنتمين إلى طوائف دينية أخرى. وهكذا نجد أن العلاقة قوية بين الدين والإمبراطورية بحيث أدّى الاستثناء الأميركي حتمًا إلى مصير إمبراطوري. ظل هذا الطرح صحيحًا خلال الإمبراطورية الإقليمية والإمبراطورية شبه العالمية.

كان المبشِّرون، الذين كانت الهيئة الأميركية للمفوضين في بعثات خارجية [(428)] (ABCFM) ترسلهم بعد تأسيسها في عام 1810، يذهبون أول الأمر إلى البلدان غير المسيحية، حيث تسود درجة عالية من معدلات الأمية. وكان التعليم إذًا محور العمل التبشيري، وهو ما ساعد في نشر المعرفة في الولايات المتحدة. وسيغدو بعض هذه البلدان، مثل هاواي وساموا، مع مرور الوقت، جزءًا من الإمبراطورية الإقليمية [(429)].

مع نهاية القرن التاسع عشر، سيزيد عدد المبشِّرين الأميركيين العاملين في الخارج ليصل إلى أكثر من 5000 مبشر. وما دام أنهم كانوا المواطنين الأميركيين الوحيدين في بلد ما، أو كانوا مرتبطين ارتباطًا شديدًا بالمغتربين الأميركيين، كان السكان المحليون يعتبرونهم ممثلين للحكومة الأميركية. هكذا، حينما استهدفت الانتفاضات المحلية الإمبرياليين الأجانب، كما حدث ذلك في عام 1900 خلال ثورة البوكسر في الصين، كان المبشِّرون الأميركيون أول أهداف الهجوم.

بعد الحرب الإسبانية - الأميركية، حينما صارت الإمبريالية سياسة خارجية حكومية علنًا، كان هناك تزايد سريع في العمل التبشيري ما وراء البحار، بحيث بلغ عدد المبشِّرين الأميركيين 15,000 مبشِّر في عام 1915 [(430)]. ويمكن اعتبارهم جميعًا «إنجيليين» بمعنى أنهم كانوا يعتبرون أن من واجبهم نشر كلمة الرب بين الشعوب الأقل حظًا أو بين الشعوب الوثنية أو الكافرة.

بعد ذلك، عرفت هذه النسخة من النزعة الإنجيلية تحديًا من الداخل بسبب صعود البروتستانتية الليبرالية التي كانت قد تأثرت بالعلمانية والعلوم الحديثة. وحينما أصبحت هذه الصيغة من البروتستانتية هي الخط الرئيس الأكثر شهرة، جاءت ردة فعل الإنجيليين في مسارَين مختلفَين، كان أولهما مسار التوجه نحو الأصولية التي كانت مخلصة للعودة إلى أرثوذكسية إنجيلية، بينما كان الآخر مسار التوجه نحو الإنجيلية الجديدة (neo-evangelicalism) التي حددها هارولد أوكينغا، أحد مؤسسيها، على النحو التالي: «تعتنق الإنجيلية الجديدة الأرثوذكسية الأصولية في كاملها، لكنها تبدي وعيًا اجتماعيًا ومسؤولية هي غائبة على نحو غريب في الأصولية. تهتم الإنجيلية الجديدة لا بالخلاص الشخصي والحقيقة المذهبية والمرجع الخالد فحسب، بل أيضًا بمشكلات العرق والحرب والصراع الطبقي والتحكم في الكحول وانحراف الشباب والخلود و**الإمبريالية القومية**... تؤمن الإنجيلية الجديدة بأنه لا يمكن المسيحيين المستقيمين أن يتخلوا عن مسؤوليتهم في الساحة الاجتماعية» [(431)].

كان أوكينغا، الذي ساهم في تأسيس الرابطة الوطنية للإنجيليين (NAE) في عام 1942، يعتقد بما لا يدع مجالًا للشك بأن الإنجيلية الجديدة ستكون معارضة للإمبريالية [(432)]. غير أنها، وللمفارقة، غدت واحدة من القوى الأقوى في دعم الإمبراطورية الأميركية شبه العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وليس من الصعب اكتشاف الأسباب، التي كان أولها اندلاع الحرب الباردة، وثانيها قيام دولة إسرائيل، وثالثها نشوء التطرف الإسلامي.

حرَّضت الحرب الباردة الحكومة الأميركية على مواجهة الاتحاد السوفياتي، الدولة الملحدة التي لم تكن الحرية الدينية مسموحًا بها. كان هذا بمنزلة اللعنة بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من المواطنين الأميركيين، خصوصًا الإنجيليين. وتفاقم الوضع في عام 1949، حينما هزم الشيوعيون في الصين القوميين الذين كان يقودهم تشيانغ كاي تشيك [(433)]. دعمت المعاداة للشيوعية النزعة الإنجيلية، بينما وفرت في الآن ذاته دعمًا قويًا للسياسة الخارجية الأميركية خلال الحرب الباردة. بالفعل، «ثمة حجج قوية بأن الانتماء الإنجيلي والعقيدة الأرثوذكسية والالتزام الديني العالي، كل ذلك احتضن المواقف المناهضة للشيوعية، وقدم دعمًا من أجل إنفاق دفاعي أعلى - مقومات أبعاد النزعة العسكرية أو الأممية المناضلة كما اكتشفها محللو الرأي للسياسة الخارجية» [(434)].

كما أن قيام دولة إسرائيل، وصراعها اللاحق من أجل البقاء، كانا أيضًا عاملًا محوريًا في انتشار النزعة الإنجيلية الأميركية. إن لتماهي الإنجيليين مع إسرائيل أسبابًا عديدة، كما أنه كان، ولا يزال، موضوع دراسات كثيرة. لكن لعَل أفضل من أوجز ذلك هو والتر راسل ميد حينما صرح: «إن عودة اليهود إلى الأراضي المقدسة، وانتصاراتهم الاستثنائية على جيوش عربية تفوقهم عددًا، ناهيك عن أن تيار الحقد المتصاعد الذي يهدد اليهود في إسرائيل وفي الخارج، لا يقوّي الالتزام الإنجيلي نحو إسرائيل فحسب، بل يقوّي أيضًا موقع الحياة الإنجيلية داخل نسيج الحياة الأميركية» [(435)].

أخيرًا وليس آخرًا، إن صعود التطرف الإسلامي واستهداف المسيحيين وكثير من رموز القوة الأميركية في بعض البلدان، حيث توجد أغلبية مسلمة، قدما حافزًا إضافيًا لنمو الإنجيلية الأميركية قبل فظائع 11 أيلول/سبتمبر 2001 [في الولايات المتحدة] بزمن طويل. وهكذا، حظيت ثلاثة محاور أساسية في السياسة الخارجية للإمبراطورية شبه العالمية - احتواء الشيوعية، دعم إسرائيل، ومقاومة التطرف الإسلامي - بدعم عارم بين الإنجيليين، وبالفعل من معظم الكنائس المسيحية الأخرى أيضًا.

إن نمو الرابطة الوطنية للإنجيليين بعد الحرب العالمية الثانية كان مثيرًا، حيث كان أعضاؤها يقدَّرون بحوالى 30 مليونًا مع نهاية القرن، و45,000 كنيسة من بين 48 طائفة. ولا يضم هذا العدد حتى منظمة المؤتمر/المذهب المعمداني الجنوبي (SBC)، التي هي أكبر كنيسة في الولايات المتحدة، التي ارتأت أن تبقى خارج دائرة الرابطة الوطنية للإنجيليين، ولا ملايين الإنجيليين المرتبطين بكنائس مستقلة، بما في ذلك الكنائس البروتستانتية وتلك التي لا تقتصر وظيفتها على كل ما هو كنسي، ولا ترتبط بأي من الكنائس المعتمدة. إجمالًا، ومع نهاية القرن العشرين، كان حوالى 30 في المئة من السكان الأميركيين - أي حوالى 100 مليون نسمة - يُصنَّفون على أنهم إنجيليون [(436)].

خلافًا لنظرائهم خلال القرن التاسع عشر، لم يُمنح المبشِّرون الإنجيليون الأميركيون الذين كانوا يتوجهون إلى الخارج منذ الحرب العالمية الأولى أي أفضلية للبلدان غير المسيحية. هكذا، فإن المبشرين الإنجيليين الأميركيين موجودون تقريبًا في أي بلد يسمح لهم بأن يحلّوا فيه. كما أن طوائف دينية أخرى، الكاثوليكية على وجه خاص، واصلت إرسال المبشرين من الولايات المتحدة إلى كثير من الدول حول العالم.

مع بداية القرن الجديد، كانت الولايات المتحدة ترسل أكثر من 100,000 مبشِّر من مختلف الطوائف المسيحية، أي حوالى ربع مجموع المبشِّرين الذين يُرسَلون إلى الخارج [(437)]. ولا يضم هذا العدد المبشِّرين الذين يوظَّفون محليًا، ولا الذين ظلوا يشكلون جزءًا مهمًّا في نمو المسيحية الخمسينية والكاريزمية (Pentecostal and Charismatic Christianity) خارج الولايات المتحدة.

يركز المبشِّرون الأميركيون الذين يرسَلون إلى الخارج بشكل أساسي على الدول ذات الدخل المتدني في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي ومنطقة أميركا اللاتينية والكاريبي. أما بالنسبة إلى الإنجيليين، فيُعد هذا الاهتمام حديثًا بصورة نسبية. وعندما شرع بيلي غراهام، لعله أعظم الإنجيليين الأميركيين، «حملاته الصليبية» في الخارج في عام 1954، اختار الذهاب إلى أوروبا الغربية [(438)]. غير أنه ذهب في عام 1960 إلى أفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية، وبذلك رسم توجهًا بالنسبة إلى الأجيال القادمة من المبشِّرين.
لعل معظم المبشِّرين الأميركيين يتفق من دون شك مع قول غراهام: «إنني حينما أذهب لنشر الإنجيل، فإنني أقوم بذلك باعتباري سفيرًا لمملكة الرب - وليس أميركا» [(439)]. غير أنه بالنسبة إلى المؤمنين في البلدان المستقبِلة، يبقى الأمر سيان؛ فالحملات التبشيرية الأميركية لا تحمل رسالة روحية فحسب، بل تحمل أيضًا مجموعة واسعة من المنافع المادية التي يمولها المانحون الأميركيون. تتضمن هذه المنافع التعليم والمنح ومواد القراءة والمستوصفات الصحية والمستشفيات ومحطات إذاعية وتلفزيونية. وفي كثير من الأماكن، ثمة خياران لا ثالث لهما: فإما أن تحل البعثة محل الدولة باعتبارها الموفر الأساسي للخدمات الاجتماعية، وإما تكون الجهة الوحيدة التي تقدم هذه الخدمات بالدرجة الأولى.

هكذا ساهمت البعثات التبشيرية الأميركية، خصوصًا الإنجيلية منها، في تكوين جالية في الخارج تعي جيدًا ما على الولايات المتحدة أن تقدمه، وفي بعض الحالات، تبدي تعاطفًا مع أهداف السياسة الخارجية الأميركية [(440)]. إضافة إلى ذلك، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تُخضِع المبشِّرين بانتظام لاستجواب بخصوص الأوضاع المحلية في البلدان التي كانوا فيها حين عودتهم إلى الولايات المتحدة. ومع انتقال أجزاء من الكنيسة الكاثوليكية نحو لاهوت التحرير برسالته التقدمية والمناهضة للإمبريالية، شرعت الحكومات اليمينية عبر العالم في النظر بعين الرضا إلى الكنائس الإنجيلية، بسبب مواقف هذا الكنائس المحافظة اجتماعيًا والمناهِضة للشيوعية.

استفادت الإمبراطورية شبه العالمية إذًا، وعلى صُعُد كثيرة، من نمو الكنائس الإنجيلية. في الوقت ذاته، صارت هذه الكنائس أكثر فاعلية في التأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ذاتها. ومنذ حضور الرئيس دوايت د. أيزنهاور فطور الصلاة الوطني الأول (The First National Prayer Breakfast) في عام 1953 [(441)]، ظل هناك اعتراف متنام بالحاجة إلى أن تأخذ السياسة الخارجية هذه المجموعة الجديدة والمهمة في الحسبان.

إضافة إلى روابط الصداقة التي جمعت طوائف الإنجيليين على اختلافها بالرؤساء الأميركيين، تبلورت علاقات رسمية إضافية عبر مرور الأعوام بين الكنائس الإنجيلية والحكومة الفدرالية [(442)]. كما أن الكنائس غدت ماهرة في

ممارسة الضغط على مجلس الكونغرس. هكذا يمكننا أن تشير إلى كثير من الأمثلة من السياسة الخارجية أو التشريع التي جرى تغييرها نتيجة جهودها بعد الحرب العالمية الثانية.

بدأت هذه الجهود في عام 1949 مع تصميم الإنجيليين على الحيلولة دون اعتراف الحكومة الأميركية بالصين الشيوعية؛ قرار له تبعات بعيدة المدى بالنسبة إلى الإمبراطورية شبه العالمية [(443)]. وقد واصلوا جهودهم خلال أعوام الحرب الباردة، ما تمخض عن ذلك تعاون وثيق بين إدارة الرئيس رونالد ريغان (1981-1989) والحركة الإنجيلية خلال الثورة المضادة في أميركا الوسطى (يُنظر الفصل السابع).

بعد الحرب الباردة، أدت الحركة الإنجيلية دورًا محوريًا في المصادقة على قانون الحرية الدينية الدولية (International Religious Freedom Act) في عام 1998، والذي جعل من الدفع قُدُمًا بالحرية الدينية وتحفيزها جزءًا من السياسة الخارجية للولايات المتحدة، واشترط فرض عقوبات على الحكومات التي تدعم الاضطهاد الديني. كما أدت الحركة دورًا مهمًّا في قانون السلام في السودان (Sudan Peace Act) في عام 2002 الذي ساهم بقدر كبير في إقامة جنوب السودان دولةً مستقلة في عام 2011.

قام الإنجيليون أيضًا بدور كبير في إقناع الرئيس جورج بوش الابن (2001-2009) بزيادة المساعدة الإنسانية - خصوصًا لأفريقيا. ومع نهاية فترة بوش الرئاسية، كانت الكنائس الأميركية (ليس الإنجيلية فحسب، بل أيضًا الكاثوليكية والبروتستانتية الرئيسة) تنفق 13 مليار دولار أميركي في المساعدة والتنمية في ما وراء البحار - رقم ضخم في حد ذاته. غير أن الحكومة الفدرالية أنفقت 29 مليار دولار، ما يبين زيادة كبيرة قياسًا بالأعوام الماضية [(444)].

إن نسبة السكان الأميركيين الذين يعتبرون أنفسهم اليوم مسيحيين هي في تراجع [(445)]، ويتوزع هذا التراجع في البروتستانت الرئيسين والكاثوليك. وبين عامَي 2007 و2014، وبحسب استطلاع المناطق الدينية الذي أصدره مركز بيو للبحوث، لم تكد الفئة التي تعتبر نفسها إنجيلية تتراجع على الإطلاق (من 26.3 في المئة إلى 25.4 في المئة)، ما يعني أن الدور المهم الذي أدته الكنائس الإنجيلية في إقامة الإمبراطورية شبه العالمية منذ الحرب العالمية الثانية لا يشرف على النهاية.

الإطار (4-6): «الرؤيا العالمية»

أشرف بوب بيرس على انطلاقة «الرؤيا العالمية» في عام 1950، وهي منظمة شباب من أجل إنجيليين مسيحيين. أمضى بيرس، الذي كان مناهضًا للشيوعية بشدة، أعوامًا عدة في آسيا، وكان مساندًا قويًا للقوميين في

الصين. كانت نقطة الانطلاق بالنسبة إلى الرؤيا العالمية هي هجوم كوريا الشمالية الشيوعية على كوريا الجنوبية، ما أظهر حاجة ماسّة كبرى إلى متطلبات الطوارىء في المستشفيات والمدارس ودور الأيتام.

بعد مرور ثلاثة أعوام، ونظرًا إلى القلق الناجم عن عدد الأطفال الذين كان آباؤهم جنودًا أميركيين في كوريا الجنوبية، أدخل بيرس مفهوم رعاية الأطفال، وهو المفهوم الذي لا تزال «الرؤيا العالمية» تشتهر به. هكذا تأسست علاقة قوية بين الراعين في الولايات المتحدة والأطفال في باقي العالم (ستسمح «الرؤيا العالمية» في وقت لاحق برعاية مواطنين غير أميركيين للأطفال).

كان تأثير «الرؤيا العالمية» متواضعًا نسبيًا حتى انعقاد المؤتمر الدولي للإنجيلية الدولية في عام 1974 في مدينة لوزان. وكما أوضح أحد المديرين التنفيذيين لمنظمة «الرؤيا العالمية»، فـ «إن التركيز على عمل وزارات الشؤون الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع التمدد الإنجيلي، وضع منظمة الرؤيا العالمية في وضع المحفّز الفريد من نوعه، وبوأها الريادة على مستوى المسيحية الإنجيلية» [446].

مباشرة بعد مؤتمر لوزان، عينت منظمة الرؤيا العالمية السيناتور مارك هاتفيلد في المجلس، وسرعان ما تبلورت علاقات وثيقة بين الكونغرس والإدارة، فبدأت منظمة الرؤيا العالمية تتسلّم من الحكومة الفدرالية منحًا مالية كبيرة نقدًا وعينية. وهي موجودة اليوم في حوالى 100 دولة، وتُعتبر المنظمة الإنجيلية الأكبر في تقديم الإغاثة والتنمية في العالم.

أحاطت السجالات السياسية غالبًا بمنظمة الرؤيا العالمية، خصوصًا في أميركا الوسطى خلال ثمانينيات القرن العشرين، حينما عملت عن قرب مع إدارة الرئيس رونالد ريغان والحكومات اليمينية في المنطقة. ولم تتردد قط في معاداتها للشيوعية، ولم تتلكأ في التوجّه إلى أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

غير أن هذه الكنائس الإنجيلية يمكن أن تصبح محدودة أكثر. أولًا، كان مسيِّرو البعثات بشكل متزايد في البلدان النامية هم المحليين، بينما يقتصر عمل المبشِرين الأميركيين على أدوار ثانوية. وإن أولويات أولئك القادة لم تكن بالضرورة الأولويات ذاتها للكنائس التي توجد في الولايات المتحدة التي تنتمي إليها (لعل المثال الأكثر إثارة هو الكنيسة الخمسينية في البرازيل التي هي الآن مستقلة تمامًا، رغم أنها تدين بأصولها إلى الإنجيليين الأميركيين) [447].

ثانيًا، غدا عددٌ كبير جدًا من الدول اليوم مُغلقًا كليًا أو جزئيًا أمام المبشرين الأجانب. ومن بين هذه الدول، نجد البيرو وفنزويلا وكينيا وإندونيسيا وتنزانيا،

التي كانت تقليديًا جزءًا من الإمبراطورية شبه العالمية. أدى ذلك إلى تقليص الدور الذي يمكن المنظمات الدينية التابعة للولايات المتحدة أن تؤديه فيها. بالفعل، ليس من باب المصادفة أن العديد من الدول التي تضم اليوم أعلى نسبة من المبشِّرين في المليون نسمة من مجموع السكان هي اليوم إما جزر صغيرة وإما جزء من الإمبراطورية الإقليمية الأميركية نفسها [(448)].

ثالثًا، يمكن برنامج معظم الكنائس الإنجيلية الاجتماعي المحافظ أن يتسبب في مشكلات بالنسبة إلى الحكومة الأميركية؛ فحول موضوعات من قبيل الشذوذ الجنسي وزواج المثليين والإجهاض، تصطف أغلب الكنائس الإنجيلية في أقصى يمين الحكومة الفدرالية أيًّا يكن الحزب الذي يتولى السلطة. كما أن في كثير من مناطق الإمبراطورية شبه العالمية، يتسبب الدعم العدواني الذي يقدمه المبشِّرون الأميركيون لسياسات محافظة اجتماعيًا في صدام مع الحكومات المحلية.

أخيرًا، قلصت سلسلة من الفضائح التي تورط فيها بعض الإنجيليين الأميركيين الرئيسين وبعض المنظمات الإنجيلية قدرة الكنائس على التأثير في صنع القرار الأميركي. وسيتلاشى أثر هذه الفضائح في النهاية، لكن من الصعب تصور منظمات دينية - وبالأحرى كنائس إنجيلية - تمارس التأثير على السياسة الخارجية كما كانت تفعل خلال الحرب الباردة، وعقبها مباشرة.

(365) ثمة تعريفات عديدة للمؤسسات المتعددة الجنسيات. ولعل أكثرها تداولًا هو أن الشركة تملك منشآت وأصولًا في بلد واحد على الأقل غير موطنها الأصلي.

(366) J. A. Hobson, The Evolution of Modern Capitalism: A Study of Machine Production (London: Allen and Unwin, 1926), pp. 204-205.

(367) Mira Wilkins, The Emergence of Multinational Enterprise: American Business Abroad from the Colonial Era to 1914 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970), p. 70.

(368) كانت شركة ستاندارد للنفط والشركة الأميركية للتبغ هي الشركات الأهم التي صدر أمر بتقسيمها. صدر كلا القرارين في عام 1911 (في اليوم ذاته).

(369) Wilkins, The Emergence of Multinational Enterprise, pp. 73-74.

(370) يُنظر:

Greg Grandin, Fordlandia: The Rise and Fall of Henry Ford’s Forgotten Jungle City (New York: Picador, 2010).

(371) يُنظر:

Christopher Tugendhat, The Multinationals (London: Eyre & Spottiswoode, 1971), p. 24.

(372) يُنظر:

«World Investment Report,» United Nations Conference on Trade and Development, 2000, p. 31.

(373) للاختصاص القضائي ما وراء الحدود تاريخ طويل في الولايات المتحدة؛ فهو يعود إلى حرب البربر مع نهاية القرن الثامن عشر، وما كان حينها مثيرًا للجدل على وجه الخصوص. وأصبح أكثر إثارة للجدل عندما استُخدمت القوانين الأميركية (مثلًا، قانون المعاملات التجارية مع العدو) ضد الشركات التي تتمركز خارج الولايات المتحدة.

(374) Joseph S. Nye & Seymour J. Rubin, «The Longer Range Political Role of the Multinational Corporation,» in: George W. Ball (ed.), Global Companies: The Political Economy of World Business (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1975), p. 130.

(375) أوجدت معاهدة روما الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وستواصل أشغالها لتصبح الجماعة الأوروبية وفي نهاية المطاف الاتحاد الأوروبي.

(376) يُنظر:

Mira Wilkins, The Maturing of Multinational Enterprise: American Business Abroad from 1914 to 1970 (Cambridge, MA: Harvard University

.Press, 1974), p. 332

(377) أُضيف التعديل الذي يعلن أن المساعدة الخارجية إلى قانون المساعدة الخارجية لتلك السنة سيجري سحبها إذا لم يعقب المصادرة تعويض فوري وملائم. اعترضت وزارة الخارجية في البداية على أساس أنه يمكن أن يتدخل في الأهداف الاستراتيجية الأميركية، إلى أنها وافقت في العام التالي على التعديل وساندت نسخة منه جاءت منقحة ومدعمة.

(378) كان اتحاد العمال الأميركي - مؤتمر المنظمات الصناعية (AFL-CIO) - هو من دعم مشروع قانون بيرك - هارتك. وإضافةً إلى رفع الإعفاء الضريبي بالنسبة إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات، اقترح المشروع فرض قيود على صادرات رأس المال وحصص على الواردات. يُنظر:

John B. Judis, The Paradox of American Democracy: Elites, Special Interests, and the Betrayal of the Public Trust (New York: Pantheon, 2000), .pp.114-115

(379) يُنظر:

Lobbying Database,» Center for Responsive Politics, at:» https://bit.ly/3DcSkRR

(380) أجاز قانون اللجنة الانتخابية الفدرالية للشركات (والنقابات) الوصول إلى موارد الخزينة لطلب، ثم تشغيل، المساهمات التطوعية للجنة العمل السياسي للمنظمة. ويمكن الأفراد استعمال هذه التبرعات التطوعية لاحقًا للمساهمة في الحملات الفدرالية.

(381) يُنظر:

Christopher May, «Direct and Indirect Influence at the World Intellectual Property Organization,» in: Morten Ougaard & Anna Leander (eds.), ,Business and Global Governance (London: Routledge, 2010), p. 51

الذي يلخص عمل رافي رامامورتي (Ravi Ramamurti) بشأن حملة «فايزر».

(382) غير أن الكونغرس كان قد اتخذ خطوات مهمة لتقوية اتفاقيات الملكية الفكرية خلال ثمانينيات القرن الماضي، وذلك بإقرار قانونين تجاريين هما قانون التجارة والتعرفة في عام 1984 وقانون التجارة والمنافسة الشاملة في عام 1988. وكان هذان القانونان يلوّحان بمعاقبة البلدان التي لا توفر حماية «ملائمة».

(383) Ravi Ramamurti, «Global Regulatory Convergence: The Case of Intellectual Property Rights,» in: Robert E. Grosse (ed.), International Business and Government Relations in the 21st Century (Cambridge, MA: .Cambridge University Press, 2005), p. 350

(384) Robert D. Schulzinger, The Wise Men of Foreign Affairs: The History of the Council on Foreign Relations (New York: Columbia University

.Press, 1984), p. 11

(385) إدوارد ستيتينيوس (Edward Stettinius) إلى هاري ترومان، 1945، كما ورد في:

Christy J. Snider, «The Influence of Transnational Peace Groups on U.S. Foreign Policy Decision-Makers during the 1930s: Incorporating NGOs .into the UN,» Diplomatic History, vol. 27, no. 3 (2003), p. 377

كان ستيتينيوس يكتب في نهاية مؤتمر سان فرانسيسكو في عام 1945 الذي تمخضت عنه هيئة الأمم المتحدة.

(386) يُنظر:

Ngaire Woods, «Making the IMF and the World Bank More Accountable,» .International Affairs, vol. 77, no. 1 (2001), p. 95

(387) Charles Abugre & Nancy Alexander, «Non-governmental Organizations and the International Monetary and Financial System,» in: International Monetary and Financial Issues for the 1990s, vol. 9 (Geneva: .UNCTAD, 1998), p. 116

(388) هناك أيضًا نوع ثالث، يسمّى المنظمات الخيرية التي تقدم منحًا أو هبات، أو المؤسسات العامة. في عام 2010 كان هناك 1371 منظمة من هذا القبيل تقدم تمويلات للخارج، وتضم أسماء مشهورة مثل Global Health Solutions, AmeriCares, and World Vision (يُنظر الإطار (6-4)).

(389) سيجري النظر إلى تلك المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالدين في المبحث الرابع.

(390) يجب عدم الخلط بين هيئة كارنيغي والمنظمات غير الربحية التي أنشأها أندرو كارنِيغي، مثل مؤسسة كارنيغي وصندوق كارنيغي ومعهد كارنيغي. يُنظر:

Waldemar A. Nielsen, The Golden Donors: A New Anatomy of the Great .Foundations (New York: Talley, 1985), p.134

(391) Carnegie Corporation of New York, Carnegie Corporation of New York (brochure), Carnegie Mellon University Libraries, p. 3, at: https://bit.ly/3owAi9o

(392) كان روكفِلر حريصًا للغاية على الحصول على ميثاق من مجلس الشيوخ، حتى أنه وافق على أن انتخاب أمناء جدد يمكن أن تعترض عليه خلال ستين يومًا أغلبية تتكون من (أ) الرئيس الأميركي، (ب) الناطق باسم البيت الأبيض، و(ج) رؤساء جامعات هارفرد وييل وكولومبيا وجونز هوبكينز وشيكاغو. يُنظر:

Waldemar A. Nielsen, The Big Foundations: A Twentieth Century Fund .Study (New York: Columbia University Press, 1972), p. 51

(393) كما هي الحال مع مؤسسة كارنغي، أيضًا يجب عدم الخلط بين مؤسسة روكفِلر وغيرها من المنظمات غير الحكومية التي تحمل الاسم ذاته والتي أسسها جون د. روكفلر الأب.

(394) في عام 2006، صرح وارن بافيت بأنه سيعطي جزءًا كبيرًا من ثروته إلى مؤسسة غيتس. ضاعف هذا بشكل مهم من قدرتها على عملية تقديم المنح الدولية.

(395) في عام 2013، على سبيل المثال، كان حجم ما قدمته مؤسسة غيتس (3,3 مليارات دولار)، وكان يفوق بأربعة أضعاف ما قدمته المؤسسة الكبرى الثانية.

(396) Ann Vogel, «Who’s Making Global Civil Society: Philanthropy and US Empire in World Society,» British Journal of Sociology, vol. 57, no. 4 (2006), p. 643.

(397) هناك دراسات كثيرة بشأن هذه الشبكات، ابتداء بدراسة رايت ميلز لنخب السلطة الأميركية خلال خمسينيات القرن الماضي. يُنظر:

C. Wright Mills, The Power Elite (New York: Oxford University Press, 1956); Andrew Rich, Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise (Cambridge: Cambridge University Press, 2004); Inderjeet Parmar, Foundations of the American Century: The Ford, Carnegie, and Rockefeller Foundations in the Rise of American Power (New York: Columbia University Press, 2012).

ذهبت دراسات إلى حدد الإشارة إلى هذه الشبكات باعتبارها «المؤسسة» الأميركية. يُنظر:

Geoffrey Hodgson, «The Establishment,» Foreign Policy, vol. 10 (1973), pp. 3-40.

(398) كحصة من إجمالي الدخل المحلي، تحدد المساعدة الخارجية الأميركية في حوالى 0.2 في المئة. في عام 2000، على سبيل المثال، قلصت مساعدة القطاع الخاص الأميركي هذه الميزانية إلى حد بعيد. يُنظر:

Carol C. Adelman, «The Privatization of Foreign Aid: Reassessing National Largesse,» Foreign Affairs, vol. 82, no. 6 (2003), p. 11.

(399) كمثال جيد لذلك يمكننا أن نذكر إزايا بومان (Isaiah Bowman)، مدير مجلس العلاقات الخارجية على مدى قرابة 30 عامًا، ومستشار أساسي لكثير من الرؤساء الأميركيين. يُنظر:

Neil Smith, American Empire: Roosevelt’s Geographer and the Prelude to Globalization (Berkeley: University of California Press, 2003), passim.

(400) يُنظر:

Mahmood Ahmad, «US Think Tanks and the Politics of Expertise: Role, Value and Impact,» Political Quarterly, vol. 79, no. 4 (2008), pp. 529-255, p. 4, table 2.

(401) James McGann, «The Think Tank Index,» Foreign Policy, vol. 170 (2009), p. 82.

(402) يُنظر:

Alex Abella, Soldiers of Reason: The RAND Corporation and the Rise of the American Empire (Boston: Mariner, 2009), passim.

(403) يُنظر:

Robert D. Schulzinger, The Wise Men of Foreign Affairs: The History of the Council on Foreign Relations (New York: Columbia University Press, 1984), pp. 209-210.

(404) Thomas Medvetz, Think Tanks in America (Chicago: University of Chicago Press, 2012), p. 7.

(405) غالبًا ما يُزعم أن مشروع مركز البحوث للقرن الأميركي الجديد هو الفكر المدبّر لحرب العراق الثانية.

(406) Samuel P. Huntington, «Transnational Organizations in World Politics,» World Politics, vol. 25, no. 3 (1973), p. 344.

(407) Alexis de Tocqueville, Democracy in America, Henry Reeve (trans.) (London: Saunders & Otley, 1835), pp. 224-229.

(408) يُنظر:

Jeremy Tunstall, The Media Are American: Anglo-American Media in the World (London: Constable, 1994), pp. 27-28.

(409) Ea Nicole Madrigal, «Republic to Empire: Anglo-American Perceptions of the Hispanic West and American Empire Building, 1800-1850,» Ph.D. disserstation, University of California- Riverside, 2014, p. 99.

(410) لم يكن هيرست يعرف في البداية أن الانفجار سببه حادث (لم يجرِ الكشف عن ذلك إلا لاحقًا)، لكن ثمة شكًا في ما إذا كان ذلك سيُحدث أي فرق لو أنه علم به مسبقًا. وقد تعهد بإشعال فتيل حرب، وكان مُصرًا على أن يحظى بواحدة. بشأن حادثة السفينة الحربية «مين»، يُنظر:

Lars Schoultz, That Infernal Little Cuban Republic: The United States and the Cuban Revolution (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2009), pp. 16-18.

(411) تزايدت وتيرة توزيع مجلة **تايم** بسرعة، حتى أنه كان يباع منها في عام 1997 أكثر من أربعة ملايين نسخة في الأسبوع، ثم تراجعت المبيعات كما هي الحال بالنسبة إلى معظم الجرائد والمجلات المطبوعة.

(412) Henry R. Luce, «The American Century,» Life (February 17, 1941), pp. 62, 63, 65;

أُعيد نشر المقالة في:

Diplomatic History, vol. 23, no. 2 (1999), pp. 159-171.

(413) يُنظر:

Michael C. Emery, Edwin Emery & Nancy L. Roberts, The Press and America: An Interpretive History of the Mass Media, 9th ed (Boston: Allyn and Bacon, 2000), pp. 272-273.

(414) منحت لجنة الاتصالات الاتحادية الإذن ببدء عمليات التلفزة التجارية في 1 تموز/يوليو 1941. وكانت قناتا شركة الإذاعة الوطنية (NBC) وشبكة إذاعة كولومبيا (CBS) أولى القنوات التي قامت بذلك.

(415) أسس مكتب تنسيق معلومات الحرب إذاعة صوت أميركا في عام 1942.

(416) إدوارد جاي إبستين (Edward Jay Epstein)، مقتبس في:

Tunstall, The Media Are American, p.140.

(417) لم يمنعها هذا من لفت انتباه السيناتور مكارثي، لكن ليس هناك دليل واحد على أن هوليوود شهدت «عقدًا أحمر» قط.

(418) Robert A. Rosenstone, Visions of the Past: The Challenge of Film to Our Idea of History (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995), pp. 44-45.

(419) Clarence R. Wyatt, Paper Soldiers: The American Press and the Vietnam War (New York: Norton, 1993), p. 7.

(420) لم تكن وكالات الأخبار الدولية الأخرى مثل «رويترز» في المملكة المتحدة ووكالة الأنباء الفرنسية (AFP) بالأهمية ذاتها، بينما لم تكن وكالة تاس (TASS) السوفياتية تُعتبر عمومًا وكالة «أخبار».

(421) Sean MacBride, Many Voices, One World: Report by the International Commission for the Study of Communication Problems (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1980), p. 38.

(422) كانت AT&T إحدى الشركات التي أسست في عام 1919 هيئة الإذاعة الأميركية. ثم تمكنت من الحصول على شبه احتكار للهاتف والكابل حتى فُككت بموجب قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار (Sherman Antitrust Act) في عام 1982.

(423) الشركات السبع هي: كومكاست، شركة الأنباء (تضم شركة فوكس للقرن الواحد والعشرين حتى عام 2013)، شركة والت ديزني وCBS فياكوم وتايم ورنر وشركة سوني الأميركية.

(424) Dan Halton, «International News in the North American Media,» International Journal, vol. 56, no. 3 (2001), p. 500.

نقلًا عن مسح قام به مركز جوان شورنستين (Joan Shorenstein Center) في جامعة هارفرد.

(425) Ibid., p. 501.

(426) هذه العبارة التي تحيل إلى نعمة إلهية هي عنوان كتاب عن السياسة الخارجية الأميركية لوالتر راسل ميد. يُنظر:

Walter R. Mead, Special Providence: American Foreign Policy and How It Changed the World (New York: Routledge, 2001).

(427) James W. Skillen, With or against the World? America's Role among the Nations (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2005), p. 78.

(428) تأسست تلك الهيئة (American Board of Commissioners for Foreign Missions) مباشرة بعد «لقاء هايستاك للصلاة» (Haystack Prayer Meeting) في عام 1806، وهو الذي كان جزءًا من الصحوة العظيمة الثانية. يُنظر:

Paul Harvey & Edward J. Blum, The Columbia Guide to Religion in American History (New York: Columbia University Press, 2012), pp. 31-32.

(429) كما كان المبشِّرون يرسَلون إلى الأقاليم الأميركية في شمال أميركا قبل أن تصبح جزءًا من الفدرالية.

(430) يُنظر:

Mark R. Amstutz, Evangelicals and American Foreign Policy (Oxford: Oxford University Press, 2014), p. 31.

(431) هارولد أوكينغا (Harold Ockenga)، مقتبس في:

Amstutz, p. 33,

التشديد مضاف.

(432) من باب الأمان افتراض أن الإمبريالية التي كان يستهدفها هي إمبريالية قوى المحور لا إمبريالية الولايات المتحدة.

(433) نشأت زوجة تشيانغ كاي تشيك، سونغ مي لينغ، على الطريقة الميثودية، وحولت زوجها إلى المسيحية قبل زواجهما.

(434) James L. Guth, «Religion and American Public Opinion: Foreign Policy Issues,» in: James Guth, Lyman Kellsted & Corwin Smidt (eds.), The Oxford Handbook of Religion and American Politics (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 248.

(435) Walter R. Mead, «God's Country?,» Foreign Affairs, vol. 85, no. 5 (2006), p. 40.

(436) يُنظر:

The World Christian Database, at: https://bit.ly/2WBdklI

(437) كان العدد في عام 2015 هو 126,650 مبشِّرًا. يُنظر:

The World Christian Database at: https://bit.ly/3l7fWBx

(438) عقب الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر 2001، غيّر غراهام اسم جولاته الإنجيلية من حملات صليبية إلى بعثات.

(439) القس بيلي غراهام (Rev. Billy Graham)، مقتبس في:

David Stoll, Is Latin America Turning Protestant? The Politics of Evangelical Growth. Berkeley: University of California Press, 1990), p. 73.

(440) ليس من باب المصادفة أن الحكومات الأجنبية التي تكون في نزاع مع الولايات المتحدة ظلت تستهدف بانتظام المبشِّرين الأميركيين عبر الطرد أو فرض القيود.

(441) يُنظر:

D. M. Lindsay, Faith in the Halls of Power: How Evangelicals Joined the American Elite (Oxford: Oxford University Press, 2007), p. 35.

واظب كل رئيس أميركي منذ أيزنهاور على حضور فطور الصلاة الوطني.

(442) يُنظر:

Ibid., pp. 70-71.

(443) كان العديد من المبشِّرين الأميركيين قد عملوا في الصين قبل انتصار الشيوعيين، وهكذا كانت تربطهم بالقوميين علاقات وثيقة.

(444) يُنظر:

Karl Zinsmeister, «Is the Focus of American Evangelicals Shifting Overseas?,» Philanthropy Roundtable (Winter 2012), pp. 1-6.

(445) يُنظر:

Pew Research Center, «U.S. Public Becoming Less Religious,» at: https://pewrsr.ch/3oAKVYR

(446) كما ورد في:

David King, «The New Internationalists: World Vision and the Revival of American Evangelical Humanitarianism, 1950-2010,» Religions, vol. 3, no. 4 (2012), p. 932.

(447) يُنظر:

Edward L. Smither, «The Impact of Evangelical Revivals on Global Mission: The Case of North American Evangelicals in Brazil in the Nineteenth and Twentieth Centuries,» Verbum et Ecclesia, vol. 31, no. 1 (2010), pp. 1-8; Alexandre Brasil Fonseca, «Religion and Democracy in Brazil: A Study of the Leading Evangelical Politicians,» in: Paul Freston

(ed.), Christianity and Democracy in Latin America (Oxford: Oxford University Press, 2008), pp. 163-170.

(448) من بين هذه الأمثلة نذكر ساموا الأميركية وغوام وجزر ماريانا الشمالية وجزر مارشال.

الفصل السابع: ممارسات الإمبراطورية

قامت الإمبراطورية التي أنشأتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على قوانين صيغت في العاصمة واشنطن، ودُعمت بواسطة مؤسسات تخضع للنفوذ الأميركي. ثم نُقلت القيم التي قامت عليها إلى الخارج من طريق سلسلة من الجهات الفاعلة، الحكومية منها وغير الحكومية. وهي لم تعتمد على الاستيلاء الإقليمي، وبالتالي، لم يكن هناك حاجة للتدخل الأميركي في شؤون الدول الأجنبية لو كان العالم مثاليًا. ستحرص المؤسسات على أن تتبع الدول الأخرى القوانين، كما أن القوة الأخلاقية للجهات الفاعلة غير الدولتية ستدفعها إلى القيام بذلك.

الواقع، بطبيعة الحال، أن الأمور في العالم لم تجرِ دائمًا على هذا النحو، وقد شعرت الحكومة الأميركية بأنها مُجبرة على التدخل في مناسبات عديدة. تكاثرت هذه التدخلات بشكل متصاعد وباتت مألوفة بعد بداية الحرب الباردة؛ ذلك أن المنافسة مع الاتحاد السوفياتي، ولاحقًا مع جمهورية الصين الشعبية، لم تشكل، في بادئ الأمر، تحديًا للقواعد والمؤسسات التي أحدثتها الولايات المتحدة فحسب، بل إنها قدمت بالنسبة إلى الدول الأخرى أيضًا إمكانية نظام عالمي مختلف تمامًا.

اتخذ التدخل الأميركي أشكالًا مختلفة. تارةً كان مباشرًا وتضمن اللجوء إلى استخدام قوتها العسكرية؛ وتارةً أخرى، كان يتم اللجوء إلى قوات بالوكالة. وكان التدخل في الغالب، ورغم عدم التنبّه إلى ذلك بشكل كبير خلال تلك الأثناء، سريًا وغير قانوني حتى بموجب القانون الأميركي. وهو وقَع في المناطق كافة - أوروبا الغربية وآسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وأفريقيا، والأميركتين - حيث تمارس الإمبراطورية نفوذها.

نجح أغلب هذه التدخلات في تحقيق أهدافه القصيرة المدى، رغم وجود بعض الانتكاسات الصغيرة أو الكبيرة. لكن حتى الهزائم الكبرى - في أنغولا وكوبا وإيران وفيتنام - لم تعنِ أن الإمبراطورية في تدهور. على العكس، فقد كانت الإمبراطورية شبه العالمية (لم تضم الاتحاد السوفياتي وجمهوية الصين الشعبية قط) لا تزال قوية عند انتهاء الحرب الباردة.

لم يكن حجم التدخل غير مسبوق على المستوى القومي فحسب، بل يكاد يكون غير مسبوق أيضًا على مستوى التاريخ العالمي؛ إذ لم يسبق لأي بلد آخر أن التزم التزامًا واسعًا بشأن منطقة كبيرة من العالم، ولم يكن ذلك ليكون ممكنًا لولا السيطرة على المؤسسات على المستويين العالمي والإقليمي. أما كونها كانت بحاجة إلى موارد عسكرية ضخمة، فهذا أمرلا شك فيه، غير أنها

كانت أيضًا بحاجة إلى دعم من أغلب السكان. ولضمان ذلك الدعم، اعتمدت الدولة الأميركية بشكل كبير على الجهات الفاعلة غير الدولتية (وهي التي جرى رصدها في الفصل السادس).

أولًا: أوروبا الغربية

كان دمج أوروبا الغربية في الإمبراطورية بعد الحرب العالمية الثانية تحديًا كبيرًا للولايات المتحدة؛ حيث إن دولًا كثيرة كانت إمبراطوريات هي الأخرى، ورأت الولايات المتحدة أن هناك حاجة إلى تفكيكها لكن من دون أن يحدث خلال تلك العملية أي استبعاد للحكومات والمواطنين. كما أن أوروبا الغربية كانت بحاجة إلى استعادة عافيتها الاقتصادية إن هي أرادت أن تحظى بفرصة البقاء في المعسكر الرأسمالي. كما أنه يجب الدفع بالديمقراطية قُدُمًا من دون المخاطرة بانتصار شيوعي في أي بلد من البلدان المعنية.

في قلب أوروبا تقبع ألمانيا. وكانت الولايات قد وضعت قبل استسلام ألمانيا غير المشروط في أيار/مايو 1945 بزمن طويل، خططًا بشأن ما يمكن القيام به خلال الاحتلال العسكري المحتوم الذي سيعقب هزيمة ألمانيا. وكما اتُّفق في طهران في عام 1943، ثم أُكد في يالطا وبوتسدام في عام 1945، سيتم تقسيم ألمانيا إلى مناطق سيكون فيه للقوى المحتلة نفوذ غير محدود تقريبًا [(449)].

كانت المنطقة الأميركية (الخريطة (7-1)) تقع في الجنوب، والاتحاد السوفياتي في الشرق، والبريطانيون في الشمال [(450)]، ومنطقة فرنسية صغيرة في الغرب [(451)] (كما أن برلين في ألمانيا الشرقية قُسمت أيضًا بين القوى الأربع). ومع حلول عام 1947، كانت الحكومة الأميركية قد أقنعت البريطانيين بدمج منطقتيهم مع إمكان ترك الفرنسيين، عند الضرورة، يتدبرون شؤونهم الخاصة. هكذا، بعد مرور عامين على انهيار ألمانيا النازية، كانت الولايات المتحدة في وضع يسمح لها بتشكيل ما سيصبح ألمانيا الغربية على شكل محمية، عِلمًا بأن الشعب الألماني والحكومة البريطانية كلاهما لم يكونا في وضع يسمح لهما بمعارضة المطالب الأميركية.

خلال هذه الممارسة الإمبراطورية، كانت الحكومة الأميركية ناجحة بامتياز، وكانت ألمانيا الغربية الحليف الأوروبي الأكثر إخلاصًا للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. ووضع إصلاح العُملة الذي شجعت عليه أميركا في المناطق غير السوفياتية في عام 1948 ألمانيا الغربية على درب التعافي الاقتصادي، وسُمح للدولة للمشاركة في مشروع مارشال في العام التالي.

الخريطة (7-1): ألمانيا تحت الاحتلال



كان الاعتراض السوفياتي على تقسيم ألمانيا الفعلي، الذي تضمنته الاعتبارات الجديدة، بلا جدوى [(452)]، وهكذا نشأت الجمهورية الفدرالية الألمانية في عام 1949 بقانون أساسي (Basic Law) صاغه المسؤولون الأميركيون [(453)]. ومع حلول عام 1955، كانت الحكومة الأميركية قد تغلبت على مقاومة حلفائها، وسمحت لألمانيا الغربية بالتسلح من جديد، والانضمام إلى الناتو. بدت البنى الاقتصادية والسياسية الألمانية الغربية الآن مستقرة إلى حدٍّ كبير بما سمح للولايات المتحدة وحلفائها بإنهاء الاحتلال العسكري لجميع أرجاء البلد، ماعدا برلين الغربية [(454)].

كانت حكومات ألمانيا الغربية تبدي تجاه الشيوعية عداءً شديدًا وثابتًا، وقد جعل القانون الأساسي أن يكون للشيوعيين، ولو موطئ قدم في البرلمان، أمرًا مستحيلًا تقريبًا. ولم تكن هذه هي الحال في مناطق أخرى من أوروبا الغربية، حيث كان الشيوعيون في الغالب يحظون بشعبية هي إلى حدٍّ ما نتيجة الدور الريادي الذي قاموا به في الصراع ضد الفاشية. ولعل أفضل دليل على ذلك ما كان في حالة اليونان، حيث أدى الانتصار العسكري الشيوعي إلى انطلاق عقيدة ترومان في آذار/مارس 1947.

ما إن لاحت نهاية الاحتلال الألماني لليونان في الأفق، حتى شُكِّلت فيها حكومة ائتلاف ضمت شيوعيين في أوائل أيار/مايو 1944. ولكن سرعان ما انهارت الحكومة، واندلعت الحرب الأهلية قبل نهاية ذلك العام، فتدخّل البريطانيون بقوة لمساندة خصوم الشيوعيين، لكن مع أوائل عام 1947 - ورغم مقتل 50,000 يوناني - فشل الشيوعيون في إلحاق الهزيمة بهم.

في تلك المرحلة بالذات تدخلت إدارة الرئيس هاري س. ترومان (1945-1953) وحوّلت اليونان إلى محمية أميركية. انهزم الشيوعيون الذين تلقّوا دعمًا عسكريًا من ألبانيا وبلغاريا ويوغسلافيا، لكنهم لم يتلقوه من الاتحاد السوفياتي، وجرى إقصاؤهم عن الحياة السياسية. ثم شُكِّلت البعثة الأميركية لمساعدة اليونان (AMAG) التي أُعطيت صلاحيات فوق العادة. وكانت تعليمات وزارة الخارجية إلى رئيس البعثة دوايت غريسوولد قد وضعت لها المعايير:

كل قضية تتضمن اتخاذ قرارات سياسية رفيعة تؤثر في عمليات البعثة الأميركية لمساعدة اليونان... يجب... أن تُرفع إلى وزارة الخارجية قبل القيام بأي إجراء.... يُقصد بالقرارات ذات الصبغة «السياسية الرفيعة» القرارات التي لها تبعات سياسية مهمة.... ومن القضايا التي تتضمن القرارت ذات الصبغة السياسية الرفيعة، نذكر:

أ- كل عمل من ممثلي الولايات المتحدة ذا ارتباط بحدوث تغيير في الحكومة اليونانية؛

ب- كل عمل من ممثلي الولايات المتحدة لإجراء تغيير في القيادة العليا للقوات المسلحة اليونانية، أو للحؤول دون هذا التغيير؛

ج- كل زيادة كبيرة أو نقصان شديد في حجم القوات المسلحة اليونانية؛

د- كل خلاف قد يقع مع السلطات اليونانية أو البريطانية، بغض النظر عن مصدره، ويمكن أن يسيء إلى علاقة التعاون بين المسؤولين الأميركيين في اليونان ونظرائهم اليونانيين والبريطانيين؛

هـ- كل قضية أساسية تتضمن علاقات اليونان بالأمم المتحدة أو بأي دولة أجنبية أخرى غير الولايات المتحدة؛

و- كل قضية أساسية تتضمن سياسات الحكومة اليونانية إزاء الأحزاب السياسية والنقابات والعناصر المخربة والقوات المسلحة المتمردة اليونانية ... إلخ، بما في ذلك قضية العقوبات والعفو وما شابه ذلك؛

ز- كل قضية تتضمن إجراء انتخابات في اليونان.

ليس المقصود من القائمة أعلاه أن تكون شاملة وإنما أن تقدم أمثلة [(455)].

تركت هذه القبضة الأميركية المُحكمة السياسيين يتصارعون حول أمور تافهة، كما هي الحال في المحميات الأميركية الأخرى [(456)]. وكان على رؤساء الحكومة أن يبدوا الولاء لواشنطن قبل أن يُنتخَبوا، ومن بين هؤلاء نذكر جورج باباندريو، غير أن نجله (أندرياس) كان أكثر من أبيه استقلالًا. وحين بدا واضحًا أن انتخابات عام 1967 قد تحمل الأب العجوز إلى السلطة مع دور مهم لابنه، تدخّل الجيش وأقام حكمًا دكتاتوريًا، وكان المسؤولون الأميركيون يعون المخططات جيدًا، لكنهم اختاروا عدم التدخّل [(457)].

أدى الدعم المقدَّم لاحقًا إلى النظام العسكري المتوحش (1967-1974) إلى وقوع أضرار جسيمة لحقت بسمعة الحكومة الأميركية [(458)]، غير أن الأخيرة

اعتبرت ذلك آنذاك ثمنًا يستحق تحمّله في مقابل الولاء اليوناني خلال الحرب الباردة. ولكن النظام تمادى في تعسفه في عام 1974 حين أطاح الحكومة في قبرص واستفز تركيا (العضو هي الأخرى في الناتو) التي قامت باحتلال [الجزء التركي من الجزيرة] [459]، فصارت الزمرة الحاكمة عبئًا ثقيلًا، وكانت الحكومة الأميركية راضية بعودة الحكم المدني شرط أن يبقى القادة [اليونانيون] الجدد موالين للولايات المتحدة.

أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تشكيل حكومات ائتلاف في العديد من دول أوروبا الغربية، بمشاركة من الشيوعيين. وكانت فرنسا أهم هذه الدول، حيث كان الحزب الشيوعي قد كسب سمعة كبيرة من معارضته لألمانيا النازية، فتزايد عدد أعضائه بشكل كبير [460]. إضافة إلى ذلك، حصل على أصوات تفوق أصوات أي حزب آخر في انتخابات المجلس التشريعي في تشرين الثاني/نوفمبر 1946.

كان طرد الشيوعيين من الحكومة الفرنسية إذًا على رأس الأولويات الأميركية بعد أن أُعلنت عقيدة ترومان. وكانت إحدى الوسائل التي اختيرت لهذا الغرض هي البنك الدولي الذي جعل من فرنسا أول دولة تحصل على قرض خاضع لكثير من الشروط. شرح كاي بيرد في السيرة التي وضعها لرئيس البنك الدولي آنذاك جون ماكلوي، حيثيات المفاوضات بشأن الشروط فقال: «في موازاة ذلك، أعلمت وزارة الخارجية الأميركية الفرنسيين بشكل فظ أن عليهم ‹تصحيح الوضع الحالي›، وذلك بإقصاء أي نائب شيوعي من الحكومة. وهكذا أُبعد الحزب الشيوعي من حكومة الائتلاف في أوائل أيار/مايو 1947، وخلال ساعات، وفي ما بدا تأكيدًا لوجود ترابط بين القرارين، أعلن ماكلوي أن فرنسا ستحصل على قرض من (البنك الدولي)» [461].

ولكن تبيَّن أن طرد الحزب الشيوعي من الحكومة في إيطاليا كان أمرًا أكثر صعوبة بسبب ضخامة حجمه [462]. ومع أن الشيوعيين أُبعدوا من الحكومة في أيار/مايو 1947 [463]، كما حدث في فرنسا وبلجيكا في الوقت ذاته، فإن الحزب كان في موقع جيد للفوز بالانتخابات التشريعية في نيسان/أبريل 1948. بالفعل، جعل تحالفه مع الحزب الاشتراكي الأمر محتملًا إلى حد كبير.

حرض هذا الاحتمال الحكومة الأميركية على التحرك بسرعة، فلجأت إلى جميع الوسائل المتاحة، إضافة إلى الطرق التقليدية (مثل تمويل الأحزاب غير الشيوعية، والبث المتزايد لإذاعة صوت أميركا، والتوزيع الواسع للأفلام الوثائقية والروائية الأميركية)، فاستخدمت الحملة تقنية جديدة شُجِّع بمقتضاها الأميركيون الذين هم من أصل إيطالي على الكتابة لذويهم ولأصدقائهم في إيطاليا لتحذيرهم من العواقب الوخيمة لانتصارٍ شيوعي محتمل. ولتسهيل ذلك، وضعت الحكومة الأميركية ترتيبات لنشر عينة من الرسائل على صفحات الجرائد.

أحرزت الحملة نجاحًا باهرًا، وانهار الائتلاف اليساري خلال أسابيع قبل الإنتخابات. وعاد المسيحيون الديمقراطيون إلى السلطة لما يقارب 50 عامًا، وأُقصي الشيوعيون من السلطة نهائيًا. أثبتت قيادة المسيحيين الديمقراطيين أنها حليفة موالية للحكومة الأميركية، وكانت إيطاليا محمية أميركية فعلًا خلال فترة الحرب الباردة، مع وجود عشرات من القواعد العسكرية الأميركية التي توفر الأمن.

كان تهميش الشيوعيين ضروريًا، لكنه لم يكن كافيًا إذا أرادت الإمبراطورية الأميركية شبه العالمية أن ترسخ نفسها في أوروبا الغربية. وحشدت الأحزاب الشيوعية الدعم الانتخابي لسياسات داخلية بدل سيسات خارجية. هكذا، كان من الضروري أيضًا تشجيع ثقافة سياسية غير شيوعية، وموالية، في حدود الممكن، لأميركا.

انطلقت العملية في ألمانيا حال انتهاء الحرب مع دعمٍ للصحف، بما في ذلك صحيفة **نوي تسايتونغ** (Neue Zeitung)، التي كانت ناجحةً إلى درجة كبيرة. وقد بادر وليام بنتون، حين عُيِّن مساعدًا لوزير الخارجية للعلاقات العامة والثقافية في آب/أغسطس 1945، إلى الحصول على موافقة هوليوود من أجل «نظام تطوعي للتشاور مع وزارة الخارجية في تمثيلها للقضايا الدولية» [(464)]، ووضع هذا الأساسَ لعلاقة طويلة الأمد بين الحكومة الأميركية وصناعة الأفلام من أجل ترويج الدعاية.

لم تحظ هذه المبادرات الجديدة برضا الجميع؛ إذ كتب وزير الخارجية جورج مارشال في نيسان/أبريل 1947 إلى بنتون قائلًا: «إن استعمال الدعاية في حد ذاتها لهو فعل مناقض لمبادئ الديمقراطية المقبولة، عمومًا، لدينا وللتصريحات العامة التي أدليتُ بها. ثمة أمر آخر، وهو أننا على هذا النحو سنخدم مصالح السوفيات الذين يجيدون هذه التقنيات. إن هدفنا الوحيد في برنامجنا الإخباري لما وراء البحار يجب أن يكمن في تقديم الحقيقة ولا شيء سوى الحقيقة، بطريقة واقعية ومحايدة تمامًا. وعلى هذا النحو فحسب يمكننا تبرير الإجراء والافتخار بنزاهة العمل أمام أنظار العالم» [(465)].

غير أن سرعان ما جرى تجاوز تحفظات مارشال وآخرين، ووُضِع برنامج الدعاية (ولو أنه لم يكن بالشكل الفظ الذي مارسه الاتحاد السوفياتي) على أساس أكثر صلابة في عام 1948، مع إبرام قانون سميث - مونت (Smith-Mundt Act) لنشر «أخبار عن الولايات المتحدة وشعوبها وسياساتها». مهد هذا الطريقَ لإنشاء وكالة الإعلام التابعة للولايات المتحدة (USIA) في عام 1953، وهي الوكالة التي مُنحت مسؤولية عالمية واسعة لتشجيع المصالح الأميركية في الخارج، بما في ذلك عبر إذاعة صوت أميركا.

كانت عمليات وكالة الإعلام التابعة للولايات المتحدة ضمن المجال العام، ولكن كان هناك أيضًا برنامج سري ترعاه وكالة الاستخبارات المركزية. أدى

هذا في أوروبا إلى إنشاء إذاعة أوروبا الحرة (Radio Free Europe) وتأسيس منظمة الحرية الثقافية (CCF)، التي سخّرت موارد وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) الأميركية كي تصْدر في الدول الأوروبية الغربية سلسلة من المنشورات كان لها تأثير كبير (وولاء لأميركا)، إلى أن كُشفت مصادر تمويل المنظمة في عام 1966 [(466)].

عندما بدأت الولايات المتحدة برنامج «الدبلوماسية الثقافية» الخاص بأوروبا بعد الحرب، كانت الدول الغربية تواجه مستقبلًا اقتصاديًا قاتمًا. وكان التعافي بطيئًا ومترددًا إلى أن وضعته المساعدة الخارجية في إطار مشروع مارشال على أساس أكثر استدامة. بيد أن تلك المساعدة الاقتصادية كانت موقتة، وتوقفت بالفعل في عام 1952. في ظل تلك الظروف، كانت إدارتا الرئيسين هاري ترومان ودوايت أيزنهاور تحبذان بقوة كل سياسة يمكنها أن تشجع على النمو الاقتصادي الأوروبي الغربي.

رحبت الحكومة الأميركية كثيرًا باقتراح إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم الحجري والصلب في عام 1950. ومع أنها تدين بالفكرة والتصميم للفرنسي جان مونيه (Jean Monnet)، الذي كان قد أمضى أعوام الحرب في العاصمة واشنطن وعمل مستشارًا خاصًا للرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت، فقد كان يُنظر دائمًا إلى الجماعة الأوروبية للفحم الحجري والصُّلب باعتبارها مقدمة لمخطط أوسع وأكثر طموحًا من أجل اندماج أوروبي. حدث ذلك في حينه، عندما شُكِّلت الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) من ستِّ دول (بلجيكا وفرنسا وألمانيا وهولندا وإيطاليا ولوكسمبورغ) بعد معاهدة روما لعام 1957.

ورغم أن معاهدة روما استبقت الوحدة الجمركية التي ستؤدي إلى بعض الانفراج التجاري على حساب الولايات المتحدة، فإنها احتفظت بدعم إدارة أيزنهاور على أساس أنها ستشجع النمو الاقتصادي وتقلص المساعدة الأميركية وتؤمّن موارد للدفاع القومي. إضافة إلى ذلك، كانت الولايات المتحدة تمارس الضغط لضمان ألّا يكون هناك أي تمييز ضد الاستثمار الداخلي للشركات الأميركية، ما سيجعلها مقبولة أكثر في صفوف القطاع الخاص.

كان الاندماج ناجحًا بحيث إن أوروبا الغربية ستحقق مع مرور الوقت تكافؤًا مع الولايات المتحدة في كثير من المؤشرات الاقتصادية [(467)]. كان من المتوقع إذًا أن تخلع المنطقة عنها العباءة الإمبراطورية الأميركية بالكامل، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. غير أن أوروبا الغربية بقيت على المستوى العسكري تعتمد على الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، على الرغم من تنامي قوتها الاقتصادية. وكان الأمن القومي هو نقطة ضعف مشروع الاندماج الأوروبي.

يمكن رصد أسباب ذلك في هاجس الغزو السوفياتي الذي كان يسكن الجماعة الأوروبية. ومع أنه كان هناك دومًا مبالغة في هذا الشأن، فإن الخطر كان يُعتبر

كافيًا لإقناع الدول الأوروبية الأساسية خارج المعسكر السوفياتي (بما فيها تركيا) بضرورة الانضمام إلى الولايات المتحدة في إطار الناتو. غير أن الدفاع الوحيد الذي يحظى بالصدقية في مواجهة خطر هجوم سوفياتي هو امتلاك الأسلحة النووية. وما دام أن هذه الأخيرة كانت تحت السيطرة الأميركية، فإن دول الناتو كانت في نهاية المطاف تابعة للولايات المتحدة من أجل الدفاع عن نفسها، وبالتالي لم تكن تتمتع بالسيادة الكاملة [(468)]. وكما أوضح ديفيد كاليو، الباحث الأميركي المتميز في العلاقات العابرة للمحيط الأطلسي، «يمكننا أن نفصل بين الدفاع الاستراتيجي لأميركا وأوروبا، كما يمكن أن يكون الناتو مظلة جماعية، ولكن وحده الرئيس الأميركي يمكنه أن يقرر متى يستخدمه. باختصار، ليست الأسلحة الحاسمة للدفاع عن منظمة معاهدة شمال الأطلسي خاضعة للاندماج، وإنما هي تحت السيطرة الأميركية المباشرة» [(469)].

ظل الناتو على الدوام، ورغم مظهره الخارجي، تحت هيمنة الولايات المتحدة. وخلال الحرب الباردة، كانت الأوامر الرئيسة، وأغلب تلك التي تقل عنها أهمية، رهن العسكريين الأميركيين، وكانت الدول الأعضاء تؤدي دور المضيف لكثير من القواعد العسكرية الأميركية، الجوية منها والبحرية [(470)]، غير أن الولايات المتحدة أقامت قواعد عسكرية أيضًا في بعض البلدان الأوروبية التي كانت تُعتبر غير مرشحة لعضوية الناتو، أهمها إسبانيا التي كانت تُعتبر ذات أهمية استراتيجية كبيرة بحيث إن إدارة الرئيس أيزنهاور كانت مستعدة للتغاضي عن نظامها الاستبدادي تحت قيادة الجنرال فرانسيسكو فرانكو الشديد العداء للشيوعية.

عرفت أوروبا الغربية تحولات على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال أعوام الحرب الباردة، غير أنها بقيت من الناحية العسكرية تابعة للولايات المتحدة، وكانت بالتالي جزءًا من الإمبراطورية شبه العالمية. بدا هذا لكثير من الأوروبيين تسوية مقبولة، لكن لا يمكن تقبّلها إلا إذا ما اعتُبر الاتحاد السوفياتي خطرًا جديًا، وكان دافعو الضرائب الأميركيون مستعدين للمساهمة في الدفاع عن أوروبا. لهذا السبب، كانت الدبلوماسية الثقافية، بما فيها الدعاية، مهمة لنجاح المشروع الإمبراطوري الأميركي.

الإطار (7-1): «العلاقة الخاصة» بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة

كان رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، وبالنظر إلى حاجته الماسة إلى إقحام الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، يلجأ غالبًا إلى لغةٍ يهدف فيها إلى دغدغة عواطف الجماهير الأميركية وإطرائها. كان ذلك يحوي

عبارة «العلاقة الخاصة» لوصف الروابط التاريخية بين البلدين، رغم أن أشار، بالنسبة إلى معظم ما ورد في التاريخ الأميركي قبل القرن العشرين، إلى أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة كانتا دائمًا متنافستَين استراتيجيَّتين.

عندما انضمت الولايات المتحدة أخيرًا إلى الحرب بعد هجوم اليابان على بيرل هاربر في كانون الأول/ديسمبر 1941، كان الحليفان يعملان بشكل وثيق فعلًا. لكن حتى قبل نهاية الحرب، كان الوضع الخاضع للمملكة المتحدة جليًا للجميع، ولم تَمنح الولايات المتحدة حليفتها زمن الحرب أي امتيازات خاصة خلال الأعوام التي أعقبت الحرب.

كيف غدت هذه العلاقة «غير خاصة» بات واضحًا من خلال الرد الأميركي على الغزو البريطاني (جنبًا إلى جنب فرنسا وإسرائيل) لمصر في عام 1956 (يُنظر الفصل السابع، المبحث الثالث). وقد دانت إدارة أيزنهاور الاعتداء، وفرضت عقوبات، ولم تغير من سياستها إلا عندما سحبت بريطانيا جنودها.

بعد تشكيل الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) في عام 1958، من دون مشاركة بريطانيا، تزايد اهتمام الولايات المتحدة بألمانيا الغربية باعتبارها الحليف الرئيس في أوروبا. مع ذلك، واصل رؤساء الوزارة البريطانيون استعمال عبارة «العلاقة الخاصة»، وأبدى الرؤساء الأميركيون على العموم سعادتهم بذلك، ولم يعترضوا.

ليس من العسير العثور على الأسباب وراء ذلك، مع أن ليس ثمة كثير من التبريرات. وبالنسبة إلى الإدارات الأميركية، غدت بريطانيا العظمى دولة موالية، تعمل قواتها المسلحة على نحو جيد مع الجنود الأميركيين. ويجري تبادل الأسرار عبر تحالف استخباراتي (من طريق ما يُعرف بجهاز «العيون الخمس» (five eyes) لأنه يضم أيضًا أستراليا وكندا ونيوزيلندا)، كما أن المملكة المتحدة نادرًا ما صوتت ضد الولايات المتحدة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. بالنسبة إلى رؤساء الوزارة البريطانيين، يعَد هذا الزعم تعبيرًا عن غرور لا ضرر منه؛ ذلك أنه يغالي في حجم النفوذ البريطاني في العالم، ما يساهم في التخفيف من وطأة خسارتها إمبراطوريتها.

في الواقع، ليس في وسع القوى الإمبراطورية - خصوصًا تلك التي تكون إمبراطورية شبه عالمية - أن تقيم علاقات خاصة مع أي بلد. بدلًا من ذلك، يُسعد الولايات المتحدة أن تسمح لكثير من الدول بأن تزعم أنها تحظى بعلاقة خاصة معها، شريطة ألّا تتوقع في المقابل أي امتيازات خاصة.

ثانيًا: منطقة آسيا والمحيط الهادي

كانت الولايات المتحدة قوة إمبراطورية رئيسة في منطقة آسيا والمحيط الهادي حتى قبل بداية الحرب العالمية الثانية. وستستولي على مناطق إضافية، بعد استسلام اليابان غير المشروط في آب/أغسطس 1945 [(471)]. غير

أن أهم ما كانت ما ستستولي عليه هو اليابان ذاتها التي احتلتها القوات الأميركية فور استسلام القوات العسكرية اليابانية.

على خلاف ما حدث في ألمانيا الغربية، اختارت الولايات المتحدة ألا تقتسم المسؤولية مع أي من القوى خلال احتلال اليابان. وللتخفيف من حدة حساسيات الحلفاء، شُكِّلت في واشنطن لجنة للشرق الأقصى ضمت 11 دولة، وفي طوكيو مجلس للحلفاء ضم أربعة أعضاء (الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي). غير أن هذه الهيئات لم تكن تمتلك صلاحيات تنفيذية، وكانت سلطات الولايات المحدة تتجاهلها إلى حد كبير.

لعل ما كان يحرك السياسة الأميركية بداية هو عقيدة «العقاب والإصلاح» التي طبَّقها الجنرال دوغلاس ماك آرثر، القائد الأعلى لقوات التحالف (SCAP)؛ إذ أُقيمت محاكم للنظر في جرائم الحرب، وأُقصي حوالى 200,000 من المواطنين اليابانيين عن المشاركة في الحياة العامة، ووضِع دستور لليابان يحظر إنشاء قوات عسكرية أو ممارسة الدولة الحق في شن حرب [(472)]. أُجري هذا كله بناء على افتراض أن الصين ستكون الحليف الرئيس للولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، مع تكليف اليابان بدور ثانوي نسبيًا في القضايا الدولية.

غير أن انتصار ماو تسي تونغ في الصين في عام 1949، واندلاع الحرب الكورية في العام التالي، أجبرا إدارة ترومان على المسارعة إلى تعديل مخططاتها بشأن اليابان. ستكون الدولة الآن مستقلة ظاهريًا، مع أنها محمية، بعد إقرار معاهدة سلام وقّعتها 48 دولة في سان فرانسيسكو في عام 1951 [(473)]، بينما تمنح معاهدة أمن ثنائية للولايات المتحدة في الآن ذاته صلاحيات فوق العادة للتدخل في شؤون اليابان الداخلية، والحفاظ على القواعد العسكرية على امتداد البلد.

تم تعديل معاهدة الأمن في عام 1960، لكنها مع ذلك تركت الولايات المتحدة في وضع مهيمن في اليابان. وبقيت أوكيناوا مستعمرة أميركية، حيث أقامت الولايات المتحدة أكبر قواعدها العسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادي. كما بقيت الصلاحيات القضائية اليابانية على الموظفين العسكريين المرابطين هناك محدودة جدًا [(474)]. فرضت الحكومة الأميركية أيضًا قيودًا على التجارة اليابانية مع الصين الشيوعية إلى أن اعترفت الولايات المتحدة بالجمهورية الشعبية الصينية في عام 1971.

لم تحظ الهيمنة الأميركية بشعبية لدى عدد كبير من الناخبين اليابانيين، وخصوصًا الحزب الاشتراكي، غير أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) قدمت إلى الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP) المحافظ دعمًا سخيًّا ساعده على الاحتفاظ بالسلطة خلال أعوام الحرب الباردة، ما أعطى الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة حكوماتٍ يابانية مؤيدة لأميركا بشكل قوي.

أما كيف بقيت العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة غير متكافئة حتى بعد مراجعة معاهدة الأمن، فهذا ما كُشف عنه خلال زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر إلى الصين في شباط/فبراير 1972؛ إذ انتهز ماو ووزير خارجيته شو إن لاي الفرصة للاحتجاج على الوجود العسكري الأميركي في اليابان. وبكلمات مايكل شالر الذي اعتمد على مذكرات المحادثات بين القادة، «ردَّ نيكسون بأن لولا معاهدة الأمن والقواعد العسكرية الأميركية ‘لما أمكن كبح الحصان الياباني الجامح’. كما أضاف نيكسون أن معاهدة الأمن ترغم اليابانيين على عدم تطوير أسلحتهم النووية... أو عدم ‘التمدد إلى كوريا أو تايوان أو الصين’. قدم التحالف الأميركي ‘امتيازًا على حساب اليابان’ والذي دونه ‘ستكون احتجاجاتنا مثل مدفع فارغ’ كما ‘أن الحصان الجامح لا يمكن ترويضه’» [(475)].

مع أخذنا في الاعتبار تمامًا الخطاب الذي يرتبط بلقاءات القمة، كشفت تلك المحادثات كيف أن الدائرة كادت أن تكتمل منذ الحرب العالمية الثانية، حينما كانت الولايات المتحدة تتوقع أن تصبح الصين بعد نهاية الأعمال العدائية حليفتها الرئيسة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وشريكتها في منع اليابان في أن يشكل خطرًا على السلام. بالفعل، مع أوائل عام 1943 لم تكن إدارة فرانكلين ديلانو روزفلت قد التزمت بإعادة سيادة الصين كاملة على أراضيها فحسب، بلا كانت تعمل أيضًا كي تصبح الصين في المستقبل أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

لم تألُ الولايات المتحدة جهدًا للحيلولة دون اندلاع الحرب بين الشيوعيين والقوميين في الصين عقب هزيمة اليابان. كانت المهمة في سبيل ذلك مستحيلة، وأرغم انتصار ماو في تشرين الأول/أكتوبر 1949 الولايات المتحدة على إعادة التفكير في استراتيجيتها الكاملة في منطقة آسيا والمحيط الهادي. غير أن إدارة ترومان، ومع قيامها بذلك، وجدت نفسها تفقد السيطرة على الأحداث؛ ففي أوائل شباط/فبراير 1950، وقَّعت الصين والاتحاد السوفياتي معاهدة بعيدة المدى، تشمل اتفاقية الدفاع المشترك في حالة اعتداء اليابان أو «أي دولة تتحالف معها» (في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة) [(476)].

لاحقًا، انتهزت دول كثيرة، لا في المعسكر السوفياتي فحسب، الفرصة للاعتراف بجمهورية الصين الشعبية الممثل الوحيد للصين. غير أن إدارة ترومان، التي تعرضت لضغط كبير من أطراف متعددة، رفضت القيام بذلك [(477)]، بل اختارت الاعتراف بجمهورية الصين (ROC) بإدارة تشيانغ كاي تشيك لتايوان، باعتبارها الحكومة الصينية الشرعية الوحيدة.

دلَّ ذلك القرار المهم على أن تايوان، وهي جزيرة صغيرة تضم سبعة ملايين نسمة فقط، ستمثل الصين بكاملها في الأمم المتحدة، وسيكون لها مقعد دائم في مجلس الأمن. غير أن الدلالة الأخرى هي أن تايوان ستصبح محمية أميركية؛ ذلك أن جمهورية الصين لا تمتلك وسيلة أخرى للصمود في حالة

هجوم صيني. وبدا وضع التبعية واضحًا في حزيران/يونيو 1950 عندما أعلن الرئيس ترومان:

إن احتلال القوات الشيوعية فورموزا (تايوان) سيكون خطرًا مباشرًا يهدد أمن منطقة المحيط الهادي وأمن القوات الأميركية التي تقوم بوظائفها القانونية والضرورية في المنطقة. بناء عليه، أصدرتُ أوامري للأسطول السابع بمنع أي هجوم على فورموزا. وكنتيجة بديهية لهذا العمل، أدعو حكومة الصين في فورموزا إلى وقف جميع عملياتها الجوية والبحرية داخل البَرّ الرئيس. وسيحرص الأسطول السابع على أن يتم الالتزام بذلك. لا يمكن تحديد الوضع المستقبلي لفورموزا قبل استعادة الأمن في المحيط الهادي، أو الوصول إلى اتفاقية سلام مع اليابان، أو معالجة الأمم المتحدة هذا الأمر [478].

وجرى في عام 1954 الاتفاق على معاهدة للدفاع المشترك بين إدارة أيزنهاور وتايوان تُلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن الجزيرة في حالة الهجوم عليها [479].

كما منحت المادة السابعة من المعاهدة الولايات المتحدة الحق في إقامة قواعد عسكرية في تايوان (سيكون هناك العديد منها). بقيت الاتفاقية سارية المفعول حتى بعد أن أخذت جمهورية الصين الشعبية مقعد جمهورية الصين في الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 1971، وانتهت صلاحيتها في عام 1980، بعد عام واحد من تحويل الولايات المتحدة ولاءها الدبلوماسي بعيدًا عن إدارة تايوان وباتجاه حكومة بيجين [480].

خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، لم تكن الولايات المتحدة تولي كوريا اهتمامًا كبيرًا. وفي أعقاب التدخل الياباني في عام 1905، كان الشغل الشاغل لإدارة ثيودور روزفلت لا يتمثل في إدانة اليابان بل في الحصول على ضمانات بأن هذا التدخل العدائي لن يهدد المستعمرة الأميركية في الفليبين. غير أن تلك السياسة تغيرت تمامًا مع الاحتلال الأميركي لليابان في نهاية الحرب. وحظيت كوريا عندها - وهي التي لا تبعد عن أقرب نقطة من اليابان أكثر من 100 ميل - بأهمية استراتيجية.

كانت كوريا، في واقع الأمر، جزءًا من التخطيط الأميركي لفترة ما بعد الحرب، ومنذ عام 1943 على الأقل. وكان زعماء التحالف قد التزموا باستقلال كوريا، لكنهم أضافوا العبارة المقلقة التالية: «في الوقت الملائم». وخلال مؤتمر يالطا، كان تشرشل وروزفلت وستالين قد اتفقوا على إقامة وصاية تتشكل من قوى أربع تتحكم في شبه الجزيرة [481]. غير أن مع حلول أيلول/سبتمبر 1945، لم تنخرط في العملية سوى قوتين، مع قبول الاتحاد السوفياتي استسلام الجنود اليابانيين شمال خط العرض 38، بينما قامت القوات الأميركية بالأمر ذاته في الجنوب [482].

هكذا، وأمام عجز القوتين عن التوصّل إلى اتفاق حول كيفية تحقيق الوحدة، توجَّهت القوتان بسرعة نحو إقامة محميات. في الجنوب، وجدت قوات الاحتلال الأميركية في سِينغمان ري (Syngman Rhee)، السلِطوي والعجوز،

قائدًا جديرًا بالثقة [483]. وأجريت الانتخابات في عام 1948، وأعلن ري رئيسًا لجمهورية كوريا، ثم انسحبت القوات الأميركية. غير أن ري بقي ملتزمًا بالوحدة، وانتهت سلسلة من الأحداث تميزت بعنف متصاعد باحتلال الشمال للجنوب في حزيران/يونيو 1950.

هُرعت إدارة ترومان للدفاع عن محميتها، وهكذا دخلت الحرب الكورية مرحلة جديدة، كانت أكثر دموية. واستطاعت الولايات المتحدة، مدعومة بالغياب الموقت للاتحاد السوفياتي عن مجلس الأمن، أن تضمن الدعم الدبلوماسي الأممي، فشكّلت تحالفًا من 16 دولة [484]. ولكن تعثّر تحقيق انتصار سريع للحلفاء حينما دخلت القوات الصينية الحرب مع نهاية عام 1950.

انتهت الحرب في أواسط عام 1953 إلى تقسيم كوريا على النحو الذي كانت عليه تقريبًا مع بداية الحرب. وستصبح جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) الآن جزءًا رئيسًا من الإمبراطورية الأميركية في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وجرى على نحو سريع توقيع معاهدة ثنائية تمنح الولايات المتحدة الحق في نشر قواتها المسلحة في طول البلد وعرضه [485]. بعد ذلك، ستتدفق المساعدات والاستثمارات الأميركية إلى البلد، ما سيساعد في تحويل كوريا الجنوبية إلى نموذج للنمو الاقتصادي. وهذا الأمر ذاته سيحدث في تايوان.

بما أن كوريا الشمالية لم تُمنَ بهزيمة، اعتبر كثير من الأميركيين أن نهاية الحرب كانت مؤشرًا على فشل السياسة الإمبراطورية، نظرًا إلى عدم رغبة أميركا في اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية الساحقة. هكذا، كانت إدارة أيزنهاور تحت ضغط كبير لتضمن عدم تكرار الأمر ذاته في مناطق أخرى، وسرعان ما ستجد تجد نفسها على المحك في الهند الصينية.

أصبحت الهند الصينية، بعد أن استعمرتها فرنسا خلال القرن التاسع عشر، وكانت تضم ما يُعرف حاليًا بكمبوديا ولاوس وفيتنام (الخريطة (7-2))، ممتلكات يابانية خلال الحرب العالمية الثانية. عارض فرانكلين ديلانو روزفلت، في البداية، مخططات فرنسا لاستعادة إمبراطوريتها الآسيوية، غير أنه خفف موقفه خلال مؤتمر يالطا. وبعد استسلام اليابان في آب/أغسطس 1945، اندلع القتال مباشرة في الهند الصينية بين القوميين الفيتناميين، تحت قيادة هو شي مينه (الإطار (7-2)) والقوات الفرنسية. ورغم أن ستالين لم تكن له مصالح في جنوب شرق آسيا، ورفض الاعتراف بالجمهورية الديمقراطية لفيتنام تحت قيادة هو شي مينه، قدمت إدارة ترومان دعمها لفرنسا [486].

لم تَحل هذه المساعدة دون هزيمة القوات الفرنسية، فجرى في عام 1954 توقيع معاهدة سلام في جنيف (برعاية المملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي). ترتب عن ذلك بالنسبة إلى كمبوديا ولاوس تشكيل حكومتين حظيتا بمباركة إدارة أيزنهاور (التي لم توقع الاتفاقية). غير أنه سيتم اقتسام فيتنام موقّتًا في انتظار الانتخابات التي ستُجرى في تموز/يوليو 1956 بينما كان هو شي مينه يسيطر على الشمال.

الخريطة (7-2): الهند الصينية



الآن، تحرَّكت إدارة أيزنهاور بسرعة كي تفرض إرادتها الإمبراطورية على المنطقة، فجرى تشكيل منظمة حلف جنوب شرق آسيا، «سياتو» (SEATO)، في 8 أيلول/سبتمبر 1954 من ثمانية أعضاء. كانت ثلاث دول (فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) قوى إمبراطورية في المنطقة، وكانت دولتان (أستراليا ونيوزيلندا)، تتوقعان اندحارًا للقوة البحرية البريطانية، وبالتالي تتطلعان إلى حماية من لدن الولايات المتحدة في المستقبل [(487)]؛ وكانت دولة واحدة (باكستان) عضوًا آخر يأمل في الحصول على المساعدة الأميركية في صراعه مع الهند.

وضمن أولئك الأعضاء الثمانية، كان عضوان فقط يتنميان إلى المنطقة، أحدهما محمية أميركية ومستعمرة سابقة (الفليبين) [(488)]. غير أن المادة الرابعة من الفقرة الأولى من المعاهدة التي شكّلت ميثاق «سياتو» ينص على أن «يعترف كل طرف بأن الاعتداء عن طريق الهجوم المسلح في منطقة المعاهدة على أي من الأطراف الأخرى **أو على أي دولة أو أرض ستحددها الأطراف لاحقًا عن طريق الإجماع** سيمثل خطرًا على سلامتها وأمنها، وتتفق على أن في هذه الحالة ستعمل على مجابهة الخطر المشترك بما يتفق مع الإجراءات الدستورية» [(489)]. ولعل دلالة ذلك بدت جليَّة في اليوم ذاته الذي شهد توقيع المعاهدة بإضافة بروتوكول يحدد كمبوديا ولاوس و«المنطقة الحرة التي تخضع لسلطة دولة فيتنام» (أي المنطقة التي لا تخضع لهو شي مينه) باعتبارها المناطق التي سيجري تحديدها للحماية ضد العدوان.

كان لدى إدارة أيزنهاور الآن الغطاء القانوني الذي يمكن استعماله للتدخل في جنوب فيتنام بعد انسحاب الفرنسيين. وحُدِّد نغو دينه دييم، الفيتنامي الذي كان يشغل مناصب في الحكومتين الاستعماريتين الفرنسية واليابانية، باعتباره قائدًا مستقبليًا يمكن الاعتماد عليه، ودُفع به لرئاسة دولة فيتنام في عام 1955. هكذا رفض دييم، وبمباركة أميركية، إجراء الانتخابات الموعودة في تموز/يوليو 1956 على أساس أن حكومته لم توقع على اتفاقيات جنيف (Geneva

Accords). أما السبب الحقيقي، بطبيعة الحال، فهو أن هو شي مينه كان مرشحًا للفوز بها.

بعد مرور عِقدين من الزمن، وبعد مقتل أو ترحيل الملايين من الفيتناميين، أنزلت الهزيمة بالولايات المتحدة وحلفائها في الهند الصينية [(490)]. غير أن الهزيمة، ورغم ما ترتب عنها داخليًا ودوليًا، لم تؤشر إلى نهاية الإمبراطورية الأميركية في منطقة آسيا والمحيط الهادي - وبالأحرى في مناطق أخرى. وكانت نظرية الدومينو، التي وضع خطوطها العريضة الرئيس أيزنهاور، قد توقعت نتائج واسعة إذا انهارت فيتنام الجنوبية، غير أن قطع الدومينو الوحيدة التي سقطت كانت كمبوديا ولاوس، بينما خضعت تايلاند وماليزيا وبورما، وكلها بلدان مجاورة تعاني تمردات يسارية.

حصلت الحكومة الأميركية بالفعل، وحتى خلال تعرضها لنكسة تلو أخرى في الهند الصينية، على مكافأة أكبر وأهم حينما التزمت إندونيسيا، الخامسة عالميًا من حيث السكان، بالسير في الكنف الأميركي؛ فمنذ أواخر ستينيات القرن العشرين، أخذت إندونيسيا تتبع نموذجًا للتنمية الاقتصادية يشجع الاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة والاندماج الإقليمي، الشيء الذي أفادت منه الشركات الأميركية بشكل كبير.

كانت إندونيسيا (الهند الشرقية الهولندية سابقًا) مستعمرة هولندية حتى الحرب العالمية الثانية، حينما قامت اليابان باحتلالها. كانت إدارة ترومان تحبذ استرجاع هولندا مستعمرتها السابقة للأسباب ذاتها التي جعلتها تحبذ استرجاع فرنسا الهند الصينية (يُنظر أعلاه). غير أن فشل هولندا في عام 1948 في الالتزام بشروط مستوطنة تحظى فيها الولايات المتحدة بأسهم تجارية، أدى إلى تغيير في السياسة، وهكذا حظي استقلال إندونيسيا في عام 1949 بدعم أميركي [(491)].

كان القائد بلا منازع في الصراع في سبيل الاستقلال هو [أحمد] سوكارنو، الذي لم تكن لديه نيَّة استبدال استعمار هولندي بوصاية أميركية، حيث إنه لم يُظهر استقلال إندونيسيا على مستوى السياسة الاقتصادية فحسب، بل أظهره أيضًا باستضافة مؤتمر باندونغ في عام 1955، الممهِّد لحركة عدم الانحياز. كما أنه تعاون مع الحزب الشيوعي الإندونيسي (PKI) الذي كان آنذاك أكبر حزب شيوعي في العالم خارج الصين والاتحاد السوفياتي.

الإطار (2-7): هو شي مينه (1890-1969)

بتهاوي الإمبراطوريات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، برز جيل من القادة القوميين شكلوا طليعة الصراع ضد الاستعمار. ومع أنهم كانوا في كثير

من الحالات شيوعيين، فإنهم لم يكونوا بالضرورة معادين لأميركا، إلا إذا دفعتهم الظروف إلى ذلك.

كان هو شي مينه نموذجًا لهذا النوع من القادة. ولد في عام 1890 في قرية فيتنامية، واختار أن يسافر عبر العالم بعد تخفيض رتبة والده كقاض إمبراطوري فرنسي. عمل في سلسلة من الوظائف الوضيعة نسبيًا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قبل أن يستقر في فرنسا في عام 1919. انضم هو شي مينه إلى مناضلين فيتناميين آخرين من أجل ممارسة ضغط على المفاوضين في مؤتمر فرساي للاعتراف باستقلال فيتنام. وحينما باء ذلك بالفشل، التحق بالحزب الشيوعي الفرنسي عضوًا مؤسسًا قبل أن ينتقل أولًا إلى الاتحاد السوفياتي ثم إلى الصين.

عاد نهائيًا إلى فيتنام في عام 1941 بعد الاحتلال الياباني، وساهم في تشكيل الفِييت مِنه كقوة مقاومة. بعد الاستسلام الياباني، أعلن ولادة جمهوية فيتنام الديمقراطية، مستخدمًا كلمات مأخوذة مباشرة من إعلان الاستقلال الأميركي. غير أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كلاهما لم يعترفا بحكومته (واستمر عدم الاعتراف السوفياتي حتى عام 1950).

حاول أن يصل إلى تفاهم مع الحكومة الفرنسية التي كانت قد نشأت في باريس، لكن من دون جدوى. ثم اندلعت الحرب مرة أخرى في عام 1946 وانتهت بالهزيمة النكراء للقوات الفرنسية في ديان بيان فو في عام 1954. غير أنه وافق في جنيف، وعلى مضض، على تقسيمٍ موقت لفيتنام على حدود خط العرض 17، وحين دعمت إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور حكومة فيتنام غير الشيوعية، فكانت الحرب أمرًا لا مفر منه مرة أخرى.

لم يعش هو شي مينه ليرى بأم عينيه الهزيمة النهائية للولايات المتحدة، غير أنه عاش ما يكفي ليشهد الهجوم الذي عُرف باسم هجوم تيت (Tet Offensive) في عام 1968، وهو الهجوم الذي أظهر قوة حرب العصابات في إلحاق الهزيمة بعدو متفوق. منذ ذلك الحين، لم تكن للمفاوضات بين فيتنام وحكومة الولايات المتحدة سوى نتيجة وحيدة ممكنة.

كان الانقلاب الذي أطاح سوكارنو في عام 1965، وسحق الحزبَ الشيوعي الإندونيسي تحت إشراف سوهارتو، جنرال مُوال لأميركا، عمليةً في غاية العنف أدت إلى ما يقدر بمليون ونصف مليون من الوفيات. ولا تزال التفصيلات حتى اليوم مجهولة تمامًا، خصوصًا دور الـ CIA، لكنها كانت تدخلًا نموذجيًا يتضمن الدولة الأميركية والجهات الفاعلة غير الدولتية، وسيتكرر هذا السيناريو في بلدان أخرى [(492)]. اعترفت إندونيسيا تحت حكم سوهارتو، الذي حكم إلى أن أطاحه انقلاب في عام 1998، بالهيمنة الاستراتيجية والاقتصادية الأميركية في المنطقة في مقابل السماح له بحرية قمع المعارضين في الداخل.

هكذا كانت الإمبراطورية التي أنشأتها الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادي مترامية الأطراف. ولم تكن بعد عام 1975 تضم الصين أو الاتحاد السوفياتي ولا أي جزء من الهند الصينية، لكنها كانت مع ذلك تثير الاهتمام. كانت الثغرة الكبرى هي الهند التي بقيت محايدة بحزم بعد استقلالها، ومرتبطة بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي. غير أن الإمبراطورية شبه العالمية خلال الحرب الباردة لم تكن تُعنى بالأراضي فحسب، وبالمطلق بل بالنفوذ والتغلغل. حتى في الهند، لم يكن التغلغل الأميركي هامشيًا، وستزايد بشكل قوي مع انتهاء الحرب الباردة.

ثالثًا: الشرق الأوسط والدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى

لم تكن الولايات المتحدة تمتلك أراضي قبل الحرب العالمية الثانية في منطقتي الشرق الأوسط والدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى (الخريطة (7-3)) خلافًا لمنطقة آسيا والمحيط الهادي. بالفعل، كانت المسؤوليات الرسمية الأميركية تقتصر على محميتها ليبيريا في أفريقيا. وفي مقابل ذلك، كانت البلدان في هاتين المنطقتين خاضعة تقريبًا لنفوذ قوى أوروبية مختلفة باعتبارها مستعمرات أو محميات، بينما كان الحضور الأميركي - باستثناء الدبلوماسيين - يقتصر بشكل أساسي على استثمارات مجموعة صغيرة من الشركات الأميركية ونشاطات كثير من المبشِّرين والمؤسسات الخيرية.

تغير ذلك كله بشكل هائل بعد الحرب العالمية الثانية، حينما رسمت الإدارات الأميركية لنفسها سلسلة من الأهداف الطموحة. في الشرق الأوسط [493] (سيجري أدناه تناول أفريقيا جنوب الصحراء) كان الهدف الأول يكمن في وضع حد للنفوذ الحصري للإمبرياليين الأوروبيين، وكان الهدف الثاني الحصول على موارد طاقة يمكن الاعتماد عليها، والهدف الثالث ضمان أمن إسرائيل، والهدف الرابع الحيلولة دون أن يضع الاتحاد السوفياتي موطئ قدم أساسي في المنطقة. استلزمت هذه الأهداف دمج الشرق الأوسط ضمن الإمبراطورية الأميركية، وهذا بالضبط ما حدث. غير أن الأهداف كانت في بعض الأحيان تتعارض بعضها مع بعضها بحيث إن الإمبراطورية الأميركية لم تكن إطلاقًا تحظى بالأمن في الشرق الأوسط على غرار ما كانت تحظى به في مناطق أخرى من العالم.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الإمبراطورية الإيطالية في الشرق الأوسط قد انهارت بحيث كانت فرنسا وبريطانيا العظمى القوتين الإمبراطوريتين الوحيدتين [494]. كما تعطلت المحاولات الفرنسية لإعادة فرض النفوذ على لبنان وسورية تحت مظلة عصبة الأمم بفضل الجهود المشتركة للملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية [495]، ما جعل الحضور الفرنسي يقتصر على الجزائر والمغرب وتونس. ونالت الأخيرتان الاستقلال في عام

1956، بينما نالت الجزائر - التي كانت من الناحية القانونية محافَظة تابعة لفرنسا وليست مستعمرة - استقلالها في عام 1962 بعد حرب مريرة.
في هذا السياق، بقيت بريطانيا العظمى القوة الإمبراطورية الأوروبية الوحيدة في الشرق الأوسط. ولم تكن الإدارات الأميركية ترغب في بقائها فيه، غير أنها ترددت في الوقت ذاته في رؤيتها تنسحب سريعًا. هكذا، كان الانسحاب البريطاني قضية طويلة امتدت على مراحل، بدءًا من عام 1945 وانتهاء بعام 1971. ومع انسحاب البريطانيين، تقدمت الولايات المتحدة لتقوم بدور «الحِماية»، مستخدمةً الوكلاء للقيام بالدور ذاته، أو اعتمدت على شبكة من المؤسسات والجهات الفاعلة غير الدولتية (كما جرى توضيح معالمها في الفصلين الخامس والسادس) لضمان الامتثال للأهداف الأميركية.
حدث أول انتقال في السلطة في المملكة العربية السعودية في عام 1945، حين وقّع السعوديون والحكومات الأميركية اتفاقية من أجل بناء قاعدة جوية بالقرب من حقول النفط التي تتحكم فيها شركة أميركية [(496)]. وكان الانتقال الثاني في فلسطين في عام 1948، حيث كانت الولايات المتحدة رائدة في إنهاء الوصاية البريطانية والمساعدة في ضمان إقامة دولة إسرائيل. كان الانتقال الثالث في إيران في عام 1953، حيث أدت عملية سرية مشتركة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى الانقلاب على رئيس الوزراء محمد مصدق، وتلا ذلك تقليصٌ سريع للنفوذ البريطاني [(497)]. حدث الانتقال الرابع في مصر في عام 1956، حيث قام الرئيس أيزنهاور بإحباط محاولة فرنسية - بريطانية - إسرائيلية لإبطال عملية تأميم قناة السويس [(498)].
في هذه الحالات كلها، تزامن تراجع النفوذ البريطاني في حينه مع صعود النفوذ الأميركي. وهكذا أنهت ثورة قومية في العراق في عام 1958 الحماية البريطانية، وأصبحت الكويت دولة مستقلة عن بريطانيا في عام 1961، ما أدى إلى انحصار المسؤوليات البريطانية في الأردن والدول الصغيرة في الخليج [العربي] الفارسي. وحلّت الولايات المتحدة مكان المملكة المتحدة لتصبح القوة المهيمنة في العراق والأردن والكويت [(499)]، بينما استعملت إيران وكيلة لها في الخليج [...] بعد انسحاب البريطانيين في عام 1971. لكن في إثر قيام الثورة الإيرانية في عام 1979، قامت الولايات المتحدة بدور إمبراطوري في الخليج.
وجدت شركات النفط الأميركية في انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى فرصة سانحة، رغم أن الاقتصاد الأميركي كان حينها يكتفي بموارده المحلية لتأمين الطاقة إلى درجة كبيرة [(500)]. وحاولت بريطانيا العظمى وفرنسا أن تبقيا النفط بين يدي شركاتهما، غير أن الضغط الأميركي أرغمهما على السماح بالمشاركة الأميركية في شركة نفط العراق العملاقة (IPC) في عام 1922 [(501)]. وهكذا، اتفق المشاركون في هذه الشركة - شركات نفط بريطانية وفرنسية وأميركية، إضافة إلى شركة كالوست غولبِنكيان [(502)]

(Calouste Gulbenkian) - على عدم التنافس بعضها بين بعض في ما كان الإمبراطورية العثمانية سابقًا [503].

كانت لوزارة الخارجية يد في القيود التي فُرضت على التجارة، ما جعل الشركات الأميركية المقصاة في وضع غير مريح. ومن دون أن تهاب هذه الإكراهات، حصلت شركة «ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا» على عقد طويل الأمد في المملكة العربية السعودية في عام 1933، وبعد ذلك باعت جزءًا من حصتها لـ «تكساكو» لتغطية المصاريف. وبحلول عام 1938، قامت الشركة، التي ستُسمّى «أرامكو»، بالتنقيب عن النفط خارج الظهران مباشرة.

كان اكتشاف «أرامكو» الحدث الأكثر أهمية في تاريخ النفط، وبالتالي غيّر وجه العلاقات الأميركية - السعودية؛ ففي عام 1943، استفادت المملكة من المساعدة في اتفاقية الإعارة والتأجير (Lend-Lease) مع أنها لم تشارك في الحرب العالمية الثانية. وحينما وجهت «أرامكو» الدعوة إلى شركتين أميركيتين أخريين («جيرسي ستاندارد» (Jersey Standard) و«موبيل» (Mobil) للمشاركة في بناء خط النفط العابر للجزيرة العربية باتجاه البحر الأبيض المتوسط، ألغت إدارة ترومان اعتراضات مكافحة الاحتكار لوزارة العدل على أسس الأمن القومي، وبعد ذلك سمحت لـ CIA بالتخطيط لإطاحة الحكومة السورية التي كانت تعرقل المشروع [504]. وحينما أصر الملك السعودي في عام 1950 على تقاسم الأرباح مناصفة، وافقت وزارتا الخارجية والمالية على «الحيلة الذهبية» (golden gimmick) التي يمكن بموجبها أن تحصل «أرامكو» على تخفيضات ضريبية توازن نفقات الأرباح المتزايدة.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الاستهلاك الأميركي للنفط يتزايد بوتيرة أسرع تفوق الاحتياطات المحلية من النفط. وكان من دلالات ذلك أن الاقتصاد الأميركي، وليس اقتصاديات دول أوروبا الغربية فحسب، قد أصبح يعتمد على نفط الشرق الأوسط. هكذا، أخذت وزارة الخارجية تبحث عن مصادر أخرى للنفط. أما خارج المملكة العربية السعودية، فكان أكبر الاحتياطات موجودًا في إيران، ما منح العملية السرية ضد الحكومة في عام 1953 الفرصة المثلى لتحقيق ذلك. أعيد تشكيل الشركة الإنكليزية - الإيرانية للنفط، وهي التي كانت في السابق تحت نفوذ المصالح البريطانية، بحيث توفر فرصة لمشاركة الشركات الأميركية.

هكذا حظيت الحكومة الأميركية بتأمين الطاقة كما كانت ترغب، ناهيك عن أن حكومات صديقة في ليبيا [505] والكويت والدول الصغيرة في منطقة الخليج [...] رحبت كثيرًا بالاستثمارات الأميركية. غير أن مطالب الشركات كانت كثيرة، وفي المقابل كانت استجابة الحكومة الأميركية بطيئة جدًا لمعالجة المشكلة.

أُسست منظمة البلدان المصدرة للنفط، «أوبك» (OPEC) في العراق في عام 1960 وتمكنت من رفع أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال سبعينيات القرن العشرين. ثم عمدت الحكومات، بما فيها الصديقة للولايات المتحدة، إلى تأميم

شركات النفط الأجنبية. وأدى شعور معادٍ لأميركا دورًا رئيسًا في الثورة الإيرانية التي حملت إلى السلطة في عام 1979 حكومة إسلامية راديكالية كانت عازمة على تقليص النفوذ الأميركي في المنطقة. منذ ذلك الحين، أخذت الولايات المتحدة تبحث بشكل متزايد عن خيارات أخرى لتأمين الطاقة.

حينما التقى فرانكلين ديلانو روزفلت ابن سعود في شباط/فبراير 1945، أعرب الملك السعودي بكل وضوح عن معارضته الشديدة للصهيونية وإقامة دولة يهودية في فلسطين. ونظرًا إلى وعي إدارة ترومان بذلك، فإنها عملت في البداية بحذر بخصوص هذا الموضوع. بالفعل، بعد تصويت الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 1947 لمصلحة التقسيم [تقسيم فلسطين]، أجبر احتمالُ اندلاع حرب السفيرَ الأميركي لدى الأمم المتحدة على إعلان أن التقسيم لا يمكن تطبيقه، وبالتالي دعَّم قرار الأمم المتحدة بفرض الوصاية على فلسطين بدلًا من ذلك [506]. وحينما أعلنت إسرائيل استقلالها [قيام دولة إسرائيل] في 14 أيار/مايو 1948، كان كثير من المسؤولين الأميركيين الرفيعي المستوى، بمن فيهم وزير الخارجية جورج مارشال، ضد الاعتراف [بها].

على الرغم من ذلك، اعترف الرئيس ترومان بالدولة الجديدة بُعيد إعلان الاستقلال بـ 11 دقيقة [507]. غير أنه هو وخليفته كانا على الدوام حريصين على الظهور بمظهر المحايد في الصراع بين إسرائيل وجيرانها العرب. ولم تصبح السياسة الأميركية إزاء اسرائيل متحيزة - بخصوص الأسلحة النووية والحدود والمستوطنات و(غياب) دعم قيام دولة فلسطينية [508] - لجانب واحد [509] إلا خلال ولايتي الرئيسين جون ف. كينيدي (1961-1963) وليندون جونسون (1963-1969). واستمرت هذه السياسات تقريبًا من دون انقطاع خلال فترة الحرب الباردة.

إن طبيعة الموالاة التي تبديها السياسة الأميركية إزاء إسرائيل ظلت تُنسب في الغالب إلى قوة اللوبي اليهودي، خصوصًا لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية «أيباك» (AIPAC)[510]. لا يمكن أي أحد أن ينفي أن الاعتبارات الانتخابية ظلت على الدوام مهمة للغاية في دعم إسرائيل (وقد تكون محورية في حالة اعتراف ترومان بالدولة اليهودية)، لكن ما من قوة إمبراطورية سمحت على مر التاريخ لجماعة ذات منفعة خاصة بأن تفرض عليها سياسة تتصادم مع مصالح الدولة الكبرى. هكذا، فإن دعم إسرائيل ظل على الدوام متناسقًا مع غايات استراتيجية أخرى.

رغم أن إسرائيل كانت في الغالب تُزعج الولايات المتحدة في سياساتها الداخلية، فإنها كانت حليفًا قويًا خلال الحرب الباردة. بالفعل، كان من الممكن داخل الشرق الأوسط وخارجه الاعتماد على دعمها للولايات المتحدة في تنافسها العالمي مع الاتحاد السوفياتي [511]؛ فهي أدت في عام 1970 دورًا حيويًا في الحيلولة دون انقلاب القوميين العرب على الملك الأردني، حليف أميركا الرئيس، وهِي ستخدم في وقت لاحق المصالح الأميركية في أفريقيا وأميركا

الوسطى وأميركا الجنوبية. ومع اقتراب الحرب الباردة إلى نهايتها، كانت من بين الدول الأولى التي منحتها الولايات المتحدة لقب «حليف رئيس خارج منظمة معاهدة شمال الأطلسي» (major non-NATO ally).

على خلاف الولايات المتحدة، كانت روسيا قوة إمبراطورية في الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الأولى. وبفضل عامل الجغرافيا، خصوصًا البحر الأسود، سعى الاتحاد السوفياتي للحفاظ على حضوره في المنطقة. بالفعل، احتل الاتحاد السوفياتي (إلى جانب المملكة المتحدة) إيران في عام 1941، وحاول بعد الحرب، ومن دون جدوى، ضم الشمال الإيراني إلى أذربيجان (السوفياتية) [(512)]. غير أن ما حدث في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية من تحوّل من هيمنة بريطانية وفرنسية وإيطالية إلى هيمنة أميركية كان سريعًا بحيث إن الاتحاد السوفياتي وجد نفسه بعيدًا عن المنافسة حتى قبل بداية الحرب الباردة.

منحت إطاحة الملك فاروق في مصر في عام 1952، بفعل حركة ضباط عسكريين قوميين راديكاليين بقيادة جمال عبد الناصر، الاتحاد السوفياتي فرصته الأولى لإقامة وجود مهم في الشرق الأوسط. لم يكن عبد الناصر معارضًا لأميركا، لكنه أدرك بعد حين أنه لن يتلقى أبدًا من الرئيس أيزنهاور الأسلحة التي يحتاج إليها لمواجهة إسرائيل، بينما وُوجِهت مخططاته الطموح لبناء سد على النيل بعرقلة من البنك الدولي نتيجة تعليماتٍ من الولايات المتحدة. هكذا اغتنم الاتحاد السوفياتي الفرصة لملء كلٍّ من الثغرات العسكرية والتمويلية، ووقّع اتفاقًا مع الحكومة القومية في سورية أيضًا.

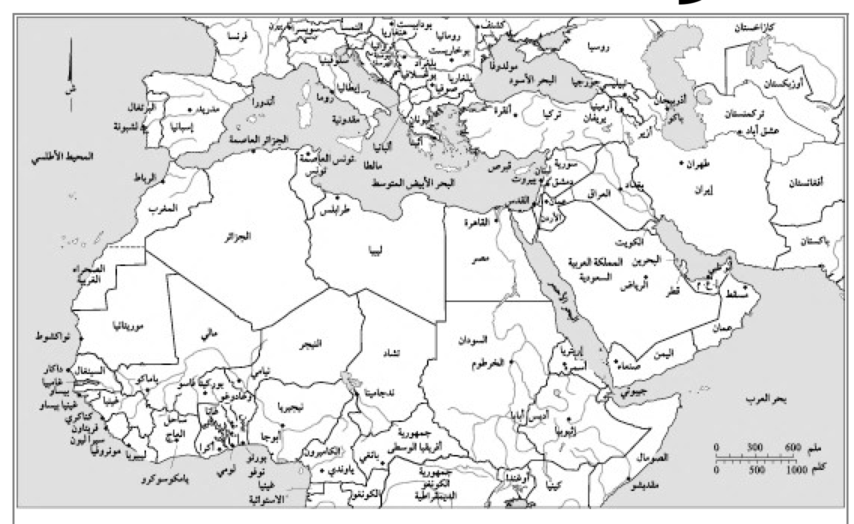
قدّم الرد الذي بادر أيزنهاور إليه بخصوص أزمة قناة السويس، حيث اصطف بشكل فعال إلى جانب الرئيس جمال عبد الناصر، فرصة لتعيد الولايات المتحدة بناء علاقتها بمصر، على وجه الخصوص، وبالقومية العربية، على وجه العموم. غير أن الفرصة ذهبت أدراج الرياح، وبدل ذلك صادق الكونغرس على قرار مشترك في آذار/مارس 1957، سيُعرف لاحقًا بعقيدة أيزنهاور (Eisenhower Doctrine)، ينص على أن «الولايات المتحدة تعتبر الحفاظ على استقلال دول الشرق الأوسط ووحدتها أمرًا حيويًا للمصالح القومية وللسلام العالمي» [(513)]. كان ذلك ضوءًا أخضر للتدخل في الشرق الأوسط كلما لاح خطر يتهدد الهيمنة الأميركية.

حدث أول تطبيق لعقيدة أيزنهاور في العام التالي؛ فالنفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط قطع شوطًا مهمًّا حينما أعلن النظامان القوميان الراديكاليان في مصر وسورية الوحدةَ في ما دُعي الجمهوية العربية المتحدة في شباط/فبراير 1958 [(514)]. ولكن عندما هددت الاضطرابات المدنية في لبنان وضع الحكومة الموالية لأميركا، أرسل أيزنهاور جنودًا وقِطعًا بحرية وطائرات. وجرى وقف مدِّ القومية العربية، غير أن عبد الناصر استنتج أنه بحاجة إلى تقوية علاقاته بالاتحاد السوفياتي.

كان لبنان أول غزو أميركي لبلد من بلدان الشرق الأوسط، وقد حفز هذا إدارة أيزنهاور على البحث عن مقاربة متعددة الأطراف للحد من الوجود السوفياتي في المنطقة. كان الحل الذي اهتُدي إليه هو منظمة المعاهدة المركزية («سينتو»)، التي صيغت على نموذج الناتو وضمَّت عضويتها من دول الشرق الأوسط كلًا من تركيا وإيران وباكستان [(515)]. هذه الدول شكلت فاصلًا بين الاتحاد السوفياتي وباقي دول الشرق الأوسط. وجرى بعد ذلك رفدُ «سينتو» بمجموعة واسعة من القواعد العسكرية الأميركية عبر المنطقة، كان الهدف منها مساعدة الولايات المتحدة على ضمان أهدافها في الشرق الأوسط.

مع ذلك، فإن الأهداف الأميركية في الشرق الأوسط لم تتحقق سوى جزئيًا؛ إذ بلغت الإمبراطوريات الأوروبية نهايتها، وباتت الولايات المتحدة القوة الأجنبية القيادية، مع ضمان بقاء وجود إسرائيل. غير أن الولايات المتحدة لم تستطع سوى القيام بدور الوساطة في اتفاقيات سلام مع اثنتين من الدول المجاورة لإسرائيل (مصر والأردن)، كما أن تأمين الطاقة بدا وهمًا نتيجة عمليات تأميم النفط و«أوبك». وقد تعارضت القومية العربية والوجود السوفياتي في المنطقة بعد وفاة جمال عبد الناصر في عام 1970، غير أن الإسلام الراديكالي - خصوصًا في إيران - سيثبت أنه يمثّل تحديًا أكبر كثيرًا.

الخريطة (7-3): الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



من بين مناطق العالم كلها، حيث ستقيم الولايات المتحدة إمبراطوريتها شبه العالمية، لم تحظ منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى سوى بأهمية ثانوية مع نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد كانت الولايات المتحدة تحتفظ فعلًا بعدد كبير من القواعد العسكرية، ولعل تلك القائمة في إثيوبيا، والتي سميت في ما بعد قاعدة كاغنو الجوية، جرى توسيعها بعد عام 1953 لتقدم دعمًا مهمًا للإمبراطور هيلا سيلاسي إلى أن جرى خلعه في عام 1974. كانت قاعدة كاغنو قريبة من البحر الأحمر، وكانت تراقب ممرات السفن من وإلى قناة السويس، وهكذا كانت مرتبطة ارتباطًا شديدًا بالمصالح الأميركية في الشرق الأوسط أكثر من الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى [(516)].

لم يجرِ اعتماد منصب مساعد وزير الخارجية للعلاقات الأفريقية إلا في عام 1949، وحتى ذلك الحين كان يشمل أيضًا منصب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا. كان أول موظف يعيَّن هو جورج ماكغي الذي رسم في عام 1950 الخطوط العريضة لأربعة أهداف أميركية بالنسبة إلى أفريقيا: التنمية المتدرجة للشعوب الأفريقية نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال؛ تنمية علاقات اقتصادية ذات منفعة للقوى الاستعمارية ولمستعمراتها الأفريقية؛ الحفاظ على حقوق التعامل الاقتصادي المتكافئ بالنسبة إلى جميع مجالات الأعمال في أفريقيا؛ خلق بيئة يرغب فيها الأفارقة بالارتباط بالولايات المتحدة وحلفائها [(517)].

دفعت هذه الأهداف الولايات المتحدة إلى اعتماد مقاربة مرنة باتجاه تفكيك استعمار القوى الإمبراطورية المتبقية [(518)] (كلها من حلفاء أميركا)، ما دامت الحكومة الأميركية ترغب في التأكد من أن الاستقلال لن يُحْدث فجوة سياسية

سيحاول الاتحاد السوفياتي ملأها، ولا تراجعًا في التغلغل الاقتصادي للشركات الأميركية. وما دام تفكيك الاستعمار سيضيف في نهاية المطاف ما يفوق 50 مقعدًا في الأمم المتحدة (تقريبًا العدد ذاته للأعضاء المؤسسين)، كان الحد من التأثير السوفياتي يعد واجبًا لضمان ولاء الدول الأفريقية الجديدة لأميركا، أو على الأقل، عدم ولائها للاتحاد السوفياتي.

على العموم، حُقِّقت هذه الأهداف، وبدأت عملية تفكيك الاستعمار في عام 1956 وانتهت في عام 1990 [(519)]. لم يحظ الاتحاد السوفياتي إلا بفرص قليلة، وحتى حيث توافرت هذه الفرص - كما، على سبيل المثال، في غينيا وغانا - فإنها لم تكن دائمة [(520)]. غير أن الضرر الذي لحق بسمعة الولايات المتحدة نتيجة جهودها يمكن أن يكون خطِرًا (بالنسبة إلى حالة الكونغو، يُنظر الإطار (3-7)).

أظهرت المؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، والتي أقامتها بعد الحرب العالمية الثانية، فعاليتها الكبيرة في إبقاء الدول الأفريقية في فلك الإمبراطورية شبه العالمية. وعملت الأمم المتحدة عمومًا كما كانت الولايات المتحدة قد خططت، مع عدم رغبة الاتحاد السوفياتي في اللجوء إلى حق الفيتو كلما تعلق الأمر بالشؤون الأفريقية. وضَمن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولوج الشركات الأميركية الأسواق الأفريقية كلها تقريبًا خلال فترة الحرب الباردة من دون تمييز، وكانت القارة مصدرًا للمواد الخام المهمة بالنسبة إلى الاقتصاد الأميركي [(521)]. إضافة إلى ذلك، استثمرت المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات بقوة في المناجم، بما في ذلك استخراج المعادن المهمة استراتيجيًا في جنوب أفريقيا، وتمتعت بدعم قوي من الحكومات الأميركية.

الإطار (3-7): جمهورية الكونغو (1960-1965)

مثّلت مستعمرة الكونغو البلجيكية كل ما كان أسوأ مظاهر الإمبريالية الأوروبية في أفريقيا، فكان قرار السلطة الاستعمارية بوجوب منح الاستقلال في 30 حزيران/يونيو 1960، بعد الانتخابات المتعددة، بارقة أمل وفرصة لتقدم البلاد. هذا لم يحدث، ويقع كثير من اللوم في هذا الشأن على الولايات المتحدة.

خلال أيام من الاستقلال، انفصلت مقاطعة كاتانغا الغنية بالمعادن تحت قيادة مويس تشومبي. وناشد رئيس الوزراء الكونغولي باتريس لومومبا، وهو قومي راديكالي، طالبًا المساعدة الخارجية. وجرى إرسال قوات بلجيكية لكنها لم تقم بأي شيء لإخماد التمرد؛ ذلك أن تشومبي تعهد بحماية مصالح

التنقيب الأجنبية. ردت إدارة أيزنهاور بالحصول على دعم الأمم المتحدة من أجل إرسال قوة متعددة الجنسيات لكنها هي الأخرى لم تقم بأي شيء لإنهاء الانفصال. في النهاية، لجأ لومومبا إلى الاتحاد السوفياتي من أجل نيل الدعم، فكان أن سارع ذُخر الـ CIA العقيد جوزف موبوتو إلى عزله، ثم ما لبث أن قُتل غيلة.

ورث الرئيس جون ف. كينيدي المشكلة، وساعد على ضمان انتخاب الشخص المطيع سيريل أدولا رئيسًا للوزراء. وأُنهي انفصال كاتانغا بسرعة، وأُرسل تشومبي إلى المنفى. غير أن الفصائل المتمردة المخلصة لذكرى لومومبا واصلت الكفاح، وفرضت سيطرتها مع حلول عام 1964. بعد ذلك،

سمح الرئيس ليندون جونسون للـ CIA بتجنيد مرتزقة بيض، خصوصًا من روديسيا وجنوب أفريقيا، وقام هؤلاء المرتزقة بارتكاب فظائع في مواجهة الثوار. بعد ذلك أُعيد تشومبي من المنفى ونُصِّب رئيسًا للوزراء.
ونتيجة ضغط من حلفاء في أفريقيا ومن مناطق أخرى في العالم، تجاوب الاتحاد السوفياتي في نهاية المطاف مع مطالب الثوار العسكرية والمادية. وقدمت كوبا مساعدة أيضًا، فأرسلت تشكيلة صغيرة من الجنود تحت قيادة تشي غيفارا. غير أن تلك المساعدات وصلت كلها متأخرة وتم سحق الثوار.
كان كابوس كونغو القاتم بعيدًا عن النهاية؛ ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1965، انقلب جوزف موبوتو على رئيس الوزراء تشومبي، وفرض على البلاد حكومة لها سوابق بالسرقة، وغيّر اسم البلاد في عام 1971 ليصبح زائير (ثم سُمّيت جمهوية كونغو الديمقراطية بعد خلع موبوتو في عام 1997). بقي على علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة على امتداد فترة حكمه الطويلة.

ولكن، كان هناك بلد شكّل استقلاله نكسة حقيقية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وهو أنغولا، حيث باشر القوميون في عام 1961 حرب عصابات ضد البرتغاليين، ومارست القوة الاستعمارية حكمًا استبداديًا تحت قيادة أنطونيو سالازار من عام 1932 إلى عام 1968. غير أن البرتغال كانت حليفة رئيسة لأميركا نتيجة سماحها للولايات المتحدة بإقامة قاعدة جوية في منطقة الأزور، وبالتالي لم تكن الولايات المتحدة ترغب في دعم أي من الفصائل المتمردة [(522)]. وحين خُلع خليفة سالازار في عام 1974، هَزم الفصيل الأنغولي الذي كان يحظى بالدعم السوفياتي، وهو الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA)، منافسيه في حرب أهلية، وبالتالي أعلنت أنغولا استقلالها في عام 1975.
هكذا، وأمام سعيها لتجنب «انتصار» سوفياتي، قدمت الولايات المتحدة الدعم للفصائل المهزومة التي كانت أيضًا تحظى بدعم نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا [(523)]. وحينما صارت الحكومة الأنغولية هدفًا لهجوم قوات جنوب أفريقيا، استجابت كوبا - ومن دون إعلام الاتحاد السوفياتي - لمطالب

المساعدة العسكرية [524]. ساعدت قواتها في تحقيق سلسلة من الانتصارات الساحقة كان يمكن أن تضع حدًّا للحرب الأهلية. غير أن الولايات المتحدة ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا واصلا دعم القوات المعارضة للحركة الشعبية لتحرير أنغولا، ما أغرق البلاد في عشرة أعوام أخرى من النزاع [525]. وضع هذا الولايات المتحدة بقوة في الجانب الخطأ من تاريخ أنغولا؛ ذلك أنها فشلت على التوالي في دعم مسلسل تفكيك الاستعمار وتعاونت أيضًا مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا [526].

رابعًا: الأميركتان

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة تمارس نفوذًا كبيرًا على الدول الأميركية الأخرى بحيث إنها لم تحظ بأولوية كبرى في برامج زمن السلم. غير أن بداية الحرب الباردة أثارت انتباه الولايات المتحدة إلى تلك الدول، حيث الأحزاب اليسارية والنقابات كسبت نفوذًا نتيجة تحالف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في زمن الحرب. تغيرت السياسة بسرعة، وتعرضت حكومات تلك المنطقة للضغط كي تغير مسارها.

كان وقع التغيير على مستوى السياسة سريعًا. وقد أُعلن عدم شرعية الأحزاب الشيوعية في أغلب البلدان، وقطعت البرازيل وتشيلي العلاقات مع الاتحاد السوفياتي في عام 1947. وفي العام ذاته، نسف الضغط الأميركي التحالف في بوليفيا الذي كان يحكم بمساعدة حزب ماركسي، وساهم في العام التالي في انقلاب عسكري في فنزويلا لإطاحة حكومة تقدمية. كما شن اتحاد العمال الأميركي - مؤتمر المنظمات الصناعية (AFL-CIO) هجومًا مهمًا ضد النقابات اليسارية، وأُقيمت فدراليات جديدة معادية للشيوعية، فيما قامت الحكومة البريطانية بدورها في عام 1953 فطردت إدارة شيدي جاغان اليسارية في مستعمرة غويانا البريطانية [527].

من المنظور الأميركي، كانت تلك الإجراءات ناجحة بحيث اجتُثّ النفوذ الشيوعي بالكامل تقريبًا من الأميركتين مع حلول عام 1954. لكن بقي استثناء مهم: غواتيمالا. هذه الجمهورية في أميركا الوسطى، التي جرى خلال ثورة شعبية في عام 1944 خلع حاكمها المستبد الذي طال حكمه للبلاد، شهدت في العام التالي انتخاباتها الرئاسية الحرة الأولى. كان الفائز هو خوان خوزيه أريفالو الذي شرع بحرص وحذر في معالجة إرث غواتيمالا من التخلف الاجتماعي والامتياز الرأسمالي.

كان لا بد أن يؤدي هذا إلى الاصطدام بالشركات التي تمتلكها الولايات المتحدة، بما فيها الشركة [الأميركية] المتحدة للفاكهة (UFCO) التي كانت تملك مناطق واسعة من الأراضي وتتمتع باحتكار يكاد يكون شاملًا على خطوط سكك الحديد ومنشآت التلغراف والموانئ [528]. هكذا مارست إدارة

ترومان ضغطًا محكمًا في محاولة لدفع أريفالو إلى تغيير مساره. شمل هذا حصارًا على بيع الأسلحة، وحرمانه من المساعدات الخارجية التي يقدمها برنامج «النقطة الرابعة»، والتهديد باستعمال حق النقض ضد أي قروض من البنك الدولي [(529)].

تمكّن الرئيس أريفالو، في مفاجأة للكثيرين، أن يصمد أمام هذا الهجوم الأميركي. غير أن خليفته الذي فاز أيضًا في انتخابات حرة، لم يكن محظوظًا مثله؛ فالرئيس الجديد العقيد جاكوبو أربينز لم يكن شيوعيًا، لكنه شرَّع حزب العمل الغواتيمالي (PGT) وقام بشراء السلاح خِلسة من تشيكوسلوفاكيا، وأقرّ تشريعًا (المرسوم 900) لمصادرة المزارع الكبرى، بما فيها تلك التي تمتلكها الشركة المتحدة للفاكهة. هذه الأعمال جرّت عليه غضب الإدارة الأميركية؛ ففي تقرير سري، سلّط مجلس العلاقات الخارجية الضوء على الجو العام السائد حينها: «إن الوضع في غواتيمالا هو بكل بساطة اختراق أميركا الوسطى من مجموعة شيوعية تهيمن عليها روسيا بشكل صريح.... يجب ألّا يكون هناك تردد... في العمل بوضوح علني مع القوى المعارضة للشيوعية، وبالتالي مساندة تيار سياسي سيُجبر الحكومة الغواتيمالية إما إلى إقصاء العناصر الشيوعية بينها وإما إلى تغيير تشكيلتها» [(530)].

تمكنت قوة غازية من هندوراس من طرد أربينز من منصبه في عام 1954، بتنسيق مع الـ CIA، وتنصيب كارلوس كاستيليو أرماس رئيسًا [أو بالأحرى] دُمية [(531)]. وهكذا حُكم على غواتيالا أن تقضي ثلاثة عقود في الحرب الأهلية وتفقد من أبنائها أكثر من 100 ألف مواطن. غير أن خلال تلك الأثناء، احتُفي بهذه العملية السرية باعتبارها نجاحًا باهرًا. وباتت إدارة أيزنهاور الآن حرة للتفرغ لمناطق أخرى في العالم بعد أن اطمأنت إلى تجفيف منابع الشيوعية الأممية في الأميركتين.

تبيَّن لاحقًا أن تلك الثقة كانت سابقة لأوانها؛ إذ أثارت مقالات هربرت ماثيوز في صحيفة **نيويورك تايمز** خلال شباط/فبراير 1957 الانتباه إلى حركة حرب العصابات في شرق كوبا بقيادة فيدل كاسترو، وتوالت الأحداث بعد ذلك بسرعة. وكان الرئيس أيزنهاور قد ساند فولخينسيو باتيستا باعتبار أنه حصن ضد الشيوعية، لكنه امتعض كثيرًا من أساليب الدكتاتور الكوبي الوحشية في سحق معارضيه، فعلّق بيع الأسلحة خلال منتصف عام 1958. غير أن الجهود الدبلوماسية الأميركية لإيجاد بديل ملائم من باتيستا باءت بالفشل، ودخل كاسترو منتصرًا إلى هافانا في 3 كانون الثاني/يناير 1959.

طبَّق كاسترو بعد ذلك برنامجًا حكوميًا مماثلًا لبرنامجي أريفالو وأربينز في غواتيمالا، حيث كان إصلاح الأراضي عصب كلا البرنامجين. فجاء أيزنهاور، تمامًا كما كان قبل أعوام قليلة من ذلك، ورخص للـ CIA بتشكيل قوة من الكوبيين المنفيين لاحتلال كوبا. غير أن كاسترو كان قد تعلم من دروس

التاريخ، وبالتالي كان جاهزًا بصورة تامة، فهزم [المهاجمين من الكوبيين] المنفيين في خليج الخنازير في نيسان/أبريل 1961، يوم كان كينيدي في السلطة، وأعلن كاسترو في وقت لاحق من ذلك العام أن الثورة الكوبية ماركسية - لينينية، وأنها متحالفة مع الاتحاد السوفياتي.

كانت تلك ضربة قوية لهيبة الولايات المتحدة، ولم تخفّ حدتها إلا من خلال حل أزمة الصواريخ الكوبية في تشرين الأول/أكتوبر 1962، حينما وافق الاتحاد السوفياتي على سحب صواريخه النووية من الجزيرة في مقابل وعد من الولايات المتحدة بألا تغزو كوبا. أدرك كينيدي باكرًا خلال فترة إدارته أن السياسة الأميركية في الدول الأميركية الأخرى في حاجة إلى التغيير وإيلاء مزيد من الاهتمام بالمظالم الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز الاضطرابات الثورية. نتيجة لذلك، باشر مصرف التنمية للبلدان الأميركية إجراء عملياته، وبدأت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) نشاطاتها، وانطلق التحالف من أجل التقدم [532].

كان بقاء كاسترو وصموده، رغم خضوعه لحصار تجاري وكثير من القيود الأخرى، دلالة على أن الإدارات الأميركية كانت الآن أكثر حساسية إزاء أي تحوّل يساري في المنطقة، وأنها سترد بسرعة في حالة حدوث ذلك. لم يكن مصدر الاختبار الأول أميركا اللاتينية إنما مستعمرة غويانا البريطانية في الكاريبي، حيث أُعيد شيدي جاغان إلى «المنصب ولكن ليس إلى السلطة» في عام 1957، ليُعاد انتخابه في عام 1961 [533].

كان شيدي جاغان عازمًا على الذهاب بالمستعمرة البريطانية إلى الاستقلال في أقرب فرصة. وبسبب تذمره من غياب تعاون الحكومة البريطانية، حظي بلقاء مع الرئيس كينيدي في تشرين الأول/أكتوبر 1961. غير أن إدارة كينيدي خلصت إلى أن جاغان يساري على نحو خطِر، وشرعت في إشاعة حالة فوضى لحكومته بتواطؤ مع السلطات البريطانية. من أجل ذلك، لجأت إلى جميع الوسائل الحكومية وغير الحكومية الممكنة، بما في ذلك الـ CIA واتحاد العمال الأميركي - مؤتمر المنظمات الصناعية ووكالة المعلومات الأميركية والحملة المسيحية المعادية للشيوعية [534].

بدا أن الوسيلة المثلى للترويج لحالة من عدم الاستقرار هي الدعوة إلى إضراب عام يمكن أن تستعمله الحكومة البريطانية بعد ذلك ذريعة لإعادة صوغ الدستور وفرض قانون انتخابي جديد على أساس التمثيل النسبي. أُجريت انتخابات جديدة بعد ذلك في عام 1964، ومع أن حزب جاغان فاز بأكبر عدد من المقاعد، فإنه لم يحظ بالأغلبية. بعد ذلك قام الحاكم البريطاني بدعوة فوربس بيرنهام، زعيم حزب منافس، إلى تشكيل حكومة، ومُنحت المستعمَرة الاستقلال بعد ذلك بعامين. قبلت غويانا (كما باتت تدعى الآن) الهيمنة

الأميركية، وعانت عقدين من العجز الاقتصادي وانتهاكات حقوق الإنسان والهجرة الجماعية.

بدت هزيمة جاغان في عام 1964 بالنسبة إلى إدارة الرئيس جونسون مؤشرًا على نهاية التهديد الأخير للهيمنة الأميركية في جزر الكاريبي خارج كوبا. كانت الجزر لا تزال في معظمها إما مستعمرات أميركية وإما أراضي تابعة لقوى أوروبية هي أعضاء في الناتو [(535)]. ضمن المستعمرات البريطانية الكثيرة، لم تحصل على الاستقلال سوى جامايكا وترينيداد توباغو، اللتين كانتا كلتاهما ترغبان في إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة [(536)]. استطاع فرانسوا «بابا الدكتور» دوفالييه، الرئيس الهايتي مدى الحياة، أن يصمد أمام محاولة أميركية فاترة دامت نصف قرن لإزاحته عن السلطة، وكان سعيدًا بلعب ورقة معاداة الشيوعية في مقابل تسامح أميركا مع نظامه الاستبدادي.

لم تبق سوى جمهورية الدومينيكان، حيث كانت الولايات المتحدة قد تدخلت في عام 1961 للسماح باغتيال الرئيس رافائيل تروخيلو، ثم مرة أخرى في عام 1963 لدعم عملية إسقاط الرئيس خوان بوش [(537)]. وجرى تشكيل حكومة من ثلاثة أحزاب لتلبية جميع المطالب الأميركية. لكن حين أطاح النظامَ الجديد ضباط وثوار شباب متحالفون مع بوش، في نيسان/أبريل 1965، أمر الرئيس جونسون القوات الأميركية بغزو فوري. ودُعم التدخل في الوقت الملائم من منظمة الدول الأميركية، ونُصِّب خواكين بالاغوير، وهو حليف مقرب من تروخيلو، رئيسًا في العام التالي.

كانت البرازيل واحدة من بين الدول القليلة التي أرسلت جنودها إلى جمهورية الدومينيكان دعمًا للتدخل الأميركي. جاء هذا في مقابل الدعم الذي كان قد حصل عليه الجيش من إدارة جونسون قبل عام في الانقلاب العسكري ضد الرئيس جواو غولار. لم تكن هذه المرة الأولى التي تدعم فيها الإدارة الأميركية الجيش بهدف إزاحة رئيس دولة منتخَب ديمقراطيًا، كما أنها لن تكون الأخيرة. غير أنه سيكون تدخلًا نادرًا في البرازيل؛ البلد الذي ظل منذ استقلاله في عام 1822 داعمًا قويًا للسياسة الأميركية، وحتى لعقيدة مونرو.

استعدى غولار عددًا كبيرًا ضمن النخب البرازيلية؛ فهو اعتمد سياسات اجتماعية تقدمية، بما في ذلك إصلاح الأراضي، كما قام بتأميم العديد من الشركات التي يمتلكها الأجانب، وخص الضباط الأدنى رتبة في القوات المسلحة بالحظوة على حساب زملائهم الأكثر محافَظة والأعلى رتبة. ولم يكن أي من هذا كافيًا لتبرير الدعم الأميركي لانقلاب عسكري، غير أن أولئك المقربين من الرئيس جونسون أقنعوه بأن البرازيل تقترب من كوبا، وربما تقع تحت تأثير جمهورية الصين الشعبية. هكذا استعملت الولايات المتحدة المجموع الاعتيادي من الوسائل الخفية، بما فيها تمويل المجموعات

الاجتماعية المعارضة للحكومة، لكن الأكثر أهمية كان التلميح إلى الضباط المتمردين بأن الانقلاب سيحظى بدعم الولايات المتحدة.

ستُبعث الإشارة ذاتها إلى تشيلي مرة أخرى بعد مرور قرابة عقد من الزمن، عندما انتُخب الرئيس سلفادور أليندي في اقتراع شعبي في أيلول/سبتمبر 1970 وأقره الكونغرس بعد شهر واحد من ذلك، ولكن أسقطه انقلاب عسكري في 11 أيلول/سبتمبر 1973 [538]. واصل المتآمرون، بمن فيهم الجنرال أغوستو بينوشيه، إخبار السلطات الأميركية بمخططاتهم، وكانوا على علم بأنهم لن يواجهوا أي عقوبات في حالة نجاحهم.

كان سقوط أليندي تتويجًا لحملة استمرت عشرة أعوام قامت بها الوكالات الأميركية لتقويض دعائم حكمه وعزله سياسيًا. كان أليندي، العضو في الحزب الاشتراكي التشيلياني، على وشك الفوز بالانتخابات الرئاسية لعام 1958. كما أنه كان يعادي بقوة عملية خليج الخنازير التي جرت في عام 1961 بغية احتلال كوبا، وكانت السلطات الأميركية تخشى أن يفوز بالانتخابات الرئاسية لعام 1964، وهكذا انطلق برنامج أساسي من العمل السري ضده. وبحسب لجنة اختارها مجلس الشيوخ الأميركي: «كانت العمليات الأميركية السرية عاملًا رئيسًا في كل انتخاب أساسي تقريبًا جرى في تشيلي خلال العقد الذي امتد من عام 1963 إلى عام 1973. في كثير من الحالات، كان التدخل الأميركي ضخمًا.... كانت الانتخابات الرئاسية لعام 1964 المثال الأكثر وضوحًا لمشروع انتخابي واسع المجال. أنفقت الـ CIA مليونين و600 ألف دولار دعمًا لانتخاب المرشح الديمقراطي المسيحي إدواردو فراي.... مولت الولايات المتحدة أكثر من نصف حملة المرشح الديمقراطي المسيحي، رغم أنه لم يكن على عِلم بهذه المساعدة» [539].

حققت الحملة نجاحًا كبيرًا، وانهزم أليندي بسهولة في عام 1964، غير أن جهودًا مماثلة فشلت في الحيلولة دون انتصاره في عام 1970. وبدأت بعد ذلك حملة للتشكيك في صدقية أليندي وزعزعة اقتصاد تشيلي، تولت مهماتها اللجنة الأربعينية، وهي هيئة تتعاون مع الوكالات الأخرى تحت رئاسة هنري كيسنجر للإشراف على عمليات الـ CIA الخفيَّة. شمل ذلك إصدار قرار النقض ضد جميع القروض الجديدة من مؤسسات أميركية، أو تلك التي تتحكم فيها الولايات المتحدة، إضافة إلى تمويل الأحزاب السياسية المعارضة ووسائل الإعلام المحلية [540].

كانت الرسالة الموجهة عبر سقوط أليندي في عام 1973 واضحة: لن تقف الحكومة الأميركية مكتوفة اليدين أمام أي تدخّل عسكري يهدد مصالحها الاستراتيجية ويضعها في خطر. وهكذا تعاقبت الانقلابات العسكرية في الأرجنتين والأوروغواي، ما ترك معظم دول أميركا الجنوبية بين يدي أشخاص متسلطين سيسهرون يقينًا على حماية المصالح الأميركية. وكان هذا مشابهًا

للوضع في أميركا الوسطى، حيث بدا أن سقوط أربينز في عام 1954 مؤشرًا على زوال أي خطر يتهدد الاهتمامات الأميركية.
كان الانقلاب على أنستازيو سوموزا، الذي قامت به جبهة ساندينيستا للتحرير الوطني في نيكاراغوا في تموز/يوليو 1979، قد فاجأ السلطات الأميركية [541].
ولم يكن الرئيس جيمي كارتر غير واعٍ بالمعارضة التي يواجهها سوموزا، الذي كانت أسرته قد حكمت نيكاراغوا بدعم أميركي منذ عام 1936، غير أنه كان يؤمن بإمكانية إيجاد بديل معتدل لكل من سوموزا وجبهة ساندينيستا. حاول الرئيس كارتر حماية المصالح الأميركية من دون زعزعة استقرار الحكومة الجديدة، غير أن خليفته، الرئيس رونالد ريغان كانت له آراء مختلفة تمامًا.

الإطار (7-4): الاجتياح الأميركي لبنما (1989)

كان هناك سبع فترات من الاجتياح الأميركي لبنما خلال القرن العشرين، وحدث آخرها في كانون الأول/ديسمبر 1989. خلال تلك الأثناء، كان هنالك رئيس مدني، غير أن السلطة كانت بين يدي الجنرال مانويل نورييغا، قائد قوات الدفاع البنمية.

قدَّم نورييغا مساعدات كبيرة إلى كثير من الوكالات الأميركية، وكان يُعتبر بالنسبة إلى CIA ورقة ثمينة. غير أنه تجاوز حدوده بتقديم معلومات استخباراتية أميركية حساسة إلى كوبا وليبيا. فكُشفت لسايمور هيرش نشاطات نورييغا في ما يتعلق بالتجارة بالمخدرات وتبييض الأموال، وقام هيرش بنشرها في سلسلة مقالات في صحيفة **نيويورك تايمز** في تموز/يوليو 1986. وأصدرت محكمة أميركية اتهامًا بحق نورييغا في شباط/فبراير 1988.

حينما رفض نورييغا التنازل عن منصبه باعتباره الحاكم الفعلي لبنما، باتت أيامه معدودة. وقد استطاع أن ينجو من محاولتَي انقلاب، لكنه وقف عاجزًا أمام الاجتياح الأميركي الذي كان يمكن أن يصل فيه عدد القتلى إلى بضعة آلاف.

كان الرئيس جورج بوش الأب (1989-1993)، الذي عمل مع نورييغا عن قرب حين كان مديرًا لـ CIA ما بين عامَي 1976 و1977، هو من أعطى الإذن بالاجتياح. وجرى تبرير الاجتياح على النحو التالي:

حماية حياة المواطنين الأميركيين في بنما.

الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في بنما.

محاربة تجارة المخدرات.

حماية جميع معاهدات كارتر - توريخوس.

لعل التبرير الرابع هو الأكثر أهمية؛ ذلك أنه يعكس الاهتمام الاستراتيجي الأميركي بقناة بنما اهتمامًا طويل الأمد. غير أن كلًّا من التبريرين الثاني والثالث مؤشرات على أمور ستحدث (في وسعنا تجاهل التبرير الأول، ذلك أنه كان يوجد مسبقا 11 ألف جندي أميركي في منطقة القناة). لم تنته التدخلات الأميركية مع نهاية الحرب الباردة، لكن ما عاد في الإمكان تبريرها في إطار التهديد السوفياتي المزعوم.

جَرَّت حملة ريغان ضد قوات جبهة ساندينيستا، رغم أنها تكللت بالنجاح في نهاية المطاف، الولايات المتحدة إلى بعض الأماكن المجهولة والشديدة الغموض، كما أنها أساءت كثيرًا إلى ثقة الرأي العام بالنظام الإمبريالي الأميركي. تضمن ذلك تقديم الدعم إلى الميليشيات المعارضة لجبهة ساندينيستا، والتي خرقت قوانين الكونغرس وورطت الوكالات الأميركية في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان [(542)]. كما تضمنت أيضًا زرع الألغام في الموانئ، وتدمير البواخر في دولة ذات سيادة لم تكن الولايات المتحدة تخوض ضدها أي حرب [(543)].

ساهمت العمليات الأميركية (سواء العلنية منها أو السرية) في تدمير اقتصاد نيكاراغوا، وهُزمت جبهة ساندينيستا بسهولة خلال الانتخابات الرئاسية في عام 1990. وخلال تلك الأثناء، ضمنت الحكومة الأميركية ألّا تحقق الميليشيات اليسارية في الدول المجاورة لنيكاراغوا أي انتصار عسكري [(544)]، كما أنها قامت بإرسال قوات مشاة البحرية الأميركية إلى غرانادا في عام 1983 [(545)]، واحتلت بنما في عام 1989 (الإطار (7-4)). هكذا صارت أميركا الوسطى ودول الكاريبي، مرة أخرى، إضافة إلى كوبا، تحت النفوذ الأميركي بقوة مع نهاية الحرب الباردة.

(449) يُنظر:

John Gimbel, The American Occupation of Germany: Politics and the Military, 1945-1949 (Stanford, CA: Stanford University Press, 1968), pp. 12-15.

(450) في عام 1947 أقنعت الولايات المتحدة البريطانيين بالتنازل عن موانئ بريمن (Bremen) وبريمرهافن (Bremerhaven) في منطقتهم؛ ذلك أن الجيش الأميركي يحتاج إليهما لأهداف استراتيجية.

(451) لم يتوقّع الاتحاد السوفياتي ولا الولايات المتحدة منطقة فرنسية، غير أن تشرشل استطاع أن يقنع روزفلت وستالين بإضافة فرنسا باعتبارها قوة الاحتلال الرابعة.

(452) كانت ردة فعل الاتحاد السوفياتي فرض حصار على برلين الغربية التي كان يجب مدّها بالمؤن (من الولايات المتحدة بشكل أساسي) من طريق الجو، قبل أن ينهي الاتحاد السوفياتي ذلك الحصار.

(453) يُنظر:

Richard L. Merritt, «American Influences in the Occupation of Germany,» Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. 428 (1976), pp. 97-98; Erich J. C. Hahn, Cornerstone of Democracy: The West German Grundgesetz, 1949-1989 (Washington, DC: German Historical Institute, 1995), pp. 7-35.

(454) غير أن الجيش الأميركي حافظ على عدد كبير من القواعد في ألمانيا الغربية، حيث مارست الحكومة الأميركية - وليس ألمانيا الغربية - السيادة.

(455) Amikam Nachmani, «Civil War and Foreign Intervention in Greece: 1946-49,» Journal of Contemporary History, vol. 25, no. 4 (1990), pp. 499-500.

(456) يُنظر:

James E. Miller, The United States and the Making of Modern Greece: History and Power, 1950-1974 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2009), pp. 24-25.

(457) يُنظر:

Giannēs D. Stephanidēs, Stirring the Greek Nation: Political Culture, Irredentism and Anti-Americanism in Post-War Greece, 1945-1967 (Aldershot, England: Ashgate, 2007), p. 239.

(458) اعتذر الرئيس بيل كلينتون في عام 1999 للشعب اليوناني عن هذا الدعم. يُنظر:

Mark Lacey, «Clinton Tries to Subdue Greeks’ Anger at America,» New York Times, 21/11/1999.

(459) يقوم نزاع إقليمي طويل الأمد بين تركيا واليونان بشأن جزيرة قبرص، وقد ازدادت حدته بعد أن منحت بريطانيا العظمى (القوة الاستعمارية) الجزيرة الاستقلال في عام 1960.

(460) مع نهاية عام 1945، تجاوز عدد الأعضاء 800,000 عضو، كما أن الانخراط في الكونفدرالية العامة للشغل الشيوعية ارتفع إلى حوالى أربعة ملايين. يُنظر:

Alessandro Brogi, Confronting America: The Cold War between the United States and the Communists in France and Italy (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2011), p. 14.

(461) Kai Bird, The Chairman: John J. McCloy and the Making of the American Establishment (New York: Simon and Schuster, 1992), p. 291.

(462) كان الحزب يضم في عام 1947 مليونين ونصف مليون عضو، ما جعله باختصار أكبر حزب شيوعي في العالم بعد الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي. يُنظر:

Brogi, p. 14.

(463) طُرد رئيس الوزراء ألسيد دي غاسبيري (Alcide de Gasperi) بضعة أيام فقط بعد أن أعلن سَمنر ويلز، النائب السابق لوزير الخارجية الأميركي، أن الحزب الشيوعي الإيطالي قوة متمردة يمولها الاتحاد السوفياتي. يُنظر:

Ibid., p. 1.

(464) Nicholas J. Cull, The Cold War and the United States Information Agency: American Propaganda and Public Diplomacy, 1945-1989 (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), p. 31.

(465) جورج مارشال إلى وليام بينتون (William Benton)، نيسان/أبريل 1947، مقتبَس في:

Ibid., p. 35.

(466) يُنظر:

Frances S. Saunders, Who Paid the Piper? The CIA and the Cultural Cold War (London: Granta, 1999), pp. 369-380.

(467) انضمت إلى الدول الست التي كانت قد شكلت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1958 ست دول أخرى (الدنمارك واليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة) قبل نهاية الحرب الباردة. وفي وقت لاحق، توسّع الاتحاد الأوروبي (كما صارت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تُعرف) ليضم 28 دولة.

(468) كان غياب السيادة هو ما أقنع فرنسا في عهد شارل ديغول بالانسحاب من القيادة العسكرية الموحدة للناتو في عام 1966، والإصرار على اجتثات جميع أصول الناتو من على الأراضي الفرنسية.

(469) David P. Calleo, The Atlantic Fantasy: The U.S., NATO, and Europe (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1970), p. 28.

(470) كان هناك في نهاية الحرب الباردة أكثر من 200 قاعدة في ألمانيا الغربية وأكثر من 100 قاعدة في إيطاليا.

(471) مع أن الفليبين أصبحت مستقلة ظاهريًا في عام 1946، فإنها بقيت تحت الوصاية الأميركية بحيث إن سيادتها كانت محدودة في نواحٍ عديدة. يُنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(472) يُنظر:

Robert A. Scalapino, «The United States and Japan,» in: The United States and the Far East: Background Papers Prepared for the Use of Participants and the Final Report of the Tenth American Assembly, Arden House, Harriman Campus of Columbia University, Harriman, New York, November 15-18, 1956 (New York: American Assembly, Graduate School of Business, Columbia University, 1956), pp. 44-46.

(473) حضر الاتحاد السوفياتي المؤتمر لكنه رفض توقيع المعاهدة.

(474) أُعيدت أوكيناوا إلى اليابان في عام 1972، غير أن الولايات المتحدة حافظت على قواعدها العسكرية في الجزيرة وعلى الحق في إدخال الأسلحة النووية في حالة الطوارئ. يُنظر:

Michael Schaller, Altered States: The United States and Japan since the Occupation (New York: Oxford University Press, 1997), pp. 218-220.

(475) Michael Schaller, «Japan and the Cold War, 1960-1991,» in: Melvyn P. Leffler & Odd Arne Westad (eds.), The Cambridge History of the Cold War, vol. 3: Endings (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp. 173-174.

(476) A. D. Barnett, «The United States and Communist China,» in: The United States and the Far East: Background Papers Prepared for the Use of Participants and the Final Report of the Tenth American Assembly, Arden House, Harriman Campus of Columbia University, Harriman, New York, November 15-18, 1956 (New York: American Assembly, Graduate School of Business, Columbia University, 1956), p. 149.

(477) يُنظر المبحث الرابع من الفصل السادس من هذا الكتاب لفهم دور المبشِّرين في هذا القرار. إضافة إلى ذلك، كان الرئيس الأميركي السابق هيربرت هوفر قد أصدر رسالة من سبع نقط في كانون الثاني/يناير 1950

يشرح فيها الأسباب التي تمنع الحكومة الأميركية من الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية. يُنظر:

Joseph Ballantine, Formosa: A Problem for United States Foreign Policy (Washington, DC: Brookings Institution, 1952), pp. 118-119.

(478) Harry S. Truman, «Statement by the President on the Situation in Korea,» American Presidency Project, at: https://bit.ly/3ix8Gx3

(479) يُنظر:

Allen Whiting, «The United States and Taiwan,» in: The United States and the Far East: Background Papers Prepared for the Use of Participants and the Final Report of the Tenth American Assembly, Arden House, Harriman Campus of Columbia University, Harriman, New York, November 15-18, 1956 (New York: American Assembly, Graduate School of Business, Columbia University, 1956), p. 190.

(480) كانت زيارة كيسنجر السرية إلى الصين في تموز/يوليو 1971 المقدمة لتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة للاعتراف بجمهورية الصين الشعبية باعتبارها الممثل الوحيد للصين. بعد ذلك، غادرت جمهورية الصين الأمم المتحدة، لكن الولايات المتحدة واصلت منحها اعترافًا دبلوماسيًا حتى كانون الثاني/يناير 1979. وعندها فحسب اعترفت الولايات المتحدة رسميًا بجمهورية الصين الشعبية ممثلًا وحيدًا للصين.

(481) لم يُدعَ تشيانغ كاي تشيك إلى مؤتمر يالطا، غير أن ستالين كان يريد أن تكون الصين جزءًا من الوصاية الرباعية، إضافة إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

(482) اقترح خطَّ العرض 38 ضابطان أميركيان برتبة عقيد، سيصبح أحدهما، وهو دين راسك، في المستقبل وزيرًا للخارجية، واعترف الجانب السوفياتي بالخط باعتباره معقولًا. غير أنه لم ينظر إلى وضع ثلثين من سكان كوريا في الجنوب. يُنظر:

Roger Buckley, The United States in the Asia-Pacific since 1945 (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), p. 52.

(483) كان سينغمان ري قد تلقّى تعليمه في مدرسة مسيحية أميركية في كوريا قبل أن يكمل تعليمه في الولايات المتحدة.

(484) كان الاتحاد السوفياتي قد انسحب من مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 1950 احتجاجًا على فشل الأمم المتحدة في منح مقعد الصين لحكومة جمهورية الصين الشعبية. ثم عاد في آب/أغسطس بعد أن صودق على القرار الحاسم بخصوص كوريا.

(485) تنص المادة الرابعة على أن «جمهورية كوريا تمنح، والولايات المتحدة الأميركية تقبل، حق تصرف قواتها البرية والجوية والبحرية داخل أراضي

جمهورية كوريا وحولها كما تحدده الاتفاقية الثنائية». يُنظر:
Mutual Defence Treaty between the United States and the Republic of» Korea,» Avalon Project (1 October 1953), at: https://bit.ly/3hoyydO

(486) رسميًا، كانت الولايات المتحدة محايدة قبل عام 1950، لكن سياستها العملية كانت لمصلحة فرنسا التي كانت تُعتبر حليفًا رئيسًا في أوروبا. إضافة إلى ذلك، كانت الولايات المتحدة تعي جيدًا أن المنح التي قدمتها إلى فرنسا بموجب مشروع مارشال كانت تُستخدم في الهند الصينية بصورة جزئية. يُنظر:
Martin Thomas, «French Imperial Reconstruction and the Development of the Indo-China War, 1945-1950,» in: Mark A. Lawrence and Fredrik Logevall (eds.), The First Vietnam War: Colonial Conflict and Cold War .Crisis (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007), p. 141

(487) كانت أستراليا ونيوزيلندا قد شكّلتا مسبقًا، وعلى نحو أزعج المملكة المتحدة كثيرًا، تحالفًا مع الولايات المتحدة في عام 1952. يُنظر:
Trevor R. Reese, Australia, New Zealand and the United States: Survey of International Relations, 1941-68 (London: Oxford University Press, 1969), .pp. 126-149

(488) كان العضو الثامن هو تايلاند التي واجهت حينها تمردًا يساريًا ورحبت حكومتها بدعم أميركي لإلحاق الهزيمة به. في المقابل، أمَّنت تايلاند للولايات المتحدة قواعد عسكرية في طول البلد وعرضه ستُستعمل لاحقًا في قصف فيتنام الشمالية. يُنظر:
Fredrik Logevall, «The Indochina Wars and the Cold War, 1945-1975,» in: Melvyn P. Leffler & Odd Arne Westad (eds.), The Cambridge History of the Cold War, vol. 2: Crises and Détente (Cambridge: Cambridge University .Press, 2010), pp. 138-140

(489) Southeast Asia Collective Defence Treaty (Manila Pact),» Avalon» Project (8 September 1954), Article 4, Part 1, at: https://bit.ly/3z58SJm
التشديد مضاف.

(490) أرسلت خمس دول أخرى الجنود، وقدمت 38 دولة المساعدة غير العسكرية للحكومة في جنوب فيتنام. كان هذا أقل مما طلبته الحكومة الأميركية، لكن ربما أكثر مما كانت تتوقعه نظرًا إلى أن تدخّلها لم يكن يحظى بشعبية.

(491) يُنظر:
Bradley R. Simpson, Economists with Guns: Authoritarian Development and U.S.-Indonesian Relations, 1960-1968 (Stanford, CA: Stanford .University Press, 2008), p. 14

(492) بشأن دور مؤسسة فورد، يُنظر:

Inderjeet Parmar, Foundations of the American Century: The Ford, Carnegie, and Rockefeller Foundations in the Rise of American Power ;(New York: Columbia University Press, 2012), pp. 124-148

وبشأن دور الفاعلين الآخرين، يُنظر:

.Simpson, passim

(493) المقصود بـ «الشرق الأوسط» هنا هو أغلبية الدول العربية إضافة إلى إيران وإسرائيل وتركيا.

(494) كان لدى إسبانيا محميات في شمال المغرب، وتخلّت عن أكبرها في عام 1956 ولم يبق لديها سوى مدينتَي سبتة ومليلية. كما أنها سيطرت على الصحراء الغربية حتى عام 1975.

(495) أصبح لبنان وسورية، بدعم أميركي، من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، بينما استطاعت المملكة المتحدة أن تهندس انسحاب جميع الجنود الفرنسيين. ينظر:

Ritchie Ovendale, Britain, the United States, and the Transfer of Power in the Middle East, 1945-1962 (London: Leicester University Press, 1996), p. .1

(496) كانت المملكة العربية السعودية، التي توحدت في عام 1932 وهي مستقلة ظاهريًا، جزءًا من الإمبراطورية البريطانية غير الرسمية واعترفت بها الولايات المتحدة كذلك. يُنظر:

Christopher D. O’Sullivan, FDR and the End of Empire: The Origins of American Power in the Middle East (New York: Palgrave Macmillan, .2012), pp. 147-153

وفي أواخر عام 1941، كان فرانكلين ديلانو روزفلت قد صرح في رد على طلب مساعدة أميركية: «آمل أن تخبروا البريطانيين بأن يعتنوا بملك المملكة العربية السعودية. فالمسافة بعيدة شيئًا ما!». يُنظر: فرانكلن ديلانو روزفلت، مقتبس في:

Douglas Little, American Orientalism: The United States and the Middle East since 1945 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2002), p. .48

(497) يُنظر:

.Ovendale, pp. 69-74

(498) تم تأميم قناة السويس في حزيران/يونيو 1956. اتفقت بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل لاستعادتها بالقوة قبيل الانتخابات الرئاسية الأميركية. غير أن تحركًا سريعًا من الرئيس أيزنهاور أرغم القوات المحتلة على التراجع. يُنظر:

.Ibid., pp. 166-167

(499) اعتُبرت إطاحة الجيش العراقي الملك فيصل في عام 1958 انتصارًا للاتحاد السوفياتي. يُنظر:

Steven M. Hallock, The Press March to War: Newspapers Set the Stage for Military Intervention in Post-World War II America (New York: Peter Lang, 2012), p. 55.

غير أن عملية أميركية سرية أدت إلى إحلال نظام مؤيد لأميركا في عام 1963. وأطيح هذا النظام في عام 1968 خلال ثورة حزب البعث الذي انبثق عنه صدام حسين باعتباره الشخصية المهيمنة. وسيحافظ على علاقات جيدة مع الحكومات الأميركية حتى احتلال العراق للكويت في عام 1990.

(500) كانت تُعتبر فرصة لتزويد باقي العالم بدل الولايات المتحدة نفسها.

(501) كانت اتفاقية سان ريمو لعام 1920 قد أقصت الشركات الأميركية من نفط العراق. ولم تغير بريطانيا وفرنسا مواقفهما إلا حينما صارتا قلقتين من الانتقام التجاري الأميركي.

(502) غولبِنكيان هو أرميني كان قد شارك في عقد التنازل الذي كانت تتحكم فيه تركيا قبل الحرب.

(503) كان هذا يُعرف بالخط الأحمر الذي كان غولبِنكيان قد وضعه، والذي يهدف إلى وضع قيود بشأن التزويد بالنفط ورفع الأسعار. انتهت هذه الاتفاقية أخيرًا في عام 1946.

(504) كان على أنبوب النفط أن يمر عبر العراق والأردن ولبنان وسورية. وحده الرئيس السوري شكري القوتلي اعترض على المشروع، وهكذا أطاحه رئيس الأركان العسكرية في 31 آذار/مارس 1949. بعد مرور ستة أسابيع على ذلك، جرت الموافقة على أنبوب النفط.

(505) كانت شركات النفط الأميركية تجد ترحيبًا كبيرًا خلال فترة حكم الملك إدريس [السنوسي]الطويلة. وحينما أطاح العقيد معمر القذافي حكمه [أي حكم السنوسي] في عام 1969، تدهورت العلاقة بين البلدين.

(506) يُنظر:

Nadav Safran, The United States and Israel (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963), p. 42.

(507) كانت الولايات المتحدة أول بلد يعترف بإسرائيل (وكان الاتحاد السوفياتي الثاني). لم يستطع مارشال أن يدعم القرار، لكنه لم يعارضه. يُنظر:

Little, p. 86.

(508) بعد [... حرب حزيران/يونيو] 1967، رعت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 الذي يدعو إلى سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي كانت قد احتلتها خلال تلك الحرب. غير أن القرار الأممي 242 لا

يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية، وقد أخذت سياسة أميركا بخصوص حل الدولتين تتأرجح حتى بعد انتهاء الحرب الباردة.

(509) بالتأكيد ليس من باب المصادفات أنه خلال تلك الأثناء بدت الواردات الأميركية من النفط - خصوصًا من إيران والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية - مؤَمَّنة بالكامل مع وجود حكومات صديقة للولايات المتحدة في هذه البلدان. على عكس ترومان وأيزنهاور، كان كينيدي وجونسون إذًا معنيين بصورة أقل بتداعيات تحيزهما لمصلحة إسرائيل على حساب أمن الطاقة.

(510) يُنظر، على وجه الخصوص:

John J. Mearsheimer & Stephen M. Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy (New York: Farrar, Straus & Giroux, 2007), passim.

(511) يُنظر:

Chomsky, Fateful Triangle, pp. 9-32.

(512) غيّر ستالين موقفه بعد أن نقلت الولايات المتحدة النزاع إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 1946.

(513) Dwight D. Eisenhower, «Statement by the President following the Landing of United States Marines at Beirut,» American Presidency Project, at: https://bit.ly/3B8cw6N

(514) ستتداعى الجمهورية العربية المتحدة في عام 1961.

(515) أسست «سينتو» على أنقاض حلف بغداد الذي كان يضم العراق. غير أن إطاحة الملك فيصل في عام 1958 أدى إلى انسحاب العراق وظهور حاجة إلى منظمة جديدة. انهارت «سينتو» في إثر انسحاب إيران بعد قيام الثورة فيها في عام 1979.

(516) طلب القادة الإثيوبيون بعد هيلا سيلاسي انسحاب جميع القوات الأميركية. بعد ذلك تحول الاهتمام الأميركي إلى الصومال، جار إثيوبيا الذي يحرس المدخل إلى البحر الأحمر. كان الصومال في السابق حليفًا للاتحاد السوفياتي، لكنه ساند الولايات المتحدة في ما تبقى من فترة الحرب الباردة. يُنظر:

Donna R. Jackson, Jimmy Carter and the Horn of Africa: Cold War Policy in Ethiopia and Somalia (Jefferson, NC: McFarland, 2007), pp. 111-117; Peter Woodward, US Foreign Policy and the Horn of Africa (Aldershot, England: Ashgate, 2006), pp. 22-27.

(517) يُنظر:

James P. Hubbard, The United States and the End of British Colonial Rule in Africa, 1941-1968 (London: McFarland, 2010), chap. 3,

حيث نجد تلخيصًا لخطاب ماكغي أمام جمعية السياسة الخارجية.

(518) كانت هذه القوى الإمبريالية هي بلجيكا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وجنوب أفريقيا وإسبانيا والمملكة المتحدة. فقدت إيطاليا جميع مستعمراتها بعد هزيمة بنيتو موسوليني، وستكتفي بدور إداري محض في الصومال، مستعمرتها السابقة، بينما احتفظت جنوب أفريقيا بشكل غير قانوني بوصاية عصبة الأمم على جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا حاليًا).

(519) كان أول بلد يحصل على الاستقلال هو السودان وآخر بلد هو ناميبيا. بعد ذلك، كانت الدول الأفريقية التي أصبحت مستقلة (إريتريا وجنوب السودان) من نتائج الحرب الأهلية لا من نتائج تفكيك الاستعمار.

(520) بعد الاستقلال في عام 1958، رفضت غينيا في عهد سيكو توري الانضمام إلى وحدة العملة التي أسستها فرنسا، ما أدى إلى قطيعة مع القوة الاستعمارية السابقة وعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي حتى طرد السفير السوفياتي في عام 1961. يُنظر:

Zaki Laïdi, The Superpowers and Africa: The Constraints of a Rivalry, 1960-1990 (Chicago: University of Chicago Press, 1990), p. 7.

كما أن غانا في عهد كوامي نكروما أقامت علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي إلى أن أُطيح نكروما في عام 1966 في انقلاب من تنسيق وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) الأميركية. يُنظر:

William Blum, Killing Hope: US Military and CIA Interventions since World War II (London: Zed, 2004), pp. 198-200.

(521) يُنظر:

Larry Grubbs, Secular Missionaries: Americans and African Development in the 1960s (Amherst, MA: University of Massachusetts Press, 2009),

لدراسة كيف تعمل هذه المؤسسات في بلدان أفريقية مختلفة خلال ستينيات القرن الماضي.

(522) كانت ثلاث من أربع رحلات عسكرية للطيران الأميركي عبر المحيط الأطلسي تتوقف في الأزور حينما يحين موعد تجديد عقد إيجار القاعدة. في مقابل التجديد، وافقت إدارة كينيدي على شرط الحكومة البرتغالية القاضي بعدم تدخّل الولايات المتحدة في مستعمراتها الأفريقية. ينظر:

Robert B. Rakove, Kennedy, Johnson, and the Nonaligned World (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013), pp. 121-127.

(523) كانت جنوب أفريقيا خلال فترة الفصل العنصري تخشى وجود نظام في أنغولا موال للسوفيات على الحدود الشمالية. ينظر:

Piero Gleijeses, Conflicting Missions: Havana, Washington, and Africa, 1959-1976 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2002), pp. 275-276.

(524) ينظر:

Piero Gleijeses, Visions of Freedom: Havana, Washington, Pretoria, and the Struggle for Southern Africa, 1976-1991 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2013), pp. 28-30.

(525) انتهت المفاوضات التي ضمت أنغولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في عام 1988 باتفاق لسحب جميع القوات الأجنبية من أنغولا فورًا ومنح جنوب غرب أفريقيا الاستقلال تحت اسم ناميبيا في عام 1990.

(526) كان تعاون الحكومة الأميركية مع جنوب أفريقيا في أنغولا أحد الأسباب لعدم رغبة الكونغرس في فرض عقوبات على جنوب أفريقيا حتى عام 1986، عندما أبرم الكونغرس القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري. وحتى حينها، كان عليه أن يتجاوز قرار نقض صدر عن الرئيس ريغان.

(527) بمساعدة من الولايات المتحدة، علّقت الحكومة البريطانية الدستور في عام 1953 وفرضت حكمًا مباشرًا حتى عام 1957. يُنظر:

Stephen G. Rabe, U.S. Intervention in British Guiana: A Cold War Story (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2005), chap. 2.

(528) كانت الشركة المتحدة للفاكهة تركز على إنتاج الموز، لكنها كانت تسيطر أيضًا على شركات أخرى في غواتيمالا تمتلك خطوط سكك الحديد والموانئ ومنشآت التلغراف.

(529) يُنظر:

Piero Gleijeses, Shattered Hope: The Guatemalan Revolution and the United States, 1944-1954 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991), pp. 128-129.

(530) مجلس العلاقات الخارجية، كما ورد في:

Richard H. Immerman, The CIA in Guatemala: The Foreign Policy of Intervention (Austin: University of Texas Press, 1982), p. 128.

كتب الوثيقة السفير أدولف بيرلي (Adolf Berle) ووجّهها إلى جون كابوت (John Cabot)، مساعد وزير الخارجية لشؤون البلدان الأميركية المشتركة.

(531) لم يكن من المتوقع أن تهزم قوات المنفيين جيش غواتيمالا، لكن حينما شاع أن هذه القوات تحظى بدعم أميركي، افتُرض أن طبقة الضباط لن تكون راغبة في مواجهتها، وهذا بالضبط ما حدث.

(532) كان لدى الحكومة الأميركية مصلحة مسيطِرة في مصرف التنمية للبلدان الأميركية، الذي اتخذ هو الآخر من العاصمة واشنطن مركزًا له. ركز على قروض بعيدة المدى خاصة بالتنمية، بينما كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والتحالف من أجل التقدم توزّع منحًا.

(533) «في المنصب لا في السلطة» هو عنوان الفصل الحادي عشر من سيرة جاغان الذاتية التي تصف الفترة 1957-1961، حينما كان عليه أن يقتسم

المسؤوليات الإدارية مع الحاكم البريطاني. يُنظر:
Cheddi Jagan, The West on Trial: My Fight for Guyana’s Freedom (New York: International, 1966).
(534) يُنظر:
Rabe, passim.
(535) تقنيًا، لم تكن الأقاليم الفرنسية مستعمرات، ولكنها شكَّلت جزءًا من فرنسا، بينما كانت جزر الأنتيل الهولندية جزءًا من مملكة هولندا. غير أن هذه الجزئيات الدستورية لم تكن تعني الولايات المتحدة، ما دام أن الشؤون الخارجية والدفاع كانت في يد حلفاء الناتو.
(536) غير أن الولايات المتحدة ستتدخل في جامايكا في منتصف سبعينيات القرن الماضي، بعد أن أقدمت إدارة رئيس الوزراء مايكل مانلي على تطبيع العلاقات مع كوبا. ساهم التدخل الأميركي في زعزعة الاستقرار الاقتصادي وفي هزيمة مانلي في انتخابات عام 1980. يُنظر:
Godfrey Smith, Michael Manley: The Biography (Kingston, Jamaica: Randle, 2016), pp. 214-243.
(537) أصبح تروخيلو عبئًا نتيجة تدخّله في شؤون الدول الحليفة للولايات المتحدة، مثل فنزويلا، بينما كان بوش ينظر إليه على أنه يتعاطف مع كاسترو. يُنظر:
Piero Gleijeses, The Dominican Crisis: The 1965 Constitutionalist Revolt and American Intervention. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978), pp. 104-106, 303-307.
(538) فاز أليندي بتعددية لا بأغلبية في أيلول/سبتمبر 1970. وبحسب الدستور التشيلياني، على الكونغرس أن يختار رئيسًا من بين المرشحين يحصل على أكبر عدد من الأصوات، وهكذا انتُخب أليندي في الشهر التالي.
(539) Frank Church, Covert Action in Chile 1963-1973: Staff Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities (Washington, DC: Government Printing Office, 1975), p. 9.
(540) يُنظر:
Ibid., p. 33.
(541) أُسست جبهة ساندينيستا للتحرير الوطني في عام 1961 وشكلت الثورةُ الكوبية مصدر إلهام لها. اقتبست اسمها من أوغيستو سيزار ساندينو الذي كان قد حارب قوات البحرية الأميركية في نيكاراغوا ما بين عامَي 1927 و1933.
(542) للتحايل على تعديل بولاند (Boland Amendment) الذي يحظر التمويل الأميركي للكونتراس، قامت إدارة ريغان ببيع السلاح إلى إيران، واستعملت جزءًا من العائدات سرًا لتمويل الكونتراس. يُنظر:

Lawrence E. Walsh, Firewall: The Iran-Contra Conspiracy and Cover-Up .(New York: Norton, 1998), pp. 18-22

(543) كان هذا العمل من جهة الـ CIA خرقًا سافرًا للقانون الدولي، بحيث إن نيكاراغوا انتزعت حكمًا من محكمة العدل الدولية تدينه. غير أن الحكم لم يكن من الممكن تطبيقه؛ ذلك أن الولايات المتحدة رفضت المشاركة في المحاكمة.

(544) صدر أكبر التحديات للمصالح الأميركية من حركات المجموعات المسلحة في إلسلفادور وغواتيمالا. وستضع هذه الحركات حدًا لنشاطها بواسطة المفاوضات خلال تسعينات القرن العشرين، وبقيت المصالح الأميركية في مأمن.

(545) كانت غرينادا، وهي عضو في مجموعة الكومنولث ومستعمرة بريطانية سابقة، تخضع لحكم حركة اللؤلؤة الجديدة (New Jewel Movement) منذ عام 1979. حينما تم اغتيال زعيمها، موريس بيشوب (Maurice Bishop) في عام 1983 من قِبَل أعضاء آخرين، استغلت إدارة ريغان الفرصة للتدخل وإقامة حكومة أكثر تعاطفًا مع المصالح الأميركية.

الفصل الثامن: لحظة أحادية القطب

بدّد تفكك الاتحاد السوفياتي، مع نهاية عام 1991، العائق الرئيس الذي كان قد حال دون أن تقيم الولايات المتحدة بعد عام 1945 إمبراطورية عالمية شاملة، حتى أنه بدا للحظة وجيزة أن العوامل التي أطاحت الشيوعية في روسيا يمكنها القيام بالأمر ذاته بالنسبة إلى الحزب الشيوعي الحاكم في الصين. هكذا، وجدت الحكومات الأميركية، بعد الرئيس رونالد ريغان نفسها في وضع فريد من النفوذ العالمي الذي لم يكن أمام الحكومات السابقة سوى أن تحلم به.

قليلون جدًا هم الذين توقعوا أن تكُون لحظة أحادية القطب تلك دائمة؛ ففي النهاية، كما سلّم كثيرون بذلك، ستنبثق قوى أخرى يمكنها تحدي الهيمنة الأميركية، لكن من المتوقع أن يحدث ذلك بطريقة ما في المستقبل. خلال ذلك الوقت، ثمة فرصة لتعزيز القوانين والمؤسسات العالمية بحيث تكون المصالح الأميركية محميَّة بينما تُستخدَم الهيمنة العسكرية للدولة لمعاقبة تلك الحكومات أو الجهات الفاعلة غير الدولتية الذين يتجاوزن الخطوط المسموح بها.

كان التحدي الأول إقامة نظام عالمي حقيقي من رأسمالية السوق الحرة، يزيح الحواجزَ المتبقية أمام تغلغل الاستثمار الأميركي. والحرب الباردة لم تنتهِ بانهيار الاتحاد السوفياتي فحسب، وإنما أيضًا بالانتصار الأيديولوجي للأسواق الحرة على حساب الإنتاج الذي تتحكم الدولة فيه. إن ترجمة هذا الانتصار إلى إطار عالمي يؤمّن وضعًا آمنًا للقطاع الخاص بقي موضوعا ثابتًا بالنسبة إلى جميع الإدارات الرئاسية الأميركية الأخيرة.

تزامنت هذه الموجة الجديدة من العولمة مع توجهات في الرأسمالية تعطي الامتياز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). ولعل الحرص على أن تحظى الشركات الأميركية بوضع مهيمن في أسواق تلك التكنولوجيات بقي أولوية كبرى لدى جميع الحكومات الأميركية منذ نهاية الحرب الباردة. وكانت النتائج إيجابية بشكل ملحوظ، مع تحقيق الشركات الأميركية وضعًا مهيمنًا مع بداية الألفية الجديدة عبر جميع القطاعات الفرعية التي تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

سرعان ما أصيب بالإحباط أولئك الذين كانوا يترقبون غنائم السلام مع نهاية الحرب الباردة؛ إذ اتسع الفرْق التكنولوجي بين الجيش الأميركي وباقي العالم، بحيث عوّضت نوعية التجهيزات المستعملة عن التراجع في عديد القوات المسلحة. وانتشرت القواعد الأميركية كالطحالب حول العالم بعد أن

ٍ

أزيلت حواجز الحرب الباردة، وغدا الفضاء حيزًا جديدًا تسعى الولايات المتحدة لفرض هيمنتها عليه.

توالت عمليات الغزو العسكري الأميركي - بموافقة الأمم المتحدة أو من دونها - منذ نهاية الحرب الباردة، غير أن أشكالًا جديدة للتدخل (مثل استعمال الطائرات المسيَّرة لاستهداف الأفراد) غدت أيضًا أمرًا عاديًا. وعلى وجه الخصوص، غدا فرض العقوبات سلاحًا متاحًا لدى الرؤساء كافة لفرض انتشار النفوذ الأميركي. كما أن إرغام الأفراد والشركات على دفع الضرائب المستحقة للحكومة الفدرالية أدى إلى استخدام أوسع لسلطات الإدارات الأميركية خارج أراضيها.

قيل الكثير عن اختلافات قائمة بخصوص السياسة الخارجية بين الإدارات التي أعقبت الحرب الباردة. لكن لا يمكن المبالغة بشأن هذه الاختلافات. صحيح أن الرئيس باراك أوباما - خلافًا للرئيس جورج بوش الابن - ما كان ليجتاح العراق في عام 2003 لو كان في سدة الحكم آنذاك، لكن ربما لفعل ذلك كلٌّ من الرؤساء بيل كلينتون وجورج بوش الأب ودونالد ترامب. إنما لم يكن هناك اختلاف بين الرؤساء الخمسة في ما يتعلق بمبدأ استعمال القوة ضد أعداء أميركا من دون دعم القانون الدولي؛ إذ التزمت الإدارات كلها بالحفاظ على الإمبراطورية الأميركية، ولو أنها ربما اختلفت في التكتيك بخصوص موضوعات معيَّنة.

وفَّرت لحظة أحادية القطب للولايات المتحدة فرصة لفرض النفوذ الإمبراطوري على نحو غير مسبوق؛ إذ انتقلت الولايات المتحدة، بسلاسة تقريبًا، من عالم الحرب الباردة، حيث واجهت بعض القيود، إلى عالم وجدت نفسها فيه، بشكل شبه كامل، حرة من أي قيود. هكذا خلص كثير من الأميركيين إلى أن فرض إمبراطوريتهم هو أفضل السبل لضمان النظام العالمي. وقد عززت ذلك الاعتقاد فظائع 11 أيلول/سبتمبر [2001] بدل أن تقوضه. وبات الآن «قدر» أميركا، كما سارع كثير من أعضاء النخب الأجنبية إلى الإشارة، أن تفرض النظام على عالم فوضوي، فكان عدد كبير من الأميركيين في غاية السعادة لقبول ذلك العبء الإمبراطوري الجديد.

أولًا: العولمة

كانت العولمة تخطو بصورة حثيثة في الحقبة الحديثة حتى قبل نهاية الحرب الباردة. ولكن عراقيل عديدة حالت دون تحرير التجارة في ما يخص السلع والخدمات، كما أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية واجه أيضًا قيودًا عديدة. ومع انطلاق جولة الأوروغواي (Uruguay Round) في عام 1986، دفع المفاوضون الأميركيون ببرنامج جديد صُمِّم لإزالة تلك العراقيل، غير أنهم واجهوا مقاومة شديدة من حكومات كثير من الدول الأخرى.

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى تلاشي تلك المقاومة. في مقال مهم، لا يخلو من نبرة غرور، سلط فرانسيس فوكوياما الضوء على الانتصار الأيديولوجي الأميركي: «إن انتصار الغرب، انتصار الفكرة الغربية، يبدو جليًا بالدرجة الأولى في الاستنزاف الكامل للمرادفات الدلالية العملية التي يمكن أن تحُل محل الليبرالية الغربية.... ما يمكننا أن نشهده ليس فقط نهاية الحرب الباردة، أو مرور مرحلة معيّنة من تاريخ ما بعد الحرب، ولكن نهاية التاريخ على هذا النحو: أي اكتمال التطور الأيديولوجي الإنساني وعولمة الديمقراطية الليبرالية الغربية باعتبارها الشكل النهائي للحكومة الإنسانية» [(546)].

انتهت جولة الأوروغواي في عام 1994، وحلت منظمة التجارة العالمية محل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعرفات الجمركية والتجارة في العام التالي. هكذا باتت الولايات المتحدة الآن تملك مؤسسة دولية حقيقية تلبي حاجاتها للدفع قُدُمًا برأسمالية السوق الحرة. وقد شملت الحماية جميع المعاملات التجارية التي ضمت السلع والخدمات (مع استثناءات ثانوية قليلة)، كما أُزيل معظم العراقيل أمام الاستثمار الخارجي، ووُفِّرت الحماية للملكية الفكرية بشكل قوي، فأصبح في الإمكان فض النزاعات عبر منظمة التجارة العالمية من دون أن تتمكن الدول من عرقلة جلسات التحكيم، ولن تكون الحكومة الأميركية في حاجة الآن إلى الاعتماد بقوة على التشريع الداخلي لضمان مصالحها العالمية.

وبالقدر نفسه من الأهمية، بات للولايات المتحدة مؤسسة تتطلع إلى الانضمام إليها معظم الدول - تقريبًا - التي هي خارج منظمة التجارة العالمية [(547)]. من بين أهم الدول المستبعَدة نجد الاتحاد الروسي (الدولة التي خلفت الاتحاد السوفياتي) وجمهورية الصين الشعبية، ناهيك عن العديد من الدول الأخرى. وما دام أن قرارات منظمة التجارة العالمية بشأن الأعضاء الجدد تخضع للإجماع، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تفرض الشروط التي ستمكّن بموجبها هذه الدول من المشاركة [(548)]. وقال جوزف ستيغليتز بشأن حالة الدول النامية موضحًا:

أجرت الولايات المتحدة مفاوضات مع كثير من الدول. وكان تعي أي العبارات ستكون حساسة، وأي الشروط التي سيكون لها أثر كبير، سواء على مستوى الأرباح أو على مستوى التكلفة. لدى أميركا طواقم كبيرة من الموظفين يمكنهم صوغ تلك الاتفاقيات جملة جملة ومراجعتها وتحليلها.

ونظرًا إلى حجم الاقتصاد الأميركي، فإن الولايات المتحدة تملك تقريبًا كل صناعة يمكنها أن تتأثر جراء هذه الاتفاقية، وهي، بالفعل، رهن المناقشة... وقال المفاوضون التجاريون من كثير من الدول النامية المنخرطون في «المفاوضات» مع الولايات المتحدة، مرة تلو أخرى، بأن هذه المفاوضات لم تكن كذلك بأي معنى من المعاني. يمكن أن يكون هناك بعض المفاوضات

بشأن القضايا الهامشية... غير أنه في ما يتعلق بأي قضية جوهرية، يبقى كل شيء محسومًا سلفًا [(549)].

كانت النتائج مذهلة بحيث إن منظمة التجارة العالمية كانت تشرف على زيادة ضخمة على مستوى التجارة العالمية والاستثمارات العابرة للحدود خلال عِقديها الأولين، رغم بروز أزمات مالية عَرَضية [(550)]. وبحلول عام 2017، تزايد عدد الأعضاء ليصل إلى 164 دولة، بينما بقيت إيران أكبر اقتصاد خارج منظمة التجارة العالمية. وحصلت الصين على العضوية في عام 2001، بعد 15 عامًا من المفاوضات (في البداية قدمت طلبًا للانضمام إلى مجموعة «الغات»)، ولكنها أُرغمت على الجلوس جنبًا إلى جنب مع تايوان [(551)]. أما روسيا، فاستغرقت وقتًا أكبر للالتحاق، لكنها انضمت أخيرًا في عام 2012 [(552)].

كانت عملية فض النزاعات تحت إشراف منظمة التجارة العالمية مصدرًا خاصًا للرضا بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ونظرًا إلى شعورها بالإحباط جراء ما حدث (أو غالبًا ما لم يحدث) وفق قوانين مجموعة «الغات»، صادق الكونغرس في عام 1974 على البند 301 من قانون التجارة الذي هدَّد بعقوبات من طرف واحد ضد الحواجز «المُفرطة والتي لا يمكن تبريرها» على الصادرات الأميركية. كان التهديد كافيًا في العادة لضمان ما ترغب فيه الحكومة الأميركية، غير أن النتيجة يمكن أن تخلّف طعمًا مُرًّا.

تُعَدّ إجراءات فض النزاع التي تعتمدها منظمة التجارة العالمية مختلفة عن تلك التي تعتمدها مجموعة «الغات»؛ ذلك أن العملية غير طوعيَّة وإنما مُلزمة. وربما يبدو أن ذلك يشكل تهديدًا لسيادة أميركا، غير أن العكس هو ما كان صحيحًا. ويمْكن لجان خبراء تابعة لمنظمة التجارة العالمية أن تحكم بأن الممارسة الأميركية غير قانونية، لكن وحده التشريع الأميركي يمكنه أن يغيّر القانون. وإذا ما رفضت الولايات المتحدة الرضوخ، يمكن حكومة أجنبية أن تنتقم ضد الصادرات الأميركية. غير أن الفرق على مستوى الحجم بين الاقتصاد الأميركي واقتصاد البلدان الأخرى يعني أن هذه استراتيجيا خطِرة للغاية، ونادرًا جدًا ما تم تنفيذها. وبتعبير روبرت لورنس، الخبير في السياسة التجارية:

بدل الحد من السيادة الأميركية، عمل هذا الشكل من أشكال الانتقام في الواقع لمصلحة الولايات المتحدة. تملك الولايات المتحدة سوقًا كبيرة للغاية، وقدرتها على تقديم تنازلات تجعلها على نحو غير عادي ذات نفوذ في نظام تقوم فيه المعاهدات على التبادل. إن القدرة على الانتقام تقدم أيضًا للولايات المتحدة... القدرة العظمى، أولًا، للمناورة في ظل القانون، أي استعمال التهديد الضمني لعرض القضايا على أنظار المحكمة لدفع دول أخرى على الامتثال؛ ثانيًا، تطبيق القوانين على دول أخرى في حالة عدم انصياعها؛ وثالثًا، الصمود أمام الانتقام في حال سُمح للآخرين بالعمل ضدها. وبينما يتمتع جميع

أعضاء منظمة التجارة العالمية رسميًا بالمساواة، فإن صياغة النظام منحت بعض الدول سلطة أكبر قياسًا بالدول الأخرى [(553)].

غير أن النجاح في إقامة منظمة التجارة العالمية كان له ثمن؛ إذ غدا المجتمع المدني في الدول الأعضاء (بما فيها الولايات المتحدة) غير راض، بشكل متصاعد، على الطريقة التي تُدار بها منظمة التجارة العالمية، وخصوصًا الازدراء التي يبدو أن قراراتها تتعامل به إزاء قضايا البيئة والعمل. كان المتظاهرون يلاحقون مفاوضي منظمة التجارة العالمية حول العالم [(554)]، غير أن الإدارات الأميركية تجاهلتهم ودعت إلى تعميق عملية منظمة التجارة العالمية مع انطلاق جولة الدوحة (Doha Round) في عام 2001 [(555)]. وكان ذلك طموحًا كبيرًا، واصطدم بعد حين بمصاعب جعلت إتمامه مستحيلاً [(556)].

الإطار (8-1): الدولار الأميركي: هل هو أعظم أصول الإمبراطورية الكبرى؟

تؤدي العملات الوطنية دورًا أساسيًا في التوسع الإمبراطوري، وبالتالي فإن دور الدولار الأميركي في توسيع نفوذ الإمبراطورية الأميركية ليس استثناء. برز الدولار عقب الحرب العالمية الثانية باعتباره المخزون الرئيس للعالم على مستوى العملة. وهذا الأمر أعطى الاقتصاد الأميركي امتيازًا كبيرًا، لكنه لم يكن ممكنًا للحكومات الأميركية في البداية استغلاله كليًا لوجود قانون في نظام بريتون وودز يفرض بيع الذهب بسعر محدد للدولار. وقد فرض هذا قيودًا على السياسة المالية والنقدية الأميركية.

تلاشت هذه القيود مع انهيار نظام بريتون وودز في عام 1971. ومنذئذ، صار في وسع الاقتصاد الأميركي أن يزيد من ميزان المدفوعات والعجز المالي إلى ما لا نهاية تقريبًا، مع العلم أنه يمكن تمويل العجز عن طريق إصدار القروض بالدولار الأميركي. وسيكون على الدول التي لديها فائض أن تعيد هيكلته إلى أسواق رأس المال الأميركية ما بقي الدولار عملة المخزون العالمي المختارة. وكانت نتيجة ذلك تضخُّم الدين الإجمالي ليصل إلى حوالى 20 تريليون دولار مع نهاية السنة المالية 2017، وبقي ثلثه خارج الولايات المتحدة.

زادت العولمة من سطوة أسواق رأس المال الأميركية وأزالت القيود التي تحدُّ من التنقل الحر لرأس المال حول العالم. وسهلت المؤسسات المالية الأميركية من تنقّل الموارد، محققةً أرباحًا طائلة خلال ذلك. إن التيسير الكمي بعد الأزمة المالية لسنة 2008 أدى بعد ذلك إلى تخفيض معدلات الفائدة، بحيث إن الاقتراض بالدولار الأميركي ما عاد يكلف أي شيء تقريبًا.

> إن ولوج التمويل الرخيص في باقي دول العالم بالدولار الأميركي سمح للحكومة الأميركية بأن تحظى بـ «المدفع والزبدة» معًا بدل أن تختار بينهما، كما حدث في دول أخرى. توسع الإنفاق العسكري من دون تخفيض متناسب في الإنفاق الاستهلاكي. وكما علّق مراقب: «إن الهندسة الاقتصادية العالمية تضمن اليوم ميل العمليات العادية لقوى السوق العالمية... نحو إحراز فوائد غير متناسبة للأميركيين، وتضفي استقلالية لصانعي القرار في الولايات المتحدة بينما تكبح استقلالية الآخرين.... إن الأرباح الاقتصادية العائدة للولايات المتحدة نتيجة العمليات العادية لقوى السوق داخل هذا الإطار الخاص تقدم الأساس المالي للتفوق العسكري الأميركي» [(557)].

وهكذا، كان من حسن الحظ أن الولايات المتحدة كانت تتبع على امتداد أعوام عدة استراتيجيا ذات مسارين متوازيين بشأن العولمة؛ فهي قامت، بعد الشكوك التي ساورتها في البداية بشأن اتباع نهج إقليمي للعولمة [(558)]، بخطواتها الأولى بهذا الاتجاه في عام 1985 مع توقيع اتفاقية التجارة الحرة بينها وبين إسرائيل. اعتُبِر ذلك حينها أنه يستمد مسوغاته من عوامل استراتيجية أكثر منها اقتصادية، غير أنه فسح في المجال لاتفاق التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأميركية (CUFTA) الذي وُضِع موضع التنفيذ في كانون الثاني/يناير 1989.

آنذاك، كانت كلٌّ من كندا والولايات المتحدة الشريكة التجارية الكبيرة للأخرى. غير أن السوق الأميركية كانت أكثر أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد الكندي قياسًا بأهمية السوق الكندية للاقتصاد الأميركي. حينما أخذ الكونغرس في إعداد الأساس لصيغة أكثر صرامة للمادة 301 على شكل المادة المتميزة 301 من قانون الولايات المتحدة الجامع المتعلق بالتجارة والتنافس (أُقر أخيرًا في عام 1988)، كانت الحكومة الكندية في السابق تبحث عن وسيلة لتجنب تهديدات أحادية الجانب من الحكومة الأميركية لصادراتها، واقترحت اتفاقًا ثنائيًا.

كانت النتيجة هي اتفاق التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأميركية التي تجاوزت ما كان موضوع مداولات حينها في جولة الأوروغواي، ومُنِحت كندا الضمانات التي كانت بحاجة إليها بأن صادراتها لن تخضع لمقاييس أحادية الجانب. بالطبع، ضمنت كندا دخول الأسواق الأميركية لجميع أنواع السلع والخدمات تقريبًا. غير أنه كان عليها في المقابل أن تقبل بتدابير أكثر ليبرالية في ما يخص الاستثمارات العابرة للحدود، وقوانين صارمة على مصادرة الشركات الخاضعة للنفوذ الأميركي أو تجميد أصولها [(559)].

سيغدو هذا الاتفاق النموذج بالنسبة إلى كثير من اتفاقيات التجارة الحرة (FTAs) التي وقّعتها الولايات المتحدة مع دول ومناطق أخرى. كانت كل واحدة منها أكثر طموحًا من سابقتها، مع تركيز خاص من المفاوضين الأميركيين على حماية الملكية الفكرية والمشتريات العامة، وحماية الاستثمارات الأجنبية ضد

المصادرة «غير العادلة» والمراجعات المنتظمة لممارسات الشركاء التجاريين على مستويي العمل والبيئة. على العموم، ضمنت هذه الشبكة من اتفاقيات التجارة الحرة، مع وجود الولايات المتحدة في مركز الصدارة، للحكومة الأميركية إطارًا لرأسمالية السوق الحرة التي تقبع في صلب رؤيتها للعولمة.

هذا الاتفاق تلاه اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية «نافتا» (NAFTA)، الذي وقّعته في عام 1992 كلٌّ من كندا والمكسيك والولايات المتحدة. كانت تلك الاتفاقية الأولى للتجارة الحرة بين دول متقدمة وأخرى نامية، ومنحت المكسيك دخولًا من دون قيود تقريبًا إلى أهم الأسواق. غير أنها قدمت للولايات المتحدة شيئًا أكثر أهمية: الضمانة بأن تلتزم المكسيك برأسمالية السوق الحرة ما دام الاتفاق قائمًا. كانت تبعات ذلك ضخمة بالنسبة إلى باقي أميركا اللاتينية، وبالفعل بالنسبة إلى باقي دول العالم النامي.

تضمّن اتفاق «نافتا» قوانين صارمة تعنى بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS) وفق الفصل الحادي عشر من الاتفاقية، والذي سيغدو نموذجًا لاتفاقيات التجارة الحرة الأخرى. ستجد هذه الإجراءات أيضًا طريقها إلى معاهدات الاستثمار الثنائي (BITs) واتفاقات استثمار دولية (IIAs). لقد بقيت الشركات الأميركية تستعمل هذه الشروط غالبًا (وبنجاح في معظم الأحيان)، غير أن الشركات الأجنبية كانت أقل نجاحًا في الولايات المتحدة ذاتها. بالفعل، في وسع الممثل التجاري للولايات المتحدة (USTR) أن يدّعي بفخر في عام 2015 أن «تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بموجب اتفاقيات التجارة الأميركية هي محددة ومقيدة بشكل أفضل على نحو ملحوظ قياسًا بالاتفاقيات في الدول الأخرى.... نظرًا إلى الضمانات التي توفرها الاتفاقيات الأميركية، وبفضل المعايير العالية التي تميز نظامنا القضائي، نادرًا ما يقوم المستثمرون الأجانب بمقاضاة الولايات المتحدة، وحين حدوث ذلك يكون الفشل نصيبهم.... خلال الأعوام الـ 25 الماضية، وضمن الاتفاقيات الـ 50 التي وقّعتها الولايات المتحدة والتي شملت تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، لم تواجه الولايات المتحدة سوى 17 قضية، 13 منها وصلت إلى الحل.... **ورغم أن الولايات تخسر، وبشكل منتظم، قضايا في المحاكم المحلية، فإننا لم نخسر قط أي قضية تتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول**» [(560)].

أجرى مسؤولون في الحكومة الأميركية مفاوضات بشأن شبكة من الاتفاقيات تشكل الأساس لرأسمالية السوق الحرة في كونٍ معولم. غير أنهم لم يقوموا بذلك وحدهم؛ فهُم كانوا يحظون بالدعم والمساندة خلال كل مرحلة من المراحل من مجموعة من المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات. هذه الشركات انضوت، كما سبق أن أوضحنا في الفصل السادس، في مؤسسات من مثل المائدة المستديرة حول عالم الأعمال، للدفع قُدُمًا بسياسات عامة

تخدم مصالحها أكثر. كانت العولمة، وخصوصًا تحرير الأسواق المالية، على رأس جداول الأعمال.
تكللت جهود المسؤولين بنجاح كبير حيث تمكنوا من إزالة القيود المحلية التي فُرضت خلال فترة الاتفاق الجديد لتجنب أزمات مالية مستقبلية [(561)]. ونتيجة لذلك، هيمن القطاع المالي بشكل متزايد بحيث إن حصته من أرباح الشركات المحلية ارتفع من 16 في المئة في عام 1985 إلى ما يزيد على 40 في المئة بعد مرور ثلاثة عقود. وعلى نحو غير مفاجئ، كانت تبرعات المؤسسات المالية للمرشحين السياسيين تتجاوز كثيرًا تلك التي يقدمها قطاع الشركات [(562)].
هكذا أخذت تتبلور علاقة بين «وول ستريت» والعاصمة واشنطن، ما جعل قطاع المال يمارس نفوذًا أكبر في القرارات السياسية الجوهرية. في نهاية المطاف، سيؤدي هذا حتمًا إلى الأزمة المالية الأميركية التي بدأت في عام 2008 وعمّت المناطق الأخرى من العالم. ولعل سايمون جونسون، وهو من الاقتصاديين البارزين في صندوق النقد الدولي (2007-2008)، كان قد أدرك كنه الجو العام الذي كان سائدًا قبل الأزمة حين صرح:
اكتسبت الصناعة المالية الأميركية سلطة سياسية بجمع نوع من رأس المال الثقافي - نظام عقائدي. في الماضي ربما، ما كان صالحًا لشركة «جنرال موتورز» كان أيضًا صالحًا للبلد برمّته. خلال العقد الأخير، ثمة موقف يستحوذ على الأذهان، وهو أن ما هو صالح لـ «وول ستريت» صالح للبلد أيضًا. لقد صارت صناعة المصارف والتأمين من بين المساهمين الرئيسين في الحملات السياسية، لكن بينما كانت في أوج نفوذها، لم يكن عليها أن تطلب الحصول على امتيازات مثلما كان يتعين ذلك على شركات التبغ أو المتعاقدين العسكريين. بدلًا من ذلك، استفادت من واقع أن رجالاتها المتمترسين داخل السلطة في واشنطن كانوا يعتقدون سلفًا أن مؤسسات مالية ضخمة وأسواق تدفق رأس المال الحر كانت محورية لموقع أميركا في العالم [(563)].
أثمرت محاولات الضغط التي مارستها المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات وساعدت في تشكيل كون معولم يحبذ تدفق رأس المال عبر الحدود. ارتفع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الأميركي في الخارج من 0.7 تريليون دولار في عام 1990 إلى 6.3 تريليونات دولار في عام 2014. ومع أن الحصة الأميركية من الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي تراجعت (قد لايبدو الأمر مفاجئًا البتة في ضوء النمو السريع للمؤسسات المتعددة الجنسيات خارج الولايات المتحدة)، فإن الحصة في عام 2014 كانت لا تزال تعادل تقريبًا ربع ميزانيته، ويتجاوز المخزون الإجمالي لدولة مصنفة في المرتبة الثانية، ألمانيا، بأربع مرات [(564)].
لم تكن المؤسسات المتعددة الجنسيات وحدها من ساعد في نشر النسخة الأميركية من رأسمالية السوق الحرة عبر العالم؛ فالمؤسسات التي تتحكم

فيها الولايات المتحدة، إضافة إلى الجهات الفاعلة غير الدولتية كما تم عرضها في الفصلين الخامس والسادس، أدت هي الأخرى دورًا أساسيًا. بالفعل، وحتى قبل نهاية الحرب الباردة، كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد دفعا بحزمة من الإصلاحات باتت تُعرف بإجماع واشنطن (Washington Consensus). ثم جرى تطبيق ذلك على جميع تلك الدول التي تحتاج إلى المساعدة من المؤسسات التي تتمركز في واشنطن.

في البداية، كانت هذه الحزمة غير سجالية نسبيًا، وتمحورت أساسًا حول أسباب بث الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. غير أن مع نهاية الحرب الباردة، شملت الإصلاحات رفع القيود الجمركية والخصخصة وتحرير الأسواق المالية. وجرى الترويج لتلك الإصلاحات في الدول التي كانت تابعة سابقًا للاتحاد السوفياتي، حيث عملت مؤسسة جديدة على مساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) الذي كان قد أُنشئ بدعم أميركي، لذلك الغرض بصورة خاصة [(565)].

كان وقْع هذه الحزمة الموسعة - التي سمّاها نقادها «ثَبِّتْ وحَرِّرْ وخَصخِصْ» ('stabilize, liberalize, privatize')[(566)] - مؤثرًا، حيث إنها لم تشمل تلك الدول في أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا التي كانت في دائرة النفوذ الأميركي مسبقًا، فحسب، بل شملت أيضًا الدول التي كانت تابعة في السابق للاتحاد السوفياتي وحلفائه، مثل فيتنام. في روسيا هي الأخرى، وبتشجيع من معهد هارفرد للتنمية الدولية (HIID)، وبدعم من USAID، أدت الإصلاحات إلى بيع قياسي لأصول تعود ملكيتها إلى الدولة بسعر زهيد يشكل جزءًا من قيمتها، وإلى خصخصة سريعة للاقتصاد [(567)].

وعلى نحو حتمي، كان هناك ردة فعل عنيفة ضد إجماع واشنطن والمخطط الليبرالي الجديد الذي تروّج له الإدارة الأميركية. بالفعل، تُشكل ردة الفعل هذه جزءًا من التراجع عن الإمبراطورية كما يعرضه القسم الثالث من هذا الكتاب. غير أن من المهم التركيز على مدى نجاح الحكومة الأميركية في اغتنام الفرصة التي أتاحتها لحظة أحادية القطب لنشر رؤيتها لرأسمالية السوق الحرة عبر العالم. وقد اعتمدت دول كثيرة هذه الرؤية بحماسة، وسعت لنسج روابط وثيقة مع الولايات المتحدة عبر التجارة والاستثمار. وحتى في الدول التي عرفت ردة فعل أكثر عدوانية، فإن الإصلاحات التي شجعت على إجرائها الولايات المتحدة وحلفاؤها من المؤسسات لم تختف بالكامل.

ثانيًا: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أدت الولايات المتحدة دورًا رائدًا، قياسًا بسائر الدول الأخرى، في ما يخص مجال الاتصالات خلال معظم فترة الحرب الباردة. وربما يكون إطلاق الاتحاد السوفياتي في عام 1957 القمر الاصطناعي الأول في العالم «سبوتنيك 1» (Sputnik 1) قد جاء بمنزلة الصدمة الكبيرة لمعظم الأميركيين، غير أن ردة

فعل إدارتَي الرئيسين دوايت أيزنهاور وجون ف. كينيدي كانت سريعة، وفي نهاية الأمر ناجحة. وجرى تأسيس الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء، «ناسا» (NASA)، في عام 1958، وتمكنت الولايات المتحدة في نهاية المطاف من اللحاق بالاتحاد السوفياتي، ومن ثم تجاوزه ببراعة فائقة في الفضاء.

مع انهيار الاتحاد السوفياتي، لم يستطع الاتحاد الروسي تحمّل أعباء برنامج فضائها الباهظ، والحفاظ على مستواه كما في السابق. وكانت الحكومات الأميركية تتطلع إلى مستقبل تكون فيه الريادة الأميركية على مستوى الفضاء بلا منازع، ومصالحها التجارية مضمونة، وحقها في تأدية دور شرطي الفضاء لا غبار عليه. لقد كان ذلك بِعينه نموذجًا لسياسةٍ إمبراطورية لفترة ما بعد الحرب الباردة؛ وهذه افتراضات أكدتها الحكومة الأميركية في إعلانها السياسة الفضائية الوطنية في عام 2010: «تلتزم الولايات المتحدة بتشجيع وتسهيل نمو قطاع فضاء تجاري أميركي يدعم الحاجات الأميركية، وينافس الدول الأخرى، ويدفع بالريادة الأميركية قُدُمًا في خضم جيل من الأسواق الجديدة وريادة في الأعمال يكون الابتكار دافعها.... ستستعمل الولايات المتحدة جملة من المقاييس للمساعدة في ضمان استخدام جميع الأطراف المسؤولة الفضاء، وفي انسجام مع الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس، ستصد الآخرين عن التدخل أو الهجوم، والدفاع عن أنظمتها الفضائية والمساهمة في الدفاع عن أنظمة حلفائنا الفضائية، وإذا فشلت وسيلة الردع، فحينها سنقوم بدحر الجهود التي تهدف إلى الهجوم عليها» [(568)].

على العموم، حققت الإدارات الأميركية أهدافها في ما يخص الفضاء خلال تلك الفترة من أحادية القطب؛ ففي عام 2015، وبحسب اتحاد العلماء المعنيين (UCS)، كانت الولايات المتحدة تملك حوالى نصف الأقمار الاصطناعية (549 قمرًا) السابحة في الفضاء، وأربعة أضعاف ما تملكه روسيا والصين مجتمعتَين. وكان ضمن تلك الأقمار 250 قمرًا تجاريًا (والأقمار الباقية كانت حكومية أو عسكرية أو مدنية)، بحيث أصبح الفضاء ميدانًا مهمًّا لعالم الأعمال في الولايات المتحدة. وحين تزايد تحدي الهيمنة الأميركية على الفضاء، ردت الحكومة الأميركية بتأسيس القيادة السيبرانية للولايات المتحدة (US Cyber Command) (يُنظر المبحث الثالث من هذا الفصل) لحماية مصالح الأمة ضد الحرب الإلكترونية، بينما كانت هي ذاتها تطوّر قدراتها وتعززها لشن مثل تلك الهجومات.

كان لإطلاق «سبوتنيك 1» تبِعات بعيدة المدى على ادعاءات الهيمنة الأميركية؛ إذ كان الرئيس أيزنهاور قد رد مباشرة في عام 1958 بإنشاء وكالة مشروعات بحوث الدفاع المتقدمة (DARPA) كفرع من فروع وزارة الدفاع [(569)]. وكانت هذه الوكالة تركز على الفضاء إلى أن نُقلت خبرتها في هذا المجال إلى إدارة الـ «ناسا» التي شرعت في الاستثمار في التكنولوجيات التي ستحوّل الاقتصاد

الأميركي وتؤدي إلى إنشاء شركات التكنولوجيا العملاقة التي تهيمن على العالم اليوم.

ظلت DARPA تعتبر أن دورها يكمن في منح الولايات المتحدة الريادة العالمية على مستوى التكنولوجيات التي تهم الأمن القومي. وبميزانية ضخمة وعدد قليل من الموظفين، كان ذلك يتضمن التعامل مع باحثين في الجامعات والشركات والوزارات الحكومية. وكانت النتائج، كما ينبغي الاعتراف، مذهلة؛ إذ إنها بوأت الولايات المتحدة مركز الصدارة في كثير من الحقول ذات المنافع التجارية والعسكرية. وبكلمات الوكالة نفسها: «بالعمل مع مبتكرين من داخل الحكومة ومن خارجها، عمدت DARPA إلى إنجاز مهمتها وتكرارها، حيث أحالت مفاهيم ثورية، وحتى تلك التي كانت تبدو أمورًا مستحيلة، إلى قدرات عملية، مثل الأسلحة العالية الدقة وتقنيَّة التسلُّل (stealth)، ناهيك عن رموز المجتمع المدني الحديث، مثل الإنترنت والتعرف الآلي على الأصوات وترجمة اللغات ومُستقبِلات نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، وجميعها مَعدَّات صغيرة جدًا بحيث يمكن زرعها في وسائل استهلاك شخصي لا تُعَد ولا تُحصى»[(570)].

ضخت DARPA كثيرًا من الاستثمارات في الحواسيب، وموَّلت أقسام علوم الحاسوب على امتداد البلاد. وكان يشرف على نشاطاتها في هذا المجال مكتبها الخاص بتقنيات إنتاج تكنولوجيا المعلومات الذي أُنشئ في عام 1962 ليساهم في صناعة رُقاقات الحاسوب خلال سبعينيات القرن العشرين. في الآن ذاته، كان قلق السلطات الأميركية يتزايد بشأن الخطر الذي يتهدد الاتصالات، وهو إمكانية هجوم نووي، فدفع هذا بالوكالة إلى الاستثمار بقدر كبير في شبكة لامركزيّة من محطات الاتصالات التي ستُعرف لاحقًا بشبكة وكالة مشروعات البحث المتقدم (ARPANET).

وبعد أن كانت هذه الشبكة في البداية خاضعة للنفوذ العسكري، أخذت تنفتح تدريجيًا على المستخدمين من غير العسكريين خلال ثمانينيات القرن الماضي، لتصبح شبكة المعلومات الدولية - الإنترنت (Internet). ومع ابتكار تيم بيرنرز لي شبكة الويب العالمية (World Wide Web) في عام 1989، كانت شبكة الإنترنت على أهبة الاستعداد للانطلاق [(571)]. في البداية عُهد إلى باحث بمفرده يقطن في كاليفورنيا بتسيير الوكالة تحت العين الساهرة لوزارة التجارة الأميركية (DoC)، غير أن نمو الإنترنت كان سريعًا بحيث إن ذلك تطلب تغييرًا فوريًا. هكذا، وفي عام 1998، سُجِّلت في كاليفورنيا منظمة خاصة لا تبغي الربح لتعمل بموجب مذكرة تفاهم مع وزارة التجارة الأميركية.

كانت لوس أنجلوس المقر الدائم لشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)، كما تدعى المنظمة. وبقيت تعمل تحت الرعاية الخيرية لوزارة التجارة، إلى أن اطمأنت الحكومة الأميركية إلى أن طريقتها في العمل تنسجم مع المصالح الاستراتيجية الأميركية. ورغم انتهاء صلاحية العقد الذي

يربطها بوزارة التجارة، فإن الحكومة الأميركية تمكنت من مقاومة الدعوات لاستبدال شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة بهيئة دولية تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة أو بالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

ونظرًا إلى المنافع التي توفرها سوق محلية ضخمة وحكومة لا تبخل بالدعم، سارع أصحاب المشروعات الأميركيون إلى استغلال الإمكانات التجارية الضخمة التي أتاحتها كل من الحوسبة الشخصية والإنترنت. وعلى خلاف أسلافها من المؤسسات المتعددة الجنسية منذ قرن خلا، لم يكن هناك تقريبًا أي فاصل زمني بين انطلاقة عملياتهم على مستوى الأسواق المحلية وتلك الدولية؛ إذ عملت الإنترنت في الواقع على جعل خدماتها في متناول الأجانب كما الأميركيين، سواء بسواء، وغالبًا في الآن ذاته.

هكذا، احتلت هذه الشركات تقريبًا منذ البداية موقعًا عالميًا مُهيمنًا. ولكن في النهاية تمكَّن عدد قليل من الشركات التي لا تتخذ من الولايات المتحدة مركزًا لها من اللحاق بها، لكن مع أواخر عام 2015، كانت ست شركات أميركية لتكنولوجيا المعلومات في المراتب الأولى ضمن الشركات العشر الأولى بحسب العائدات (بما فيها «آبل» (Apple) و«أتش بي» (HP) و«مايكروسوفت» (Microsoft)) [(572)]. وفي حالة تلك الشركات التي تمارس معظم أعمالها على الإنترنت، كانت هيمنة الشركات الأميركية في عام 2015 ملحوظة كثيرًا؛ إذ إن ما لا يقل عن 13 شركة ضمن الشركات العشرين الأولى المرتبة بحسب الدخل، كانت أميركية، كما تضم اللائحة بعضًا من أسماء الشركات الأشهر في العالم، مثل «أمازون» (Amazon) و«غوغل» (Google) و«إيبي» (eBay) و«فيسبوك» (Facebook) و«تويتر» [(573)](Twitter).

إن شركات الإنترنت اليوم مسؤولة عن معظم المواصلات [(574)]، ما يعني أن الولايات المتحدة تتبوأ دورًا مهيمنًا في المواصلات العالمية نظرًا إلى حجم شركات الإنترنت الكبيرة التي تملكها. غير أن هيمنة الشركات الأميركية هو أكبر مما قد تشير إليه الأرقام؛ فضمن شركات الإنترنت السبع من مجموع الشركات الـ 20 الأولى التي ليست أميركية، هناك خمس شركات صينية [(575)]. هذه الشركات الصينية ضخمة، لكن لا يدخل إلى خدماتها أساسًا إلا الذين يفهمون الأحرف الصينية. لذلك، فإن المستهلكين خارج الصين يكادون يعتمدون بالكامل على الشركات الأميركية.

لعل هذا يشكل درجة من الهيمنة العالمية التي لم يكن في وسع الأجيال الأولى من المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات حتى تخيلها. وبات حتى المستهلكون في روسيا اليوم يعتمدون كثيرًا على شركات الإنترنت الأميركية العملاقة. فلا غرابة في أن هذا الوضع أدى إلى اتهام هذه الشركات بالإفراط في استعمال السلطة، وهكذا لجأ الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، إلى استخدام سلطته التشريعية لمحاولة الحدِّ من هذا الوضع شبه الاحتكاري

لبعض تلك الشركات وكبح نفوذها. لكن بقيت الشركات رغم ذلك قوية ولم يكن عليها أن تغير سلوكها بطرق ملموسة.

ولّد النمو السريع للاتصالات الإلكترونية العالمية، التي كان كثير منها يمر عبر خوادم (servers) تتمركز في الولايات المتحدة، إغراءات مذهلة بالنسبة إلى مصالح الاستخبارات الأميركية. بعد تفشي حالة من انتهاك القانون خلال حرب فيتنام، خضع مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) وCIA ومخابرات الجيش لتحقيقات من مجلس الشيوخ عُرفت بـ «تقرير لجنة تشيرتش» [(576)]. وكان قد تمخض عن ذلك التقرير قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) في عام 1978 الذي سعى لوضع حد للانتهاكات السابقة، بينما منح دوائر الاستخبارات الكثير من المرونة في التعامل مع الأشخاص غير الأميركيين [(577)] والتهديدات الخارجية.

الإطار (8-2): محرِّك بحث «غوغل»

عندما أصبحت «غوغل» فرعًا من فروع شركة «ألفابيت» (Alphabet) في عام 2015، بدا هذا مؤشرًا على مدى تنوع نشاطات الشركة منذ بداياتها المتواضعة في عام 1998 حينما أنشأها لاري بيدج (Larry Page) وسيرغي برين (Sergey Brin) في مرآب في كاليفورنيا. غير أن محرِّك بحث غوغل بخوارزمية رتبة الصفحة (PageRank) الشهيرة تبقى لؤلؤة التاج.

تَجري أغلبية عمليات البحث في جميع بلدان العالم تقريبًا عبر محرِّك «غوغل» (الاستثناءات الرئيسة هي الصين واليابان وروسيا وكوريا الجنوبية). بالفعل، تشمل «غوغل» أكثر من 90 في المئة من حصة السوق في كثير من الدول، كما أن اتفاقًا بشأن التعاون على مستوى البحث مع شركة «ياهو» (Yahoo) يجعل الحصة الفعلية تتجاوز ذلك. هكذا، فإن محرِّك بحث «غوغل» يمارس تأثيرًا كبيرًا في التصورات العالمية لكل شيء تقريبًا، بما في ذلك التاريخ والقضايا الراهنة والولايات المتحدة نفسها.

اتُّهمت «غوغل» بكثير من الأشياء، بما فيها التحيز على مستوى محتواها الخاص، واحتكار السلطة، والتواطؤ مع الرقابة التي تمارسها السلطات في الصين. وحينما تقوم شركات صغيرة باللجوء إلى استخدام محرّكات البحث الأمثل (SEOs) لإنشاء حضور لها على الشبكة العنكبوتية، فإنها سرعان ما تكتشف أن بصمتها امّحت بين ليلة وضحاها حينما تعدّل «غوغل» خوارزمية رتبة الصفحة الخاصة بها.

باعتبارها مؤسسة ضخمة متعددة الجنسيات ورئيسها من مواليد روسيا (رئيس «ألفابيت») ومديرها التنفيذي من مواليد الهند («مدير غوغل»)، قد يبدو أن الشركة تجسد روحًا دولية تتعالى على النعرات القومية. غير أن

«غوغل» تبقى شركة أميركية إلى درجة كبيرة جدًا، غير أن نتائج البحث التي تقدِّمها بعيدة كل البعد عن الحياد. وغالبًا ما يتم توجيه المستخدم نحو شركات أميركية ضخمة أخرى أو نحو مراكز بحوث أميركية فاعلة يبدو أنها أتقنت استخدام محرّكات البحث الأمثل، وبنجاح يفوق البلدان أخرى.

غالبًا ما نجد «ويكيبيديا» (Wikipedia) في المرتبة الأولى على مستوى نتائج البحث، وهي شركة أميركية تضيف باستمرار ومن دون أي تغيير تعليقات ومواد للمحررين يسائلون من خلالها صِحة المقالات التي تنتقد السياسة الأميركية على نطاق واسع. إن مقالًا عن الحرب السيبرانية التي تقوم بها الولايات المتحدة، على سبيل المثال، سيحمل تحذيرًا بشأن السلامة الصحية، بينما نجد أن مقالًا آخر عن الأسواق الحرة سيحث القارئ فحسب على الاطلاع على مراجع إضافية.
لا يمكن البحث أن يكون محايدًا تمامًا، ولذا ليس غريبًا أن تكشف «غوغل» في الغالب عن تحيز أميركي. غير أن هيمنتها على مستوى السوق يجعل منها سندًا ذا قيمة عالية بالنسبة إلى الحكومات الأميركية، ووسيلة ناجعة للحفاظ على الإمبراطورية الأميركية.

قد يُحْدث هذا نوعًا من الالتباس حول ما يمكن القيام به بشأن المراقبة الإلكترونية **داخل** الولايات المتحدة لأهداف استخبارات الخارجية. غير أن قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية أحدث محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISC)، وطالب الوكالات الحكومية بالسعي للحصول على ترخيص من المحكمة للقيام بتلك النشاطات. إضافة إلى ذلك، أقر الأمر التنفيذي 12333 (Executive Order 12333) لعام 1981، وهو الذي حدد المعالم الرئيسة، حيث «دعا كل عنصر من عناصر الاستخبارات إلى تقديم آليات تحدد كيفية جمع المعطيات الاستخبارية بشأن أشخاص أميركيين والاحتفاظ بها ونشرها» [(578)].

هكذا، من المنصف القول بأن مصالح الاستخبارات كانت مهيأة بشكل كاف لاستغلال الفرص التي وفرها نمو الاتصالات الإلكترونية العالمية بعد ولادة الإنترنت بطريقة شرعية تمامًا. غير أن فشل وكالات الاستخبارات في درءِ الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر 2001 أدى إلى موجة ذعر على المستوى الوطني أطاحت القيود المتبقية على نشاطاتها.
تضمّن قانون باتريوت (Patriot Act) السلطات الجديدة. وضمن أشياء أخرى، عدل قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية بإضافة المادة 215 التي تخوّل محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية الضغط على الشركات الخاصة كي تقدم إلى الحكومة «أي أشياء ملموسة، بما فيها الكتب والسِجلات والأوراق والوثائق ومواد أخرى». يمكن ذلك أن يحتوي على معلومات مالية لمواطن

أميركي، أو داتا معلومات اتصالات هاتفية، لكن الرأي العام كان يفترض عمومًا أن هذا لن يشمل النفاذ إلى جميع تحركاتهم على الشبكة العنكبوتية.

ثبت أن هذا الافتراض كان خاطئًا، غير أن جدار الحماية الذي كان قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية قد حاول إقامته على مستوى الاتصالات بين الأميركيين وغير الأميركيين، كان أقرب إلى المستحيل في عصر الإنترنت. بالفعل، قام الرئيس جورج بوش الابن، بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 مباشرة، وبشكل سري، بالترخيص لوكالة الأمن الوطني (NSAg) «للقيام بمراقبة الأفراد الموجودين **داخل** الولايات المتحدة من دون الامتثال لقانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية» [(579)].

عندما انكشف الأمر في عام 2005، حاول الكونغرس إعادة فرض جدار الحماية، وذلك بالمصادقة على قانون لنَحمِ أميركا (Protect America Act) في عام 2007، وقانون تعديلات محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية لعام 2008. ضم القانون الأخير المادة 702 التي تخول لمحكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية المصادقة على تراخيص سنوية للمراقبة، بينما تركت مسؤولية اتخاذ القرار بشأن الأفراد الذين يجب استهدافهم بين يدي وكالة الأمن الوطني. منحت هذه القوانين مصالح الاستخبارات حرية غير مشروطة لاعتراض اتصالات غير الأميركيين. غير أنها فشلت في حماية الأميركيين، كما بات جليًا بدءًا من عام 2013 بفضل تصريحات إدوارد سنودن (Edward Snowden)، الموظف في شركة خاصة في تعاقد فرعي مع وكالة الأمن الوطني.

كشف سنودن، عبر مجموعة من الصحافيين الذين يحظون بثقته، عن وجود برنامج سري للمراقبة تديره NSA يدعى «بريزم» (PRISM). كان البرنامج يجمع جميع المعطيات من شركات الإنترنت الأميركية الرئيسة وفق المادة 702 من قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية المعدل. وبحسب سنودن، كانت «مايكروسوفت» أولى الشركات التي التحقت بالخدمة في عام 2007، تلتها «ياهو» في عام 2008 و«غوغل» و«فيسبوك» و«بالتوك» (Paltalk) في عام 2009 و«يوتيوب» (YouTube) في عام 2010 و«آول» (AOL) و«سكايب» (Skype) في عام 2011 و«آبل» في عام 2012. ورغم العدد الهائل من الشركات، كشف سنودن أيضًا أن 98 في المئة من إنتاج «بريزم» كان مصدره في الأساس ثلاث شركات فقط («مايكروسوفت» و«ياهو» و«غوغل»).

قدمت «بريزم» لأجهزة الاستخبارات مُعطيات على امتداد الكرة الأرضية تتعلق بأشخاص أميركيين وغير أميركيين، وهو ما لم يكن في وسع أسلافها خلال فترة الحرب الباردة أن تتخيله. وما إن كُشف عن هذه الحقائق حتى تسبب ذلك في حالة من الغضب عبر العالم، وأدى إلى مساءلات قانونية في المحاكم الأميركية نفسها. وكانت ردة فعل الرئيس أوباما هي إحداث مجموعة مراجعة تكنولوجيا الاتصالات والاستخبارات التي قدمت جملة من التوصيات

[580]. غير أن إدارة أوباما كانت تدافع بلا هوادة عن شرعية «بريزم»، ولم تصدر عن الكونغرس رغبة كبيرة للقيام بأي شيء عدا تعديلات طفيفة على القوانين المعمول بها. ونتج من ذلك قانون حرية الولايات المتحدة (USA Freedom Act) الذي أُقر في حزيران/يونيو 2015 وما زال يخوّل NSA سلطات كبيرة لمراقبة الأميركيين وغير الأميركيين [581].

وضعت الدولة الإمبراطورية الشروط الكفيلة بجعل الشركات الأميركية قادرة على الهيمنة على الاتصالات العالمية، والآن تقوم تلك الشركات في المقابل بمساعدة الدولة على حماية إمبراطوريتها، وذلك بالسماح لها بالتجسس على الأهداف المحلية والأجنبية، ويبدو ذلك مثل اتفاق مثالي. غير أن التكنولوجيا سيف ذو حدين؛ فسرعان ما اكتشفت الولايات المتحدة، وكذلك بعض الشركات الأميركية، أنها هي الأخرى عرضة للمراقبة السرية من دول وجهات فاعلة غير دولتية.

كان مصدر أغلب هذه الهجمات السيبرانية من خارج الولايات المتحدة. غير أن واحدة من أكثرها ضررًا جاءت من الداخل حينما قام عنصر من القوات المسلحة الأميركية بتسريب معطيات مُصنفة سريَّة إلى «ويكيليكس» (WikiLeaks)، وهو موقع متخصص بنشر أسرار الحكومات والشركات. و«كيبل غيت» (Cablegate)، كما بات يُعرف، يتألف من 251,287 برقية أُرسلت من 274 سفارة وقنصلية أميركية عبر العالم، ويشمل الأعوام ما بين 2003 و2010 [582].

رغم أن ذلك، كما يبدو جليًا، يشكل تهديدًا للأمن القومي، فلا شك أن «كيبل غيت» تقدم منظورًا فريدًا لطبيعة الإمبراطورية الأميركية وطريقة عملياتها بعد نهاية الحرب الباردة؛ فبينما تُظهر البرقيات إمبراطورية في كامل عافيتها، قادرة وجاهزة للتدخل ضد الحكومات التي تعمل ضد المصالح الأميركية، فإنها تُبرز أيضًا هيئة دبلوماسية على معرفة شاملة - على الأقل في البلدان الأكبر حجمًا - بالأوضاع المحلية، وترسل معلومات على قدرٍ معقول من الدقة إلى العاصمة واشنطن حيث ستتخذ بعد ذلك القرارات المهمة.

وجدت الحكومة الأميركية نفسها محرجة بسبب كلٍّ من «كيبل غيت» وما كشف عنه سنودن، غير أنها لم تغير من سلوكها على نحو جوهري؛ ذلك بأن لم يكن لديها، باعتبارها إمبراطورية في عصر الاتصالات العالمية، من خيار كبير في هذا الصدد. لم يكن جوليان أسانج، مؤسس موقع «ويكيليكس»، يبالغ كثيرًا حينما كتب: «سواء نَقشت على الحجر أو دونت المخطوطات على ورق البرشمان، فإن الإمبراطوريات من بابل إلى سلالة مينغ خلّفت سجلات للمركز المنظم وهو يتواصل مع أطراف محيطه. غير أن مع خمسينيات القرن الماضي، أدرك دارسو الإمبراطوريات التاريخية، بشكل من الأشكال، أن وسيلة التواصل **كانت** الإمبراطورية. إن طرقها لتنظيم الكتابة والنقل والتبويب وتخزين الاتصالات وتعيين من يخول له قراءتها وكتابتها هي التي **شكّلت**

الإمبراطورية بالمعنى الصحيح. وحينما تغيرت الوسائل التي تستعملها الإمبراطورية للتواصل، تغيرت الإمبراطورية كذلك» [(583)].

ثالثًا: الأمن

إن انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو [(584)] تركا الولايات المتحدة في وضع متميز جدًا. غير أن التغيير كان مفاجئًا بحيث إن السلطات الأميركية استغرقت بعض الوقت للتأقلم مع الوقائع الجديدة. ونتيجة لذلك، عانت إدارة جورج بوش الأب، التي كان رموزها الرئيسون غارقين في إرث الحرب الباردة، الكثير من أجل بلورة استراتيجيا تتناسب مع الوضع الراهن.

وصل الرئيس بيل كلينتون إلى الإدارة في أحوال مختلفة جدًا عن أحوال سلفه؛ فالاتحاد السوفياتي لم يكن قد تفكك من الداخل فحسب، بل إن الدولة التي حلت محله (الاتحاد الروسي) شهدت أيضًا انكماش اقتصادها على نحو مؤثر نتيجة الانتقال المؤلم من اقتصاد موجَّه إلى اقتصاد حرّ. ومع تعميق الإصلاحات الاقتصادية في الصين، كان لدى الولايات المتحدة الآن فرصة لنشر رؤيتها لاقتصاد عالمي حر وبشمولية أكبر من ذي قبل. وبهذه الكلمات وصف الرئيس كلينتون استراتيجيته للأمن القومي (NSS) الأولى في عام 1995:

لدينا فرص لا مثيل لها لجعل أمتنا تحظى بأمان أكبر وبرخاء أوفر؛ فقوتنا العسكرية لا نظير لها. لدينا الآن اقتصاد عالمي حقيقي يرتبط بشبكة اتصالات فورية، ما يوفر مَدًى متناميًا من فرص العمل والاستثمار الأميركيين....

لم يسبق لأي زعامة أميركية أن كانت بهذا القدر من الأهمية - أن تبحر في مياه العالم الضحلة التي تعج بالمخاطر الجديدة، وأن تفيد مما يقدمه ذلك من فرص. فالأصول الأميركية فريدة: وهي تتضمَّن قوتنا العسكرية واقتصادنا المفعم بالحيوية ومُثلنا القوية، والأهم من ذلك كله هوشعبنا.

إن إقامة عالم عِماده السوق الحرة كانت مطمح الإمبراطورية الأميركية، وقد طال أمَدُها. وكذلك كانت الحاجة إلى وجود عسكري على امتداد العالم. أما الجديد هذه المرة فكان الاعتقاد المتزايد بأن الإمبراطورية الأميركية ستفيد كثيرًا إن هي دعمت الديقراطية في الخارج - أو على الأقل النسخة الأميركية للديمقراطية - على أساس أن الأمن الأميركي والاقتصاديات الحرة والديمقراطيات تعزز بعضها بعضًا. وكما أشار تقرير استراتيجية الأمن القومي، «فالدول الآمنة أكثر ميلًا إلى دعم التجارة الحرة وتثبيت البنى الديمقراطية. ولا شك أن الدول ذات الاقتصادات النامية والروابط التجارية القوية هي أكثر شعورًا بالأمن والعمل نحو الحرية. كما أن الدول الديمقراطية ستكون على الأرجح أقل تهديدًا لمصالحنا، وستنحو أكثر نحو سبل التعاون مع الولايات المتحدة لمواجهة الأخطار الأمنية والدفع قُدُمًا بالنمو المستدام» [(585)].

ألقى الترويج لرأسمالية السوق الحرة والديمقراطية حول العالم عبئًا ثقيلًا على كاهل الجيش الأميركي الذي شهدت ميزانيته وعديده تقلصًا منذ منتصف

ثمانينيات القرن العشرين. غير أن نهاية الحرب الباردة تزامنت مع ما يُعرف بالثورة في الشؤون العسكري (RMA)، أدت إلى تركيز أكثر على التفوق المعلوماتي والأسلحة الموجهة بدقة. سلّطت الثورة في الشؤون العسكرية (RMA) الضوء على مظاهر القوة الأميركية، وساهمت في تشكيل مجمَّع صناعي - عسكري جديد يمكن الشركات الأميركية أن تزوّده بالتكنولوجيات التي ستجعل من قوات الأمة فريدة من دون منافس حقيقي لها. ورد في **الرؤية المشتركة 2020** (Joint Vision 2020)، وهي وثيقة شاركت في جمعها في عام 2000 سائر القطاعات العسكرية، ما يلي: «تركز هذه الرؤية في الدرجة الأولى على هيمنة شاملة - تتحقق عبر التطبيق المتداخل للمناورة المهيمنة والالتزام بالدقة واللوجيستيات المركزة والحماية ذات الأبعاد الشاملة. يتطلب تحقيق هذا الهدف الضخ المستمر المنتظم للتكنولوجيا الجديدة، وتحديث المعدات واستبدالها. غير أن التفوق المادي وحده ليس كافيًا؛ فالأهم من ذلك كله هو تطوير العقيدة والمنظمات والتدريب والتعليم والقادة والشعب، لكي تستفيد جميعها من التكنولوجيا» [(586)].

تشمل «الهيمنة الشاملة» دورًا للأسلحة النووية، كما وضع خطوطها العريضة الاستعراض الأول للوضع النووي (NPR) الذي صدر في عام 1994. وكان من المتوقع أن يكون هذا الدور أقل أهمية قياسًا بالماضي، غير أن إدارة كلينتون حققت في العام التالي نجاحًا في الدفع قُدُمًا بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمّى. رسم هذا إمكانية الاحتكار الدائم للأسلحة النووية من الدول المعترف بحيازتها رسميًا للسلاح النووي (وهي الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة). ونظرًا إلى أن فرنسا والمملكة المتحدة حليفتان في الناتو، بينما روسيا في تراجع متواصل، وتركيز الصين على «صعود سلمي» عبر النمو الاقتصادي السريع، فإن الولايات المتحدة تمكنت من تركيز جهودها على ضمان عدم امتلاك دول أخرى أسلحة نووية [(587)].

ما كان ممكنًا للهيمنة الشاملة أن ترى النور في زمن الاتحاد السوفياتي، ولكي تضمن الولايات المتحدة ألّا يكون خلَفه قادرًا البتة على موازاة المهارة العسكرية العالية للاتحاد السوفياتي، انخرطت في سلسلة من المفاوضات سارت بسلاسة كبيرة نتيجة عدم التوازي من حيث القوة بين الدولتين. قدَّم برنامج التعاون لخفض التهديد، الذي رعاه كلٌّ من السيناتور سام نَن والسيناتور ريتشارد لوغار، موارد وخبرة لتفكيك الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية في دول الاتحاد السوفياتي السابق [(588)](FSU). كما كان الرئيس جورج بوش الأب هو الآخر، في الأيام الأخيرة من ولايته الرئاسية، قد وقّع المعاهدة الثانية لخفض الأسلحة الاستراتيجية، «ستارت 2» (START II) مع الرئيس الروسي بوريس يلتسين في كانون الثاني/يناير 1993 [(589)].

حينذاك، بدا حلف الناتو، الذي أقيم في عام 1949، بلا هدف واضح. ومن الناحية المنطقية، كان من المفترض أن يُفكَّك هو الآخر، غير أن القيام بذلك يعَد تجاهلًا للدور المحوري الذي قام به في المخططات الإمبراطورية الأميركية، وبالتالي فإن العكس تحديدًا هو ما حدث؛ ففي عام 1994، كانت إدارة كلينتون قد نجحت في ضمان الالتزام بتوسيعه في مؤتمر قمة الناتو. ومع حلول عام 2009، التحقت بالمنظمة 12 دولة جديدة من دول وسط أوروبا وشرقها [(590)]، دافعة بذلك حدود الناتو إلى تخوم الاتحاد الروسي، في انتهاك صارخ لما كان قد سبق أن جرى التعهد به [(591)].

أُدركت مخاطر توسيع نطاق الناتو آنذاك، وعبّر عن تلك الهواجس 50 سيناتورًا ووزيرًا سابقًا وسفيرًا [(592)] في رسالة مفتوحة إلى الرئيس كلينتون. بعث آخرون بخطابات خاصة، محذرين من أن التوسع «قد يهدد البقاء الطويل الأمد لحلف الناتو، بحيث سيعرّض للخطر جدوى استمرار الحلف على المدى الطويل، وتفاقم الخطر الكبير على الأوضاع غير المستقرة التي تسود الآن المنطقة التي تقع بين ألمانيا وروسيا، كما أنه سيقنع معظم الروس بأن الولايات المتحدة ومعها الغرب كانا يحاولان عزلهم ومحاصرتهم وإخضاعهم بدل دمجهم في نظام أوروبي جديد قِوامه الأمن المشترك» [(593)]. غير أن إدارة كلينتون تغاضت عن هذه الهواجس كلها، لأنها كانت تسعى لتأكيد الهيمنة الأميركية عبر العالم.

على الرغم من أن الرئيس كلينتون لم يألُ جهدًا لتوسيع الإمبراطورية الأميركية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث إنه تدخل مرارًا وتكرارًا في الخارج (يُنظر المبحث الرابع من هذا الفصل)، فإن بعض الأميركيين النافذين كان يعتبر جهود إدارته الإمبراطورية غير كافية. انطلقت إشارة الإنذار من خلال مقال صدر في عام 1996 في مجلة **الشؤون الخارجية** (Foreign Affairs)، وهي المجلة الرسمية لمجلس العلاقات الخارجية، حيث عرض كلٌّ من وليام كريستول وروبرت كاغان الخطوط العريضة للدور الأميركي على المدى الطويل: «ماذا يجب أن يكون هذا الدور؟ الهيمنة العالمية الخيِّرة؛ فبعد أن ألحقت الهزيمة ‘بإمبراطورية الشر’، تحظى الولايات المتحدة بهيمنة استراتيجية وأيديولوجية.... إن السعي وراء هيمنة خيِّرة قد يبدو للبعض إما تعبيرًا عن غطرسة شديدة وإما أمرًا أخلاقيًا مريبًا. غير أن الهيمنة لا تعدو أن تكون في نهاية المطاف قائدًا يتمتع بالنفوذ الراجح والهيمنة على الآخرين في مجاله. هذه هي وضعية أميركا اليوم في العالم» [(594)].

أطلقت هذه الكلمات التنبوئية إذًا [هيئة] «مشروع القرن الأميركي الجديد» (PNAC)، وهي فريق بحث في واشنطن وضع الخطوط العريضة لرؤيته المحافظة الجديدة في أيلول/سبتمبر 2000. ومن ضمن طموحاته، حدد أربع مهمات أساسية بالنسبة إلى قوات الجيش الأميركي، وهي: «الدفاع عن

الوطن الأميركي؛ خوض وربح بشكل حاسم حروب رئيسة قصيرة متزامنة ومتعددة؛ القيام بمهمات ‘الشرطة’ المرتبطة بتشكيل البيئة الأمنية في المناطق الحساسة؛ تغيير بنية القوات الأميركية لتتمكن من استغلال ‘الثورة في الشؤون العسكرية’» [(595)].

كما دعا الفريق أيضًا إلى الحفاظ على التفوق الاستراتيجي النووي، واستعادة القوة العسكرية لحيويتها، وإعادة نشر القوات الأميركية حول العالم، وتطوير الدفاعات الصاروخية العالمية ونشرها، والتحكم في «القواسم المشتركة الدولية» الجديدة في الفضاء العادي والفضاء الافتراضي، وزيادة الإنفاق على الدفاع زيادة حادة، كجزء من إجمالي الناتج المحلي.

أثبتت تلك الأفكار تأثيرها الكبير بحيث إن كثيرًا من الشخصيات القيادية في إدارة الرئيس جورج بوش الابن جيء بها من صفوف مشروع القرن الأميركي الجديد، بمن فيها نائب الرئيس ريتشارد تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ورئيس مجلس سياسة الدفاع ريتشارد بيرل، ونائب وزير الدفاع بول وولفوويتز. ومن بين الأعضاء الآخرين من «مشروع القرن الأميركي الجديد» الذين التحقوا بالإدارة في مناصب أقل تميزًا، نجد جون بولتون وإليوت أبراهامز وروبرت زويليك.

لا شك في أن إدارة بوش، مدعومة بـ «مشروع القرن الأميركي الجديد»، وبمجموعات محافظة جديدة أخرى، كانت ستعزِّز المشروع الإمبراطوري الأميركي بطرق عديدة حتى من دون الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر. غير أن تلك الفظاعات سرَّعت العملية، ووفرت مستوى أعظم من الدعم الشعبي قياسًا بما ستكون عليه الحال لو لم تقع هذه الأحداث. هكذا، سرعان ما تبلورت استراتيجيا جديدة وُضعت معالمها في تقرير 2002 الخاص باستراتيجية الأمن القومي. في تلك الوثيقة، وضعت إدارة بوش الإطار العام لإمبراطورية أميركية، مع تشديد خاص على استعمال «الاستباق» لمنع إمكانية هجمات مستقبلية، والحاجة إلى توسيع الحضور العسكري الأميركي حول العالم: «لقد احتفظت الولايات المتحدة مدة طويلة بخيار الأعمال الاستباقية لمواجهة تهديد كاف لأمننا القومي.... لمنع أو الحيلولة دون قيام خصومنا بهذه الأعمال العدوانية، ستقوم الولايات المتحدة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بالعمل استباقيًا.... لمصارعة المجهول ولمواجهة تحديات الأمن الكثيرة التي نواجهها، ستحتاج الولايات المتحدة إلى قواعد ومحطات داخل أوروبا الغربية وأبعد منها وشمال شرق آسيا، ناهيك عن الترتيبات للولوج الموقت لنشر القوات الأميركية في المناطق البعيدة» [(596)].

كان الرئيس بوش على حق حين ذكَّر قُراء تقرير استراتيجية الأمن القومي 2002 بأن الاستباقية تتمتع بتاريخ طويل في الولايات المتحدة؛ فمنذ الحروب الهندية في القرن الثامن عشر، شنت الحكومة الأميركية غالبًا «حروبًا

اختيارية» استباقية كجزء من توسعها الإمبراطوري. بطبيعة الحال، تكون الحروب الاستباقية أكثر صعوبة إذا كانت الدولة مقيَّدة باتفاقات دولية، لهذا السبب فإن التاريخ الأميركي يعج باتفاقيات مع الدول فشلت في الحصول على إقرار لها. غير أن هذا لم يتماشَ بسهولة بعد الحرب العالمية الثانية مع إمبراطورية شبه عالمية كانت تعتمد بقوة على الترتيبات الدولية لكبح جماح سلوك دول أخرى.

حسمت إدارة بوش أمر تلك المعضلة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر عبر العمل من طرف واحد. مع أوائل كانون الأول/ديسمبر 2001، انسحبت من معاهدة الحد من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية (ABM) (كان لهذا تداعيات مهمة بالنسبة إلى الحد من انتشار السلاح؛ ذلك بأن روسيا انسحبت هي الأخرى، بعد ذلك، من «ستارت 2» [(597)]. ثم «سحبت توقيعها» في ما يتعلق بميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) في عام 2002، وفي المقابل وقّعت اتفاقياتٍ ثنائية مع عشرات من الدول لتعفي الجنود والموظفين الأميركيين من الأحكام القضائية للمحكمة الجنائية الدولية [(598)]. في العام ذاته، رفضت إبرام البروتوكول الاختياري للمعاهدة ضد التعذيب، وقامت في عام 2008 بالشيء ذاته بالنسبة إلى معاهدة الذخائر العنقودية.

أشار تقرير استراتيجية الأمن القومي 2002 أيضًا إلى الحاجة إلى توسيع المدى الجغرافي للقواعد العسكرية الأميركية. حدث هذا في أوانه، ومع نهاية ولاية بوش الرئاسية، كانت الولايات المتحدة تستخدم 909 منشآت عسكرية في دول وأراض خارج الولايات الأميركية الـ 50، بما يربو على 190,000 جندي و115,000 موظف مدني [(599)]. تنتشر القواعد الآن في عمق مناطق من دول الاتحاد السوفياتي السابق وعلى أراضي حلفائه، حيث توجد منشآت في جمهورية التشيك وبولندا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا وبلغاريا ورومانيا وجورجيا وأوزبكستان وطاجكستان وقرغيزستان. ثمة أيضًا تركيز جديد على أفريقيا، بمنشآت في 20 دولة أفريقية مختلفة.

غير أن هذا يبقى مجرد فصل ضمن فصول حكاية لم تكتمل؛ ذلك أن قسطًا من التوسع الأميركي ما وراء البحار جرى في قواعد عسكرية صغيرة يشار إليها بالعامية بـِ «زنابق الماء»، أي أنها لا تظهر دائمًا في بيانات الأرقام الرسمية. تحتوي هذه المنشآت على عدد قليل، إن وُجِد، من الجنود الأميركيين، وتعتمد أحيانًا على المتعاقدين المحليين الذين يشغّلون الطائرات المسيَّرة وطائرات المراقبة [(600)]. كما أن كان هناك أيضًا «ترتيبات الوصول»، التي تمنح القوات الأميركية الحق في استعمال المطارات والموانئ والقواعد العسكرية الأجنبية من دون الحاجة إلى وجود منشأة أميركية. وفي الأعوام الـ 15 الأولى التي تلت فترة الحرب الباردة، «تضاعف عدد الاتفاقيات التي تسمح بوجود القوات الأميركية على أراض أجنبية من 45 اتفاقية إلى 90 اتفاقية» [(601)].

تطلّب توسيع نطاق الحضور العسكري الأميركي في الخارج إعادة تنظيم هيكلية القيادة (هناك الآن تسعة مراكز قيادة في المجموع، ستة منها جغرافية وثلاثة موضوعاتية - thematic). تُصنف كل دولة مستقلة في العالم في واحد من مراكز القيادة الجغرافية الستة، وجرى استحداث مركزي قيادة جديدين بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، كان الأول مركزالقيادة الشمالية الأميركية (USNORTHCOM) الذي يضطلع بمسؤولية المقاربة الجوية والبرية والبحرية لأميركا الشمالية إلى مدى يصل إلى 500 ميل بحري، وكان المركز الآخر قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا (USAFRICOM)) الذي يتولى مسؤولية الدول الأفريقية المستقلة الـ 54.

الإطار (3-8): خليج غوانتانامو

كانت الولايات المتحدة قد وضعت نُصب عينيها خليج غوانتانامو في كوبا كقاعدة ملائمة لبحريتها منذ مدة طويلة قبل الحرب الإسبانية - الأميركية (1898)، غير أن تنفيذ هذه المخططات لم يكن ممكنًا إلا بعد استسلام إسبانيا. وِفق اتفاقيتين في عام 1903، وقد استُبدلت الثانية منهما باتفاقية جديدة في عام 1934، استأجرت الولايات المتحدة، إلى أجل غير مسمّى، منطقة على الشاطئ الجنوبي لكوبا «بهدف إنشاء محطات بحرية ومحطات فحم لتزويد السفن»، بشرط «ألا يُسمح لأي شركة أخرى بإقامة أو صيانة مؤسسات تجارية أو صناعية أو غيرها».

حُدد بدل الإيجار بمبلغ قدره 2000 دولار أميركي سنويًا، ولكن طُلب من كوبا شراء جميع الأراضي الخاصة والعقارات التي توجد في المنطقة. ووافقت الولايات المتحدة على أن تدفع المال مسبقًا حتى تتمكن كوبا من إنجاز عملية الشراء، شرط أن يُحسم المبلغ من بدل الإيجار في المستقبل. هكذا، من الأرجح أن كوبا لم تحصل على أي إيرادات إيجار على مدى أعوام عديدة.

وفي وقت لاحق، تضاعف بدل الإيجار؛ فخلال زمن الثورة الكوبية، كانت الولايات المتحدة تدفع 4085 دولارًا أميركيًا سنويًا، وجرى صرف أول شيك في عام 1959 (نظرًا إلى حالة من «الارتباك»، بحسب قول فيدل كاسترو)، لكن لم يُصرف بعد ذلك أي شيك آخر. وهكذا استغلت البحرية الأميركية خليج غوانتانامو بلا مقابل تدفعه منذ عام 1960، رغم أن وزارة الدفاع قدّرت في **تقرير بشأن هيكل القاعدة الأساسي** (Base Structure Report) لعام 2015 قيمة المنشآت في حدود 3,65 مليارات دولار أميركي.

قدَّمت القاعدة العديد من الخدمات منذ الثورة الكوبية، بما فيها جعلها ملجأً موقتًا للاجئين الهايتيين، ومركز اعتقال لعدد كبير من الذين اعتُقلوا في إطار «الحرب العالمية على الإرهاب»، ومكانًا لتعذيب المشتبه فيهم من دون خرق

القانون الأميركي (خليج غوانتانامو أرض كوبية ذات سيادة، وبالتالي لا يخضع لقوانين المحكمة العليا الأميركية).

لا تنفك كوبا تطالِب باسترجاع القاعدة، لكنها لا تستطيع القيام بأي شيء لأن ذلك يتطلب اتفاق الجانبين. لكن إذا ما عُرضت القضية على محكمة دولية، فلا شك في أن كوبا ستربح القضية، ذلك لأن القاعدة ما عادت تُستخدم لأهدافها الأصلية، بينما تعجّ بالنشاطات التجارية (مثل ماكدونالدز وبيرغر كينغ وغيرهما). على أي حال، إن تطبيع العلاقات الثنائية - هدف جهر بإعلانه الجانبان عقب إعادة العلاقات الدبلوماسية في عام 2015- سيستوجب إرجاع القاعدة إلى كوبا في وقت من الأوقات.

أُنشئت مراكز التحكم الموضوعاتية الثلاثة قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر، غير أن مسؤولياتها تغيرت بعد ذلك. وعلى وجه الخصوص، أنشأ مركز القيادة الاستراتيجية الأميركية (USSTRATCOM) في عام 2009 مركزًا ثانويًا للتحكم خاصًا بالفضاء السيبراني، يدعى القيادة السيبرانية الأميركية (USCYBERCOM)، ومهمته الدفع قُدُمًا بالطموحات الإمبراطورية الأميركية للتحكم بالفضاء السيبراني. ولا يمكن التقليل من أهمية القيادة السيبرانية الأميركية، وقد أوكل إليها القيام بضربات استباقية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. في نشرتها الاستراتيجية الثانية لعام 2015، نقرأ التالي: «إذا أعطى الرئيس أو وزير الدفاع توجيهات، يمكن الجيش الأميركي أن يقود عمليات سيبرانية لمجابهة هجوم وشيك أو جارٍ ضد الأراضي أو المصالح الأميركية في الفضاء السيبراني. الهدف من هذا الإجراء الدفاعي هو التخفيف من حدة الهجوم، والحيلولة دون تدمير الممتلكات أو فقدان الأرواح. تسعى وزارة الدفاع إلى التنسيق بين قدراتها ووكالات حكومية أخرى لبلورة مجموعة من الخيارات والوسائل للتشويش على الهجمات السيبرانية ذات العواقب المهمة قبل أن تُحدث تأثيرًا، تضم تلك الوسائل تطبيق القانون والمخابرات والدبلوماسية» [(602)].

على امتداد مرحلة الإمبراطورية شبه العالمية، كان حجم الإنفاق العسكري الأميركي ضخمًا، سواء بشكل مطلق أو بشكل نسبي. ورغم تراجع الإنفاق كجزء من إجمالي الناتج المحلي بعد الحرب الباردة، فإن هذا المنحى التنازلي شهد العكس بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، حين بلغ الإنفاق في المجال العسكري أوجَه في عام 2011، أي إلى 711 مليار دولار أميركي، ما شكّل 4.6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، ومثّل حوالى 40 في المئة من مجموع النفقات الدفاعية. كما أن هذا الرقم الضخم أغفل كثيرًا من الأمور، مثل منافع قدماء المحاربين وخدماتهم التي يمكن اعتبارها جزءًا من الدفاع القومي. لا يوجد بلد آخر يدنو، ولو قليلًا، من هذه المستويات من الإنفاق على الدفاع،

وفي حالات قليلة جدًا تجاوز الإنفاق العسكري حدًّا معيَّنًا من إجمالي الناتج المحلي [(603)].

تخصَّص أكبر حصة من الميزانية العسكرية لتغطية أجور الموظفين وتشغيل القواعد (داخل الولايات المتحدة وخارجها). غير أن جزءًا كبيرًا منها (166 مليار دولار في عام 2014-2015) ينفَق سنويًا لضمان خدمات المتعاقدين والبحث والتطوير. هذه الأموال تذهب كلها تقريبًا إلى آلاف من المتعاقدين مع وزارة الدفاع في الولايات المتحدة الذين يمثلون المجمَّع الصناعي - العسكري الجديد. مع ذلك، يذهب معظمها إلى عدد صغير من الشركات، بما فيها شركة «لوكهيد مارتين» (Lockheed Martin) و«بوينغ» (Boeing) و«ريثيون» (Raytheon) و«نورثروب غرومان» (Northrop Grumman) و«جنرال ديناميكس» (General Dynamics) التي تساهم جميعها بسخاء في حملات المرشحين من كلا الحزبَين السياسيين.

يضم المجمَّع الصناعي - العسكري أيضًا المتعاقدين العسكريين الخاصّين الذين باتت الجهات المعنية بالدفاع تستعين بهم كمصادر خارجية. أدت تلك الشركات دورًا مهمًا، ولا سيما في العراق، حيث قاربت أعداد الذين جرى توظيفهم الـ 100 ألف. ونظرًا إلى السجالات التي أحاطت بعدم خضوعها للمحاسبة، غيّرت بعض الشركات أسماءها، بينما اعتمدت شركات أخرى بُنى مؤسساتية مختلفة [(604)]، غير أنها لا تزال تقوم بدور محوري في التخطيط للأمن الأميركي حتى لو أن حلَّ موضوع المحاسبة لا يزال عالقًا.

رابعًا: إطلاق العنان للإمبراطورية

أزالت نهاية الحرب الباردة قيودًا كثيرة كانت تحول دون تدخّل الولايات المتحدة في الخارج. نتيجة لذلك، توالت التدخلات في عهد جميع الإدارات الأميركية منذ عام 1990، حين لجأ الرؤساء الخمسة (بوش الأب، كلينتون، بوش الابن، أوباما، ترامب) إلى أنواع شتّى من التدخلات المتعددة الأطراف أو من جانب واحد، ولم يكن أي واحد منهم معنيًا بمدى انسجام ما يقوم به مع القانون الدولي. وفي حين أن هناك، من دون شك، اختلافات على مستوى مقاربة كل رئيس للتدخل، فإنه لم يُطرح أي تساؤل بخصوص المشروع الإمبراطوري ولا بخصوص الاقتناع بأن الولايات المتحدة هي زعيمة العالم.

بقي «المعيار الذهبي» للتدخل الأميركي يكمن في إشراك أطراف متعددة عن طريق الأمم المتحدة، بحيث يحظى بمباركة القانون الدولي. إن الدولتين (الصين وروسيا)، اللتين كانت تميلان أكثر إلى عرقلة المبادرات الأميركية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال الحرب الباردة، تُبديان الآن اعتراضًا هي أخف لهجة - ولو لأسباب مختلفة تمامًا [(605)]. هذا أعطى الأمم المتحدة مُبرر وجود جديدًا بالنسبة إلى الإدارات الأميركية؛ ذلك أن الدبلوماسيين الأميركيين

هم من كان يقوم بصوغ قرارات مجلس الأمن من دون مخاطر كبرى قد تتعرضها من جراء تطبيق أي من الأعضاء الدائمين لحق النقض.

خلال الأعوام الـ 45 الأولى من عمل الأمم المتحدة، جرت المصادقة على حوالى 650 قرارًا لمجلس الأمن - أي بمعدل يقل عن 15 قرارًا كل عام. وخلال الأعوام الـ 25 اللاحقة، نجد حوالى 1600 قرار - أي بمعدل 64 قرارًا كل عام. علاوة على ذلك، جرى اعتماد كثير من القرارات التي صودق عليها بعد نهاية الحرب الباردة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ما سمح للدول الأعضاء باللجوء إلى ممارسة الإكراه (coercion) - خصوصًا وفق المادة 41 (العقوبات) والمادة 42 (التدخل العسكري).

جرى خلال الحرب الباردة اللجوء مرتين فقط إلى فرض العقوبات بإشراف الأمم المتحدة، وجرى منذ ذلك الحين الأمر ذاته حوالى 25 مرة. لم تكن الولايات المتحدة أول بلد يلجأ إلى هذه القرارات، لكن معظمها صار مرتبطًا باسمها. وقد صودق على القرارات الأولى منها ضد العراق عقب غزوه الكويت في آب/أغسطس 1990. ثم تلا ذلك العديدُ من قرارات الأمم المتحدة بهدف التعامل مع النزاعات في يوغسلافيا السابقة (1991-1996) وهايتي (1993-1994) والصومال (1992 -) وليبيريا (1992-2001) وأنغولا (1993-2002) ورواندا (1994-2008) وسيراليون (1997-2010) وكوسوفو (1998-2001).

تمكنت الإدارات الأميركية أيضًا من الدفع بالعقوبات تحت رعاية الأمم المتحدة للتعامل مع موضوعين ذوَي أهمية خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. الموضوع الأول يتعلق بالانتشار النووي، وكان مطروحًا مدة طويلة، فاعتُمدت العقوبات الأممية في حينها ضد كوريا الشمالية وإيران. الموضوع الآخر هو الإرهاب الدولي، الذي أصبح على رأس الأولويات الأميركية خلال تسعينيات القرن الماضي، بعد أن هددت سلسلة من التفجيرات والاغتيالات المصالح الأميركية، وبعد أن أنشأ أسامة بن لادن تنظيم القاعدة. واعتُمدت العقوبات الأممية حتى قبل 11 أيلول/سبتمبر ضد ليبيا (تحت قيادة الرئيس معمر القذافي) والسودان (تحت قيادة الرئيس عمر البشير) وأفغانستان (في ظل حكم طالبان)، وضد التنظيم نفسه [(606)].

يمكن العقوبات أن تُلحق أضرارًا كبيرة بالمدنيين عمومًا. لذلك دفعت الإدارات الأميركية، إلى جانب آخرين، بعقوبات محددة، الهدف منها معاقبة المذنب وحماية البريء. هذه العقوبات «الذكية» كانت أكثر فعالية إلى حد كبير، لكنها مع ذلك لم تكن تحقق دائمًا أهدافها. بناء عليه، كانت الإدارات الأميركية بحاجة إلى التفكير في بدائل للعقوبات، وكان خيارها المفضل دائمًا هو قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفق المادة 42 التي تتقيَّد بالقانون الدولي.

اعتمد جميع الرؤساء الأميركيين هذه الاستراتيجيا منذ نهاية الحرب الباردة [(607)]. وعقب فشل العقوبات في إقناع صدام حسين بسحب قواته من الكويت، تمكنت إدارة الرئيس جورج بوش الأب في تشرين الثاني/نوفمبر 1990 من

الحصول على قرارٍ (قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 678) يسمح باستعمال القوة ضد العراق [(608)]. وهكذا جرى تكوين تحالف من 28 دولة بقيادة الجيش الأميركي، الذي قدَّم 75 في المئة من عديد الجيوش المشاركة. وسُحق الجيش العراقي، واستعادت الكويت استقلالها، لكن العقوبات بقيت مفروضة على العراق إلى أن أُسقط صدام حسين في عام 2003.

يشتمل قرار مجلس الأمن 678 الصادر عن مجلس الأمن العبارة الأساسية الحاسمة، أي عبارة «بكل الوسائل الضرورية»، التي كانت رمزًا فعالًا لاستعمال القوة العسكرية. وردت تلك العبارة أيضًا في قرار مجلس الأمن 794 الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 1992 والذي سمح بالتحرك ضد الصومال. هذه المرة، اعترف القرار صراحة بأن الجيش الأميركي هو من سيقود العملية. بعد ذلك، أُرسلت قوة موحَّدة (UNITAF) إلى مقديشيو تحت قيادة الأمم المتحدة، من أجل التصدي لأمراء الحرب وتوزيع مساعدة إنسانية، ثم سُلِّمت السلطة إلى الأمم المتحدة في أيار/مايو 1993.

كان التدخل الأميركي في الصومال دائمًا مثار جدل داخلي، نظرًا إلى غياب الوضوح بشأن المهمة في الصومال وما رافقها من نكسات كثيرة [(609)]. على العكس، لم تكن هناك معارضة كبيرة للتدخل الأميركي في هايتي في عام 1994 في أعقاب اعتماد قرار مجلس الأمن 940، نظرًا إلى وجود هدف مُعلن، وهو إطاحة القادة العسكريين الذين كانوا قد انقلبوا على الرئيس جان برتران أريستيد في عام 1991. والأمر ذاته كان صحيحًا بالنسبة إلى قرار مجلس الأمن 1368، والذي اعتُمد في 12 أيلول/سبتمبر 2001، والذي سمح للولايات المتحدة باستعمال «كل الوسائل الضرورية» ردًّا على الهجمات الإرهابية التي حدثت في اليوم السابق [(610)]. أعقب هذا غزوُ أفغانستان في الشهر التالي بقيادة الولايات المتحدة.

أصدر أوباما فور تسلّمه سدة الرئاسة وعدًا بمقاربة مختلفة للسياسة الخارجية. لكن لم يمر وقت طويل قبل أن يلجأ هو الآخر إلى الأمم المتحدة للحصول على الموافقة لاستعمال «كل الوسائل الضرورية» لحماية المدنيين في ليبيا. وصودق على قرار مجلس الأمن 1973 في حينه في آذار/مارس 2011، مع امتناع خمس دول (البرازيل والصين وألمانيا والهند وروسيا) عن التصويت. وكان مرد هذه الدرجة العالية من الامتناع هو الخوف (المبرر) من أن الولايات المتحدة وحلفاءها سيستغلان القرار لإزاحة العقيد القذافي عن السلطة [(611)].

هكذا، نجحت جميع الإدارات بعد نهاية الحرب الباردة في الحصول على دعم الأمم المتحدة في التحرك العسكري الأميركي. غير أن ذلك الدعم يكون في بعض الأحيان ملتبسًا أو غير موجود أساسًا. وقد برز هذا الموضوع إلى الواجهة في موضوع يوغسلافيا السابقة حين انقسمت إلى مجموعة دول منفصلة. وبعزمها الحيلولة دون ذلك، ارتكبت صربيا جرائم حرب (خصوصًا في البوسنة

والهرسك) رد عليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض عقوبات، وإجازة إرسال قوات حفظ السلام وفرض منطقة حظر جوّي.

ولعل معضلة كيفية تنفيذ هذه القرارات الأممية في مواجهة التعنت الصربي طبعت ممارسات الإدارة الأميركية خلال تسعينيات القرن الماضي؛ إذ شيئًا فشيئًا، برز الناتو باعتباره الوسيلة المثلى، وبالتالي شن هذا الحلف الذي تتحكم فيه أميركا سلسلة من الغارات كان لها دور حاسم في حمل الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش إلى طاولة المفاوضات في عام 1995 [(612)]. كانت غارات الناتو فعالة بحيث إن الأمين العام للأمم المتحدة أعطى الإذن في نهاية المطاف للقائد العسكري التابع للأمم المتحدة بالطلب من الناتو تنفيذ ضربات جوية، وهكذا جعل تحركات الحلف تبدو شرعية بما لا يدع مجالًا للشك.

حينما طالبت كوسوفو بالاستقلال عن صربيا بعد مرور أعوام على ذلك، بدا كما لو أن التاريخ سيعيد نفسه. غير أن روسيا والصين أوضحتا أنهما ستستعملان حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لعرقلة استعمال القوة ضد الجيش الصربي. بعد ذلك قام الحلف، وبطلب من إدراة كلينتون، بشن سلسلة من الغارات، من **دون** إذن من الأمم المتحدة. وكان هذا يعني أن ما قام به الناتو غير قانوني، على الرغم من أن المدافعين عنه اعتبروه «شرعيًّا» [(613)]. بعد ذلك، سيقوم الناتو، ودائمًا بقيادة الولايات المتحدة، بتأدية دور محوري في عمليات مكافحة التمرد في أفغانستان بعد سقوط طالبان، وفي قمع أعمال القرصنة على ساحل أفريقيا الشرقي، وفي إسقاط القذافي في ليبيا.

لم تكن إدارة كلينتون قلقة حيال اتهامها بخرق الشرعية؛ ذلك أن الحكومات الأميركية لم تشعر قط بأنها مقيدة بالقانون الدولي. بدا ذلك واضحًا للغاية في أوائل عام 2003، حينما فشل الرئيس جورج بوش الابن في الحصول على قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يسمح له باللجوء إلى «كل الوسائل الضرورية» لإطاحة صدام حسين في العراق. وبما أن الناتو كان منقسمًا على نفسه، باشرت إدارة بوش عملياتها مع «تحالف الراغبين»، في تحدٍّ للقانون الدولي، بعد الحصول على دعم ساحق من الكونغرس.

الإطار (8-4): الاختصاص القضائي الخارجي للولايات المتحدة

لعل مفهوم الاختصاص القضائي الخارجي - يمكن تعريفه بتطبيق القوانين الوطنية خارج أراضي الدولة وكحصانة لمواطني الدولة ضد القوانين الأجنبية - بقي قيد الممارسة على الدوام من القوى الإمبراطورية، بما فيها الولايات

المتحدة. ولكن، كان هناك زيادة ملموسة في ممارسة مفهوم الاختصاص القضائي الخارجي خلال فترةِ أحادية القطب.

إن الأمثلة الأولى ترد من القوانين التي كانت تستهدف كوبا؛ فقانون الديمقراطية الكوبية ((«Torricelli») Cuban Democracy) لعام 1992 حظّر على فروع الشركات الأميركية من التعامل مع كوبا تجاريًا. كما ذهب قانون هيلمز - بيرتون لعام 1996 (The 1996 Helms-Burton Act) أبعد من ذلك وعاقب جميع الشركات الأجنبية التي تمارس «الاتجار» في عقارات كانت في السابق مِلكًا لمواطنين أميركيين، أو لكوبيين أصبحوا في ما بعد مواطنين أميركيين. كان مديرو تلك الشركات غير قادرين على زيارة الولايات المتحدة، وقد تأثر بهذا القرار كثير من رموز «المؤسسة» (بمن فيهم نائب مدير بنك إنكلترا).

كما أن انتشار القواعد الأميركية، وشركات الأمن الخاصة، والقوات الأميركية الخاصة حول العالم أدى أيضًا إلى زيادة كبيرة في اللجوء إلى مفهوم الاختصاص القضائي الخارجي؛ ذلك أن الإدارات الأميركية لجأت إلى سلطتها الإمبراطورية لضمان ألّا يخضع مواطنوها للقوانين المحليَّة في أثناء عملهم في تلك البلدان. وعلى وجه الخصوص، مارست إدارة الرئيس جورج بوش الابن ضغطًا كبيرًا على الدول لتوقيع اتفاقيات «المادة 98»، للحيلولة دون وقوع القوات الأميركية تحت طائلة محكمة الجرائم الدولية حينما يقومون بأعمالهم في الخارج.

أصبحت «الحرب على المخدرات» مجالًا آخر لتنامي مفهوم الاختصاص القضائي الخارجي. وبقي المواطنون غير الأميركيين يتعرضون لإجراءات اعتقال غالبًا من عملاء أميركيين على أراضٍ أجنبية، كما مورست ضغوط على الدول لتوقيع اتفاقيات الترحيل. إضافة إلى ذلك، يُلزم القانون الأميركي الشركات الأجنبية بالانفصال عن زعماء عصابات معينين أو يواجهون عقوبات متنوعة.

إن متابعة أميركا مواطنيها المتهربين من دفع الضرائب أدت أيضًا إلى إجراء الحكومات الأميركية توسيعًا كبيرًا لنطاق مفهوم الاختصاص القضائي الخارجي؛ فقانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية (FATCA) لعام 2010، مثلًا، يجبر المؤسسات المالية غير الأميركية عبر العالم على تقديم معلومات إلى مصلحة الضرائب (Internal Revenue Service) وإلا ستخضع لعقوبات تطاول عملياتها في الولايات المتحدة.

أصبحت الإدارات الأميركية الآن تملك وسيلة جديدة متعددة الأطراف للتدخل في الخارج عندما يتعذر استصدار موافقة الأمم المتحدة و/أو الناتو. ولجأ الرئيس بوش في عام 2004 إلى «تحالف الراغبين» حين ضَمت كلٌّ من كندا

وفرنسا قواتها إلى جانب الولايات المتحدة في هايتي، لإجبار الرئيس أريستيد على اللجوء إلى المنفى. ثم وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إرسال بعثة لتحقيق الاستقرار في هايتي (MINUSTAH)، لكن هذا لا يمكنه أن يخفي الطبيعة غير القانونية للعمل الهادف إلى إسقاط الرئيس.

لقيت «تحالفات الراغبين» رواجًا شعبيًّا خلال إدارة الرئيس أوباما أيضًا؛ إذ استُخدمت في الشرق الأوسط، حيث لم تكن عمليات تشرف عليها الأمم المتحدة أو الناتو خيارًا مُتاحًا [(614)]. وعلى وجه الخصوص، كان التدخل الأميركي في سورية في عام 2011 (على مستوى تدريب الثوار المعارضين للرئيس بشار الأسد وتسليحهم) جزءًا من تحالف غير رسمي. كما اعتمد الرئيس أوباما أيضًا «تحالف الراغبين» لقصف أهداف «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (IS) أو «داعش»، بعد أن حققت الأخيرة مكاسب كبيرة على الأرض في عام 2014 [(615)].

لطالما تدخلت الإدارات الأميركية بمفردها حينما تعذر القيام بعمل يشارك فيه أطراف متعددون، بموافقة الأمم المتحدة أو من دون موافقتها. وهذا ما جرى خلال الحرب الباردة وتَواصل بعد ذلك. بالفعل، إن قائمة التدخلات من طرف واحد طويلة إلى حد كبير، وما زالت تطول على الرغم من وجود، كما نظن، بعض الفصول التي لا عِلم لنا بها نتيجة جهلنا بالمعطيات الملائمة.

إن بعض هذه التدخلات من طرف واحد معروف جدًا، إذ يشمل عمليات ضد دول مُفردة، ولعل أكثرها امتدادًا على مر التاريخ هو التدخل الأميركي ضد كوبا رغم أن الحكومة الأميركية تبقى تقريبًا معزولة تمامًا في الأمم المتحدة بخصوص هذا الموضوع [(616)]. ومن أمثلة العقوبات من طرف واحد خلال الفترة الأحادية القطب، تلك التي فُرضت على بيلاروسيا وبورما وإيران وروسيا وفنزويلا [(617)]، واستهدفت، خلافًا للعقوبات التي فُرِضت على كوبا، أشخاصًا نافذين أو قطاعات استراتيجية من الاقتصاد بدل تطبيقها على الدولة ككل.

كما ترتبت عن معارضة حكومات الولايات المتحدة لتجارة المخدرات غير القانونية تدخلات واسعة من جانب واحد. ورغم أن «الحرب على المخدرات» تعود إلى عام 1971، فقد ظل هناك تزايد كبير في التدخلات الأحادية الجانب منذ نهاية الحرب الباردة نتيجة التغييرات التي طاولت التشريع. ويشمل ذلك مراقبة سنوية من وزارة الداخلية الأميركية يمكن أن يترتب عنها «سحب الترخيص» من دولة تُعتبر غير متعاونة مع وكالات مكافحة المخدرات الأميركية [(618)]، كما يشمل أيضًا قانون 1999 لتحديد زعماء عصابات المخدرات الأجانب، وهو الذي لا يستهدف الأشخاص فحسب، بل مجالات الأعمال أيضًا.

قد يكون الرؤساء الأميركيون قد اشتكوا بمرارة من الحرب السيبرانية التي طاولت بعض وكالات الدولة وشركاتها، غير أن ذلك الشكل من التدخل الأحادي الجانب قامت به الحكومة الأميركية ذاتها تقريبًا، وبشكل مؤكد.

بالفعل، وكما عبّرت عنه لجنة مراجعة برامج البحوث والتنمية لمجمع الاستخبارات الأميركي في عام 2003 بقولها: «إن الفشل في التزود والاستعمال بشكل ملائم للبحث والتطوير الخاص بنا لتقييم تطورات خصومنا العلمية والتقنية - بمن في ذلك الفاعلون الدوليون وغير الدوليين - واستغلال هذه التطورات ومواجهتها، يمكن أن تترتب عنه عواقب آنية وكارثية تفوق الفشل في أي مجال آخر من مجالات الاستخبارات» [(619)].

لا عجب إذًا أن نعلم بأن وكالات أميركية قامت بعمليات قرصنة للخوادم (servers) الصينية خلال كثير من المناسبات. وعلى نحو يثير مزيدًا من الجدل، ربما يكون المبرمجون الأميركيون وراء فايروس «ستاكسنِت السيبراني» (Stuxnet cyberworm) الذي هاجم المنشآت النووية الإيرانية في نطانز في عام 2010، ومن الممكن أنه أدى إلى تراجع الطموحات النووية الإيرانية أعوامًا عديدة.

كان الهدف من التدخل الأحادي الجانب في الأساس خلال فترة الحرب الباردة زعزعة استقرار حكومات الدول الأجنبية. غير أن في أعقاب الحرب، كانت مجموعة من الجهات الفاعلة غير الدولتية هي التي أدت إلى توسع كبير للتدخل الأميركي. وقد برزت مجموعات إرهابية دولية ضمن أولئك الجهات الفاعلة غير الدولتية، وقامت إدارة كلينتون، على وجه الخصوص، بعمليات أحادية الجانب ضد أكثرها شهرة (القاعدة)، حتى قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001.

عقب هذه الأحداث، جرت المصادقة بسرعة على تشريع يمنح الحكومات الأميركية في المستقبل حرية تكاد تكون مطلقة في عملياتها في «الحرب على الإرهاب الدولي». وفي التفويض لاستخدام القوة العسكرية (AUMF) الصادر في عام 2001، نقرأ التالي، «يُفوَّض الرئيس استعمال كل القوة الضرورية والملائمة ضد تلك الدول والمنظمات أو الأشخاص الذين يحدد أنهم خططوا أو أعطوا الإذن أو اقترفوا أو ساعدوا في الهجومات الإرهابية التي حدثت في 11 أيلول/سبتمبر 2001، أو وفر الملاذ لتلك المنظمات أو الأشخاص، وذلك للحيلولة دون أعمال إرهابية دولية قد ترتكبها في المستقبل تلك الدول أو المنظمات أو الأشخاص ضد الولايات المتحدة» [(620)].

استخدم هذا التشريعَ الداخلي على نطاق واسع كلٌّ من الرؤساء بوش وأوباما وترامب للتدخل بشكل أحادي في مناطق مختلفة من العالم، بطرق لم تكن متاحة كثيرًا للقادة السابقين. وشملت تلك التدخلات استعمال طائرات من دون طيارين، تسمّى عادة طائرات مسيَّرة، وهي التي يمكن استعمالها خلال عمليات اغتيال لأهداف معينة، بمن فيها مواطنون أميركيون [(621)]. ولعل الدول الأكثر تضررًا من جراء ذلك كانت أفغانستان وباكستان والصومال وسورية واليمن، حيث كانت أعداد القتلى، ومن بينهم مدنيون، كبيرة. واعتبر الرئيس

جيرالد ر. فورد (1974-1977) تلك الممارسة (غير القانونية بحسب القانون الدولي) غير قانونية في عام 1976، لكنها عادت بشدة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر.

كما عرفت القوات الخاصة الأميركية أيضًا توسعًا مهمًّا منذ عام 2001، وكان أهمها القيادة المشتركة للعمليات الخاصة (JSOC)، وعملت قيادة العمليات الخاصة الأميركية (SOCOM) في العشرات من البلدان (ما بين 70 و90 بلدًا في أي يوم معيَّن من الأيام، بحسب روايتها الخاصة للأحداث). وقد عملت في حوالى 150 بلدًا منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001. وعلى خلاف العمليات «السرية» التي تقوم بها الـ CIA، فإن العمليات «السرية» للقوات الخاصة الأميركية لا تحتاج إلى موافقة الرئيس أو إلى تقارير منتظمة تُرفع إلى الكونغرس، ذلك أن أمرًا تنفيذيًا عامًا يوفر لها الغطاء [(622)].

حرَّك استعمال القوة «الخشنة» مشاعر معاداة أميركا لا في الدول التي كانت عرضة لهذا الاستعمال فحسب، بل أيضًا في كثير من الدول التي لم تتأثر بذلك مباشرة. وفي الآن ذاته، ثبت بكل وضوح أن استعمال القوة «الناعمة»، والتي تُحدَّد بالقدرة على الاستقطاب والاستمالة بدل الإكراه واستعمال القوة أو تقديم الأموال كوسيلة للإقناع، لم يكن مُجديًا. وشيئًا فشيئًا، أخذت فكرة القوة «الذكية» تتشكل من مزيج الأشكال «الخشنة» و«الناعمة» لتأمين المصالح الأميركية من دون استثارة كثير من العداء [(623)]. نتيجة لذلك، أصدرت وزارة الخارجية العدد الأول من **المراجعة الرباعية للدبلوماسية والتنمية** (QDDR) في عام 2010.

كان واضحًا من الدراسة الأولى [المذكورة أعلاه، أي المراجعة الرباعية للدبلوماسية والتنمية] أن التعاون بين الوكالات المختلفة سيقود إلى خدمة مخطط إمبراطوري، حيث ستُستخدم القوة الذكية على الأغلب من جانب واحد:

حينما تعمل هذه الوكالات معًا، فإنها تحمي مصالح أميركا وتُظهر زعامتنا. نمد يد العون إلى الدول الهشة حتى لا تقع في الفوضى، ونحفز النمو الاقتصادي في الخارج، ونؤمّن الاستثمارات لقطاعات الأعمال الأميركية، ونفتح أسواقًا جديدة للبضائع الأميركية، ونشجع التجارة ما وراء البحار، ونوفر فرص عمل هنا في الوطن.... ندعم مجموعات المجتمع المدني في الدول عبر العالم في عملها لاختيار حكوماتها، ونجعل تلك الحكومات خاضعة للمحاسبة.... هذا برنامج أميركي مؤكد - برنامج عالمي - لا يساوم في الدفاع عن أمننا فحسب، بل هو ملتزم أيضًا بدفع عجلة ازدهارنا قُدُمًا والانتصار لقيمنا [(624)].

هكذا، لم تغير القوة الذكية أي شيء؛ فهي كانت، في الأساس، وسيلة أكثر تطورًا للدفع قُدُمًا بالمصالح الإمبراطورية الأميركية، كما كان يؤمل، من دون استثارة كثير من مشاعر العداء، كما ستكون الحال عليه باستعمال القوة الخشنة وحدها. وتَواصل التدخل إذًا، سواء الأحادي الجانب أو المتعدد

الأطراف، وبدرجات كبيرة كما في السابق، وكان الأمر يبدو لكثيرين - بمن فيهم معظم المناوئين للإمبريالية - كما لو أن الإمبراطورية تتوسع. ومع ذلك، فالعكس هو ما كان يحدث في الواقع؛ كانت الإمبراطورية تشهد تراجعًا شاملًا، وقد كانت كذلك منذ أعوام خلت. وهذا هو موضوع القسم الثالث.

(546) Francis Fukuyama, The National Interest (Washington, DC: National Affairs, 1989), p. 3.

(547) انضم ما مجموعه 128 دولة إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها أعضاء مؤسِّسة، لكن بقيت حوالى 60 دولة خارج المنظمة.

(548) مبدئيًا يمكن دولًا أخرى أن تقوم بالشيء ذاته، لكن عمليًا يمكن الولايات المتحدة أن تستعمل حق النقض؛ ذلك أن دخول أسواقها كان مهمًا جدًّا للأعضاء الجدد. وحده الاتحاد الأوروبي كان قريبًا من الولايات المتحدة على مستوى النفوذ الذي يمكنها أن تمارسه على الأعضاء الجدد.

(549) Joseph E. Stiglitz, «Multinational Corporations: Balancing Rights and Responsibilities,» Proceedings of the ASIL Annual Meeting, vol. 101 (2007), p. 18.

(550) كان أخطرها أزمة 2008-2009، حين هبطت قيمة دولار التجارة العالمية بشكل خطِر، لكنها تعافت بعد حين.

(551) التحقت تايوان باعتبارها «المنطقة الجمركية المنفصلة» لتايوان (Separate Customs Territory of Taiwan)، وبينغو وماتسو (تايبه الصينية) وفق قوانين تسمح بالعضوية لهيئات لا تتمتع بالسيادة إذا كانت تفرض الاستقلال على علاقاتها التجارية.

(552) استغرقت روسيا 19 عامًا وشهرين للحصول على العضوية، وكانت تلك أطول مدة استغرقتها أي دولة للانضمام.

(553) Robert Z. Lawrence, The United States and the WTO Dispute Settlement System (New York: Council on Foreign Relations, 2007), p. 15

(554) حدث هذا أيضًا في الولايات المتحدة، حيث عرقل المتظاهرون بشكل خطِر مفاوضات منظمة التجارة العالمية في سياتل في عام 1999.

(555) ليس من باب المصادفة أن اختيرت العاصمة القطرية الدوحة مكانًا للمفاوضات بعد سياتل؛ ذلك أن من المستبعد أن يسمح رجال الأمن للمحتجين بالاقتراب من أي مكان حيث يدور الاجتماع.

(556) إن أفضل ما أمكن تحقيقه، بعد حوالى 15 عامًا، هو اتفاق متواضع حول إجراءات تسهيل التجارة، غير أن هذا لم يرقَ إلى الطموحات الأولى لجولة الدوحة.

(557) Robert Wade, «The Invisible Hand of the American Empire,» Global Dialogue, vol. 5 (2003), p. 64.

(558) كان الاستثناء الوحيد هو الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وعلى الرغم من الخطر الحقيقي للتنويع التجاري، فإن الحكومات الأميركية دعمت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بحماسة، وذلك لعوامل أمنية.

(559) يُنظر:

Gordon Ritchie, Wrestling with the Elephant: The Inside Story of the Canada-US Trade Wars (Toronto: Macfarlane Walter and Ross, 1997).
للاطلاع على سرد متعمّق للجانب الكندي يتناول كيفية تفاوض الفريق الأميركي بشأن اتفاق التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأميركية.

(560) Office of the United States Trade Representative, «Fact Sheet: Investor-State Dispute Settlement (ISDS),» at: https://tinyurl.com/2mffk9fm

(561) لعل المثل الأكثر شهرة هو التقويض المطرد لقانون غلاس - ستيغال (Glass-Steagall Act) الذي يفرض قيودًا على المعاملات في التأمينات من المصارف التجارية، ضمن أشياء أخرى.

(562) يُنظر:
Daniel Skidmore-Hess, «The Corporate Centrism of the Obama Administration,» in: Ronald W. Cox (ed.), Corporate Power and Globalization in US Foreign Policy (London: Routledge, 2012), pp. 88-89.

(563) Simon Johnson, «The Quiet Coup,» The Atlantic (May 2009), at: https://bit.ly/3z811e2

(564) يُنظر:
UNCTAD, World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance (New York: United Nations, 2015), annex, table 2.

(565) تأسس المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في عام 1991، مع تكليف لتشجيع التقدم باتجاه اقتصادات تتوجه نحو السوق وتحفيز المبادرة الخاصة والمقاولات. وعلى نحو فريد بالنسبة إلى بنك، يمكنه أن يقدم المساعدة للدول «التي تلتزم بمبادئ الديمقراطية المتعددة الأحزاب والتعددية وتطبقها».

(566) Dani Rodrik, The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy (New York: Norton, 2011), p. 164.

(567) يُنظر:
Massimo Florio, «Economists, Privatization in Russia and the Waning of the 'Washington Consensus',» Review of International Political Economy, vol. 9, no. 2 (2002), pp. 374-415.

(568) Executive Office of the President, National Space Policy of the United States of America (Washington DC: Executive Office of the President, 2010), pp. 7-8.

(569) كانت في الأصل تُعرف بوكالة مشروعات البحوث المتطورة (ARPA)، ثم عُرفت منذ عام 1996 بوكالة مشروعات بحوث الدفاع المتقدمة (DARPA). يُنظر:

Mariana Mazzucato, The Entrepreneurial State: Debunking Public vs. Private Sector Myths (London: Demos, 2011), pp. 74-75.

(570) Defence Advanced Research Projects Agency, «About DARPA,» at: https://bit.ly/3ntuiNW

(571) طوّر بيرنرز لي (Berners-Lee)، وهو باحث بريطاني يعمل في المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN)، لغة تمييز ترابطية (HTML)، والمحدّد المنتظم لموضع الموارد (URL)، وبروتوكول نقل النصوص المترابطة (HTTP)، والتي من دونها كان الإنترنت سيكون مرهقًا كثيرًا. بيد أن اختراعاته لم تحظ ببراءات اختراع.

(572) أكبر شركة غير أميركية هي شركة «سامسونغ» للإلكترونيات التي تتخذ من كوريا الجنوبية مركزًا لها.

(573) «Annual Revenue of Global Publicly Traded Internet Companies from 2014 to 2016 (in Billion U.S. Dollars),» Staista, at: https://bit.ly/3zbYW0p

(574) إلى أواخر عام 1993، كانت الحصة تقدر بحوالى 1 في المئة.

(575) هذه الشركات هي «ج. د. كوم» (JD.com) و«تانسنت» (Tencent) و«علي بابا» (Alibaba) و«بايدو» (Baidu) و«نيت إيز» (NetEase).

(576) كان العنوان الكامل للتقرير الذي صدر في تموز/يوليو 1976 هو التقرير النهائي للجنة المختارة لمجلس الشيوخ الأميركي لدراسة العمليات الحكومية بخصوص نشاطات الاستخبارات.

(Final Report of the United States Senate Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities)

وقد سُمّي «تقريرَ لجنة تشيرتش» على اسم رئيس اللجنة السيناتور فرانك تشيرتش (Frank Church).

(577) بحسب القانون، الشخص الأميركي هو مواطن أميركي أو من أقام في الولايات المتحدة مدة طويلة، والشخص غير الأميركي هو ما عدا ذلك.

(578) Richard A. Clarke et al., The NSA Report: Liberty and Security in a Changing World (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014), p. 26.

(579) Ibid., pp. 84-85.

(580) يُنظر:

Ibid.

(581) غير أن قانون الحرية الأميركي وضع حدًا للجمع الشامل لجميع السجلات (التي كان يُسمح بها في السابق بموجب المادة 215 من قانون باتريوت).

(582) يُنظر:

Sarah Harrison, «Indexing the Empire,» in: WikiLeaks, The WikiLeaks Files: The World According to US Empire (London: Verso, 2015), p. 145.

كما أن البرقيات هي الأخرى متوافرة أيضًا في:

Public Library of Public Diplomacy,» WiKiLeaks, at:» https://bit.ly/3lASsDV

(583) Julian Assange, «Introduction,» in: WikiLeaks, The WikiLeaks Files: The World According to US Empire (London: Verso, 2015), p. 2.

(584) حلف وارسو هو التحالف العسكري الذي أنشأه الاتحاد السوفياتي إلى جانب حلفائه من الأوروبيين في معارضة للناتو في عام 1955. جرى حلّ الحلف في أوائل عام 1991.

(585) The White House, A National Security Strategy of Egagement and Enlargement, Defence Technical Information Center (February 1995), p. i, at: https://bit.ly/3C3UMcY

(586) Joint Chiefs of Staff, Joint Vision 2020 (Washington, DC: Joint Chiefs of Staff, 2000), p. 59.

(587) كانت هذه الجهود في البداية ناجحة. غير أن دولًا ثلاثًا (الهند وإسرائيل وباكستان) لم توقّع قط معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بينما وقّعتها كوريا الشمالية، ثم انسحبت في عام 2003. كانت إسرائيل، على الرغم من تحفظات الأميركيين، قد حصلت على الأسلحة النووية قبل نهاية الحرب الباردة، غير أن الدول الثلاث الأخرى تمكنت من الحصول على هذه الأسلحة بعد ذلك، وتعرضت لعقوبات أميركية مهمة (غير أن العقوبات على الهند تم رفعها في النهاية، يُنظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب).

(588) لم تكن دول الاتحاد السوفياتي السابق تمتلك مخازن كهذه، لكن كثيرًا منها كان يملكها، بما فيها (من دون احتساب روسيا) أذربيجان وبيلاروسيا وجورجيا وكازاخستان وأوكرانيا وأوزبكستان.

(589) وقّع كلٌّ من الرئيس الأميركي بوش والرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف المعاهدة الأولى لخفض الأسلحة الاستراتيجية، «ستارت 1» (START I)، في عام 1991، أي قبل شهور قليلة من تفكك الاتحاد السوفياتي.

(590) انضمت جمهورية التشيك وهنغاريا وبولونيا إلى الحلف في عام 1999، وانضمت إليه بلغاريا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا في عام 2004، وانضمت ألبانيا وكرواتيا في عام 2009.

(591) كان غورباتشوف قد حصل على وعد بأن توسع الناتو سيقتصر على ألمانيا الشرقية في حال تحقيق الوحدة الألمانية.

(592) يُنظر:

Michael MccGwire & Michael Clarke, «NATO Expansion: ‘A Policy Error of Historic Importance’,» International Affairs, vol. 84, no. 6 (2008), p. 1282.

(593) Ibid., p. 1283.

(594) William Kristol & Robert A. Kagan, «Toward a Neo-Reaganite Foreign Policy,» Foreign Affairs, vol. 75, no. 4 (1996), p. 20.

(595) Project for the New American Century, Rebuilding America’s Defenses: Strategies, Forces, and Resources for a New Century (Washington, DC: Project for the New American Century, 2000), p. iv.

(596) The White House, National Security Strategy of the United States of America (Washington, DC: The White House, 2002), p. 15.

(597) غير أن الحكومتين اتفقتا في عام 2003 على معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، «سورت» (SORT) والتي تم تعويضها في عام 2011 بالمعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية، «ستارت جديدة» (New START).

(598) وقّعته إدارة كلينتون في عام 2000، لكنه لم يحظ بتزكية مجلس الشيوخ بعد ذلك.

(599) يُنظر:

Catherine Lutz, The Bases of Empire: The Global Struggle against U.S. Military Posts (London: Pluto, 2009), p. 1.

(600) يُنظر:

David Vine, Base Nation: How U.S. Military Bases Abroad Harm America and the World (New York: Metropolitan, 2015), pp. 45-46.

(601) Vine, Base Nation, p. 58.

(602) يُنظر:

US Department of Defense, The Department of Defense Cyber Strategy (Washington, DC: Government Printing Office, 2015), p. 5.

(603) هذه الحالات الخاصة تشمل عادة الدول المتورطة في حروب أهلية.

(604) أشهرها شركة «بلاك ووتر» (Blackwater) التي تُعرف الآن باسم أكاديمي (Academi)، وهي جزء من مجموعة «كونستيليس» (Constellis Group).

(605) أرادت الصين أن تتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة حتى تركز على النمو الاقتصادي السريع، بينما كانت روسيا منشغلة بانتقالها المؤلم إلى اقتصاد السوق.

(606) فُرضت عقوبات الأمم المتحدة أولًا على ليبيا في عام 1992 ردًّا على تفجير طائرة «بانام» وعلى متنها عدد من المسافرين الأميركيين (رُفعت هذه العقوبات في عام 2003). أما العقوبات ضد السودان، ففُرضت أول مرة في عام 2006 بسبب ما يُزعم أنه تواطؤ في محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك (حليف رئيس للولايات المتحدة). أما العقوبات ضد أفغانستان والقاعدة، ففُرضت في عام 1999 لإرغام حركة طالبان على تسليم أسامة بن لادن.

(607) من الباكر القول ما إذا كان الرئيس ترامب سيتّبع هذه الاستراتيجيا، لكن لا يوجد ما يدعو إلى افتراض أنه لن يسعى لذلك.

(608) صوّتت كوبا واليمن ضد القرار بينما امتنعت الصين عن التصويت. دعم جميع أعضاء مجلس الأمن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 678.

(609) كان أشهر هذه الحوادث تدمير طائرتي هليكوبتر عسكريتين أميركيتين في مقديشيو، وهي الحادثة التي أصبحت موضوع فيلم «بلاك هوك داون» (Black Hawk Down) في عام 2001. للاطلاع على تفسير للحادث ونقد للفيلم، يُنظر:

Ashley Dawson, «New World Disorder: 'Black Hawk Down' and the Eclipse of U.S. Military Humanitarianism in Africa,» African Studies Review: Journal of the African Studies Association, vol. 54, no. 2 (2011), .pp. 177-194

(610) على الرغم من أنه قرار ضمن قرارات الفصل السابع، فإن قرار مجلس الأمن 1368 لم يستحضر المادة 42 ولكنه أحال في المقابل إلى حق الدولة (أي الولايات المتحدة) في استعمال القوة للدفاع عن النفس بموجب المادة 51.

(611) لم يتبن قرار مجلس الأمن 1973 صراحة «تغيير النظام»، مع أن هذا ما كانت الولايات المتحدة ترغب فيه. يبقى السؤال ما إذا كانت إطاحة القذافي مبررة بحسب القانون الدولي مثيرًا للجدل إلى اليوم.

(612) أدت المفاوضات التي عُقدت في قاعدة أوهايو إلى اتفاقية دايتون (Dayton Accords) التي وضعت حدًا للحرب في البوسنة والهرسك.

(613) في عام 2005، اعتمدت القمة العالمية للأمم المتحدة عقيدة المسؤولية عن الحماية ((Responsibility to Protect (R2P))، في محاولة لضمان أن يكون التدخل في وقت لاحق في المستقبل لأهداف إنسانية منسجمًا مع القانون الدولي. غير أن أي عمل - سواء من الناتو أو من آخرين - سيحتاج إلى قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع.

(614) استعملت روسيا، التي كانت نادرًا ما تستعمل حق الفيتو منذ نهاية الحرب الباردة، حق الفيتو في حالة سورية، كما أعرب بعض أعضاء الناتو عن عدم رغبتهم في التورط من دون موافقة صريحة من الأمم المتحدة.

(615) كان التحالف ضد «داعش» في العراق كبيرًا، ذلك أنه حظي بدعم الحكومة العراقية، لكنه كان أقل في سورية، ذلك أن العديد من الحلفاء لم يرغبوا في استعمال القوة من دون موافقة صريحة من الحكومة.

(616) نُفّذت العقوبات في عام 1960، لكن وُسِّع نطاقها بعد الحرب الباردة بموجب قانون الديمقراطية الكوبية لعام 1992 وقانون هيلمز - بيرتون لعام 1996 مع تداعيات خارج الأراضي الأميركية (يُنظر الإطار (8-4)). لقد كان هناك تصويت سنوي ضد العقوبات المفروضة على كوبا في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1992. وكانت الولايات المتحدة تصوت دائمًا لمصلحة إبقاء

العقوبات حتى امتناعها عن التصويت في عام 2016 (وحدها إسرائيل ساندت الموقف الأميركي في ذلك العام).

(617) من أجل لائحة وافية، يُنظر:

US Department of the Treasury, «Sanctions Programs and country Information,» at: https://bit.ly/3iuPj7K

في بعض الحالات، التحقت دول أخرى لاحقًا بالولايات المتحدة لفرض العقوبات.

(618) بدأت المراقبة السنوية في عام 1985، لكن كان له تأثير أكبر بعد الحرب الباردة؛ ذلك أنه لن تجريَ معاقبة الحلفاء ضد الاتحاد السوفياتي أبدًا. وفي حال أنه غير مرفَق بتنازل، فإن سحب الترخيص يعني أن الدولة لن تحصل على الدعم الأميركي في مجالات متعددة.

(619) Report of the National Commission for the Review of the Research and Development Programs of the United States Intelligence Community (Washington, DC, 2013), p. iii.

(620) US Congress, Authorization for the Use of Military Force, Public law 107-140, 18 September 2001, at: https://bit.ly/2Yd6cg2

(621) لمزيد من التفصيلات بشأن قصة اغتيال المواطن الأميركي أنور العولقي في اليمن، يُنظر:

Jeremy Scahill, Dirty Wars (London: Serpent's Tail, 2014).

(622) يُعرف بالأمر التنفيذي الخاص بقوة مهمات الحرب غير التقليدية المشتركة (Joint Unconventional Warfare Task Force)، ويعفي القوات الخاصة من الحصول على موافقة الرئيس في كل مناسبة. يُنظر:

Scahill, p. 282.

(623) يُنظر:

Joseph S. Nye, «Public Diplomacy and Soft Power,» Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. 616, no. 1 (2008), pp. 107-108.

(624) US Department of State and US Agency for International Aid, Leading through Civilian Power: The First Quadrennial Diplomacy and Development Review (Washington, DC: US Department of State, 2010) pp. ii-iii.

القسم الثالث: الإمبراطورية في حالة تراجع

الفصل التاسع: المعارضون للإمبريالية في الولايات المتحدة

تشهد الإمبراطورية الأميركية الآن تراجعًا نتيجة ضغوط داخلية وخارجية سنقاربها في الفصول الثلاثة التالية. غير أن من الضروري في البداية الاعتراف بالدور الذي قد أدته معاداة الإمبريالية في الولايات المتحدة منذ تشكيل الجمهورية. يقدم هذا التقليد المناوئ للإمبريالية، والذي يعود إلى حوالى 250 عامًا خلت، مَعينًا لا يني المعارضون الحديثون للإمبراطورية الأميركية ينهلون منه بوتيرة متزايدة.

بات اليوم في حُكم المسلّمات القول بأن حرب الاستقلال كانت حربًا ضد الإمبراطورية البريطانية، لكن ليس ضد فكرة الإمبراطورية ذاتها على وجه العموم [(625)]. غير أن مواطني الأمة الجديدة كانوا يسعون لتفادي وضعٍ ستعاود الجمهورية من خلاله إعادة إنتاج تلك الملامح التي كانت قد قادت ٍ بريطانيا العظمى إلى معاملة مستعمراتها السابقة معاملة يُفترض أنها استبدادية. وكان بعضهم قد رأى في الدستور الأميركي، الذي اعتُمد في عام 1787، ميلًا خطِرًا نحو إمبراطورية مستبدة بحيث سارع إلى إدانته.

أدرك هؤلاء المواطنون العيوب التي تعتري بنود الكونفدرالية، لكنهم اعتبروا الدستور الجديد خُطوة متقدمة إلى الأمام. وهُم لم يسمّوا أنفسهم معارضي الإمبريالية قط، غير أن الذين حذوا حذوهم كانوا في الغالب معارضين للتوسع الإقليمي، وذلك لأسباب مختلفة، وبالتالي يمكن وصفهم بالمعارضين لسياسة التوسع. نتيجة لذلك، فإنهم يمثلون الفريق الأول ضمن الأفرقاء الذين عارضوا الإمبريالية الأميركية - أي، أولئك الذين عارضوا إنشاء الإمبراطورية الإقليمية وتوطيدها.

بعد الحرب العالمية الأولى، أصبحت معارضة سياسة التوسّع أقل أهمية؛ ذلك أن المشروع الإمبراطوري الإمبراطوري ما عاد يتعلق بالحصول على الأراضي. غير أن خلال تلك الأثناء، أخذت معاداة الإمبريالية ترتبط بالانعزالية، والتي هي الأخرى - شأنها شأن معارضة سياسة التوسع - تدين بوجودها لتقليد طويل الأمد في التاريخ الأميركي. بالفعل، في وسعنا أن نتعقب جذورها بالرجوع إلى خطاب الوداع الذي ألقاه الرئيس جورج واشنطن في عام 1796، إن لم يكن قبل ذلك، وإلى الإعلانات اللاحقة لكثير من الآباء المؤسسين.

لم يكن جميع الانعزاليين معارضين للإمبريالية؛ إذ كان يمكن بسهولة استخدام سياستهم كغطاء للأحادية. وعلى غرار المعادين لسياسة التوسع، لم يكن جميع الانعزاليين منسجمين، إن على مستوى الخطابات أو على مستوى الممارسات. ومع ذلك، فإن بعضهم **كان** معادِيًا للإمبريالية. وتواصل التقليد

بحيث إن الانعزالية الجديدة لا تزال اليوم خطًا مهمًّا في السياسة الأميركية. وبالفعل، خلال المراحل الأولى للانتخابات الرئاسية، من النادر جدًا ألّا تجد مرشحًا يمثّل الانعزاليين الجدد والمعارضين للإمبريالية.
في الوقت الحاضر، تحظى القوات المسلحة في الولايات المتحدة بقدر من الاحترام غالبًا ما يحيّر الزائرين. غير أن المظاهر يمكن أن تكون خادعة، كما أن معاداة النزعة العسكرية لها تاريخ طويل في أميركا يتواتر حتى الزمن الحاضر. وحتى خلال حرب الاستقلال، كان كثير من المواطنين يخشون تداعيات وجود جيش كبير، كما أن الدستور الفدرالي حاول أن يضع قيودًا صارمة لكبح جماح الطموحات العسكرية للجمهورية.
أزالت السلطة التنفيذية هذه القيود شيئًا فشيئًا من أجل مواصلة التوسع الإقليمي الأول، وفي زمن لاحق لتحقيق إمبراطورية شبه عالمية. غير أن التقليد المناوئ للنزعة العسكرية حافظ على وجوده ضمن أعضاء الكونغرس والكنائس والمجتمع المدني. إن مقاومة التجنيد كانت دومًا فعلًا قويًا بلغ ذروته خلال حرب فيتنام، حين استشرست معاداة النزعة العسكرية على وجه الخصوص.
بعد حرب فيتنام، كان يُنظر إلى النزعة المعادية للعسكرية باعتبارها تهديدًا خطِرًا للإمبراطورية شبه العالمية، وبُذلت جهود إلى أبعد حد لتجاوزها، فتكلّل المسعى بنجاح كبير، وكادت معاداة النزعة العسكرية أن تتلاشى عقب 11 أيلول/سبتمبر 2001. ولكن سرعان ما أُحيي ذلك التقليد، ولا يزال من المساهمين الفاعلين في النزعة الأميركية المعادية للإمبريالية اليوم.
إن أصحاب النزعة المعادية للتوسع، أي الانعزاليين والمعادين للنزعة العسكرية، لا يرفضون بالضرورة «الاستثناء» الأميركي - العقيدة التي تقوم عليها الإمبراطورية الأميركية في نهاية المطاف. بالفعل، من العدل القول بأن أغلبهم لا يجد تناقضًا بين آرائه الخاصة وقبول الاستثناء الأميركي. وهذا يعني أن مواقف هؤلاء المعادية للإمبريالية مثيرة للريبة حتمًا، ما دام أنهم لن يتخلوا عن جوهر العقيدة الإمبراطورية.
لا يمكن القول الشيء ذاته بالنسبة إلى أولئك الذين يعارضون مقولة الاستثناء، الفريق الرابع والأخير من المعارضين الأميركيين للإمبريالية، والذين يرفضون فكرة الاستثناء الأميركي باعتبارها مجرد أسطورة، كما أنهم يُنكرون أن التاريخ الأميركي يختلف في جوهره عن تاريخ دول أخرى أقامت مستعمرات استيطانية [(626)]. بدءًا بأولئك الأميركيين الأصليين الذين كان عليهم أن يواجهوا واقع إمبراطورية تتوسع بعد الاستقلال، انتشرت النزعة المعادية للاستثناء بين صفوف مجموعات وأفراد آخرين في المجتمع. في الواقع، يُنكر أكثر من 80 في المئة من الشباب («الألفيين») اليوم أن الولايات المتحدة استثنائية.

تشهد الإمبراطورية الأميركية الآن تراجعًا سببه إلى حد كبير قوى داخلية. وقد أدت الأنماط الأربعة التي تمثل النزعة المعارضة للإمبريالية دورًا كبيرًا في هذا التحول، كما أن أهميتها تنمو وتتزايد. غير أن التقليد الإمبراطوري والنظام الإيماني لا يزالان قويين، ما يفترض قيام صراعات أساسية خلال العقد التالي بين هاتين القوتين المتعارضتين. إن وجهة الرحلة واضحة حتى لو أن السفر سيكون مليئًا بالمطبات، ونحن نجد تضافر الضغوط الداخلية بقوى خارجية على نحو متصاعد، بما سيجعل الإمبراطورية تواصل تراجعها لا محالة.

أولًا: المناهضون للنزعة التوسعية

يُعتبر الدستور الفدرالي لعام 1787 اليوم بمنزلة نص مقدس تقريبًا، غير أن أميركيين كثرًا عارضوا اعتماده حينذاك. ولا يمكن اعتبار جميع هؤلاء الرجال والنساء معارضين للإمبريالية؛ ذلك أن بعض اعتراضاتهم كان إما ضيق الأفق وإما ذا طبيعة إقليمية أو مرتبطًا بالعملية الإمبريالية [627]. غير أن بالنسبة إلى كثير من المعارضين، يكمن الخوف الكبير في أن يفرض حجم الولايات المتحدة الأميركية الكبير قيودًا على حرية مواطنيها على نحو يقوّض المشاعر السامية التي تضمّنها إعلان الاستقلال.

بالنسبة إلى هؤلاء المعارضين الأوائل للتوسع الإقليمي، أو المعارضين للنظام الفدرالي كما كانوا يُعرفون حينها، غدت كتابات الفيلسوف السياسي الفرنسي مونتيسكيو رُكنًا من أركان الإيمان. وكان مونتيسكيو قد تحدث في القرن الثامن عشر عن حاجة الجمهورية إلى أن تكون صغيرة الحجم إذا هي ما أرادت أن تبقى ديمقراطية، وإلّا ستجد نفسها مجبرة على اعتماد إجراءات استبدادية تزداد بازدياد مساحتها.

كان المعادون للفدرالية بلغاء في خطابهم كما الفدراليين الذين يعارضونهم، وقد جُمعت **أعمالهم** في مؤلف يحمل العنوان التالي: **أوراق معادية للفدرالية** [628]، وقاموا بنشر عمالهم بأسماء مستعارة مثل كاتو وبروتوس وسانتينِل، ونفذوا حملات طويلة الأمد ومُضنية ضد ما اعتبروه ميولًا إمبريالية لدولة فدرالية متوسعة. كتب سانتينِل، على سبيل المثال، في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 1787 يقول:

إذا ما انصهرت الولايات المتحدة في إمبراطورية واحدة، فسيكون من الموائم لك أن تفكّر مليًّا في ما إذا كانت تلك الحكومة، كيف ما كان شكلها، جديرة على امتداد أراض واسعة كهذه، وفي ما إذا كانت هكذه حكومة ممكنة عمليًا ومنسجمة مع مبادئ الحرية؟ يرى معظم الكتاب الكبار أن من غير الممكن حكم بلد مترامي الأطراف على أسس ديمقراطية، أو على أساس أي مخطط آخر، ما عدا كونفدرالية تضم مجموعة من الجمهوريات الصغرى، تملك جميع سلطات الحكومة الداخلية، لكنها متحدة في معالجة قضاياها الخارجية

والعامة. ولن يكون من الصعب البرهان بأن الاستبداد وحده يمكنه أن يُوجد بلدًا كبيرًا كهذا تحت لواء حكومة واحدة، كما سيؤول أي مخطط يمكنك أن تضعه كمنطلق إلى الاستبداد [(629)].

وحتى لا يتميز سانتيِنِل وحده في هذا الشأن، كتب كاتو في الموضوع في الشهر ذاته، وأشار بشكل مقصود إلى التاريخ اليوناني القديم الذي كان الجيل الذي خاض حرب الاستقلال على دِراية واسعة به:

في جمهورية كبيرة، يملك كثير من الأشخاص ثروات طائلة، وبالتالي يتميزون وإن أقل اعتدالًا. ثمة أيضًا مخازن عظيمة بحيث لا يمكن أن يؤتمن عليها شخص واحد، فسرعان ما يدرك شخص طموح أن في إمكانه أن يكون سعيدًا وعظيمًا وجليلًا بقمع المواطنين الآخرين، وأنه يمكن أن يحقق العظمة على أنقاض بلده. في الجمهوريات الكبيرة، يجري التضحية بالمصلحة العامة في سبيل مصلحة الآلاف من الآراء؛ في جمهورية صغيرة يمكن إدراك المصلحة العامة بسهولة، ويمكن فهمها على نحو أفضل، وعلى نحو يكون في متناول كل مواطن بدرجة أكبر؛ سينحسر مدى الانتهاكات، وبطبيعة الحال ستقل حمايتها. ويبدو جليًا أيضًا أن استمرار جمهورية إسبارطة يعود إلى أنها حافظت على المساحة ذاتها من الأراضي بعد كل حروبها، وبأن طموح أثينا ولاسيديمون (Lacedemon) للسيطرة وقيادة الاتحاد أفقدهما حريتيهما ومنحهما نظامًا مَلكيًّا [(630)].

في إثر المصادقة على الدستور وتنصيب جورج واشنطن رئيسًا للبلاد في عام 1789، انهزم المعارضون للفدرالية، غير أن قضيتهم لم تنتهِ، وسيحظون بعد حين بفرصة جديدة لمعارضة التوسع الإمبراطوري الأميركي. تمثلت الفرصة في معاهدة شراء لويزيانا في عام 1803 التي هدَّدت بإمكانية مضاعفة أراضي الولايات المتحدة وجعلت من تحذيرات مونتيسكيو بشأن العلاقة بين حجم إمبراطورية وقدرتها على تحقيق الديمقراطية في محلها أكثر من أي وقت مضى.

انتابت الرئيس توماس جيفرسون (1801-1809)، وهو نظريًا من المتعصبين للدستور، شكوك حادة بشأن شرعية معاهدة شراء لويزيانا [(631)]، لكن لم تخامره مطلقًا أي شكوك بشأن حِكمة التوسع الإمبراطوري، واستطاع بالتالي أن يتجاوز هواجسه بسهولة نسبية. وفي عام 1803، ساند معظم أعضاء مجلس الشيوخ اتفاقية التنازل التي ضمنت شراء الولايات المتحدة للويزيانا، غير أن أقلية مهمة عارضتها، وكان من ضمنها روجر غريزوُلد من ولاية كونيكتيكت، حيث قال: «لا يتماشى مع روحية حكومة جمهورية أن تكون أراضيها مترامية الأطراف، ذلك أنك بقدر ما تمددُ من حدودك تزيدُ من الصعوبات التي تترتب عن الافتقار إلى القواسم المشتركة على مستوى التقاليد والعادات وآداب السلوك التي تُعتبر رئيسة لدعمها» [(632)].

فشلت المعارضة في مجلس الشيوخ جزئيًا لأنها مثّلت بوضوح مصالح نيوإنكلند الإقليمية. مع ذلك، فبتنبؤ المعارضة بأن التوسع بهذه الوتيرة لا يمكن أن يؤدي سوى إلى الحرب الأهلية، سجلت نِقطًا ذات دلالات مستقبلية. ولخّص كيفين غانون تلك النقط على النحو التالي، مستخدمًا في كثير من الحالات كلمات أعضاء مجلس الشيوخ ذاتها:

يمكن جمهورية راسخة أن تستمر على مر الزمان، غير أن توسعًا سريعًا ومتهورًا سيعرِّض الأمة للخطر. كانت معاهدة شراء لويزيانا تجسيدًا للتهور. «الآن، بإضافة عالم لا يمكن قياسه، يقع وراء ذلك النهر (المسيسيبي)، فإننا ننطلق مثل مذَنَّب في الفضاء اللامحدود»، كما عبّر فيشر آيمز عن قلقه. و«في سرعتنا المجنونة، يمكننا أن نحاذي عالمًا آخر خارج مداره، لكن، في كل تحرّك نقوم به، يمكن أن نطفئ النور الخاص بنا». إن «أمن حكومتنا سيتهدد بفعل هذا التوسع السريع»، كما رأى وليام بْلَمَر. «إن تمددًا للجسم السياسي سيُضعف من تداول سلطاته طاقاته في الأجزاء القاصية» [(633)].

كانت معاهدة شراء لويزيانا نكسة كبيرة بالنسبة إلى معارضي التوسع، غير أنهم كانوا بعيدين كل البُعد عن الهزيمة، كما أظهروا في حرب 1812. ظاهريًا، كانت هذه الحرب دفاعًا عن النفس ضد البريطانيين، لكنها كانت، في الواقع، لغزو كندا، وفي أذهان الولايات الجنوبية، غزو فلوريدا أيضًا. وجرى إذًا تنبيه المعارضين لسياسة التوسع للخطر، وحين طلب الرئيس جيمس ماديسون (1809-1917) الإذن لإعلان الحرب، كانوا جاهزين.

صادق الكونغرس على الحرب، لكن بهامش ضيق، حيث توزعت الأصوات بين 79 صوتًا في مقابل 49 صوتًا في مجلس النواب، و19 صوتًا في مقابل 13 صوتًا في مجلس الشيوخ. شملت المعارضة قرابة جميع الفدراليين الذين كانت نيوإنكلند تشكّل حِصنهم المنيع، وحيث كان يتركز النشاط التجاري، غير أن ما لا يقل عن 25 في المئة من حزب ماديسون نفسه (الجمهوريين الديمقراطيين) امتنعوا عن التصويت، وصوّت بعضهم ضد القانون. كما أنه لا يمكن التغاضي هذه المرة عن الفدراليين باعتبارهم يدافعون عن مصالح إقليمية صرف. وكما أخبر عضو الكونغرس عن نيويورك موريس ميلر الحزب الحاكم: «لا تدعوا الناس يقولون إننا رفضنا منحكم وسائل الدفاع. لقد كنا دائمًا، ولا نزال، على استعداد لفتح خزائن الأمة أمامكم. سنعطيكم الملايين للدفاع، لكن لن نعطيكم ولو سِنتًا واحدًا لغزو كندا ولا الجزء الـ 99 من السنت لإبادة سكانها» [(634)].

بدايةً، حظيت حرب 1812 بدعم شعبي، ما أقنع الرئيس ماديسون بإمكانية خوضها بجيش من المتطوعين. غير أن وزارة الحرب استطاعت أن تؤمّن عشرة آلاف متطوع فقط لمدة عام واحد بدل الـ 50 ألف متطوع الذين كان

الكونغرس قد أذن بتأمينهم. أحبط الكونغرس جميع محاولات ماديسون لفرض التجنيد، ما أجبر الرئيس على تشكيل ميليشيات من الولايات بمفردها.
كان لدى المعادين لسياسة التوسع أيضًا بعض الصحف التي وقفت إلى جانبهم. وكانت الصحيفة الرائدة المعادية للحرب هي **فدرال ريببليكان أند كوميرشيال غازيت** (Federal Republican and Commercial Gazette)، التي أنشأها ألكزندر كونتي هانسون في بالتيمور، رغم أنه كان عليه أن ينقل مقر الجريدة إلى جورج تاون في العاصمة، بعد أن كاد يلقى حتفه في إثر اعتداء جسدي تعرض له من مجموعة من الغوغاء في تموز/يوليو 1812 بسبب معارضته للحرب.
سيغدو الرأي العام أكثر أهمية في المعركة اللاحقة التي خاضها المعارضون لعقيدة التوسع: اقتراح ضم تكساس. ومع أن الولاية المكسيكية السابقة كانت قد أعلنت استقلالها في عام 1836، فإن مواطنيها عبّروا بكل وضوح عن رغبتهم في أن تقوم الولايات المتحدة بعملية الضم. ونوقشت القضية في الكونغرس، ووُضِعت على طاولة البحث عرائض التماس من 100,000 شخص - معظمهم ضد الضم. تزعَّم الرئيس السابق جون كوينسي آدامز، وكان قد أصبح عضوًا في مجلس النواب، الحملة المعارِضة للضم، فكان يتحدث على امتداد ساعات من صباح كل يوم، من 16 حزيران/يونيو إلى 7 تموز/يوليو 1838. تكللت جهود آدامز بالنجاح، وجرى التخلي عن اقتراح الضم. غير أن ذلك كان انتصارًا موقتًا أحرزه المعادون لعقيدة التوسع؛ إذ إن الحرب ضد المكسيك، بعد مرور بضعة أعوام على ذلك، ستعيد الضم (ليس فقط لتكساس هذه المرة) بقوة إلى جدول الأعمال. هذه المرة كان لصحيفة قومية متطرفة، مدفوعة بالحديث عن «المصير الحتمي»، تأثير قوي في الرأي العام. وهكذا تم اختزال معارضة التوسع في البداية، وبشكل كبير، في عدد قليل من الأفراد الشجعان. غير أنهم سيطروا على ساحة المُثُل العليا، وتردد صدى كلماتهم عبر الأعوام منذ زمن الحرب.
كان أبراهام لينكولن، الذي انتُخب بداية في مجلس النواب في أواخر عام 1846، حين كانت المعارضة للحرب تتزايد، أشهر المعارضين لعقيدة التوسع، وذلك بقراراته المتعلقة بتحديد «الأماكن» («spot» resolutions) التي أُريقت فيها دماء أميركيين بأنها أراضٍ أميركية، غير أنه لم يصوّت ضد الدعم المادي للجنود الأميركيين، وتُرك الأمرُ لبعض زملائه كي يلتقطوا الأجواء الراديكالية المتنامية بين المعارضين لعقيدة التوسع. هكذا حث روبرت تومبس عن ولاية جورجيا، على سبيل المثال، الأميركيين على أن «يضعوا حدًا لذلك الجشع للمستعمرات. الرب وحده أدرى بأن لدينا ما يكفي من الأراضي» [(635)]، بينما ذهب توماس كورِن، عن ولاية أوهايو، أبعد من ذلك حينما خاطب أعضاء مجلس الشيوخ بقوله: «لو كنت مكسيكيًا، سأقول لكم، ‹أليس لديكم في

بلادكم متسع لدفن موتاكم؟ إذا جئتم إلى بلادي سنحيّيكم بأياد ملطخة بالدماء، ونرحّب بكم في مقبرة مضيافة’» [(636)].

كما أن الصحافة بكامل أجزائها لم تُسكتها نعرات «المصير الحتمي» القومية المتطرفة؛ فصحيفة **ليبريتور** (Liberator)، التي كان يشرف على تحريرها وليام لويد غاريسون، الذي كان يدعو إلى تحرير العبيد، عبّرت عن «أملها أنه إذا كان لا بد لتلك الدماء من أن تسيل، فإنها كانت دماءَ الأميركيين» [(637)]. كما أن مراسلي صحيفة **ريليجس ريكوردر** (Religious Recorder) استعادوا خطابهم القائل بأن «الحرب غير أخلاقية ودنيئة... والجيش منظمة غير طبيعية وفاسدة.... فالصحف تنشر كل يوم دروسًا جديدة عن غرور الحرب ورذائلها والمآسي التي تتسبب بها.... إذا ما استطاع أحدهم البقاء على قيد الحياة بعد خوض معركة، فما ذلك إلّا ليُلقي رفاقه في حُفرة - ويبقَوا في طي النسيان» [(638)].

تلت الحربَ المكسيكية - الأميركية صفقةُ غادسدن في عام 1853، وهكذا اكتملت عملية الاستيلاء على أراضٍ ستُعرف في ما بعد بالثمانية والأربعين السفلى (Lower Forty-Eight). غيرً أن الميول التوسعية لم تنتهِ، وستتجدَّد بقوة فور انتهاء الحرب الأهلية. إنما كان الهدف هذه المرة إما الأراضي التي تقع ما وراء البحار وإما تلك التي لا تحاذي الولايات المتحدة القارية.

كان الحصول أولًا على ولاية ألاسكا التي ابتيعت من روسيا في عام 1867. وصادق عليها مجلس الشيوخ من دون كثير من المعارضة، لكنها واجهت امتحانًا أشدَّ صلابة في مجلس النواب الذي كان عليه أن يصوت على الشأن المالي. بالفعل، أصبحت عملية الشراء في ما بعد تُعرف بحماقة سيوورد (Seward’s Folly) نسبة إلى وزير الخارجية وليام سيوورد الذي طالب بها. أوجز كادولادر واشبورن، الذي كان يتزعم معارضي العقيدة التوسعية في مجلس النواب، أوجُه الاعتراض على هذه الصفقة في الجوانب التالية:

أولًا، في الوقت الذي كانت المفاوضات تجري بشأن اتفاقية ألاسكا، لم يطالب بها أي شخص في الولايات المتحدة كاملةً؛ ثانيًا، جرت المفاوضات سِرًا، وبطريقة تحول دون سماع صوت ممثلي الشعب؛ ثالثًا، بموجب الاتفاقيات القائمة، لنا كامل الحق في كل ما له قيمة بالنسبة إلينا، من دون أن تترتب عن ذلك مسؤوليات ونفقات لا حدَّ لها بشأن حكم أمة من المتوحشين؛ رابعًا، كون الدولة تنازلت، فهذا أمر لا قيمة له؛ خامسًا، من حق المجلس ومن واجبه أن يتقصى بشأن الاتفاقية، وأن يصوت أو لا يصوت على الميزانية بحسب أفضل تقدير يراه [(639)].

قدم سيوورد المسألة إلى الكونغرس وكأنها أمر واقع (fait accompli)، وأنجزت عملية الشراء بدعم من عضو مجلس الشيوخ تشارلز سَمْنر. غير أن الأخير استطاع أن يُثبت صدقيته في معاداة التوسع بعد ذلك مباشرة، حين ساعد على تعطيل عملية شراء جزر الهند الغربية من الدنمارك، والتأثير في

موقف مجلس الشيوخ بشأن ضم سانتو دومينيغو (جمهورية الدومينيكان). جعلته خطاباته ضد ضم جمهورية الدومينيكان مشهورًا بشكل له ما يبرره (يُنظر الإطار (4-1)).

لم يكن سَمْنر، في سعيه لتحقيق التناسق على مستوى المواقف، الشخص الوحيد ضمن المعارضين لعقيدة التوسع؛ ففي واقع الأمر، كان لا بد أن تنشأ عن القبول الواسع ضمن أفراد الرأي العام في القرن التاسع عشر للاستثناء الأميركي ولعقيدة مونرو وللمصير الحتمي تناقضات تخللت مواقف المعادين الأكثر إصرارًا لنزعة التوسع [(640)]. وفي الوقت ذاته، كان هؤلاء في حاجة إلى تبرير وجهات نظرهم بطرق مختلفة؛ ذلك أن الحجج التي كانت قبل الحرب الأهلية قائمة على تهديد للديمقراطية تشكله جمهورية كبيرة ما عادت تحظى بمكانة بارزة.

إن اندلاع الحرب الإسبانية - الأميركية في نيسان/أبريل 1898 منحهم الدافع الذي كانوا بأمس الحاجة إليه. وأما إمكانية حصول الولايات المتحدة على مجموعة من الأراضي عبر البحار في الخليج الكاريبي والمحيط الهادي، فإنها قدمت إلى المعادين لنزعة التوسع من جميع الأطياف الفرصةَ المثلى كي يتوحدوا في احتجاجاتهم، وخلال شهور، شُكِّلت رابطة مناهضة الإمبريالية (AIL) مع فروع لها في جميع أرجاء البلاد [(641)]. وشملت العضوية قطاعات واسعة، وحظيت بدعم كبير من الصحف، وبرزت النساء بشكل ملحوظ في جميع نشاطاتها [(642)]. كما أنها ضمت عناصر رائدة من النظام الحاكم في الولايات المتحدة الأميركية، كان منها كارل شورتز الذي حدد موقفه كالتالي:

الإطار (9-1): جين آدامز (1860-1935)

كانت جين آدامز ابنة أحد قدامى الحرب الأهلية وعضو مجلس الشيوخ عن ولاية إلينوي وصديق لأبراهام لينكولن. بعد أن تلقت تعليمها في مدرسة روكفورد اللاهوتية للإناث، تولَّد لديها شغف بالإصلاح الاجتماعي. أقامت منزلًا في شيكاغو (Hull House) «لتأمين مركز لحياة مدنية واجتماعية راقية، علاوة على إقامة مشروعات تعليمية وخيرية، ورعايتها، وإجراء بحوث واستقصاءات بشأن أوضاع الأحياء الصناعية في شيكاغو بغية تحسينها». كما أنها ساندت حركة السلم العالمية طوال سنين حياتها، ومُنِحت جائزة نوبل للسلام في عام 1931.

أشارت لجنة نوبل في ذكرها نضالات آدامز من أجل السلام العالمي، ومنها معارضتها دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى (وبسبب ذلك طُرِدت من منظمة بنات الثورة الأميركية (Daughters of the American Revolution). غير أن اللجنة لم تُشر البتة إلى حملتها المبكرة ضد الإمبريالية الأميركية بعد الحرب الإسبانية - الأميركية.

التحقت آدامز برابطة مناهضة للإمبريالية مباشرة بعد تأسيسها في عام 1898، وكانت من أعضائها الرائدين. أكدت في خطاب ألقته في 30 نيسان/ أبريل 1899 أمام لقاء شيكاغو للحرية، حيث كانت المرأة الوحيدة ضمن ثمانية مُتحدثين، التهديد الذي تمثله الإمبريالية للديمقراطية قائلة: «ثمة اعتقاد متنامٍ في صفوف العمال في كل أنحاء العالم مفاده أن بغض النظر عمّا يمكن تحقيقه من خلال حرب وطنية...، فثمة نتيجة لا مفر منها: جيش تتزايد أعداده.... حيث يُرهق الرجال في هذه الجيوش قِواهم العضلية في التدريبات ويُبددون قدراتهم الذهنية في التفكير في الحرب. وتؤدي ساعات الفراغ إلى تدهور ذهني وأخلاقي».
جاهدت جين آدامز لتحقيق مقاربة تتناسق مع معتقداتها الأخرى، شأنها شأن كثير من الأميركيين المناهضين للإمبريالية. ودفعها شغفها بالإصلاح الاجتماعي،

على سبيل المثال، إلى تسمية ثيودور روزفلت للرئاسة في عام 1912 كمرشح عن الحزب التقدمي رغم أنه كان في الماضي، وبقي، إمبرياليًا ملتزمًا. غير أن السعي وراء السلام العالمي كان شغلها الشاغل طوال حياتها. وهكذا نظرت إلى التوسع الإقليمي الأميركي من هذه الزاوية، وعارضته لأنه يهدد الديمقراطية وطريقة الحياة الأميركية.

أعتقد أن هذه الجمهورية... يمكنها أن تواصل الحياة إذا ما هي بقيت وفية للمبادئ التي قامت عليها، ولكنها ستنهار أخلاقيًا إذا ما هي تخلت عنها. أعتقد أن هذه الديمقراطية، حكم الشعب ومن الشعب وللشعب، غير ملائمة لأن تكون سياسة استعمارية، أي الغزو بالقوة... والحكم الاعتباطي على السكان الرعايا. أعتقد أنها إذا حاولت تطبيق هذه السياسة على نطاق واسع، سيُلحق انهيارها المحتوم ضررًا بتقدم الحضارة أكثر مما يمكنه أن يدفع بهذا التقدم إلى الأمام، وبغرس رايتها في تراب أجنبي حيث لا يمكن مبادئ حكمها الجوهرية أن تحيا [(643)].
فشلت الرابطة في الحيلولة دون إبرام اتفاقية باريس مع نهاية عام 1898، ما أدى إلى فرض الانتداب الأميركي على غوام والفليبين وبورتوريكو؛ كما فشلت أيضًا في منع ضم هاواي في العام نفسه [(644)]. ولم يكن هذا مؤشرًا على نهاية الحملة المناهضة للنزعة التوسع، غير أن الحركة ركزت جهودها بشكل متزايد على الفليبين فحسب، حيث أثار خطر الدخول غير المشروط لعشرة ملايينٍ من الأشخاص غير البيض إلى الولايات المتحدة حفيظة الجانب الأقل تمسّكًا بمبدأ المعادين للإمبريالية من الأميركيين [(645)].
دعمت الرابطة ترشيح وليام جينينغز براين لمنصب الرئاسة في عام 1900 «على أساس خطة دعم لمناهضة الإمبريالية مُرضية تمام الرضا صاغها براين نفسه» [(646)]، بيدَ أن هزيمته أمام وليام ماكِنلي شكلت بالتالي نكسة كبيرة

بالنسبة إلى مناهضي النزعة التوسعية. لكن سرعان ما انحسر مَدّ الحكم الاستعماري الرسمي، وبالتالي بدأت الإمبريالية الأميركية تتخذ شكلًا مختلفًا. وحينما انتهت رابطة مناهضة الإمبريالية الوطنية خلال عشرينيات القرن الماضي، انصبت الطموحات الإمبراطورية الأميركية على الزعامة العالمية بدل الحصول على أراض، وبالتالي كان على معاداة للإمبريالية أن تتخذ بدورها شكلًا مختلفًا.

لم تنتهِ الحركة المناهضة للنزعة التوسعية مع الانتقال من إمبراطورية إقليمية إلى أخرى شبه عالمية. من أجل تأمين إمبراطوريتها شبه العالمية، وسعت الولايات المتحدة قواعدها العسكرية حول العالم (إلى حوالى 800 قاعدة اليوم)، مكوِّنةً بذلك «إمبراطورية من القواعد العسكرية». ويجري العمل في القواعد وفق قوانين مختلفة، لكنها كلها تشير إلى تراجع في سيادة الدول التي توجد على أراضيها. إن الأصوات المعارضة لتلك الشبكة من القواعد الخارجية، كما جرى التعبير عنها في كتب من قبيل **قواعد الإمبراطورية** (Bases of Empire) و**أمة القاعدة** (Base Nation)، أخذت تعلو صادحة وتحظى بشيء من الدعم الشعبي [(647)].

ثانيًا: الانعزاليون

إذا كان إعلان الاستقلال قد أصبح بمنزلة النص المقدس بالنسبة إلى مناهضي سياسة التوسع، فإن الانعزاليين استمدوا إلهامهم من خطاب الوداع الذي ألقاه الرئيس جورج واشنطن في عام 1796، وجاء فيه: «تكمنُ القاعدة الذهبية بالنسبة إلينا في التعامل مع الدول الأجنبية في تمديد نطاق معاملاتنا التجارية ألّا يكون لنا معها سوى أقلّ ما يمكن من الارتباط السياسي.... سياستنا الحقّة هي أن ننأى عن التحالفات الدائمة مع أي جزء من العالم الخارجي.... الانسجام والعلاقات الليبرالية مع كل الأمم هما أمران توصي بهما السياسة والإنسانية والمصلحة. غير أن سياستنا التجارية يجب أن تمد يدًا تتوخى المساواة وعدم التحيز؛ وألا نسعى وراء خدمات أو امتيازات» [(648)].

لم يستعمل الرئيس واشنطن عبارة «تجنب تحالفات متشابكة» قط، غير أن الآخرين سارعوا إلى تأويل خطابه على أنه يعني هذا فحسب. بالفعل، وحتى قبل خطاب واشنطن، كان إلبريدج جيري المعادي للفدرالية يخشى أن يؤدي إرسال الوكلاء الدبلوماسيين إلى الخارج إلى «متاعب التشابك مع السياسة الأوروبية؛ متاعب تصبح الولايات المتحدة جراءها مُجرد دمية بين يدي السياسيين الأوروبيين؛ متاعب التجرد شيئًا فشيئًا من مبادئنا الجمهورية الحميدة؛ متاعب أن نصبح شعبًا منقسمًا، متأثّرًا بالغير ومُبدَّدًا» [(649)]. بعد ذلك استعمل توماس جيفرسون خطابه الافتتاحي في عام 1801 للتشديد على

«السلام والتجارة والصداقة المخلصة مع جميع الأمم، من دون تشكيل تحالفات متشابكة قد توقعنا في ورطة مع أي كان» [(650)].

بقي تجنب التحالفات المتشابكة أحد ثوابت الانعزاليين، غير أن دلالته كانت، ولا تزال، غامضة إلى حد كبير. بالنسبة إلى واشنطن وجيفرسون والآباء المؤسسين الآخرين؛ فهو لا يستبعد أحادية الجانب وإقامة إمبراطورية عبر القارة. بالنسبة إليهم، وللكثيرين الذين حذوا حذوهم، لم يكن هناك تناقض بين الانعزالية والإمبريالية.

غير أنه بالنسبة إلى بعض المناهضين للإمبريالية في الولايات المتحدة، ظلت الانعزالية - خصوصًا في السنوات الأخيرة - موضوعًا مهمًّا. فإذا عرَّفناها باعتبارها «الامتناع الإرادي من دولة عن الاشتراك في السياسة التي تتعلق بالأمن في منطقة من النظام العالمي، ولو كان في وسعها أن تمارس نفوذها عليها» [(651)]، فسيكون من الأسهل فهم مدى ملاءمتها؛ ذلك أن الانعزالية بهذا المعنى هي في الأساس ردة فعل على إنشاء إمبراطورية شبه عالمية عبر القارة بعد حرب الاستقلال.

بدايةً، وبعد موجة من الاهتمام في أواخر القرن الثامن عشر، توقفت الانعزالية على أن تكون ملائمة كثيرًا إلى أن غدت الزعامة العالمية الأميركية أمرًا ممكنًا واقعيًا. وكان الاختبار الفعلي الأول لها خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، حينما أقلقت إمكانية دخول الولايات المتحدة الحرب كُلًّا من المعنيين بالتحالفات المتشابكة وأولئك الذين يخشون فرض التجنيد.

في عام 1916، أي في العام نفسه الذي أسس فيها وودرو ويلسون حملته الرئاسية على شعار «لقد أبقانا خارج الحرب»، وقّع مليون شخص عريضة تطالب بفرض حظر على بيع الأسلحة لجميع المنخرطين في النزاع [(652)]. هكذا، كانت مناشدة ويلسون في نيسان/أبريل 1917 من أجل انعقاد جلسة مشتركة للكونغرس لإعلان الحرب بمنزلة الصدمة. وصوّت ضد القرار ما لا يقل عن ستة أعضاء من مجلس الشيوخ و50 عضوًا من مجلس النواب، بينما امتنع كثيرون عن التصويت.

سيُعرف أعضاء مجلس الشيوخ الذين صوتوا ضد القرار، إضافة إلى آخرين انضموا إليهم لاحقًا، باسم «اللامتصالحين» [أي الذين لا يمكن التوصّل إلى تسوية معهم]، لمعارضتهم عصبة الأمم حين كانت موضوع النقاش في عام 1920. ولم يكن جميع أعضاء مجلس الشيوخ الذين صوتوا ضد عصبة الأمم مناهضين للإمبريالية؛ ذلك أن كثيرين منهم كانوا يرغبون ببساطة في عصبة لا تفرض قيودًا على ما تقوم به الولايات المتحدة في الخارج. غير أن اللامتصالحين كانوا مختلفين؛ إذ كان موقفهم الانعزالي المناهض للإمبريالية يعكس، إلى حد ما، مخاوفهم من أن تجد الولايات المتحدة نفسها مرغمة على تأدية دور شرطي العالم أو، كما عبّر عن ذلك السيناتور هيرام جونسون بقوله،

«إن التزام بلادنا في اتجاهات مختلفة، وهو ما سيتطلب منا إرسال جنودنا ربما إلى بلاد التوغو أو إلى بلاد السومريين، وحتى إلى الدردنيل» [(653)].

ضم اللامتصالحون، أو التَقدميون للسلام (Peace Progressives)، كما كانوا يُلقَّبون حينها، جهودهم إلى أصحاب النزعة الأحادية في مجلس الشيوخ لتعطيل اتفاقية عصبة الأمم، لكنهم سرعان ما انفصلوا عن زملائهم الإمبرياليين حين ادَّعت الولايات المتحدة حقها في قيادة العالم، ووسّعت إمبراطوريتها في الأميركتين. وفي عام 1928، على سبيل المثال، احتج السيناتور جون بلين - أحد اللامتصالحين والمناهضين للإمبريالية - في خطاب لخصه روبرت جونسون بأن الرئيس كالفِن كوليدج (1923-1929) كان قد شوَّه عقيدة مونرو، من «نظرية في النزاهة والعدالة الأصيلتين تنص على أنه لا يجوز للقوي أن يسحق الضعيف»، إلى مقولة مأثورة «تمجّد الجشع»، وتُضعف بدورها القوة الأخلاقية الأميركية. إن الأميركيين، باعتبارهم «وحوش الإمبريالية»، لن يعود بإمكانهم إدانة الأعمال الوحشية الفرنسية في شمال أفريقيا، ولا السياسات البريطانية في الهند أو غيرها من المستعمرات، أو حتى التجاوزات اليابانية في شرق آسيا (بسبب «سياستنا خارج حدودنا الوطنية التي لا يمكن الدفاع عنها» في الصين) [(654)].

على الرغم من الجهود الكبيرة للامتصالحين، لم تكن أميركا انعزالية خلال فترة ما بين الحربين، وبرزت على أنها الأولى بين نظرائها (primus inter pares) من قادة العالم [(655)]. غير أن في إمكان الانعزاليين أن يُشيروا إلى بعض نجاحاتهم خلال جهودهم لتجنب التحالفات المتشابكة. وبقيت الولايات المتحدة بعيدة عن المحكمة الدولية نتيجة مناورة ذكية قامت بها مجموعة من السيناتورات المناهضين للإمبريالية [(656)]. في الآن ذاته، ضمِن الانعزاليون المصادقة على ثلاثة من قوانين الحياد (Neutrality Acts) ما بين عامَي 1935 و1937، وهي القوانين التي كانت «التجسيد الفعلي للانعزالية الأميركية بحيث يمكن اعتماد أي وسيلة يمكن تصورها لحماية البلاد من المخاطر التي كانت قد تعرضت لها بين عامَي 1914 و1917» [(657)].

دفع اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول/سبتمبر 1939 الرئيس فرانكلين ديلانو روزفليت إلى شن حملة ضد قوانين الحياد. تكللت جهوده بالنجاح، ورُفع الحظر المفروض على الأسلحة مع نهاية العام. غير أن بدلاً من أن يؤشر ذلك إلى نهاية النزعة الانعزالية، كان شرارة انطلاق حركة جماهيرية تُعرف بلجنة أميركا أولاً، وهي التي كان الهدف منها الإبقاء على الولايات المتحدة خارج الحرب. وبالرغم من شُهرتها بأن أعضاءها وداعميها كانوا في أكثريتهم من النخبة، بمن فيهم الرئيس جون ف. كينيدي ثم الرئيس جيرالد ر. فورد، فإنها حظيت بقاعدة واسعة وصلت إلى 800,000 عضو في 450 فرعًا من فروعها [(658)].

لم يكن في وسع لجنة أميركا أولًا أن تصمد بعد حادث بيرل هاربر في كانون الأول/ديسمبر 1941؛ ذلك أن النزعة الانعزالية كانت تبدو حينها غير وطنية؛ لذا حُلَّت اللجنة مباشرة، وبدا الأمر كما لو أن النزعة الانعزالية قد انتهت عقب دخول أميركا الحرب العالمية الثانية، وكان كثير من المعلقين، سواء من داخل أميركا أو من خارجها، على استعداد لكتابة نهايتها، غير أنها كانت في سُبات، وانبعثت مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

كانت الإمبراطورية التي أقامتها الولايات المتحدة بعد الحرب تقوم، في جزء كبير منها، على منظمات تتحكم فيها، فكان من الطبيعي أن يركز الانعزاليون على تلك المؤسسات بالذات. ولم يدلِ سوى سبعة أعضاء فقط من مجلس الشيوخ بأصواتهم لمصلحة قانون مشاركة الأمم المتحدة (United Nations Participation Act) في كانون الأول/ديسمبر 1945، غير أن 16 عضوًا أيدوا تعديلًا لاحقًا تقدم به روبرت تافت كان سيؤدي إلى حظر استعمال الأسلحة النووية. ونظرًا إلى أيًّا منهم لم يعارض علانية إسقاط القنبلة الذرية على اليابان، فإن ذلك كان تحولًا مهمًّا.

أدى إعلان عقيدة ترومان في آذار/مارس 1947 إلى زيادة مخاوف الانعزاليين، سواء من اليسار أو من اليمين، من أن الولايات المتحدة قد شرعت في مشروع إمبراطوري لا يشبه أي شيء سبق أن أقدمت عليه. غير أن سرعان ما دبَّ الضعف في موقف اليسار بسبب الحرب الباردة، ولم يقدم سوى القليل في الصراع ضد الإمبريالية إلى أن اندلعت حرب فيتنام. وتجلّى سقوطه في الإهانة التي أصابت هنري والاس في الانتخابات الرئاسية في عام 1948 التي نال فيها 2.4 في المئة فقط من مجموع الأصوات كمرشح عن الحزب التقدمي [(659)].

هكذا، كان من نصيب اليمين أن يحمل بعض الوقت الشعلةَ الانعزالية والمناهضة للإمبريالية. وسنحت الفرصة لليمين كي يبرهن عن قناعاته حينما انطلق الجدال في مجلس الشيوخ في عام 1949 بشأن الناتو، المنظمة التي ستُدخل الولايات المتحدة بوضوح في تحالفات متشابكة مع أوروبا. ومع أن اليمين فشل في هذا المسعى، فقد صوَّت ضد المعاهدة 13 عضوًا من مجلس الشيوخ بقيادة روبرت تافت [(660)]. أما خارج الكونغرس، فقد لاقت آراؤهم أصداءها لدى رجل الأعمال سترلينغ مورتون الذي قال: «إذا ما قامت بلادنا بالانضمام إلى منظمة معاهدة شمال الأطلسي في موقف لا رجوع عنه، سنكون قد اتخذنا خطوة حاسمة نحو تغيير كامل في أسلوب حياتنا القومية... وسنكون قد باشرنا السير على طريق ستقود لا محالة إلى الإفلاس، وفي نهاية المطاف إلى الاستبداد، وإلى نهاية ذلك النسق من الحياة الذي يُعرف بـ ‘الأسلوب الأميركي’» [(661)].

قدَّمت الحرب الباردة للانعزاليين، أو الانعزاليين الجدد كما سيُعرفون لاحقًا، فرصًا، وفي الوقت نفسه وضعت في طريقهم العديد من الحواجز؛ فمن جهة،

سمح لهم التدخل الأميركي المتزايد في نزاعات علنية أو ضمنية بالتنبيه إلى التجاوزات العسكرية والغطرسة الإمبراطورية. وفي الآن ذاته، جعلتهم الحماسة الوطنية المرتبطة بالنزاع مع الاتحاد السوفياتي عُرضة لتهمة السذاجة، في أفضل الحالات، وتقويض دعامات الدولة التي كانت تمر بأزمة وجودية.

أما بالنسبة إلى اليساريين، فقد بدت الانعزالية الجديدة خطِرة بشكل خاص؛ ذلك أنهم تعرضوا لخطر نعْتهم برفاق السفر (أي المتعاطفين مع الشيوعية والاتحاد السوفياتي). وحتى أولئك الذين ينتمون إلى اليمين كانوا يترددون في استعمال كلمة «أنا/نحن»، حيث باتت وصمة عار يلصقها بهم خصومهم السياسيون الذين لم يفوتوا أي فرصة من دون أن يصبّوا عليهم جامَّ احتقارهم؛ فعلى سبيل المثال، حين شارفت حرب فيتنام على نهايتها، كتب المؤرخ والتر لاكور قائلًا: «إن الانعزالية الجديدة كمزاج، كتعبير عن السأم أو الامتعاض من السياسة العالمية، هي أمر قابل للفهم من منظور علم النفس. غير أن العقيدة الانعزالية الجديدة سرعان ما تنهار حين يحاول الناطقون باسمها تقديم تبرير محترم أيديولوجيًا ومتناسق إلى حد ما. لا يوجد سبب للافتراض أن الانعزالية الجديدة ستؤول إلى تكوين عالم أكثر سلامًا، أو أنها ستحل أي مشكل على الإطلاق. إذا كانت الانعزالية الجديدة تزعم التفوق الأخلاقي، فإنه تقريبًا مثل زعم بيلاطس البنطي» [(662)].

لم يتمكن الانعزاليون الجدد من الحصول على صوت فعّال حتى نهاية الحرب الباردة؛ فبينما كانت النخبة الأميركية منشغلة بالنقاش حول اختيار استراتيجيا لسياسة خارجية تلائم عالمًا ما عاد للاتحاد السوفياتي وجود فيه، استطاعت الانعزالية الجديدة أن تقدم نفسها بديلًا جديرًا بالاحترام - والخيار الوحيد المعادي للإمبريالية - ضمن «استراتيجيات كبرى» أخرى [(663)].

للقيام بذلك، كان على الانعزاليين الجدد تحديد معالم عقيدتهم بدل السماح للآخرين بالقيام بذلك. بعد الحرب الباردة، كان إريك نوردلينغر من بين الأوائل الذين اضطلعوا بهذه المهمة، حيث صدر كتابه المؤثر **إعادة تشكيل الانعزالية** (Isolationism Reconfigured) بعد عام واحد على وفاته: «إن الرؤيا الاستراتيجية للانعزالية التاريخية والمعاصرة هي رؤيا عِمادها القوة الهادئة والاستقلالية القومية. لقد اعتمد أنصارها بثقةٍ استراتيجيا قوية تتنكر للذات، خيار صيْغ بشكل هادف بُغية عدم التوجه إلى الخارج سياسيًا وعسكريًا.... في الواقع، يمكن اعتبار التوجه إلى الخارج لهذه الأسباب ضعفًا يمكن تصوره فُقدانًا للاستقلالية؛ ذلك أننا كُنا واقعيًّا تحت ضغط الآخرين: الخصوم والحلفاء والعملاء على السواء كي نتحمل تكاليف وأخطارًا جسيمة - بدءًا بقوات عسكرية باهظة التكاليف، إلى مساندة أنظمة لا يمكن استساغتها أخلاقيًا، وصولًا إلى حروب وتدخلات متفرقة» [(664)].

هكذا، إذًا، استعاد الانعزاليون صوتهم مرة أخرى، غير أن ذلك لا يعني أنهم باتوا يحظون بشعبية؛ فحتى أواخر عام 2002، كان 30 في المئة فقط مستعدين للإجابة بنعم حينما سُئلوا عمّا إذا كان على الولايات المتحدة «أن تهتم بمصالحها الخاصة على الصعيد العالمي وتترك الدول الأخرى تدبر شؤونها بمفردها وبأفضل ما يمكنها». غير أن في استفتاء أُجري في عام 2013 - بعد مرور عقد واحد فقط من الزمن - وافق 52 في المئة على السؤال، فحصل الانعزاليون الجدد على الأغلبية أول مرة منذ أن طُرح السؤال في عام 1964 [(665)].

يعود هذا التغيير في المواقف الاجتماعية تجاه الانعزالية، وبالتالي تجاه الإمبريالية الأميركية، إلى أسباب عديدة من الماضي أيضًا، وبالتالي فهو ظاهرة مركّبة. ربما لهذا السبب ما عادت الانعزالية الجديدة موقفًا مرتبطًا أساسًا باليمين أو بكبار السن في السياسة الأميركية. إنه موقف له اليوم تأثير في اليسار والشباب على السواء. بالفعل، لا يمكن اليوم غض الطرف عن الانعزالية الجديدة باعتبارها ظاهرة يتميز بها جناح اليمين حصرًا كما كانت عليه لفترة طويلة من الزمن (الإطار (9-2)).

خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2016، سُلِّط الضوء على المناخ الجديد، حيث دفع كلٌّ من الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري بمرشح قوي في الانتخابات التمهيدية كان يُنظر إليهما إلى حد كبير كانعزاليين جدد. وربما يختلف برني ساندرز (الديمقراطي) عن دونالد ترامب (الجمهوري) في كل شيء تقريبًا، غير أنهما كانا متفقين على أن العبء الإمبراطوري الذي تتحمله الحكومة الأميركية وشعبها بات أكبر من أن تحمله الدولة بمفردها. غير أنه بينما **كان** ساندرز انعزاليًا جديدًا، وبالتالي مناهضًا للإمبريالية، فإن ترامب - كما اتّضح - لم يكن كذلك [(666)]. وقد بدا هذا جليًا للغاية عند تشكيل إدارة ترامب، وأصبح الرئيس الـ 45 للولايات المتحدة الأميركية.

هناك من يفترض ربما أن لتعاظم شعبية الانعزالية الجديدة في الولايات المتحدة ارتباطًا كبيرًا بالحركة المناهضة للعولمة. غير أن الانعزالية الجديدة هي بالدرجة الأولى عقيدة أمن قومي، بينما ترتبط مناهضة العولمة بالسياسة الاقتصادية. هكذا، من الممكن أن يتخذ الشخص ذاته مواقف مختلفة من الاثنتين. في الواقع، وحتى زمن قريب، بقي الأميركيون إيجابيين في موقفهم من الانخراط الأميركي في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك المشاركة في اتفاقيات التجارة الحرة، حتى وإن عبّروا عن ارتيابهم المتزايد بخصوص استعراض القوة العسكرية الأميركية ما وراء البحار.

غير أن المناخ العام تغير اليوم؛ إذ أصبحت الحركة المناهضة للعولمة في الولايات المتحدة، والتي لفتت الرأي العام أول مرة خلال الاحتجاجات العنيفة ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل في عام 1999، تحتل موقعًا مركزيًّا. يعتقد 20 في المئة فقط من الأميركيين اليوم أن التعامل التجاري مع دول

أخرى يؤدي إلى زيادة في فرص العمل، وتعتقد نسبة أقل أن ذلك يؤدي أيضًا إلى زيادة في الأجور [(667)]. بالفعل، شعر جميع المرشحين الرائدين في الانتخابات التمهيدية في عام 2016 بأنهم ملزَمون - بدرجات مختلفة من الصدق - على النأي بأنفسهم عن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي (TPP) وهي اتفاقية التجارة البارزة التي وقَّعتها إدارة الرئيس أوباما [(668)].

ارتكزت أسس الإمبراطورية الأميركية شبه العالمية على أسواق أجنبية حرة للبضائع والمنتَجات الأميركية، وحرية تنقّل رأس المال الأميركي، واستعراض القوة الأميركية حول العالم لدعم هذه الأهداف. ومع نهاية ولاية أوباما الرئاسية، بات من الواضح تمامًا أن المشروع الإمبراطوري الإمبراطوري يفقد الدعم حتى ضمن الذين كان يُفترض أنهم يستفيدون منه. غدت الانعزالية الجديدة ومناهَضة العولمة أعراضًا لحالة تراجع في الإمبراطورية.

الإطار (9-2): باتريك بوكانان (1938-)

يعد باتريك بوكانان محافظًا معارضًا لاتفاقيات التجارة الحرة، ولا يتورّع عن أن يسمّى نفسه انعزاليًّا جديدًا. عمل بوكانان كاتبًا لخطابات للرئيس ريتشارد م. نيكسون، حيث أبدع عبارة «الأغلبية الصامتة». بعد ذلك أصبح مديرًا للاتصالات خلال ولاية الرئيس ريغان. بعد مغادرته البيت الأبيض، أصبح حُرًا لبلورة أفكاره الخاصة كتابةً، وكتب في عام 1990 مقالة تحت عنوان «أميركا أولًا - وثانيًا وثالثًا» (America First-and Second, and Third) حيث ناقش تأييده انعزالية جديدة، لكن كانت تعوزه الشجاعة الكافية لاستعمال العبارة (فسمّاها «فك الارتباط»).

نافس بوكانان جورج بوش الأب في ترشيح الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية في عام 1992، لكنه خسر رغم أن مستوى الدعم الذي حصل عليه في الانتخابات التمهيدية كان كبيرًا. خاض الانتخابات مرة أخرى في عام 1996 تحت برنامج انعزالي جديد مناهض للعولمة بشكل صريح. أبلى بلاء حسنًا باعتباره رمزًا لـ «مناهضة المؤسسة» في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري، غير أنه انهزم في النهاية في مواجهة مرشح «المؤسسة» روبرت دول (Robert Dole). وكان الفشل الذريع أيضًا مصير محاولته الثالثة لخوض الانتخابات الرئاسية في عام 2000.

في عام 1999، أصدر كتابًا تحت عنوان **جمهورية، لا إمبراطورية** (A Republic, Not an Empire)، حيث عبّر عن آرائه الانعزالية الجديدة وقال: «لا يمكن دعم السياسة الخارجية الحالية للولايات المتحدة التي تُلزم أميركا خوض حروب من أجل مجموعة من الدول في مناطق لم يسبق لنا قط أن خضنا حروبًا فيها. وبينما نُراكم الالتزام تِلو الالتزام في شرق أوروبا والبلقان والشرق

الأوسط والخليج الفارسي، نجد أن قوة أميركا تواصل الانكماش - إنها صيغة أكيدة لكارثة السياسة الخارجية».

أثار الكتاب كثيرًا من الجدل لأسباب عديدة، نخص منها بالذكر اعتناقه رأيًا مفاده أنه ما كان على الولايات المتحدة أن تخوض الحرب العالمية الثانية. أدَّت نهاية الحرب الباردة إلى تقوية قناعات بوكانان الانعزالية الجديدة أكثر من أي شيء آخر، وفي عام 2013 كتب: «ليس صعبًا إدراك جذور الانعزالية الجديدة. أولًا، هناك نهاية الحرب الباردة، وتحرير الدول الأوروبية المحتجزة، وتفكُّك خصمنا العظيم، أي الإمبراطورية السوفياتية، وتداعي الاتحاد السوفياتي. إن الحرب الباردة، حربنا، انتهت. لقد آن الأوان كي نعود إلى الديار».

ثالثًا: المناهضون للعسكرة

كان المستوطنون السابقون يدركون ما تمكَّن البريطانيون من تحقيقه بواسطة جيش نظامي، ولم يكن أغلبهم في مزاج يسمح لهم بتكرار التجربة. كان الآباء المؤسسون موحَّدين على مستوى الخطاب في معارضتهم جمهورية تمتلك قوة عسكرية ضخمة، وكان جيفرسون، كما هي العادة دائمًا، يفوقهم حماسة بلغته الأنيقة: «أنا مع الاعتماد، من أجل الدفاع الداخلي، على الميليشيات الخاصة بنا فحسب، إلى أن يقع غزو فعلي، وعلى قوة بحرية لا غير حتى تتسنّى لنا حماية سواحلنا وموانئنا من أعمال السلب التي عشناها في السابق؛ ولست مع جيش نظامي قد يُدخل الرعب في صدور الرأي العام في زمن السلم؛ كما أنني أعترض على بحرية ستسحقنا بأعباء عامة وتُثقل كاهلنا بسبب نفقاتها والحروب الدائمة التي ستورطنا فيها» [(669)]. غير أن مطالب الإدارة العليا سرعان ما أحدثت انشقاقات على مستوى وحدة الخطاب. وكانت النتيجة توافقية، حيث منح دستور 1787 الجهاز التنفيذي الحق في تشكيل جيش، لكن شرط وضعه تحت سيطرة مدنية بصلاحيات يجيزها الكونغرس وتُحدد زمنيًا في عامين كل مرة.

لم تكن هذه القيود كافية بالنسبة إلى بعض قادة الجمهورية الجديدة؛ ففي عام 1798، أراد بنجامين راش أن تحمل وزارة الدفاع عبارة «مكتب لذبح النوع البشري» (An office for butchering the human species)[(670)]. حين طلب وزير الحرب هنري نوكس في عام 1790 من مجلس الشيوخ زيادة حجم الجيش ستة أضعاف، تنبأ وليام ماكلاي قائلًا: «أعطوا نوكس جيشًا وسيتدبر حربًا في الحال». وحين حُذِّر بشأن مزاعم عن مكائد إسبانية بين الهنود الجنوب الغربيين، قال: «يجب خلق أشباح جديدة لذلك اليوم» [(671)].

كانت المناهضة للعسكرة قوية جدًا بحيث إن الولايات المتحدة خاضت حرب 1812 بجيش وقوة بحرية صغيرين غير جاهزين على نحو يثير الشفقة، لخوض

الحرب ضد بريطانيا العظمى. هكذا، لم تكن مفاجأة أن تصبح اليد الطولى لأولئك الذين يدعون إلى مزيد من الحِرفية بالنسبة إلى القوات العسكرية الأميركية. وجرت إعادة هيكلة الأكاديمية العسكرية الأميركية التي أقامها الرئيس جيفرسون في عام 1802 في ويست بوينت (West Point)، تحت إمرة العقيد سيلفانوس ثايير، ودرَّبت نخبة من أركان الضباط، بمن فيهم يوليسيس س. غرانت وروبرت إي. لي اللذان سيصبحان في المستقبل جنرالين.

مع ذلك، استطاعت معاداة النزعة العسكرية أن تصمد، ما أدى إلى إنشاء الجمعية الأولى من بين كثير من جمعيات السلام في عام 1812 في نيويورك، ثم اندماجها جميعًا ضمن جمعية السلام الأميركية (American Peace Society) في عام 1828. كما أنها أدت أيضا دورًا بارزًا في الحرب الأميركية - المكسيكية (1846-1848) رغم شوفينية النزعة القومية المتعصبة للصحافة الشعبية. واكتسب هنري ديفيد ثورو، مؤلف كتاب **مقاومة الحكومة المدنية** (Resistance to Civil Government)، شهرة دائمة نظرًا إلى رفضه دفع الضرائب بسبب معارضته الحرب [(672)]. كما أصبح جون هيل من نيوهامشير حديث مجلس الشيوخ حين كان العضو الوحيد الذي عارض قرارًا يتعلق بشكر الجنرالَين زاكاري تايلر ووينفيلد سكوت [(673)]. كما دان زميلُه، توماس كوروين، الحربَ بالعبارات التالية: «أثق بأننا سنتخلى عن الفكرة، عن مفهوم الأمة الوثنية والبربرية، وبأن في إمكاننا أن نظفر بعظمتنا القومية الحقة أو نحتفظ بها عن طريق المهارة أو الشجاعة العسكرية في فن تدمير الحياة» [(674)].

كان مآل المناهضين للعسكرة الفشل، سواء في وقف حرب 1812 أو في وقف الحرب الأميركية - المكسيكية. غير أنهم حققوا نجاحًا أكبر في معارضتهم التجنيد. وحين عرض وزير الحرب جيمس مونرو مشروع قانون عام 1814 لتخويل الحكومة الفدرالية تجنيد 80 ألف رجل، تعرض لهجوم لاذع في مجلس الشيوخ، وأُحبط اقتراحه في مجلس النواب، حيث قدم دانييل ويبستر أحد أشهر خطاباته: «تُرى أين ورد في الدستور.... بأنكم تستطيعون أن تأخذوا الأبناء من أهاليهم والأهالي من أبنائهم وترغموهم على خوض معارك أي حروب قد تورطهم فيها حماقة الحكومة أو شرها؟» [(675)].

بعد مرور عقدين على ذلك، عندما حاول وزير الحرب جويل بوينتسيت أن يتقدم بمشروع التجنيد، أُلغي المشروع مرة أخرى في الكونغرس. وذهب مجلس النواب أبعد من ذلك فاعتمد قرارًا كان قد وضع مسودته دانييل ويبستر زعم فيه أن مشروع الحكومة المتعلق بالتجنيد «لفحته نيران توبيخ واستهجان الرأي العام بحيث أن أحدًا من الحاضرين لم يتجرأ على رفع يده أو فتح فمه ليصوّت لمصلحته» [(676)].

لجأ الجانبان إلى التجنيد خلال الحرب الأهلية، لكن ذلك كان مهمًّا عسكريًا بالنسبة إلى الجنوب فحسب، وبالتالي لم يكن يُنظر إليه باعتباره يؤسس

لسابقة بالنسبة إلى الحروب مستقبلًا [(677)]. ولكن سرعان ما تلاشى أي أمل كان يمكن أن يراود الرئيسَ ويلسون بشأن الاعتماد على جيش من المتطوعين في الحرب العالمية الأولى، عندما لم تسفر مخططات إدارته التي هدفت إلى تشكيل جيش من مليون شخص سوى عن 73 ألف متطوع [(678)].

سرعان ما تلا التجنيد ذلك، غير أنه لم يحظ بشعبية كبير، سواء على مستوى اليسار أو على مستوى اليمين في المشهد السياسي الأميركي؛ فاليسار، ممثَّلًا في الحزب الاشتراكي الأميركي وعمال العالم الصناعيين (the «Wobblies»)، كان نشطًا على وجه الخصوص في معارضة التجنيد. وبالفعل، جرى زجّ يوجين دبس (Eugene Debs) - قائد الحزب الاشتراكي - في السجن في عام 1918 بسبب خطاب ألقاه وعارض فيه التجنيد، وكان عليه أن يخوض ترشيحه الخامس والأخير للانتخابات الرئاسية في عام 1920 من داخل جدران السجن [(679)].

ما إن انتهت الحرب حتى صدرت مجموعة من المنشورات والمقالات والكتب يزعم أصحابها بأن شركات الذخائر الأميركية استغلت الحرب لجني الأرباح. وربما تكون التُّهم غير منصفة في بعض الحالات، غير أن شعورًا ساور كثيرين من أفراد الرأي العام بأن حكومتهم كانت متورطة مع صانعي الأسلحة لجر بلدهم نحو الحرب. وغدت القصص أكثر بشاعة مع مرور الوقت، بما في ذلك عناوين من قبيل **تجار الموت** (Merchants of Death) في عام 1934 و**الحرب ابتزاز** (War is a Racket) في العام التالي [(680)].

شعرت حكومة روزفلت بضرورة الرد، وهكذا قدمت دعمها لإجراء ما كانت تأمل أن يكون تحقيقًا محدودًا. غير أن رئاسة لجنة مجلس الشيوخ للتحقيقات في لجنة الذخائر أُسندت إلى جيرالد ناي، وهو مناهض للنزعة العسكرية من داكوتا الشمالية، وكان قد أشرف على نقد لاذع لصناعة الأسلحة. اكتشفت اللجنة، مثلًا، «أن في الغالب ومن دون استثناء، كانت شركات الذخائر التي شملها التحقيق تلجأ أحيانًا إلى تلك المقاربات غير العادية، من قبيل تقديم امتيازات ونسب وطرائق ‘للقيام بما يتوجب القيام به’ بحيث مثّل ذلك، بالفعل، شكلًا من أشكال الرشوة لموظفي الحكومات الأجنبية أو لأصدقائهم المقربين من أجل الحصول على الصفقات.... تعتبرُ اللجنة تلك الممارسات التي تقوم بها شركات الذخيرة، سواء كانت داخلية أو خارجية، أنها غير أخلاقية إلى حد كبير، ووصمةَ عار على جبين عالم الأعمال الأميركي، وينعكس بالضرورة على تلك الوكالات الحكومية الأميركية التي ساعدت من دون قصد في العمليات المشبوهة» [(681)].

وسرعان ما استكان الشعور المعادي للحرب بعد حادثة بيرل هاربر، حين وجد المعادون للعسكرة أنفسهم مخيرين بين معاداة الفاشية ومعاداة الإمبريالية. هذه المرة، وعلى خلاف الأمر خلال الحرب العالمية الأولى، لن تكون هناك

معارضة كبيرة لإعادة طرح قضية التجنيد. علاوة على ذلك، جعلت الحرب الباردة من تمديد التجنيد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أمرًا بسيطًا نسبيًا بالنسبة إلى الرئيس هاري س. ترومان. ونتيجة لذلك، كان التجنيد في محلّه فعلًا مع اندلاع الحرب الكورية في حزيران/يونيو 1950.
بدايةً، كان الدعم الشعبي للحرب كبيرًا بحيث إن هنري والاس هو الآخر دعمه، ودعا حتى إلى استعمال الأسلحة النووية إذا دعت الحاجة إلى ذلك [(682)]، ولكن، سرعان ما تراجع الدعم. ومع حلول كانون الثاني/يناير 1951، كان ثلثا الأميركيين يريدون انسحاب الولايات المتحدة من كوريا بصورة كلية، ومع نهاية العام التالي أدركت الأغلبية أن الحرب لم تكن تستحق كل ذلك العناء [(683)].
بالفعل، غالبًا ما يتم ذكر معارضة الحرب كأحد الأسباب وراء فوز دوايت د. أيزنهاور في الانتخابات الرئاسية في عام 1952، بعد أن وعد بأن «يضع حدًا للحرب الكورية بشكل مبكر ومشرّف».
وفى الرئيس أيزنهاور بوعده، غير أنه لم يُنه التجنيد؛ وكان مجرد عدد قليل من الشباب قد اتُّهم بـ «التهرب من الخدمة العسكرية» خلال أعوام الحرب [(684)]، غير أن مواصلة التجنيد بعد نهاية الحرب والطريقة المجحفة التي كان يسير وفقها أثارتا امتعاضًا عميقًا. نتيجة لذلك، كانت المماطلة في متابعة الدروس في الكليات طريقًا شائعة لتأجيل الخدمة العسكرية، رغم أنها لم تكن ناجحة بصورة دائمة، كما عبّرت عن ذلك بوضوح أنشودة مرحة:
«اليوم أنا في الكلية
لأحظى بمزيد من المعرفة
أكافح وأبذل المزيد من الكفاح.
المماطلة في دراستي
وهذا خياري
إلى أن أبلغ سن الخامسة والثلاثين.
غير أن الخدمة الانتقائية
تجعلني متوترًا
إنهم يمنحون دبلومًا واحدًا.
رغم التماسي
للحصول على درجة الدكتوراه
يمنحوني رتبة جندي أول» [(685)].
لم يكن الرئيس كينيدي أفضل من أيزنهاور حظًا بخصوص إنهاء التجنيد؛ ذلك أن العمل بموجبه كان لا يزال قائمًا حين دفعت الولايات المتحدة في عهد الرئيس ليندون جونسون بالجنود المشاة إلى فيتنام بدءًا من عام 1965. لم يكن التجنيد الإجباري السبب الوحيد للاستعراضات الشعبية المعادية للعسكرة في الولايات المتحدة خلال حربِ فيتنام، لكنها كانت بالتأكيد عملًا رئيسًا،

واستخدمتها منظمة طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي (SDS) المناهضة للحرب من أجل تعبئة أعداد غير مسبوقة من الأميركيين.
بدأت الحركة المناهضة للحرب حملاتها بتظاهرة عند نُصب واشنطن التذكاري في نيسان/أبريل 1965 بمشاركة 25 ألف متظاهر [(686)]، واستطاعت أن تستقطب حشودًا تجاوزت المليون شخص مع نهاية العقد [(687)]، ولكن لا يمكن تفسير مستوى المشاركة بعامل الحفاظ على الذات فحسب؛ ذلك أن عددًا كبيرًا من المشاركين لم يكونوا بأي حال من الأحوال مؤهلين للتجنيد [(688)]، حتى أن الجنود أنفسهم انخرطوا في هذه التظاهرات المناهضة للنزعة العسكرية من خلال الفرار من الجندية، أو[مشاركة] المحاربين القدامى أو إلقاء عبوات ناسفة بقصد القتل («fragging»)[(689)]. كما أن جنديًا يدعى كيث فرانكلين كان قد ترك رسالة في ميدان المعركة، على أن تُقرأ في حالة وفاته:
أبي وأمي العزيزين، إذا كنتما تقرآن هذه الرسالة، فاعلما أنكما لن ترياني مجددًا، والسبب في ذلك هو أنني سأكون قد فارقت الحياة. غير أن السؤال بشأن ما إذا كان موتي بلا جدوى. فالجواب نعم. فالحرب التي تسببت في موتي وموت الآلاف من قبلي هي حرب لا أخلاقية وغير قانونية، وفظيعة ولا تشبه أي مسٍّ بالحكم السديد الذي عرفته الإنسانية. لم يكن لدي خيار بشأن مصيري. لقد حُدِّد لي سلفًا من المنافقين الذين يُطبلون للحرب في واشنطن. وأنا أتمدد ميتًا، الرجاء نفذوا طلبي الأخير. ساعدوني لأخبر الشعب الأميركي، الأغلبية الصامتة، الذين لم يعبّروا بعد عن آرائهم [(690)].
غادر آخر الجنود الأميركيين المقاتلين فيتنام في آب/أغسطس 1972، وأنهى الرئيس نيكسون التجنيد الإجباري في العام التالي، واعتُبر هذا بمنزلة نصر بالنسبة إلى المعادين للعسكرة؛ نصر ازداد حلاوة بتوصيات لجنة تشيرش [برئاسة السيناتور فرانك تشيرش] في عام 1976 بوضع حد للعمليات غير القانونية لوكالات الاستخبارات. غير أن الحركة المعادية للعسكرة لم تتراخَ مدة طويلة معتمدةً على ما حققته، بل سرعان ما عادت إلى حَراكها.

الإطار (9-3): ج. وليام فولبرايت (1995-1905)

ولد ج. وليام فولبرايت في في ولاية ميسوري عام 1905. وفي سن يفاعته، وقد بلغ الرابعة والثلاثين، أصبح رئيس جامعة أركنسا، ثم انتُخب عضوًا في مجلس النواب في عام 1942، وبعدها (في عام 1944) انتُخب عضوًا في مجلس الشيوخ، وترأس لجنة العلاقات الخارجية من عام 1959 إلى أن خسر مقعده في عام 1974.

لا شيء في الطور الأول من حياته المديدة كان يشير إلى أنه سيصبح شيئًا آخر غير مساند مخلص للإمبراطورية شبه العالمية. وبوصفه مواطنًا جنوبيًا داعمًا للتمييز، كان مؤمنًا إيمانًا قويًا بالمؤسسات التي تهيمن عليها الولايات

المتحدة، مثل الأمم المتحدة والناتو، كما أنه دعم مشروع مارشال، ومنح اسمه لواحدة من وسائل «القوة الناعمة» التي تمثلت في المنح التي تُعرف ببرنامج فولبرايت للتبادل (Fulbright Exchange Program). كما أنه أيَّد القرار المتعلق بخليج تونكين في عام 1964، وهو القرار الذي فسح في المجال أمام الولايات المتحدة لخوض حرب فيتنام. لكنه أنهى حياته معاديًا بشدة للعسكرة ومعارضًا للإمبراطورية الأميركية.

ولعل المؤشر الأول على الدور الذي سيؤديه مستقبلًا برز في عام 1954، حين كان عضوَ مجلس الشيوخ الوحيد الذي صوّت ضد منح صلاحيات للجنة التحقيقات الفرعية الدائمة التي كان يشرف عليها جوزف مكارثي. وبعد ذلك عبّر بوضوح للرئيس جون كينيدي عن معارضته غزو خليج الخنازير في كوبا في عام 1961، ودان علانيةً غزو جمهورية الدومينيكان في عام 1965 تحت إدارة الرئيس جونسون.

غير أن معارضة فولبرايت حرب فيتنام هي ما سيؤسس لسمعته لاحقًا، باعتباره معارضًا للإمبريالية، وهو القائل خلال خطابه أمام نقابة المحامين الأميركيين في عام 1967: «إننا في طريقنا لنصبح قوة عظمى تقليدية، دولة إمبراطورية إذا شئتم، منخرطة في ممارسة السلطة من أجل السلطة، ممارستها إلى أقصى حد من طاقتنا وحتى أبعد من ذلك، نملأ كل فراغ ونمدد ‘الحضور’ الأميركي إلى أقصى بقاع الكون. وكما كانت الحال بالنسبة إلى الإمبراطوريات العظيمة التي شهدها الماضي، ومع تنامي السلطة، ستصبح السلطة غاية في ذاتها... يحكمها، كما سيبدو، غموضها الخاص، قوة من دون فلسفة أو غاية».

أدت جلسات الاستماع المتلفزة للجنة العلاقات الخارجية تحت رئاسته إلى تقويض دعم الرأي العام الأميركي لحرب فيتنام إلى درجة كبيرة. ويمكن قول الشي ذاته بشأن بعض كتبه التي نُشرت وتحمل عناوين مستفزة مثل **غرور القوة** (Arrogance of Power) **وآلة البنتاغون الدعائية** (The Pentagon Propaganda Machine) **والعملاق المُقعَد** (The Crippled Giant).

كان السبب في ذلك يعود إلى سلسلة الحروب الأهلية التي اندلعت في أميركا الوسطى مع نهاية سبعينيات القرن الماضي، والتي مثّلت بالنسبة إلى الإدارات الأميركية تهديدًا يطاول مباشرة الإمبراطورية شبه العالمية. وكان الرئيس جيمي كارتر قد ركز على دعم الجيش في إلسلفادور ضد الثوار المتمردين، غير أن الرئيس ريغان وسّع جبهة الحرب لتضم دعم الجيش في غواتيمالا، إضافة إلى تقويض جبهة ساندينيستا في نيكاراغوا.

أدت هذه الأعمال إلى إنشاء حركة أميركا الوسطى للسلام والتضامن في الولايات المتحدة، وهي الحركة التي عبأت حركة جماهيرية ضد الحروب بالوكالة التي تخوضها الإدارة. في حالة إلسلفادور، تزعّمت الحَراك لجنةُ التضامن مع شعب إلسلفادور (CISPES)، وهي التي أثمرت جهودها في وضع حد لحجم الدعم العسكري الذي يمكن الإدارة الأميركية أن تقدمه [(691)].

في حالة نيكاراغوا، دعمت إدارة ريغان مجموعة ثوار الكونتراس (Contras) المتمركزين في هندوراس خلال محاولاتهم لإطاحة جبهة ساندينيستا. غير أن سجلهم المريع على مستوى حقوق الإنسان أدى إلى موجة من الاحتجاجات، وإلى المصادقة على ثلاثة تعديلات لقوانين عبر مجلس الشيوخ تحظر استعمال الدعم المالي الأميركي لأغراض إسقاط حكومة نيكاراغوا. وحين دينت إدارة ريغان في محكمة العدل الدولية بزرع الألغام في الميناء الرئيس في نيكاراغوا، وقّع 80 ألف أميركي عريضة مقاومة (Pledge of Resistance) وتعهدوا بالعصيان المدني في حال أقدمت الولايات المتحدة على الغزو [(692)].

اتخذت الحركة المعارضة للعسكرة أشكالًا أخرى أيضًا، حيث أُنشئت منظمة جديدة هي منظمة قدامى المحاربين من أجل السلام (Veterans for Peace) في عام 1985، وهي التي دعت إلى إغلاق مدرسة الأميركتين (School of the Americas) في فورت بينينغ (Fort Benning)، في ولاية جورجيا، حيث يجري تدريب كثير من الضباط العسكريين من أميركا الوسطى [(693)]. وتم إحداث حركة ملاجئ لمساعدة الآلاف ممن وفدوا من دول أميركا الوسطى إلى الولايات المتحدة طلبًا للجوء بشكل غير شرعي. كما أرسلت حركة شاهد للسلام (Witness for Peace)، التي أُسست في عام 1983، مواطنين أميركيين إلى مناطق الحرب في نيكاراغوا، فرفعوا تقارير عن انتهاكات الكونتراس لحقوق الإنسان.

كان التحرك ضد الحروب بالوكالة التي تخوضها الولايات المتحدة في أميركا الوسطى يحظى دومًا بدعم الرأي العام الأميركي. بمعنى ما، كانت الحركة المناهضة للعسكرة تدفع باتجاه إحداث اختراق خلال ثمانينيات القرن الماضي، بيد أن الأمر كان أشد صعوبة حين حبذ الرأي العام تدخلًا في الخارج. وكان صعبًا حشد المناهضة للعسكرة متى انخرط الجنود الأميركيون في صراع ما، كما حدث بعد اندلاع حرب الخليج الأولى في عام 1991.

هكذا كانت مناهضة العسكرة تبدو قضية خاسرة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر؛ إذ كان الرأي العام يؤيد التدخل العسكري حيثما يتمركز تنظيم القاعدة. غير أن العكس هو ما حدث؛ فقد جرى تشكيل حركة العمل الآن لوقف الحرب وإنهاء العنصرية (ANSWER) بعد مرور ثلاثة أيام على الهجمات الإرهابية، بينما شُكِّل [ائتلاف] متّحدون من أجل السلام والعدالة (UFPJ) بعد عام واحد على ذلك. ونظمت الحركتان، اللتان كانتا تتشكلان من ائتلافات واسعة، تظاهرات

مهمة ضد حرب الخليج الثانية، لا قبل غزو العراق في آذار/مارس 2003 فحسب، بل حتى بعد ذلك [694].

ومع تحوّل غزو أفغانستان والعراق إلى مستنقعين، وتفاقم خيبة أمل الشعب الأميركي أكثر من أي وقت سابق بالتدخلات العسكرية في الخارج، عارضت أغلبية واسعة إرسال الجنود الأميركيين إلى ليبيا وسورية وأوكرانيا - أي الدول التي انخرطت فيها مصالح الولايات المتحدة الأمنية بقوة بعد عام 2010. كما أُعيد تقييم التدخلات العسكرية السابقة بحيث إن 12 في المئة فقط كانوا في عام 2014 فخورين بالمشاركة الأميركية في الحرب ضد صربيا خلال حرب البوسنة في تسعينيات القرن الماضي [695].

لا يزال أغلب الأميركيين يعتبر «الاحتفاظ بتفوق عسكري على نطاق العالم» أمرًا «في غاية الأهمية»، غير أن نسبتهم تراجعت بشكل كبير (من 68 في المئة في عام 2002 إلى 52 في المئة في عام 2014). إضافة إلى ذلك، يحتل هذا الهدف الرتبة السادسة ضمن أهداف السياسة الخارجية العشرة بالنسبة إلى الرأي العام (ولعل الهدف الأهم يكمن في «حماية وظائف العمال الأميركيين»). هكذا ظلت النزعة المعادية للعسكرة تحظى بمزيد من الدعم، كما يبرهن على ذلك اعتقاد أغلبيات واسعة من الأميركيين بأن الحربين في أفغانستان والعراق كانتا «بلا جدوى» [696].

رابعًا: المعادون للنزعة الاستثنائية

إن الاعتقاد بأن أميركا أمة «استثنائية»، وبالتالي قَدَرها أن تضطلع بدور مهيمن في القضايا الدولية، تمتد جذوره عميقًا في المجتمع الأميركي، ويعود إلى فترة المستعمرين الأوائل. وحتى وقت قريب جدًّا، لم يكن في وسع أي مرشح للانتخابات الرئاسية أن يصمد طويلًا إذا لم يعترف بالاستثناء الأميركي، فكان الرؤساء غالبًا ما يشعرون بأنهم مضطرون إلى إثبات صدقيتهم بتأكيد إيمانهم بهذا الاعتقاد.

وحتى الرئيس أوباما، الذي كان خصومه السياسيون ينظرون إلى قناعاته «الاستثنائية» بعين الشك، لم يكن يخشى استعمال الكلمة في مناسبات عديدة؛ ففي عام 2013 على سبيل المثال، صرح بخصوص سورية: «حين نستطيع، وبجهود ومخاطر متواضعة، أن نضع حدًا لموت الأطفال بالغازات السامة، وبالتالي نجعل أطفالنا أكثر أمانًا على المدى البعيد، أظن أنه علينا حينها أن نتحرك. هذا هو ما يجعل أميركا مختلفة. هذا هو ما يجعلنا أمة استثنائية» [697]. وفي العام التالي، أعلن من الأكاديمية العسكرية الأميركية قائلًا: «أومن بالاستثناء الأميركي بكل ذرّة من كياني» [698].

إذا كان مفهوم الاستثناء هو أساس ارتكاز الإمبراطورية الأميركية، فمن لا يعترف بأن الولايات المتحدة أمة استثنائية هو بالتالي مناهض للإمبريالية. وليس مفاجئًا أن المعادين الأوائل للنزعة الاستثنائية الأميركي كانوا من بين

سكان أميركا الأصليين الذين قاوموا توسع الولايات المتحدة بعد حرب الاستقلال. بالنسبة إلى زعماء تلك الأمم، لا تختلف غزوات الأميركيين - كما تسمى الآن - عن غزوات الإسبان والفرنسيين والبريطانيين الذين كانوا قد سبقوهم.

ضِمن هؤلاء الزعماء نجد هانڈْسوم ليك، أحد أفراد قبيلة سِنيكا، الذي سجَّل رؤيته الكارثية في حوالى عام 1799 في آخر المطاف. يتحدى هاندسوم ليك في كتابه **كيف تم اكتشاف أميركا** (How America was Discovered)، أسطورة التأسيس التي تمثّل أساس الاستثناء الأميركي. تحكي الرواية عن كيفية استقبال الشيطان شابًا في منزله:

«إصغِ إلي، أيها الشاب، وستصبح غنيًا.... عبر المحيط يوجد بلد عظيم لم يسبق لك قط أن سمعت عنه. الناس هناك فضلاء؛ ليست لهم عادات أو رغبات شيطانية، لكنهم أمناء وبسطاء. سيكون جزاؤك عظيمًا إذا وافقت على مخططاتي وقمت بتنفيذها. ها هنا خمسة أشياء. خذها إلى الناس عبر المحيط ولن يعوزك المال أو المنصب أو السلطة أبدًا. خذ هذه البطاقات، هذا المال، هذا الكمان، هذا الويسكي، وفساد الدم وامنحها جميعًا للشعب وراء الماء....»

ظن الشاب أن الصفقة جيدة، وتعهد بأن يعمل كما أمره الرجل. مباشرة انطلقت جحافلٌ من السفن تمخر عباب المحيط، وجاء رجال بيض بأعداد كبيرة إلى البلد، حاملين معهم بطاقات وأموالًا وكمنجات وشراب الويسكي وما يفسد الدم.... كان الشيطان هو الرجل الذي قد ظهر في القصر الذهبي، ولاحقًا عندما أبصر ما فعلته كلماته، اعترف بأنه اقترف خطأً جسيمًا لدرجة أنه شعر بالأسى لفظاعة شرّه [(699)].

لم يكن جميع سكان أميركا الأصليين معارضين للنزعة الاستثنائية، كما أن بعضهم، مثل [الهندي الأحمر] إيلياس بودينو الذي ينتمي إلى قبيلة الشيروكي، رأى أن في وسع السكان البيض أن يحققوا رؤياهم بإقامة «المدينة على التل» عن طريق الاندماج مع الهنود فحسب [(700)]. ولكن، تعرّض بودينو للاغتيال في عام 1839 وازداد الأمر صعوبة في القول بأن هناك مكانًا للأميركيين الأصليين في المجتمع الأميركي؛ فهم لم يكتسبوا حق المواطَنة تلقائيًا إلا في عام 1924، وكان الخطاب الرسمي يشير علانية إلى أنهم سيختفون في النهاية.

غير أن سكان أميركا الأصليين لم يختفوا، وبدأت أعدادهم تتزايد خلال القرن العشرين: من عدد قليل في عام 1900، أي 266,732 نسمة، إلى 377,273 نسمة في عام 1950. غير أن في سنة 1960، سمح مكتب إحصاء السكان للمُجيبين، أول مرة، أن يختاروا الفئة الإثنية التي ينتمون إليها، وهكذا قفز الرقم إلى 551,636 نسمة. ومنذ ذلك الحين، تزايدت أعداد سكان أميركا الأصليين باطّراد. وفي عام 2010، وصل العدد إلى 5,220,579 نسمة (1.7 في المئة من مجموع سكان الولايات المتحدة). إضافة إلى ذلك، تُعَدّ القفزة بين

عامَي 2000 و2010 (26.7 في المئة من مجموع السكان) الزيادة الأسرع بالنسبة إلى جميع الفئات التي شملها الإحصاء [(701)].

يُعَد النمو على مستوى الأرقام مؤثرًا، وقد رافقته زيادة على مستوى التنظيم السياسي. وجرى تأسيس المؤتمر الوطني للهنود الأميركيين (NCAI) في عام 1944، ومجلس شباب الشعوب الأصلية من الهنود الحمر (NIYC) في عام 1961، وحركة الهنود الأميركيين في عام (AIM) 1968. كانت الحركة الأخيرة مسؤولة إلى حد كبير عن احتلال بلدة وُوندد نِي في عام 1973 لمدة 71 يومًا، حدث شهد تغطية وطنية واسعة، وذلك إلى حد ما بفضل النجاح الباهر الذي حققه كتاب **ادفنْ قلبي في وُوندد ني** (Bury My Heart at Wounded Knee)، الذي كان قد نُشر قبل ذلك بثلاثة أعوام [(702)].

أدت الصراعات الأيديولوجية بشأن المسار الذي يجب على سكان أميركا الأصليين أن يسلكوه إلى إضعاف الوقع السياسي للحركة، وبالتالي ترتبت عن ذلك انشقاقات داخل المنظمة. غير أن هذا يجب ألّا يخفي الدور الرائد الذي أداه الهنود الأميركيون في الدفع قُدُمًا بمعاداة النزعة الاستثنائية في الولايات المتحدة. كما أن النزاعات بشأن الإحالات التي لا تراعي الحساسيات لسكان أميركا الأصليين في الرياضة والتعليم تُظهر أن نسبة متزايدة من الأميركيين من جميع الإثنيات ما عادت راضية عن التأويلات التقليدية والاستثنائية لماض إمبريالي [(703)].

كان المعادون الأوائل للنزعة الاستثنائية من سكان أميركا الأصليين، لكن التحق بهم بعد حين العديد من الأميركيين الأفارقة. وكانت تجربة العبودية غير متجانسة تمامًا مع خطاب النزعة الاستثنائية، وقد سبق للبريطانيين أن حاولوا استغلالها خلال حرب الاستقلال عبر إعلان اللورد دانمور منح العبيد الموجودين في قبضة الثوار حريتهم إذا هم حاربوا في الجانب الآخر [(704)].

استعمل البريطانيون الأسلوب ذاته، لكن هذه المرة بمزيد من النجاح، خلال حرب 1812؛ فقد جند الأميرال السير جورج كوكبيرن فيلقًا من جنود البحرية من «ذوي البشرة الملونة»، وراسل رؤساءه في لندن بأنه يمكن تجنيد أعداد كبيرة من العبيد الفارين. كما أكد أن مشاركتهم إلى جانب البريطانيين تنبع من رغبتهم في «الحصول على مستوطنات في المستعمرات البريطانية في أميركا الشمالية، حيث سيكونون رعايا مفيدين للغاية بسبب الحقد الذي يضمرونه لمواطني الولايات المتحدة» [(705)].

ومع حصول مزيد ثم مزيد من السود على الحرية، بات الأميركيون الأفارقة منخرطين بقوة في الحملة التي تروم إنهاء العبودية. ولم يستعمل المناهضون للعبودية - البيض كما السود - قط كلمة «معاداة النزعة الاستثنائية»، غير أن تشديدهم على ظلم «المؤسسة الشاذة» غير العادلة أماط اللثام عن التناقض بين أسطورة النزعة الاستثنائية وواقع الحياة بالنسبة إلى الأغلبية الواسعة من الأميركيين الأفارقة.

لم ينته ذلك التناقض مع التعديل الثالث عشر. وبعد حوالى 25 عامًا على نهاية العبودية، ذكَّر فريدريك دوغلاس بالطبيعة غير الاستثنائية للتاريخ الأميركي حين أعلن: «إنني لا أعترف، كما أنني أرفض تمامًا، فكرة أن الشعب الأميركي يواجه اليوم، بتعبير صحيح، معضلة اسمها معضلة الزنوج. إن من يوجد في قفص الاتهام ليس الزنجي، أكان متعلمًا أم أميًا، ذكيًا أم جاهلًا، أو تلك الصفات التي تقض مضجع الأمة.... يكمن السؤال الحقيقي، السؤال الشامل، في مدى استطاعة العدالة الأميركية، الحرية الأميركية، الحضارة الأميركية، القانون الأميركي، المسيحية الأميركية أن تشمل وتوفر الحماية لجميع المواطنين الأميركيين، على حد سواء، وبشكل دائم» [(706)].

فارق دوغلاس الحياة قبل اندلاع الحرب الإسبانية - الأميركية بثلاثة أعوام. وعارض معظم الأميركيين الأفارقة تلك المغامرة نحو الاستعمار الرسمي، وكان الأمر سيبدو طبيعيًا لو أنهم التحقوا برابطة مناهضة الإمبريالية. غير أن الرابطة كانت منظمة خاصة بالبيض، وكان بعض أعضائها أشخاصًا عنصريّين التحقوا لمجرد أنهم كانوا لا يرغبون في أن يصبح الفليبينيون غير البيض مواطنين أميركيين.

نتيجة لذلك، التحق الأميركيون الأفارقة بمنظمات أخرى مثل رابطة الملونين الوطنية المناهضة للإمبريالية (Colored National Anti-Imperialist League)، أو تلك التي كانت تسمياتها أكثر مباشرة، مثل الرابطة القومية الزنجية لمناهضة التوسّع (National Negro Anti-Expansion)، والرابطة القومية الزنجية المناهِضة للإمبريالية (Anti-Imperialist)، والرابطة المناهضة للاحتكار والإعدام (Anti-Trust and Anti-Lynching League). أسس دو بوا، الذي سيغدو أحد مؤسسي الجمعية الوطنية للنهوض بالأشخاص الملونين (NAACP)، الرابط بين التوسع عبر البحار وقوانين جيم كرو حينما تساءل: «إلى أي مكان في العالم يمكننا أن نذهب ونشعر بالأمان إزاء الكذب والقوة الغاشمة؟» [(707)]. كما أكد كيلي ميلر، أستاذ الرياضيات وعلم الاجتماع في جامعة هارفرد، التوازي بين التمييز داخل البلد وخارجه حين كتب: «إن إذعان الزنجي للاغتصاب السياسي الذي يُقترف في حق الفليبيني سيمنح الأساس لتبرير الاعتداءات على حقوقه داخل الوطن؛ فالفليبيني على الأقل هو نظيره في قدرته على الحكم الذاتي. سيبرهن الزنجي على أنه غير جدير بالحقوق التي يطالب بها إذا تنكّر للحقوق ذاتها لشعب يقاوم تحت سماء أخرى» [(708)].

تواصل الخطاب المناهض للنزعة الاستثنائية في صراعات الأميركيين الأفارقة على طول القرن العشرين وما بعده. حين اتهم مؤتمر الحقوق المدنية (Civil Rights Congress)، الذي تأسس في عام 1946، من على منبر الأمم المتحدة الحكومةَ الأميركية بارتكاب إبادة في حق الأميركيين الأفارقة، فإنه كان يعلن صراحةً رفضه النزعة الاستثنائية الأميركية [(709)]. وحين رفض [بطل العالم في

الملاكمة] محمد علي أن يقاتل في صفوف الجيش الأميركي خلال حرب فيتنام، فإنه كان يتحدث بالنيابة عن العديدين في قوله:

لماذا عليهم أن يطلبوا مني ارتداء البزة النظامية وقطع عشرة آلاف ميل بعيدًا عن وطني وإلقاء القنابل والرصاص على شعب أسمر البشرة في فيتنام، بينما يُعامل من يلقبون بالزنوج في لويفيل (Louisville) مثل الكلاب ويُحرمون من أبسط حقوق الإنسان؟ لا، لن أذهب عشرة آلاف ميل بعيدًا عن وطني للمساعدة في قتل أمة فقيرة أخرى وحرقها، لا لغرض سوى أن تتواصل هيمنة أسياد العبيد البيض على الأشخاص ذوي البشرة الداكنة عبر جميع مناطق العالم. هذا هو اليوم الذي يجب أن تنتهي فيه مثل هذه الشرور. لقد تم تحذيري بأن موقفي هذا قد يكلفني ملايين الدولارات. لكنني قلتها مرة وسأعيدها من جديد. إن عدو شعبي يوجد هنا [(710)].

ارتبطت احتجاجات الأميركيين الأفارقة ضد حرب فيتنام بشكل وثيق بحركة الحقوق المدنية خلال ستينيات القرن العشرين. وكان جميع قادة الحركة معارضين للحرب، غير أن الحرب سمحت بربط حركات الاحتجاج بالصراع الداخلي من أجل حقوق الانسان عبر لغة تتشكل مفرداتها من معاداة النزعة الاستثنائية. تحدث مارتن لوثر كينغ الابن عن «إن الراعي الأكبر للعنف في العالم اليوم - هو حكومتي» [(711)]، بينما ربط مالكوم إكس (الإطار (9-4)) الصراع من أجل تحرير السود بصراع حركات التحرير الوطنية حول العالم. كما اعترض ستوكلي كارمايكل على التجنيد الإجباري على أساس أنه يتضمن «أشخاصًا بيضًا يُرسِلون أشخاصًا سودًا ليشنوا حربًا ضد أشخاص صفرٍ من أجل الدفاع عن أرض سرقوها من أشخاص حُمر» [(712)].

لم تنتهِ الحركة المعادية للنزعة الاستثنائية في صفوف الأميركيين الأفارقة بانتهاء التمييز والتوسع الهائل للطبقة الوسطى السوداء، غير أنها واصلت إثارة الجدل بين أولئك الأميركيين الذين كانوا يؤمنون بأسطورة الاستثناء. حين ألقى جيريمايا [أرميا] رايت (راعي الأبرشية التي كان يتردد عليها باراك أوباما قبل أن يصبح رئيسًا) خطبة في عام 2003 تحدث فيها عن الرب والحكومة، استعمل لغة معادية للنزعة الاستثنائية لم تكن صادمة للمصلين الذين أنصتوا إليه من الأميركيين الأفارقة، غير أن الكشف في عام 2008 عن أن من سيصبح الرئيس الأميركي مستقبلًا كان يتردد بصورة منتظمة على هذه الكنيسة، حيث كانت تتلى تلك الكلمات، أثار أصداء واسعة في وسائل الإعلام الرئيسة [(713)].

إن الاعتقاد بالنزعة الاستثنائية الأميركية بين السكان البيض كان حتى زمن قريب جدًا راسخًا بحيث إن الأجيال السابقة من المناهضين للنزعة الإمبرالية كانوا سيعترضون على تسميتهم المعادين للنزعة الاستثنائية. ربما إن قِلة قليلة من المعارضين للعبودية الأقوياء، مثل جون براون وهارييت بيتشر ستوي ووليام لويد غاريسون، كانت ستُبدي استعدادها لحمل اللواء، غير أن جين آدامز (الإطار (9-1)) وباتريك بوكانان (الإطار (9-2)) ووليام فولبرايت (الإطار

((9-3)) اعتنقوا جميعهم النزعة الاستثنائية الأميركية رغم معاداتهم النزعة الإمبريالية، وكانوا بالفعل يستعملونها معيارًا للحكم على السلوك الأميركي في القضايا الدولية.

تغير هذا كله الآن؛ ففي تقريرٍ لمركز بيو للبحوث (Pew Research Center) فاجأ كثيرين، يزعم 15 في المئة فقط من جيل «الألفية الثانية» (أولئك الذين ولدوا في أوائل ثمانينيات القرن العشرين وبعد ذلك) أن الولايات المتحدة هي «أعظم بلد في العالم». بالنسبة إلى الأمة ككل، تُعد النسبة أكبر من ذلك، لكنها لا تزال تُحدد بـ 28 في المئة فقط. وفي الواقع، لم تصوّت أي فئة من الفئات التي تضمّنها الاقتراع بالأغلبية جوابًا عن السؤال [(714)]. وبما أن أصحاب النزعة الاستثنائية كانوا دائمًا يعتقدون أن أميركا **هي** أعظم دولة في العالم، فإن التقرير أشار إلى مدى تراجع الدعم للنزعة الاستثنائية في الأعوام الأخيرة.

الإطار (9-4): مالكوم إكس (1925-1965)

لم يكن في حياة مالكوم ليتل (Malcolm Little) الباكرة ما يوحي بأي شيء ملحوظ. ولد في مدينة أوماها في ولاية نبراسكا في عام 1925. انقطع عن الدراسة الثانوية وانخرط في أعمال إجرامية صغيرة أوصلته إلى السجن في عام 1946. غير أنه سيعرف في السجن تحولًا جذريًا، حيث التحق بأمة الإسلام لقائدها إليجا محمد، وغيّر اسمه ليصبح مالكوم إكس.

بعد مغادرته السجن في عام 1952، عمل مع أمة الإسلام، وحقق نجاحًا هائلًا في استقطاب كثير من الأعضاء إلى صفوفها. اجتذبت قواه الخطابية أتباعًا كثيرين داخل الولايات المتحدة، وأحرزت اعترافًا دوليًا. أثار اهتمام العديد من الزعماء الأجانب، خصوصًا في أفريقيا، الذين ساعدوه على الربط بين حركات تحريرهم الوطني وما اعتبره صراعات الأميركيين الأفارقة ذاتهم ضد الاستعمار.

جعل هذا منه معاديًا للنزعة الاستثنائية، غير أنه كان في البداية مرتابًا إزاء حركة الحقوق المدنية التي كان يقودها مارتن لوثر كينغ الابن، وتأكيدها مبدأ اللاعنف. لم يتصالح مع أهداف الحركة، مع بعض التحفظات، إلى أن انفصل عن أمة الإسلام في عام 1964، وأسس منظمة اتحاد الأفارقة الأميركيين (Organization of Afro-American Unity).

اغتيل مالكوم إكس في عام 1965 ودُفِن باسم الحاج مالك شاباز (Al Hajj Malik al-Shabazz). حين وفاته، كان شخصًا انقسمت آراء السكان السود

حوله، بينما كان المجتمع الأبيض يلعنه. في المقابل، حصل مارتن لوثر كينغ الابن على جائزة نوبل للسلام في عام 1964، ووحّد الحزن على اغتياله في عام 1968 جميع أطياف الأمة.

كان لعامل مرور الوقت دور في تلطيف إدراك الأميركيين لمالكوم إكس. فبفضل سيرته الذاتية (التي نُشرت بعد وقت قليل من وفاته) وفيلم سبايك لي (Spike Lee) الذي عرض سيرة حياته في عام 1992، كان في وسع الرأي العام الأميركي أن يدرك أن مالكوم إكس كان، في نهاية حياته، يحاول أن يضمّد جراح المجتمع الأميركي بدل أن ينكأها.

اليوم، أصبح مالكوم إكس رمزًا محترمًا، حيث أُطلق اسمه على مدارس وشوارع ومستشفيات. إنه قصة مثالية للاقتداء، غير أن التحول في النظر إليه يمكن اعتباره أيضًا استعارة لرفض أسطورة النزعة الاستثنائية من العديد من الأميركيين.

إن حجر الزاوية الذي قامت عليه الإمبريالية الأميركية - الاستثناء الأميركي - هو إذًا في طريقه إلى التهاوي، كما أن الصرح يتعرض لتحديات من داخل الإمبراطورية. لهذا السبب، من الممكن القول، ببعض من الثقة، إن الإمبراطورية الأميركية تشهد حالة تراجع. لماذا الأمر كذلك، وكيف حصل ذلك، هو موضوع الفصول الثلاثة التالية.

(625) يُنظر:

Peter S. Onuf, «Imperialism and Nationalism in the Early American Republic,» in: Ian R. Tyrrell, Jay Sexton & Peter S. Onuf (eds.), Empire's Twin: U.S. Anti-imperialism from the Founding Era to the Age of Terrorism (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2015), pp. 21-40.

(626) بشأن الاستعمار الاستيطاني في أميركا، يُنظر:

Walter L. Hixson, American Settler Colonialism: A History (New York: Palgrave Macmillan, 2013).

(627) المثال الواضح هو نسبة العبيد في نسيج سكان الولاية، وأدى هذا إلى احتجاجات كبيرة من بعض المعارضين للدستور، لكن بالكاد يمكن اعتبار هذا الموقف معارضًا للنزعة الإمبريالية.

(628) يُنظر:

Morton Borden, The Anti-Federalist Papers (Chicago: University of Chicago Press, 1965).

(629) «'Centinel': Number 1,» October 5, 1787, Constitution Society, at: https://bit.ly/3a1xBUT

على العموم يُعتبر أن ساتينِل هو جورج برايان (George Bryan) من بنسيلفانيا.

(630) يُنظر:

«Antifederalist Paper 14: extent of Territory under Consolidated Government Too Large to Preserve Liberty or Protect Property,» New-York Journal (October 25, 1787), Federalist Papers Project, at: https://bit.ly/2ZJtwCD

كان كاتو هو جورج كلينتون، حاكم نيويورك.

(631) يُنظر:

Everett S. Brown, The Constitutional History of the Louisiana Purchase, 1803-1812 (Berkeley: University of California Press, 1920), pp. 17-29; Gary Lawson & Guy Seidman, «The First 'Incorporation' Debate,» in: Sanford Levinson & Bartholomew H. Sparrow (eds.), The Louisiana Purchase and American Expansion, 1803-1898 (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005), pp. 19-40.

(632) روجر غريزوُلد (Roger Griswold)، مقتبس في:

Bill Kauffman, Ain't My America: The Long, Noble History of Antiwar Conservatism and Middle American Anti-imperialism (New York: Metropolitan, 2008), p. 15.

(633) K. M. Gannon, «'Escaping Mr. Jefferson's Plan of Destruction': New England Federalists and the Idea of a Northern Confederacy, 1803-1804,»

.Journal of the Early Republic, vol. 21 (2001), p. 423
(634) موريس ميلر (Morris Miller)، مقتبس في:
John Hoey, «Federalist Opposition to the War of 1812,» Early American .Review, vol. 4, no. 2 (2000), p. 7
(635) روبرت تومبس (Robert Toombs)، مقتبس في:
L. P. Clark, Lincoln: A Psycho-Biography (New York: Scribner’s, 1933), p. .96
(636) Thomas Corwin, Life and Speeches of Thomas Corwin: Orator, .Lawyer and Statesman (Cincinnati: Anderson, 1896), p. 305
(637) كما ورد في:
Seymour M. Lipset, American Exceptionalism: A Double-Edged Sword .(New York: Norton, 1996), p. 32
(638) وليام لويد غاريسون (William Lloyd Garrison)، مقتبس في:
Charles J. DeWitt, «Crusading for Peace in Syracuse during the War with .Mexico,» New York History, vol. 14, no. 2 (1933), p. 109
(639) كادوالدر واشبورن (Cadwalader Washburn)، مقتبس في:
James G. Blaine, Twenty Years of Congress: From Lincoln to Garfield .(Norwich, CT: Bill, 1884), p. 1
(640) قدم فريدريك دوغلاس نموذجًا جيدًا لذلك، حيث كان شديد المعارضة للحرب ضد المكسيك، ومع ذلك ساند ضم سانتو دومينغو.
(641) كانت أول رابطة مناهضة للإمبريالية في بوسطن، ولحق بها بسرعة كثير من الروابط الأخرى في عدد كبير من المدن. بعد ذلك أنشئت أول رابطة على الصعيد الوطني في عام 1899. يُنظر:
Fred H. Harrington, «The Anti-imperialist Movement in the United States, 1898-1900,» Mississippi Valley Historical Review, vol. 22, no. 2 (1935), .pp. 216-218
(642) يُنظر:
Erin Murphy, «Women’s Anti-imperialism, ‘the White Man’s Burden,’ and the Philippine- American War,» Gender and Society, vol. 23, no. 2 (2009), .pp. 244-270
(643) كارل شورتز (Carl Schurz) كما ورد في:
.Harrington, p. 212
كان شورتز عنصرًا رائدًا في الحزب الجمهوري قبل حركة المستقلّين (mugwump) خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر. [حركة المستقلّين هي حركة تضم شخصيات معارضة داخل الحزب الجمهوري ساندت ترشيح المرشح الديمقراطي غروفر كليفلاند خلال الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 1884].

(644) وعلى الرغم من أن كوبا كانت تحت الاحتلال الأميركي، فإنها لم تمارس مناهضة الإمبريالية؛ ذاك أن تعديل تيلر كان قد تعهد بحصولها على استقلال ما في النهاية. يُنظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(645) يُنظر:

Christopher Lasch, «The Anti-imperialists, the Philippines, and the Inequality of Man,» Journal of Southern History, vol. 24, no. 3 (1958), pp. 322-328.

(646) يُنظر:

Harrington, p. 226.

(647) يُنظر:

Catherine Lutz, The Bases of Empire: The Global Struggle against U.S. Military Posts (London: Pluto, 2009); David Vine, Base Nation: How U.S. Military Bases Abroad Harm America and the World (New York: Metropolitan, 2015).

(648) George Washington, «Washington's Farewell Address 1796,» Avalon Project, at: https://bit.ly/3zaJ1Q2

(649) ألبريدج جيري (Elbridge Gerry)، كما ورد في:

Robert D. Johnson, The Peace Progressives and American Foreign Relations (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995), p. 14.

(650) Thomas Jefferson, «First Inaugural Address,» 4 March 1801, Avalon Project, at: https://bit.ly/2XeVNAm

(651) يُنظر:

Bear F. Braumoeller, «The Myth of American Isolationism,» Foreign Policy Analysis, vol. 6, no. 4 (2010), p. 8.

(652) يُنظر:

Johnson, p. 60.

(653) هيرام جونسون (Hiram Johnson) كما ورد في:

Ibid., p. 87.

(654) يُنظر:

Ibid., p. 135.

(655) يُنظر:

Braumoeller, pp. 349-371.

(656) كان مجلس الشيوخ قد صوّت بقوة لمصلحة الانضمام إلى المحكمة الدولية في عام 1926، غير أن سلسلة من التحفظات التي أُضيفت كان من الممكن أن تمنح الولايات المتحدة امتيازات وحصانات تفتقر إليها الدول الأخرى. أحدث هذا حالة من عدم الاستقرار لدى آخرين من أعضاء المحكمة

بحيث إنهم اقترحوا إجراء مفاوضات أخرى. ونظرًا إلى أن المفاوضات لم تُجرَ قط، فإن الولايات المتحدة لم تنضم إلى المحكمة الدولية. يُنظر:

Thomas N. Guinsburg, The Pursuit of Isolationism in the United States Senate from Versailles to Pearl Harbor (New York: Garland, 1982), pp. 102-106.

(657) يُنظر:

William L. Langer & S. E. Gleason, The Challenge to Isolation, 1937-1940 (New York: Harper, 1952), p. 232.

(658) يُنظر:

Kauffman, p. 80.

(659) لم يفُز والاس حتى بصوت واحد في هيئة الناخبين، لكنه كان، قبل ذلك بأربعة أعوام، المرشح الكبير للاحتفاظ بمنصبه كمرشح لمنصب نائب الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت. لكن كيف جرى التحايل عليه يبقى أحد الأسئلة العالقة في التاريخ الأميركي بشأن ماذا لو فاز. يُنظر:

Oliver Stone & Peter J. Kuznick, The Untold History of the United States (New York: Gallery, 2013), pp. 138-140.

(660) كان من بين الأعضاء هوارد بافيت، والد وارن.

(661) ستيرلينغ مورتون (Sterling Morton)، مقتبس في:

Ted G. Carpenter, «The Dissenters: American Isolationists and Foreign Policy, 1945-1954,» Ph.D. dissertation, University of Texas, 1980, p. 240.

(662) Walter Laqueur, Neo-isolationism and the World of the Seventies (New York: Library Press, 1972), p. 19.

(663) لموضوع السجال بشأن الاستراتيجيا الكبرى ما بعد الحرب الباردة، يُنظر:

Barry R. Posen and Andrew L. Ross, «Competing Visions for U.S. Grand Strategy,» International Security, vol. 213 (1996), pp. 5-53;

يُنظر أيضًا:

Robert J. Art, America's Grand Strategy and World Politics (London: Routledge, 2009).

(664) يُنظر:

Eric A. Nordlinger, Isolationism Reconfigured: American Foreign Policy for a New Century (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), p. 5.

(665) يُنظر:

Andrew Kohut, «Americans: Disengaged, Feeling Less Respected, but Still See U.S. as World's Military Superpower,» Pew Research Center (April 1, 2014), at: https://tinyurl.com/3a4w3cjp

ظل مركز بيو للبحوث يطرح السؤال بانتظام منذ عام 1991. أخذت المعطيات الأولى من غالوب. غير أن استطلاعات أخرى، على وجه الخصوص الاستطلاع السنوي الذي يجريه مجلس شيكاغو للقضايا الدولية، يشير إلى درجة دنيا من دعم الانعزالية.

(666) أنكر ترامب علنًا أنه من الانعزاليين الجدد، لكنه سعيد بأن يرتبط اسمه بالمفهوم الانعزالي «أميركا أولًا».

(667) ينظر:

Faith and Skepticism about Trade, Foreign Investment,» Pew Research» Center (September 16, 2014), at: https://pewrsr.ch/3BaFkvs

(668) جرت المفاوضات بشأن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي بين 12 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، بما فيها الولايات المتحدة واليابان وكندا، لكنها استبعدت الصين والهند. وقد وقّعتها جميع الدول، لكن لم يجر إبرامها خلال الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني/نوفمبر 2016. وكما أبدى الرئيس ترامب معارضته إبرام هذه الاتفاقية، فمن غير المرجح أن تُنفَّذ.

(669) توماس جيفرسون، مقتبس في:

Arthur A. Ekirch, The Civilian and the Military (New York: Oxford .University Press, 1956), p. 46

كان جيفرسون قد كتب هذه الكلمات في عام 1799، لكن كان في وسعه أن يقوم بذلك ببساطة قبل المصادقة على الدستور.

(670) بنجيمان رش (Benjamin Rush)، مقتبس في:

Michael D. Reagan, «Book Review: The Civilian and the Military,» Public .Opinion Quarterly, vol. 20, no. 2 (1956), p. 484

(671) هنري نوكس (Henry Knox)، مقتبس في:

.Ekirch, p. 35

(672) لا يزال هذا المقال متوافرًا، لكن تحت عنوان آخر هو «Civil Disobedience»، يُنظر:

Henry David Thoreau, Civil Disobedience and Other Essays (New York: .Dover, 1993)

(673) يُنظر:

.Johnson, p. 16

كان تايلور وسكوت الجنرالين القائدين في الحرب الأميركية - المكسيكية.

(674) توماس كوروين (Thomas Corwin)، كما ورد في:

.Ekirch, pp. 83-84

(675) دانييل ويبستر (Daniel Webster)، كما ورد في:

.Kauffman, p. 28

(676) Ekirch, p. 78.

(677) ومع ذلك، فإن التجنيد خلال الحرب الأهلية في الشمال أدى إلى أعمال شغب، واغتيل 38 ضابطًا مكلفين بالتجنيد. يُنظر:

George Q. Flynn, The Draft, 1940-1973 (Lawrence: University Press of Kansas, 1993), pp. 167-168.

(678) يُنظر:

Richard Seymour, American Insurgents: A Brief History of American Anti-imperialism (Chicago: Haymarket, 2012), p. 82.

(679) على الرغم من وجوده في السجن، تمكن من الفوز بـ 3.4 في المئة من الأصوات (أقل من 6 في المئة في عام 1912).

(680) يُنظر:

H. C. Engelbrecht & Frank C. Hanighen, Merchants of Death: A Study of the International Armament Industry (New York: Dodd, Mead, 1934); Smedley D. Butler, War Is a Racket (New York: Round Table, 1935).

(681) Nye Committee, «Report of the Special Committee on Investigation of the Munitions Industry,» US Congress, Senate, 74th Congress, 2nd session, 24 February 1936, p. 3.

(682) يُنظر:

Seymour, American Insurgents, p. 104.

(683) يُنظر:

Ibid., p. 105.

(684) وصل أعداد الأشخاص المتهمين بالتهرب من التجنيد في عام 1953 إلى 3450 شخصًا. يُنظر:

Flynn, p. 126.

(685) كما ورد في:

Flynn, The Draft, p. 150.

(686) يُنظر:

Howard Brick and Christopher Phelps, Radicals in America: The US Left since the Second World War (Cambridge: Cambridge University Press, 2015), p. 129.

(687) يُنظر:

Marvin E. Gettleman, Vietnam and America: A Documented History (New York: Grove, 1995), p. 296.

(688) في منطقة بوسطن، على سبيل المثال، كان عُشر الذين قاوموا التجنيد طلاب المدارس الدينية الذين كانوا معفيين أصلًا من التجنيد. يُنظر:

Flynn, pp. 178-179.

(689) يُستعمل مصطلح fragging للدلالة على اغتيال أو محاولة اغتيال جندي زميل. ويعتقد أنه كان هناك نحو 900 حالة من هذا القبيل خلال حرب فيتنام. يُنظر:

George Lepre, Fragging: Why U.S. Soldiers Assaulted Their Officers in Vietnam (Lubbock: Texas Tech University Press, 2011), pp. 19-60.

(690) يُنظر:

Think Squad, at: https://bit.ly/3oDd94S

(691) حدد الكونغرس أعداد المستشارين العسكريين الذين يمكن الولايات المتحدة أن ترسلهم إلى إلسلفادور بـ 55 مستشارًا.

(692) يُنظر:

«Peace Activists Pledge Resistance Against U.S. Military Intervention in Central America, 1984-1990,» Global Nonviolent Action Database, at: https://bit.ly/3uBfcYr

(693) تُعرف مدرسة الأميركتين الآن كمؤسسة الجزء الغربي من العالم للتعاون الأمني

(Western Hemisphere Institute for Security Cooperation).

(694) تراجعت شعبية المنظمتين كثيرًا في عام 2005، غير أن هذا يعود إلى أسباب تكتيكية لا علاقة لها بالخلاف الدائر حول استراتيجية معاداة العسكرة. يُنظر:

Seymour, American Insurgents, pp. 191-193

(695) يُنظر:

Dina Smeltz et al., America Divided: Political Partisanship and US Foreign Policy: Results of the 2015 Chicago Council Survey of American Public Opinion and US Foreign Policy (Chicago: Chicago Council on Global Affairs, 2015), p. 26.

(696) بالنسبة إلى أفغانستان، يُنظر: https://abcn.ws/3uDnNK6

بالنسبة إلى العراق، يُنظر:

Sarah Dutton et al., «Most Americans Say Iraq War Wasn't Worth the Costs: Poll,» CBS News, 23/06/2014, at: https://cbsn.ws/2WIusGs

(697) Barack Obama, «Remarks by the President in Address to the Nation on Syria,» Obama White House Archives (September 10, 2013), at: https://bit.ly/3B7qYMs

في اليوم التالي، وفي مقال لجريدة **نيويورك تايمز**، رد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالقول: «إن تشجيع شعب على الاعتقاد بأنه استثنائي، كيف ما كانت الدوافع، لهو أمر في غاية الخطورة». يُنظر:

Vladimir Putin, «A Plea for Caution from Russia,» New York Times, 11/09/2013, at: https://nyti.ms/3l4CBOL

(698) Barack Obama, «Remarks by the President at the United States Military Academy Commencement Ceremony,» Obama White House Archives (May 28, 2014), at: https://bit.ly/3a8bnjK

(699) كانت رؤيا هاندسوم ليك جزءًا من التاريخ الشفهي إلى أن سُجّلت في وثيقة حررها آرثر باركر في عام 1912 («شيفرة هاندسوم ليك: نبي سِنيكا»). يرد هذا الاستشهاد في:

Deborah L. Madsen, American Exceptionalism (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1998), p. 47.

(700) يُنظر:

Ibid., pp. 52-53;

أما الإحالة إلى «المدينة على التل»، فهي مأخوذة من الخطبة الشهيرة لجون وينثروب (John Winthrop) في عام 1630.

(701) يُنظر:

United States Census Bureau, «The American Indian and Alaska Native Population: 2010» (January 2012), at: https://bit.ly/3mJtGnd

(702) يوثق الكتاب قصة المجزرة التي تعرض لها سكان أميركا الأصليون في وُوندد ني (الركبة الجريحة) في عام 1890. يُنظر:

Dee Brown, Bury My Heart at Wounded Knee: An Indian History of the American West (New York: Laurel Leaf, 1970),

وبشأن حصار 1793، يُنظر:

Roxanne D. Dunbar-Ortiz, An Indigenous Peoples' History of the United States (Boston: Beacon, 2014), p. 192.

(703) من بين الأمثلة لذلك، نذكر النزاعات التي دارت حول اسم فريق واشنطن ريد سكينز (أصحاب البشرة الحمراء) في العصبة الوطنية لكرة القدم، ومجسم لورد جيف بكلية أمهيرست (Amherst College) (الذي يحيل إلى اللورد جيفري أمهيرست الذي يُعتقد أنه أعطى سكان أميركا الأصليين ملاءات ملوثة بداء الجذري خلال القرن الثامن عشر).

(704) يُنظر:

Robert A. Selig, «The Revolution's Black Soldiers: They Fought for Both Sides in Their Quest for Freedom,» Colonial Williamsburg, vol. 19, no. 4 (1997), pp. 2-3.

(705) السير جورج كوكبيرن (Sir George Cockburn)، مقتبس في:

Frank A. Cassell, «Slaves of the Chesapeake Bay Area and the War of 1812,» Journal of Negro History, vol. 57, no. 2 (1972), p. 152.

(706) ألقي هذا الخطاب في العاصمة واشنطن في 16 نيسان/أبريل 1889، بدعوة من جمعية بيثيل الأدبية والتاريخية (Bethel Literary and Historical Society). يُنظر:

Frederick Douglass, «The Nation’s Problem,» in: Philip S. Foner (ed.), Selected Speeches and Writings (Chicago: Chicago Review Press, 1999), p. 728.

(707) دو بوا (W. E. B. Du Bois)، مقتبس في:

Seymour, American Insurgents, p. 50.

(708) كيلي ميلر (Kelly Miller)، مقتبس في:

Michael P. Cullinane, Liberty and American Anti-imperialism, 1898-1909 (New York: Palgrave Macmillan, 2012), p. 71.

(709) يُنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(710) يُنظر:

«Muhammad Ali Refuses to Fight in Vietnam (1967),» Alpha History, at: https://bit.ly/2Wu5v1q

(711) يُنظر:

«'Beyond Vietnam,' Address Delivered to the Clergy and laymen Concerned about Vietnam, at Riverside Church,» A Call to Conscience: The Landmark Speeches of Dr. Martin Luther King, Jr. (December 18, 2000), p. 3, at: https://stanford.io/3jsgpgx

(712) ستوكلي كارمايكل (Stokely Carmichael)، مقتبس في:

Seymour, American Insurgents, p. 123.

(713) خاطب القس رايت جموع الحاضرين قائلًا: «حينما أرادت حكومة الولايات المتحدة الأميركية أن تعامل مواطنيها من أصل هندي بإنصاف، فشلت. وضعتهم، في المقابل، في محميات. وحينما أرادت أن تعامل مواطنيها من أصل ياباني بإنصاف، فشلت. وضعتهم في مخيمات اعتقال. حينما أرادت أن تعامل مواطنيها من أصل أفريقي بإنصاف، فشلت. كبلتهم بالأغلال، وضعتهم في أماكن العبيد، عرضتهم للبيع بالمزاد، سخّرتهم للخدمة في حقول القطن، وضعتهم في مدارس دنيا، أسكنتهم في منازل مستواها أقل من المعدل، جعلتهم موضوع التجارب العلمية، زجت بهم في أعمال متدنية الأجر، وضعتهم خارج الحماية المتساوية للقانون، جعلتهم خارج القلاع العنصرية للتعليم العالي وسجنتهم في أوضاع الهشاشة واليأس. تمنحهم الحكومة المخدرات، تشيد سجونًا أكبر، وتصادق على قانون إضراب الثلاثة، وتريدنا أن نغني 'الله يبارك أميركا'. لا، ثم لا ولا، الله لا يبارك أميركا؛ الله يلعن أميركا - هذا موجود في الإنجيل - لقتل الأشخاص الأبرياء، لاعتبار مواطنين دون الإنسانية. الله يلعن أميركا، بقدر ما تحاول أن تتصرف كما لو أنها الرب، وأنها

الأسمى. لقد أحبطت حكومة الولايات المتحدة الأغلبية العريضة من مواطنيها من أصل أفريقي». يُنظر:

Rev. Jeremiah Wright, «Confusing God and Government,» April 13, 2003, at: https://bit.ly/38q1cGI

(714) قسم مركز بيو للبحوث الأشخاص المستهدفين إلى (1) المحافظين الراسخين، (2) رجال الأعمال المحافظين، (3) الأجانب الشباب، (4) المرتابين المتشددين، (5) يساريي الجيل المقبل، (6) يساريي المعتقد والعائلة، و(7) الليبراليين المتصلبين. يُنظر: https://pewrsr.ch/3ju2rem

الفصل العاشر: اقتصاد الولايات المتحدة

ظلت ثروات القوى الإمبريالية على الدوام مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحجم اقتصاداتها وبإنجازاتها. والاقتصاد الكبير يؤمّن الموارد التي تحتاج الإمبراطوريات إليها لتلبي طموحاتها، بينما يضمن اقتصاد متنامٍ عادة أن يقتسم المنافع معظم مواطني القوة الإمبراطورية. ومن دون هذه الخاصيات، يصبح الاقتصاد الإمبراطوري عُرضة لهجوم عسكري من الخارج، أو للتقويض سياسيًا من الداخل.

كانت الولايات المتحدة بعيدة كل البعد عن أن تكون الاقتصاد الأكبر في العالم بعد حرب الاستقلال، لكنها نمت بسرعة بحسب معايير ذلك الزمن نتيجة الزيادات في الإنتاجية والهجرة الداخلية الصافية. ومع سبعينيات القرن التاسع عشر، غدت الأكبر في العالم بحسب إجمالي الناتج المحلي. غير أن حصتها من الاقتصاد العالمي باتت تنكمش الآن، وما عادت تُعَد الاقتصاد الأكبر، بحسب بعض معايير إجمالي الناتج المحلي.

إن التراجع **النسبي** لاقتصاد الولايات المتحد الأميركية ليس بالتالي موضوع نزاع. وفي الواقع، إن الشيء ذاته يطاول دولًا رأسمالية متقدمة أخرى، لكن الأمر يهم أكثر الولايات المتحدة؛ ذلك أن إمبراطوريتها شبه العالمية لم تكن لتتحقق لولا حجم اقتصادها قياسًا باقتصاد دول أخرى. ومع انكماش حصة الولايات المتحدة الآن، فإن قدرتها على حماية - ناهيك عن تمديد - مصالحها الإمبراطورية باتت موضع شك.

تقوم الإمبراطوريات عادة بتصدير رأس المال إلى أجزاء أخرى من العالم، موظِّفةً فائضها في ميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات وسيلةً للدفع. وبالتالي، يوفر التحكّم في المدَّخرات الخارجية للقوة الإمبراطورية وسيلة لفرض نفوذها حتى خارج حدود إمبراطوريتها الرسمية. وقد سارت القوى الإمبراطورية في أوروبا الغربية على هذا الدرب، كما فعل الاتحاد السوفياتي سابقًا، وكما تفعل الصين الآن.

كان هذا أيضًا النموذج الذي اتبعته الإمبراطورية الأميركية شبه العالمية بعد الحرب العالمية الثانية. غير أن تدفق رأس المال ما عاد يموله الفائض في ميزان الحساب الجاري، حيث انتقلت الولايات المتحدة من دائنة إلى مدينة. وهكذا، يجري تمويل تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج بمزيد من التدفقات الوافدة إن بشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أو بحافظة رأس المال. تعتمد

أميركا الآن إلى حد كبير على رؤوس الأموال هذه الوافدة من الخارج والتي تفرض قيودًا على ما يمكن الأمة القيام به أو عدم القيام به، وتقوّض وضعها الإمبراطوري.

كان اقتصاد الولايات المتحدة، لأجيال وأجيال، مشهودًا له بروحه المُبدعة وبدرجات عالية من تراكم رأس المال؛ فالجميع، بمن فيهم أعظم النقاد، مثل فلاديمير لينين، أدهشتهم «المهارة» الأميركية والتحولات التكنولوجية في أنظمتها الصناعية والزراعية؛ إذ ساعدت الأخيرة في دعم التوسع الإمبراطوري، حيث إن الاستثمار والإبداع هما من الشروط الأساسية لإمبراطورية ناجحة. ومن دون هذه الشروط، تعرف الاقتصادات الإمبراطورية الركود، وتصبح معتمدة بصورة خطرة على التكنولوجيا الأجنبية.

لم يصل الإبداع وتراكم رأس المال الأميركي إلى نهايته، لكنهما يشهدان ضُمورًا من حيث الأهمية، وهو ما يبدو في صافي استهلاك رأس المال نتيجة تراجع الاستثمار المحلي كجزء من إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى أحد التداعيات الأكثر خطورة، وهو قلة الاستثمار على مستوى البنية التحتية الأميركية. وشهد الاستثمار في «رأس المال البشري» (أي طبيعة القوة العاملة في المستقبل) تقهقرًا قياسيًا في العديد من الأمم المنافسة، كما شهدت الولايات المتحدة تراجعًا على مستوى ترتيب الدول بحسب العديد من المؤشرات التعليمية رغم الجودة العالية لكبرى جامعاتها. أخيرًا وليس آخرًا، تراجعت وتيرة التحول التكنولوجي بشكل لافت خلال السنوات الـ 20 الأخيرة.

هذه العوامل كلها فرضت ضغوطًا على قدرة الإمبراطورية الأميركية على الحفاظ على هيمنتها العالمية. غير أن ما يدعو بالفعل إلى إعادة مراجعة موقع أميركا في العالم هو تزايد اللامساواة خلال الأعوام الـ 40 الأخيرة. فإذا كانت تُعرف في الماضي بتوزيعها الدخول، إن لم يكن يتم توزيع الثروة، توزيعًا عادلًا نسبيًا، فإن الولايات المتحدة أصبحت الآن الأكثر إجحافًا بين الدول المصنعة، علاوة على تحوّل مروّع في انتقال الدخل من 90 في المئة في أسفل الهرم إلى 10 في المئة في أعلاه.

هذا التحول، الذي ترتب عنه ركود على مستوى الأجور الفعلية لأكثر من جيل، والتراجع في الحراك الاجتماعي، جعل كثيرين من الأميركيين يتساءلون عن مستقبلهم، وينظرون بعين الشك إلى الحلم الأميركي. كما أنه أثار أيضًا أسئلة مُضنية عن نظام إمبراطوري بات عاجزًا عن ضمان ازدياد في مستوى العيش الكريم للعديد من مواطنيه. لماذا، ثمة من يتساءل، تأخذ الدولة على عاتقها التزامات خارجية هائلة في سعيها لتحقيق إمبراطورية شبه عالمية بينما هي عاجزة عن توفير الخدمات الأساسية لشعبها؟ بات الجواب عن هذا السؤال يزداد صعوبة.

هناك، بطبيعة الحال، المتفائلون الذين يؤمنون بإمكان معدل نمو الاقتصاد الأميركي أن يتضاعف عبر الإنفاق الضخم على البنية التحتية، و«استجلاب» وظائف تصنيع عالية الأجر. هذا، كما يرون، يمكن أن يبطئ تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي ينخفض اعتماد الولايات المتحدة على رؤوس الأموال الوافدة من باقي العالم. بالفعل، هذا هو التفكير وراء القومية الاقتصادية لإدارة الرئيس ترامب، وقد أثبتت شعبيتها لدى العديد من الناخبين.

قد يتحقق بعض هذه الأمور، غير أن تضاعف نمو اقتصادي على المدى البعيد على أساس مُستدام يستوجب زيادة هائلة في الإنتاجية. ونظرًا إلى ما يحدث في الدول الرأسمالية الأخرى، فإن ذلك يبقى مستبعَدًا جدًا. كما سيستلزم النمو بوتيرة أسرع تقريبًا زيادة في صافي الهجرة الذي لا يوجد ما يدعمه سياسيًا. وهكذا، سيستمر التراجع النسبي لاقتصاد الولايات المتحدة الأميركية في الانحدار، ما يدفع أميركا إلى مزيد من التراجع عن كونها إمبراطورية.

أولًا: التراجع النسبي

ثمة طرق كثيرة يمكنها إثبات التراجع النسبي للاقتصاد الأميركي. غير أنها ليست كلها ملائمة لموضوع السلطة الإمبراطورية؛ ففي زمن العولمة، ما عاد ذا شأن بالنسبة إلى عافية الإمبراطورية الأميركية أنها تنتج نسبة متراجعة من معدن الصُلب في العالم، على سبيل المثال، أو أن معظم سياراتها ما عادت تُعتبر قمة التطوّر.

وهناك أيضًا بعض المجالات يُعَد التراجع النسبي فيها مؤشرًا على القوة الإمبراطورية، وليس العكس. مثال جيد على ذلك هو أن الحصة الأميركية من انبعاثات الكاربون الدولية أخذت تتراجع الآن - وإن من مستوى كان عاليًا جدًا - نتيجة تغيير بنيوي وأرباح الفعالية في قطاعات كثيرة على السواء. هذا ما يسهّل على الولايات المتحدة أكثر فأكثر أن تطالِب بدور الزعامة في المفاوضات الدولية، إن رغِبت في ذلك، لا في مجال تغير المناخ فحسب، وإنما في مجالات أخرى أيضًا.

ما هي إذًا المقاييس المهمّة لقياس التراجع النسبي؟ ثمة ثلاثة مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى القوة الإمبراطورية الأميركية في زمن الإمبراطورية شبه العالمية. المجال الأول هو الحجم الاقتصادي الذي يؤخذ مقياسًا بالنيابة عن إجمالي الناتج المحلي. المجال الثاني هو التجارة الخارجية التي تقاس عادة بالقيمة الإجمالية للصادرات والواردات من المواد والخدمات. والمجال الثالث هو قيمة صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، خصوصًا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات. سنبحث في كل واحد من هذه المجالات على حِدة.

يُعَد حجم الاقتصاد الأميركي الإجمالي، قياسًا بباقي العالم، غاية في الأهمية؛ ذلك أن استعداد دول أخرى للسماح للولايات المتحدة بصوغ «قواعد اللعبة»

العالمية كان يقوم على دورها الاقتصادي المهيمن مع نهاية الحرب العالمية الثانية. فلم تكن القوة العسكرية بمفردها كافية، كما كان أي من شأن أي اتفاق يُفرض بالقوة أن يتعطّل سريعًا، وما كان الحفاظ عليه ممكنًا من دون اقتصاد كبير ومتنامٍ.

بطبيعة الحال، لم تكن الولايات المتحدة تتوقع أن تحافظ إلى الأبد على الدور المهيمن الذي حظيت به في عام 1945؛ إذ كان من شأن التعافي اللاحق لباقي أنحاء العالم - خصوصًا في أوروبا واليابان والاتحاد السوفياتي - أن ينتج تراجعًا نسبيًا في حجم الاقتصاد الأميركي. لكن ما يثير الانتباه هو مدى تواضع هذا التغيير على مستوى توزيع الحصص خلال العقود الأربعة المبكرة. بالفعل، كانت الولايات المتحدة مسؤولة عمّا بين 20 و30 في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال منتصف ثمانينيات القرن العشرين استنادًا إلى المعايير التي يتم استخدامها [715].

لم تقترب أي واحدة من الدول من تلك النسبة، ولهذا السبب قبلت الدول الأخرى في الإمبراطورية شبه العالمية الزعامة الأميركية في القضايا الاقتصادية الدولية مع بعض التحفظات البسيطة. وقد كانت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هي من تزعمت جميع مفاوضات التجارة العالمية بعد الحرب، وكانت هي، على وجه الخصوص، من أطلق جولة الأوروغواي الحاسمة في عام 1985 والتي انتهت في عام 1994 وأسست منظمة التجارة العالمية؛ فمن دون الزعامة الأميركية، ما كان لأي شيء من هذا أن يرى النور.

غير أن منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، بات التراجع النسبي للاقتصاد الأميركي متسارعًا وتواصل بشكل مطرد تقريبًا. ويمكنُ إثبات ذلك بكل وضوح من خلال استخدام مؤشر إجمالي الناتج المحلي الذي يحوّل العملات الوطنية إلى الدولار الأميركي على مستوى سعر الصرف بالنسبة إلى تكافؤ القدرة الشرائية (PPP)[716]. هذه النتائج يُظهرها الشكل (10-1) الذي لا يستعمل المعطيات التاريخية من عام 1980 إلى الحاضر فحسب، بل يستعمل أيضًا التوقّعات التي يقدمها صندوق النقد الدولي بالنسبة إلى الأعوام المقبلة.

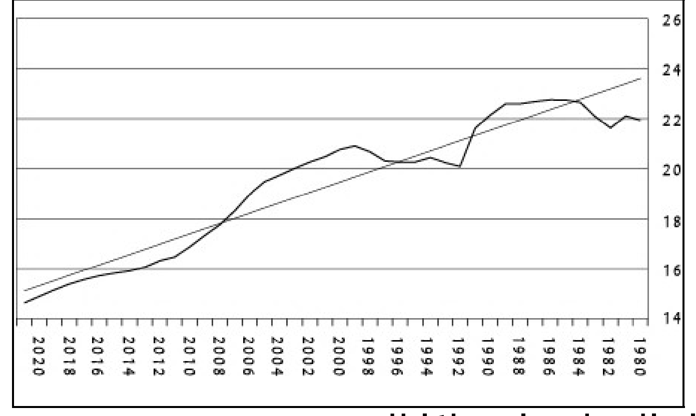
يبين الشكل (10-1) أن بحلول عام 2021، يُتوقع أن تتراجع حصة الاقتصاد الأميركي الدولية إلى ما فوق 14 في المئة فقط. إضافة إلى ذلك، تفترض توقّعات صندوق النقد الدولي أن يشهد الاقتصاد الأميركي قدرة إنجازية قوية نسبيًا، مع أنها ستبقى أقل نِسبة قياسًا بالاقتصاد العالمي ككل [717]. هكذا، يبقى هذا التصور حافلًا بالتفاؤل، ويمكن الاقتصاد الأميركي حينها أن يمثّل نسبة أقل.

يمكن استخدام الشكل (10-1) أيضًا لتوقّع تراجع حصة الاقتصاد الأميركي حتى في الأعوام التي **تلي** عام 2021. وإذا كان التراجع السنوي هو ذاته ما بين عامَي 2000 و2021، فستتراجع حينها الحصة الأميركية من الاقتصاد العالمي إلى 12.2 في المئة مع حلول عام 2030، وإلى 9.1 مع حلول عام 2040، وإلى 6

في المئة مع حلول عام 2050. وحتى الإمبريالي الأكثر قناعة لا يمكنه أن يتوقّع أن تكون الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على إمبراطوريتها شبه العالمية الحالية في مثل هذه الأحوال.

يسهُل افتراض أن التراجع في الحصة الأميركية هو انعكاس للنمو المذهل للاقتصاد الصيني خلال العقود الأخيرة. وقد عرفت الصين بحق نموًا سريعًا تجاوز الولايات المتحدة باعتبارها الاقتصاد الأكبر في العالم على أساس تكافؤ القدرة الشرائية في عام 2014، غير أن هذا ليس هو السبب الوحيد لتراجع الحصة الأميركية؛ فضمن الاقتصادات العشرين الأكبر في العالم (مجموعة العشرين) (G20)، عرفت الولايات المتحدة منذ عام 2000 وتيرة نمو أبطأ بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي (وفق معيار الأسعار الثابتة) قياسًا بالدول الأخرى، باستثناء خَمسٍ منها [(718)].

الشكل (10-1): الحصة الأميركية من إجمالي الناتج المحلي العالمي بحسب تكافؤ القدرة الشرائية (**في المئة**) **ما بين عامَي 1980 و2021**



المصدر: من إعداد المؤلف استنادًا إلى موقع

World Bank, World Development Indicators (Washington, DC: World Bank, various years); International Monetary Fund.

يُعد تراجع الحصة الأميركية على مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي مؤشرًا مهمًّا على تواصل التراجع الإمبراطوري، لكنه ليس الوحيد. المؤشر الثاني هو الحصة الأميركية من التجارة العالمية - لا على مستوى البضائع فحسب، بل أيضًا على مستوى الخدمات. وكانت الإمبراطورية شبه العالمية تتأسس على دور مهيمن للولايات المتحدة في التجارة العالمية نتيجة قدرتها

على تشكيل الهندسة المؤسساتية للعولمة، وإحداث، إلى زمن قريب، وضع متميِّز بالنسبة إليها.
كان الإنجاز التجاري حاسمًا بالنسبة إلى ثروات كثير من الإمبراطوريات الأوروبية، خصوصًا الدنمارك وفرنسا وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة. وأدت التجارة دورًا أقل أهمية خلال الأطوار الأولى للإمبراطورية الإقليمية الأميركية؛ ذلك أن السياسة الاقتصادية كانت تتمركز بشكل كبير حول تعويض الواردات خلال القرن التاسع عشر. وأخذ هذا يتغير خلال النصف الأول من القرن العشرين، حين بُذلت محاولة جدية لفتح الأسواق الأجنبية أمام البضائع الأميركية، غير أن التوجه نحو سياسة تحرير التجارة لم يغدُ أولوية استراتيجية إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.
لم تبلغ الحصة الأميركية من مجموع التجارة العالمية، على مستوى البضائع والخدمات، المستوى ذاته قط الذي كان عليه نصيبها من إجمالي الناتج المحلي العالمي، لكنها كانت قريبة من ذلك مع نهاية القرن العشرين. وكانت سياسة الليبرالية على مستوى التجارة تخدم مصالح أميركا، ووصلت حصتها من الإجمالي العالمي إلى 16.2 في المئة في عام 2000 (يُنظر الشكل (10-2)) [(719)]. ونظرًا إلى أن وارداتها من البضائع والخدمات كانت تتجاوز كثيرًا صادراتها من البضائع والخدمات، فإن حصتها من الإجمالي العالمي بلغت في حينه 18.6 في المئة [(720)].

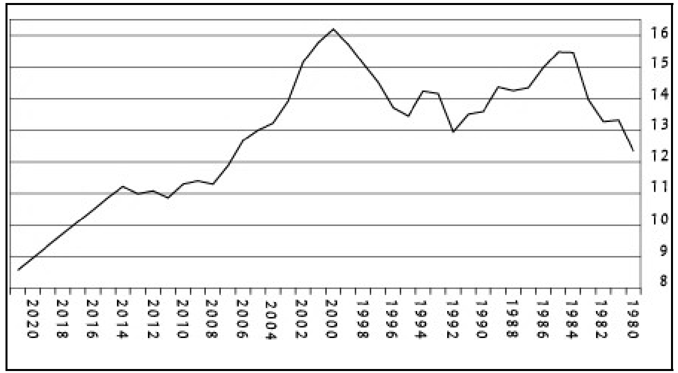
الإطار (10-1): الاعتماد على النفط والإمبراطورية الأميركية

ظل الاعتماد على النفط (حصة الاستهلاك التي يتم استيرادها) عاملًا رئيسًا محُدِّدًا بالنسبة إلى الإمبراطوريات الحديثة. وبعد أن أصبح ونستون تشرشل رئيس أركان البحرية البريطانية في عام 1911، أقدم على قرار مهم يتمثل في تحوُّل البحرية البريطانية من استخدام الفحم إلى استخدام النفط. ونظرًا إلى عدم وجود إنتاج محلي من النفط، مددت حكومته بالتالي دائرة نفوذ الإمبراطورية البريطانية إلى الشرق الأوسط بحثًا عن موارد مضمونة.

حينما قابل الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت الملك عبد العزيز بن سعود في عام 1943، وكان ذلك بعد مؤتمر يالطا مباشرة، أعلن أهمية النفط السعودي للمصالح الاستراتيجية الأميركية. وعلى حين غرة، وطَّدت الإمبراطورية الأميركية جذورها عميقًا في الشرق الأوسط، وبقيت هناك منذئذ.
حين عُقد اللقاء، كانت الولايات المتحدة مُصدّرًا صافيًا للنفط، غير أن روزفلت كان يعلم بأن هذا الواقع سيتغير؛ فمع حلول عام 1950، وصلت

الواردات الصافية من النفط إلى 8.4 في المئة من الاستهلاك، ومع حلول عام 1978، وصلت إلى 42.5 في المئة. وبعد مرور 20 عامًا، تجاوزت الحصة 50 في المئة قبل أن تبلغ الذروة، أي 60.3 في المئة، في عام 2005.
خلال تلك الأثناء، كانت كندا قد حلَّت محل المملكة العربية السعودية مصدرًا أساسيًا للواردات (كان حجم الواردات 40 في المئة في عام 2015). لكن ليس من حكومة أميركية يمكنها أن تنسحب من إمبراطوريتها في الشرق الأوسط ما دام الاقتصاد الأميركي يعتمد كثيرًا على جلب إمداداته من المنطقة.
منذ ذلك الحين، حدث أمران. أصبح الاقتصاد فعالًا أكثر على مستوى الوقود بفضل التحول التكنولوجي، خصوصًا في النقل، كما أن هناك تحولًا نحو قطاعات أقل كثافة على مستوى الطاقة. في الآن ذاته، أخذ الإنتاج الأميركي من النفط يتزايد عبر استعمال الوقود الطبيعي والتصديع المائي (fracking). نتيجة لذلك، تراجع الاعتماد على النفط بقوة مع حلول عام 2015 ليصل إلى 24 في المئة، مع 16 في المئة فقط من الواردات (ما يعادل 3.8 في المئة من الاستهلاك) تأتي من الشرق الأوسط.
هكذا فإن الاعتماد على النفط أخذ يتلاشى بسرعة كمبرر للإمبراطورية الأميركية في الشرق الأوسط. بطبيعة الحال، قد تأمل الإدارة في البقاء لأسباب أخرى، لكنها لن تعود قادرة على تبرير ذلك في إطار النفط. من هنا يبقى الانسحاب الإمبراطوري إمكانية حقيقية.

الشكل (10-2): حصة الولايات المتحدة من التجارة العالمية على مستوى البضائع والخدمات (في المئة) ما بين عامَي 1980 و2021



المصدر: من إعداد المؤلف استنادًا إلى موقع World Bank.

وبالنسبة إلى الأعوام اللاحقة، فإن التوقعات تفترض التغير السنوي ذاته في الحصة الأميركية، كما حدث في ما بين عامَي 2000 و2014.

غير أن منذ بداية الألفية الجديدة، تراجعت حصة أميركا من مجموع التجارة العالمية، على مستوى البضائع والخدمات بشكل كبير. إضافة إلى ذلك، كان التراجع سريعًا في الصادرات والواردات **على السواء** [(721)]، فما عادت الولايات المتحدة اليوم أكبر مصدر في العالم للبضائع والخدمات، حيث حلت الصين محلها في عام 2014، مع أنها لا تزال أكبر مستورد. وإذا ما جرى إسقاط مؤشر الصرف السنوي بالنسبة إلى حصة التجارة الأميركية في ما بين عامَي 2000 و2014 في المستقبل، فإنه سيتراجع حينها إلى 8.6 في المئة في عام 2021 [(722)].

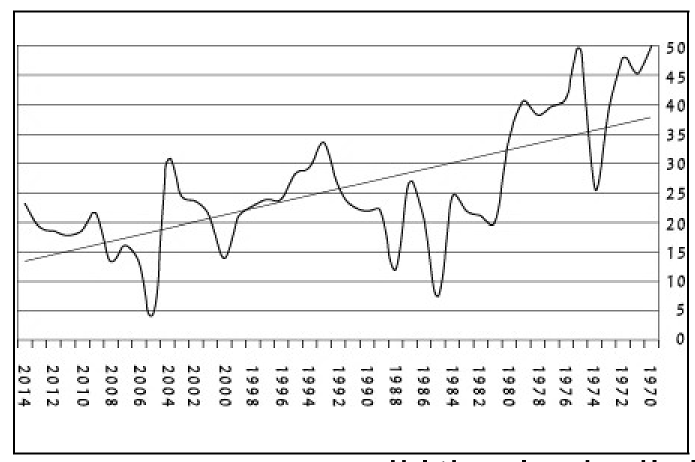
يُساعد هذا في تفسير فشل الولايات المتحدة في الدفع قُدُمًا بجولة الدوحة للمفاوضات التجارية التي انطلقت في عام 2001 إلى خاتمة ناجحة؛ فنظرًا إلى تراجع حصة الولايات المتحدة من التجارة العالمية بسرعة، ما عادت في وضع يسمح لها بفرض خاتمة ناجحة على المفاوضات. بدلًا من ذلك، فضَّلت أن تركزَ جهودها على ترتيبات تجارية تفضيلية (PTAs) مع عدد أصغر من الدول، حيث يمكنها أن تفرض إرادتها بسهولة.

ولعل المؤشر الثالث على هذا التراجع النسبي تقدمه الحصة الأميركية من صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي [(723)](net outward FDI). إن خاصية مميزة للإمبراطوريات هو الفائض على مستوى حساب الموازنة التجاري للمدفوعات يوازيه تدفقات رأس المال إلى الخارج. وكانت المملكة المتحدة في هذا الوضع تقريبًا على امتداد القرن التاسع عشر بأكمله، وكان لتصديرها رؤوس الأموال إلى دول مختلفة دور أساسي في الحفاظ على الإمبراطورية البريطانية.

انتقلت الولايات المتحدة إلى هذا الوضع في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حين تجاوزت صادرات البضائع الواردات [(724)]. منذ ذلك الحين فصاعدًا، تدفق رأس المال الخاص الأميركي بكميات متزايدة إلى مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك الدول التي تقع ضمن حدود إمبراطوريتها الإقليمية، أو تلك التي تشكل جزءًا من إمبراطوريتها غير الرسمية، مثل كوبا والمكسيك تباعًا [(725)]. تزامن هذا التدفق مع تكوين أولى المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات، والتي ستقوم بالهيمنة على تصدير رأس المال الأميركي.

الشكل (3-10): الحصة الأميركية من صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

الخارجي (**في المئة) بين عامَي 1970 و2014**



المصدر: من إعداد المؤلف استنادًا إلى موقع World Bank.

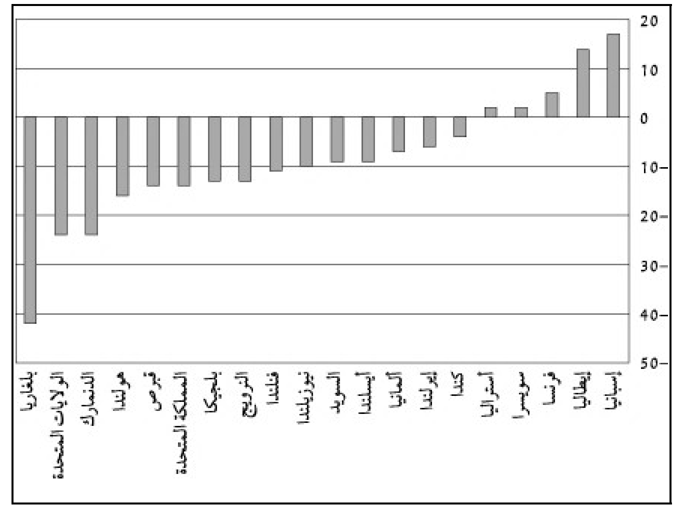
لم يتوقف تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي للشركات الأميركية خلال أعوام ما بين الحربين العالميتين، وانقطعت العملية بسبب الحرب العالمية الثانية. هكذا كان فتح أسواق أجنبية أمام توغل رأس المال الأميركي أولوية استراتيجية بعد الحرب، وكانت السياسة على العموم ناجحة. ففي عام 1970، على سبيل المثال، كانت الشركات الأميركية تستحوذ على نصف صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي (يُنظر الشكل (10-3)) وحوالى حصة كبيرة من مخزون الاحتياط العالمي [(726)].

تخضع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حركة تقلبات من عام إلى آخر. غير أن منذ عام 1970، بقي هناك اتجاه نحو الانحدار في الحصة الأميركية (يُنظر الشكل (10-3)). كما أن الحصة الأميركية من **المخزون** العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي، والذي هو أقل تقلبًا، أظهر توجهًا مماثلًا. في عام 2014، مثلًا، تراجع الاستثمار ليصل إلى ما دون الـ 25 في المئة، فكان يبلغ قرابة 40 في المئة في زمن قريب، مثل عام 2000 [(727)].

مع ذلك، يبقى ربع الاحتياط العالمي من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي حصة ضخمة، كما أن القيمة المطلقة (6,3 تريليونات دولار) كبيرة جدًّا، وذلك بفعل الطبيعة العالمية لكثير من الشركات الأميركية واستثماراتها الضخمة حول العالم. غير أن الحصة الأميركية من مجموع التدفق والاحتياط تُظهر منحًى تراجعيًا، ومن الممكن أن يتواصل ذلك. كما أن قوانين الضرائب التي شجعت ذلك التدفق الكبير في الماضي ما عادت ملائمة، ومن المحتمل أن تصبح أقل ملاءمة في المستقبل [(728)]. كما أن ما عاد من الممكن اللجوء إلى خيار القوة «الخشنة» الأميركية التي كانت تُستعمل في الماضي

بشكل منتظم، للدفاع عن المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات. وبات على حكومة الولايات المتحدة الأميركية والمؤسسات المتعددة الجنسيات أن تعتمد، شيئًا فشيئًا، على أنظمة التحكيم التي تقوم وفق اتفاقيات استثمار ثنائية أو متعددة الأطراف، حيث لا يمكن التكهن بالنتائج.

الشكل (10-4): التغيرات في ترتيب الدول العشرين الأولى بحسب متوسط العمر المتوقع ما بين عامَي 1960 و2014



المصدر: من إعداد المؤلف استنادًا إلى موقع World Bank.

يمكن اعتبار المعايير الثلاثة التي اختيرت لإثبات التراجع الاقتصادي الأميركي النسبي هي الأهم في ما يخص موضوع القوة الإمبراطورية. غير أن يجدر بنا أن نضيف معيارًا آخر هو معيار متوسط العمر المتوقَّع؛ فهذا المعيار يؤشر على السلامة الاقتصادية والاجتماعية النسبية، ويُستعمل غالبًا لقياس مدى تقدم دولة ما. ولم يسبق للولايات المتحدة قط أن شهدت أعلى متوسط عمر في العالم، غير أنها كادت في عام 1960 تقترب من عتبة 70 عامًا (أربعة أعوام فقط أقل من النرويج، الدولة التي كانت تصنَّف في المرتبة الأولى على مستوى متوسط العمر حينها) [(729)].

إذا صنَّفنا متوسط العمر في البلدان الـ 20 المستقلة المتصدِّرة في عام 1960، وقارناه بالمتوسط المتوقَّع للدول ذاتها اليوم، يمكننا أن نلاحظ كيف تغيَّر تصنيف كل دولة خلال هذه الأعوام (يُنظر الشكل (10-4)). في هذا الصدد، بقيت الولايات المتحدة الأسوأ من حيث ما حققته (باستثناء بلغاريا)، وذلك لأن

متوسط العمر لم يتحسن قياسًا بأي مكان آخر. إضافة إلى ذلك، فإن متوسط العمر في الولايات المتحدة الآن أدنى منه في تشيلي وكوستاريكا وكوبا، من دون ذكر المستعمرات الأميركية (غوام وبورتوريكو وجزر فيرجين) [(730)].

تُظهر الأشكال الأربعة (من (10-1) إلى (10-4)) التي أشرنا إليها سابقًا مدى التراجع الاقتصادي الأميركي النسبي خلال الأعوام الأخيرة. هذا لا يعني أن الاقتصاد الأميركي يشهد تراجعًا مطلقًا (كما يبدو ذلك واضحًا)، غير أن كثيرًا من مظاهره طرحت تحديات بالنسبة إلى الحفاظ على الإمبراطورية الأميركية. إلى جانب التراجع النسبي، تساعد هذه الأشكال على تفسير التراجع الإمبراطوري الذي يجري حاليًا. سننتقل الآن إلى بحث هذه المظاهر.

ثانيًا: من دائن إلى مدين

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، انتقل الاقتصاد الأميركي بسرعة عائدًا إلى موقع الفائض، سواء على مستوى ميزانية الحكومة وحتى، بمعدل أكبر، على مستوى الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وعلى الرغم من الضغوط التي فرضها الإنفاق العسكري خلال فترة الحرب الباردة، واصل الاقتصاد نموه بشكل عادي نسبيًا حتى بداية ستينيات القرن العشرين.

في تلك المرحلة، خيّم وضع «طبيعي جديد»: حرب فيتنام أدت إلى زيادة ضخمة في النفقات العامة، فتحوّل صافي مدَّخرات الحكومة الفدرالية سلبيًا وارتفع عجز الميزانية بشكل ملحوظ [(731)]. بعد ذلك، وخلال سبعينيات القرن الماضي، تداعى الحساب الجاري لميزان المدفوعات وأدّى إلى العجز، ومع نهاية الثمانينيات، أصبحت الولايات المتحدة دائنًا صافيًا بحيث تراجعت أرصدتها من المدخرات الدولية أمام قيمة الأصول الأميركية الموجودة في ملكية الأجانب [(732)].

تواصل تدفّق رأس المال إلى الخارج (تزايد في الواقع)، لكن كان يجب حينها تمويله عن طريق الاستدانة من الخارج. ولو أن الولايات المتحدة لم تكن تحظى بوضع متميز، نظرًا إلى قدرتها على استصدار الدَّين بعملتها الخاصة والاستعمال المستمر للدولار كعملة احتياطية دولية أساسية، لحدثت بلا شك أزمة كانت ستؤدي إلى إدخال تغييرات بنيوية أساسية على الاقتصاد الأميركي.

إن تلك المرحلة التي سيطر فيها وضع «طبيعي جديد» كانت إذًا بعيدة كل البعد عن أن تكون وضعًا سليمًا، ووضعت طبيعة الإمبراطورية شبه العالمية نفسها على المحك. لإدراك مغزى ذلك، من الضروري القيام بعمليات حسابية بسيطة. يمكن التعبير عن ناتج (إجمالي الناتج المحلي) لدولة ما باعتباره مجموع الاستهلاك الخاص والاستثمار، الإنفاق العام، والصادرات ناقص الواردات. غير أن الناتج هو مثله مثل الدخل الذي يعادل بدوره مجموع الإنفاق والادخار من مجمل المصادر. إن عملية حسابية صغيرة تفضي إلى المعادلة المتطابقة البسيطة التالية:

الاستثمار الخاص زائدًا العجز الحكومي
يساوي
المدخرات الخاصة زائدًا العجز في الحساب الجاري [(733)]

تدعى هذه الصيغة معادلة متطابقة؛ ذلك أنها تبقى صحيحة في جميع الأوقات بالنسبة إلى جميع الدول. غير أنها صِيغت على هذا النحو لتفسير خصوصيات الاقتصاد الأميركي خلال العقود الأخيرة؛ فكلما تزايد العجز الحكومي، على سبيل المثال، من دون أي تغيير على مستوى الاستثمار الخاص أو المدخرات الخاصة، ازداد العجز في الحساب الجاري (الواردات أقل من الصادرات) أيضًا، والعكس صحيح. وإذا كانت المدخرات الخاصة مساوية تقريبًا للاستثمار الخاص، فعلى العجزين إذًا أن يكونا متساويين [(734)].

لننظر بداية إلى الاستثمار الخاص. يُقسّم مكتب التحليل الاقتصادي (BEA)، وهو المصدر الرسمي للإحصاءات القومية الأميركية، هذا الاستثمار إلى استثمار الأعمال في البنى والتجهيز ومنتجات الملكية الفكرية، إلى جانب الاستثمار في مباني الأُسر السكنية. وثمة أيضًا مكوّن صغير يمثّل التغيرات في جردة الموجودات الخاصة.

كان التغيير الأساسي، معبَّرًا عنه كنسبة مِئوية من إجمالي الناتج المحلي في الأعوام الـ 50 الأخيرة، هو الزيادة في استثمار عالم الأعمال في الممتلكات الفكرية. وكان هناك خلال تلك الفترة الطويلة حلقات أعمال ملحوظة أدت إلى سلسلة صعود وهبوط في حصة الاستثمار الخاص في إجمالي الناتج المحلي. شملت هذه صعودًا في سبعينيات القرن الماضي وهبوطًا في ثمانينياته؛ صعودًا في التسعينيات وهبوطًا في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين؛ تلاه صعود منذ نهاية فترة الركود الاقتصادي الكبير (2007-2009).

غير أن المذهل بخصوص إجمالي الاستثمار الخاص - مع العلم بجميع التغييرات الأخرى التي عرفها الاقتصاد الأميركي - هو غياب توجّه بعيد المدى يرتبط بحصته الإجمالية من إجمالي الناتج المحلي رغم تزايد الاستثمار في الممتلكات الفكرية. وتأرجحت الحصة بين 15 و20 في المئة مع وجود استثناء وحيد - الانهيار خلال فترة الركود الاقتصادي الكبير (2007-2009). لِذا، علينا البحث في أماكن أخرى لفهم سبب انتقال الولايات المتحدة من دائن (صافٍ) إلى مدين (صافٍ).

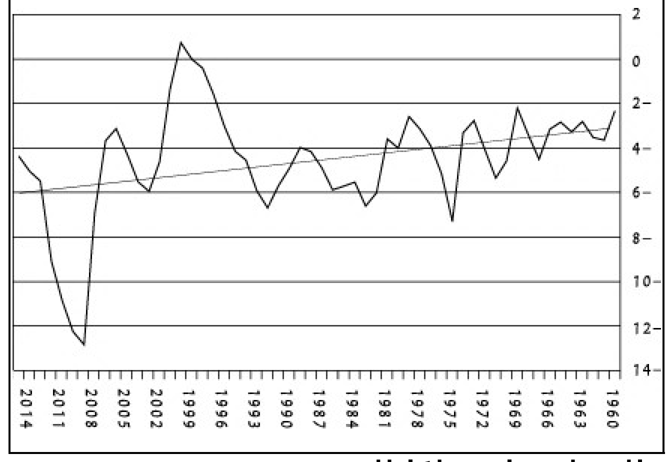
لا داعي للبحث كثيرًا؛ فالجزء التالي من المعادلة المتطابقة أعلاه هو العجز الحكومي، وقد ظل حجمه مصدر قلق أعوامًا عديدة. لكن الحكومة الأميركية بقيت، كما جرت العادة، محافظة على المستوى المالي، ولا تعرف عجزًا كبيرًا إلا خلال فترات الطوارئ القومية فحسب. وفي الواقع، قبل الحرب العالمية الثانية كان العجز على مستوى الميزانية استثناءً لا القاعدة.

ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى عبَّر الرأي العام الأميركي مرة أخرى، وبوضوح، عن تفضيله ميزانيات متوازنة: «في آب/أغسطس 1946، وفي ما يتعلّق بالمجهود الحربي الذي شارف على نهايته، طُرح السؤال التالي على مجموعة من الأشخاص شملهم استطلاع ‘ما هو في رأيك أهم شيء يجب القيام به في العام المقبل - أهو موازنة الميزانية أم تخفيض ضرائب الدخل؟’ رأى 71 في المئة أن من الأفضل موازنة الميزانية، وأعطى 20 في المئة فقط الأولوية لتخفيض الضرائب» [735].

ونظرًا إلى تلك المواقف، لم تكن ضآلة أو انعدام العجز المالي أمرًا مفاجئًا في الأساس خلال أعوام عديدة بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث عارض الكونغرس اقتراحًا للرئيس كينيدي في عام 1962 يتعلق بتخفيض الضرائب خشية عواقب وخيمة قد تترتب على الميزانية.

غير أن الالتزامات الإمبراطورية ستتخطى الاستقامة المالية. أدت حرب فيتنام إلى تضخم في الإنفاق الحكومي وتزايد العجز المالي بشكل ملحوظ (يُنظر الشكل (10-5)). وبُذل في وقت لاحق كثير من الجهود للتخلص من العجز، لكن واحدًا منها فقط تكلّل بالنجاح. كان هذا خلال ولاية الرئيس كلينتون الثانية (1997-2001)، حين أعاد مزيجٌ من التغييرات الضريبية وحُسن الحظ خلال فترة وجيزة الحسابات المالية إلى بلوغ الفائض [736]. غير أن سرعان ما عاد العجز، حيث يوضح خط المنحنى في الشكل (10-5) كيف اتسع خلال نصف القرن الأخير.

الشكل (10-5): العجز الحكومي كحصة من إجمالي الناتج المحلي (في المئة) بين عامَي 1960 و2015



المصدر: من إعداد المؤلف استنادًا إلى

US Bureau of Economic Analysis website, at: http://www.bea.gov/

يشمل العجز الحكومي مجموع الحسابات المالية على صعيد الولايات الفدرالية ككل؛ إذ واجهت ولايات كثيرة، ولا تزال تواجه، مشكلات، لكنها تبقى عرضة لقيود أكبر حين يتعلق الأمر بالعجز القائم قياسًا بالحكومة الفدرالية. فلا غرابة إذًا في أن ندرك أن السلطات في العاصمة واشنطن كانت المسؤولة عن مجمل حجم العجز، بمعدل يراوح منذ عام 1960 بين 60 و100 في المئة.

يُظهر الشكل (10-5) العجز باعتباره جزءًا من إجمالي الناتج المحلي اتجاهًا منحدرًا بقوة بعد عام 1960. وقد عرفت بعض الدول الأخرى بين حين وآخر عجزًا أكبر بوصفه جزءًا من إجمالي الناتج المحلي، من دون أن تحظى حتى بامتياز استصدار الدَّين بعملتها الخاصة. ولعل هذا ما يفسر ارتياح بعض الأميركيين بشأن العجز، حيث يعتبرونه مرة أخرى مثالًا للاستثناء الأميركي.

غير أن ما يعجز الشكل (10-5) عن تسليط الضوء عليه هو مقياس حجم الأرقام المطلقة؛ فالعجز الحكومي يصل كل عام إلى معدل يقترب من 500 مليار دولار - وهو رقم يتجاوز إجمالي الناتج المحلي لأي دولة في العالم ما عدا الدول الـ 15 الكبرى. ولو حدث هذا في عام واحد فقط، لكان من السهل نسبيًا التغاضي عنه، غير أنه أخذ يتكرر كل عام. نتيجة لذلك، ومنذ عام 2001 حتى عام 2015 يكاد حجم العجز المتراكم أن يصل إلى 14 تريليون دولار، أي ما يعادل قيمة إجمالي الناتج المحلي الأميركي في عام 2006.

لو أن المدَّخرات الخاصة ازدادت على نحو ملحوظ، لكان من الممكن تمويل هذا العجز الحكومي الكبير من دون الاستدانة من باقي دول العالم. وكان هذا سيتطلب تقليصًا في الاستهلاك كجزء من إجمالي الناتج المحلي، وكانت تداعيات ستترتب عنه لناحية توزيع الدخل، لكنه لم يكن ليهدد ركائز الإمبراطورية شبه العالمية.

غير أن ما حدث في واقع الأمر هو العكس تمامًا. **تراجعت** المدَّخرات الخاصة كجزء من إجمالي الناتج المحلي بدل أن تزيد، ليس لأن عالم الأعمال لا يوفّر أكثر، ولكن لأن الأسر زادت من حجم استهلاكها. وكادت المدَّخرات الشخصية، والتي كانت تشكل حوالى 10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في الجزء الأول من سبعينيات القرن الماضي، أن تختفي بعد أربعين عامًا من ذلك [(737)].

إن أسباب هذا التراجع في المدَّخرات الشخصية معروفة جدًا؛ فالأُسر الأميركية غدت مدمنة على الديون، يساعدها في ذلك نظام مالي وتَسوّقي يبتكر دومًا أساليب أكثر دهاء، لتشجيع الزيادة في الاستهلاك. نتيجة لذلك، زادت قروض الاستهلاك (بغض النظر عن الرهانات) بما هي جزء من إجمالي الناتج المحلي تقريبًا من دون انقطاع، وفي بداية عام 2016 حققت رقمًا قياسيًا وصل إلى 20 في المئة [(738)].

لم يترك تَدنّي المدخرات الخاصة للولايات المتحدة من خيار آخر سوى الاستدانة من الخارج (يُنظر المعادلة أعلاه). هكذا انتقل الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى العجز. إن الموازنة بين صادرات البضائع ووارداتها، والتي كانت تشهد فائضًا لما يقارب قرنًا من الزمن، أصبحت سلبية في عام 1971 ثم بقيت على هذا النحو بشكل دائم منذ عام 1976. كما سار الحساب الجاري على المنوال ذاته بحيث بات يعاني العجز باستمرار منذ عام 1982، باستثناء عام واحد فقط.
في البداية كان العجز بسيطًا؛ ففي عام 1982، على سبيل المثال، اقترضت الولايات المتحدة 11,6 مليار دولار أميركي «فقط». غير أن الأرقام كانت تتجاوز خلال ثلاثة أعوام 100 مليار دولار، ومع حلول عام 2000، كانت قد تجاوزت 400 مليار دولار. وخلال عام واحد (2006)، تجاوزت الأرقام 800 مليار دولار. كما أن متوسط معدل الاقتراض خلال الأعوام الـ 15 الأولى من القرن الجديد كان يتجاوز 500 مليار دولار.
مُنح الأجانب تشكيلة واسعة من الأصول الأميركية يمكنهم الاختيار من بينها، بما في ذلك السندات وحقوق الملكية والشركات والممتلكات العقارية، وحتى الأعمال الفنية. وعلى العموم، كانت ردة فعلهم إيجابية، نظرًا إلى اعتبار الولايات المتحدة ملاذًا آمنًا رغم الربح القليل المستخلص من كثير من الأصول (خصوصًا الدَّين الحكومي). نتيجة لذلك، كانت قيمة رصيد الأصول التي يمتلكها الأجانب تزداد كل عام تقريبًا، لا بشكل مطلق فحسب، بل كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي أيضًا.
تزعم الإدارات الأميركية أنها لا تكترث للأمر. وفي البداية، لم يكن من الصعب فهم سبب ذلك؛ إذ كانت الجهات الأجنبية التي تشتري الشركات هي في الغالب شركات خاصة من أوروبا الغربية أو اليابان التي تُعَد حكوماتها أعضاء في الناتو أو تربطها بالولايات المتحدة تحالفات أمنية. كما أن من يقتني سندات حكومية كان في الغالب إما حكومات وإما مؤسسات تنتمي إلى الدول ذاتها.
ولكن، بقيت الحاجة إلى الاقتراض كبيرة جدًا بحيث ما عاد شراء الأصول الأميركية يقتصر على أولئك الذين ترتبط مصالحهم الأمنية بمصالح أميركا ارتباطًا وثيقًا. وبقيت جميع الدول الأجنبية التي تملك فائضًا ضخمًا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات تعيد تشغيل مواردها في الولايات المتحدة لأن الأخيرة موطن أكبر تشكيلة من الأصول ذات السيولة الأضخم. وتشمل هذه الدول كلًّا من الصين و - حتى انهيار أسعار النفط في عام 2015 - روسيا والسعودية وفنزويلا.
يفوق مجموع الأصول الخارجية (أي الأصول الأميركية التي يمتلكها الأجانب) إجمالي الناتج المحلي للبلد، ولعل أكثرها شهرة هو التزامات الحكومة الفدرالية الأميركية بدفع الديون المستحقة للأجانب. ومع نهاية السنة المالية

2016، كانت هذه التعهدات تُقدَّر بمبلغ 6,3 تريليونات دولار - حوالى ثلث المجموع [(739)]. ثم هنالك ديون النظام المالي لمصلحة الأجانب، إضافة إلى ديون القطاع غير المالي والقروض بين الشركات التي تقدم مجموعًا إجماليًا يقدَّر بِـ 19 تريليون دولار بالنسبة إلى وضع إجمالي الدَّين الخارجي للولايات المتحدة [(740)].

ومع أن الأرقام تبدو كبيرة، فإنها ليست نهاية القصة بأي حال من الأحوال؛ إذ كان رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يُقدَّر بِـ 5,4 تريليونات دولار مع نهاية عام 2015، ويشمل بعضًا من الأسماء الوازنة في مجال الأعمال الأميركية، والتي هي الآن ضِمن ملكية أجانب [(741)]. ثم هنالك تلك الأصول التي يتحكم فيها الأجانب، مثل المباني السكنية، التي من الصعب تحديد قيمتها، إضافة إلى أشياء أخرى تبدو مِلكيتها معقدة بسبب تعقُّد ترتيبات الائتمان. وفي المجموع، تربو قيمة السندات الخارجية التي يمتلكها الأجانب على 30 تريليون دولار.

كان لمَدى هذه الأصول الخارجية الأميركية ونموها المطّرد، نتيجة الاقتراض الأميركي سنويًا، تداعيات حَساسة على الإمبراطورية شبه العالمية. ومع الزيادة في معدَّلات الفائدة، فإن تكلفة استصدار دَين جديد وجدولة الرصيد القائم من الأصول الخارجية سترتفع. وسيكون على أميركا في آخر الأمر أن تتدبر شؤونها في حدود إمكاناتها، وهذا سيتضمن تقليصًا للإنفاق العسكري الذي لم يشهد تقريبًا أي تغيير خلال هذا القرن؛ ذلك أن الولايات المتحدة ظلت تقترض من الخارج. والخلاصة هي أن التراجع الإمبراطوري الذي كان قد انطلق منذ مدة سيستمر.

إنما لم يزل كثير من الأميركيين ينكر هذه الحقيقة؛ فالولايات المتحدة، كما يُقال، لا يمكنها استصدار الدَّين للأجانب بمعدلات فائدة قليلة فحسب، بل في وسعها أيضًا أن تجني فوائد أكبر على الأصول الأجنبية التي تملكها حاليًا، وتجني أرباحًا خلال العملية، مع أن الدولة تبقى دائنة صافية [(742)]. ثمة رأي آخر يذكّرنا برأي جون مينارد كينز، وهو أن الحفاظ على الوضع الراهن (الستاتيكو status quo) يصب في مصلحة الأجانب الذين يمتلكون أصولًا أميركية ذات قيمة كبيرة [(743)]. وآخرون اعتبروا أن للاختلالات التي تشوب الاقتصاد الأميركي القدرة على تصحيح ذاتها بذاتها، وبالتالي لا حاجة إلى القيام بأي إجراءات تصحيحية [(744)].

الإطار (2-10): أصول الولايات المتحدة الأميركية الخارجية والمملكة العربية

السعودية

عندما صادق مجلس الشيوخ الأميركي بالإجماع على مشروع قانون في أيار/مايو 2016 يسمح لأقارب ضحايا هجمات 11 أيلول/سبتمبر [2001] مقاضاة أي مسؤول سعودي متورط في الهجمات، أعلنت المملكة العربية السعودية أنها ستكون مُجبرة على بيع أصولها الخارجية الأميركية من أجل حماية نفسها من المتابعات القضائية في حال أصبح المشروع قانونًا.

حدد وزير الخارجية السعودي قيمة الأصول بمبلغ 750 مليار دولار. فاجأ هذا المبلغ الجميع، ذلك أن الأرصدة السعودية من السندات الحكومية وأصول أخرى لم تكن معروفة لدى الرأي العام حينها، بل كانت مطمورة في إحصاءات الخزينة الأميركية ضمن أرصدة «دول الشرق الأوسط المصدِّرة للنفط».

كان رد الخزينة الأميركية هو أنها كشفت أول مرة أن المملكة العربية السعودية كانت تملك في نهاية آذار/مارس 2016 حوالى 120 مليار دولار من السندات. كما أن رصيدها من الاستثمار المباشر الخارجي معلوم أيضًا لدى السلطات الأميركية، غير أن الرأي العام لم يكن لديه علم بذلك (يدعي مكتب التحليل الاقتصادي أن سبب ذلك يعود إلى «تجنب الكشف عن معطيات الشركات الفردية»). وحتى التقديرات الأكثر سخاء لم تكن تقدرها بأكثر من 30 مليار دولار.

ذلك أبقى فرْقًا قدره 600 مليار دولار على الأقل بين ما تزعم الحكومة السعودية أنه يدخل في إطار حقوقها على مستوى السندات وما كشفت عنه الإحصاءات الأميركية. يعود جزء من هذا الفرْق إلى استعمال السعوديين فضاءات أخرى، مثل جزر كايمان (Cayman Islands)، لشراء سندات الخزينة. علاوة على ذلك، لا يدخل جزء من الاستثمار الأجنبي المباشر السعودي في صنف الاستثمار المباشر الأجنبي، ذلك أنه لا يبلغ المستوى الذي يمكن أن يؤهل صاحبه ممارسة «النفوذ»، ناهيك عن أن الأصول التي يمتلكها الأفراد لا يمكن اعتبارها سعودية إذا كان مالكوها المستفيدون قد اختاروا إخفاء هوياتهم.

وحتى بعد إجراء هذه التعديلات كلها، من الصعب ردم الهوة تمامًا، ما يشير إلى أن وزير الخارجية السعودي لم يدلِ بكل الحقيقة. إضافة إلى ذلك، أثيرت تساؤلات حول كيفية التخلص من الأصول من دون إلحاق ضرر جدي بالاقتصاد السعودي.

صادق مجلس الشيوخ على مشروع القانون المقدَّم في حينه من الكونغرس، رغم وجوب تخطّيه فيتو رئاسيًا، غير أن القرار لم يمنح سوى ما يكفي من

التحفّظ للإدارة الأميركية حتى لا تقوم السعودية بتنفيذ وعيدها. غير أن هذا الفصل ألحق بالعلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ضررًا موقتًا، وزاد من فرص قطع العلاقات الإمبراطورية في يوم من الأيام.

يعلّمنا التاريخ أن الدائنين الصافين هم عادة في وضع سيئ للغاية في القضايا الدولية. وقد اكتشفت اليونان وبعض الدول الغارقة في الديون هذا الدرس بكل تداعياته في أزمة منطقة اليورو بعد عام 2008. وحينما كانت الولايات المتحدة دائنًا صافيًا، فإنها لم تكن تخشى استعمال قوة المقايضة إلى درجة بلوغ تأثيرات كارثية حتى مع حلفائها [(745)]. ومن غير الواقعي افتراض ألا تتصرف بلدان مقرضة أخرى بالطريقة ذاتها حينما تسنح الفرصة (الإطار (10-2)).

ثالثًا: رأس المال والابتكار

تحتاج الإمبراطوريات الناجحة إلى الاستثمار القوي في المستقبل، مُعتمدة قدر المستطاع على استمرار دفق ابتكارات مواطنيها إذا ما هي أرادت أن تحافظ على وضعها المهيمن. في المقابل، يمثّل العجز في الدفع قُدُمًا بتغيير تكنولوجي عبر إبداعات محلية علامةً مؤكدة على أن الإمبراطورية تتخبط في المشكلات؛ فمع نهاية القرن الثامن عشر، على سبيل المثال، كانت الإمبراطورية العثمانية تعتمد كثيرًا على البعثات الأجنبية للحفاظ على قدرتها التنافسية في الحروب البحرية، ولكن منافسيها الأوروبيين سارعوا إلى استغلال الفرصة لجعلها في مصلحتهم [(746)].

بعد الاستقلال، برهنت الإمبراطورية الأميركية على مدى قَرنين على الأقل، عن حيويتها القوية كلما تعلق الأمر بمراكمة رأس المال وبالإبداع. وقد كانت الابتكارات تتدفق بقوة وسرعة - وفي الواقع كانت العملية قد انطلقت حتى قبل الاستقلال - ما منح الولايات المتحدة سمعة جديرة بالاحترام والتقدير بالنسبة إلى التقدم التكنولوجي وروح المبادرة وتنظيم المشروعات.

كان روبرت غوردن قد درس هذه العملية بعمق في حالة الولايات المتحدة:

لعل المبدأ الناظم المفيد لفهم وتيرة النمو منذ عام 1750 هو تعاقب ثلاث ثورات صناعية. الثورة الأولى (IR #1) باختراعاتها الأساسية ما بين عامَي 1750 و1830 أنتجت المحركات البخارية ونسيج القطن وسكك الحديد. الثورة الثانية (IR #2) كانت الأكثر أهمية، وذلك بابتكاراتها الرئيسة الثلاثة للكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلي والمياه الجارية، مع إمكانية ضخها داخل المنازل، في الفترة الوجيزة نسبيًا ما بين عامَي 1870 و1900. وكانت كلتا الثورتين الأوليين بحاجة إلى 100 عام حتى يتسنّى لآثارها الكاملة أن تخترق الاقتصاد. وخلال العقدين ما بين عامَي 1950 و1970، كانت نتائج الثورة الصناعية الثانية لا تزال تُحْدث تغييرًا في الاقتصاد، بما في ذلك تكييف الهواء والأجهزة المنزلية ونظام الطرق السريعة بين الولايات.... بدأت ثورة الكمبيوتر والإنترنت (IR #3) في

حوالى عام 1960، وبلغت ذروتها في حقبة الـ دوت. كوم (dot.com) في أواخر تسعينيات القرن العشرين [(747)].

أدت هذه الثورات الصناعية الثلاث دورًا محوريًا في نمو إجمالي الناتج المحلي الأميركي منذ الاستقلال. غير أن النمو ذاته لا يمكن إرجاعه إلى تراكم رأس المال فحسب، بل إلى عوامل أخرى أيضًا. ويمكن أن يبرهَن عن ذلك بشكل رسمي من خلال إطار محاسبي يُعرف بدالة الإنتاج كوب-دوغلاس (Cobb-Douglas production function)، وقد استخدمه الاقتصاديون جيلًا بعد جيل. وهو في صيغته الأكثر بساطة، يقضي بإمكانية تفسير نمو إجمالي الناتج المحلي عن طريق تراكم رأس المال ودخول [جمع دخْل] العمل، إضافة إلى الفاعلية التي يتم من خلالها مزج هذين الدخلين (الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (TFP)).

تُعَد الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج سرّ النمو والأكثر أهمية من نواح عديدة؛ فهي تعتمد بوضوح على التقدم التكنولوجي، غير أن هذا ليس تفسيرًا كافيًا. إن دراسة الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج في الولايات المتحدة التي أنجزها صندوق النقد الدولي تقدّم تعريفًا جيدًا لما يشمله ذلك: «عمومًا، تسلط الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج الضوء على الفعالية التي يتم من خلالها مزج العمل برأس المال لإنتاج المردود. هذا لا يعتمد على مدى قدرة مجال العمل على الابتكار فحسب، بل يعتمد أيضًا على مدى نشاط الأعمال في بيئة مؤسساتية، منظّمة، وقانونية تشجع المنافسة، وتزيل العبء الإداري غير الضروري، وتقدم بنية تحتية فعالة، وتسمح بحصول تمويل ميسَّر» [(748)].

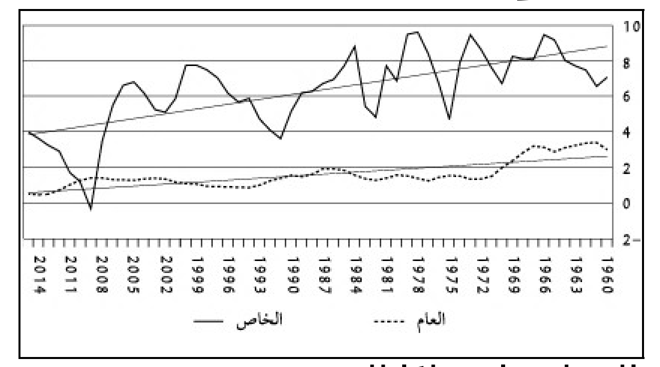
إن العناصر الثلاثة التي تشكل نموذج كوب-دوغلاس (الرأسمال والعمل والإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج) شكلت عامل قوة داعم للاقتصاد الأميركي، وساهمت في نجاحه على امتداد عقود من الزمن، كما أنها ساعدته في تحقيق الهيمنة العالمية. غير أن هذه العناصر الثلاثة هي الآن أقل فاعلية في ضمان النمو، وقد زاد ذلك من الضغوط التي أثقلت كاهل الإمبراطورية الأميركية. أما لماذا تبدو الأمور كذلك، فهذا يحتاج إلى تفسير. بداية سنتطرق إلى عنصر تراكم رأس المال.

كما أُشير آنفًا (يُنظر المبحث الثاني من الفصل العاشر)، بقي الاستثمار الإجمالي للقطاع الخاص، باعتباره جزءًا من إجمالي الناتج المحلي، ثابتًا إلى حد ما في الولايات المتحدة ولأعوام عديدة. غير أن ما يهم بالنسبة إلى النمو الاقتصادي هو **صافي** الاستثمار (أي الاستثمار الإجمالي ناقصًا استهلاك رأس المال المحدد). يعتمد هذا الانخفاض (depreciation)، كما يُدعى غالبًا، وإلى حد ما، على نظام الضرائب الذي صار سخيًا بشكل متزايد بعد عام 1980. وكانت النتيجة أن انتقل استهلاك رأس المال المحدد من حوالى 50 في المئة من الاستثمار الإجمالي للقطاع الخاص قبل عام 1980 إلى حوالى 80 في المئة في الوقت الحاضر [(749)].

تَرتب عن ذلك تراجع **صافي** الاستثمار المحلي الخاص كجزء من إجمالي الناتج المحلي (يُنظر السطر الأعلى من الشكل (10-6)). وقد كان متوسط الحصة يُحدد بحوالى 8 في المئة قبل عام 1980، لكنه أخذ يتراجع بعد ذلك حتى أصبح سلبيًا خلال فترة الركود الاقتصادي الكبير؛ ذلك أن استهلاك رأس المال المحدد كان أكبر من إجمالي الاستثمار. كما أن التعافي منذ ذلك الحين رفع المعدل بنحو 4 في المئة فقط (نصف ما كان عليه قبل عام 1980).

لئن كان صافي الاستثمار **العام** قد ارتفع لتَجاوز الركود، فما كان لهذا أن يثير الكثير من الاهتمام. غير أن الضغط على الإنفاق الفدرالي أدى إلى اقتطاع في الاستثمار العام، وتهاوي صافي الاستثمار العام كجزء من إجمالي الناتج المحلي (يُنظر السطر الأخير من الشكل (10-6))؛ فصافي الاستثمار العام، الذي كان قد اقترب من 4 في المئة خلال ستينيات القرن الماضي، هو الآن أقل من 1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، كما أنه ارتفع بشكل متواضع فقط خلال فترة الركود الاقتصادي الكبير، وذلك لأن العديد من المحفزات المالية تتكون من إعفاءات ضرائبية وزيادات في الإنفاق الجاري بدل الاستثمار المحدد [(750)].

الشكل (10-6): صافي الاستثمار الخاص والاستثمار المحلي العام (في المئة من إجمالي الناتج المحلي) بين عامَي 1960 و2015



المصدر: من إعداد المؤلف استنادًا إلى موقع
US Bureau of Economic Analysis website, http://www.bea.gov/

إن تراجع صافي معدل الاستثمار يمثّل معضلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ ذلك أنه يقوّض كثيرًا مما يدعم دورها كقوة مهيمنة في العالم؛ فعلى سبيل المثال، كان من الضحايا الرئيسين لتراجع صافي معدل الاستثمار (العام

والخاص) هو الإنفاق في البنية التحتية التي تُعتبر أساسية بالنسبة إلى قدرة مؤسسات الأعمال التنافسية [(751)]. ولقد باتت الولايات المتحدة، التي كانت تتبوأ الصدارة عالميًا حتى عام 1990 وِفق بعض المعايير، تعرِف تدنيًا على مستوى البنية التحتية كمًّا ونوعًا، قياسًا بدول أخرى. وفي كثير من الاستطلاعات، لما عادت الولايات المتحدة تُصنَّف ضمن المراكز العشرة الأولى [(752)].

لا شك في أن المواطنين في أغلبهم، وكثيرين من الزوار عاينوا حالة البنية التحتية الأميركية المتردية التي تمتد من الجسور المتداعية إلى الطرق المزدحمة والأنابيب التي يعلوها الصدأ. وبتعبير الجمعية الأميركية للمهندسين المدنيين (ASCE)، «حتى يكون الاقتصاد الأميركي الأكثر تنافسية في العالم، نحن بحاجة إلى نظام بنية تحتية من الدرجة الأولى - أنظمة لنقل الناس والبضائع على نحو فعال، وبثمن معقول، برًّا وبحرًا وجوًّا؛ أنظمة إرسال قوية يمكن الاعتماد عليها وبسعر رخيص لإيصال مجموعة واسعة من مصادر الطاقة؛ أنظمة ماء تحرك العمليات الصناعية كما الخدمات اليومية في منازلنا. لكن اليوم، تفشل أنظمتنا للبُنى التحتية في مواكبة الحاجات الحالية والمتزايدة، كما أن الاستثمار في البُنى التحتية يتعثر» [(753)].

يمكن القول إن للجمعية الأميركية للمهندسين المدنيين مصلحة في المبالغة في توصيف تردّي حالة البُنى التحتية للأمة، نظرًا إلى رتباطها بالهندسة المدنية. غير أن المجلس الرئاسي للمستشارين الاقتصاديين عرض الرأي ذاته، وبشكل أبسط، لكن ليس أقلّ فعالية:

في عام 2014، كان معدل فترة صلاحية الشوارع والطرق العامة ومرافق إمدادات المياه وأنظمة الصرف الصحي ومرافق الطاقة وأصول النقل قد وصل إلى قياسات تاريخية.... كما أن متوسط فترة صلاحية أصول النقل العام الذي كان قد ارتفع حوالى 20 في المئة خلال العقد، بلغ نهاية صلاحيته في عام 2014.... وكثير من الطرق والجسور الأميركية على وجه الخصوص، هي في حالة مزرية... حوالى 21 في المئة من الطرق الأميركية كانت دون المعدل في عام 2013... كما أن عدد الجسور التي صُنِّفت بأنها ضعيفة من الناحية الهيكلية لا يربو على 61,000 في حين أن عدد تلك التي صُنفت بأنها منتهية الصلاحية، أو غير ملائمة للقيام بالمهمات التي وضِعت البُنى من أجلها أصلًا، كان إلى حد ما أقل من 85,000 [(754)].

العنصر الثاني في دالة الإنتاج كوب-دوغلاس، التي تُستخدم لتفسير النمو الاقتصادي، هو العمل. توقَّفَ الاقتصاد الأميركي منذ مدة طويلة على الاعتماد على العمال غير الماهرين بحيث بقي المقياس الملائم لأعوام عديدة هو كمية مساهمات اليد العاملة مع تعديلها لمراعاة الجودة. وتعتمد جودة العمال على

الاستثمار في «رأس المال البشري» (أي الإنفاق على أمور من قبيل التعليم والصحة).

أظهرت الدراسات بشكل ثابت أن أهم الاستثمارات في رأس المال البشري هو التعليم [(755)]، وأدرك ذلك باكرًا في الولايات المتحدة، حيث كان التعليم - العام والخاص - يُعتبر أولوية، وهكذا حققت الدولة شهرة تُحسد عليها باعتبارها رائدًا عالميًّا؛ ففي أوائل عام 1847، جاء دومينغو سارمينتو، وهو عالم تربوي من أميركا اللاتينية، ليعاين عن كثب المدارسَ والمكتبات العامة الأميركية، واعتَمَد النظام الأميركي نموذجًا حينما أصبح رئيسًا للأرجنتين [(756)].

كان الاستثمار الأميركي في التعليم ناجحًا بشكل ملحوظ، حيث إنه زاد من إنتاجية العمل، وسمح بدفع رواتب عالية، وساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي [(757)]. بالفعل، كان النجاح هائلًا بحيث إنه لفترة من الزمن كان يُقلق الأميركيين أن العمال يغدَون متعلمين فوق الحد المطلوب بينما كان معدل الأجور الملائم للمهارة يتراجع بشكل مطرد خلال العقود الأولى من القرن العشرين، وكانت تلوح في الأفق إمكانية أن يتجاوز عرضُ الخريجين الطلب [(758)].

هكذا بدا الأمر صادمًا حين أصدرت وزارة التربية في نيسان/أبريل 1983 تقريرًا يحمل عنوان **أمة في خطر: ضرورة إصلاح التعليم** (A Nation at Risk: The Imperative of Edcational Reform) واستهلته بالكلمات القاسية التالية: «نعلن للشعب الأميركي أنه بينما يراودنا شعور بالفخر المُبرر بما قد أنجزته مدارسنا ومعاهدنا تاريخيًا، وبمساهمتها في تطور الولايات المتحدة ورفاهيَّة شعبها، فإن الركائز التعليمية لمجتمعنا باتت في الوقت الحاضر بالية بسبب موجة متنامية من الخمول تُهدد مستقبلنا ذاته كأمة وكشعب. وما كان ضربًا من المستحيل خلال جيل خَلا أصبح واقعًا ملموسًا - لقد أخذ الآخرون يُجاروننا في إنجازاتنا التعليمية ويتجاوزونها» [(759)].

اتَّضح أن التقرير كان حافلًا بالنبوءات، فأُجري كثير من الإصلاحات، كما خُصص للمشكلة مزيد من العناية [(760)]. ولكن الدراسات أكدت **زيادة** في معدل الحد الأدنى لأجور العمال الماهرين، مع فشل العرض في موازاة الطلب على الخريجين [(761)]. وبذلت الحكومة جهودًا كبيرة من أجل ردم الهوة أمام منافسيها الذين أخذوا يستثمرون بقوة (وبحكمة أكبر؟) في التعليم، تاركين الولايات المتحدة، وفق آخر استطلاع لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ 35 في المرتبة الـ 31 في الرياضيات، والمرتبة الـ 19 في العلوم، والمرتبة الـ 20 في القراءة [(762)].

العنصر الثالث والأخير في دالة الإنتاج كوب-دوغلاس للإنتاج هو الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج. وهو العنصر الأكثر أهمية أيضًا؛ إذ أوضحت دراسات الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة على حد سواء كيف أنه يؤدي الدور الأكبر

في موضوع النمو. تسلط الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج الضوء على التقدم والإبداع التكنولوجيين، إضافة إلى التحسن والارتقاء العام في الأنظمة والخدمات اللوجيستية، وبالتالي يعد معدل تغيره مؤشرًا جيدًا لدينامية قطاع الأعمال.

في الماضي كان الاقتصاد الأميركي مشهودًا له بوتيرة النمو السريع للإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج [(763)]، وسيكون من السهل إذًا الافتراض بأن الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بقيت عالية نتيجة إنفاق الأمة على البحث والتطوير (R&D) في جامعاتها المرموقة وقطاع التكنولوجيا العالية ذي السمعة العالمية (خصوصًا في وادي سيليكون - يُنظر الإطار (10-3)). لكن، مع استثناء وحيد، تراجَعَ نمو الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج خلال كل عقد منذ الحرب العالمية الثانية (يُنظر الشكل (10-7)).

الاستثناء الوحيد هو العقد الممتد من عام 1996 إلى عام 2005، حين جنت الولايات المتحدة مكاسب غير متوقعة من استثمارات سابقة في الكمبيوترات وتكنولوجيا المعلومات رغم انفجار فقاعة (دوت. كوم) في عام 2000-2001. ولكن تعذّر الحفاظ على هذه المكاسب، وكانت الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج خلال العقد التالي الأدنى قياسًا بأي زمن خلال فترة ما بعد الحرب.

انعكس هذا التراجع في وتيرة تغيير الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج على انهيار مماثل في وتيرة الزيادة في إنتاجية العمل [(764)]، وأثار كلا التوجهين سجالات واسعة في الولايات المتحدة وفيضًا هائلًا من البحوث [(765)]. يشير «المتفائلون بالتكنولوجيا»، كما يُدعَون أحيانًا، إلى البحوث الأميركية الجارية في مجالات كالطاقة والتكنولوجيا الحيوية وإنترنت الأشياء (Internet of (IoT) Things) ومجال الروبوتات. غير أن العمل على هذه التكنولوجيا الجديدة ما زال مستمرًا على امتداد أعوام من دون أثر يُذكر في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج على الصعيد الوطني.

لا تزال الولايات المتحدة تتزعم العالم في الإنفاق على البحث والتطوير، مع أن الصين أخذت تلحق بها بسرعة [(766)]. غير أن معظم الإنفاق على البحث والتطوير هو الآن ذو طبيعة «تطبيقية» بدل أن يكون «أساسيًا» ويقوم به القطاع الخاص. هذا تحوّل كبير قياسًا بالأعوام الـ 50 الماضية، حين كان ثلثا تمويل مجموع البحث والتطوير يأتيان من الحكومة الفدرالية، وكانا مخصصين عمومًا للبحث الأساسي [(767)]. كما أن كثيرًا مما تنفقه الحكومة اليوم في البحث الأساسي يهدف إلى الحصول على أنظمة أسلحة جديدة من المرجح ألّا يكون لها كبير تأثير، إن كان هناك تأثير في أي حال، في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج.

الإطار (10-3): وادي سيليكون

يقع وادي سيليكون في كاليفورنيا، وقد حظي بسمعته بفضل شركات التكنولوجية المكثفة التي تباشر أعمالها هناك لصناعة رقائق من السيليكون، وتزويد سوق الحواسيب المزدهر خلال سبعينيات القرن العشرين. وقد واصل استقطاب الشركات المتفوقة تكنولوجيًا، بما فيها الآن الأسماء المألوفة لشركات «آبل» (Apple) و«ألفابيت» (Alphabet) (الشركة الأم لـ«غوغل») و«فيسبوك» (Facebook) و«سيسكو» (Cisco) و«أوراكِل» (Oracle) و«إنتل» (Intel).

ونتيجة لمصادرها، غدا اسم وادي سيليكون مرادفًا لتجمّع من الشركات المبتكِرة ذات التكنولوجيا المتفوقة على امتداد البلاد (وليس في

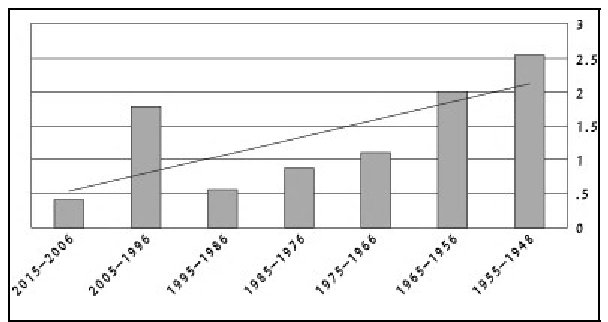
كاليفورنيا وحدها). تُعتبر هذه التجمعات الأمل الأكبر للابتكار والنمو في الولايات المتحدة؛ ذلك أن لدى الشركات المتفوقة تكنولوجيًا والمتمركزة هناك، موظفين يتمتعون بأعلى مستويات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).

لأعوام عديدة، كانت الشركات المتفوقة تكنولوجيًا، والتي تشكل 4 في المئة فقط من مجموع شركات القطاع الخاص الأميركي، تمتلك سجلًا ممتازًا، وتساهم في توفير وظائف جديدة بدل القضاء عليها. انتهى ذلك في عام 2001 مع انفجار فقاعة «دوت. كوم» (dot.com) حين تجاوز القضاء على فرص العمل في الغالب توفيرَ فرص عمل جديدة [(768)].

كما أن الشركات المتفوقة تكنولوجيًا تشيخ بسرعة، حيث إن عدد الشركات الشابة (التي أنشئت قبل خمسة أعوام أو أقل) بلغت أوجها في عام 2001 وتراجعت باطراد منذ ذلك الحين. ومع أنها شكلت حوالى 60 في المئة من مجموع الشركات المتفوقة تكنولوجيًا في عام 1982، فإن نسبة الشركات الشابة لا تختلف الآن كثيرًا عن نسبة القطاع الخاص بمجمله.

لم يكن لأيٍّ من هذا أن يثير الاهتمام لو واصلت الشركات المتفوقة تكنولوجيًا الاستثمار بقوة في الولايات المتحدة في مجالات قد تحظى بفرصة رفع وتيرة الزيادة في الإنتاجية في باقي قطاعات الاقتصاد. غير أن الشركات المتفوقة تكنولوجيًا هي التي تميل أكثر إلى مراكمة السيولة خارج الولايات المتحدة، مفضِّلة تخزينها أو توزيعها أجورًا بدل أن تخضع للضرائب. مع نهاية عام 2015، كانت الشركات الخمس المتفوقة تكنولوجيًا بمفردها («آبل» و«مايكروسوفت» و«ألفابيت» و«سيسكو» و«أوراكل») تستحوذ على أكثر من 500 مليار دولار في الخارج، ما يصعّب كثيرًا على الشركات المتفوقة تكنولوجيًا تأديةَ الدور الذي توقّعه المتفائلون بالتكنولوجيا في نشر الابتكار عبر الولايات المتحدة.

الشكل (10-7): النمو السنوي (في المئة) للإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بين عامَي 1948 و2015



المصدر: من إعداد المؤلف استنادًا إلى

Federal Reserve Bank of San Francisco, «Total Factor Productivity,» at: https://bit.ly/38LLKEO

لا ضرر في البحث التطبيقي، غير أن لا يمكن الرهان عليه لإحداث النتائج التغييرية ذاتها على الاقتصاد ككل مقارنة بالبحث الأساسي. لهذا السبب، فإن التقدم الذي شهده قطاع التكنولوجيا المتفوقة في الولايات المتحدة، خصوصًا وادي سيليكون (يُنظر الإطار (10-3)) لم يُحدث الأثر الذي كان يتوقعه البعض في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج. إن التطبيقات والآليات الجديدة التي تبرز بوتيرة مطردة هي رائعة من جوانب متعددة، لكنها تميل إلى تحسين تجربة المستهلك وتعزيز وقت الفراغ بدل أن تُحدث تغييرًا في النظام الإنتاجي ذاته.

يتكلم كثير من الاقتصاديين الأميركيين الطليعيين الآن قائلين إن الاقتصاد يشهد مرحلة «ركود مزمن» [(769)]. ولا يحظى هذا الرأي بموافقة الجميع، وهناك كثير من التفسيرات الأخرى للتراجع الطويل الأمد الذي يشهده النمو الأميركي. لكن مهما يكن السبب، فمن الواضح أن الأداء الاقتصادي لا يجاري الآن الدور الإمبراطوري الذي كانت الولايات المتحدة قد وضعته لنفسها في مرحلة الإمبراطورية شبه العالمية.

رابعًا: تزايد اللامساواة والركود الاجتماعي

تنسج الإمبراطوريات أساطير حول نفسها، والولايات المتحدة ليست استثناء. وتتضمن واحدة من أقوى هذه الأساطير أن أميركا هي «أرض الفرص»، وتلخَّص بعبارة «الحلم الأميركي»، التي تعكس ببراعة فكرة أن عن طريق

الجد والتفاني يمكن أي شخص أن يرتقي سلالم المجتمع، بغض النظر عن مدى تواضع أصوله.

رسخت أفلام هوليوود هذه الأسطورة، بينما منحتها سِير حياة كثير من الأميركيين البارزين، بمن في ذلك بِنجامين فرانكلين وهنري فورد وأندرو كارنيغي، الصدقية بين أفراد الرأي العام. كما كانت الفرص المتاحة في الولايات المتحدة تُقابل دائمًا بغياب الفرص في أماكن أخرى. وبحسب قول جيمس تراسلو آدامز، الذي أضفى شعبية على العبارة في كتابه **ملحمة أميركا** (The Epic of America):

هنا يكمن **الحلم الأميركي**، الحلم بأرض يُفترض أن تكون الحياة عليها أفضل وأغنى وأكمل، حيث يحظى كل واحد بفرصة بحسب قُدراته وإنجازاته. إنه حلم تجدُ الطبقات الوسطى الأوروبية صعوبة في تفسيره بشكل ملائم، وكثير منا أيضًا غدا مرهقًا ومرتابًا بشأنه. إنه حلم لا يتعلق بالسيارات أو الأجور العالية فحسب، بل يتعلق أيضًا بنظام اجتماعي يمكن أي رجل وأي امرأة أن يحققا فيه تمامًا كل ما يمكنهما القيام به بالفطرة، وحيث الآخرون يعترفون بالمرء كما هو، بغض النظر عن أحوال مليئة بالحظوظ عند ولادته أومركزه [(770)].

كان الحلم الأميركي مدعّمًا بفرضية أن الولايات المتحدة، على خلاف أوروبا، هي مجتمع يقوم على المساواة نسبيًا، حيث إن الفرْق بين الأكثر غنًى والأكثر فقرًا متوسط. وهكذا، كان يُفترض أن الأغنياء لا يبعدون كثيرًا عن باقي شرائح المجتمع، وأن الوصول إلى القمة يبقى ممكنًا. لكن لم يكن هناك معطيات متوافرة لاختبار هذه الفرضية حتى عام 1915، حين أصدر ويلفورد إيزبل كينغ كتابًا متميزًا تحت عنوان **ثروة الشعب الأميركي ودخله** (The Wealth and Income of the People of the United States).

يقدم الكتاب تقديرات للّامساواة على مستوى الدخل والثروة من عام 1850 إلى عام 1910، ويبرهن عن أنها لم تكن كبيرة فحسب، بل بلغت حدَّها الأقصى أيضًا، كما كانت الحال في أوروبا. وعلى وجه الخصوص، يبين كينغ أن أقل من 2 في المئة من الأسر تتلقى 20 في المئة من الدخل، بينما يتلقى الخُمس الأعلى 50 في المئة [(771)]. إضافة إلى ذلك، استطاع كينغ أن يبرهن عن أن هذا يماثل الوضع في بروسيا الاستبدادية في أوروبا التي لا يمكن أبدًا اعتبارها نموذجًا للمساواة.

أثار كتاب كينغ في البداية ضجة كبيرة، وصدرت مراجعات عديدة فيه. لكن جرى تجاهل خلاصاته على العموم، وذلك لثلاثة أسباب. أولًا، رُفضت المعطيات المادية التي استخلص منها نتائجه، لأنه لا يمكن الاعتماد عليها لاستنتاج أي خلاصات ذات قيمة [(772)]. ثانيًا، بالنسبة إلى أولئك الذين قبلوا الخلاصات على عواهنها، يمكن اعتبار اللامساواة على مستوى الدخل (والثروة) ضريبة مقبولة ما دام الرقي الاجتماعي يسمح للأميركيين بأن يتسلقوا إلى الأعلى وفقًا

لمستوى تعليمهم وقدراتهم. وثالثًا، لم يُعتبر الحل الذي اقترحه كينغ - الحد من الهجرة - ممكنًا أو مرغوبًا فيه حينها.

على أي حال، تراجعت نسبة اللامساواة في الدخل والثروة بعد أن دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى. وباستثناء بعض أعوام عشرينيات القرن العشرين، استمر ذلك المنحى في ما بين الحربين وعلى امتداد فترة الحرب العالمية الثانية [(773)]. وهكذا خرجت الولايات المتحدة من الصراع الدولي بتوزيع متساو نسبيًا للدخل (إنما أقل من ذلك على مستوى الثروة)، فأُعيد دعم الإيمان بالحلم الأميركي الذي وجد ركيزة في التقدّم الواسع والسريع في فرص التعليم [(774)].

استمرت هذه الوضعية 30 عامًا أخرى، حيث تزايد معدل دخل الأُسر بسرعة من دون تعميق الهوة في الدخل والثروة. بتعبير آخر، ساهمت شرائح المجتمع كلها تقريبًا في نمو الاقتصاد من دون أن تحدث أي تحولات رئيسة من مجموعة إلى أخرى. كانت الإمبراطورية شبه العالمية توفر المنافع لأغلبية المواطنين عبر نموذج اقتصادي يقدم نسبة عالية من الاندماج الاجتماعي.

غير أن مع منتصف سبعينيات القرن العشرين، كان هناك تحوّل ملحوظ على مستوى توزيع الدخل نحو 10 في المئة الموجودة في القمة و - داخل هذه المجموعة - نحو 1 في المئة. إضافة إلى ذلك، كان هذا التحول سريعًا بحيث يمكن القول إنه لم يسبق أن حدث شيء من هذا القبيل في التاريخ الأميركي، أو في الواقع، في تاريخ الدول الرأسمالية المتقدمة الأخرى. بالفعل، علينا أن نعاين الدول التي دمرها التضخم الجامح (Hyperinflation) لنجد شيئًا شبيهًا بذلك.

يتفاوت القياس الدقيق للتحوّل بحسب التعريف المعتمَد للدخل، سواء أكان التعريف يشير إلى الأسر أم إلى الأفراد، وسواء جرى تحليله على المستوى الوطني أو على مستوى الولايات [(775)]. لكن بغض النظر عن المقياس المستعمَل، فإن البحوث جميعها تشير إلى تحوّل كبير باتجاه الفئات الأكثر غنًى في المجتمع. وعلى سبيل المثال، انتقلت حصة دخل السوق الذي تجنيه الـ 10 في المئة الأولى مما يزيد قليلًا عن 30 في المئة إلى حوالى 50 في المئة، بينما انتقلت حصة الـ 5 في المئة التي توجد في القمة من أقل من 10 في المئة إلى أكثر قليلًا من 20 في المئة [(776)].

توزَّع الثروة (أي الأصول الصافية من الخصوم) من دون تغيير على شكل غير عادل أكثر من توزيع الدخل؛ فخلال منتصف سبعينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، حين كان توزيع دخل الأسر يجري بشكل عادل نسبيًا، كانت الفئة التي توجد في القمة، والبالغة 10 في المئة، تمتلك 65 في المئة من مجموع الثروة، وتزايدت هذه النسبة خلال العقود الأربعة اللاحقة لتصل إلى حوالى 80 في المئة [(777)]. ولكن كان وضع نسبة 1 في المئة ممن هم في القمة

(1,6 مليون عائلة) أفضل كثيرًا؛ إذ تضاعفت حصتهم من أكثر من 20 في المئة بقليل إلى 42 في المئة [(778)].

صحيح، بطبيعة الحال، أن كثيرًا من الدول الرأسمالية المتقدمة شهدت تحولًا على مستوى الدخل (والثروة) بالنسبة إلى فئة الـ 10 في المئة التي توجد في القمة خلال هذه الفترة. ويعود هذا بفضل كبير إلى نشوء العولمة وظهور «المدير المتفوّق» الذي ارتفع أجره، بما في ذلك خيارات الأسهم، بسرعة فائقة [(779)]. في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، ارتفعت حصة الدخل بالنسبة إلى فئة 10 في المئة من الموجودين في القمة من حوالى 30 في المئة إلى ما فوق 40 في المئة خلال العقود الأربعة التي سبقت حلول عام 2015.

غير أن في المقارنات الدولية بين الدول الغنية، تبدو الولايات المتحدة في وضع متميز، فلم يكن التحول على مستوى الدخل في دول أخرى أقل منه في الولايات المتحدة، ولكن جرى التخفيف من حِدته إلى درجة كبيرة بتأثير النظام الضريبي. إن التوزيع «الثانوي» (ما بعد الضريبة) للدخل (أي أنه يأخذ بعين الاعتبار أثر السياسة المالية) هو أقل تفاوتًا إلى حد كبير قياسا بالتوزيع «الأولي» ما قبل الضريبي. أما في الولايات المتحدة، فعلى العكس، يكاد الدخل الثانوي أن يكون موزعًا بشكل غير متكافئ كما الدخل الأولي [(780)].

إن التحول الكبير في حصة الدخل لفئة الـ 10 في المئة التي توجد في القمة، إضافة إلى نسبة متواضعة لنمو إجمالي الناتج المحلي، يعني أن الفئة الأغنى تستحوذ لا محالة على معظم الزيادة في الدخل القومي. فإذا ارتفع الدخل من 100 إلى 150، على سبيل المثال، بينما ارتفعت حصة الفئة العشرية التي توجد في القمة من 30 إلى 50 في المئة، فإن 10 في المئة من الفئة التي توجد في القمة تحصل على 90 في المئة من الزيادة في الدخل خلال تلك الفترة.

يتوافق هذا المثال البسيط، إلى حد ما، مع التجربة الفعلية في الولايات المتحدة بعد عام 1973؛ فخلال العقود الأربعة السابقة (1933-1973)، لم تتغير حصص الدخل كثيرًا، إذ حصلت فئة الـ 10 في المئة التي توجد في الأعلى على قرابة 30 في المئة من مجموع الزيادة في الدخل (يُنظر الشكل (10-8)) [(781)].

غير أن خلال الأعوام الـ 35 التالية، عندما كان هناك تحوّل كبير في الدخل، فإن حصة الزيادة في الدخل التي أُعطيت إلى فئة الـ 10 في المئة الموجودة في الأعلى كانت 98 في المئة، وهي نسبة غير عادية. وارتفعت حصة فئة الـ 1 في المئة الموجودة في الأعلى من حوالى 7 في المئة في المرحلة الأولى إلى حوالى 70 في المئة في المرحلة الثانية.

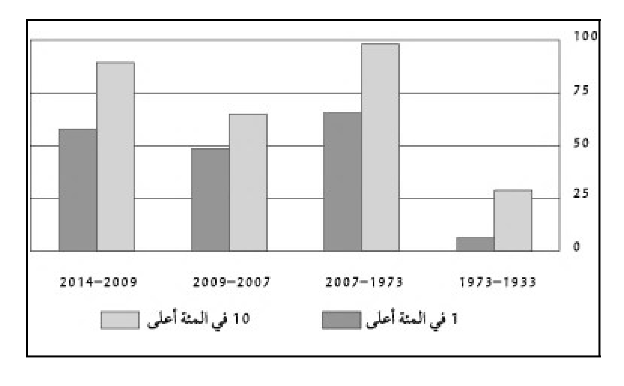
خلال فترة الركود الاقتصادي الكبير، حين تهاوى دخل المجموعات كلها، كان أكبر الخسائر من نصيب فئة الـ 10 في المئة التي توجد في الأعلى. ولا يعود السبب في ذلك إلى تراجع معدل دخلهم فحسب، بل أيضًا إلى أن **حصتهم** من الدخل تهاوت هي الأخرى. غير أن استئناف النمو بعد عام 2009 أعاد النظام

الجديد، فارتفعت حصة فئة الـ 10 في المئة التي توجد في الأعلى إلى أكثر مما كانت عليه من قبل، بينما تزايد معدل الدخل أيضًا. فكانت النتيجة أن حازت هذه الفئة حوالى 90 في المئة من الزيادة في الدخل ما بين عامَي 2009 و2014 (يُنظر الشكل (10-8)).

حين تحصل هذه الفئة من الـ 10 في المئة الموجودة في الأعلى على مثل هذه الحصة الكبيرة من أي زيادة في الدخل، فلن يتبقى ما هو كثير بالنسبة إلى الآخرين. هذا بالضبط ما حدث في الولايات المتحدة منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين. غير أن إثبات ذلك ليس واضحًا دائمًا، ذلك أن أي معيار يشير إلى «معدل» الدخل سيشمل الـ 10 في المئة التي توجد في الأعلى. إضافة إلى ذلك، يشمل دخل العائلات التحويلات الحكومية التي لا تتأثر بأي تحوّل على مستوى دخل السوق بالنسبة إلى الفئة التي توجد في قمة الهرم. ولعل هذا ما يفسر كون الرأي العام الأميركي ظل عُرضة لكمٍّ هائل من الإحصاءات التي تبدو في ظاهرها متناقضة.

إن الطريقة الأكثر بساطة لفهم مجريات الأمور هي النظر إلى الأجور والرواتب المُعدَّلة لتناسب التضخم؛ ذلك أن دخل الـ «90 في المئة من الفئات التي توجد في الأسفل» يعتمد عليها بدرجة كبيرة. علاوة على ذلك، تأخذ الأجور الفعلية بعين الاعتبار التغيرات التي تطاول معدلات الأجور الدنيا على مستوى الولايات والمستوى الفدرالي. وأخيرًا وليس آخرًا، لدى الولايات المتحدة فائض من المعطيات المتعلقة بالأجور والرواتب الفعلية التي يقدمها مكتب الإحصاءات العمالية (BLS).

الشكل (10-8): حصة التغيير في الدخول التي تعود إلى المجموعات الأكثر غنى (في المئة) بين عامَي 1933 و2014



المصدر:

«Table 1. Real Income Growth by Groups,» at: https://bit.ly/3C40Sdk

لدى مكتب الإحصاءات العمالية سلسلة من البيانات تبدأ من عام 1979 وتُبرز «متوسط الإيرادات الأسبوعية المعتادة» بالنسبة إلى الموظفين بدوام كامل، الذين هُم في سن السادسة عشرة وما فوق [(782)]. إنها تضبط الأجور والرواتب وفق مستوى الأسعار بين عامَي 1982 و1984، وتُظهر أن هذه الأجور كانت بمعدل 332 دولارًا أميركيًا في عام 1979 و341 دولارًا في عام 2015 [(783)]. بتعبير آخر، لم يطرأ أي تغيير في معدلات الأجور خلال 40 عامًا تقريبًا رغم الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الفعلي، في إنتاجية العمل، ومعدلات مستويات التعليم. وبالنسبة إلى الرجال فحسب، كان هناك تراجع خلال تلك الأعوام من 401 من الدولارات إلى 377 دولارًا.

حينما ننظر إلى الدخل العائلي، والذي يأخذ بعين الاعتبار التحويلات الحكومية، يبدو التوجّه البعيد المدى للوهلة الأولى أكثر تشجيعًا. في العقود الثلاثة التي سبقت عام 2014، على سبيل المثال، ارتفع متوسط الدخل الأسري الفعلي إلى 10.3 في المئة، مع أنه يجب ألّا يغيب عن البال أن هذا يعادل زيادة سنوية بمعدل 0.3 في المئة فقط [(784)].

ولكن تبقى هذه النسبة غير دقيقة بسبب الزيادات الضخمة التي تتمتع بها العائلات الغنية؛ فخلال العقود الأربعة الممتدة من عام 1975 إلى عام 2014، بالكاد حصلت مجموعة خُمس الأسر التي توجد في الأسفل على أي زيادة في الدخل؛ ذلك أن القيمة (بمعدل أسعار عام 2014) كانت 11,644 دولارًا في عام 1975 و11,676 دولارًا في عام 2014 [(785)]. وإذا ركزنا فقط على الفترة الممتدة منذ عام 2000، فإن مجمل الأخماس الأربعة التي توجد في الأسفل عرفت **هبوطًا** في معدلات دخول الأسر الفعلية. كما شهدت هذه الفترة تراجع الأجور والرواتب المعدلة بحسب التضخم إلى 10 في المئة التي توجد في الأسفل بنسبة 3.7 في المئة، مع هبوط بنسبة 3 في المئة بالنسبة إلى 25 في المئة من المجموعة التي توجد في الأسفل [(786)].

حتى زمن قريب، لم يكن الأميركيون قلقين بسبب التفاوت على مستوى الدخول أو ركود الأجور؛ ذلك أنهم كانوا يفترضون أن في إمكان الجِد في العمل والمثابرة أن يدفعا بفرد وعائلته على سلّم الحراك الاجتماعي. ويقول أحد المختصين بالحراك الاجتماعي حول العالم:

لا توجد علاقة بين الطريقة التي ينظر بها الأميركيون إلى أنفسهم والطريقة التي يعمل بها الاقتصاد والمجتمع بالفعل. ربما يعتقد كثير من الأميركيين أن العمل الجدي هو ما يلزم للارتقاء، لكن الأمر هو في واقع الحال أكثر تعقيدًا مما قد يبدو عليه أول وهله. إن أصول الفرد العائلية، لا ما يبذله من جهد فحسب، تؤثر على نحوٍ مهم في موقعه في التراتبية الاقتصادية والاجتماعية.

ويبدو غياب العلاقة جليًّا على وجه الخصوص حين نضع الولايات المتحدة في سياق دولي. في الواقع، فإن انتهاء الأطفال حين يبلغون سن الرشد إلى ما انتهى إليه والدِيهم على مستوى الدخل والتراتبية الاجتماعية، لهو أمر مرجَّح في الولايات المتحدة أكثر مما هو في أغلب الدول الأخرى [787].

بقدر ما تتعمق مظاهر التفاوت يغدو من الصعب ملء الهوة عن طريق الاستحقاق الفردي فحسب. وقد برهنت البحوث الميدانية بشكل قاطع عن أن الحراك الاجتماعي لم يتراجع في الولايات المتحدة فحسب، بل إن الدولة صارت هي الأخرى واحدة من أقل الدول حراكًا اجتماعيًّا ضمن البلدان الرأسمالية المتقدمة؛ فإحدى الدراسات، مثلًا، صنَّفت الولايات المتحدة في المرتبة الـ 11 ضمن الدول الـ 13 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث نجد الحراك الاجتماعي أقل حتى من فرنسا وألمانيا واليابان، ولا يتجاوز سوى بريطانيا العظمى التي تعصف بها الفروق الطبقية [788].

يركز معظم البحث الميداني الذي يقارب الحراك الاجتماعي على مُرونة الدخل بين الأجيال (IGE) التي تقيس مدى انتقال الفروق على مستوى الدخل من جيل إلى آخر وتراوح بين الدرجة 0 (أقصى درجات الحراك) والدرجة 1 (أقصى درجات الركود). وإذا كانت المرونة متدنية (0.2) كما في كندا، فهذا يعني أن فردًا يكسب 10,000 دولار أميركي فوق المعدَّل المتوسط لن ينقل إلى أبنائه سوى 20 في المئة من هذا الفرق. بتعبير آخر، إن ما سيحدد دخل الأطفال بشكل كبير هو مدى تفانيهم وقدراتهم.

تبقى مرونة الدخل بين الأجيال في الولايات المتحدة، على العكس، عالية ومتنامية. ويشير أكثر البحوث دِقة إلى أنها تدنو من معدل 0.5 بالنسبة إلى جميع الدخول، وتكاد تصل إلى 0.7 بالنسبة إلى دخل الآباء أصحاب الدخل العالي [789]. نتيجة ذلك هي أن الأُسر تميل بشكل متزايد إلى البقاء في فئة خُمس الدخل التي ولدت فيها. وعلى وجه الخصوص، فإن قرابة نصف أولئك الذين يولدون في أسر تنتمي إلى قمة أو أسفل الهرم من فئة الخُمس لن يبرحوا مكانهم حين يبلغون سن الرشد، كما تبقى فرص الانتقال من الأسفل إلى القمة، أو العكس، في الواقع ضئيلة جدًا [790].

خلّفت حالة اللامساواة المتزايدة وانهيار الحراك الاجتماعي لدى كثير من الأميركيين شعورًا بالاضطراب والغضب؛ إذ اتخذ إحساسهم بالغربة أشكالًا عديدة، من النزعة الشعبوية اليمينية إلى النضال اليساري. ولأول وهلة، لا يبدو أي وجه شبه بين حركة حزب الشاي (Tea Party)[791] وحركة احتلوا وول ستريت (Occupy Wall Street)، غير أن الحركتين كلتيهما كانتا تصبان جام غضبهما على النظام القائم كما أظهرت ذلك بجلاء الانتخاباتُ الرئاسية لعام 2016.

الإطار (4-10) : التعليم العالي

كانت الولايات المتحدة، لعقود من الزمن، رائدة العالم من حيث عدد الطلبة الذين يتابعون دراساتهم العليا. نتيجة لذلك، حصل كثير من الشبان والشابات من أوساط فقيرة على فرص لم تكن متوافرة لآبائهم. وأدى التعليم العالي دورًا محوريًا في تحفيز الحركية الاجتماعية، ومع حلول عام 2010، وبحسب المركز الوطني للإحصاءات الخاصة بالتعليم، سُجل حوالى 18 مليون طالب في الأطوار الأولى من الدراسات الجامعية في المؤسسات التي تمنح شهادات ما فوق الثانوية.

غير أن منذ عام 2010، تراجع أعداد الطلبة المسجلين، ويعود هذا بدرجة كبيرة إلى الارتفاع الكبير لمصاريف الالتحاق بالجامعات الخاصة

التي كانت في كل عام تقريبًا تتجاوز، من حيث الواجبات، مؤشر ثمن الاستهلاك خلال الأعوام الـ40 الأخيرة. و النتيجة، بحسب دراسة لجامعة كورنيل، أن مصاريف الكلية تستنزف 56 في المئة من دخل العائلات المتوسطة، مقارنة بِـ 26 في المئة في عام 1980. هكذا، ولا عجب، تزايدت الديون المتراكمة على الطلبة لتبلغ تريليونًا ومئتي مليون دولار أميركي مع حلول عام 2016- أعلى حتى من ديون بطاقات الاقتراض.

أما أبناء العائلات الغنية، فإنهم تأثروا بدرجة أقل قياسًا بأبناء العائلات الفقيرة. ومن ضمن الفئة التي وُلدت في ما بين عامَي 1979 و 1982، كان 80 في المئة من ربع الأبناء الذين يوجدون في أعلى الهرم بحسب الدخل العائلي قد التحقوا بالجامعات قياسًا بأقل من 30 في المئة بالنسبة إلى رُبع الأبناء الذين يوجدون في أسفل الهرم. وأنهى 9 في المئة من الربع الذي يوجد في الأسفل دراساتهم [(792)].

كما أن الأطفال الذين ينتمون إلى عائلات ميسورة يميلون أكثر إلى الالتحاق بالجامعات التي تحتل المراتب الأولى التي تستثمر كثيرًا في سبيل الحفاظ على تصنيفها وتوفر سمعتها إجازة مرور حاسمة نحو الوظائف ذات الدخل العالي في سوق العمل. إن معدل الدخل السنوي لآباء الطلبة الذين يلتحقون بجامعة هارفرد، على سبيل المثال، يقدَّر بـ 450,000 دولار أميركي [(793)]. أما الجامعات التي توجد في تصنيف أدنى، فعلى العكس من ذلك، تجد نفسها في دوامة من المصاريف المتواضعة، ومِنح غير ملائمة، وسمعة متدنية بحيث يجد طلبتها صعوبة في الحصول على وظائف ذات دخل جيد.

هكذا، فإن التعليم العالي ما عاد يؤدي الدور الإيجابي في تشجيع الحركية الاجتماعية كما في الماضي. وها هو نظام تصنيف الجامعات التقليدي يشجع الآن على الركود الاجتماعي بدل أن يشجع على العكس من ذلك.

في هذا السياق، ما يحدثُ في الولايات المتحدة يماثل الوضع في كثير من الدول الرأسمالية المتقدمة. غير أن الولايات المتحدة إمبراطورية لا مجرد دولة - أمة، والتداعيات بعيدة المدى في أميركا، خصوصًا أن القلق الذي يشعر به كثير من الأميركيين أخذ ينصبّ على معارضة العولمة؛ حيث إن أكثر من نصفهم يزعمون أن اتفاقيات التجارة الحرة «ضارة في الغالب؛ ذلك أنها تُصدر الوظائف إلى ما وراء البحار وتخفض الرواتب». وإذا كان يُفترض أن هذا الرقم العالي يعود في الأساس إلى الديمقراطيين، فإن العكس يبدو صحيحًا حتى بالنسبة إلى الجمهوريين، حيث الأرقام أعلى [794].

إن التجارة الحرة هي حجر الزاوية بالنسبة إلى الإمبراطورية الأميركية شبه العالمية، فما إن تزيلها حتى يأخذ البنيان في التداعي. هكذا، فإن معارضة العولمة في الولايات المتحدة هي تحدٍ حقيقي بالنسبة إلى أولئك الذين يسعون للحفاظ على المشروع الإمبراطوري. بطبيعة الحال، يبقى كثير من المعارضة في غير محله نظرًا إلى أن ركود الأجور الفعلية يعود إلى أسباب كثيرة تُعتبر التجارة الحرة أحدها (وربما أكثر أهمية من التحدي التكنولوجي). غير أن طرق إدراك الأمور تبقى مُبتدأ السياسة الداخلية وخبرها، ومعارضة العولمة في الولايات المتحدة أخذت تدفع الإمبراطورية الأميركية إلى التراجع.

(715) يمكن قياس إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأميركي وفق الأسعار الجارية أو الثابتة، مع استعمال معدلات الصرف الرسمية. يمكن قياسه أيضًا بالدولار الأميركي مع استعمال الأسعار الجارية أو الثابتة بمعدلات سعر الصرف بالنسبة إلى تكافؤ القدرة الشرائية التي تعكس التكلفة الفعلية لشراء سلة من البضائع والخدمات.

(716) يمكن معدلات الصرف الرسمية أن تقدم نقطة مقارنة بالنسبة إلى ذلك الجزء من إجمالي الناتج المحلي الذي يتشكل من سلع قابلة للتبادل التجاري (السلع والخدمات التي تدخل ضمن التجارة الدولية). غير أن مساحات واسعة من اقتصاد كل بلد يشمل أشياء غير قابلة للمعاملات التجارية (قصات الشعر، مثلًا). علاوة على ذلك، يمكن معدلات الصرف الرسمية أن تخضع لتغيير كبير من عام إلى آخر. إن معدلات سعر الصرف بالنسبة إلى تكافؤ القدرة الشرائية صُممت لتلافي كلتا المشكلتين.

(717) يتوقع أن يراوح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الأميركي نسبة 2.25 في المئة، مقارنة بـ 3.5 في المئة بالنسبة إلى العالم ككل. يُنظر:

International Monetary Fund, World Economic Outlook, April 2016 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2016).

(718) الدول الخمس ذات النمو الأبطأ كانت أربعًا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة) واليابان. كما أن الاتحاد الأوروبي، الذي يُعَد عضوًا في مجموعة العشرين رغم أنه ليس دولة واحدة، يعرف هو الآخر نموًا أبطأ. غير أن نموه يماثل في الأساس الدول الأوروبية الأربع التي سبقت الإشارة إليها.

(719) كانت حصتها من إجمالي الناتج المحلي العالمي تقدَّر بـ 20.8 في المئة في العام ذاته. يُنظر الشكل (10-1).

(720) وعلى العكس، كانت الحصة الأميركية من الصادرات الدولية للبضائع والخدمات تقدر بـ 13.8 في المئة فقط في عام 2000.

(721) تراجعت حصة الواردات والصادرات حوالى الثلث في ما بين عامَي 2000 و2014.

(722) غير أن صندوق النقد الدولي في توقعاته كما وردت في:

International Monetary Fund.

يستعمل إسقاطات بالنسبة إلى التجارة الأميركية تجعل من حصتها على مستوى المجموع الدولي من دون تغيير. يبدو هذا غير راجح.

(723) يجري دومًا تقديم المعطيات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صاف (قروض المعاملات الرأسمالية أقل من الديون ما بين المستثمرين المباشرين وفروعهم الأجنبية).

(724) تجاوزت قيمة الصادرات الأميركية بانتظام الواردات الأميركية منذ منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر. يُنظر:
Susan B. Carter et al. (eds.), Historical Statistics of the United States, vol. 5, Governance and International Relations (New York: Cambridge University Press, 2006), pp. 454-456, table Ee1-21.

(725) في عام 1914، عشية الحرب العالمية الأولى، كان مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الأميركي يقدَّر بـ 2,652 مليون دولار، 618 مليونًا منها في كندا، و587 مليونًا في المكسيك، و281 مليونًا في كوبا وبورتوريكو. يُنظر:
Lance Davis & Robert Cull, «International Capital Movements, Domestic Capital Markets, and American Economic Growth, 1820-1914,» in: Stanley L. Engerman & Robert E. Gallman (eds.), The Cambridge Economic History of the United States, vol. 2: The Long Nineteenth Century (Cambridge: Cambridge University Press, 2000) p. 787, table 16.4.

(726) لم تكن الأرقام متوافرة قبل عام 1980، غير أنه خلال ذلك العام، كانت حصة الولايات المتحدة تقدَّر بـ 42 في المئة من مجموع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي. يُنظر:
UNCTAD, World Investment Report 2000: Cross-Border Mergers and Acquisitions and Development (New York: United Nations, 2000), p. 300.

(727) يُنظر:
UNCTAD, World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance (New York: United Nations, 2015), annex table 2, A7-A10.

(728) ألمح الرئيس ترامب إلى رغبته في **قلب** منحى هذا التدفق عبر إصلاحات للنظام الضريبي تهدف إلى تشجيع الشركات من أجل إعادة الأصول الموجودة في الخارج.

(729) يُنظر:
World Bank.

(730) لا تظهر أي من هذه الدول في الشكل (10-4)؛ ذلك أنها لم تكن ضمن الدول الـ 20 التي هي على قمة الهرم لعام 1960.

(731) المدخرات الصافية هي الفرْق بين الجبايات الفدرالية **الجارية** والمدفوعات. كما يأخذ العجز الفدرالي بعين الاعتبار جبايات **رأس المال** والإنفاق.

(732) التاريخ هو إما عام 1986 وإما عام 1988، اعتمادًا على ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يقيَّم بتكلفة تاريخية أم بقيم السوق. يُنظر:
J. Steven Landefeld and Ann M. Lawson, Valuation of the U.S. Net International Investment Position (Washington, DC: Bureau of Economic

.Analysis, 1991), pp. 40-49

(733) يُنظر:

Catherine L. Mann, «Perspectives on the U.S. Current Account Deficit and Sustainability,» Journal of Economic Perspectives, vol. 16, no. 3 (2002), p. .135

(734) هناك العجزان «التوأمان» المشهوران اللذان كانا موضوع كثير من الدراسات. يُنظر، على سبيل المثال:

Nouriel Roubini, «The Unsustainability of the U.S. Twin Deficits,» Cato .Journal, vol. 26, no. 2 (2006), pp. 343-356

(735) يُنظر:

Andre Modigliani & Franco Modigliani, «The Growth of the Federal Deficit and the Role of Public Attitudes,» Public Opinion Quarterly, vol. 51, .no. 4 (1987), p. 461

(736) أدخل الرئيس كلينتون زيادات في الضرائب في ولايته الأولى، وكان لها أغلب الأثر خلال ولايته الرئاسية الثانية. شهدت هذه الفترة أيضًا فترة «عائدات السلام» من نهاية الحرب الباردة، وازدهارًا في قطاعات التكنولوجيا التي أنعشت الدخول بواسطة ضريبة أرباح رأس المال.

(737) كان هناك تعافٍ متواضع في معدل المدَّخرات الشخصية بعد فترة الركود الاقتصادي الكبير، غير أنه بقي أقل من نصف ما كانت عليه في أوائل سبعينيات القرن العشرين. يُنظر:

Clinton P. McCully, «Trends in Consumer Spending and Personal Saving, 1959-2009» (June 2011), p. 9, at: https://bit.ly/3zxoc2j

(738) إن معدل الدَّين في علاقة مع إجمالي الناتج المحلي تراجع لفترة وجيزة بعد فترة الركود الاقتصادي العظيم، غير أنه بعد حين تجاوز ذروته السابقة. يُنظر:

Federal Reserve Bank of St. Louis, «Economic Research,» at: https://bit.ly/3Bp6hvq

(739) كان الدَّين الفدرالي يُقدَّر بـ 19,4 تريليون دولار مع نهاية السنة المالية 2016-2015؛

Federal Reserve Bank of St. Louis, «Federal Debt: Total Public Debt (GFDEBTN),» at: https://bit.ly/3kD9ctC

كان الدَّين الحكومي، الذي يضم الدين المحل الحكومي، يقدر بـ 22,4 تريليون دولار أميركي.

(740) يُنظر: https://bit.ly/38mVfdB

(741) يُنظر:

.UNCTAD, World Investment Report 2015, annex table 2, A-7

يتوفر مكتب التحليل الاقتصادي على إحصاءات أقل بالنسبة إلى رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، لكنها تقيَّم بحسب التكلفة التاريخية.

(742) يُنظر، على سبيل المثال: العديد من المقالات بشأن الموضوع كتبها بول كروغمان في **نيويورك تايمز**.

(743) يقال إن كينز كان قد صرح: «إذا كنتَ مدينًا لمصرفك بجنيه واحد، فأنت في ورطة. لكن إذا كنتَ مدينًا بمليون جنيه، فالمصرف في ورطة».

(744) يُنظر:

Cletus Coughlin, Michael Pakko & William Poole, «How Dangerous Is the U.S. Current Account Deficit?,» Regional Economist (April 2006), pp. 5-9.

(745) أجبرت بريطانيا العظمى، أحد حلفاء الولايات المتحدة المقربين، على تعلّم هذا الدرس بشكل قاس (أولًا في عام 1947، حينما أصرت الولايات المتحدة على تحويل الجنيه الإسترليني إلى الدولار، وثانيًا في عام 1956، خلال أزمة قناة السويس).

(746) يُنظر:

Tuncay Zorlu, Innovation and Empire in Turkey: Sultan Selim III and the Modernisation of the Ottoman Navy (London: Tauris, 2008), chap. 3.

(747) Robert J. Gordon, Is U.S. Economic Growth Over? Faltering Innovation Confronts the Six Headwinds (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 2012), p. 4;

بلور غوردن أفكاره بشكل مفصّل في كتابه:

Robert J. Gordon, The Rise and Fall of American Growth: The U.S. Standard of Living since the Civil War (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016).

(748) Roberto Cardarelli & Lusine Lusinyan, «U.S. Total Factor Productivity Slowdown: Evidence from the U.S. States,» IMF Working Paper WO/16/116, International Monetary Fund, Washington, DC, 2015, p. 4.

(749) مأخوذ عن موقع مكتب التحليل الاقتصادي [التابع لوزارة التجارة الأميركية] لدى مقارنة الاستثمار المحلي الإجمالي بالاستهلاك الخاص لرأس المال الثابت، https://bit.ly/3yuHzYD

(750) كان المحفز المالي الذي سمح به قانون التعافي وإعادة الاستثمار لعام 2009 كبيرًا (حوالى 800 مليار دولار)، غير أن 37 في المئة كانت على مستوى الاقتطاعات الضريبية، وأغلب ما تبقى كان يشمل الإنفاق الجاري بدل الرأسمالي.

(751) أصبحت الحالة المتردية للبنى التحتية الأميركية موضوعًا كبيرًا خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2016. وإن وعدًا بالزيادة الهائلة في الإنفاق على

البنى التحتية كان أحد العوامل في فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية في ذلك العام.

(752) يُنظر:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report (Geneva: World Economic Forum, 2016),

الذي يشمل البنى التحتية كعنصر من عناصره. كانت الولايات المتحدة تحتل المرتبة الـ 11 في عام 2015-2016.

(753) American Society of Civil Engineers, 2013 Report Card for America's Infrastructure (Reston, VA: American Society of Civil Engineers, 2013), p. 8.

تقدم الجمعية الأميركية للمهندسين المدنيين كل أربعة أعوام تقييمًا من الدرجة (أ) إلى الدرجة (د) بشأن وضعية البنى التحتية الأميركية. وكانت الدرجات في تقرير 2013 تتوزع بين الدرجة (ب) (النفايات الصلبة) والدرجة (د) بالنسبة إلى الممرات المائية والسدود الداخلية، وكان التصنيف الإجمالي هو الدرجة (د+). وخلال إعداد تقرير 2017، لم يطرأ أي تغيير إطلاقًا.

(754) Council of Economic Advisers, Economic Report of the President (Washington, DC: Government Printing Office, 2016), pp. 255, 258.

(755) يُنظر، على سبيل المثال:

Richard Blundell et al., «Human Capital Investment: The Returns from Education and Training to the Individual, the Firm and the Economy,» Fiscal Studies, vol. 20, no. 1 (1999), pp. 16-17.

(756) يُنظر:

Michael A. Rockland, Sarmiento's Travels in the United States in 1847 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970).

(757) يُنظر، على سبيل المثال:

Edward F. Denison, Accounting for United States Economic Growth, 1929-1969 (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1974).

(758) كان ريتشارد فريمان، رجل اقتصاد في جامعة هارفرد، قد استعمل عبارة الأميركي المتعلم فوق الحد المطلوب عنوانًا لكتابه بشأن الموضوع. يُنظر:

Richard B. Freeman, The Overeducated American (New York: Academic Press, 1976).

(759) يُنظر:

National Commission on Excellence in Education, A Nation at Risk: The Imperative for Educational Reform (New York: US Department of Education, 1983), p. 1.

(760) كان الكونغرس يطلب من المركز الوطني للإحصاءات الخاصة بالتعليم (The National Center for Education Statistics) أن يصدر تقريرًا سنويًا يلقّب بوضعية التعليم.

(761) يُنظر:

Claudia D. Goldin & Lawrence F. Katz, The Race between Education and Technology (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2008), chap. 8.

(762) تنجز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبشكل دوري، برنامج التقييم الدولي للطلاب (Programme for International Student Assessment (PISA)).

يمكن الحصول على نتائج عام 2016 بالنسبة إلى الطلاب الأميركيين مقارنة بطلاب المنظمة الآخرين، على أساس اختبارات عام 2015، في

Organisation for Economic Co-operation and Development, Country Note: Key Findings from PISA 2015 for the United States (OECD, 2016), at: https://bit.ly/38tMGNS

(763) يُنظر:

Gordon, The Rise and Fall of American Growth, p. 16.

يبيّن الشكل (2-1) أن متوسط النمو السنوي للإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بلغ بين عامَي 1920 و1970، نحو 1.8 في المئة، ويشرح أغلبية الزيادة السنوية للناتج لكل ساعة عمل (2.82 في المئة).

(764) تراجع نمو إنتاجية العمل في القطاعات غير الزراعية بعد الركود الاقتصادي الكبير إلى نصف ما كان عليه.

يُنظر:

Bureau of Labor Statistics, «Labor Productivity and Costs,» at: https://bit.ly/38qCyWs

(765) يُنظر، على سبيل المثال:

Roberto Cardarelli & Lusine Lusinyan, «U.S. Total Factor Productivity Slowdown: Evidence from the U.S. States,» IMF Working Paper WO/16/116, International Monetary Fund, Washington, DC, 2015.

الذي يقارن بين الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج لكل ولاية أميركية، ويستنتج تراجعًا في المجموع.

(766) يُنظر:

Martin Grueber, 2012 Global R&D Funding Forecast (Columbus, OH: Battelle, 2013).

(767) يُنظر:

National Science Foundation, Science and Engineering Indicators (Washington, DC: National Science Foundation, 2014), figure 4.6.

(768) يُنظر مكتب الإحصاء الأميركي: قاعدة بيانات الأعمال التجارية الطوليَّة (US Census Bureau's Longitudinal Business Database)، على الموقع التالي: https://bit.ly/3hr7Xg3

(769) يُنظر:

Lawrence H. Summers, «The Age of Secular Stagnation,» Foreign Affairs, vol. 95, no. 2 (2016), pp. 2-9.

(770) James T. Adams, The Epic of America (London: G. Routledge, 1938), p. 415.

(771) يُنظر:

Willford Isbell King, The Wealth and Income of the People of the United States (New York: Macmillan, 1915), p. 228, table 44.

(772) يُنظر:

Allyn A. Young, «Nearing's Income; King's Wealth and Income,» Quarterly Journal of Economics, vol. 30, no. 3 (1916), pp. 584-585,

في الواقع، أظهرت بحوث لاحقة مدى صحة خلاصاته.

(773) يُنظر:

Thomas Piketty, Capital in the Twenty-First Century (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014), p. 299, figure 8.7.

وعلى الرغم من أن عمل بيكيتي تعرض لكثير من النقد على المستوى النظري، يُنظر، مثلًا:

Charles I. Jones, «Pareto and Piketty: The Macroeconomics of Top Income and Wealth Inequality.» Journal of Economic Perspectives, vol. 29, no.1 (2015), pp. 29-46; Daron Acemoglu & James A. Robinson, The Rise and Decline of General Laws of Capitalism (Washington, DC: National Bureau of Economic Research, 2015).

لكن هناك إجماعًا أكبر بخصوص التوجهات البعيدة المدى التي ظهرت في المعطيات المادية لعمله.

(774) ولعل مثالًا جيدًا لذلك هو قانون تسوية أوضاع المتقاعدين العسكريين في عام 1944، والذي يوفر لمحاربي الحرب العالمية الثانية القدامى مبالغ نقدية لتغطية مصاريف التسجيل ونفقات العيش، ما يؤهلهم للالتحاق بالجامعة أو الثانوية أو بمعاهد التدريب المهني.

(775) إن قاعدة البيانات التي حضّرها الفريق الذي يشرف عليه إيمانويل ساز وتوماس بيكيتي (يُنظر:

«Table 1. Real Income Growth by Groups,» at: https://bit.ly/3Acbt5u).

تستعمل دخل السوق (بأرباح رأس المال المتحققة أو من دونها). كما أن مكتب الميزانية في الكونغرس الأميركي (CBO) يستعمل مقياس الدخل الذي

يضيف تحويلات الحكومة إلى دخل السوق. كما قام معهد السياسة الاقتصادية بتحليل تحولات توزيع الدخل لكل ولاية على حدة، وكذا للدولة الفدرالية ككل. يُنظر:

Estelle Sommeiller, Mark Price & Ellis Wazeter, Income Inequality in the U.S. by State, Metropolitan Area, and County (Washington, DC: Economic Policy Institute, 2016).

(776) يُنظر:

Emmanuel Saez, «Striking It Richer: The Evolution of Top Incomes in the United States,» Working paper, University of California-Berkeley Department of Economics, 2015, Figures 1, 2.

(777) يُنظر:

Emmanuel Saez & Gabriel Zucman, Wealth Inequality in the United States since 1913: Evidence from Capitalized Income Tax Data (London: Centre for Economic Policy Research, 2015), p. 51, figure 6.

استعمل الكاتبان الدخل المرسمل لتقدير الثروة، ما قدم نتائج مماثلة لمركز استطلاعات المالية الاستهلاكية.

(778) يُنظر:

Saez & Zucman, figure 1, p. 44.

(779) يُنظر:

Piketty, pp. 315-321.

(780) بحسب مكتب الميزانية في الكونغرس الأميركي، والذي يشمل تعريفه للدخل الأولي التحويلات الحكومية، فإن الحصة ما بعد الضريبية للدخل في عام 2011 التي استلمتها فئة الـ 5 في المئة التي توجد في القمة كانت 48.2 في المئة مقارنة بنسبة 51.9 في المئة قبل فرض الضريبة. وبالنسبة لفئة الـ 5 في المئة التي توجد في الأسفل، فإن الحصة ما بعد الضريبة انتقلت من 5 في المئة إلى 6 في المئة. يُنظر: https://bit.ly/3k9sHLf

(781) يُعرف الدخل هنا باعتباره دخل السوق (أي أنه يستثني التحويلات الحكومية ويضم أرباح رأس المال المحقَّق).

(782) المتوسط هو العدد الذي يوزع السكان إلى نصفين متساويين. هكذا، فإن 50 في المئة تحصل على ما فوق المتوسط و50 في المئة على ما هو أقل من المتوسط.

(783) يُنظر:

Bureau of Labor Statistics, «Economic News Release: table 1. Median Usual Weekly Earnings of Full-Time Wage and Salary Workers by Sex, Quarterly averages, Seasonally Adkusted,» at: https://bit.ly/3AckfjM

(784) يُنظر:

Federal Reserve Bank of St. Louis, «Real Median Household Income in the United States,» at: https://bit.ly/3jMCTJv
السلسلة التي راجعها البنك الاحتياطي المركزي في سانت لويس (FRED) تبدأ في عام 1984.
(785) يُنظر:
US Census Bureau, «Historical Income Tables: Households,» table H-3, at: https://bit.ly/2WVYMxa
(786) يُنظر:
Drew Desilver, «For Most Workers, Real Wages Have Barely Budged for Decades,» Pew Research Center, at: https://pewrsr.ch/3jMb6sA
(787) يُنظر:
Miles Corak, Inequality from Generation to Generation: The United States in Comparison (Bonn: IZA, 2016), p. 1.
(788) يُنظر:
Conference Board of Canada, «Intergenerational Income Mobility,» at: https://bit.ly/3BM7jSo
(789) يُنظر:
Pablo Mitnik et al., New Estimates of Intergenerational Mobility Using Administrative Data (Washington, DC: Pew Research Center, 2015), pp. 69-72.
(790) يُنظر:
Raj Chetty et al., Where Is the Land of Opportunity? The Geography of Intergenerational Mobility in the United States (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 2014).
(791) حركة حزب الشاي هي حركة احتجاجية انطلقت خلال الفترة الرئاسية للرئيس الأميركي باراك أوباما، وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية التي تلت فترة الركود الاقتصادي الكبير في عام 2008؛ تعارض الحركة تعاظم سلطات الدولة الفدرالية وكثرة النفقات. واستعارت الحركة صورتها من حفلة الشاي في بوسطن التي أدت إلى اندلاع الثورة الأميركية ضد الاحتلال البريطاني. (المترجم)
(792) يُنظر:
Greg J. Duncan & Richard J. Murnane, Whither Opportunity? Rising Inequality and the Uncertain Life Chances of Low-Income Children (New York: Russell Sage Foundation, 2011), Figures 6.2, 6.3.
(793) يُنظر:
Piketty, p. 485.

(794) يُنظر:

Betsy Cooper et al., «The Divide over America's Future: 1950 or 2050? Findings from the 2016 American Values Survey,» Public Research Institute, at: https://bit.ly/3jOmMuW

الفصل الحادي عشر: أفول الزعامة

لعل ما جعل الإمبراطورية شبه العالمية أمرًا ممكنًا هو الزعامة الأميركية لما يسمّى العالم الحر. دعمت هذه الزعامة، كما ورد في القسم الثاني، مؤسسات عالمية وإقليمية أقامتها الولايات المتحدة نفسها، إضافة إلى الدعم الذي قدَّمه كثير من الجهات الفاعلة غير الدولتية، وهي بالتالي لم تعتمد حصرًا على القوة «الخشنة» رغم أن القوة العسكرية كانت تُستعمل غالبًا.

تبقى القوة «الخشنة» الأميركية كاملة مكتملة، غير أن الزعامة الأميركية العالمية شهدت ضمورًا، وذلك لأسباب كثيرة، داخلية وخارجية. أولًا، ما عادت المؤسسات التي أقامتها الولايات المتحدة في أوج قواها الإمبراطورية فَعالة. ثانيًا، فشل كثير من الجهات الفاعلة غير الدولتية في دعم المشروع الإمبراطوري بقوة كما في السابق. ثالثًا، هناك الدور المعرقل الذي قام به الكونغرس في كثير من مجالات السياسة الخارجية. أخيرًا، فشلت الإدارة التنفيذية في الإفصاح عن برنامج إمبراطوري لما بعد الحرب الباردة تتجاوب معه أغلبية البلدان حول العالم.

سبق أن عُرضت في الفصل الخامس من هذا الكتاب المؤسسات الدولية والإقليمية الرئيسة التي أنشأتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. ولا تزال جميعها قائمة، رغم أن إحداها، وهي «الغات»، تحولت إلى أخرى (منظمة التجارة العالمية)، ولا تزال جميعها تحت المراقبة الأميركية أو خاضعة للنفوذ الأميركي القوي. غير أنها ما عادت بالفاعلية ذاتها في تعزيز القوة الأميركية، نظرًا إلى أن دول العالم الأخرى وجدت طرقًا للالتفاف عليها. وأمام الضغط الخارجي لإصلاح تلك المؤسسات، وجدت الولايات المتحدة نفسها في الجانب الخطأ من التاريخ بحيث بات يُنظر إليها بوصفها تابعة لا بوصفها قائدة.

أدت الجهات الفاعلة غير الدولتية دورًا مركزيًا خلال فترة الحرب الباردة باعتبارها داعمة للإمبراطورية شبه العالمية. ولا تزال العلاقة بين الجهات الفاعلة الرئيسة غير الدولتية والولايات المتحدة مهمة، لكنها تلاشت في كثير من المناطق، خصوصًا أن المؤسسات المتعددة الجنسيات التي يعمل عدد كبير منها على نطاق عالمي فعلًا أصبحت تعتمد الآن استراتيجيات تتعارض في الغالب مع المشروع الإمبراطوري.

كما أن الإعلام، وهو من الجهات الفاعلة غير الدولتية المُهمة، بات مجزأ بحيث إن قطاعات واسعة منه تُقوض جهود الدولة في تسويق رؤية إمبراطورية لعالم ما بعد الحرب الباردة، بينما أوجد الإنترنت فرصًا لا نظير لها بالنسبة إلى معارضي أميركا لتشويه سمعة الحكومة الأميركية عبر وسائل عديدة. وحتى

القطاع الذي لا يبغي الربح فشل في أن يكون داعمًا للإمبراطورية شبه العالمية كما كان يفعل في الماضي.

منح الدستورُ الكونغرس دورًا خاصًا في إدارة الشؤون الخارجية، ما ولّد إمكان النزاع مع الإدارة. عمومًا، جرى حل هذه النزاعات بأسلوب عملي براغماتي - خصوصًا حينما واجهت الولايات المتحدة ما كان يُعتبر تهديدًا وجوديًا. ولكن ذلك التهديد تلاشى. كما أن الكونغرس تتجاذبه مستويات كبيرة من الولاءات الحزبية السياسية التي تجعل الحلول البراغماتية أصعب كثيرًا.

نتيجة لذلك، غدا الكونغرس خلال الأعوام الأخيرة معرقلًا لعمل الحكومة أكثر فأكثر، الشيء الذي لم يقدم أي طرحٍ للإدارة من أجل صوغ سياسة إمبراطورية لزمن ما بعد الحرب الباردة. إضافة إلى ذلك، ما عادت القضايا الخارجية تستأثر باهتمام أفضل المشرعين كما كانت عليه الحال في الماضي، بحيث إن خبرة الكونغرس تدنَّت، كما أن كثيرين من أولئك الذين يولون اهتمامًا للسياسة الخارجية بدوا عالقين في الماضي.

لعل تضافر جميع تلك العناصر جعل الإدارة تجد صعوبة فائقة في إثبات قدرتها على زعامة العالم في القضايا الدولية. وقد دعم الرؤساء سلطة البيت الأبيض، وتجنبوا الكونغرس بطرق متعددة، غير أن ذلك جعل السياسة الأميركية عُرضة للتغيير على مستوى الحكومة، وأثار شكوكًا لا بين أعداء أميركا فحسب، بل حتى بين أصدقائها أيضًا.

تكشَّف مدى جِدية تلك المشكلات بشكل واضح عبر الانتقال الرئاسي في كانون الثاني/يناير 2017. وقد تعهد الرئيس دونالد ترامب باعتماد سياسة خارجية تقوم على شعار «أميركا أولًا»، بما في ذلك الانسحاب من كثير من الالتزامات الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة، لكننا نجد في الآن ذاته دعوة للحفاظ على الزعامة الأميركية العالمية، خصوصًا في القضايا التي تتعلق بالأمن. غير أن ذلك التوجه لم يعمل سوى على شدِّ عضد أعداء أميركا، وتشجيع منافسيها، وإثارة حالة من الاضطراب لدى حلفائها. وبتخلّي أميركا عن مزاعمها بشأن الزعامة العالمية في مجالات ذات اهتمام خاص بالنسبة إلى حلفائها، فهي تقوّض سلطتها أيضًا في مجالات أخرى. نتيجة لذلك، تسارعت وتيرة التراجع الإمبراطوري.

أولًا: المؤسسات

في المركز الرئيس للمؤسسات الإمبراطورية التي أحدثتها الولايات المتحدة، يقع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إنه الجهاز الذي تلجأ إليه الدول كافة، بما فيها الولايات المتحدة، حين تسعى لشرعنة ما تقوم به دوليًا. ومن شأن الفشل في الحصول على مباركته أن يعرّض ما تقوم به دولة ما لتهمة انتهاكها القانون الدولي، بينما يقدم دعمُه الغطاء الأخلاقي والقانوني.

من جهة، يبدو أن مجلس الأمن يقوم بعمل رائع من منظور أميركي؛ فنظرة سريعة إلى القرارات التي أقرت خلال الأعوام القليلة الأخيرة يكشف أنه صودق عليها بالإجماع تقريبًا، كما أنها تُغطي العديد من المناطق المختلفة في العالم حيث تنشب النزاعات. على وجه الخصوص، كان هناك إجماع بالنسبة إلى كثير من القرارات المدعومة أميركيًا، والتي تستهدف إيران لضمان امتثال برنامجها لتخصيب اليورانيوم للالتزامات الدولية [(795)].

غير أن الأمور في مجلس الأمن ليست كلها على ما يرام، رغم أن دولتين عضوين من أعضائه الدائمين (فرنسا والمملكة المتحدة) لم تستعملا حق النقض منذ عام 1989. وقد استعملت الولايات المتحدة، باستثناء مرة واحدة، حق النقض لتعطيل حتى أكثر القرارات اعتدالًا حين جرى انتقاد إسرائيل [(796)]. وحذت روسيا حذوها فعرقلت جميع القرارات التي تنتقد حليفتها سورية أو عملياتها في أوكرانيا أو شبه جزيرة القرم. ناهيك أن الصين، التي كانت حتى زمن قريب تميل إلى الامتناع عن التصويت، أخذت هي الأخرى تلجأ إلى حق النقض في كثير من المناسبات.

نتيجة لذلك، ما عاد من الممكن أن تُحَل في مجلس الأمن أعداد كبيرة من النزاعات حول العالم، بما فيها تلك التي تحظى بأهمية كبرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وما يقلقُ أيضًا هو الاستعمال المتزايد لحق النقض «الخفي»، حيث يُلوح عضو دائم بإمكانية استعماله حق النقض إذا ما أُطلقت دعوة للتصويت، وهكذا يكون من الراجح استبعاد أي طلب للتصويت.

ربما هناك من يزعم أن هذه المشكلات قديمة، وثمة بعض من الحقيقة في ذلك، غير أن نهاية الحرب الباردة أعطت الفرصة لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، وفشلت الولايات المتحدة في توفير الزعامة التي كان الجميع يترقبها ويطالب بها. إن اللقاء الذي كان مرتقبًا بشدة، والذي جرى في عام 2005 في نيويورك، تَميز بغياب نتائج ملموسة أكثر منه بإصلاحات فعلية [(797)].

ثمة إحساس عارم بأن الولايات المتحدة ما عادت معنية بإصلاح حقيقي للأمم المتحدة؛ ذلك أن هذا سيؤدي إلى إضعاف دورها المتميز تاريخيًا [(798)]. ويبقى مجلس الأمن إذًا بلا إصلاح، كما أنه لا يستجيب للضغوط الأميركية المتزايدة، بينما قوبلت تلك التغييرات التي طاولت نظام الأمم المتحدة، بما فيها إحداث مجلس حقوق الإنسان، بعدوانية مستدامة من الحكومة الأميركية في أول الأمر [(799)]. كما أن الولايات المتحدة وجدت نفسها، وبشكل متزايد، مهمَّشة بخصوص قضية الدولة الفلسطينية، بحيث إنها اختارت مسارًا جعلها معزولة دوليًا، وبدت تابعة أكثر منها قائدة [(800)].

كان صندوق النقد الدولي أيضًا مؤسسة من مؤسستين أساسيتين أُنشئتا خلال مؤتمر بريتون وودز في عام 1944. إنه مؤسسة بقيت، ولزمن طويل، تحت

الهيمنة الأميركية نتيجة نظام التصويت ونفوذ الخزينة الأميركية وتمركزها في العاصمة واشنطن. وبرهنت دراسات كثيرة عن التأثير الإمبراطوري الذي تمارسه الولايات المتحدة على سياسة الإقراض المتبَعة من صندوق النقد الدولي، والتي تبقى على مستوى الممارسة تقليدية إلى حد كبير على الرغم من نوع من المداهنة الذي باتت توليه أكثر للتفكير غير التقليدي [(801)].

تحقَّق أخيرًا في عام 2016 إصلاح صندوق النقد الدولي، الذي كانت تطالب به الدول النامية على مدى أعوام عديدة، بعد أن وافق الكونغرس الأميركي على تغييرٍ في نظام التصويت منح الصين وزنًا أكبر [(802)]. غير أن الحصة الأميركية لم تتغير مطلقًا بحيث إن الولايات المتحدة بقيت الدولة الوحيدة التي تمتلك ما يكفي من الأصوات لتعطيل أي إصلاحات أساسية في المستقبل.

هكذا أُبقيت الهيمنة الأميركية على صندوق النقد الدولي، في ما شكَّل انتصارًا بطعم الهزيمة؛ إذ تراكم تذمر الدول النامية ضد الصندوق على امتداد أعوام، حيث استعمل كثير منها العقد الأول من الألفية الثالثة لتوفير احتياطات للتبادلات الأجنبية من أجل تجنب الحاجة إلى اللجوء إلى الصندوق في المستقبل، بينما دفع الآخرون ديونهم للمنظمة من أجل تجنب شروط صندوق النقد الدولي.

هكذا، مع نهاية إدارة الرئيس باراك أوباما (2009-2017)، ما عاد الاقتراض الصادر عن صندوق النقد الدولي يسير في الاتجاهات المألوفة. وبدلًا من ذلك، باتت تستأثر به الدول الأوروبية الغارقة في الديون كجزء من خطة إنقاذ تشرف عليها المفوضية الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي [(803)]. باستثناء بعض الدول ذات الدخل المتدني، والتي ليس لديها بدائل أخرى، فإن نفوذ صندوق النقد الدولي (وبالتالي الولايات المتحدة) في الدول النامية كان متواضعًا جدًا [(804)].

أما المؤسسة الأخرى التي أُحدثت خلال مؤتمر بريتون وودز فهي البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (تُعرف عادة بالبنك الدولي). ونظرًا إلى تمركزها في العاصمة واشنطن، ولوجود رئيس لها ظل على الدوام مواطنًا أميركيًا، أحكمت الحكومة الأميركية قبضتها على البنك الدولي منذ بدايته، ولم تكن تخشى قط استعمال نفوذه لضمان الدعم للمصالح الإمبراطورية الأميركية. وكما لاحظ كثير من الباحثين، «توفر خلاصاتنا دعمًا... لنفوذ قوي، على وجه الخصوص، للولايات المتحدة على البنك الدولي.... والسبب في ذلك هو أن الولايات المتحدة هي المساهم الأكبر ضمن المؤسسة الدولية للتنمية، وأن رئيس البنك الدولي هو دائمًا شخص أميركي. يعتمد البنك الدولي على أسواق رأس المال الأميركي لتمويل عملياته، كما أن الولايات المتحدة تقوم بمراجعات مدققة لعروض القروض المصرفية. هذا يُعطي الولايات المتحدة تأثيرًا قويًا؛ إذ إن البنك يعيرها اهتمامًا أكبر قياسًا بأي مساهم أساسي آخر» [(805)].

على مر الأعوام، تصدت الحكومة الأميركية، عبر وزارة الخزانة، إلى كثير من المحاولات التي تجعل البنك الدولي يعكس بأمانةٍ أكبر آراءَ كل أعضائه. وقد أرغمت أحد كِبار الاقتصاديين (أميركي هو الآخر) على الاستقالة من منصبه نتيجة انتقاداته للنفوذ الأميركي [(806)]. كما أنها ميَّعت جميع مسودات التقارير التي تعكس مقاربةً لاقتصاديات التنمية تعارض التفكير الأميركي الرسمي [(807)].

لكن، وكما هي الحال بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، فإن ما بدا نقاءً أيديولوجيًا كان نصرًا بطعم الهزيمة. وقد أدت خيبة أمل الدول النامية إزاء النفوذ الأميركي على البنك الدولي إلى طرح مبادرتين قوضتا تأثير البنك في الدول النامية. تمثّلت الأولى في إنشاء بنك التنمية الجديد (New Development Bank)، الذي تدعمه دول «البريكس» (BRICS)[(808)]. وتمثّلت الأخرى في إنشاء المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB).

ظلت الصين المناصرة الأساسية للمصرفَين الجديدَين اللذين يتخذان منها مقرًا لهما. غير أن المصرف AIIB يميل إلى أن يكون أكثر أهمية، نظرًا إلى حجمه الأكبر وأعضائه الكُثر. وهو، على وجه الخصوص، يقدم إلى الدول الآسيوية فرصة تفادي الشروط التي ترتبط بالاقتراض من البنك الدولي. لهذا السبب، اعترضت الحكومة الأميركية بقوة على تأسيس المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لكنها كانت عاجزة عن تعطيله. وبالتالي فإن AIIB قد يمثل تحديًا أساسيًا للزعامة الأميركية، وهو حجر زاوية مهم بالنسبة إلى سعي الصين للحصول على هيمنة إقليمية.

أما منظمة التجارة العالمية، وريثة «الغات»، فهي المنظمة الاقتصادية الدولية الثالثة التي استعملتها الولايات المتحدة لدفع مصالحها قُدُمًا. وباعتبارها ثمرة التفكير الأميركي إلى حد كبير، كانت منظمة التجارة العالمية عند تأسيسها في عام 1995 ناجحة جدًا في تشجيع الأسواق الحرة على مستوى البضائع والخدمات ورأس المال، فيما هي تحمي بشكل حازم حقوق الملكية الفكرية. ومع أن مقرها في جنيف، فقد كانت الحكومة الأميركية، وحتى زمن قريب، هي التي تختار أمينها العام، وبالتالي كان يُعتمد عليه لدعم رؤية أميركية لرأسمالية السوق الحرة.

في ظل هذه الأوضاع، كان من المتوقع أن يؤدي انطلاق محادثات جولة الدوحة للمفاوضات بشأن التجارة في عام 2001 تحت إشراف إدارة الرئيس جورج بوش الابن (2001-2009) إلى نتائج إيجابية. وكان يُفترض أن تقيم الولايات المتحدة تحالفًا لدعم برنامجها التجاري (تعمل منظمة التجارة العالمية بالإجماع)، كما كانت قد فعلت في جولات المفاوضات الثماني السابقة. غير أن في الأعوام الـ 15 اللاحقة، ستخلّف المحادثات شعورًا بالضغينة، حيث عُيِّن أمين عام جديد من البرازيل من دون دعم أميركي في البداية، وكان على الدول الأعضاء أن تصل إلى اتفاقية هشة في عام 2013 في

ما يتعلق بـ «تسهيل التجارة»، ولم يكن من شأن تلك الاتفاقية سوى حفظ ماء وجه المشاركين الأساسيين فحسب [(809)].

في هذا السياق، شرح كريستِن هُوبِول، وهو باحث في قضايا منظمة التجارة العالمية، بوضوح ما وقع من خطأ:

لأكثر من خمسين عامًا، تمتعت الولايات المتحدة بامتيازات الهيمنة بحيث كانت تعمل وتُعامَل باعتبارها دولة استثنائية في النظام الدولي.... بقيت الولايات المتحدة، ولزمن طويل، تدّعي الحق في التدخل في شؤون دول أخرى عبر دورها المهيمن في المؤسسات المتعددة الأطراف... وتجد التبرير لذلك في خطاب الاقتصاد الليبرالي الجديد. أما الآن، فباتت قوى الدول الناشئة تتصرَّف بالطريقة ذاتها وتطالب بالحق ذاته في التدخل في التجارة الداخلية والسياسات الاقتصادية للولايات المتحدة.... وسعت القوى الجديدة للحد من امتيازات الولايات المتحدة، وأصرَّت على التعامل معها كدولة مثل الدول الأخرى.... غير أن خلال ذلك النهج، تعرَّض استقرار نظام الحوكمة الاقتصادية الدولية ذاته للاهتزاز [(810)].

ونظرًا إلى أن الولايات المتحدة لم تكن بعدُ مؤهلة كي «تُعامَل كدولة مثل باقي الدول»، فإنها تكيفت مع انهيار جولة الدوحة بتدشين سلسلة من مفاوضات التجارة الإقليمية كاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، حيث يمكنها التحكّم بسهولة في البرنامج واستبعاد الصين. ولكن هذا يُعتبر اعترافًا فعليًا بفشل الزعامة الدولية الأميركية في المفاوضات التجارية. وللمفارقة، لم يكن من المؤكد لذلك الخيار المحدود أن ينجح، نظرًا إلى المعارضة المتزايدة داخل الولايات المتحدة نفسها **لأي** شكل من أشكال اتفاقيات التجارة [(811)].

استطاعت جميع المؤسسات الدولية أن تحافظ على وجودها وهي في الوقت ذاته لا تزال خاضعة لهيمنة الولايات المتحدة، ولكن قدرتها على تجسيد القوة الأميركية تقلصت بسبب نجاح دول أخرى في بلورة استراتيجيات بديلة قوَّضت امتداد المؤسسات الدولية ذاتها؛ فما بين الحفاظ على النفوذ الأميركي على مؤسسات مَعطوبة إلى حد كبير، وفتح المجال لهذه المؤسسات أمام إصلاحات لها امتدادات كبيرة قد تؤثر سلبًا في القوة الأميركية، انحازت الولايات المتحدة بشكل ثابت إلى الخيار الأول.

الشيء ذاته طاول المؤسسات الإقليمية التي أنشأتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك تلك التي توجد في الأميركتين. قدَّمت منظمة الدول الأميركية خدمات جلّى للمصالح الأميركية خلال الحرب الباردة، وكانت تبدو مُصرة على القيام بالشيء ذاته بعد ذلك، حينما أضيفت إلى القائمة مهمتا «تعزيز الديمقراطية» و«التجارة الحرة». وبالفعل، كانت منظمة الدول الأميركية المؤسسة الرئيسة المنخرطة في انطلاق قمة الدول الأميركية في ميامي في عام 1994، حيث عرضت إدارة الرئيس بيل كلينتون رؤية جريئة للمنطقة تحت القيادة الأميركية.

استبعدت الرؤية الأميركية كوبا، وهذه سياسة عارضتها جميع دول أميركا اللاتينية مع بداية الألفية الثالثة. وفي البداية، عملت الدول الرئيسة منها، مع حرصها على ألا تثير غضب الولايات المتحدة، بحذر، حيث قامت خلال ثمانينيات القرن الماضي، على سبيل المثال، ثماني دول، هي مجموعة ريو (Rio Group)، على إيجاد حل سلمي لأزمة أميركا الوسطى، وسرعان ما اتسعت وضمت إليها بعد حين دولًا أخرى كانت في معظمها لا ترغب في إثارة غضب الولايات المتحدة [(812)].

لم تكن الزعامة الأميركية لمنظمة الدول الأميركية موضع سؤال في البداية. وفي الواقع، اعتُبر رد المنظمة الحازم على الانقلاب الفاشل في فنزويلا في عام 2002 دليلًا على تغييرٍ في توجّه الحكومة الأميركية مرحَّب به، كما أنه كان رد منظمة الدول الأميركية الأول على الانقلاب الناجح في هندوراس في عام 2009 [(813)]. غير أن القرار الذي صدر عن إدارة أوباما في وقت لاحق، والقاضي بتجاهل قرارات منظمة الدول الأميركية وقبول نتيجة الانقلاب، تسبب في نشوب أزمة بين الولايات المتحدة ودول أميركا اللاتينية [(814)].

كانت النتيجة تشكيل جماعة دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CELAC) التي تضم كوبا وتستثني الولايات المتحدة وكندا. وفي عام 2013، خلال القمة السادسة لدول أميركا، والتي استبعدت كوبا، عبَّر أعضاء جماعة دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوضوح بأن القمم المقبلة لا يمكن أن تنعقد إلا إذا دُعيت كوبا. وأدى هذا التحدي غير المسبوق لسلطة الولايات المتحدة إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، في إجراءٍ أُعلن مع نهاية 2014 وأُكمل في تموز/يوليو 2015.

كانت كوبا إذًا حاضرة في القمة السابعة لدول أميركا في بنما في عام 2015، لكنها اختارت أن ترفض التقدم بطلب الانضمام إلى منظمة دول أميركا (الإطار (11-1))؛ فالمؤسسة التي تتخذ من العاصمة واشنطن مقرًا لها لا تزال تحت نفوذ أميركي قوي، ومع ذلك باتت، وبوتيرة متزايدة، مجرد هيكل فارغ. وبات لدى جماعة دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مؤسسة بديلة لمناقشة القضايا التي تهم المنطقة، ولو أن بعض مخططاتها الأكثر طموحًا لم يؤتِ ثماره حتى الآن [(815)].

أما المؤسسة الأخيرة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة، والتي سنتناولها، فهي حلف الناتو، الذي أُنشئ مع بداية الحرب الباردة، لكن يبدو رغم ذلك أنه أنهى مهمته مع تشرين الثاني/نوفمبر 1989، حينما تداعى جدار برلين. كان الأمل حينها - لا بالنسبة إلى ميخائيل غورباتشوف فحسب، بل بالنسبة إلى كثير من القادة الأوروبيين أيضًا - أن يُدمَج الحلف ضمن تدبير أوروبي شامل يضم الاتحاد السوفياتي، فضلًا عن الدول الأوروبية [(816)].

غير أنه كان للإدارة الأميركية مشروعات أخرى. وبقي الناتو قائمًا بقوة، وتوسعت عضويته بسرعة لتشمل دول شرق أوروبا وأجزاء من البلقان، فكان مع نهاية 2009 يضم 28 عضوًا، تجمع كثيرًا منها حدودٌ مع روسيا، وكان يطمح إلى مزيد من التوسع. وستقوم الحكومات الأميركية بعد ذلك بنشر قوات الناتو في كثير من العمليات «خارج منطقته»، من أفغانستان إلى ليبيا.

ربما يبدو أن التحولات التي يشهدها الحلف تَهزأ من أي فكرة تُفيد بأن الولايات المتحدة تتراجع عن الإمبراطورية، أو أنها تفشل بالاضطلاع بدورها كزعيمة عالمية. إنها مؤسسة تبقى بشكل حازم تحت السيطرة الأميركية، والتي لا يبدي أعضاؤها أي رغبة في تشكيل بديل منها. فهي في السراء أو الضراء، الرمز الأكثر وضوحًا للقوة الأميركية «الخشنة» ولتحقيق الإمبراطورية.

غير أن الاستراتيجيا الأميركية ظلت محفوفة بالمشكلات، فلا دولة عضوًا من أعضاء الناتو الأخرى - حتى ولا المملكة المتحدة نفسها - كانت مستعدة للقيام بما يتوجب عليها على مستوى الإنفاق العسكري كجزء من إجمالي الناتج المحلي [(817)]. غير أن هذه البلدان ذاتها تتوقع من الولايات المتحدة أن تَهبَّ لنجدتها إذا ما هي تعرضت لهجوم أو تهديد، بينما ازدادت علاقات الولايات المتحدة بأحد الأعضاء (تركيا) تعقيدًا مع تباين مصالحهما القومية إزاء الأزمة السورية.

الإطار (1-11): منظمة دول أميركا وكوبا والولايات المتحدة

جرى «تعليق» عضوية كوبا في منظمة دول أميركا في كانون الثاني/يناير 1962، وإن وصِف غالبًا بأنه بمنزلة طرد لها، وذلك حين صوتت 14 دولة لمصلحة قرار «التعليق» (امتنعت عن التصويت كل من الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلي والإكوادور والمكسيك). ورغم محاولات عدة من دول أميركا اللاتينية لإبطال القرار، فإنه لم يتحقق لها ذلك أخيرًا إلا في حزيران/يونيو 2009، حين تولى باراك أوباما رئاسة البلاد.

كان يُفترض أن يكون ذلك مقدمة لطلب كوبا الالتحاق بالمنظمة، وخلاله ستكون الحكومة الأميركية قد حاولت استعمال ميثاق الديمقراطية الخاص بدول أميركا لإلزام الرئيس راوول كاسترو بالإصلاح السياسي. ولكن، كانت لكوبا نيات أخرى، وبالفعل كان ردّها: «شكرًا، ولكن لا».

لم يترك هذا أمام الرئيس أوباما من خيارات أخرى سوى مواصلة تطبيع العلاقات الأميركية مع كوبا خارج إطار منظمة دول أميركا. وأدت المفاوضات السرية أخيرًا، عبر الفاتيكان ووسطاء آخرين، إلى استئناف العلاقات

الدبلوماسية في عام 2015 وزيارة الرئيس أوباما إلى كوبا في آذار/مارس 2016.

رُحِّب ترحيبًا واسعًا بتحسن العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، رغم تأجيل الرئيس ترامب بعض الإجراءات في عام 2017. وجرى تخفيف القيود المفروضة على الرحلات، كما أُعيدت الرحلات التجارية، وفتح قنوات العبور، ويمكن الأميركيين الآن أن يحملوا معهم إلى بلدهم السيغار الكوبي ومشروب الروم. غير أن هذا لايعكس تطبيعًا كاملًا للعلاقات، ذلك أن الكونغرس وحده يمكنه رفع الحصار المفروض على التجارة، كما أن الولايات المتحدة لا تزال تحتل جزءًا من كوبا (خليج غوانتانامو).

يبرهن هذا عن الصعوبات التي تواجه الولايات المتحدة في ممارسة دور الزعامة حينما لا تعود السيطرة المؤسساتية فعالة. وبافتقارها إلى النفوذ الذي توفره منظمة دول أميركا، كانت الحكومة الأميركية مجبرة على التكيّف مع الواقع الجديد من أجل تطبيع العلاقات الثنائية. ولم يتغير النظام السياسي الكوبي قيد أنملة، كما أن حكومة كاسترو تواصل إدانة منظمة دول أميركا باعتبارها «أداة هيمنة إمبريالية».

بطبيعة الحال، لم يبقَ سوى مصدر أساسي وحيد لتهديد دول حلف الناتو هو روسيا التي أخذت تنزعج من توسع الحلف. وبتعبير محلِّلٍ روسي، «لا يعدو توسع منظمة معاهدة شمال الأطلسي أن يكون أكثر من امتداد لمنطقة نفوذه - وفي المناطق العسكرية والسياسية الأكثر حساسية. مع ذلك، فإن عدم رغبة الولايات المتحدة في التخلي عن هذا المجهود يوازيه رفض متكرر للاعتراف بحق روسيا في إقامة منطقة مصالحها الخاصة. وهكذا، ترك توسع منظمة معاهدة شمال الأطلسي الحرب الباردة مفتوحة. ومع أن المواجهة الأيديولوجية والعسكرية التي كانت تشكل أساسه قد انتهت، فإن التنافس الجيوسياسي الذي تضمنته رجع إلى الواجهة» [(818)].

في البداية، عُبِّر عن الانزعاج الروسي بالكلمات، ولكن بعد أن عرفت روسيا استقرارًا اقتصاديًا، أخذت تلجأ إلى الأفعال. وهكذا بعثت حرب مع جورجيا في عام 2008 بإشارة واضحة إلى الولايات المتحدة مفادها أن روسيا لن تقبل أي توسع إضافي للناتو، وحين لم يبدُ أي اهتمام بالإشارة، قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، وبدأت حربًا بالوكالة في شرق أوكرانيا. وما دامت الولايات المتحدة لا تعتزم التراجع عن توسيع الناتو، فمن المستبعد أن يكون هذا آخر مثال على الاعتداءات الروسية [(819)].

وبالتالي، إن بقاء الناتو واستمراره هما بالنسبة إلى الولايات المتحدة نِعمة ونقمة في آن؛ فهما، من جهة، يبرهنان عن تواصل الزعامة الأميركية لما يسمّى العالم الحر، وهما، من جهة أخرى، جرَّا الولايات المتحدة إلى التزامات

هي في الوقت نفسه مكلفة ماليًا وخطِرة جيوسياسيًا. يرفض حلفاؤها تقاسم العبء بينما يمكن روسيا أن تختار مكان المواجهات المقبلة وزمانها. وفي غياب احتمال حدوث انهيار روسي، يبدو التراجع الأميركي في نهاية المطاف أمرًا لا مفرَّ منه. وفي الواقع، كانت هذه هي الرسالة التي بعث بها دونالد ترامب خلال حملته الرئاسية في عام 2016، ولو كان عليه كرئيس أن يعدل من موقفه.

ثانيًا: الجهات الفاعلة غير الدولتية

كانت العلاقة بين الجهات الفاعلة غير الدولتية والدولة موضوع الفصل السادس. ومن ضمن الجهات الفاعلة غير الدولتية الأكثر أهمية نجد المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات التي تواصل العمل مع الحكومة بشكل وثيق عبر ممارسة ضغوط كبيرة، وعبر المشاركة في مفاوضات تجارية مفصّلة. تبقى هذه المؤسسات المتعددة الجنسيات أيضًا الممول الأكثر أهمية بالنسبة إلى الأحزاب السياسية والمرشحين من جميع الاتجاهات تقريبًا.

لم تنتهِ العلاقة الوثيقة، لكنها أخذت تتعرض لصدامات على أكثر من مستوى. وباعتبار كثير من هذه الشركات هي المستفيدة من السياسات التي تتبعها الحكومة الأميركية على مر أعوام الإمبراطورية شبه العالمية، فإنها هي الآن عالمية بالفعل، وتعمل، على كثير من المستويات، وفق توجّه عالمي بدل أن يكون قوميًا. ورغم وجود مقرها في الولايات المتحدة، فإن عليها أن تخطط وتعمل على مستوى العالم - وهذه استراتيجيا تجلعها تصطدم بالإدارات الأميركية.

تقدم الضريبة على الشركات مثالًا واضحًا [820]. إن معدل الضريبة الهامشية الأميركية (35 في المئة) هو الأعلى ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وواحد من أعلى المعدلات في العالم [821]. كما أن الولايات المتحدة هي أيضًا واحدة ضمن ست دول فقط من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تفرض الضرائب على الشركات على أساس أرباحها عبر العالم. غير أن ثغرات عديدة - تحافظ عليها مجموعات ضغط في الشركات بمهارة وتوسِّع نطاقها - تجعل من مبدأ فرض الضرائب على المستوى العالمي محط سخرية، وقد أدت إلى تراجع في معدل الضريبة الفعلي إلى حوالى 20 في المئة.

بقيت أهم ثغرة تشوب النظام الضريبي هي الامتياز الذي يُمنح للمؤسسات المتعددة الجنسيات لتأجيل دفع ضرائب أميركية إضافية على أرباح الفروع الأجنبية إلى أن يتم توطينها في البلد. وبما أن يمكن الشركات أن تعمل في أي بلد تقريبًا، فإن إغراء إجراء نشاطاتها في «الملاذات الضريبية» واستعمال تسعيرة التحويل لنقل الأرباح إلى هذه الأماكن ظلّا طاغيين. والنتيجة أن ما

يقدّر بما بين تريليوني دولار و3 تريليونات دولار كان مع نهاية عام 2016 في حيازة المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات خارج الولايات المتحدة [(822)].

اصطدمت جهود الحكومة الأميركية للزيادة في الضرائب الفعلية على الشركات بعمليات المؤسسات المتعددة الجنسيات، ولعل ما جعل الوضع يتفاقم هو ممارسة «عملية الانعكاس الضريبي». يتضمن هذا الإجراء شراء مؤسسة أميركية متعددة الجنسيات شركة أجنبية أخرى، واعتماد النظام الضريبي السائد في بلدها، ما لا يسمح لها بدفع ضرائب أقل فحسب، بل بأداء الأرباح المتراكمة أيضًا من دون تكبدها ضرائب إضافية.

شعرت إدارة أوباما خلال العام الأخير من ولايتها، وبعد أن لسعها تهديد الانعكاس الضريبي لشركة الأدوية «فايزر» (Pfizer)، بضرورة التحرك ضد هذه الممارسات التي تقوم بها الشركات [(823)]. غير أن في تلك الأثناء، كان كثير من الأذى قد لحق بالعلاقة الوثيقة بين الدولة والمؤسسات المتعددة الجنسيات [(824)]. وبتعبير مجلة **إيكونوميست** (Economist)، وهي عادة داعمة قوية للرأسمالية الأميركية، فـ «إن الشجار يُظهر الجميع بمظهر سيئ؛ إنه يكشف النقاب عن حكومة نزِقة، وعن مؤسسة حزب جمهوري خارج السياق تظن أن في إمكانها أن تكون الناطق الرسمي باسم شركات تتخلى عن وطنيتها. إنه يُظهر للعيان شركات كبرى، مثل شركة ‹فايزر›، التي أصبحت مجرد عصابة لمدمني الصفقات من المراوغين المهووسين بالإصلاحات المالية. إنه يعري أيضًا نظامًا ضريبيًا بات لا يجاري الزمن خلال الأعوام الثلاثين الماضية، كما أنه غير صالح في زمن العولمة. وأخيرًا يسلط هذا النزاع الضوء على نظام سياسي مفرط في الانحياز الحزبي وعاجز عن إحداث إصلاحات حقيقية» [(825)].

تسبب الطابع العالمي لهذه الشركات أيضًا في الصدام مع الدولة الأميركية في ما يتعلّق بالصين التي كانت تستضيف جميع هذه الشركات تقريبًا. وحظِي هذا الوضع في البداية بتشجيع رسمي قوي؛ إذ كانت الإدارات الأميركية ترى أن الصين لن تكون مجرد فرصة ثمينة للشركات الأميركية، بل إن وجود هذه الأخيرة سيسرع أيضًا عملية الإصلاح، وسيدفع الصين نحو نوع رأسمالية السوق الحرة، وربما نحوَ ديمقراطية تمثيلية تحبذها الولايات المتحدة.

أثبتت تلك الحسابات أنها بعيدة عن الصواب إلى حد كبير. وبخطوات بطيئة لكن ثابتة، تحولت السياسة الأميركية نحو الصين إلى شيء يقرب من الاحتواء (يُنظر الفصل الثاني عشر) مقرونًا بالتلويح بالعقوبات ردًا على الهجمات السيبرانية، وعرقلة بعض مشروعات الاستثمار الصيني في الولايات المتحدة تحت ذريعة الأمن القومي. غير أن هذا يتعارض مع مصالح جميع تلك الشركات الأميركية التي يعد الحضور الصيني بالنسبة إليها جزءًا مهمًّا من استراتيجياتها العالمية.

ازداد احتدام الصراع بين الدولة الأميركية وعدد من شركات التكنولوجية الأميركية حول علاقاتها بالصين بسبب الكشف عن العلاقات الوثيقة بين هذه

الشركات والقطاع العسكري الصيني؛ إذ خصَّ تقرير أصدرته وزارة الدفاع في عام 2015 شركة «آي بي إم» (IBM) بالذكر، وجاء فيه: «تعرِّض شركة ‘آي بي إم’ اقتصاد الولايات المتحدة وأمنها القومي للخطر، ما قد يعرض أمن زبائنها الدوليين السيبراني للخطر أيضًا، ويقوض عقودًا من سياسات عدم الانتشار الأميركية إزاء قطاع الحوسبة العالية الأداء» [(826)]. لكن على الرغم من هذه العلاقات الوثيقة، فإن الشركات الأميركية التي تعمل في الصين هي الآن أكثر عُرضة للخطر من ذي قبل. إن امتلاك الشركات الأميركية شركات صينية رئيسة، بما يؤدي إلى السيطرة عليها، هو أمر نادرًا ما يحدث، بينما تستعمل الشركات الصينية احتياطات التحويلات الأجنبية الواسعة لديها لشراء أسهم في الشركات الأميركية الموجودة أصلًا في الصين. وتتزايد شكوى الشركات الأميركية من أنها ما عادت تُلاقي الترحاب في الصين كما في الماضي، ذلك أنها بقيت تتعرَّض لتحقيقات حازمة تتضمن اتهامات تطاول إجراءات الصحة والسلامة، إضافة إلى اتهامات تتعلق بمحاربة الرشوة وفقدان الثقة. ولكن بعد أن تبيع هذه الشركات جزءًا من أصولها إلى شركاء صينيين، يتوقف كثير من هذه التحقيقات.

أما شركات التكنولوجيا الأميركية، فهي مُعرضة - على وجه الخصوص - للخطر بسبب الموقف الذي اتخذته الصين، وهو موقف أكثر عدوانية؛ إذ استلزمت قوانين الأمن السيبراني الجديدة التي أدخلت بعد الذي كشف عنه إدوارد سنودن بشأن استخدام وكالة الأمن القومي شركات التكنولوجيا الأميركية للقيام بالتجسس حول العالم، تخزين هذه الشركات معطياتها في الصين، وإخضاعها لضوابط المراقبة. كما يجري أيضًا «تشجيع» الشركات على توثيق علاقاتها بالشركاء المحليين، ونقل ملكية فكرية حساسة.

على الرغم من هذا كله، فقليلة جدًّا هي الشركات الأميركية التي تخلت عن الصين، كما قرر معظمها مواصلة المسيرة نظرًا إلى ما تمثله السوق الصينية من أرباح على المدى البعيد، ولو أن هذا يعني أن تصبح شريكة ثانوية في شركة تسيطر عليها الصين [(827)]. هذا يعني أيضًا أن عليها مجاراة سياسة الدولة الصينية، مع ما قد يترتب عن ذلك من صدامات مع الحكومة الأميركية.

الإطار (2-11): «آبل» والصين والولايات المتحدة

بِعائد سنوي يُقدر بحوالى 250 مليار دولار أميركي، وسوق قابلة للتحويل إلى رأس مال تجاوز الـ 500 مليار دولار في عام 2016، تُعد «آبل» (Apple) عملاق التكنولوجيا الفائقة، بمبيعات تغطي جميع أنحاء العالم تقريبًا؛ إذ تجاوزت منذ مدة السوق المحلية في أميركا، واعتبرت نفسها قوية بما فيه الكفاية لصد

ضغوط الحكومة الأميركية. كما أنها دافعت بشدة عن نفسها ضد جهود اللجنة الأوروبية لإرغامها على دفع مزيد من الضرائب.

حينما ذكر إدوارد سنودن «آبل» كواحدة من الشركات التي تعمل مع وكالة الأمن القومي في البرنامج السري «بريزم» (PRISM)، أنكرت الشركة الأمر تمامًا، معلنة «أنها لا تعلم شيئًا عن ‘بريزم’». وحينما طلبت إدارة الرئيس باراك أوباما من «آبل» تزويدها بمصادر الشيفرات لقرصنة هاتف «آيفون» متورط في هجوم إرهابي، رفضت الطلب (وجد مكتب التحقيقات الفدرالي طريقة لقرصنته من دون الحاجة إلى «آبل»).

قد تكون «آبل» راغبة في مواجهة الإدارة الأميركية، لكنها أقل رغبة في حالة الحكومة الصينية، حيث إنها تقبل عن طيب خاطر أحكام القضاء التي تتأثر بقرار السلطات الصينية؛ فحين طالبت الحكومة الصينية «آبل» بضخ استثمارات جديدة في البلد، استجابت الشركة للطلب بحيث إنها عرّضت مصالح مؤسسات أميركية أخرى متعددة الجنسيات للخطر خلال العملية (وكان استثمارها مليار دولار في خدمة شركة سيارات الأجرة «ديدي تشوكسينغ» (Didi Chuxing) الصينية المستقلة، التي تعتمد على تطبيق «آبل» هي القشة التي قصمت ظهر البعير، ما أدى بشركة «أوبر» إلى التخلي عن أعمالها الخاصة في الصين - يُنظر الهامش 33 أعلاه).

وهكذا، حينما تقول الصين «إقفزي»، تسألها «آبل» «إلى أي مدى؟» وحينما تطالب الولايات المتحدة بالامتثال تعصاها «آبل». غير أن الاستراتيجيا التي تنتهجها الشركة تبقى منطقية تمامًا ونتيجة حتمية للتدفقات النقدية المخصومة التي يُتوقع أن توفرها السوق الأكبر عالميًا خلال العقود المقبلة.

غدت نشاطات «آبل» في الصين موضوعًا انتخابيًا في عام 2016 حينما أولى دونالد ترامب عناية لـ «تصدير» فرص الأعمال التي تتعلق بالتصنيع من الولايات المتحدة إلى الصين لإنتاج منتجات تكنولوجية عالية. وبدا ذلك جذابًا جدًا لكثير من الناخبين، غير أن السير عكس هذا التيار خلال إدارة ترامب سيكون في غاية الصعوبة من دون سيطرة صارمة على تدفقات رأس المال.

إن الضرر الذي لحق بسمعة شركات التكنولوجيا الأميركية جراء ما كشف عنه سنودن أثّر سلبًا في أرباح أعمالها في كثير من البلدان لا في الصين فحسب، وذلك نتيجة فقدان الثقة. وصلت إحدى الدراسات إلى الاستنتاج التالي: «إن برامج الجهات الفاعلة غير الدولتية ووعي الرأي العام لها، كان لهما أثر مباشر وسلبي في الاقتصاد الأميركي؛ فالشركات الأميركية تكبدت خسائر تقدر بملايين الدولارات، حتى أنها شهدت تراجع سنداتها في السوق. وكان على الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات تطوير منتجات وبرامج جديدة لمعادلة ما جرى الكشف عنه واستعادة ثقة المستهلك. في الآن ذاته، شهدت المنتجات الأجنبية تزايدًا على مستوى العائدات» [(828)]. أدّى ذلك إلى مزيد من التوتر بين

بعض شركات التكنولوجيا الأميركية والدولة، ما دفع واحدة منها على الأقل («آبل») إلى شق عصا الطاعة حينما طُلب منها علانية أن تتعاون للكشف عن مصادر شيفرات ومفاتيح خاصة بعد وقوع هجوم إرهابي [(829)]. ولعل من باب السلامة افتراض وجود كثير من الحالات الأخرى التي شهدت على طلبات الحكومة الأميركية ولوج مصادر الشيفرات التي تسيطر عليها شركات التكنولوجيا العالية، ولكن من دون جدوى ما دام أن هنالك اليوم صراعًا ضمنيًا بين سعي الدولة لتعقّب مصالح الأمن القومي وحاجة الشركات لإعادة بناء ثقة الرأي العام.

لقد جرى توثيق الدعم الواسع الذي قدمته وسائل الإعلام إلى سياسة الإمبراطورية للإدارات الأميركية خلال الحرب الباردة، وبداية في فترة أحادية القطب في كثير من البحوث والدراسات. وفي الواقع، كان يبدو أن هذا الدعم سيتواصل بعد الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر حين ألقت وسائل الإعلام الأميركية بكامل ثقلها وراء احتلال أفغانستان والعراق.

يبدو الوضع اليوم مغايرًا تمامًا؛ إذ ازداد الانقسام نتيجة نشوء المنافذ الرقمية، ما ساهم في استقطاب الآراء في أميركا. وما كان يُفترض أن يكون تزايدًا مرحّبًا به في التنافس بين وسائل الإعلام، بات يُنظر إليه اليوم، وبشكل متزايد، على أنه لا يهدد اللحمة الاجتماعية فحسب، إنما يهدد أيضًا أي أمل لرؤية مشتركة للعالم الخارجي. وكما أشار صحافي:

في زمن «البث الكبير»، قبل الإنترنت، كان الباحثون مسكونين بهاجس غياب التنوع على مستوى الإعلام وحقيقة أن المواطنين كانوا «جمهورًا مأسورًا» يمكن أن يكون معرَّضًا لتلاعب جماهيري. هكذا كان كثيرون يأملون بأن يكون لإضفاء الطابع الديمقراطي على وسائل الإعلام، خصوصًا تلك التي تبث مباشرة على الإنترنت، تأثير إيجابي في المشاركة السياسية والالتزام المدني وإنتاج المعلومة. غير أن في زمن رقمي يعرض الوفرة الإعلامية، يخشى الباحثون الآن مما يسمّونه «العرض الانتقائي». يمكن بيئة إعلامية مجزأة أكثر أن تشجع المواطنين على مزيد من البحث عن مصادر أخبار مماثلة لطريقة تفكيرهم بحيث تساهم في ترسيخ الاعتقادات والآراء المسبقة وتأجيج الاستقطاب [(830)].

يُعرف هذا التأثير أحيانًا بحُجرة الصدى، وكان يرتبط في السابق بقنوات إعلامية مثل «فوكس نيوز» (Fox News) (في اليمين) و«إم إس إن بي سي» (MSNBC) (في اليسار). غير أن هذه القنوات تبدو اليوم متزِّنة بشكل إيجابي فعلًا، مقارنةً ببعض القنوات الأخرى التي تحظى بشعبية متزايدة، والتي يمكن أن نجد أكثرها تطرفًا بين صفوف السياسة الأميركية اليمينية [(831)].

واحدة من هذه القنوات هي قناة «بريتبارت نيوز» (Breitbart News) التي يتابعها عدد كبير من المحافظين، والتي قدمت دعمًا قويًا إلى حملة دونالد ترامب الرئاسية في عام 2016 [(832)]. غير أن هذهِ القناة لا تبث أي أخبار خاصة

بها، بل تعيد بث المقالات التي تُنشر في أماكن أخرى والتي تتناسب وسياستها التحريرية. هذا يعزز العلاقات بين تشظي الإعلام والاستقطاب السياسي بحيث يبدو من الصعب جدًا بالنسبة إلى أي إدارة أميركية أن تكوّن إجماعًا حول السياسة الخارجية. وبكلمات صحافي يائس:

يمكن تقريبًا تحديد جميع قنواتنا الإخبارية بسهولة الآن، باعتبارها ذات توجه سياسي معيّن، وغالبًا ضيق جدًا، ولا تعدو أن تكون في عملها مثل المسلسلات التلفزيونية الكوميدية التي تبحث عن جمهور قابل للبيع يساعدها على البقاء.... هذا يعني أن منظّمات «الأخبار» معنية في معظمها بالقصص والحقائق التي يرغب جمهورها في سماعها فحسب. وببساطة تامة، لا يمكن أي شيء غير هذا أن يكون معارضًا لكلٍّ من السعي وراء الحقيقة (والتي غالبًا لا تحظى بالشعبية) وكذلك الحفاظ على بلد لديه ما يكفي من «المعرفة» المشتركة بحيث يكون قادرًا على العمل كمجتمع موحد إلى حد ما [(833)].

لا يزال هناك كثير من الجهات الفاعلة غير الدولتية الذين تجمعها علاقة وثيقة وتكافلية بالمشروع الإمبراطوري. تبقى المؤسسات الخيرية الرئيسة على العموم داعمة، بينما غدت «مؤسسة غيتس» (Gates Foundation) على وجه الخصوص ذراعًا للدولة تقريبًا. كما عملت منظمة أخرى جديدة هي «مؤسسة كلينتون» (Clinton Foundation) (أنشئت مع نهاية ولاية كلينتون الرئاسية) بالطريقة ذاتها تقريبًا خلال فترة إدارة أوباما.

من المفترض أن ينسحب الشي ذاته على مراكز البحوث الفكرية الرائدة. غير أن الرئيس أوباما، وفي تحوّل مفاجئ، كشف في مقابلة أُجريت في عام 2016 عن تذمره من كثير من مراكز البحوث، حيث يمكن تلخيص آرائه على النحو التالي: «مع حلول عام 2013، كانت مشاعر الاستياء لدى الرئيس أوباما قد تبلورت تمامًا.... فهو كان ممتعضًا من مجمّع مراكز البحوث المعنية بالسياسة الخارجية. وساد البيتَ الأبيض شعور بأن مراكز بحوث كثيرة ومتميزة للغاية على مستوى السياسة الخارجية في واشنطن، تقوم بما يمليه عليها داعِموها من العرب ومن المؤيدين لإسرائيل. وقد سمعتُ موظفًا في الإدارة يشير إلى جادة ماساتشوسيتس (Massachusetts Avenue)، مقر كثير من مراكز البحوث هذه، بأنها ‹أرض يحتلها العرب›» [(834)]. ربما يعكس هذا ببساطة استياء رئيسٍ إزاء فشل الآخرين في إدراك مغزى ما حاول القيام به. غير أنه يمكن أن يشيرً إلى شيء جوهري، وربما أكثر ديمومة: محاولة الإدارة رسم معالم أي نوع من البلدان على الولايات المتحدة أن تكون عليه في زمن ما بعد الإمبراطورية، بينما لا تزال الجهات الفاعلة غير الدولتية تتشبث بإيمانها بالإمبراطورية شبه العالمية.

إن هذا الصراع المحتمل بين المسار الذي تنتهجه الولايات المتحدة والمسار الذي تريده لها الجهات الفاعلة الطليعية غير الدولتية عبَّر عن نفسه أيضًا في

سياق بعض المنظمات الدينية التي تعمل بشكل وثيق مع الدولة الأميركية خلال فترة الحرب الباردة، وما تلاها مباشرة.

تنتهج الإدارات الأميركية، الديمقراطية منها والجمهورية، سياسات اجتماعية يمكن وصفها عمومًا بأنها «تقدمية»، على الأقل حتى نهاية ولاية أوباما الرئاسية، وتدفع قُدُمًا بالسياسات ذاتها في دول أخرى [(835)]. ويجد عدد كبير من المنظمات الدينية، خصوصًا الكنائس الإنجيلية، الأمر بغيضًا. هذه المنظمات نفسها تعمل أيضًا بشكل وثيق مع نظيراتها في الخارج، حيث يمكن أن تجد نفسها منخرطة في حملات ضد السياسات التي تحبذها الحكومة الأميركية، الأمر الذي أدى إلى كثير من النزاعات.

ثالثًا: الكونغرس

كان الآباء المؤسسون على قدر كبير من الوعي بمخاطر إدارة غير مُحكمة تقود السياسة الخارجية على نحو قد يعرّض أمن البلد للخطر، أو يؤدي إلى الإفلاس عبر حروب خارجية مكلفة. وبوعيهم إذًا بالحاجة إلى نظام الضوابط والموازنات (checks and balances) للتحكم في الإدارة، أوعزوا إلى الكونغرس بدور خاص في تدبير القضايا الخارجية. حُدِّد هذا الدور - لكن ليس بوضوح بصورة دائمة - في الدستور، ووُزِّعت المسؤولية بين المجلسين، بحيث يحظيان كلاهما بسلطات مهمة. وأوضح أحد الخبراء ذلك بقوله: «يقتسم الكونغرس سلطة مهمة مع الجهاز التنفيذي لتشكيل سياسات البلد الخارجية والدفاعية وصنعها. كما أن الذين وضعوا الدستور حددوا سلطات الرئيس في هذا المجال باعتباره القائد العام للقوات المسلحة والمشرف على المفاوضات من أجل الوصول إلى معاهدات وتعيين السفراء وكبار الموظفين. كما أنهم منحوا الكونغرس سلطات إعلان الحرب، ورصد التمويل، وتشكيل الجيش ودعمه، وتمويل البحرية والحفاظ عليها، وتنظيم التجارة الخارجية. ومنح المشرّعون مجلس الشيوخ منفردًا مسؤولية إسداء المشورة والموافقة على المعاهدات والمرشحين الرئاسيين» [(836)].

هكذا، وضع الدستور على عاتق الكونغرس مسؤوليات جسامًا في تسيير الشؤون الخارجية؛ مسؤوليات لم يُدخل عليها القانون أي تعديلات جوهرية خلال الـ 250 عامًا الماضية. غير أن الدستور يتشكل من أفراد يخدمون مصالح مرشحين على النطاق الجغرافي لا على الصعيد الوطني ككل. وهذا يصعّب على الكونغرس أن يدرك الصورة الأكبر عندما يتعلق الأمر بالشؤون الخارجية. نتيجة لذلك، بقيت الإدارة تبحث دومًا عن طرق لتجنّب انخراط الكونغرس في السياسة الخارجية، ما ولّد كثيرًا من الغموض الآن بشأن من هو المسؤول، على سبيل المثال، عن إعلان حرب والمصادقة على اتفاقات دولية.

على الرغم من ذلك، فإن الكونغرس نادرًا ما قام - حتى نهاية الحرب الباردة على الأقل - بتعطيل الإدارة في تسييرها للشؤون الخارجية (المثال الأفضل

لذلك هو فشل مجلس الشيوخ في المصادقة على معاهدة فرساي في عام 1920، ما يعني أن الولايات المتحدة لم تستطع المشاركة في عصبة الأمم). والنتيجة أن العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في مجالات الشؤون الخارجية والأمن القومي كانت على العموم منتِجة من دون أن تكون بالضرورة منسجمة.

ثمة كثير من العوامل وراء هذا الوضع. أولًا، تتمتع السلطة التنفيذية بامتياز «القدرة الخطابية»، ما يسمح لها بالتوجه إلى أكبر عدد من المواطنين، وتجاوز الكونغرس، إضافة إلى الانخراط في مفاوضات صعبة للحصول على الأصوات الضرورية. ثانيًا، أصبحت الإدارة متضلعة في استغلال الثغرات التي تتخلل الدستور لتفادي اللجوء إلى الكونغرس في القضايا المثيرة للجدل. ثالثًا، كان الكونغرس في العادة داعمًا كبيرًا للرئاسة حين واجه الوطن ما اعتُبر خطرًا وجوديًا.

ومع انهيار جدار برلين في عام 1989، انتهى آخر تلك المخاطر. تحقق في البداية بعض النجاح بفضل الجهود لاستبدال الخطر الوجودي المزعوم الذي كان الاتحاد السوفياتي يمثله بالإرهاب الدولي، خصوصًا عقب صدمة أحداث 11 أيلول/سبتمبر، وجعله الأميركيون بلا هوادة على رأس ما يعتبرونها أخطارًا تهدد وجودهم (إلى جانب إمكانية امتلاك إيران أسلحة نووية). غير أن تنظيم القاعدة وما خلَفَه، رغم رغبته في استخدام أفظع التكتيكات ضد الأهداف الأميركية في الخارج، لم يطرح قط خطرًا جديًا بالنسبة إلى الأمن القومي الأميركي في الداخل بعد عام 2001، وهكذا تراجع تصنيف مؤسسة الدفاع للإرهاب على قائمة التهديدات التي تواجه الأمن القومي [837].

كانت النتيجة أن الكونغرس ما عاد منذ ثمانينيات القرن العشرين يتعرض لضغوط حقيقية، ما قد يُعتبر تهديدات وجودية. غير أن الاستقطاب الحزبي السياسي شهد خلال هذه الفترة مستويات لم تُعرف سابقًا كنتيجة غير مقصودة لإعادة رسم الحدود الانتخابية. جعل هذا معظم المقاعد في مجلس النواب غير قابل للمنافسة، ما عدا خلال الجولات الأولى للانتخابات، حيث لا يُسمع صوت المعتدلين. كما بات غياب المنافسة الآن من مميزات كثير من المقاعد في مجلس الشيوخ.

هكذا، بات الكونغرس يتشكل بصورة متزايدة من أعضاء يكمنُ التحدي الأكبر بالنسبة إليهم في الحفاظ على من يساندهم خلال الجولات الأولى، وهذا يجعلهم يترددون في تأييد التسويات البراغماتية التي كانت صالحة في الماضي. كما أنها ساهمت أيضًا في تدنّي مستوى المهارة السياسة الخارجية بين أعضاء الكونغرس؛ ذلك أن الشؤون الخارجية (على النحو الذي كانت تُعرف به دومًا) ليست عادة الموضوعات التي تثير اهتمام أصوات الناخبين خلال الجولات الأولى [838]. وقد أشار كثير من الذين أجرَوا دراسات بشأن الكونغرس إلى هذا التوجه:

بقي المشهد السياسي للبلاد خاضعًا لإعادة التنظيم منذ سبعينيات القرن العشرين، ما أدى إلى نشر تعصّب حزبي عميق، واستقطاب حاد، ووسائل إعلام تتصارع على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، وتَراجُع مستوى اللياقة. مع مرور الوقت، وفرت هذه البيئة للمشرعين حافزًا أكبر للدفع قُدُمًا ببرامج شخصية وحزبية بأي طريقة ممكنة، بما فيها التحايل على قواعد الكونغرس وإجراءاته. كما أنها سيّست أيضًا مجال الأمن القومي الذي، وإن لم يكن محصَّنًا قط ضد هذا التوجه التحزبي، غالبًا ما يُستعمل لاستحضار غريزة «البلاد أولًا» لدى المشرعين.... لقد صارع الكونغرس أعوامًا كثيرة كي يؤدي دورًا بنّاءً ومتناسقًا كشريك يحرص على فرض نظام الضوابط والتوازنات بالنسبة إلى السلطة التنفيذية على مستوى الشؤون الدولية [(839)].

بموجب الدستور، يقوم مجلس الشيوخ بدور خاص في إسداء «المشورة والموافقة» على المعاهدات الدولية؛ ففي خلال القرنين اللذين أعقبا إعلان الاستقلال، صادق على 1500 معاهدة، ورفض 21 اتفاقية فقط، ما يشير إلى أنه أدى على العموم دورًا مسؤولًا للغاية في صوغ السياسة الخارجية. وباستثناء معاهدة فرساي (رفضها مجلس الشيوخ مرتين)، فإن الضربة القاسية الوحيدة التي واجهت الطموحات الأميركية لتتبوأ الزعامة العالمية خلال تلك الأعوام كانت رفض اتفاقية قانون البحار (Law of the Sea Convention) لعام 1960 (الإطار (11-3)).

خلال تلك المدة الطويلة، من عام 1776 إلى عام 1976، كان هناك أيضًا 400 معاهدة تقدمت بها السلطة التنفيذية، لكنها لم تُعرض على التصويت (وصف القانونيون الدستوريون تلك المعاهدات بأنها «غير محكَّمة») [(840)]. يشير هذا العدد الكبير (بمعدل معاهدتين كل عام) إلى أن العلاقة بين مجلس الشيوخ والرئاسة بشأن المعاهدات الدولية قد لا تكون بالضرورة بهذا القدر من الانسجام. وربما يكون هذا صحيحًا في بعض النواحي، غير أن السلطة التنفيذية قامت بسحب كثير من تلك المعاهدات غير المحكّمة لاحقًا، والقليل القليل منها أثّر في الزعامة الأميركية العالمية، حيث بقي مجلس الشيوخ داعمًا على نطاق واسع.

كان الوضع منذ القرنين الماضيين مختلفًا تمامًا؛ إذ رُفض كثير من الاتفاقيات التي كانت ستساهم في ضمان الزعامة الأميركية العالمية، كما بقي عدد أكبر في خانة الاتفاقيات «غير المحكَّمة». وصودق على اتفاقيات تُعتبر ضرورية لسمعة الولايات المتحدة الدولية، وإنما لم يحدث ذلك إلا بعد عقود من تمحيص الكونغرس لها (أكثرها شهرة اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي وقّعتها الولايات المتحدة في عام 1948 ولم يقرّها مجلس الشيوخ حتى عام 1989) [(841)].

تنضوي الاتفاقيات الملائمة للطموحات الأميركية لزعامة العالم، وهي التي إما رفضها مجلس الشيوخ وإما لم يقم بإبرامها، تحت ثلاثة أقسام. يضم القسم

الأول اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، ويضم القسم الثاني معاهدات النظام البيئي العالمي، ونجد في القسم الثالث اتفاقيات الأمن الدولي. في كل حالة من هذه الحالات الثلاث، وضع مجلس الشيوخ السلطة التنفيذية في وضع حرج، ما شجع دولًا أخرى على ادعاءات تتهم الإدارة الأميركية بالنفاق أو بما هو أسوأ من ذلك.

الإطار (3-11): اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مجلس الشيوخ والصين

عُرضت أول معاهدة للأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار على مجلس الشيوخ بتاريخ 26 أيار/مايو 1960، وصودق عليها بـ 77 صوتًا في مقابل 4 أصوات. في اليوم ذاته، أُرسل اقتراح إلى المجلس لإعادة النظر في المعاهدة، فرُفضت المعاهدة بـ 49 صوتًا في مقابل 30 صوتًا. وبقيت بعد ذلك على جدول لجنة العلاقات الخارجية حتى عام 2000، حين أُعيدت إلى الرئيس.

في هذه الأثناء، بدأ العمل باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) رغم أن مجلس الشيوخ الأميركي لم يصادق عليها قط. غير أن الاتفاقية كانت بالنسبة إلى إدارة الرئيس جورج بوش الابن ذات أولوية خاصة، حيث زعمت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس «أن الانضمام إلى اتفاقية قانون البحار سيدفع قُدُمًا بمصالح الجيش الأميركي، باعتبارها القوة البحرية الرائدة عالميًا، فإن الولايات المتحدة تستفيد أكثر من أي دولة أخرى من شروط الملاحة التي تتضمنها الاتفاقية».

لم يحرك مجلس الشيوخ ساكنًا، وبقيت الاتفاقية «غير محكَّمة» إلى اليوم. في هذه الأثناء، بدت الحكومة الأميركية منشغلة أكثر فأكثر بالأعمال العدوانية التي تقوم بها الحكومة الصينية في بحر الصين الجنوبي، لكنها كانت عاجزة عن استعمال الاتفاقية - لأنها لم تكن عضوًا فيها - للاحتجاج.

هكذا أُوكلت الأمور إلى حكومة جمهورية الفليبين لاستعمال شروط التحكيم الخاصة بالاتفاقية، كي تُعرَض القضية أمام المحكمة الدائمة للتحكيم (PCA) في لاهاي. وفي عام 2016، قضت المحكمة بأن وضع الصين في بحر الصين الجنوبي يخالف بنود الاتفاقية التي تعَد الصين عضوًا فيها، وأن ما تقوم به لا ينسجم مع القانون الدولي. أحرج الحكم الصين كثيرًا، وبرهن عن أهمية المعاهدات الدولية.

وعلى نحو مفارق، طرأ تغيير في الحكومة الفليبينية قُبيل إصدار الحكم، وفي الحال أعلنت إدارة الرئيس رودريغو دوتيرتي الجديدة (2016-) رغبتها في إنهاء

الوصاية الأميركية على الأرخبيل، وإقامة علاقات وثيقة مع الصين. هكذا، سيكون أكثر صعوبة بالنسبة إلى أي إدارة أميركية مستقبلية أن تستعمل الفليبين وكيلةً لها في حربها ضد التوسع الصيني في بحر الصين الجنوبي.

قدمت الحكومة الأميركية في حملتها للعام 2016، للفوز بمقعد في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، التعهد التالي: «إن ما يحرك الالتزام العميق للولايات المتحدة للانتصار لحقوق الإنسان، المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الانسان، هو القيم المؤسِّسة لأمتنا، والاقتناع بأن السلم والأمن والرخاء العالمي تزداد قوة حين تُحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. وما دام أن الولايات المتحدة تسعى إلى الدفع قُدُمًا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية حول العالم، فإننا نقوم بذلك ونحن نعي التزامنا بمواجهة التحديات، ونرقى إلى مستوى مبادئنا في الداخل والوفاء بالتزاماتنا الدولية بشأن حقوق الإنسان» [(842)].

يصعب التوفيق بين هذا التعهد والممارسات الأميركية سواء تعلق الأمر بالإدارة أو بالكونغرس. في مجال حقوق الإنسان الدولية، هناك كثير من الاتفاقيات والمعاهدات التي لم توقّعها الإدارة الأميركية نفسها [(843)]. وبطبيعة الحال، لا يمكن إلقاء اللوم على مجلس الشيوخ بسبب الفشل في إقرار الاتفاقيات والمعاهدات في هذه الحالات، رغم أن جزءًا من السبب وراء عدم توقيع الرئيس لها يعود إلى الخشية من أنها لن تحظى بمصادقة مجلس الشيوخ. غير أن هناك أربع اتفاقيات بشأن حقوق الانسان جرى توقيعها وإرسالها إلى مجلس الشيوخ، لكنها لم تحظ بالمصادقة قط، وهي:

- الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان (ACHR) التي وُقِّعت في عام 1977.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) التي وُقِّعت في عام 1980.
- اتفاقية حقوق الطفل (CRC) التي وُقِّعت في عام 1995.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) التي وُقِّعت في عام 2009.

سبق أن ناقشنا ((الإطار (5-1)) الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان، وكيف وضع الفشل في المصادقة عليها الحكومة الأميركية في وضع حَرج في علاقتها بالدول التي تشكل محيط نفوذها. كما أن فشل مجلس الشيوخ في المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يضع الولايات المتحدة جنبًا إلى جنب مع دول مثل إيران والصومال وجنوب السودان والسودان [(844)]. إن فشلها في تحقيق ذلك يعكس صراعات أميركية داخلية بخصوص الإجهاض وقضايا أخرى، لكن باقي العالم ينظر إلى الأمر على أنه يُظهر افتقارًا إلى الزعامة. غير أن فشل مجلس الشيوخ في المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل هو أكثر إحراجًا؛ ذلك أن الولايات المتحدة (بعد مصادقة

الصومال على الاتفاقية في عام 2015) هي الآن البلد الوحيد في العالم الذي لم يقم بذلك.

منذ الحرب العالمية الثانية، سعت الحكومات الأميركية للزعامة الدولية على مستوى حقوق الإنسان. ولم يكن ذلك صحيحًا في حالة محاربة التغير المناخي الذي تسبب به الإنسان، حيث إن الشكوك التي انتابت الرأي العام أعوامًا عدة كان يوازيها الأمر ذاته في الكونغرس والسلطة التنفيذية.

غير أن الأمور أخذت تتغير في عام 1992، حينما وقّع الرئيس جورج بوش الأب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وصادق عليها [(845)]. لكن حين وقّع الرئيس بيل كلينتون في العام التالي اتفاقية التنوّع البيولوجي (CBD)، أجبره الوضع القانوني الصريح للاتفاقية على إيداعها مجلس الشيوخ للمصادقة عليها، لكنها رُفضت مباشرة [(846)]. وبعد ذلك وقّعت إدارة كلينتون، التي اعترفت بكلٍّ من الطبيعة الكونية لمشكلة التغير المناخي والرغبة في الزعامة الأميركية، بروتوكول كيوتو في عام 1997. ألزم هذا الدول النامية بتخفيض انبعاثات الكاربون بشكل مهم إلى أدنى من مستوياته خلال تسعينيات القرن الماضي.

كان لمجلس الشيوخ أفكار أخرى، وبالتالي لم يجرِ قط إيداع بروتوكول كيوتو للمصادقة عليه، لكن الاتفاقية أخذت مسارها في عام 2005، حينما حظيت بموافقة ما يكفي من الدول [(847)]. وهكذا، فإن فشل مجلس الشيوخ في المصادقة على المعاهدة أصاب المزاعم الأميركية بخصوص الزعامة الكونية بضرر كبير، غير أن الحكومة الأميركية استطاعت على الأقل المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

كاد الخيط الرفيع أن ينقطع خلال إدارة جورج بوش الابن؛ إذ كان يُنظر إلى محاربة التغير المناخي بعين الشك والريبة لا من الكونغرس فحسب، بل من السلطة التنفيذية أيضًا. خلال تلك الأعوام، بدا المفاوض الأميركي الرئيس متفرِّدًا بموقفه، فكان الرئيس أوباما عازمًا على تغيير ذلك بإعادة الولايات المتحدة إلى «اللعبة». نجح في تحقيق ذلك، مع أن اتفاقية باريس بشأن التغير المناخي في كانون الأول/ديسمبر 2015 كانت نتيجة زعامة جماعية لا أميركية تتضمن في الأساس الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي.

ألزمت اتفاقية باريس الدول المشاركة بتخفيض انبعاثاتها عن طريق مساهمات محددة وطنيًا (NDCs)[(848)]. ورغم توقيع الولايات المتحدة الاتفاقية في أول يوم ممكن (22 نيسان/أبريل 2016)، فإن الاتفاقية كانت لا تزال بحاجة إلى المصادقة، وقد أوضح مجلس الشيوخ عدم رغبته في القيام بذلك. لذا، صادق عليها الرئيس أوباما بقرار إداري رغم أن وضعها ينص بوضوح على أنها اتفاقية، ما يمكن أن يعرّضها للرفض مستقبلًا [(849)]. هكذا، فإن الزعامة

الأميركية صارت مرة أخرى موضع سؤال نتيجة تصرّف الكونغرس أو عدم تصرفه [(850)].

الأمن القومي هو المجال الثالث الذي يقوّض مجلس الشيوخ فيه الزعامة الأميركية العالمية؛ فخلال فترة الحرب الباردة، كان في وسع الإدارة بشكل عادي أن تعول على دعم مجلس الشيوخ، وكان ذلك يصحّ على وجه الخصوص بالنسبة إلى اتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة [(851)]. واستمر ذلك الدعم بعد نهاية الحرب الباردة مع المصادقة على المعاهدة الأولى لخفض الأسلحة الاستراتيجية («ستارت 1») (START 1) والمعاهدة الثانية لخفض الأسلحة الاستراتيجية («ستارت 2») (START 2) ومعاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية («سورت») (SORT) والمعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية («نيو ستارت») (NEW START)[(852)].

فور انتهاء الحرب الباردة، فشل مجلس الشيوخ في المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي عُدِّلت في عام 1994 بالتحديد، استجابة لاهتمامات إدارتي جورج بوش الأب وكلينتون [(853)]. نتيجة لذلك، لم تكن الحكومة الأميركية في وضع قوي يسمح لها بعد عشرين سنة على مواجهة أعمال الصين العدائية في بحر الصين الجنوبي (الإطار (3.11)). كما رفض مجلس الشيوخ أيضا بمعدل 51 صوتًا مقابل 48 صوتًا المصادقة على معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة (CTBT) في عام 1999.

وقّعت إدارة كلينتون في عام 1998 ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية. تلك كانت خطوة مهمة نحو معالجة ثغرة كبيرة تشوب الأمن الدولي للتأكد من تحميل القادة السياسيين في المستقبل مسؤولية الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. غير أنها لم تُعرض قط على مجلس الشيوخ، الذي لن يصادق عليها أبدًا، رغم أنها تعرضت لتعديلات كثيرة كي تلبي هموم الولايات المتحدة [(854)]. مع ذلك، أنشئت المحكمة الجنائية الدولية في عام 2002 ولم تتمكن الولايات من تأدية أي دور ريادي في هذا المجال الدولي المحوري [(855)].

وفي حين أن مجلس الشيوخ حدَّ من صلاحيات السلطة التنفيذية، إن برفض المصادقة على المعاهدات الدولية أو بالفشل في ذلك، لجأ مجلس النواب إلى سلطة رصد الأموال للأغراض ذاتها؛ فحتى قبل نهاية الحرب الباردة، مثلًا، كان الكونغرس قد ألحق الضرر بمحاولة الرئيس جيمي كارتر مصالحة جبهة ساندينيستا في نيكاراغوا، وذلك بإلحاق شروط مذلة بمشروع قانون اعتمادات عام 1979 يمنح الحكومة الجديدة في نيكاراغوا قرضًا من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

كانت هذه الممارسة نادرة خلال القرنين الماضيين، لكنها غدت أكثر تداولًا - خصوصًا عندما يكون من يتحكم في مجلس النواب هو حزب مختلف عن السلطة التنفيذية. وحين حاول الرئيس أوباما، على سبيل المثال، إغلاق سجن

خليج غوانتانامو في كوبا بقرار رئاسي (تعهُّد خاض حملته تحت شعاره في عام 2008)، ألحق المجلس بَندًا يتعلق بمشروع قانون إنفاق يحظر استعمال الدولارات الفدرالية لنقل المساجين [(856)]. هكذا بقي السجن قيد التشغيل في نهاية ولاية أوباما الرئاسية.

ولعل الشاغل الأكبر في تصرّف السياسة الأميركية الخارجية ومزاعم القيادة العالمية هو تراجع اهتمام الكونغرس بالشؤون الخارجية. وفي الوقت الحاضر، يرأس اللجنتَين الأساسيتين في كلا المجلسين (القوات المسلحة والشؤون الخارجية) عادة أفراد تعوزهم خبرة سابقيهم؛ فعلى سبيل المثال، لم تكن لدى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ أي خبرة بالعلاقات الدولية قبل أن يُنتخب لذلك المنصب الرئيس [(857)].

أما الاستثناء الوحيد، فكان السيناتور جون ماكين الذي عُين رئيسًا للجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في عام 2015 [(858)]. ورغم سجله المميَّز داخل الكونغرس وحياته المهنية في القوات المسلحة، فغالبًا ما كان يبدو، وعلى نحو ميؤوس منه، أنه لا يمت بصلة إلى واقع أن أميركا إمبراطورية في حالة تراجع. وهو بالتالي يعكس مشكلة عامة في الكونغرس، هي مشكلة الخمول [(859)]. وبشأن مجموعة من القضايا (مثل التغير المناخي، حقوق الإنسان، الأمن، كوبا، إيران)، كانت لدى الكونغرس ميول دفينة للدفاع عن مواقف اتُّخذت منذ أجل طويل. هذا ترف لا يمكن السلطة التنفيذية أن تتحمل أعباءه.

رابعًا: السلطة التنفيذية

تتطلب القيادة العالمية قائدًا، وذلك هو الدور الذي وضعته الإدارة الأميركية لنفسها خلال مرحلة الإمبراطورية شبه العالمية، وإن كان مع قبول كثير من الدول الأخرى. وثمة دور يقوم به كلٌّ من الكونغرس والسلطة القضائية والجهات الفاعلة غير الدولتية والرأي العام، لكن الرئاسة هي الموقع الذي تصاغ فيه السياسة وتتولى مسؤولية تطبيقها.

هكذا، فإن السلطة التنفيذية هي أول جهاز ينبغي له التصدّي للتغيرات في العالم وموقع أميركا فيه، وهذه ليست بالمهمة السهلة. متأملًا في فترة أحادية القطب بعد مغادرته الرئاسة في عام 2001، لفت الرئيس كلينتون الانتباه إلى المسؤوليات، وكذلك إلى الامتيازات التي ترافق القيادة العالمية:

إذا كنت تؤمن بأن الحفاظ على القوة والسيطرة والحرية المطلقة في الحركة والسيادة هو أمر مهم بالنسبة إلى مستقبل بلادك، فما من شيء متناقض في ذلك. نحن أكبر وأقوى بلد في العالم الآن، ونحن نملك السلطة والنفوذ وسنستعملهما.... ولكن إذا كنت تعتقد أن علينا أن نحاول إنشاء عالم تسود فيه القواعد والشراكات وقواعد السلوك بحيث سنرغب في العيش فيه حينما لا

نعود القوة العظمى عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا في العالم، فحينها لا يجدر بك القيام بذلك [(860)].

لفت كلينتون، من خلال الأمان الذي وفره تقاعده، الانتباه إلى حقيقة مهمة، وإن كانت غير مستساغة، وهي الحاجة إلى صنع إطار دولي يفرض على الولايات المتحدة الحقوق والواجبات ذاتها كما على دول أخرى. ويمكن تحقيق ذلك عبر إجراء واحد فقط تقوم به السلطة التنفيذية، غير أن هذا يجري تفاديه بقوة. هكذا، فإن على الرؤساء الحاليين أو المستقبليين في زمن التراجع الإمبراطوري أن يجدوا سبلًا لحل هذه المعضلة.

ظل الرؤساء يبحثون دومًا عن سبل لتجنب القيود التي يضعها الآخرون أمام حرية السلطة التنفيذية على مستوى السياسة الخارجية. وبدا أول وهلة أن الحل يكمن في إصدار قرارات رئاسية، حيث يكون توقيع الرئيس كافيًا لإنجاز الاتفاقات الدولية من دون حاجة إلى الأغلبية التي تتشكل من ثلثي مجلس الشيوخ. ومنذ عام 1939 حتى عام 1989، على سبيل المثال، أبرمت الولايات المتحدة 11,698 اتفاقية تنفيذية، ولكن كان ما اعتُبر منها اتفاقيات قانونية وفق الدستور 702 فقط [(861)]. وقد بقيت النِّسب كما هي تقريبًا منذ نهاية الحرب الباردة.

يَعتبر باقي العالم أن الاتفاقيات الرئاسية التي تحمل توقيع الرئيس هي مثلها مثل الاتفاقيات الدولية. غير أن هذه منطقة رمادية، بحسب الدستور الأميركي؛ فحين رفض مجلس الشيوخ في عام 1999، على سبيل المثال، معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة، أعلن الرئيس كلينتون: «وقَّعتُ المعاهدة، وهي لا تزال ملزمة بالنسبة إلينا، اللهم إذا رحلتُ، في الواقع، وشُطب اسمنا - إلا إذا قام الرئيس بذلك وأزال اسمنا، فنحن ملزمون بها» [(862)]. غير أن الكونغرس لم يفسّر ما قاله الرئيس على هذا النحو، وغالبًا ما جرى في المحاكم الطعن في توقيعات الرؤساء. والنتيجة أن هناك قيودًا أشد على ما يمكن أن يحققه الرؤساء الأميركيون عبر ما يسمى «اتفاقات تنفيذية وحيدة» [(863)].

من بين الأمثلة لذلك، يمكننا أن نورد قضية سلطة المشاركة في الأعمال العسكرية؛ إذ منح الدستور الكونغرس وحده صلاحية «إعلان الحرب»، لكن نادرًا ما مورست هذه الصلاحية، ولم يجرِ اللجوء إليها مطلقًا منذ عام 1942. بدل ذلك، سمح الكونغرس باستعمال القوة بطرق أخرى، من مثل قرار خليج تونكين في عام 1964، وهو القرار الذي استعمله الرئيس جونسون لإرسال الجنود الأميركيين إلى فيتنام [(864)]. وقام الكونغرس في عام 1973، في سعي منه لتجنب كارثة فيتنام في المستقبل، بالمصادقة على قانون سلطات الحرب (War Powers Act) بهدف كبح قدرة السلطة التنفيذية بشدة على شن حرب من دون الحصول على موافقة الكونغرس [(865)].

كانت التدخلات العسكرية الأميركية منذ عام 1973 تتماشى في معظمها، لا كلها، مع قانون سلطات الحرب، لكن القانون قيّد صلاحية السلطة التنفيذية بوسائل متعددة؛ ففي أوائل عام 1999، مثلًا، خطط الرئيس كلينتون لشن حملة قصف يقودها الناتو ضد صربيا بهدف حماية كوسوفو. ومن دون قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كان ذلك انتهاكًا للقانون الدولي، ولكنه ليس انتهاكًا للدستور الأميركي بالضرورة. وهكذا وجَّه كلينتون كتابًا إلى قيادة مجلس الشيوخ في 23 آذار/مارس طالبًا منه «دعمًا تشريعيًا لطريقة التعاطي مع الأزمة في كوسوفو... بغض النظر عن آرائنا المتباينة حول الدستور بشأن استعمال القوة» [(866)].

حصل كلينتون فورًا على دعم مجلس الشيوخ، وبدأ حملة القصف في اليوم التالي. غير أن بعد مضي شهر على ذلك، استحضر المجلس قانون سلطات الحرب، ونتيجة لتساوي الأصوات (213 صوتًا في مقابل 213 صوتًا) فشل في الترخيص للضربات الجوية. كانت الحرب إذًا غير قانونية لا من منظور القانون الدولي فحسب، بل أيضًا من منظور القانون الأميركي. ولم تتوقف الحملة فورًا، ولم يُوقف الكونغرس التمويل قط، لكن إدارة كلينتون كانت مقيَّدة في ما يمكنها القيام به.

ستدّعي الإدارة في ما بعد أنها حققت ما كانت ترغب فيه من حملة كوسوفو رغم معارضة الكونغرس. ويبقى هذا مثيرًا للجدل ما دام أن رئيس صربيا سلوبودان ميلوسيفيتش لم يستقل حتى تشرين الأول/أكتوبر 2000. غير أن اختبارًا أكثر جدية حدث بعد ذلك بـ 15 عامًا تقريبًا، حينما ارتأى الرئيس أوباما أن «خطًّا أحمر» جرى تجاوزه في سورية، حيث يُعتقد أن نظام الرئيس بشار الأسد استعمل أسلحة كيميائية، ما برر بنظر السلطة التنفيذية استعمال القوة، وفرصة لإظهار الزعامة العالمية، غير أن رأي الحكومة كان منقسمًا حول الحاجة إلى الحصول على تأييد الكونغرس.

الإطار (4-11): خطة العمل الشاملة المشتركة والسلطة التنفيذية والكونغرس

في عام 2015، وبعد عامين من المفاوضات المكثفة، توصَّل الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إضافة إلى ألمانيا (P5+1)، إلى اتفاق تاريخي مع إيران بشأن برنامجها النووي. عُرف الاتفاق بخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) التي وضعت حدودًا صارمة لإيران لجهة مواصلة تخصيب اليورانيوم لأغراض مدنية، وتخفيض شديد لمخزونها القائم،

ونظام مراقبة مشددة. في المقابل، حصلت إيران على وعد أن تُرفع عنها تلك العقوبات التي تتعلق ببرنامجها النووي، وإنهاء جميع القيود على التخصيب من أجل غايات مدنية بعد 15 عامًا كأقصى حد.

أدت الحكومة الأميركية الدور الأساسي في محادثات الـ P5+1، حيث كان كثير من أعضائها قد فشل في الوصول إلى اتفاقية مع إيران خلال العديد من المناسبات السابقة. ومن دون الزعامة الأميركية، ما كان لهذا الاتفاق أن يتحقق. وفي الواقع، مثلت هذه الخطة، من نواح عديدة، نموذجًا لنوع القيادة العالمية التي يمكن الولايات المتحدة أن تزعم تقديمه في زمن التراجع عن الإمبراطورية.

على الرغم من ذلك، كادت الخطة أن تنحرف عن مسارها بسبب كونغرس معادٍ اعتمد في تموز/يوليو 2015، وبالإجماع تقريبًا، قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني. وهذا منح الكونغرسَ 60 يومًا لمراجعة أي صفقة أبرمتها السلطة التنفيذية مع إيران، وسيكون في نهاية تلك المدة تصويت إما بالموافقة على الخطة وإما برفضها.

مع اقتراب نهاية المهلة، فشل مجلس النواب، وكما كان متوقعًا، في المصادقة على الاتفاقية. أما في مجلس الشيوخ، فلم يكن من الممكن عرقلة النشاط المعادي للديمقراطيين، حيث إن الجمهوريين لم يتمكنوا من نيل الأصوات الـ 60 المطلوبة بناقص صوتَين. وهكذا صمدت الخطة، ولم يكن هناك حاجة إلى فيتو رئاسي، غير أنها فشلت في الحصول ولو على صوت جمهوري واحد يصب في مصلحتها، كما أن بعض الديمقرطيين صوّت ضدها.

خاض الرئيس ترامب حملته ضد خطة العمل الشاملة المشتركة خلال الحملة الرئاسية لعام 2016، وتعهد بـ «تمزيقها» إذا ما انتُخب. غير أنه كرئيس واجه مقاومة قوية حتى ضمن الجمهوريين. وحتى لو انسحبت الولايات المتحدة، فمن غير الوارد أن ينسحب الأعضاء الآخرون الذين يشكلون مجموعة P5+1. ولذا، فمن المحتمل أن تصمد هذه الخطة بغضّ النظر عمّا ستقوم به الولايات المتحدة.

اعتقد كثيرون في الإدارة أنه لا حاجة إلى اللجوء إلى الكونغرس، غير أن الرئيس كان يرى عكس ذلك [867]. وإزاء وعيه بأنه لن يحصل أبدًا على قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يجيز استعمال القوة، فإنه كان حريصًا على أن يكون العمل العسكري قانونيًا من وجهة نظر القانون الأميركي على الأقل، وهكذا، طلب من السلطة التشريعية الموافقة. وسرعان ما بدا واضحًا أن الكونغرس لن يُقدم على أيِّ شيء من هذا القبيل [868]. وهكذا، لم يحدث أي عمل عسكري، وحُمي الرئيس من الإهانة حين تقدمت روسيا بعرض يُرغم

الرئيس الأسد على التخلي عن أسلحته الكيميائية، وبالتالي تلاشت فرصة إظهار أميركا قيادتها للعالم [(869)].

التجارة الدولية هي مجال آخر، حيث تشهد جهود السلطة التنفيذية لكي تظهر قيادتها للعالم حواجز متزايدة بسبب سلوك فاعلين محليين آخرين (ناهيك عن الأجانب). بادرت الولايات المتحدة إلى ترسيخ العولمة خلال سبعينيات القرن العشرين، فوافقت على موقف شركائها بأن الوصول إلى اتفاقيات دولية سيشهد العرقلة إذا ما كان في وسع الكونغرس تقويض الاتفاقيات التجارية بعد أن تكون المفاوضات قد انتهت. وكانت النتيجة قانون هيئة تعزيز التجارة (TPA) الذي صادق عليه الكونغرس أول مرة في عام 1974 [(870)].

زَوّدت هذه الهيئة السلطة التنفيذية صلاحيَّة إجراء مفاوضات للوصول إلى اتفاقيات تجارية تخضع لتصويت صريح ومباشر بالسلب أو بالإيجاب في نهاية المناقشات. ومُدَّد هذا القانون خلال فترات منتظمة، واستُعمل للمصادقة لا على أولى ترتيبات تجارية تفضيلية من الولايات المتحدة فحسب، بل للمصادقة أيضًا على جولة الأوروغواي المتعددة الأطراف. غير أنه لم يُجدَّد بعد عام 1994 نظرًا إلى سياسة الكونغرس المتحيِّزة حزبيًّا [(871)]. ولعل انتخاب رئيس من الحزب الجمهوري في عام 2000 هو الذي مكّن الجمهوريين في الكونغرس من التخلي عن المعارضة. وهكذا جُدِّد لهيئة تعزيز التجارة في عام 2002 [(872)].

انتهت الصلاحية الجديدة في عام 2007، ومع ذلك يمكن اعتمادها بالنسبة إلى الاتفاقيات التي وقِّعت قبل ذلك التاريخ. هكذا، تمكن الرئيسان جورج بوش الابن وباراك أوباما من ضمان الموافقة على مجموعة من الترتيبات التجارية التفضيلية الثنائية، لكن مع نهاية عام 2011 انتهت صلاحيتها [(873)]. ومن دون هيئة جديدة لتعزيز التجارة، كانت السلطة التنفيذية عاجزة عن عقد اتفاقيات تجارية جديدة.

وحتى قبل ولايته الثانية، كان الرئيس أوباما قد ربط الزعامة الأميركية بضمان اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، والتي ستضع قواعد جديدة للتجارة والاستثمار مع 11 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادي بينما تعزل الصين، واتفاقية طموحة للغاية مع الاتحاد الأوروبي تسمى شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP)، واتفاقية التجارة في الخدمات (TISA).

لو أثمرت جميع تلك الاتفاقيات، لكان في وسع الولايات المتحدة أن تبرر مزاعمها بأنها قائدة العالم على مستوى التجارة والاستثمار الخارجي، وهما المجالان اللذان يشكلان أهمية رئيسة بالنسبة إلى الإمبراطورية شبه العالمية. في البداية، كانت السلطة التنفيذية تحظى بدعم قوي من المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات، غير أن فاعلين محليين آخرين أصابتهم الخيبة من العولمة. لذلك، كان لا بد للسلطة التنفيذية من انتظار ثلاثة أعوام لإقناع

كونغرس مُرتاب ومنحاز حزبيًّا بشكل كبير بالمصادقة أخيرًا على هيئة تعزيز التجارة في عام 2015.

في تلك الأثناء، كانت اتفاقيات التجارة قد أصبحت مصدر ضرر بالنسبة إلى قطاع واسع من الرأي العام الأميركي، بحيث إن كثيرين من المرشحين الرئاسيين عارضوا اتفاقيات جديدة [(874)]. ونتيجة لذلك، عجز الكونغرس عن المصادقة على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي قبل أن تنتهي ولاية إدارة أوباما، وسحبها الرئيس ترامب فور تنصيبه (والمصير ذاته سيكون من دون شك مآل شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، واتفاق بشأن التجارة في الخدمات إذا ما وصلا إلى ذلك الحد). خلال ذلك، كانت الصين منشغلة بإبرام نسختها من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي في منطقة آسيا والمحيط الهادي من دون مشاركة الولايات المتحدة [(875)]. وهكذا أُحبطت الجهود الأميركية المتعلقة بقيادة العالم في مجال يُعَد حيويًا لإمبراطورية شبه عالمية.

تجلت القيادة الفعلية الأميركية للعالم بعد الحرب العالمية الثانية في تشجيع التنقّل الحر لرأس المال، وهو عنصر أساسي بالنسبة إلى العولمة، وربما يكون أكثر أهمية للرأسمالية الأميركية من التنقل الحر للبضائع والخدمات. ومع تدفق رأس المال حول العالم بكميات أوفر فأوفر، أثير سؤالان: من سيتسلمه، وأين يمكن دفع الضرائب؟

كانت الحكومات الفدرالية، بدءًا من عهد الرئيس جون ف. كينيدي، حين تواجه عجزًا في ميزان المدفوعات تدفع بإجراءات لضمان أن تنتهي حصة كبيرة من تدفق رأس المال الأجنبي في الولايات المتحدة، بينما كانت حكومات الولايات (خصوصًا ديلاوير ونيفادا ووَيومينغ ومؤخرًا داكوتا الجنوبية) استباقية أيضًا في تقديم محفزات ضريبية وغطاءات سرية تحفز تدفق رأس المال نحو مناطقها. فكانت النتيجة أن حصلت الولايات المتحدة على سمعة تستحقها عن جدارة، وهي أنها ملاذ ضريبي بالنسبة إلى الأموال الخارجية [(876)].

كان مجمل تلك الأموال في يد أجانب. وما دام أن الحكومة الأميركية تفرض ضريبة على المواطنين الأميركيين عبر العالم، فبوسعها غض الطرف عن التهرب الضريبي لغير المقيمين، على الرغم من احتجاجات الحكومات الأجنبية. غير أن الانهيار المالي الذي بدأ في عام 2007 غيّر كل شيء. فهذه الانتكاسة جعلت علامة «صُنع في أميركا» هي العنوان العريض للأزمة، فترتَّب عن التنقل الحر لرأس المال انتشار واسع للأزمة إلى دول أخرى. وكانت هناك حاجة إلى مقاربة جديدة إذا ما أرادت الولايات المتحدة أن تحتفظ بقيادتها للحوكمة الاقتصادية العالمية.

لجأت الحكومة الأميركية في البداية إلى تلك المؤسسات التي تسيطر عليها، مثل صندوق النقد الدولي، ولكن سرعان ما اتَّضح أن تلك المؤسسات غير كافية. ونتيجة لذلك، مُنحت مجموعة الـ 20 (G20) دورًا أرفع في عام 2009،

وهي التي كانت إلى حينه هيئة صورية إلى حد كبير، الهدف منها إرضاء غرور الاقتصادات الكبيرة التي لا تحظى بالتمثيل في المؤسسات القائمة. وهكذا بدأت مجموعة العشرين، رغم أنها لا تخضع للنفوذ الأميركي، تؤدي دورًا أساسيًا في معالجة الأزمة المالية وتقديم اقتراحات للإصلاح.

ولعل أهم اقتراح تمخض عن مجموعة الـ 20 هو مخططها لضمان أن تدفع المؤسسات المتعددة الجنسيات حصة عادلة من الضرائب في جميع المناطق التي تعمل ضمن إطارها. وجرى اعتماد مشروعها المتعلق بتأكّل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS) الذي أيَّده قادة مجموعة الـ 20 في عام 2015، وحظي بدعم جميع أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [(877)]. كما طلبت من تلك الدول التي انضمت إلى المشروع (85 دولة مع منتصف عام 2016) أن تحدد كيف ستقوم بالتشريع محليًا حتى تجعل قوانينها الضريبية تتماشى مع تأكّل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

مثّل هذا فرصة للإدارة الأميركية لتبرهن عن قيادتها العالمية. غير أن كثيرًا من المؤسسات المتعددة الجنسيات المتورطة في التهرب الضريبي هي شركات أميركية ظلت تقدم تبرعات سخية للأحزاب والمرشحين السياسيين. كما أن استراتيجياتها الدولية للتهرب الضريبي لا تحول دون واجب دفع ضرائب الشركات إذا ما حوَّلت الأرباح إلى الوطن، ومتى حوّلت هذه الأرباح. من هنا، فإن دفع تلك الشركات ضرائب إضافية للمناطق الأجنبية يقلّص من عائدات الضرائب الأميركية المحتملة مستقبلًا.

هكذا، وبما أن الولايات المتحدة لم تُظهر القيادة في ذلك الموضوع، اختارت أن تناقش بأن قوانينها الداخلية تنسجم تمامًا مع تأكّل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وبالتالي لا حاجة إلى إحداث تغييرات. وكردٍّ على مختلف الإجراءات اللازمة، كما حددتها مجموعة الـ 20، فإن الحكومة الأميركية رفضت التعاون، وناقشت بأن بالنسبة إلى كل «إجراء» على حدة، لا حاجة إلى تشريع جديد. وحتى في حالة إجراءات تحويل التسعيرة التي تستعملها المؤسسات المتعددة الجنسيات، بهدف تخفيض الأرباح في الغالب، ادَّعت وزارة الخزانة أن تناسق مبادئ نقل التسعير الداخلي القائم مع الإجراءات 8-10 يعني أن تحقيق التناغم بين الاثنين لا يتطلَّب تغييرات «جوهرية» في أنظمة نقل التسعيرة الأميركية [(878)].

نظريًا، قد تكون المعاملة الضريبية الأميركية للمؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات مثالية بحيث تنتفي الحاجة إلى إحداث تغييرات. غير أن هناك التفسير الأرجح، وهو أن مجلس شيوخٍ يسيطر عليه الجمهوريون جعل من المستحيل أن تُدخل السلطة التنفيذيةً برئيس ديمقراطي قوانين ضريبية جديدة بالنسبة إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات [(879)]. والشيء ذاته ظل

صحيحًا بالنسبة إلى الجهود التي بذلتها الإدارة كي تتنفض عنها علامة «الملاذ الضريبي».
اختار الرئيس أوباما الخطاب السنوي الأول الذي وجَّهه إلى الأمة في عام 2009 إلى التركيز فيه على الحاجة إلى شن حملة على الملاذات الضريبية. في العام التالي، صودق على قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية (FATCA) بحيث أجبر الأميركيين على التصريح بحساباتهم المالية خارج الولايات المتحدة لشبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية (FINCEN). كما أجبرت المؤسسات المالية الأجنبية (FFIs) أيضًا على التصريح بأصولها لوزارة الخزانة.
سُرعان ما التزمت بالخطوة الرائدة التي حققتها الحكومة الأميركية حكومات أخرى عقِب اعتماد معيار الإبلاغ المشترك (CRS) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بطبيعة الحال، تَطلب هذا من الولايات المتحدة التصريح بالأصول المالية للأشخاص غير الأميركيين، على غِرار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية بالنسبة إلى الأشخاص الأميركيين. غير أن مبدأ المعاملة بالمثل بدا تحقيقه صعبًا على السلطة التنفيذية؛ إذ إن ولايات كثيرة تُثمن وضعها كملاذات ضريبية، كما أن مجلس الشيوخ رفض المصادقة على المعاهدات الثنائية التي تتعلق بالضريبة، والتي ستسمح بتسليم المعلومات الملائمة إلى الحكومات الأجنبية، إضافة إلى احتجاج المؤسسات المالية بسبب عبء العمل. صرَّحت شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية ذاتها بما يلي: «لقد لاحظت المؤسسات المالية أن شرط ‘التَعقب’ للحصول على المعطيات الملكية النفعية من الزبائن الموجودين ستكون عبئًا كبيرًا. وتقترح شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية أن يقتصر تطبيق شرط الملكية النفعية على الزبائن ذوي الكيانات القانونية الذين يفتحون حسابات جديدة تبدأ من تاريخ التطبيق فصاعدًا» [(880)]. مرة أخرى، جعلت القيود الداخلية من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، ان تبرهن سلطة التنفيذية عن قيادتها للعالم حتى حين ترغب في ذلك. إن صيغة «ضوابط وتوازنات» التي يشتهر بها النظام الأميركي أصبحت تُعنى أكثر بالضوابط وأقل بالتوازنات. والنتيجة هي صعوبة الحفاظ، يومًا بعد يوم، على الإمبراطورية شبه الكونية التي أنشأتها أميركا بعد الحرب العالمية الثانية.

(795) من عام 2006 حتى عام 2015، كان هناك حوالى 11 قرارًا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعو إيران إلى تعليق تخصيب اليورانيوم وإلّا واجهت العقوبات.

(796) حدث الاستثناء الوحيد قُبيل نهاية ولاية أوباما الرئاسية، حينما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار ينتقد إسرائيل لبنائها مستوطنات في الأراضي المحتلة.

(797) التقى رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر 2005 بمناسبة عقد القمة الدولية لمناقشة إصلاح نظام الأمم المتحدة، وتمخض اللقاء عن وثيقة نتائج القمة التي تميزت على وجه الخصوص بتركيزها على القضايا الإجرائية والتدبيرية بدل الإصلاحات الجوهرية، مع أن المجتمعين صادقوا على مبدأ المسؤولية عن الحماية. يُنظر:

Alex J. Bellamy & Timothy Dunne, The Oxford Handbook of the Responsibility to Protect (Oxford: Oxford University Press, 2016).

(798) يُنظر:

Kara C. McDonald & Stewart M. Patrick, UN Security Council Enlargement and U.S. Interests (New York: Council on Foreign Relations, 2010), pp. 13-14.

(799) صوتت إدارة جورج بوش الابن ضد قرار تأسيس المجلس، ثم رفضت الترشح له. أما إدارة أوباما، فعملت خلافًا لهذا القرار، لكنها قدمت إلى المجلس دعمًا مشروطًا. وبالنسبة إلى إدارة ترامب، فإنها تهدد من جهتها، وبصورة منتظمة، بانسحاب الولايات المتحدة من المجلس، لكنها لم تقم بذلك حتى زمن كتابة هذه الأسطر.

(800) حينما قبلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عضوية فلسطين في عام 2011، أوقفت إدارة ترامب دعمها المالي للمنظمة. وبعد مرور عامين على ذلك، فقدت حقها في التصويت في المؤتمر العام لليونسكو، لأنها لم تدفع مستحقات المنظمة على مدى عامين متتاليين. يُنظر:

Luisa Blanchfield, United Nations Reform: Background and Issues for Congress (Washington, DC: Congressional Research Service, 2015), p. 4.

(801) بشأن تأثير الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي، يُنظر:

Strom C. Thacker, «The High Politics of IMF Lending,» World Politics, vol. 521 (1999), pp. 38-75; Thomas H. Oatley, International Political Economy: Interests and Institutions in the Global Economy (New York: Pearson; Longman, 2004).

(802) يُنظر:

Mark Weisbrot, Voting Share Reform at the IMF: Will It Make a Difference? (Washington, DC: Center for Economic and Policy Research, 2016), pp. 1-7.

(803) مع منتصف عام 2016، كان حوالى 75 في المئة من رصيد قروض صندوق النقد الدولي لمصلحة الدول الأوروبية. يُنظر:

International Monetary Fund, World Economic Outlook, April 2016 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2016), pp. 6-8.

(804) مع نهاية عام 2016، كانت مصر وباكستان أكبر الدول المستفيدة من قروض صندوق النقد الدولي من خارج أوروبا، وهما تربطهما بالولايات المتحدة علاقات جيوسياسية معروفة جدًا.

(805) Axel Dreher & Jan-Egbert Sturm, «Do the IMF and the World Bank Influence Voting in the UN General Assembly?,» Public Choice, vol. 151 (2012), p. 387.

(806) كان هذا الاقتصادي الأميركي هو جوزف ستيغليتز، الحاصل على جائزة نوبل. يمكن العثور على انتقاداته اللاذعة للبنك الدولي في كتابه:

Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents (New York: Norton, 2003).

(807) كانت الخزينة الأميركية قد تصدت بقوة لحملة يابانية خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته لمنح الدولة دورًا أكبر في اقتصاديات التنمية. يُنظر:

Robert Wade, «Japan, the World Bank, and the Art of Paradigm Maintenance: The East Asian Miracle in Political Perspective,» New Left Review, vol. 217 (1996), pp. 3-36.

(808) نعني بدول «البريكس» الأسواق «الناشئة» الخمس الأكثر أهمية (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا).

(809) تغطي رزمة بالي (The Bali Package)، كما صارت تُعرف، أكثر من التسهيلات التجارية، غير أن العناصر الأخرى سرعان ما أصبحت موضع نزاع. يُنظر:

Randy Schnepf, Agriculture in the WTO Bali Ministerial Agreement (Washington, DC: Congressional Research Service, 2014), pp. 1-15.

(810) Kristen Hopewell, Breaking the WTO: How Emerging Powers Disrupted the Neoliberal Project (Stanford, CA: Stanford University Press, 2016), pp. 14-15.

(811) كانت الاحتجاجات ضد اتفاقيات التجارة ملازمة للحملات الانتخابية الرئاسية في عام 2016.

(812) انبثقت مجموعة ريو عن مجموعة الكونتادورا (Contadora Group) (كولومبيا والمكسيك وبنما وفنزويلا) التي أُسست في عام 1984 لإيجاد حل سلمي لأزمة أميركا الوسطى.
(813) قام الجيش الهندوراسي في عام 2000 بإبعاد رئيس هندوراس مانويل زيلايا (Manuel Zelaya) عن البلد، وهو ما دانته بالإجماع منظمة دول أميركا.
(814) على الرغم من قرار منظمة دول أميركا المدعوم من الولايات المتحدة، فإن إدارة أوباما قبلت لاحقًا، وبمفردها، نتائج الانتخابات التي نظمها الجيش في هندوراس، ونصبت رئيسًا جديدًا. يُنظر:
Mark Landler, Alter Egos: Hillary Clinton, Barack Obama, and the Twilight Struggle over American Power (New York: Random House, 2016), pp. 324-326.
(815) تشمل هذه المخططات مصرفًا جديدًا هو مصرف الجنوب (Banco del Sur) الذي صُمّم ليكون بديلًا من صندوق النقد الدولي، لكنه لم ير النور بعدُ.
(816) يُنظر:
Mary E. Sarotte, «Perpetuating U.S. Preeminence: The 1990 Deals to ‘Bribe the Soviets Out’ and Move NATO in,» International Security, vol. 35, no. 1 (2010), pp. 110-137.
(817) تلتزم الدول الأعضاء في الناتو بإنفاق 2 في المئة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي في سبيل قواتها العسكرية (تنفق الولايات المتحدة 3 في المئة)، غير أن قلة قليلة منها تقوم بذلك. علاوة على ذلك، تصل بعض هذه الدول فقط إلى عتبة الإنفاق عبر أمثلة هي أقصى درجات الحساب الإبداعي.
(818) سيرغي كاراغانوف، مقتبس في:
Andrew T. Wolff, «The Future of NATO Enlargement after the Ukraine Crisis,» International Affairs, vol. 91, no. 5 (2015), p. 1111.
(819) حينما التحقت مونتينيغرو بالناتو، باعتبارها العضو التاسع والعشرين، في عام 2017، دانت روسيا ذلك بقوة، مستخدمة عبارات من قبيل أن ذلك ستكون له «تداعيات».
(820) يتوقع أن تحدث تغييرات في الضرائب على الشركات خلال ولاية إدارة ترامب، غير أن هذا لم ينفذ حتى كتابة هذه السطور [2018].
(821) حينما تضاف الضرائب التي تفرضها الدولة إلى الضرائب المحلية، يمكن المعدل أن يرتفع إلى 40 في المئة.
(822) يُنظر:
Farok Contractor, Tax Avoidance by Multinational Companies: Methods, Policies, and Ethics (Newark, NJ: Rutgers Business School, 2016), pp. 1-2.
(823) كانت وزارة المالية الأميركية قد أصدرت تفسيرًا جديدًا لقواعد الانعكاس الضريبي، غير أنها لم تعرقل الانعكاسات الضريبية في ذاتها؛

فالكونغرس وحده يمكنه أن يقوم بذلك.

(824) وما أدّى إلى تدهور هذه العلاقة هو خطة [الشركة الصيدلانية العالمية المتعدّدة الجنسيات] «فايزر (Pfizer)» لكي تشتريها [الشركة الصيدلانية العالمية المتعدّدة الجنسيات] أليرجن (Allergan)، وهي شركة أصغر منها كثيرًا ومقرّها في إيرلندا، حيث معدلات الضريبة على الشركات هي واحد من المعدلات الأدنى في العالم.

(825) Pfiasco: Open Warfare Breaks Out between the White House and» .America's Tax-Shy Multinationals,» Economist, 9/4/2016

(826) وزارة الدفاع الاميركية، مقتبسة في:

Paul Mozer & Jane Perlez, «U.S. Tech Giants May Blur National Security .Boundaries in China Deals,» New York Times, October 30/10/2015

(827) كانت هذه هي حال شركة «أوبر» (Uber)، وهي شركة تقدم خدمات سيارات الأجرة اعتمادًا على تطبيق «آبل». وكانت الشركة، ومقرها في سان فرانسيسكو، تواصل خدماتها في الصين على امتداد أعوام عدة، متكبدة خسائر كبيرة قبل أن تبيع أصولها لمنافس صيني في عام 2016 وتفقد الهيمنة على الشركة.

(828) Laura Donahue, «High Technology, Consumer Privacy, and U.S. National Security,» Paper 1457, Georgetown Law Faculty, Washington, DC, .2015, p. 3

(829) عقب الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له سان بيرناردينو، في كاليفورنيا، في كانون الأول/ديسمبر 2015، حيث لقي 14 شخصًا حتفهم، عثر عاملون في مكتب التحقيقات الفدرالي على هاتف «آيفون» وطلبوا من «آبل» فك شيفرته، لكن «آبل» رفضت الامتثال للطلب. (يُنظر الإطار (11-2)).

(830) يُنظر:

Martin Maximino, «Does Media Fragmentation Contribute to Polarization ? Evidence from lab Experiments,» Journalist's Resource, at: https://bit.ly/2YgGKWY

(831) لا يوجد ما يقابل وسائل الإعلام اليمينة المتطرفة الأميركية في جهة اليسار الأميركي، حيث إن أكثرها تطرفًا هي «نيويوركر» و«سلايت» كما حددتها دراسة قام به مركز بيو للبحوث في عام 2014. يُنظر:

Aaron Blake, «Ranking the Media from Liberal to Conservative, Based on their Audiences,» Washington Post, 21/10/2014, at: https://wapo.st/3l5advH

(832) كما أن ستيف بانون، المدير التنفيذي لقناة «بريتبارت»، أصبح مديرًا لحملة دونالد ترامب الانتخابية في آب/أغسطس 2016. وفي وقت لاحق، عُيّن رئيسًا لمصلحة الاستراتيجيات في إدارة ترامب، لكنه استقال في آب/أغسطس 2017.

(833) John Ziegler, «Modern Media Has Turned the USA into the Divided States of America,» at: https://bit.ly/3A8Ev5g

(834) يُنظر:

Obama disses Think Tanks,» Think Tank Watch, 11/03/2016, at:» https://bit.ly/3AbL8Ui

يُنظر أيضًا:

Jeffrey Goldberg, «The Obama Doctrine,» Atlantic Monthly, vol. 317, no. 3 .(2016), pp. 70-90

(835) ولعل السياسة الاجتماعية المفضَّلة لدى كثير من السياسيين الأميركيين البارزين هي زواج المثليين. تمثل هذه السياسة لعنة بالنسبة إلى الكنائس الأميركية المحافظة التي تعمل في الخارج في كثير من الدول، ما قد يترتب عنه صدامات حقيقية مع الحكومة الأميركية.

(836) Kay King, Congress and National Security (New York: Council on .Foreign Relations, 2010), p. 6

(837) وضع وزير الدفاع آش كارتر (Ash Carter) في آذار/مارس 2016 قائمة بالأهداف التي تشغل الأمن القومي الأميركي، وفيها يحتل الإرهاب رتبة أدنى مما تمثله روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران ضمن التحديات الاستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة. يُنظر:

Lisa Ferdinando, «Carter Outlines Security Challenges, Wars Against Sequestration,» US Department of Defence, 17/03/2016, at: https://bit.ly/3l8EdHq

(838) هذا ليس صحيحًا إذا ما عُرّفت السياسة الخارجية بأنها تتضمن الهجرة، غير أنه عادة ما ينظر إلى الموضوع باعتباره سياسة داخلية.

(839) .King, Congress and National Security, p. 8

(840) يُنظر:

Christian L. Wiktor, Unperfected Treaties of the United States of America, .1776-1976 (Dobbs Ferry, NY: Oceana, 1979)

(841) كما وقّعت الولايات المتحدة أيضًا في عام 1925 بروتوكول جنيف الخاص بحظر استعمال الغازات السامة أو التي تسبب الاختناق، أو أي غازات أخرى في الحروب، وكذلك حظر الحروب الجرثومية، غير أن مجلس الشيوخ لم يصادق عليها حتى عام 1975 (بعد مرور خمسين عامًا على التوقيع). يُنظر:

Curtis A. Bradley, «Unratified Treaties, Domestic Politics, and the U.S. Constitution,» Harvard International Law Journal, vol. 48, no. 2 (2007), pp. .309-310

(842) يُنظر:

Mission of the United States, «Human Rights Commitments and Pledges of the United States of America,» at: https://bit.ly/3l70ZiT

نجحت الولايات المتحدة في مسعاها وحصلت على المقعد.

(843) تشمل هذه الاتفاقيات اتفاقية 2006 ضد الاختفاء القسري، واتفاقية أوتاوا 1997 (حظر الألغام)، واتفاقية 2008 بشأن القنابل العنقودية، والبروتوكول الاختياري لعام 2002 بشأن الاتفاقية ضد التعذيب.

(844) جرى التصويت بالرفض على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مجلس العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ خلال مناسبتين منفصلتين (1994 و2002).

(845) كان بوش لا يدخل هذه المعاهدة في حكم الاتفاقيات، وبالتالي يحق المصادقة عليها بموافقة الرئيس فحسب. ولا حاجة إلى القول بأن ذلك كان موضوع نزاع في مجلس الشيوخ.

(846) تنفرد الولايات المتحدة بين أعضاء الأمم المتحدة الآن بعدم مصادقتها عليها.

(847) كانت المعاهدة تستلزم 55 في المئة من البلدان التي تتحمل مسؤولية 55 في المئة من الانبعاثات العالمية. إن مصادقة روسيا على الاتفاقية في عام 2005 كانت آخر ما كان مجلس الأمن بحاجة إليه لتطبيق بروتوكول كيوتو.

(848) وكما هو الشأن بالنسبة إلى بروتوكول كيوتو، فإن على 55 في المئة من الدول المسؤولة عن 55 في المئة من الانبعاثات أن تصادق على المعاهدة. لم يتم الوصول إلى هذا الهدف قبل نهاية عام 2016.

(849) صادق الرئيس أوباما عليها في أيلول/سبتمبر 2016، في التاريخ ذاته الذي صادقت فيه الصين عليها، والتي كان برلمانها قد صادق عليها من قبل. إن المصادقة الأميركية سمحت لأوباما بادعاء زعامة مشتركة مع الصين بخصوص البيئة العالمية، غير أن في إمكان رئيس جمهوري أن يلغيها في المستقبل. وفي الواقع، كان ذلك تعهد الرئيس ترامب خلال حملته الرئاسية في عام 2016. بعد ذلك أعلن الرئيس ترامب في حزيران/يونيو 2017 أن الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاقية في أقرب فرصة ممكنة.

(850) قُوِّض الطموح نحو زعامة عالمية بسبب قرار المحكمة العليا في شباط/فبراير 2016 بتعليق تنفيذ مخطط قوة الطاقة النظيفة الذي كانت إدارة أوباما بحاجة إليه لتحقيق مساهمتها المحددة وطنيًا في انتظار حكم قضائي.

(851) وافق مجلس الشيوخ، مثلًا، على معاهدة الحد من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية في عام 1972 وكانت الإدارة، وليس مجلس الشيوخ، هي التي انسحبت من طرف واحد من المعاهدة في عام 2002.

(852) تهدف جميع تلك الاتفاقيات إلى مراقبة الأسلحة، فحظيت بدعم قوي من مجلس الشيوخ. غير أن «ستارت 2» انتهت قبل الأوان في عام 2002،

حينما أجّلتها روسيا ردًّا على انسحاب الولايات المتحدة من طرف واحد من معاهدة الحد من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية.

(853) انتهى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن قانون البحار في عام 1982، لكن سرعان ما تكشف أنه غير مقبول من الإدارة الأميركية ومجلس الشيوخ. وجرى تعديل المعاهدة للاستجابة للانشغالات الأميركية ما بين عامَي 1990 و1994.

(854) اشتكى جيسي هيلمز (Jesse Helms)، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، بأن «قرار الرئيس كلينتون بتوقيع معاهدة روما، التي تهدف إلى إنشاء محكمة دولية لجرائم الحرب، خلال الأيام الأخيرة من ولايته هو عمل شنيع وغير قابل للتفسير في الآن ذاته». يُنظر:

Bradley, «Unratified Treaties,» 311, n. 15.

(855) في هذه الأثناء، كان الرئيس جورج بوش الابن قد اتخذ الخطوة غير العادية إلى حد كبير، إلى جانب كلٍّ من إسرائيل والسودان، بإلغاء قيام الدولة توقيع القانون، ما زاد في عزلة الولايات المتحدة بهذا الخصوص.

(856) كان مشروع قانون الإنفاق مهمًا جدًا بالنسبة إلى إدارة أوباما بحيث إن الرئيس لم يستطع استعمال حق الفيتو.

(857) الرئيس، بوب كوركر (Bob Corker) هو السيناتور الأصغر عن ولاية تينيسي، وقد انتُخب أول مرة في عام 2006.

(858) للأسف، اكتُشف في تموز/يوليو 2006 أن السيناتور ماكين (John McCain) يعاني نوعًا نادرًا من سرطان الدماغ.

(859) يلقب بعض الباحثين هذه المشكلة بـ «النوم خلال أوقات العمل». يُنظر:

Norman J. Ornstein and Thomas E. Mann, «When Congress Checks Out,» Foreign Affairs, vol. 85, no. 6 (2006), pp. 67-82.

(860) William J. Clinton, «Transcript of 'Global Challenges,'» Yale Global Online, 31/10/2003, at: https://bit.ly/3l71cTd

(861) يُنظر:

Bradley, «Unratified Treaties,» p. 320.

(862) بيل كلينتون، كما ورد في:

Ibid., p. 316, n. 39.

(863) هناك أيضًا اتفاقيات تشمل الكونغرس والرئاسة، والتي تُستعمل في الغالب لتفادي شرط الأغلبية التي تتشكل من الثلثين، غير أنها تبقى في حاجة إلى أغلبية أصوات الكونغرس في كلا المجلسين. يُنظر:

Congressional Research Service, Treaties and Other International Agreements: The Role of the United States Senate: A Study (Washington, DC: Government Printing Office, 2001), p. 5.

(864) تم التصويت على «قرار خليج تونكين» كقرار مشترك قبل أن يُلغى في عام 1971.
(865) في هذا الشأن، كانت مشاعر قوية تخامر الكونغرس بحيث إنه تجاوز قرار فيتو رئاسيًا.
(866) كما ورد في:
Ryan C. Hendrickson, The Constitution, Congress and War Powers (Nashville, TN: Vanderbilt University Press, 2002), p. 127.
(867) يُنظر:
Derek H. Chollet, The Long Game: How Obama Defied Washington and Redefined America’s Role in the World (New York: Public Affairs, 2016), chap. 1.
(868) يُنظر:
Landler, pp. 204-230.
(869) قد تكون أعمال أوباما صحيحة، لكن لا يمكن التوفيق بينها وبين زعمه أن أميركا قائدة للعالم.
(870) كانت تدعى سلطة المسار السريع (Fast Track Authority) حتى عام 2002.
(871) رفض الجمهوريون، الذين كانوا أغلبية في مجلس الشيوخ بعد عام 1994، دعم سلطة تنفيذية ديمقراطية على الرغم من إيمانهم بالعولمة.
(872) كان مجلس الشيوخ يدعم القانون بقوة، لكن في المجلس النيابي كان الدعم قريبًا جدًّا (215 صوتًا في مقابل 212 صوتًا).
(873) كانت الاتفاقيات مع تشيلي وسنغافورة وأستراليا والمغرب وأميركا الوسطى (بما في ذلك جمهورية الدومينيكان) والبحرين وعُمان والبيرو وكولومبيا وكوريا الجنوبية وبنما.
(874) عارض كلا المرشحَين للانتخابات الرئاسية لعام 2016، هيلاري كلينتون عن الحزب الديمقراطي ودونالد ترامب عن الحزب الجمهوري، خلال حملاتهما الانتخابية، اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي.
(875) تُعرف هذه الاتفافية باتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، وتشمل 10 دول من رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، إضافة إلى الصين وأستراليا ونيوزيلندا والهند واليابان وكوريا الجنوبية.
(876) يُنظر:
Nicholas Shaxson, Treasure Islands: Tax Havens and the Men Who Stole the World (London: Bodley Head, 2011), chap. 1.
(877) يُنظر:
«Base Erosion and Profit Sharing,» OECD, at: http://www.oecd.org/tax/beps/

(878) يُنظر:

Deloitte, BEPS Actions Implementations by Country: United States (London: Deloitte. 2016), pp. 2-3.

(879) بقيت المعاهدات الضريبية كلها، الموقَّعة منذ عام 2011، على سبيل المثال، «غير محكّمة» في مجلس الشيوخ.

(880) يُنظر:

«Loophole USA: The Vortex-Shaped Hole in Global Financial Transparency,» Tax Justice Network (January 26, 2015), at: https://bit.ly/3A2l3XT

الفصل الثاني عشر: الهيمنة في خطر

لا تزال الإمبراطورية الأميركية قائمة، غير أنه يمكن الكشف عن مدى تراجعها بوضوح من خلال دراسة النفوذ الأميركي في المناطق المختلفة من العالم. سيقارب هذا الفصل، على التوالي، كلًا من الأميركتين وأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، موجزًا معالم السياسة الأميركية إزاء كل منطقة لقياس مدى تحقيق الأهداف الأميركية أو عدم تحقيقها. لقد كان هناك أمثلة، وستبرز أخرى في المستقبل، تشير إلى نجاح تلك السياسة، ولكن حالات كثيرة فاقتها وأشارت إلى فشل السياسة الأميركية أو حتى عدم أهميتها.

بدأت الإمبراطورية الأميركية في الأميركتين، ويمكن أن نتوقع أن هذه المنطقة هي المكان الذي ستبقى فيه إلى أبعد مدى. بالفعل، ورغم مداهناتها لـ «الشراكة وتشارك المسؤولية الثنائية»، فنادرًا ما نجد خطابات المسؤولين خالية من إثارة الانتباه إلى الحاجة لـ «الزعامة» الأميركية في المنطقة. بيد أن السياسة الأميركية حققت في تلك المنطقة نجاحًا متواضعًا فحسب، لكن القيادة الأميركية ما زالت تشهد باستمرار تحديات متزايدة - حتى من دول كانت في السابق من الحلفاء المقربين.

منذ الحرب الباردة، وأوروبا على استعداد لتأدية دور الداعم القوي للإمبراطورية الأميركية. يؤشر هذا الوضع على مثال نادر لاستمرار العلاقات بين الولايات المتحدة وباقي العالم، ويعكس إلى حد كبير نظرة متشابهة للعالم كما تعتمدها أوروبا وأميركا. غير أن أوروبا هي، إلى حد كبير، الشريك الصغير في هذه العلاقة نتيجة اعتمادها على الولايات المتحدة في ما يتعلق بأمنها. كما أن استعداد واضعي السياسة الأميركية لاستغلال عدم التوازن في القوة تسبب في توترات أساسية بين المجتمعات المدنية الأوروبية وأحيانًا مع الحكومات أيضًا.

طرحت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مجموعة مختلفة من المشكلات في وجه الحكومات الأميركية. إن الدفاع عن نظام الفصل العنصري (apartheid) في جنوب أفريقيا ودعم المتمردين المعادين للشيوعيين في أنغولا والعلاقة الوثيقة مع كثير من الحكام الأفارقة المستبدين، كل ذلك ألحق ضررًا كبيرًا بصورة الولايات المتحدة مع انتهاء الحرب الباردة. وسرعان ما اغتنمت إدارة الرئيس بيل كلينتون الفرصة التي أتاحها انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك بتوفير حُزمة من الإجراءات لتحفيز الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وصولًا إلى ضمها إلى الحضن الإمبراطوري.

أخذ الرأي العام يتحرك لمصلحة الولايات المتحدة، وبالكاد تغيَّر المنحى حتى بعد اجتياح العراق. غير أن الولايات المتحدة عجزت عن الاستفادة من ذلك. لم

تصبح العلاقة سيئة، لكن طغى عليها بزوغ نجم الصين في سماء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما أنه لم يكن في وسع الرؤساء الذين خلفوا كلينتون القيام بأي شيء للحيلولة دون أن تصبح الصين الشريك التجاري المهيمن في المنطقة، ما أثّر أيضًا في العلاقات السياسية.

شكَّلت منطقة الشرق الأوسط على الدوام تحديًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وكانت المنافسة مع الاتحاد السوفياتي على أشدها خلال الحرب الباردة، كما أن الثورة الإيرانية (1978-1979) زادت الأمور تعقيدًا. غير أن انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991، مقرونًا بالانتصار في حرب العراق الأولى، أشار إلى مستقبل أكثر إشراقًا بالنسبة إلى الإمبراطورية الأميركية، خصوصًا أن العقوبات الأميركية التي فُرضت على إيران أدت إلى إضعافها بشكل جدي.

لم يتَّضح المستقبل الأكثر إشراقًا قط؛ فطالبان طُردت من أفغانستان، وحزب البعث طُرد من العراق، ومعمر القذافي أُخرج من السلطة في ليبيا، غير أن النتائج كانت بعيدة جدًا عمّا كانت أميركا الإمبراطورية تتوقعه. في الواقع، تمثلت إحدى النتائج الرئيسة للاحتلالين الأميركيين الأولين في تقوية إيران بعد إزاحة أشد منافسيها خطورة في المنطقة. وازداد تلكؤ الدول التابعة لأميركا في المنطقة في التصرف بحسب تعاليم الإمبراطورية، وأخذت تعتمد سياسات أحادية الجانب، ما كان مصدر خيبة كبيرة للحكومات الأميركية.

أما منطقة آسيا والمحيط الهادي، فهي المنطقة التي عرفت النفوذ الأميركي على امتداد قرنين من الزمن، حيث راكمت الولايات المتحدة أراضي ومحميات ودولًا تابعة. وعُزِّز وضعها كقوة إمبراطورية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية مع انهيار اليابان. وأربك انتصار الشيوعيين في الصين وامتداد النفوذ السوفياتي إلى المنطقة أميركا، لكنه في الآن ذاته دعم تحالفاتها مع الدول التي تعتمد على الأمن الأميركي.

إن انهيار الاتحاد السوفياتي واهتمام الصين بالنمو الاقتصادي بالدرجة الأولى، تركا أميركا في وضع قوي بشكل استثنائي خلال تسعينيات القرن الماضي. بدت تلك الفرصة مثالية للحكومة الأميركية لوضع مجموعة قواعد في المنطقة ستكون الصين مجبرة على احترامها. غير أن الأمور لم تسر على هذا النحو، وهكذا انتقلت السياسة الأميركية نحو الصين من الأبوَّة إلى الاحتواء من دون أن يتم استعمال أي من الكلمتين في الخطاب الرسمي.

يبدو احتواء الصين مستحيلًا؛ فبفضل قوّتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي وعلاقاتها الثقافية بدول المنطقة، فإنها تحل تدريجيًا محل أميركا باعتبارها القوة المهيمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادي. لعله نموذج قديم، نموذج كررته الولايات المتحدة هي الأخرى في الأميركتين خلال القرن الذي أعقب الاستقلال. غير أن العملية قد لا تستغرق كثيرًا بالنسبة إلى الصين، ذلك أن الزمن الجيوسياسي أخذ يتسارع.

في المناطق الخمس التي تشكل موضع الدرس هنا، أخذ الحضور الإمبراطوري الأميركي يتلاشى. وهذا التلاشي سيتواصل، غير أن إغراء «إحداث لحظة توقف» في واحدة منها على الأقل سيكون عملًا عظيمًا. لا يزال لأميركا حلفاء لن يرغبوا في مشاهدة الإمبراطورية تتراجع كثيرًا أو بسرعة كبيرة. غير أن ممن الممكن حتى لهؤلاء الحلفاء ملاحظة الصعوبات التي تكتنف الاعتماد على أميركا هي ذاتها غامضة بشأن دورها الإمبراطوري وحريصة على الانسحاب، على الأقل، من بعض التزاماتها. هكذا فإن الدول الصديقة تتهيأ لليوم الذي لن تعود فيه الإمبراطورية الأميركية درعهم الواقي، حيث إن الضغوط الداخلية والخارجية تتداخل لتقليص حضور أميركا الإمبراطوري، والتعجيل بحلول اليوم الذي لن تكون فيه «سوى» دولة أمة.

أولًا: الأميركتان

بعد انتهاء الحرب الباردة، تغيرت ملامح السياسة الأميركية تجاه باقي دول الأميركتين. كانت هذه أيضًا اللحظة التي أخذت فيها دول أميركا اللاتينية والكاريبي (LAC) تخرج فيها تدريجيًا من أزمة الديون خلال ثمانينيات القرن العشرين بحيث أمَّنت للحكومة الأميركية - باعتبارها المصدر الأساسي للقروض - نفوذًا قويًا لدفع المنطقة في الاتجاه الذي ترغب هي فيه.

كان الاقتصاد على رأس القائمة، مع التركيز على التجارة الحرة والتنقل الحر لرأس المال وحماية الحقوق الفكرية وتوفير الضمانات للاستثمار الأجنبي. يُعرف هذا البرنامج بإجماع واشنطن (Washington Consensus)، وقد دُفع به بقوة ليشمل جميع المستويات - الثنائية منها والمتعددة الأطراف - ولا يتضمن الدولة الإمبراطورية فحسب، بل أيضًا العديد من جهاتها الفاعلة غير الدولتية (وعلى وجه الخصوص المؤسسات المتعددة الجنسيات).

تلاشى الدعم الأميركي للأنظمة الدكتاتورية في نصف الكرة الغربي خلال البريق الدافئ الذي نتج من انهيار الاتحاد السوفياتي، وحل محله تحفيز الديمقراطية التمثيلية، شرط انسجامها مع الأولويات الإمبراطورية وهي: انتخابات دورية، وأحزاب سياسية تحتضن المشروعات الخاصة، وخضوع السيادة الوطنية لمطالب العولمة.

بدايةً، هيمنت «الحرب على المخدرات» على الاهتمامات الأمنية في نصف الكرة الغربي، في ظاهرة تعود إلى عام 1971 عندما أطلقها الرئيس ريتشارد نيكسون بهدف تغيير النظام في كوبا [(881)]. غير أن الفظائع الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر [2001] أطلقت شرارة اهتمام جديد تمثَّل في احتمال وجود علاقات في المنطقة مع الأصولية الإسلامية، نظرًا إلى وجود العديد من الأقليات المسلمة فيها.

ولعل ما كان يهيمن على البرنامج الاقتصادي الأميركي الخاص بالنصف الغربي للكرة الأرضية في البداية هو التجارة الحرة. لم تنتظر دول أميركا اللاتينية

والكاريبي الضغوط الأميركية لتفكيك المستويات العالية من السياسة الوقائية التي اعتمدتها دعما للتصنيع القائم على الاستعاضة عن الواردات، بل إنها لجأت بدلًا من ذلك إلى مبادرات أحادية في التصدي لأزمة الديون التي عصفت بتلك البلدان خلال ثمانينيات القرن العشرين [(882)]. غير أنها لم تسع وراء أفضليات تجارية مع الولايات المتحدة كما لم تقدمها في المقابل.

أعطى ذلك فرصةً للحكومة الأميركية. واعتمادًا على اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية، أطلقت إدارة كلينتون في كانون الأول/ديسمبر 1994 خطةً طموحة لإنشاء منطقة تجارة حرة للأميركتين (FTAA) مع حلول عام 2005 [(883)]. لم يكن هذا ليُعطي الولايات المتحدة أفضلية الوصول إلى جميع الدول المستقلة في نصف الكرة الأرضية الغربي (باستثناء كوبا) فحسب، بل كان سيوسّع أيضًا نطاق التجارة الحرة لتشمل قطاعات واسعة من الخدمات والملكية الفكرية المحمية بقوة ويشترط فض النزاعات في محاكم خاصة بمنأى عن التدخل الحكومي [(884)].

بدأت المفاوضات الرسمية في عام 1998 لكنها انهارت قبل الموعد النهائي المحدَّد لها. واصطدمت الولايات المتحدة بجدار من المعارضة لم يسبق لها أن واجهته من قبل في المنطقة؛ إذ ضم معارضو منطقة التجارة الحرة للأميركتين جماعات المجتمع المدني في جميع الدول التي عانت القمع إبان حكم الأنظمة الاستبدادية السابقة [(885)]. كما شملت المعارضةُ أيضًا مجموعة من الحكومات التي كانت تقليديًا داعمة مخلصة للقيادة الأميركية في المنطقة.

رد عدد من هذه الحكومات، التي كانت ذات توجه يساري، على انهيار اتفاقية منطقة التجارة الحرة للأميركتَين بتشكيل منظمتها الإقليمية الخاصة بالمنطقة، والتي دُعيت بالتحالف البوليفاري لشعوب أميركا اللاتينية، «الألبا» (ALBA)[(886)]. باعتمادها الدائم على ثروة فنزويلا من الطاقة، وبالتالي تعرّضها لتقلبات أسعار النفط العالمي، قدم التحالف خِطابًا مضادًا للإمبريالية الأميركية في الأميركتين التي كانت قد شجعت الدول التابعة على التصرّف على غرارها.

لم يكشف هذا التوجه عن نفسه في معارضة اتفاقية منطقة التجارة الحرة للأميركتَين فحسب، وإنما في البرنامج الليبرالي الجديد الذي قدمه إجماع واشنطن أيضًا؛ إذ دعم الألبا، على وجه الخصوص، سياسة معاكسة للخصخصة (يتضمن ذلك كثيرًا من الشركات الأميركية)، وحفَّز الشركات التابعة للدولة خلال الفترات التي عاصرت إدارتي الرئيسين جورج بوش الابن وباراك أوباما [(887)]. إضافة إلى ذلك، لم تؤثر موجة القومية هذه في دول الألبا فحسب، بل امتدت أيضًا لتشمل دولًا أخرى مثل الأرجنتين والبرازيل، حيث كان يُنظر إلى العولمة بعين الارتياب.

أجبر انهيار مفاوضات منطقة التجارة الحرة للأميركتَين الحكومة الأميركية على تغيير مسارها؛ فبدل التجارة الحرة داخل هذه المنطقة، سعت لإبرام

سلسلة من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع كل من تشيلي وكولومبيا وبنما والبيرو، إضافة إلى اتفاقية أخرى مع أميركا الوسطى (بما في ذلك جمهورية الدومينيكان) [(888)]. منحت هذه الاتفاقيات كلها الولايات المتحدة وصولاً تفضيليًا، وساعدت في صد المنافسة التي تمارسها الصين.

رحبت المؤسسات المتعددة الجنسيات بهذه الاتفاقيات (كان المجتمع المدني الأميركي أكثر انقسامًا)، لكنها كانت بعيدة كل البُعد عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة للأميركتين التي خُطِّط لها في عام 1994. على وجه الخصوص، استبعدت مجموعة دول السوق الجنوبية المشتركة، الميركوسور (MERCOSUR) (الأرجنتين والبرازيل والباراغواي والأوروغواي وفنزويلا) وتقريبًا نصف سكان دول أميركا اللاتينية والكاريبي [(889)]. وبافتقارها إلى الوصول التفضيلي، حاولت الشركات الأميركية جاهدةً أن تنافس الصين التي حلت محل الولايات المتحدة مصدرًا أساسيًا للواردات بالنسبة إلى مجموعة الميركوسور مع نهاية ولاية أوباما الأولى [(890)].

ركز البرنامج السياسي الأميركي بالنسبة إلى المنطقة بعد الحرب الباردة على تشجيع الديمقراطية. لكن بعد حين، بدا جليًا أن «الديمقراطية» كانت مفهومًا قابلًا جدًّا للاستبدال. وبتعبير مكتب شؤون منطقة نصف الكرة الغربي (قسم من أقسام وزارة الخارجية)، كان الهدف السياسي الأميركي إنشاء مجموعة من الدول الأميركية تتكون من «شركاء اقتصاديين ينعمون بالديمقراطية والاستقرار والازدهار؛ جيران وَدودين يساعدون في حماية منطقتنا ضد الإرهاب والمخدرات غير القانونية؛ أُمم تعمل معًا في العالم للدفع قُدُمًا بالقيم السياسية والاقتصادية المشتركة» [(891)]. هكذا سيتم الحكم على دول منطقة نصف الكرة الغربي لا على أساس سمعتها الديمقراطية فحسب، بل أيضًا بموجب إرادتها للسير وراء القيادة الأميركية على مستوى مجموعة واسعة من السياسات.

لتحقيق غاياتها، ضمنت الحكومة الأميركية في عام 2001، عبر منظمة الدول الأميركية، إبرام الميثاق الديمقراطي للدول الأميركية. غير أن انهيار هذه المنظمة، على مستوى الصدقية، حوَّل ذلك الميثاق إلى وسيلة فظة وغير فعالة (يُنظر المبحث الأول من الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب). والنتيجة أنه كان على وزارة الخارجية اللجوء إلى طرق أشد خشونة. من بين تلك الطرق، نجد الضغط الذي يمكن أن يمارَس على حكومات دول منطقة نصف الكرة الغربي من خلال تقارير سنوية تغطي حقوق الإنسان والمخدرات والاتجار بالبشر [(892)].

كان من الممكن وصف النتائج بأنها مزيج من أشياء عديدة؛ إذ تجذرت الديمقراطية التمثيلية في جميع أنحاء العالم تقريبًا، غير أن قيمتها تدنَّت في كثير من البلدان. وكانت الإدارة الأميركية تتغاضى عن هذه العيوب شرط

الاعتقاد بأن حكوماتها «صديقة». وقد بقيت هايتي وصمة عارٍ على جبين الولايات المتحدة، حيث إنها لم تستطع أن تعتمد حتى المعايير الدنيا للديمقراطية التمثيلية، بعد ما يزيد على عقدين من التدخل الأميركي [893].

ومتى اعتُبرت حكومات «غير صديقة»، أي أنها تُعارض المبادرات الأميركية أو تندد بسياساتها، فإنها تجد نفسها عاجزة نسبيًا. كانت تلك تجربة جديدة في الأميركتين، حيث إن التدخل العسكري الأميركي غالبًا ما استُخدم في الماضي. ونادرًا ما نجح ضغط وزارة الخارجية، كما أن التدخل من طرف واحد - وإن لم يتخذ طابعًا عسكريًا - كان يُدان بشكل واسع. ودانت حكومات الألبا السياسةَ الأميركية بصوت عالٍ، وواجهت ردًّا انتقاميًّا لكنه كان بسيطًا.

كما اكتشفت الدول التي لا تنتمي إلى الألبا أن في إمكانها هي الأخرى أن تتحدى الولايات المتحدة من دون مواجهة عواقب جسيمة؛ فحينما سعت إدارة بوش، على سبيل المثال، في أوائل عام 2003 للحصول على قرار ثان من مجلس الأمن يخولها استعمال القوة ضد العراق، لم ينفع أي قدر من لَيِّ الذراع لحمل التشيلي والمكسيك على مساندتها [894]. وحتى كولومبيا لم يمنعها اعتمادها على المساعدة العسكرية والمالية الأميركية من أن ترفع رفعت الصوت عاليًا بشأن السماح لكوبا بالعودة من جديد إلى منطقة نصف الكرة الغربي.

في البداية، هيمنت «الحرب على المخدرات» على البرنامج الأمني الأميركي في منطقة نصف الكرة الغربي بعد الحرب الباردة. ومع مزيد من التشديد على تخفيض العرض قياسًا بالطلب، بَدا عدد كبير من دول أميركا اللاتينية والكاريبي في الخط الأمامي إما كدول مَصدر وإما كدول عُبور. ونشطت إدارة مكافحة المخدرات (DEA) عبر المنطقة، ومورس ضغط كبير على تلك الدول حتى تنصاع للسياسة الأميركية. وجرى التوصل إلى اتفاقيات مراقبة البحار والترحيل مع كثير من دول أميركا اللاتينية والكاريبي، ما أدى إلى تقليص السيادة الوطنية لهذه البلدان بشكل كبير [895].

وعلى الرغم من العدد الضخم من الموارد التي خُصصت لتقليص العرض، تواصل تصدير المخدرات مع تداعيات خطِرة على الدول الأكثر تضررًا. اتسعت معارضة السياسة الأميركية على جميع المستويات، واعتمدت دول الألبا استراتيجيات مواجهة، ما فرض إغلاق القواعد العسكرية (في الإكوادور)، وطرد إدارة مكافحة المخدرات (في بوليفيا)، وحتى طرد السفير الأميركي (في فنزويلا). وروَّجت الدول التي لا تنتمي إلى الألبا مقاربة جديدة للمخدرات ركزت على عدم تجريم التجارة (في غواتيمالا) وحتى تشريعها (في الأوروغواي).

مع نهاية ولاية أوباما التي تزامنت مع تشريع كثير من الولايات الأميركية لاستهلاك الماريجوانا، بدا أن سياسة المخدرات التي انتهجتها الولايات المتحدة في منطقة نصف الكرة الغربي لم تفشل فحسب، بل فتحت أيضًا فجوة بينها

وبين كثير من حكومات دول أميركا اللاتينية والكاريبي. إن محاولة متأخرة لربط تجارة المخدرات في المنطقة بتمويل الإرهاب في الشرق الأوسط أشارت إلى حالة من اليأس من دون أن تغير شيئًا بخصوص الإدراك بأن الإمبراطورية الأميركية ما عادت تحظى بالاحترام الذي كانت تتمتع به في المنطقة سابقًا [(896)].

في عام 1982، صُنِّفت كوبا «دولة راعية للإرهاب»، وبقيت على القائمة الأميركية حتى بعد نهاية الحرب الباردة. وحينذاك، لم تكن أي دولة من دول أميركا اللاتينية والكاريبي تشارك هذا الرأي بخصوص كوبا، فوجدت الحكومة الأميركية نفسها في وضع لا تُحسد عليه. رغم ذلك، استعمل الكونغرس علاقات كوبا المزعومة بالإرهاب الدولي ليصادق على قانونٍ عمَّق الحصار، على أمل أن يحقق ذلك تغييرًا في النظام؛ ودينت تلك السياسة بشكل واسع في أميركا اللاتينية.

إن الحاجة إلى تغيير المقاربة إزاء كوبا أرغم إدارة أوباما على إزالتها من قائمة الدول الراعية للإرهاب في عام 2015، كجزء من عملية تطبيع العلاقات بين البلدين. ولم يتغير شيء في كوبا، غير أن الحكومة الأميركية رضخت في النهاية للواقع؛ إذ فشلت حملتها الطويلة الأمد لعَزل حكومة الجزيرة، وكانت الإمبراطورية عاجزة عن تغييرها. ولم يكن هذا انتصارًا للمنطق السليم فحسب، بل كان اعترافًا بأن الهيمنة الأميركية في تلك المنطقة شارفت على النهاية [(897)].

واصلت أميركا الإمبراطورية الحفاظ على جاذبيتها بالنسبة إلى كثير من الشعوب، كما أن استطلاعات الرأي العام في ما يخص الولايات المتحدة سجلت بانتظام تأييد أغلبية الآراء لها - حتى في بلدان الألبا [(898)]. وسمح هذا للمسؤولين الأميركيين بهامش من المناورة من حيث طريقة تطبيق السياسة.

غير أن كان هناك حدود، كما يوضح هذا الاستشهاد المتبصِّر لعضو من نخبة أميركا اللاتينية: «إن أحد مآخذي الكبرى على الولايات المتحدة يكمن في كيفية ممارستها السلطة وتطبيقها للسياسة الخارجية من دون الاحتراز المناسب. باعتبارها ‘الإمبراطورية الوحيدة’ في العالم، تبدو ممارسة النفوذ السياسي شيئًا متوقعًا، لكن المشكلة تكمن في كيفية تطبيق ذلك. في الواقع، تؤمن أميركا بنفسها على اعتبار أنها الحاملة المرجعية للواء القيم الديمقراطية وتروّج لذلك، وهو ما يصعب أن ترقى إليه. كما أن الصورة التي ترسلها إلى باقي العالم هي صورة ملطَّخة نظرًا إلى الأسلوب المتعجرف واللامبالي في تطبيق سياستها الخارجية» [(899)].

برز ذلك «الأسلوب المتعجرف واللامبالي» في كثير من الحالات حتى بعد نهاية إدارة بوش، التي زُعم أنها كانت عديمة الإحساس. تدهورت العلاقات مع الأرجنتين بشكل كبير بعد أن سُمح لقاض أميركي مغمور نسبيًا بالتدخل لمصلحة مجموعة من أصحاب الصناديق الانتهازية الذين أرادوا الحصول على

ديونهم بالكامل. وكانت ردة فعل الحكومة البرازيلية غاضبة حين كشف إدوارد سنودن عن أن رئيسها كان ضحية عملية تجسس من وكالة الأمن الوطني [(900)].
كما أن بورتوريكو، المستعمرة الأميركية التي كانت في السابق نموذجًا لباقي دول الكاريبي، انهارت في الفوضى المالية بعد أعوام من الإهمال [(901)].
ولعل الأدلة الدامغة التي تشير إلى نهاية الهيمنة أكثر من غيرها هي تراكم عدد كبير من الحالات، حيث بدت مبادرات الدولة الإمبراطورية الأميركية غير ملائمة، فتراجعت أهمية منظمة دول الأميركية، والتي كانت خلال عقود من الزمن المؤسسة المحورية التي تعكس القوة الأميركية في المنطقة، رغم الجهود الأميركية لإعادة إحيائها. فقد عجزت الحكومة الأميركية عن منع شركة صينية من الفوز بالموافقة لتشييد قناة عابرة للمحيط عبر نيكاراغوا [(902)]. كما كانت عاجزة أيضًا عن منع فنزويلا من الانحدار إلى حالة الفوضى بعد موت الرئيس هيوغو تشافيز وانهيار أسعار النفط.
فوق ذلك كله، لم تقم الولايات المتحدة عمليًا بأي دور في اتفاق السلام الذي جرى الوصول إليه في كولومبيا في عام 2016 بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) (FARC)، واكتفت بإرسال مبعوث خاص لعملية السلام في مراحلها الأخيرة. بالفعل، فبتمادي السياسة الأميركية في اعتبار فارك مجموعة إرهابية، فإنها بدت خارج السياق. ونظرًا إلى الجهود الاستثنائية التي بذلتها الحكومة الأميركية خلال تسعينيات القرن الماضي لدعم الدولة الكولومبية في معركتها ضد مروجي المخدرات والعصابات الثورية، فإن ذلك كان يُعَد تغييرًا ملحوظًا في الوضع الراهن [(903)].

ثانيًا: أوروبا

تركزت علاقات أميركا الإمبراطورية التي تربطها بأوروبا مع نهاية الحرب الباردة على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. وفي عام 1990، وقّع الطرفان إعلانًا عابرًا للأطلسي حدَّد سلسلة من «الأهداف المشتركة» التي تشمل التزامًا بتشجيع الديمقراطية عبر العالم، واستقطاب دول وسط أوروبا وشرقها إلى المدار الرأسمالي، ودعم سلطة المؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة [(904)].

كان هذا برنامجًا إمبراطوريًا أميركيًا، ومع ذلك لم يجد الاتحاد الأوروبي حرجًا في دعمه [(905)]. غير أن العلاقة الاقتصادية بين الطرفين تقع في صلبه، والتي كانت حينها - وحتى اليوم، كما يمكن القول - هي الأهم في العالم. إن توسيع العلاقة وتعميقها بقيا من صلب التفكير الأميركي، ونتيجة لذلك ظل الاندماج الأوروبي يلقى دومًا دعم الإدارات الأميركية.
يوفّر توسع الاتحاد الأوروبي فرصًا هائلة للشركات الأميركية، إنما قد يؤدي أيضًا إلى تحويلٍ تجاري على حساب بعض الشركات الأميركية. وكان يمكن أن يؤدي ذلك إلى مجرد دعم أميركي مشروط للمشروع الأوروبي. غير أن

الإمبراطورية الأميركية كانت بحاجة إلى أوروبا قوية بما فيه الكفاية اقتصاديًا كي تشاركها في تحمّل أعباء الأمن الدولي، الأمر الذي لم يتغير مع نهاية الحرب الباردة.

لم تكن مخططات الاندماج الأوروبي في البداية مثيرة للجدل؛ ذلك أن إدماج أغلب دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية في الاتحاد الأوروبي حدث نسبيًا بمرونة، مع دعم قوي من الولايات المتحدة. ورغم الحدود المشتركة بين روسيا وكثير من هذه البلدان، فلم تعترض على ذلك، ويعود السبب، إلى حد كبير، إلى أنها لم تكن حينئذ في وضع يسمح لها بذلك. كما استهدف الاتحاد الأوروبي دول البلقان أيضًا لضمها إلى عضويته، فانضمت سلوفينيا في عام 2004 وكرواتيا في عام 2013، وهناك دول أخرى على طريق الانضمام في وقت لاحق.

عند ذلك الحد، كان الاتحاد الأوروبي قد أصبح يضم 28 عضوًا (كان في عام 1990 يتشكل من 12 عضوًا فقط). غير أنه حين شرع، بدعم قوي من الولايات المتحدة، في مفاوضات جدية مع جورجيا ومولدوفا وأوكرانيا بهدف ضمها، واجه مقاومة شرسة من روسيا [(906)]. بدا حينها توسع الاتحاد الأوروبي عملًا عدائيًا، وكانت روسيا مصرّة على مقاومته.

ساد الارتباك الاتحادَ الأوروبي الآن، ما تسبب بامتعاض كبير لدى مسؤولين في إدارة أوباما. ونشأت أزمة حادَّة في أوكرانيا، الدولة الأكبر والأهم ضمن الدول الثلاث، والتي رفعت عنها الولايات المتحدة التحفظات الأوروبية [(907)]. فلم تقف روسيا مكتوفة اليدين، فضمت القرم وجزءًا من أوكرانيا، كما أنها أشعلت فتيل التمرد في شرق البلاد [(908)]. بدا واضحًا حينها أن أي توسع إضافي للاتحاد الأوروبي في جوار روسيا سيكون عملية ستستغرق كثيرًا من الوقت مهما تكن المخططات الإمبراطورية الأميركية.

حتى خلال عملية توسّع الاتحاد الأوروبي، كانت مسألة تعميقه وتقوية دعائمه تسير في موازاة مباركة حذرة من الولايات المتحدة؛ إذ انطلقت السوق الأوروبية الموحَّدة في عام 1993، والوحدة المالية (منطقة اليورو) في عام 1999، وبدأ التداول بالعملة الجديدة (اليورو) في عام 2002. كما اعتُمدت مجموعة من الإجراءات التنظيمية الجديدة لتحقيق ذلك كله، فبدأت الولايات المتحدة تخشى إمكانية التمييز ضد الشركات الأميركية.

لذلك، اقترح الرئيس أوباما في عام 2013 شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي والتي ستزيل تقريبًا جميع العراقيل أمام الشركات الأميركية للتجارة والاستثمار في الاتحاد الأوروبي، وتنسّق الأنظمة على كلتا ضفتي الأطلسي. وأُجريت المفاوضات سِرًا، لكن بدا جليًا بعد حين أن ما كان مقترحًا تجاوز كل ما كان الرأي العام الأوروبي مستعدًا لقبوله. وفي ردّ على الاحتجاجات الجماهيرية، انتقدت بعض الحكومات الأوروبية علانية اتفاقية عام 2016 بحيث

أكدت أن من غير المرجّح أن تصبح قانونًا حتى لو حظيت بموافقة الكونغرس [(909)].

حينها، بدأ البرنامج الاقتصادي الأميركي الخاص بأوروبا يواجه صعوبات، كما تفاقمت التوترات بين الطرفين بسبب إصرار المفوَّضية الأوروبية (European Commission) على معاقبة شركات أميركية بارزة بسبب سلوكها المنافي للمنافسة واستراتيجيات التهرب الضريبي. مع نهاية إدارة أوباما، بدت الكلمات التي كانت قد حركت المشاعر في الإعلان العابر للأطلسي لعام 1990 بشأن تأييد حكم ثنائية اقتصادية عالمية (مع اعتبار الولايات المتحدة الشريك الأكبر) مجرد ذكرى بعيدة.

لم يؤدِ انهيار الاتحاد السوفياتي في وسط أوروبا وشرقها إلى التوسع السريع للاتحاد الأوروبي فحسب، بل أدى أيضًا إلى توسع الناتو. وجرى تجاهل الوعود التي كان الزعماء الأميركيون قد قدموها بشأن عدم توسيع الناتو حتى الحدود مع روسيا، كما تم التغاضي عن الاحتجاجات الروسية. وبدت فرصة توسيع الفضاء الإمبراطوري الأميركي مغرية للغاية، كما أن روسيا تحت قيادة بوريس يلتسين (1991-1999) كانت ضعيفة إلى درجة أنها لم تستطع أن تقاوم تلك المشروعات.

كان فلاديمير بوتين، خلَفُ يلتسين على رأس الفدرالية الروسية [(910)]، في موقع أكثر قوة نتيجة استقرار الاقتصاد الروسي وارتفاع ثمن صادراته الرئيسة لأعوام عديدة. وكان مصرًا على الرد على الإهانات التي تعرضت لها روسيا، فركّز جهوده في ولايته الأولى على استعادة السلطة السياسية من النخبة الحاكمة التي راكمت الثروات عبر عالم الأعمال. غير أنه لم يثر عدوانية الولايات المتحدة، وكان من أوائل الذين قدموا الدعم إلى الشعب الأميركي بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر.

ساهم ذلك في قدر هائل من سوء تقدير القادة الأميركيين للنيات الروسية، كما تجلّى ذلك في العجرفة الإمبراطورية. وأثار الغضب الروسي تواصل توسع الناتو ونشر أسلحة متطوّرة على الحدود الروسية وعمليات الجهات الأميركية الفاعلة غير الدولتية. غير أن روسيا كانت هذه المرة في وضع يسمح لها بالقيام بشيء ما إزاء ذلك الوضع.

نتيجة لذلك، وجدت الولايات المتحدة نفسها في مأزق أينما توجَّهت في أوروبا تقريبًا. وجرت عرقلة مخططاتها لتطبيع وضع البوسنة والهرسك كدولة مستقلة بسبب الدعم الروسي للمنطقة المعزولة من صربيا [(911)]. كما جرى إحباط جميع الآمال التي عُقدت على ضم أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي والناتو بسبب الدعم الروسي للانفصاليين في الشرق. الشيء ذاته حدث في جورجيا بعد أن قام رئيسها، الذي وعدته الحكومة الأميركية بخريطة طريق للحصول على عضوية الناتو، بهجوم أخرق على أوسيتيا الجنوبية [(912)]. أما كوسوفو، التي

اعترفت بها الأمم المتحدة بعد يومٍ من إعلانها الاستقلال في عام 2008، فقد عجزت عن الانضمام إلى الأمم المتحدة بسبب المعارضة الروسية [(913)].

وبشكل حتمي، بدأت تظهر انشقاقات في الدعم الأميركي للتوسع الإمبراطوري في أوروبا، حتى أنها انتشرت علنًا خلال الحملة الرئاسية لعام 2016 [(914)]. وكان حلفاء الناتو المستفيد الأكبر، غير أنهم لم يرغبوا في دفع نصيبهم، وكانوا عاجزين عن طرح كثير من الإمكانات العسكرية على الطاولة. وكانت عمليات الناتو «خارج منطقة نفوذه» عادة عمليات أميركية بمساهمة رمزية من باقي الدول باستثناء فرنسا والمملكة المتحدة. وفي الآن ذاته، كان جميع هؤلاء الحلفاء يتطلعون إلى الولايات المتحدة للدفاع عنهم.

عوَّض الحلفاء الأوروبيون عن غياب التزامهم العسكري بتقديم دعم سياسي واسع للمبادرات الأميركية حول العالم. وكان ثمة مبالغة واسعة في التباينات بين أميركا وأوروبا [(915)]؛ فسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة، ومع افتقارها إلى بُعد عسكري، لم تُهدِّد قط بتقويض الهيمنة الأميركية (والسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية بشكل أقل). وحينما التزمت إدارة أوباما بمحاربة التغير المناخي، توارت إحدى نقط الخلاف الرئيسة بين الطرفين [(916)].

إن أحد الموضوعات التي اختلفت بشأنها الولايات المتحدة مع عدد من دول الاتحاد الأوروبي هو قرارها الخاص بغزو العراق في عام 2003 من دون تأمين دعم من القانون الدولي. غير أن حتى في هذا الموضوع، انصاع كثير من الدول الأوروبية للرغبة الأميركية خَشية النتائج التي قد تترتب عن معارضة قوة إمبراطورية بشأن ما يفترض أنه قضية ذات مصلحة قومية استراتيجية. وجرى تجاوز الخلافات مع الولايات المتحدة فورًا، حيث تحولت الأزمة العراقية إلى صراع أعم يشمل محاربة الإرهاب الدولي الذي يجمع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على مستوى المصالح المشتركة.

كما ساهم انتخاب باراك أوباما رئيسًا للولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 خلفًا لسلفه جورج بوش الابن، الذي لم يكن يحظى بشعبية كبيرة في كانون الثاني/يناير 2009، في دعم الموقف الإمبراطوري للولايات المتحدة في أوروبا. فجأة، اتخذ موقف الرأي العام في أوروبا نحو أميركا منحًى إيجابيًا تقريبًا في جميع الدول، حيث سجلت الاستطلاعات موقفًا يراوح بين «الداعم» و«الداعم جدًا». ولعل ما كان لافتًا أكثر هو موقف الرئيس الأميركي نفسه؛ إذ قفز خلال عام واحد من موقف سلبي للغاية إلى آخر إيجابي بشكل غامر.

وبالقدر ذاته من الأهمية كان الخطاب الحكومة الأميركية المتجدد بشأن «الشراكة» في الحوار العابر للأطلسي، ففي تموز/يوليو 2016، على سبيل المثال، أعلن الرئيس أوباما بقوله «نظرًا إلى مصالحنا المشتركة، ستبقى أوروبا حجر الزاوية في التزام أميركا بالعالم؛ فالدول الأوروبية هي من بين

حلفائنا وأصدقائنا المقربين، وستبقى كذلك، كما أن أوروبا شريك لا غنى عنه في أرجاء العالم.... يُظهر عملنا اليوم أننا سنواصل التركيز على التحديات الدولية الملحة» [(917)].

كان من نتائج هذا الإجراء إرضاء غرور الأوروبيين، فأصبح من السهل بالنسبة إلى حكوماتهم تأدية دور داعم بِقوة للإمبراطورية الأميركية من دون أن تبدو في نظر ناخبيها أنها خاضعة. فمن تعبئتها موارد أفغانستان المالية مرورًا بالمشاركة في الاتفاقية النووية مع إيران، إلى فرض عقوبات على روسيا، قدمت الدول الأوروبية إلى القوة الأميركية مساعدة مهمة. كما أصبح المسؤولون الأميركيون حاذقين جدًا في هذه اللعبة بحيث يسمحون للدول الأوروبية، بين حين وآخر، بالقيام بدور الريادة في ما كان في الأساس عمليات أميركية [(918)].

وكما هي الحال في الأميركتين، لم تخلُ السياسة الإمبراطورية من نجاحات في أوروبا؛ فألمانيا وُحِّدت بسرعة بعد سقوط جدار برلين، رغم أن تلك الإمكانية كانت تبدو بعيدة المنال، وبقيت الدولة المُوسعة عضوًا في الناتو مع موافقة الاتحاد السوفياتي (روسيا لاحقًا). وباتت دول أوروبا الوسطى والشرقية أعضاء في جو من الحماسة في التحالف الغربي، حيث انضمت إلى كل من الاتحاد الأوروبي والناتو [(919)]. كان الجميع يتطلع إلى زعامة الولايات المتحدة على مستوى عدد من الموضوعات، مع وجود دعم قوي من الرأي العام [(920)].

كان دعم الناتو للولايات المتحدة مضمونًا تقريبًا بفضل بِنيته المؤسساتية ومصادر التمويل. هذا لم يكن صحيحًا بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي الذي سوَّق نفسه مصدرًا جديدًا لقوة عالمية. غير أن الأعضاء الجدد - إضافة إلى الأعضاء «القدماء»، مثل المملكة المتحدة - ساهموا في ضمان ألّا يكون الاتحاد الأوروبي أبدًا منافسًا جيوستراتيجيًا حتى خلال الأيام المتوترة التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق. ورغم أن الشركات الأميركية والأوروبية كانت تتنافس بشراسة في الأسواق العالمية، فإن الحكومات الأميركية كانت تدرك أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لن يسببا ضررًا للمصالح الاستراتيجية الأميركية، ويمكن دومًا الاعتماد عليها للمساعدة في نهوضها.

لم يكن في وسع هذه النجاحات إخفاء حقيقة أن السياسة الأميركية، وكما في الأميركتين، عانت العديد من النكسات. غير أن هذه المرة كان الأمر يتعلق بالغطرسة الإمبراطورية أكثر منه بمقاومة مجموعات تابعة. إن السهولة التي سمح بها الأوروبيون للولايات المتحدة بتصدّر القيادة في البلقان خلال تسعينيات القرن الماضي ترك إحساسًا زائفًا بالثقة. فبعد مرور أكثر من عشرين عامًا على اتفاقية دايتون للسلام وضخ ملايين الدولارات الأميركية في المساعدات الأجنبية، كانت البوسنة والهرسك بعيدة كل البعد عن أن تنضم،

سواء إلى الناتو أو إلى الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى ذلك، كان الرأي العام يسجل معارضة قوية للزعامة الأميركية [(921)].

يمكن غض الطرف عن النكسات الإمبراطورية في منطقة البلقان باعتبارها ثانوية نسبيًا في المخطط العام للأشياء. وما كان أكثر خطورة هو الفشل في بلورة علاقة متجانسة مع روسيا بعد صعود بوتين إلى السلطة. وفي زمن التراجع الإمبراطوري، كان يمكن أن تكون هناك حاجة للتعاون مع روسيا في مجالات عديدة. غير أن المسؤولين الأميركيين اقترفوا سلسلة من الأحكام الخاطئة بسبب الغرور والغباء. وعلى الرغم من أنها بعيدة كل البُعد عن تشكيل تهديد وجودي، فقد كانت روسيا المعادية إذًا قادرة وجاهزة لعرقلة المخططات في كثير من المجالات، تستثمر أي خلافات ظرفية بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين لمصلحتها.

إن الولايات المتحدة التي كانت محورية في التنمية الأوروبية الغربية خلال الحرب الباردة وجدت نفسها أيضًا بعيدة كل البُعد عما يجري من أحداث مِفصلية خلال العقد الأخير؛ فالأزمة المالية التي ضربت منطقة اليورو بعد عام 2008 وضعت المشروع الأوروبي بأكمله في خطر، وبالتالي هددت مصالح للولايات المتحدة الإمبراطورية. غير أن الحكومة الأميركية اكتفت إلى حد كبير بدور المتفرج خلال توالي فصول الأزمة، واكتفت بممارسة الضغط على صندوق النقد الدولي (من دون نجاح) لإقناع ألمانيا باعتماد مقاربة أكثر مرونة إزاء الديون السيادية.

كان فقدان التأثير خلال أزمة منطقة اليورو مُحبطًا، ولكن الأكثر إيلامًا كان العجز الأميركي عن التأثير في نتيجة الاستفتاء البريطاني بشأن عضوية الاتحاد الأوروبي في عام 2016. واعتُبرت المملكة المتحدة، بوصفها حليفًا محوريًا للولايات المتحدة وواحدةً من بين دولتين في الاتحاد الأوروبي تملكان إمكانيات عسكرية هائلة، دولةً مهمة جدًا للسياسة الإمبراطورية الأميركية في أوروبا بحيث إن الرئيس أوباما كان مستعدًا لخرق الأعراف وإخبار البريطانيين كيف يصوتون. غير أن تدخّله لم يكن له أي تأثير في النتيجة؛ إذ صوت الناخبون البريطانيون لمصلحة مغادرة الاتحاد الأوروبي، وبقيامهم بذلك ألحقوا ضررًا جديًّا بالمشروع الأوروبي من ثم بالمصالح الأميركية في أوروبا.

تعرضت المصالح الإمبراطورية الأميركية بعد ذلك لنكسةٍ كبيرة بانتخاب الرئيس ترامب في عام 2016؛ إذ سرعان ما تسبب الرئيس الجديد في أزمة في العلاقات الأميركية - الأوروبية بمواقفه من التجارة الدولية وحقوق الإنسان الدولية، وتخفيف آثار التغير المناخي وواجبات الناتو. والمنطقة التي كانت في السابق الأكثر استعدادًا في العالم لدعم استمرار الإمبراطورية الأميركية بات عليها الآن أن تعيد مراجعة مسلّماتها الجيوسياسية. فقد بات يُنظر إلى الولايات المتحدة الآن من أعضاء محوريين في الاتحاد الأوروبي، خصوصًا فرنسا وألمانيا، كحليف لا يمكن الاعتماد عليه. بقيت بعض الدول فحسب،

وعلى رأسها المملكة المتحدة، مستعدة لدعم فكرة القيادة الأميركية المستمرة لقضايا العالم علنًا.

ثالثًا: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

خلال فترة الحرب الباردة، وجدت الولايات المتحدة نفسها في الجانب «الخطأ» من التاريخ بالنسبة إلى كثير من المناطق في أفريقيا - خصوصًا في الجنوب. وهكذا قدمت نهاية الفصل العنصري في جنوب أفريقيا للولايات المتحدة فرصة البداية من جديد. فمنذ أوائل عام 1994، ضم الكونغرس البند 134 إلى مواد قانون اتفاقيات جولات الأوروغواي الذي فوَّض إلى إدارة كلينتون «تطوير سياسة شاملة وتطبيقها بخصوص التجارة والتنمية في دول أفريقيا» ورفع تقارير سنوية إلى الكونغرس بالتقدم المحقق [(922)].

لم يقتصر هدف الكونغرس على أفريقيا الجنوبية، بل شمل أيضًا القبضة التي تُحكمها القوى الأوروبية (خصوصًا فرنسا) على التجارة والاستثمار مع مستعمراتها السابقة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ فكثير من تلك الدول كانت فعلًا تصدر الطاقة على أن يلحق بها الآخرون سريعًا، وتلك مسألة ذات أهمية استراتيجية في وقت كان الاقتصاد الأميركي لا يزال يعتمد بقوة على الواردات النفطية.

نفَّذت إدارة كلينتون أوامر الكونغرس بكل أمان، بينما كانت تستكشف الفرص المُتاحة لتعزيز مصالح الإمبراطورية الأميركية وتوسيعها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، بدت الطريق الآن أكثر وضوحًا ليس نحو تشجيع الأسواق الحرة والخصخصة والعولمة فحسب، بل نحو تشجيع التعددية السياسية والديمقراطية التمثيلية أيضًا.

كانت النتيجة قانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا (AGOA) الذي أصبح قانونًا بالفعل في عام 2000، والذي قدَّم إلى بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى امتياز الوصول إلى الأسواق الأميركية من أجل مجموعة كبيرة من الصادرات. غير أن كان على تلك البلدان أن تجتاز اختبارًا وُضع لضمان استجابة الدول المشاركة لمعايير محددة للمصالح الإمبراطورية الأميركية. وبشكل خاص، كان على الرئيس الأميركي أن يحدد أن كل دولة مستفيدة قد أقامت «اقتصادًا مبنيًا على السوق يحمي حقوق الملكية الخاصة ويدمج نظامًا تجاريًا يقوم على قواعد مفتوحة ويقلّص التدخل الحكومي في الاقتصاد.... علاوة على سيادة القانون والتعددية السياسية والحق في متابعات قانونية ومحاكمة نزيهة وتأمين الحماية المتساوية أمام القانون، ورفع الحواجز أمام التجارة والاستثمار الأميركيين.... وألّا تنخرط هذه الدولة في نشاطات تقوّض الأمن القومي الأميركي أو مصالح السياسة الخارجية» [(923)].

كان الهدف من هذا القانون أن يكون وسيلة قوية في خدمة الإمبراطورية الأميركية، بدايةً، وكانت الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى حريصة على الاستفادة من شروطه رغم عدم نجاحها كلها. ومن الناحية الفعلية، كان غالبًا ما يتم إلحاق دول من بالقائمة المختارة أو شطبها منها انسجامًا مع المصالح الاستراتيجية الأميركية، وفي بعض الأحيان كان مجرد خطر فقدان أفضلية الوصول المتميز مبررًا كافيًا.

جرى تدعيم هذا القانون من خلال مؤسسة التصدي لتحدّيات الألفية (MCC) التي أنشأها الكونغرس في عام 2004. ونظرًا إلى استهدافها الدول ذات الدخل المتدني حول العالم، فإن معظم الدول المستفيدة كانت تنتمي إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لكن القبول تطلّب أن تجتاز كل دولة اختبارًا من 17 مؤشرًا - كثير منها من وضْع مراكز البحوث الأميركية الفكرية [(924)]. وهكذا يتعين على تلك التي تمكنت من اجتياز الاختبار أن تُوقّع «تعهّدًا» مع MCC، ما يؤدي إلى صرف الأموال [(925)].

في زمن آخر، كان يمكن قانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا ومؤسسة التصدي لتحدّيات الألفية أن يضعا الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى في قبضة إمبراطورية يستحيل التفلّت منها. وربما تكون المنافع المعروضة ضخمة، وكان يفترض في الدول الفقيرة أن تتجاوز جميع الحواجز التي توضع أمامها لتتمكن من التأهل. وكان في إمكان الإمبراطورية الأميركية في المنطقة أن تتعزَّز إلى حدٍ كبير من دون استعمار ولو بلدًا واحدًا بشكل رسمي، من غير حاجة تلك الدول إلى بنية فوقية متطورة بعد أن كانت القوى الأوروبية قد أثقلت كاهلها.

لم تسرْ الأمور على هذا النحو لأسباب متعدِّدة. بدايةً، استفادت دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ارتفاع أسعار السلع الأساسية في مستهل الألفية الجديدة، ما وفَّر لكثير منها زيادة ضخمة في أسعار صرف العملات الأجنبية وزبائن جدد لبضائعها. كانت النتيجة أنه جرى تطبيق عدد قليل جدًا من التعرفات التفضيلية الـ 6475 التي صُنِّفت بموجب قانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا، كما كانت صادرات دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى غير النفطية إلى الولايات المتحدة تُقدَّر فقط بنسبة متواضعة لا تتعدى 4,1 مليارات دولار في عام 2015 (أي أقل من خمسة دولارات لكل فرد من السكان).

ثانيًا، اكتشفت الحكومات الأميركية أن من المستحيل تطبيق معايير القبول، سواء بشكل متناسق أو بشفافية. هكذا، مُنح مصدرو الطاقة مرورًا غير مشروط تقريبًا، حتى وإن كان الأمر يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان [(926)]. وحين تراجعت أهمية الواردات النفطية من أفريقيا، حدث الشيء ذاته بالنسبة إلى الدول التي هي في الخطوط الأمامية لمواجهة الأصولية الإسلامية. كما أصبح

المال المتوافر لدى مؤسسة التصدي لتحدّيات الألفية محدودًا جدًا بحيث توقف أن يكون وسيلة ضغط [(927)].
غير أن السبب الرئيس كان بروز الصين باعتبارها البلد الوحيد الأكثر أهمية الذي تربطه علاقات تجارية واستثمارية بدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع حلول عام 2011، كانت الصين قد تجاوزت الولايات المتحدة باعتبارها البلد الرئيس المستورد من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وسرعان ما أصبح مسؤولًا عن ربع جميع مشتريات تلك الدول، قياسا بأقل من 10 في المئة بالنسبة إلى الولايات المتحدة [(928)]. كما أن الصين، بخلاف الولايات المتحدة، لم تكن تشترط أي معايير لأهليَّة قبول دخول السوق الصينية، وبذلك قوضت النفوذ الأميركي في العديد من الدول.
جرى تمديد قانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا في عام 2015 عشرة أعوام أخرى، غير أن الحكومة الأميركية كانت قد استخلصت بوضوح أنه ما عاد «ملائمًا لأهدافه» من دون أن توضح ما سيحل مكانه؛ فكثيرة هي البلدان التي كانت قد شرعت في عكس سياسة الخصخصة وفرض التمييز الضريبي على الواردات (بما فيها تلك التي تأتي من الولايات المتحدة)، وأخذت تتفادى التعددية السياسية وتنتهك حقوق الانسان، ورغم ذلك كلِّه، كانت لا تزال تُصنف في خانة البلدان «المؤهَّلة». لقد سلّط تقرير قانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا لعام 2016 في ما يخص جمهورية الكونغو، وهي ليست حالة استثنائية، الضوء على الجو العام: «يتخذ المسؤولون الحكوميون جميع القرارات تقريبًا المرتبطة بالاستثمار الأجنبي.... لقد واجهت الشركات الأميركية التي تعمل في جمهورية الكونغو العراقيل.... ولا يوجد تعددية سياسية في جمهورية الكونغو.... كما أحبطت السياسات الحكومية بشأن الضرائب وملكية الأرض فرص القطاعات التجارية لخرق فرص عمل.... كما استمرت المخاوف بشأن حقوق الانسان، حيث هناك انتهاكات للحقوق الخصوصية وفرض القيود على حق المواطنين في تغيير حكومتهم بطرق سلمية والتمييز ضد المرأة» [(929)]. مع ذلك، خلُص التقرير إلى أن «جمهورية الكونغو داعمة قوية لجهود محاربة الإرهاب وللتعاون العسكري مع الولايات المتحدة». هنا، وكذلك في كثير من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وجدت الحكومة الأميركية نفسها تعود إلى شكل من الإمبريالية أقدم عهدًا، حيث تهيمن المصالح الأمنية على كل شيء آخر. وبالفعل، توسع الحضور العسكري الأميركي عبر أفريقيا - تنسقه قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا (USAFRICOM) - بسرعة نتيجة كثير من التهديدات [(930)].
لعل أكثر هذه التهديدات خطورة هو ما صدر عن الأصولية الإسلامية التي تضم مجموعات إما مرتبطة بالقاعدة وإما تستوحي منه. ومع نهاية إدارة أوباما، تفاقمت المشكلة وطغت على ما سواها. واضطر مساعد وزير الخارجية لشؤون أفريقيا في خطاب ألقاه أمام الكونغرس في أيار/مايو 2016، إلى

مخاطبة الكونغرس بما استخلصه من دون أن يكون قادرًا على تقديم حلول، فقال إن «حالة الاضطراب والنزاع لا تزال سائدة في بعض المناطق في القارة. ولهذا الاضطراب تأثير مباشر في المصالح القومية الأميركية وتلك التي تهم حلفاءنا المقربين. لقد كان النزاع، ولا يزال، أرضًا خصبة للمتطرفين الذين يسعون لإلحاق الضرر بنا.... كما أننا نشعر بالقلق أيضًا إزاء وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في القارة. وكما رأينا في أماكن أخرى من العالم، يسعى هذا التنظيم لاستمالة موجات التمرد والنزاعات المحلية للدفع قُدُمًا ببرنامجها وتوسيع شبكاتها» [(931)].

لاقى الحضور الإمبريالي الأميركي في أفريقيا ترحيبًا كبيرًا على العموم ربما لأنه اختلف تمامًا عن سلفه الأوروبي. كان من المتوقع أن يحظى الرئيس أوباما بشعبية نظرًا إلى إرثه الأفريقي، عِلمًا أن الولايات المتحدة كان تحظى بالاحترام الكبير حتى قبل وصول أوباما إلى السلطة، وقد ظلت تتبوأ الصدارة بحسب استطلاعات مركز بيو للبحوث.

يرتبط كثير من هذا الشعور بتأكيد الإدارات الأميركية والمؤسسات الأميركية الكبيرة على مساعدة المنطقة، خصوصًا الأماكن ذات الاحتياجات الخاصة. وركز الرئيس جورج بوش الابن على الوقاية من مرض فقدان المناعة (HIV/AIDS)، واستهدف أوباما التزويد بالطاقة [(932)]، كما أولت مؤسستا غيتس وكلينتون عناية خاصة بالصحة العامة. في البلدان التي شملها استطلاع مركز بيو للبحوث في عام 2015، اعتبرت الأغلبية في كل حالةٍ أن المساعدة الأجنبية الأميركية ذات تأثير إيجابي، وفي حالة كينيا كانت النسبة تصل إلى 78 في المئة.

رحبت الإدارة الأميركية ترحيبًا شديدًا بهذا كله، وكانت تفتخر بأنها تختلف عن القوى الإمبريالية الأخرى بحيث تؤكد في المقابل «شراكة» مع المنطقة. قام الرئيس أوباما بزيارة لدول في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أربع مرات، وفي عام 2014 استضاف أول قمة لزعماء أميركا وأفريقيا في العاصمة واشنطن، حيث أظهر قدراته البلاغية المُذهلة إلى أقصى حد.

غير أن ليس في إمكان تلك اللقاءات على مستوى القمم أن تخفي نقط الضعف الجوهرية التي تشوب وضع أميركا؛ إذ كانت الصين، وعلى نحو منتظم، تستضيف هذه القمم منذ عام 2000، وهي سخَّرت تلك المناسبات لتدعيم حضورها الاقتصادي في المنطقة، فوجدت الولاياتُ المتحدة نفسها ملزمةً ببذل جهود لموازاة الصين التي كانت تجارتها واستثماراتها في أفريقيا الآن تُقزم حضور الولايات المتحدة الذي كان الرأي العام ينظر إليه أيضًا بشكل إيجابي رغم الاعتقاد السائد بأنها تتصرَّف بطريقة إمبريالية.

ونظرًا إلى كون الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى تشكل في ما بينها حوالى 50 عضوًا في الأمم المتحدة، فإن موقف الرأي العام فيها من الولايات المتحدة كانِ يحظى بقدر من الأهمية. غير أن مركز بيو للبحوث استطاع في

عام 2015 أن يستطلع آراء تسعٍ منها [933]، وهي على الأرجح كانت من الدول الأهم والأكثر تمثيلًا. غير أن في العديد من الدول، كان الحضور الأميركي إشكاليًا إلى حد كبير ويعارض الرواية الرسمية بأن أميركا ليست إمبريالية.

كانت الأولى هي جنوب السودان التي كانت منذ نشأتها في عام 2011 فعليًا محمية أميركية، ومع ذلك فشلت فشلًا ذريعًا رغم أهمية صناعتها النفطية. ومنذ انفصالها عن السودان خلال حرب أهلية، جذب سكانها المسيحيون بصورة خاصة الإنجيليين الأميركيين الذين أدى ضغطهم، مقرونًا بمصالح الطاقة، إلى انخراط الحكومة الأميركية في الصراع منذ المراحل الأولى. وأدت إدارة جورج بوش دورًا محوريًا في اتفاقية السلام الشاملة في عام 2005، ما مهَّد الطريق لاستقلال جنوب السودان بعد ذلك بستة أعوام. وعليه، ازدادت التوقعات الأميركية للدولة الجديدة.

لكن سرعان ما تبخرت تلك الآمال؛ فمع حلول عام 2013، اندلع القتال بين الفصائل المختلفة في جنوب السودان، ووجدت إدارة أوباما نفسها تُشرف على أزمة. وبتعبير وزارة الخارجية نفسها: «فإن الحكومة الأميركية هي المانحة الدولية الرائدة لجنوب السودان، وتقدم مساعدة إنسانية مهمة لمئات آلاف المواطنين من جنوب السودان الذين نزحوا أو تأثروا، بشكل أو بآخر، منذ اندلاع الأزمة.... تساعد الحكومة الأميركية في تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين، وتشجع على حوكمة فعالة وشمولية وخاضعة للمساءلة، وعلى تنويع الاقتصاد ومحاربة الفقر» [934].

لم تتمكن الحكومة الأميركية من حل الأزمة رغم أن سُمعتها كانت على المحك، وخاطرت بأن تبدو عرضة للسخرية لافتراضها أن فصل جنوب السودان عن السودان سيؤدي إلى تعزيز الاستقرار. وقد حذر الأفارقة على مدى عقود من الزمن من مغبة التدخل في الحدود التي كانت قد وضعتها القوى الاستعمارية الأوروبية، وثبتت صحة التحذير. غير أن جنوب السودان لن يقوم البتة بالانضمام من جديد إلى الشمال، ما جعله يبدو مثل جناحٍ للمرضى في القصر الإمبراطوري الأميركي.

أما الصومال، فقد طرح مجموعة مختلفة من المشكلات؛ فبعد الإهانة في مقديشو في عام 1993، كانت الحكومات الأميركية عاجزة عن فرض الاستقرار في بلد كان قد تجزأ على نحو مريع، حيث تنافس أمراء الحرب من أجل حيازة النفوذ في بلد استُعمل قاعدة للإرهاب الدولي (بما فيه أعمال القرصنة). وكان لا بد من أن يمر أكثر من 20 عامًا حتى يتمكن وزير الخارجية جون كيري من القيام أخيرًا بزيارة مقديشو في عام 2015، حيث تمكنت حكومة فدرالية هشة من فرض سيطرتها بدعم أميركي.

كانت الولايات المتحدة قد رسمت لنفسها أهدافًا طموحة في أفريقيا بعد الحرب الباردة، لكنها كانت بعيدة كل البُعد عن تحقيقها مع انتهاء إدارة أوباما. كانت الصين آنذاك هي القوة التجارية المهيمنة بحيث فاقت الوجود الأميركي

من حيث الصادرات والواردات والاستثمار الداخلي. ووقّعت أربع دول فقط معاهدات الاستثمار الثنائية مع الولايات المتحدة بحيث تُرك المستثمرون الأميركيون عُرضة لمُصادرة ملكياتهم. كما جرى تقويض النفوذ الأميركي لأن الولايات المتحدة ليست عضوًا في المحكمة الجنائية الدولية، ما أجبرها على الاعتماد على حلفائها الأوروبيين حينما يقترف الزعماء الأفارقة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

رابعًا: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كانت الإمبراطورية الأميركية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) في موضع تحدٍ دائمٍ من الاتحاد السوفياتي وحلفائه خلال الحرب الباردة [(935)]. ومع نهاية سبعينيات القرن الماضي، كانت إيران قد انضمت أيضًا إلى لائحة أعداء أميركا في المنطقة. غير أن مع انتهاء ولاية جورج بوش الأب الرئاسية في عام 1993، بدا وضع الولايات المتحدة أقوى؛ فقد تداعى الاتحاد السوفياتي، ما أضعف موقع حليفه السوري، بينما انتهى احتلال صدام حسين للكويت مع الحرب العراقية الأولى في عام 1991. أخيرًا وليس آخرًا، كانت العقوبات الأميركية تُلحق بإيران ضررًا كبيرًا.

إذًا، كان في إمكان السياسة الأميركية إزاء المنطقة أن تكون طموحة، وقد كانت كذلك بالفعل. وجرى تقليص الحواجز التي كانت تعترض التجارة والاستثمار الأميركيَّن، وتأمين مخازن الطاقة مجددًا. كما سيُحقَّق السلام بين إسرائيل وفلسطين بحيث بات أسهل بالنسبة إلى الدول المسلمة - ليس مصر والأردن فحسب - أن تطبّع العلاقات مع حليف أميركي محوري. وسيجرى أيضًا احتواء أعداء أميركا، وعلى وجه الخصوص إيران وليبيا، على أمل أن تلقى الأنظمة الحاكمة المصير ذاته الذي لقيه الاتحاد السوفياتي.

كان تشجيع الديمقراطية في البداية خجولًا. فلم يمارَس ضغط شديد على الحلفاء الاستراتيجيين خلال الحرب الباردة، مثل مصر وباكستان والمملكة العربية السعودية وتركيا، من أجل القيام بإصلاحات، بغض النظر عن سجلّاتها في مجال حقوق الإنسان بهدف الحفاظ على الاستقرار. غير أن أحداث 11 أيلول/سبتمبر أقنعت الكثيرين في الحكومة الأميركية بالحاجة إلى مقاربة أكثر جرأة. فبات تشجيع الديمقراطية من أولويات البرنامج الأميركي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدءًا بأفغانستان في عام 2001 وانتقالًا إلى العراق في عام 2003. وسرعان بدت تلك السياسة متفائلة للغاية، غير أن تشجيع الديمقراطية حظي موقّتًا بزخم جديد مع الربيع العربي الذي انطلق مع نهاية 2010.

كان السبيل ليحقق الاقتصاد الأميركي اختراقًا هو شبكة من الاتفاقيات التجارية الحرة (FTAs). انطلاقًا من إتفاقية مع إسرائيل، وكانت أول اتفاقية وقّعتها حكومة أميركية في التاريخ، أبرمت اتفاقيات تجارية حرَّة مع الأردن

(في عام 2001) والبحرين (في عام 2006) والمغرب (في عام 2006) وعُمان (في عام 2009). كما أبرمت معظم الدول اتفاقيات إطارية للتجارة والاستثمار (TIFAs) مع الولايات المتحدة، ووقّع العديد منها أيضًا معاهدات استثمار ثنائية.
أما الدول التي لم تنضم إلى منظمة التجارة العالمية في البداية، فقد دُفعت للقيام بذلك، فالتحقت عُمان في عام 2000 والمملكة العربية السعودية في عام 2005 واليمن في عام 2014 وحتى أفغانستان في عام 2016 [(936)].
بدا نمو الصادرات الأميركية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البداية مذهلًا؛ إذ قفزت الصادرات من 9 مليارات دولار في عام 1993 إلى 111 مليار دولار بعد مرور 20 عامًا على ذلك [(937)]. ويعود كثير من ذلك إلى الإنفاق العسكري لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خصوصًا المملكة العربية السعودية، ولو أن أشكالًا أخرى من الإنفاق ارتفعت أيضًا. غير أن الصين كانت قد حلت محل الولايات المتحدة باعتبارها المَصدر الرئيس للواردات مع حلول عام 2007 وكانت في طريقها بعد عقد من الزمن لبيع ضعفَي ما كانت تبيعه الولايات المتحدة. بالفعل، كانت حصة الولايات المتحدة من واردات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - 15 في المئة في عام 1993 - قد انخفضت إلى النصف تقريبًا عندما أصبح دونالد ترامب رئيسًا للبلاد.
وهكذا أُحبطت طموحات الولايات المتحدة الاقتصادية رغم أن موضوع الاعتماد على الطاقة أصبح أقل بروزًا مع تراجع أهمية واردات النفط الأميركية من المنطقة بعد عام 2005. وحدث الشيء ذاته تقريبًا بالنسبة إلى الأهداف الأميركية السياسية. وبدأت تلك الأهداف بشكل جيد عندما وقّع القادة الإسرائيليون والفلسطينيون اتفاق أوسلو في البيت الأبيض في عام 1993 والالتزام بمفاوضات بشأن تسوية نهائية [(938)]. ورغم الجهد الكبير الذي قامت به إدارة كلينتون، انهارت المحادثات في عام 2000.
ألحق عجز الرؤساء اللاحقين عن إيجاد حل دبلوماسي ضررًا بهيبة أميركا في المنطقة؛ إذ كانت أميركا، على ما يبدو، غير راغبة، أو غير قادرة على استعمال نفوذها للضغط من أجل تحقيق اتفاق كما فعلت في منطقة البلقان خلال تسعينيات القرن الماضي. وحين حاولت إدارة أوباما ممارسة نفوذها لمنع إسرائيل من بناء مستوطنات، وجدت نفسها عاجزة عن لجم حليفتها.
كانت حالة الركود بين إسرائيل وفلسطين أحد العوامل وراء الاهتمام المفاجئ بتشجيع الديمقراطية من إدارة جورج بوش الابن بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر. فإذا سادت التعددية في المنطقة، كما كان الاعتقاد، ستنخفض التوترات بين إسرائيل وجيرانها، وسيتزايد الدعم من الولايات المتحدة وتقل جاذبية الإرهاب الدولي. وحتى المملكة العربية السعودية لن يكون لديها مناعة، في رأي المحافظين الجدد الأكثر التزامًا.
كانت أفغانستان المرشحة الأولى بعد أن وجدت الولايات المتحدة نفسها تسيطر على البلد مع نهاية عام 2001 [(939)]. غير أن التعددية في أفغانستان، مع

مزيج من أمراء الحرب والسياسة القبلية، بدت دائمًا مسألة تتطلّب وقتًا، وهكذا ارتأت الولايات المتحدة في نهاية المطاف العمل بصيغة من السياسة الانتخابية تراعي الشكل دون الجوهر. أما العراق، بقاعدته الشعبية المثقَّفة ومُدنه الكبيرة، فقد اعتُبر واعدًا أكثر، وهكذا انخرطت الولايات المتحدة باعتبارها القوة المحتلة، بعد سقوط صدام حسين، في مهمتها بحماسة. غير أن السياسات الانتخابية سرعان ما اتخذت منعطفًا طائفيًا، ما جعل ممثلي الأغلبية الشيعية يتحكمون بالسلطة، متسببين بقلق الجماعات الأخرى واستنكارهم.

أتاح الربيع العربي، الذي انطلق من تونس في كانون الأول/ديسمبر 2010، فرصة جديدة للولايات المتحدة للتشجيع على الديمقراطية. وخلال الأشهر اللاحقة، قامت إدارة أوباما بتغيير النظام في ليبيا، ولم تعرقل تغييره في مصر. لكنها بعد حين فقدت زخمها. سحقت الأنظمة الاستبدادية المتحالفة مع الولايات المتحدة المحتجين من دون صدور اعتراض أميركي؛ وعاد العسكر إلى السلطة في مصر من غير أن تعتبره الولايات المتحدة انقلابًا [(940)]؛ وقمعت سورية الاحتجاج الشعبي بالقوة من دون أن تُثير تدخلًا أميركيًّا؛ وسرعان ما أصبحت ليبيا قطبًا لجذب الجهاديين، وانحدرت إلى قاع حرب أهلية.

على الرغم من شعور الإمبراطورية الأميركية بالإحباط في طموحاتها الاقتصادية والسياسية، فإنها كانت لا تزال تطمح بالهيمنة في مجال الأمن عن طريق التلويح بترسانتها العسكرية الرهيبة. ولكن حتى على هذا المستوى شهدت إحباطًا؛ إذ كانت إدارة بوش قد احتلت أفغانستان لدحر طالبان وسحق القاعدة، غير أن الأولى سرعان ما وجدت ملجأ في باكستان المجاورة، رغم أن حكومة الأخيرة تبقى صُوريًا حليفة للولايات المتحدة، بينما اتضح أن الأخيرة متعددة الرؤوس، وظهرت مجددًا في مناطق مختلفة من العالم.

كان العراق إحدى تلك المناطق؛ فبعد سقوط صدام حسين، وضع تنظيم القاعدة يده في يد الأقلية السنية لتقويض المخططات الأميركية الرامية إلى إعادة إعمار البلاد [(941)]. لكن خلال عشرة أعوام، انفصل تنظيم القاعدة في العراق عن القاعدة الأم، وتحولت إلى تنظيم أشد فتكًا - الدولة الإسلامية في العراق والشام - وصل إلى سورية وأعلن الخلافة في عام 2014. ومع أنه لم يكن نِدًا عسكريًا للقوات الجوية الأميركية وحلفائها على الأرض، فإن مجرد وجود الخلافة استقطب عددًا كبيرًا من المؤيدين، سواء من داخل المنطقة أو من خارجها.

لم يكن «دعهم يحقدون ما داموا يخافون» (oderint dum metuant) أسلوب تعامل الإمبراطورية الأميركية شبه العالمية [(942)]، ولم تكن لدى بعض حلفائها في المنطقة الهواجس ذاتها؛ إذ بالغت إسرائيل في ردها على الهجمات الفلسطينية ضد الإسرائيليين، بينما سحقت حكومة البحرين المعارضة بشكل

وحشي خلال الربيع العربي. وتصرفت المملكة العربية السعودية، وهي عادة أكثر الحلفاء حرصًا، برعونة في اليمن بعد عام 2015 من خلال دعمها لطائفة من الطائفتَين التي تزعم أنها تمثل الحكومة [(943)]. أما الإمارات العربية المتحدة، فقد انضمت في عام 2017 إلى البحرين ومصر والمملكة العربية السعودية في مقاطعة قطر، التي هي حليفة أخرى للولايات المتحدة، [(944)].

بدت الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط مهدَّدة بالفشل، أمام عجزها عن السيطرة حتى على حلفائها. غير أن الحرب الأهلية في سورية بدت للصقور في الحكومة الأميركية فرصة لإعادة تأكيد النفوذ الأميركي. وبتصرّفٍ حكيم، رفض الرئيس أوباما الإقدام على هذه الخطوة؛ إذ كان من المؤكد أنها لن تحقق الهدف منها. بدل ذلك، عزَّزت روسيا موقعها وزادت من امتداد استثمارها الاستراتيجي الكبير في البلاد [(945)].

مع نهاية إدارة أوباما، كان الرأي العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معاديًا للولايات المتحدة بشكل واضح؛ ففي أغلب البلدان الإسلامية التي أجرى فيها مركز بيو للبحوث استطلاعاته، لم يمثّل أولئك الذين يحبذون السياسة الأميركية سوى أقلية، وفي حالتَين (الأردن وباكستان)، كانت النسبة ضعيفة جدًا حتى كادت لا تصل إلى أرقام مزدوجة. وكانت إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة برمّتها التي أيَّدت الولايات المتحدة، لكن هذا لا يعود إلى الرئيس الأميركي نفسه [(946)]، وقد كان ذلك إرثًا مؤلمًا لرجل لقي خطابه في القاهرة في عام 2009 ترحيبًا كبيرًا [(947)].

رغم تراجع الإمبراطورية الأميركية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بات واضحًا للجميع أنه كان هناك، مع ذلك، بعض الإنجازات البارزة. بدايةً، كانت الحاجة إلى الواردات النفطية هي التي حملت الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت إلى المنطقة، وبقيت كذلك خلال العقود التي تلت. لكن عند انتهاء ولاية الرئيس أوباما، تناقص اعتماد أميركا على مصادر الطاقة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ إذ تراجعت واردات النفط إلى حوالى ثلث الاستهلاك الأميركي، وكان أقل من 20 في المئة من هذه الواردات يأتي من المنطقة.

من خلال استهلاك أقل وإنتاج محلي أعلى، وضعت الولايات المتحدة إذًا مسافة بينها وبين مُصدري النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وضمن الدول التي تؤمّن واردات النفط، كانت المملكة العربية السعودية الدولة الوحيدة التي تصنَّف ضمن المصادر الخمسة الأولى [(948)]. وانخفضت الحاجة إلى تقديم الدعم العام للأنظمة الاستبدادية، غير أن المسؤولين الأميركيين لم يسارعوا إلى الاستفادة من ذلك.

سمح تخفيض الاعتماد على النفط للولايات المتحدة بفُسحة أكبر للمناورة، فسهَّل ذلك، على وجه الخصوص، انتهاجَ مقاربة جديدة إزاء إيران التي أدت حكومتها دورًا محوريًا في المنطقة، ما ألحق الضرر بالمصالح الأميركية. هذا

فيما لم يفسح الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في عام 2015 (يُنظر الإطار (11-4)) في المجال أمام اتخاذ التراجع الإمبراطوري منحًى عكسيًا، لكنه فتح الطريق أمام تطبيع للعلاقات الثنائية التي كانت شرطًا ضروريًا لإحراز التقدم في مجالات أخرى.

غير أن هذين التطورين - خفض الاعتماد على النفط والاتفاق مع إيران - لم يكن في وسعهما إخفاء القائمة الطويلة من الإخفاقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى رأس القائمة توجد البلدان المجزأة - أفغانستان والعراق وليبيا - حيث أزاحت القوة الخشنة الأميركية أنظمة متسلطة من دون أن تكون قادرة على إعادة بناء مؤسسات الدولة التي كانت قد دمرتها. ومع أن هذا الدمار كان يُعزى عادة إلى «أخطاء» في التخطيط، فإن أسباب الفشل كانت أكثر عمقًا وتجذرًا. فالإمبراطورية الأميركية ما عادت راغبة، أو ما عادت تستطيع استثمار الجهود والموارد لإعمار الدول، كما سبق لها أن فعلت في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

تعتمد الإمبراطوريات على ولاءِ دولها العميلة. غير أن الولايات المتحدة وجدت صعوبة متزايدة في السيطرة على حلفائها. وسبق أن أشير إلى سلوك إسرائيل في الأراضي المحتلة، ويبدو الآن أن تركيا، العضو في الناتو، بدَّلت ولاءها خلال الحرب الأهلية السورية حين اكتشفت أن الموقف الأميركي لا ينسجم مع مصالحها القومية [(949)]. وساندت مصرُ، التي تعتمد على الدعم العسكري والمالي الأميركي، مخطط سلام روسي في مجلس الأمن كانت الولايات المتحدة تريد عرقلته [(950)]. كما موَّلت المملكة العربية السعودية وقطر الجماعات الإسلامية ذاتها التي كانت الحكومات الأميركية قد دانتها باعتبارها جماعات إرهابية [(951)].

سلطت الحرب الأهلية السورية التي بدأت في عام 2011 الضوء على مآزق إمبراطورية في حالة تراجع كامل؛ فالرئيس بشار الأسد (2000-)، شأنه شأن أبيه من قَبل، تدخّل في لبنان، ورفض الاعتراف بإسرائيل، وكان يحظى بدعم إيران. إن إزاحته عن السلطة تتلاءم كثيرًا مع المصالح الإمبراطورية الأميركية، غير أن معارضة الكونغرس التي تتأثر كثيرًا بالرأي العام حالت دون تدخّل القوات البرية خلال إدارتي أوباما وترامب. أما الدعم المبطن الذي كانت تحظى به المعارضة «المعتدلة»، فقُوِّض ما إن أصبحت خاضعة للإسلاميين المتطرفين المتحالفين مع القاعدة. وهكذا هُمّشت الولايات المتحدة، بينما طال أمد الحرب الأهلية [(952)].

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نهاية كثير من الإمبراطوريات حتى قبل صعود الإمبراطورية العثمانية، التي تلت انهيارها بعد الحرب العالمية الأولى، في وقت ملائم، نهاية النفوذ البريطاني والفرنسي والإيطالي والسوفياتي. والإمبراطورية الأميركية التي لم تكن مطلقة قط في المنطقة

هي الآن تسير في الطريق ذاتها بعد مرور أكثر من 70 عامًا على الاتفاق التاريخي بين فرانكلين ديلانو روزفلت وابن سعود. ومع أن الإمبراطورية لم تنتهِ بعد، فإن وجهة الرحلة واضحة. ولا يمكن الإمبراطورية الأميركية، على الأقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن تستعيد عافيتها، كما أن الرأي العام الأميركي بدأ يتقبل هذه الحقيقة.

خامسًا: منطقة آسيا والمحيط الهادي

ما انفكت الحكومات الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية تدعو بلا كلل إلى اعتماد الأسواق الحرة والتنقل الحر لرأس المال بلا كلل. وقد أثمرت هذه الجهود في منطقة آسيا والمحيط الهادي أكثر من الجهود في أي منطقة أخرى [(953)]. ترتبط ثروات الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات على نحو لا فكاك منه بما يحدث في هذه المنطقة التي تؤوي نصف سكان العالم تقريبًا، وتوفر حصة متزايدة من إجمالي الناتج المحلي العالمي وبيئة للتجارة الدولية وانبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

هكذا أوْلت الحكومات الأميركية أولوية خاصة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي لتشجيع العولمة. غير أن المنطقة تؤوي أيضًا بعض المجتمعات الأقل ديمقراطية في العالم. إن الموازنة بين الحاجة إلى أسواق حرة من جهة والرغبة في مجتمعات منفتحة من جهة أخرى شكّلت تحديًا بالنسبة إلى المسؤولين الأميركيين الذين وجدوا من الصعوبة اتّباع سياسة متسقة، وهكذا بدّلوا مواقفهم في كثير من المناسبات.

ثَبُتَ أن ضمان المصالح الاستراتيجية الأميركية في المنطقة أمرٌ خدَّاع. وقد ورثت أميركا، باعتبارها القوة المهيمنة في المنطقة مع نهاية الحرب الباردة، مجموعة من الحلفاء يشعر بعضهم الآن بالتهديد من كوريا الشمالية وبالخشية من الصين. إن الاستجابة لحاجات هؤلاء الحلفاء، من دون إبعاد الصين أو استفزاز كوريا الشمالية، مثّلت اختبارًا حقيقيًا للإمبراطورية الأميركية إلى أقصى الحدود، وأثارت شكوكًا بخصوص مدى قدرتها في المدى البعيد على الالتزام بقضايا المنطقة.

حينما انهار الاتحاد السوفياتي، كانت قيمة الواردات الأميركية من الصين أقل من 20 مليار دولار. غير أن القيمة أخذت تتزايد بسرعة؛ ذلك أن الصين أصبحت جزءًا من سلسلة شركات للبضائع في صُلبها المؤسسات الأميركية المتعددة الجنسيات. وكانت إذًا الحاجة إلى مأسسة العلاقة الاقتصادية مع الصين أولوية كبرى عند إدارة كلينتون. وهكذا أُدخلت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 بعد مفاوضات مطولة، وشرعت الحكومة الأميركية في عام 1993 في بناء إطار اقتصادي للمنطقة يُعرف بمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، «أبيك» (APEC).

ساهمت أبيك وعضوية الصين في منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى مجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول الأعضاء (العديد منها يتضمن الولايات المتحدة)، في ازدهار تجاري غير عادي. وخلال 20 عامًا من تشكيل أبيك، بلغت التجارة الأميركية من البضائع والخدمات مِن المجموعة وإليها تريليونين وتسعة ملايين دولار، أي حوالى 60 في المئة من المجموع الأميركي [(954)]. كما كان يُعتقد أن الصادرات الأميركية من البضائع والخدمات نحو دول أبيك، بحسب وزارة التجارة، توفّر حوالى 6 ملايين وظيفة.

ضمن هذه النِّسب الإجمالية، كانت الواردات الأميركية من البضائع من الصين تبدو ضخمة، وقد وصلت قيمتها إلى 500 مليار دولار تقريبًا مع عام 2015 - أكبر كثيرًا من الصادرات الأميركية من البضائع نحو الصين [(955)]. وأخذ كثيرون في الولايات المتحدة يصرحون بأن الفائض الصيني يعني، ضمن ما يعنيه، أنها لا تلتزم بالقواعد التي كانت الولايات المتحدة قد صاغتها. لذلك، هيأت إدارة الرئيس جورج بوش الابن خلال عامها الأخير الأرضية لمجموعة قواعد جديدة - الشراكة عبر المحيط الهادي (TTP) - استُبعِدَت منها الصين. وحين جرى ترسيخ تلك القواعد، عنده فحسب جرى النقاش حول إمكانية دعوة الصين إلى الانضمام.

استأنفت إدارة أوباما هذه الشراكة بحماسة، لكنها كانت دائمًا استراتيجيا عالية المخاطر - خصوصًا بعد الأزمة المالية في الفترة 2008-2009. وفي النهاية، ورغم توقيع جميع الدول اتفاقية الشراكة في شباط/فبراير 2016، فإنها بقيت تُعتبر في الولايات المتحدة بمنزلة حصان طروادة الذي سوف يقوّض الوظائف ومستويات العيش. لذلك، اعترض عليها المرشحون الرئاسيون خلال الحملة الرئاسية في ذلك العام، ولم تجرِ المصادقة عليها قط. في تلك الأثناء، كانت الصين، التي أثار إقصاؤها غضبها، تدفع بمخططاتها إلى الأمام بنجاح، ومنها الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) التي استبعدت الولايات المتحدة، ومبادرة الحزام والطريق (B&R) التي هدفت إلى بناء طريق حرير جديدة في المنطقة الأوروبية الآسيوية تتلاءم مع القرن الحادي والعشرين [(956)].

كان إقصاء الصين من الشراكة جزءًا من استراتيجية احتواء بدت جلية مع إدارة أوباما، إنما تمت الإشارة إلى ذلك سابقًا. وكان من شأن صعود الصين، الذي صوَّره قادتها بأنه «سلمي»، أن يثير دائمًا مشكلات للقوة المهيمنة في منطقة آسيا والهادي، وقد كافح المسؤولون الأميركيون لتقديم مقاربة متسقة. فأولئك الذين يحبذون «شراكة استراتيجية» كان يوازيهم أولئك الذين يخشون من منافسة «غير عادلة»، ويحبذون موقفًا أكثر جرأة وشجاعة، ما جعل الرأي العام الأميركي مرتبكًا.

لعل الرئيس جورج بوش الابن هو الذي دفع بالولايات المتحدة نحو سياسة أكثر انتظامًا ومتسمة بالمجابهة؛ فبعد اعتباره الصين «منافِسة استراتيجية» خلال حملته الرئاسية لعام 2000، أنشأ **تقاربًا** مع الهند عَكَس موقف الحكومة

الأميركية السابق بشأن الحد من الانتشار النووي [957]. وبشرعنته الطموحات النووية لدولة كانت الصين قد خاضت ضدها حروبًا كثيرة، تكون الولايات المتحدة قد بعثت بإشارة قوية مفادها أنها تنوي تقوية موقف أولئك الجيران الذين يخشون اعتداءً صينيًا شرط التعبير عن إرادتهم لدعم أهداف السياسة الأميركية الخارجية العامة [958].

دفعت إدارة أوباما بهذه السياسة إلى خاتمتها المنطقية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2011، نشرت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون مقالة ذات عنوان استفزازي هو «قرن أميركا الهادي» (America’s Pacific Century)، وقد استغرق صوغه شهورًا عديدة. تقول فيه:

مع انتهاء الحرب في العراق وشروع أميركا في سحب قواتها من أفغانستان، تقف الولايات المتحدة في لحظة مفصلية.... في الوقت الذي تنشىء فيه (منطقة آسيا والمحيط الهادي) أمنًا أكثر نضجًا وبنية اقتصادية لتشجيع الاستقرار والرخاء، فإن التزام أميركا هناك أساسي. إنه سيساعد في إقامة ذلك الصرح ودفع المستحقات في مقابل القيادة الأميركية المتواصلة حتى هذا القرن، تمامًا كما أثمر التزامنا مرارًا خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ببناء شبكة شاملة دائمة من المؤسسات والعلاقات العابرة للأطلسي - ولا يزال يقوم بذلك. لقد آن الأوان كي تقوم الولايات المتحدة بالاستثمارات ذاتها كقوة في منطقة المحيط الهادي، وهو مسار استراتيجي وضعه الرئيس باراك أوباما منذ بداية إدارته، فتحققت بالفعل فوائده [959].

إن السياسة التي رُسِمَت في هذه المقالة، والموصوفة رسميًّا بأنها «إعادة توازن» أو بأنها «المحور» في شكل غير رسمي، كانت في الحقيقة استراتيجيا لاحتواء الصين من دون استبعاد التعامل معها في مجالات ذات مصلحة مشتركة محدَّدة. لحظت دول آسيا والمحيط الهادي تلك الحقيقة، وهي التي كانت تخشى صعود الصين وترغب في تفادي أن تصبح تابعة لها. وقد بذلت الصين أقصى ما لديها كي تبدو بصورة علنية أنها غير معنية بإعادة التوازن، لكنها استنتجت الحاجة إلى استثمار أكثر في «هندستها الأمنية واقتصادها» الخاصة في المنطقة.

ركزت إعادة التوازن في البداية على الدول التي كان يربطها تحالف أمني مع الولايات المتحدة. وجرى التوصل إلى تدبير جديد دُعي الخطوط العريضة للدفاع المشترك (Joint Defense Outlines) مع اليابان في عام 2015 يمكنُ الحكومة أن ترسل بموجبه جنودها إلى خارج أراضيها، «ما يؤذن بإنشاء قدرة اليابان»، بحسب وزير الخارجية جون كيري، «على الدفاع عن أراضيها وعن الولايات المتحدة وشركاء آخرين، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك» [960]. كما وضع أيضًا مخططات للسماح لكوريا الجنوبية بتحمل مسؤولية ميدانية في تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة؛ وجرى نشر قوات أميركية إضافية في القاعدة

الأميركية في مدينة داروِن في شمال أستراليا، بينما استؤنف التعاون العسكري مع نيوزيلندا بعد انقطاع دام 30 عامًا [(961)].

هذه الدول الأربع، الحليفة تقليديًا للولايات المتحدة، تتملكها هواجس بشأن صعود الصين؛ فهي كلها أنظمة ديمقراطية، ولها سجل جيّد لا تشوبه شائبة في مجال حقوق الإنسان. ولم تكن دول كثيرة ضمن آسيا والمحيط الهادي تملك السجل ذاته. وكان المسؤولون الأميركيون يؤكدون باستمرار أن المحور لا يتعلق بالأمن فحسب: «إن تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان في آسيا وحول العالم هو ما يجب القيام به؛ فهذا يُقوي حضورنا الاستراتيجي ويدفع بمصالحنا الاستراتيجية قُدُمًا.... إنه يدعم أهدافنا الاقتصادية بتشجيع قوانين ومؤسسات تضمن حقوق الملكية، وتلتزم بتنفيذ العقود، وتحارب الفساد.... إنه يجعل القيادة الأميركية تتماشى مع طموحات شعوب المنطقة اليومية» [(962)].

شكَّل ذلك دائمًا مُعضلة من المستحيل حلّها، وكان من أصعب الحالات في هذا الصدد حالة ميانمار التي وقع الاختيار عليها؛ فهي كانت خاضعة للعقوبات الأميركية منذ عام 1997 نتيجة سجلها السيئ على مستوى حقوق الإنسان، ولكن كوفئ الحكام العسكريون فيها بسخاء بعد مرور 15 عامًا، حين سمحوا بسيادة شكل محدود من الديمقراطية [(963)]. وجرى تبادل السفراء في عام 2012، وحضر الرئيس أوباما شخصيًا قمة دول آسيان التي عُقدت في ميانمار في عام 2014، ورُفعت العقوبات كلها في عام 2016. صحيح أن هذا لم يُنهِ العلاقة الوثيقة بين ميانمار والصين، لكنه قلّص من اعتماد البلاد على جار قوي - تلك كانت غاية أساسية للمحور.

كانت الدولة الأخرى هي فيتنام، بلد خاضت الولايات المتحدة ضده حربًا طويلة ومريرة. ورغم استئناف العلاقات الدبلوماسية في عام 1995، فإن ذلك لم يحُل دون ارتماء فيتنام أكثر في حضن الصين (حليفتها خلال الحرب). غير أن القلق بشأن توسع الصين في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك المناطق التي تطالب بها فيتنام، أتاح لإدارة أوباما فرصة. ورغم سجل فيتنام السيئ على مستوى حقوق الإنسان والديمقراطية، فإن شراكة أميركية - فيتنامية شاملة (US-Vietnam Comprehensive Partnership) وُقِّعت في عام 2013، ثم تلاها بيان عن رؤية مشتركة (Joint Vision Statement) في عام 2015، كما رُفع الحظر عن بيع الأسلحة الفتّاكة خلال زيارة أوباما في عام 2016 - كل ذلك باسم إعادة التوازن.

أدى المحور إلى تعزيز الرأي العام إزاء الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادي. ومع أن صورة أميركا كانت تحظى بشعبية في كثير من البلدان، فإنها تحسنت بشكل ملحوظ خلال إدارة أوباما. ومع حلول عام 2015، وصلت النسبة التي تحبذ الصورة الدولية للولايات المتحدة في الاستطلاع الذي قام به مركز بيو للبحوث إلى 60 في المئة وأكثر في البلدان التسعة التي

شملها الاستطلاع باستثناء الصين. وما كان مؤثِّرا فعلًا هو أن أغلبية الشباب، وحتى في الصين، عبرت عن نظرة إيجابية تجاه الولايات المتحدة.

ثمة شك في ما إذا كان كثير من هذا، إن لم يكن أيٌّ منه، يعود إلى تمضية الرئيس بعضًا من سنين عمره (بين سن البلوغ وسن الرشد) في المنطقة [964].

وحتى الموقف الإيجابي جدًا على مستوى الرأي العام لا يمكن بالضرورة أن يعزل حكومة الولايات المتحدة عن الصعوبات؛ فحين انتُخب دوتيرتي، على سبيل المثال، رئيسًا للفليبين في عام 2016، تدهورت العلاقات الثنائية بسرعة فائقة رغم أن 90 في المئة من سكان الجزيرة كان لهم حينها رأي إيجابي تجاه الولايات المتحدة [965]. غير أن ما تُظهره استطلاعات الرأي العام هو أن الحضور الأميركي الإقليمي بقي مرحَّبًا به عمومًا في وقت كانت الصين تُوسّع نفوذها بسرعة.

وهكذا، بدا أن المحور خدَم مصالح أميركا بشكل جيد. غير أنه في الأساس استراتيجية تمهل، حيث تعمل الحكومة الأميركية على كسب وقت ثمين بينما كانت سيادتها في منطقة آسيا والمحيط الهادي تتلاشى. ورغم الترحيب العلني الذي لقيه المحور، فإن جميع حلفاء أميركا في المنطقة خامرتهم شكوك جادة بخصوص قدرة الحكومات الأميركية في المستقبل على «الالتزام بالخطة». لذا، كان عليهم أن يستعدّوا لزمن ستحِلُّ فيه الصين محل الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادي. إن عبارة هيلاري كلينتون الرَّنانة «قرن أميركا الهادي» بدت جوفاء بالنسبة إليهم.

غيّرت سياسة إعادة التوازن أيضًا الاستراتيجيا التي كانت الصين تعتمدها، ما أدى إلى تسريع وتيرة مخططاتها الخاصة بخصوص «البنية الاقتصادية والأمنية» لمنطقة آسيا والمحيط الهادي. كان يمكن في أي حال أن تؤتي ثمارها كلٌّ من الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة ومُبادرة الحزام والطريق والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ولسائر المخططات الإقليمية الأخرى، غير أن المحور سرَّع من وتيرتها. وفي وسع الصين الآن أن تقدم لجيرانها مجموعة من المنافع والفوائد الاقتصادية والمالية، وسيكون على أميركا أن تبذل جهودًا كبيرة لموازاتها. ومع مرور الوقت، ستكون مقاومة إغراءات تلك المنافع أمرًا مستحيلًا.

كما أن الصين لم تخفض وتيرة إنفاقها العسكري نتيجة الجهود الأميركية لتقوية التحالفات الأمنية في المنطقة، بل على العكس، اندفعت إلى الأمام بسرعة أكبر من ذي قبل، حيث تضاعف الإنفاق السنوي. يتجاوز عدد أفراد جيش التحرير الشعبي الصيني (PLA) المليوني عنصر، وتتوقع الحكومة الصينية أن تعادل قواتها الجوية والبحرية قوات الولايات المتحدة مع حلول عام 2030. إضافة إلى ذلك، تتمركز هذه الترسانة العسكرية الرهيبة - على خلاف ما هي عليه الحال في الولايات المتحدة - وبشكل حصري تقريبًا، في منطقة آسيا والمحيط الهادي.

يقال إن «الدرس الوحيد الذي يمكن استخلاصه من التاريخ هو أنه يعيد نفسه»[(966)]. لقد أحكمت أميركا الخناق على منافسيها الأوروبيين حتى طردتهم من مجالها الخاص في النصف الغربي للكرة الأرضية، وذلك من دون نزاع أساسي، رغم أنها كانت جاهزة لخوض أي نزاع لو اقتضت الضرورة ذلك. والصين تقوم اليوم بالشيء ذاته في منطقة آسيا والمحيط الهادي، لا أحد من الجانبين يريد نزاعًا، ولكن إذا حدث واشتعل فتيل نزاع ما، فإن الصين ستختار بلا شك اللحظة التي يمكنها أن تفوز فيها. لهذا السبب ولأسباب أخرى، من الأرجح أن يكون تراجع الولايات المتحدة عن الهيمنة - في منطقة آسيا والمحيط الهادي كما في مناطق أخرى - تراجعًا سلميًّا، ولهذا يمكننا أن نكون كلنا ممتنّين.

(881) دفع حل أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962 الرئيس جون ف. كينيدي (1961-1963) إلى التعهد بعدم احتلال الجزيرة. غير أن انهيار الاتحاد السوفياتي أدى إلى تشديد سياسة الكونغرس نحو حكومة فيدل كاسترو، الشيء الذي يمكن اعتباره مواصلة محاولة تغيير النظام.

(882) بعضها، مثل تشيلي، كانت قد شرعت في العمل بذلك خلال سبعينيات القرن العشرين.

(883) قامت خطة كلينتون التي انطلقت في قمة الأميركتين في ميامي على مبادرة الاقتصاد الحر للأميركتين (Entreprise for the Americas Initiative (EAI)) الذي كان الرئيس جورج هـ. و. بوش قد أطلقه في عام 1990.

(884) كان النموذج هو اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية، وخصوصًا الفصل الحادي عشر منها المتعلق بآلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، والتي بدت مثيرة للجدل إلى حد كبير.

(885) يُنظر:

Marisa Von Bülow, Building Transnational Networks: Civil Society and the Politics of Trade in the Americas (New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 128-130.

(886) كان التحالف البوليفاري لشعوب أميركا اللاتينية يضم في البداية عضوين (كوبا وفنزويلا)، لكنه توسع بعد حين ليضم 11 عضوًا، إضافة إلى عضوين آخرين بصفة شريكين.

(887) يُنظر:

Barry Cannon, The Right in Latin America: Elite Power, Hegemony and the Struggle for the State (New York: Routledge, 2016), chap. 5.

(888) هذه الاتفاقيات كلها اتخذت من اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية نموذجًا لها.

(889) فسكان البرازيل وحدها (200 مليون نسمة في عام 2016) تجاوز تقريبًا ثلث دول أميركا اللاتينية والكاريبي. وجرى تعليق عضوية فنزويلا في مجموعة الميركوسور في عام 2016.

(890) أصبحت الصين، وفق رغبتها الكبيرة في الحصول على البضائع، مثل خام الصويا والحديد، السوق المركزية لصادرات مجموعة الميركوسور.

(891) US Department of State, «Bureau of Western Hemisphere Affairs,» at: http://www.state.gov/p/wha/

(892) يُنظر:

US Department of State, «Human Rights Reports,» at: http://www.state.gov/j/drl/rls/; US Department of State, «2017 Trafficking in Persons Report,» at: http://www.state.gov/tip/rls/tiprpt/

(والذي يرتبط بتقرير الاتجار بالبشر للسنوات الماضية).

(893) أجبرت إدارة كلينتون الطغمة العسكرية الحاكمة على التخلي عن السلطة في عام 1994. ومع أن هايتي هي بالفعل محمية أميركية منذئذ، فإنها فشلت في إقامة ديمقراطية تمثيلية. يُنظر:

Michael Deibert, Haiti Will Not Perish: A Recent History (London: Zed, 2017), chap. 15.

(894) لو كانت الولايات المتحدة قد حصلت على دعم هذه الدول، لحصلت على الأصوات التسعة التي كانت بحاجة إليها لتمرير القرار، شريطة ألا يستعمل أي عضو دائم حق النقض.

(895) تمنح اتفاقيات مراقبة البحار السلطات الأميركية الحق في تعقّب تجار المخدرات في المياه الإقليمية لدولة أخرى.

(896) يُنظر:

US Drug Enforcement Agency, «DEA and European Authorities Uncover Massive Hizballah Drug and Money Laundering Scheme,» February 1, 2016, https://bit.ly/3FfdMHX

(897) في حزيران/يونيو 2017، أعلن الرئيس ترامب سلسلة من الإجراءات تناقض جزئيًا سياسة تطبيع العلاقات مع كوبا، كما انتهجها أوباما، غير أن العلاقات الدبلوماسية بقيت قائمة.

(898) يقوم المرصد اللاتيني (Latinbarómetro)، وهو مؤسسة تشيليانية لاستطلاع الرأي، باستفسار الرأي العام في دول مختلفة في أميركا اللاتينية بانتظام بخصوص الموقف من الولايات المتحدة.

(899) «Guatemala Academia and Think-Tank 01,» Chatham House, at: https://bit.ly/3mp4d0f

(900) و كما تكشّف لاحقًا، فإن وكالة الأمن الوطني اخترقت هواتف 29 مسؤولًا برازيليًا، لا هاتف الرئيس ديلما روسف فحسب. يُنظر:

«Bugging Brazil,» WikiLeaks, at: https://bit.ly/3B7CRSM

(901) كانت حكومة الجزيرة قد حذرت، ولأعوام عديدة، من أنها تتجه نحو العجز. ونظرًا إلى أنها لم تكن ولاية أميركية، فإنها لم تنجح في الحصول على الحماية من دائنيها حتى صادق الكونغرس أخيرًا على قانون الطوارئ في حزيران/يونيو 2016.

(902) في النهاية، كان يبدو أن مصير المشروع هو الفشل نظرًا إلى معارضة أنصار البيئة، وغياب دعم الحكومة الصينية. غير أن الحكومة الأميركية لم تكن تعلم بذلك حينما جرى التوصل إلى الاتفاق.

(903) وُقِّع اتفاق السلام في أيلول/سبتمبر 2016، بحضور وزير الخارجية جون كيري، لكن نسبة صغيرة من الشعب الكولومبي رفضته في اقتراع أُجري في

تشرين الأول/أكتوبر. وفي وقت لاحق، صادق الكونغرس الكولومبي على الاتفاق بعد مراجعته.

(904) يُنظر:

Transatlantic Declaration on EC-US Relations, 1900, at: https://bit.ly/2ZVOnCY

جرى بعد ذلك تحديث الإعلان العابر للأطلسي في عام 1995 بإحداث البرنامج العابر للأطلسي الجديد الذي يقدم تفصيلات أكثر. يُنظر:

The New Transatlantic Agenda, at: https://bit.ly/3F82Vzo

(905) غيرت الجماعة الأوروبية اسمها في عام 1993 ليصبح الاتحاد الأوروبي، وفي ما يلي، سيشار إليها باسم الاتحاد الأوروبي.

(906) تجمع حدودٌ روسيا مع جورجيا وأوكرانيا، بينما تضم مولدوفا جمهورية فعلية (ترانسنيستريا) مؤيدة بقوة لروسيا.

(907) هددت روسيا بالانتقام في عام 2013 إذا ما وقّعت حكومة أوكرانيا اتفاقية انضمام إلى الاتحاد الأوروبي. نجح التهديد، غير أن الأوكرانيين خرجوا إلى الشوارع احتجاجًا، ما أدى إلى فرض حكومة مؤيدة للولايات المتحدة ومعادية لروسيا في عام 2014.

(908) لم تصبح القرم جزءًا من أوكرانيا حتى عام 1954، حينما كانتا كلتاهما جزءًا من الاتحاد السوفياتي. وهي تضم قاعدة جوية روسية مهمة على البحر الأسود، كما أن معظم سكانها من أصول روسية.

(909) في نهاية المطاف، لم يكن هناك ما يدعو إلى القلق، ذلك أن انتخاب دونالد ترامب قضى على شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي.

(910) كان فلاديمير بوتين رئيسًا لروسيا من عام 1999 إلى عام 2008، ورئيسًا للوزراء من عام 2008 إلى عام 2012، وهو الآن رئيس للبلاد منذ عام 2012. خلال كل هذا الوقت، كان هو الحاكم الفعلي للفدرالية الروسية.

(911) أنشئت المنطقة المعزولة من صربيا، جمهورية سبرسكا، في عام 1992.

(912) كانت أوسيتيا الجنوبية قضاءً سوفياتيًا، لكن بعد عام 1991 كانت السيادة موضع نزاع بين الاتحاد الروسي وجورجيا. ترتب عن الغزو الجورجي الفاشل وقوعها الكامل تحت النفوذ الروسي، مع أنها أصبحت مستقلة شكليًا.

(913) كانت كوسوفو جزءًا من صربيا حتى عام 2008، غير أن صربيا - مدعومة من روسيا - رفضت الاعتراف باستقلال كوسوفو.

(914) كان الرئيس دونالد ترامب يتساءل مرارًا وتكرارًا عن مستقبل الناتو في ضوء العجز المستمر للحلفاء غير الأميركيين عن دفع مساهمة أكبر.

(915) يُنظر، على سبيل المثال:

Robert Kagan, Power and Weakness (Stanford, CA: Hoover Institution, 2002), pp. 3-28.

(916) طفا الخلاف من جديد حينما أشار الرئيس ترامب في حزيران/يونيو 2017 إلى أن الولايات ستنسحب من اتفاقية باريس الخاصة بالتغير المناخي.

(917) The White House, «Remarks by President Obama, President Tusk of the European Council, and President Juncker of the European Commission after U.S. EU Meeting,» at: https://bit.ly/3FdjYA5

(918) لعل أشهر مثال على ذلك هو تغيير النظام في ليبيا في عام 2011، حينما سمحت الولايات المتحدة للدول الأوروبية (وعلى وجه الخصوص فرنسا والمملكة المتحدة) بقيادة العمليات، مع أنهما ما كانتا لتجرؤان على القيام بذلك بمفردهما.

(919) وحدها بيلاروسيا رفضت التحالف الغربي، محبذة أن تبقى في علاقة وثيقة مع روسيا.

(920) كان الرأي العام في بولندا، على سبيل المثال، أكبر داعم للولايات المتحدة ضمن الدول الأوروبية بحيث لا تقل نسبة الدعم عن 60 في المئة. يُنظر:

Pew research Center, «Opinion of the Uniyed States,» at: https://pewrsr.ch/3mlYb0x

(921) خلال استطلاع، وافق 33 في المئة فقط في البوسنة والهرسك على أداء العمل تحت الزعامة الأميركية. يُنظر:

Meridian International Center and Gallup, U.S.-Global Leadership Project. Report for 2013. (Washington, DC: Gallup, 2014), p. 6.

(922) يُنظر:

Office of the US Trade Representative, Beyond AGOA: Looking to the Future of U.S.- Africa Trade and Investment (Washington, DC: Office of the US Trade Representative, 2016), p. 1.

(923) US Congress, Africa Growth and Opportunity Act (18 May 2000), section 104, at: https://bit.ly/3z0WfyF

(924) يتطلب الحصول على الموافقة بشأن كل مؤشر من المؤشرات (مثلًا السياسة التجارية كما تصنفها مؤسسة هيريتدج)، أن تتجاوز الدولة المعنية متوسط معدل مجموعتها.

(925) بالنسبة إلى الدول التي لم تفز بالمعاهدة، يمكن اعتبارها مؤهلة، شرط أن تعتبر مؤسسة التصدي لتحدّيات الألفية أنها تسير في الطريق الصحيحة.

(926) في غرب أفريقيا، على سبيل المثال، أنشأت الشركات الأميركية بنسبة كبيرة أنبوب نفط التشاد والكاميرون. حينها اعتُبر البلدان جديرين بالقبول بحسب قانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا، رغم أن ممثل التجارة الأميركية اكتشف انتهاكًا كبيرًا لحقوق الإنسان في كلا البلدين. يُنظر:

Office of the US Trade Representative, 2016 Biennial Report on the Implementation of the Africa Growth and Opportunity Act (Washington, DC: Office of the US Trade Representative, 2016), pp. 19-21.
(927) في شباط/فبراير 2016، رخص الكونغرس لمبلغ 900 مليون دولار مقارنة بمبلغ 3 مليارات دولار قبل عقد من الزمن.
(928) يُنظر:
Office of the US Trade Representative, Beyond AGOA, p. 13, figure 6.
(929) يُنظر:
Office of the US Trade Representative, 2016 Biennial Report, pp. 22-23.
(930) إضافة إلى المركز «الرسمي» في جيبوتي، تشرف قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا على كثير من المراكز الأخرى عبر دول أفريقيا جنوب الصحراء. يُنظر:
David Vine, Base Nation: How U.S. Military Bases Abroad Harm America and the World (New York: Metropolitan, 2015), pp. 308-314.
(931) US Department of State, «Addressing Instability in Sub-Saharan Africa,» at: https://bit.ly/3sYtfGF
(932) أطلقت إدارة أوباما مشروع طاقة أفريقيا لزيادة عدد الأشخاص الذين يستفيدون من خدمات الشبكة.
(933) كانت الدول التسع هي: بوركينا فاسو وإثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا وتنزانيا وأوغندا.
(934) US Department of State, «US Relations with South Sudan,» 6 October 2016, at: https://bit.ly/3uK7YkP
(935) المقصود بالشرق الأوسط هنا بشكل موسع جميع دول الشرق الأوسط، إضافة إلى أفغانستان وباكستان.
(936) تجري المفاوضات الآن مع كل من الجزائر والعراق وإيران وليبيا وسورية.
(937) يُنظر:
World Integrated Trade Solution, «Middle East & North Africa Trade Indicators 2014,» at: https://bit.ly/2V1HGx8
(938) ألزم اتفاق أوسلو إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية (PLO) ممثلًا وحيدًا للشعب الفلسطيني، بينما دعا منظمة التحرير إلى التخلي عن الإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في العيش بسلام.
(939) بدأ الاحتلال الأميركي لأفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر 2001. وفي وقت لاحق، وبالتحديد خلال اتفاق بون في ذلك العام، التزمت إدارة بوش بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت ممكن.

(940) استولى عبد الفتاح السيسي على السلطة في عام 2013، غير أن إدارة أوباما رفضت أن تعتبر ذلك انقلابًا، إذ سيترتب عن ذلك قطع التمويل وفقدان السيطرة على حليف رئيس.
(941) لم يساند جميع السُّنّة تنظيم القاعدة بأي حال من الأحوال، لكن التنظيم مثَّل بالنسبة إلى كثيرين الحصن الوحيد ضد الحكومة الطائفية في بغداد.
(942) تُنسب عبارة «دعهم يحقدون ما داموا يخافون» للشاعر الروماني لوسيوس آسيوس (Lucius Accius).
(943) بدأ التدخل السعودي ما إن فر الحليف اليمني، الرئيس عبد ربه منصور هادي بعد الهجومات من طرف حكومة الحوثيين المنافسة في شمال اليمن. عاد هادي لاحقًا، غير أن حكومته استطاعت أن تتفادى السقوط بفضل الهجوم الجوي السعودي الذي تسبب في مقتل الآلاف من المدنيين.
(944) السبب الرسمي لمقاطعة قطر مزاعم أنها تدعم الإرهاب الدولي، غير أن معظم المراقبين يرى أن ذلك يتعلق أكثر بانتقاد حكومات دول الجوار في وسائل الإعلام القطرية. (تتخذ قناة الجزيرة من قطر مركزًا لها).
(945) نظرًا إلى وجود قاعدتها الجوية الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط في سورية، كان لروسيا مصلحة استراتيجية أساسية في البلاد، وهكذا قدمت دعمًا مهمًّا لنظام الأسد خلال الحرب الأهلية.
(946) في عام 2015، كان ما يزيد على 80 في المئة من الإسرائيليين يناصرون الولايات المتحدة، لكن 49 في المئة فقط منهم يناصرون الرئيس الأميركي.
(947) تحدث الخطاب عن «بداية جديدة» في ما يخص العلاقة بين الولايات المتحدة والمسلمين عبر العالم.
(948) في عام 2015، استوردت الولايات المتحدة حوالى 9,4 ملايين برميل من النفط يوميًا، وكان يأتي من المملكة العربية السعودية 1,06 مليون برميل (11 في المئة فقط).
(949) كانت الحكومة التركية عازمة على سحق الثوار الأكراد الذين يمثلون الحلفاء الأكثر فعالية بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الحرب الأهلية السورية. دفع هذا تركيا في عام 2016 إلى الابتعاد عن الموقف الأميركي إزاء سورية، والدنو من الموقف الروسي.
(950) كانت مصر إحدى الدول الأربع التي دعمت قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي كانت روسيا قد تقدمت به لوقف إطلاق النار في سورية في تشرين الأول/أكتوبر 2016. والدول الثلاث الأخرى هي الصين وروسيا وفنزويلا.
(951) خلال الحملة الرئاسية الأميركية في عام 2016، سُرّبت رسائل تكشف معلومات مخابراتية أميركية تتعلق بتمويل قطر والمملكة العربية السعودية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام («داعش») والقاعدة.

(952) في نيسان/أبريل 2017، شنت الولايات المتحدة ضربة عسكرية ضد قاعدة جوية سورية ردًّا على مزاعم تتعلق باستعمال النظام السوري الأسلحة الكيميائية، لكن إدارة ترامب لم ترقَ إلى مستوى تغيير استراتيجي.

(953) تستثنى من منطقة آسيا والمحيط الهادي، كما تعرف هنا، كل من أفغانستان وباكستان ودول أميركا اللاتينية التي تمتد ساحليًّا على المحيط الهادي.

(954) ثمة تعداد مزدوج هنا، ذلك أن أبيك تضم كندا وتشيلي والمكسيك والبيرو وروسيا، الدول التي بُحث في شأنها في مباحث أخرى من هذا الفصل. لكن، وبعد استبعاد هذه الدول، بقيت التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة وأبيك ضخمة.

(955) كانت الصادرات الأميركية من البضائع نحو الصين لا تتجاوز 116 مليار دولار في عام 2015. يُنظر:

US Census Bureau, «Trade in Goods with China,» at: https://bit.ly/2V1Iq5o

(956) كانت الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة اقتراحًا لاتفاقية تجارة حرة بين عشرة أعضاء من رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وست دول كانت تربطها بالرابطة اتفاقيات تجارة حرة (بما فيها الصين). أما مبادرة الحزام والطريق، فتشمل الطرق البحرية والبرية عبر آسيا وأوروبا، وتربط بين 60 دولة.

(957) نظرًا إلى أن الهند لم توقع معاهدة الحد من الانتشار النووي، وكانت في وقت لاحق قد أصبحت قوة نووية، فإنها أُخضعت لكثير من العقوبات بموجب القانون الأميركي. يجب تعديل هذه القوانين والحصول على تنازل من المجموعة الدولية للممولين النوويين قبل أن يتم تنفيذ الاتفاق.

(958) كما قدّم الرئيس أوباما في وقت لاحق مكافأة إضافية هي دعم طلب الهند مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

(959) يُنظر:

Hilary Clinton, «America's pacific Century,» Forign Policy, 11/10/2011, at: https://bit.ly/3hj0pMG

(960) US Department of Defence, «Joint Press conference with Secretary Carter, Secretary Kerry, Foreign Minister Kishida and Defense Minister Nakatani in New York, New York,» 27 April 2015, at: https://bit.ly/3l8y0db

(961) توقف التعاون العسكري بسبب قرار حكومة نيوزيلندا في عام 1984 عدم السماح للسفن المزوَّدة بالطاقة النووية، أو التي تحمل أسلحة نووية، بدخول موانئها.

(962) US Department of State, «Democracy in Southeast Asia,» 19 November 2015, at: https://bit.ly/2YNNOe1

(963) سمحت الطغمة العسكرية بإجراء انتخابات عامة في عام 2010 وانتخابات فرعية في عام 2012، ما منحها فرصة لتزعم أنها أعادت إلى الديمقراطية ما يكفي من الصدقية. أدت الانتخابات البرلمانية في عام 2015 إلى اختيار رئيس مدني، رغم أن الجيش كان لا يزال يسيطر على 25 في المئة من المقاعد.

(964) عاش أوباما بعد ولادته في هاواي، أعوامًا من طفولته في إندونيسيا.

(965) لم يُعر الرئيس دوتيرتي أي اهتمام للانتقاد الذي وجّهته أميركا إلى سياسته بشأن تجارة المخدرات، وهو دعا خلال زيارة للصين في تشرين الأول/أكتوبر 2016 إلى الـ «انفصال» عن الولايات المتحدة.

(966) يُنظر:

Bangambiki Habyarimana, The Great Pearl of Wisdom (Charleston, SC: Smashwords, 2015).

خاتمة

بلغت الإمبراطورية الأميركية مئويتها الأولى خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر، وبالتحديد في الوقت الذي كانت قد أنهت تثبيت حدود ولاياتها. آنذاك، كانت 38 ولاية قد انضمت إلى الاتحاد. ومع ذلك بقيت إمبراطورية إقليمية مترامية الأطراف خارج حدودها الجغرافية، ناهيك عن كثير من المحميات والدول التابعة التي سيتزايد عددها بشكل مهم خلال الأعوام اللاحقة. ورغم أن مساحة الإمبراطورية الأميركية لم تكن كبيرة كِبر الإمبراطوريتين البريطانية أو الروسية، فإنها كانت تحتل مساحة ممتدَّة جعلها في موقع قوي إذا ما كان الأمر يتعلق بالنزاعات مع المنافسين الإمبراطوريين.

وبلغت الإمبراطورية الأميركية مئويتها الثانية خلال ثمانينيات القرن الماضي، وبالتحديد في الوقت الذي كانت الحرب الباردة تشارف على نهايتها. ومع أنها ما عادت إمبراطورية تقوم أساسًا على التوسع الإقليمي، فإنها بقيت مشروعًا واسعًا - سُميت الإمبراطوريةَ شبه العالمية في هذا الكتاب - وضع الدولة الأميركية في موقع متميز في العالم، بفضل سيطرتها على المؤسسات الدولية المحورية والدعم الذي كانت تحظى به من مجموعة من الجهات القوية الفاعلة غير الدولتية. كما أن انهيار الاتحاد السوفياتي المرتقب زاد بصورة موقتة من إمكانية إمبراطوريةٍ يمكن أن يكون مداها عالميًّا بالفعل.

تبدو الإمبراطورية الأميركية اليوم مختلفة تمامًا؛ فحين تبلغ الـ 250 عامًا على قيامها، في أفق ثلاثينيات القرن الحالي، فإنها ستحافظ على فعاليتها، غير أنها لن تعدو أن تكون ظلًا باهتًا لِما كانت عليه في السابق. وسيتواصل تراجع وضع الإمبراطورية، كما ستكون ملامح نظام عالمي جديد قد اتضحت، وبالتالي من الممكن أن تبقى الولايات المتحدة في المركز، غير أن النفوذ العالمي سيكون موضوع تنازع أكثر فأكثر. وربما تحافظ الإمبراطورية على الأسس ذاتها، غير أنها لن تكون قوية بما يكفي، ولن تعود الإمبراطورية شبه العالمية إلى سابق عهدها.

ومع تراجع الإمبراطورية، ستبرز إلى الواجهة الدولة الأمة أكثر فأكثر. وسيغدو الخط الفاصل بين الاثنتين أقل ضبابية. فما هو صالح للحفاظ على الإمبراطورية قد لا يكون صالحًا بالضرورة للدولة الأمة، وقد تكرر تداول هذا الموضوع خلال الحملة الرئاسية لعام 2016. وربما يغدو الرؤساء المقبلون أكثر ترددًا من دونالد ترامب في المطالبة علنًا بـِ «أميركا أولًا»، غير أنهم سيعبّرون عن المشاعر ذاتها ولو بلغة مختلفة. إن الفشل في القيام بذلك سيجعل انتخابهم أمرًا عسيرًا.

من غير المرجح أن تبلغ الإمبراطورية الأميركية مئويتها الثالثة. وحينئذ ستكون الولايات المتحدة «مجرد» دولة أمة، يمكنها أو لا يمكنها، أن تحيا بسلام ذاتي.

وقد تطلّب خلع رداء الإمبراطورية أكثر من عقود من الزمن، وحتى قرونًا، إنما لم يخلُ من الألم، وأميركا تعاني اليوم ذلك الألم. مع ذلك يمكن هذه التجربة أن تكون عامل تحرر، كما اكتشف مواطنو إمبراطوريات سابقة. وإذا كان التراجع عن الإمبراطورية يعود، في المقام الأول، إلى أسباب داخلية أكثر منها ضغوط خارجية، كما هي الحال بالنسبة إلى أميركا، فإن ذلك يزيد من فرص نجاح الانتقال.

وإذا فشلت مناسبة المئوية الثالثة للإمبراطورية الأميركية في التجسد واقعًا ملموسًا، فسيتَّضح مسبقًا أن الإمبراطورية عاشت عمرًا طويلًا قبل نهايتها. وإن الـ 250 عامًا، وهي بالتأكيد أدنى معدل عُمر يمكن للإمبراطورية الأميركية أن تصل إليه، تبقى مدة زمنية طويلة؛ فضمن حوالى الـ 200 إمبراطورية التي شهدها التاريخ الإنساني، لم يتمكن سوى الثلثين منها تقريبًا من بلوغ 250 عامًا. وضمن تلك التي بقيت زمنًا أطول، تراجع نفوذها ليقتصر على شؤون بسيطة إلى حد ما قبل النهاية. على العكس، لا تزال الإمبراطورية الأميركية تتمتع ببعض الحيوية، مع أن تراجعها كان قد بدأ مسبقًا. كما أنها تجاوزت جميع الإمبراطوريات الأوروبية التي كان عليها أن تنافسها خلال أعوامها المبكرة.

كان قَدَرُ أميركا الإمبراطوري اختيارًا، لكنه لم يكن خلافيًّا على نحو خاص. حصلت الولايات المتحدة بفضل الاتفاقيات، عقِب مفاوضات حاذقة، على مجموعة من الأراضي تشكل ضعف الحجم الفعلي للمستوطنات الـ 13. نظريًا، كان في وسع الآباء المؤسسين أن يمنحوا سكان أميركا الأصليين وغيرهم من سكان تلك المناطق حكمًا ذاتيًا، أو دمجهم مباشرة في الاتحاد، ولكن لم يؤيد أي حزب أو طائفة ذلك الطرح، وبالتالي لم يكن مفاجئًا أن تصبح تلك الأراضي بالفعل مستعمرات أميركية.

انضمت آخر المستعمرات الإقليمية إلى الاتحاد في عام 1912 (أو في عام 1959 إذا ما أضفنا ألاسكا)، وهكذا استمرت الإمبراطورية القارية فترة طويلة. وأصبحت الذهنية الإمبراطورية أعمق رسوخًا، تشجّع الأفكار التوسعية التي حملت الإمبراطورية إلى ما وراء البحار البحار قبل اندلاع الحرب الإسبانية - الأميركية في عام 1898 بزمن طويل. أثار ذلك التوسع عبر البحار كثيرًا من الجدل قياسًا بالتوسع القاري، ما دام أنه - علاوة على مسألة العبودية - كان معقدًا بسبب موضوعات العنصرية وحماية مصالح داخلية. غير أن مجريات الأحداث لم تسر قط عكس التوجه الرسمي، فأصبحت المستوطنات ببساطة محميات أميركية بعد أن انتهى الحكم الرسمي في تلك الحالات النادرة التي سُمح فيها بإنهاء الاستعمار.

كما أن توسع الإمبراطورية إلى ما وراء البحار كان بدوره خيارًا؛ إذ كان في وسع الحكومة الفدرالية أن تحيا من دون مستوطنات عبر البحار، ومن دون امتيازات الاتفاقيات في الموانئ الصينية، ومن دون معاهدات غير عادلة مع دول المحيط الهادي، ومن دون سلطات التدخّل في أميركا اللاتينية، ومن دون

امتيازات تجارية في منطقة الكاريبي. لكن هذا لا يمثل منطق الدول التي تعتبر نفسها قِوى عظمى. في زمن يحبذ النظام الإمبراطوري، كانت دولة عظيمة تجارية مثل الولايات المتحدة بحاجة إلى إمبراطورية عبر البحار للرد على ما كان يُعتبر وضعًا تجاريًا غير مؤاتٍ، ولمواجهة الطموحات الجيوسياسية لبعض الدول الأوروبية.

كان من الممكن تبرير التوسع الإمبراطوري عبر البحار، إذًا، كدفاع عن المصالح القومية. غير أن الإمبراطورية التي شُيِّدت بعد الحرب العالمية الثانية كانت بحاجة إلى مسوغ مختلف. والإمبراطورية التي أقيمت على مؤسسات عالمية وإقليمية، بدعم من الجهات القوية الفاعلة غير الدولتية، كانت قد تبلورت حتى قبل بداية الحرب الباردة، وبالتالي، لم تكن في البداية تهدف إلى دحر الشيوعية الأممية. وحدها أميركا، كما يرى البعض، في وسعها أن توفر البضائع العامة التي يحتاج إليها العالم، لأنها البلد الوحيد في العالم الذي يؤتمن على أنه لن يتبع برنامجًا أنانيًا مبنيًا على سعي ضيِّق وراء المصلحة الذاتية.

قد يكون هذا خديعة للذات من الدرجة الأولى، غير أن العديد من الدول - التي شلَّتها الحروب - كانت سعيدة للغاية على قيام الولايات المتحدة بهذا الدور. وربما لا تكون مقتنعة تمامًا بأن التدخلات الأميركية تختلف عن تدخلات الدول الأخرى، أي أن ما يحركها في الأصل هو العمل كـ «قوة من أجل الخير»، لكنها كانت على استعداد لقبول مجمل أيديولوجية الاستثناء الأميركي التي كثيرًا ما دعمت المشروع الإمبراطوري الأميركي. وفي الولايات المتحدة ذاتها، كان الاعتقاد بالطبيعة الاستثنائية للبلاد في أوجِهِ مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

الإمبراطورية الأميركية هي الآن في تراجع، وهي في الواقع أخذت تتراجع منذ فترة. غير أن هذا لا يعني أن الدولة الأمة هي الأخرى في تراجع. لا يمكن تأييد هذا الرأي بالقوة الكافية؛ فأولئك الذين لا يميزون بين التراجع الإمبراطوري وتراجع الدولة الأمة استطاعوا أن يتنكروا للأولى نظرًا إلى قوة الأخرى. غير أن تراجع الإمبراطورية ليس صِنو تراجُع الدولة الأمة، كما يشهد على ذلك كثير من الدول الأخرى. في الواقع، يمكن التراجع الإمبراطوري أن يقوّي الدولة الأمة، كما يمكن تحديدًا للتوسع الإمبراطوري أن يُضعفها. وذلك كله مرتبط بكيفية هذا التراجع وأسبابه.

لا توجد فترة واحدة محدَّدة يمكن الجزم بأنها شكّلت بداية تراجع الإمبراطورية الأميركية، كما أنه لا يوجد سبب بسيط أحادي البُعد. لقد بدأ التراجع قبل وقت طويل من أن تصبح الضغوط الخارجية عاملًا يجب أخذه بعين الاعتبار، حتى لو أنها أصبحت الآن جزءًا مهمًا من الحكاية. إن الإنجاز الاقتصادي هو جزء من التفسير، لكنه ليس بأي حال من الأحوال كل ما في الحكاية. كما أن الصعوبة المتزايدة في استعمال المؤسسات الدولية، التي أنشأتها الولايات المتحدة لتشجيع البرنامج الأميركي، تبدو أنها عامل آخر. وبقي مهمًا أيضًا تشظّي الإجماع المؤيد للإمبراطورية ضمن الجهات الرائدة الفاعلة غير الدولتية،

ناهيك عن الطبيعة غير الفعالة بشكل متزايد للنظام السياسي. وقبل كل شيء، وهو ما يعكس جميع الاعتبارات الأخرى، ظلت هناك عملية مساءلة أسطورة الاستثناء الأميركي. ونتيجة لتلك العوامل كلها، وجدت الحكومات الأميركية صعوبة أكبر في ممارسة ضرب من الريادة يفترض في إمبراطورية شبه عالمية أن تضطلع به.
خلال العقود الثلاثة الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية، كان إنجاز الاقتصاد الأميركي يوازي الطموحات الإمبراطورية للدولة؛ إذ توسعت الموارد لا لتلبية الحاجات الدولية للحكومة الفدرالية فحسب، بل لتلبية أحلام المواطنين المادية أيضًا. وربما لا يكون الاقتصاد الأميركي هو الأسرع في العالم من حيث النمو، لكنه كان ينمو بسرعة كافية بحيث إنه جعل الحديث عن أي تراجع نسبي - وبالأحرى تراجع مطلق - يبدو عبثيًا.
ومنذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، تغير كل شيء. وبات التراجع النسبي واضحًا للجميع، ما عدا أولئك الضيقي الأفق. أما التراجع المطلق، فلم يحدث إلا خلال فترات وجيزة جدًّا، غير أن توزيع الكعكة الوطنية تغير بشكل مؤثر. وقد سارع كثير من المواطنين، بمن فيهم أعضاء الطبقة الوسطى التي كانت أصبحت أسطورة، للتأقلم مع انخفاض حصتهم من الدخل القومي. أما الأشخاص الأشد فقرًا في المجتمع، فإنهم واجهوا صعوبات حقيقية. إن الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الأميركي، بما فيها العجز على مستوى التجارة والميزانية، لم تؤد إلى تحسّن كبير في البنية التحتية أو العناية الصحية أو المساواة التعليمية، لكنها على العكس فرضت قيودًا صارمة، بشكل متزايد، على ما يمكن لصنّاع السياسة أن يقوموا به.
ربما لا تزال أميركا تملك أكبر قوة عسكرية في العالم، وتستطيع صد الأعداء وإلحاق ضرر كبير بأولئك الذين يحذون حذوهم، غير أن التدخل العسكري بمفرده لم يستطع إطلاقًا أن يحافظ على إمبراطورية شبه عالمية تقوم في الأساس على المؤسسات والجهات الفاعلة غير الدولتية. في المقابل، لا تجاري القوة «الخشنة» الرهيبة للأمة توقعات مواطنين يشكّون بشكل متزايد في المغامرات الخارجية وفي طموحات عالم غير راغب في الاصطفاف وراء تدخلات الولايات المتحدة. ولا تُعَدّ تحالفات الراغبين بديلًا من التدخل العسكري القائم على الإجماع الداخلي، والمدعوم من قوة القانون الدولي.
لا تزال المؤسسات الدولية والإقليمية التي أقامتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية قائمة، غير أن الحكومة الفدرالية تجد صعوبة أكبر في استخدام تلك المؤسسات في صوغ عالم يوافق تصوراتها. ذلك حتميّ إلى حد ما، إذ كانت تلك المنظمات قد أحدثت في زمن كانت فيه حوالى 50 دولة مستقلة فقط لا حوالى 200 دولة، كما هي الحال اليوم. ونظرًا إلى ازدواجية الولايات المتحدة تجاه الدور الذي تؤديه القوانين الدولية والمعاهدات في الحوكمة العالمية، وعدم استعدادها للالتزام التام بتلك المؤسسات، خصوصًا

الأمم المتحدة، فإن الولايات المتحدة بقيت مترددة في السماح بتطبيق الإصلاحات التي ستساعد تلك المؤسسات على العمل بفعالية أكبر. والنتيجة هي أن باقي دول العالم اكتشفت طرقًا لتجنب هذه المؤسسات عينها، وهي بالتالي قادرة على مقاومة الضغوط الأميركية.
إن الجهات الفاعلة غير الدولتية ما عادت تقوم بالدور الداعم للإمبراطورية الأميركية كما في السابق؛ فوسائل الإعلام في غاية الانقسام، والمنظمات الخيرية أكثر استقلالًا، ومراكز البحوث أقل خضوعًا، والكنائس أكثر تحزبًا. علاوة على ذلك، أصبح كثير من المؤسسات المتعددة الجنسيات مؤسسات عالمية فعلًا، وما عادت تشعر بالالتزام تجاه الإمبراطورية الأميركية كما كانت في السابق.
لنتأمل مثلًا «البيان» الذي نشره مارك زوكربورغ (المدير التنفيذي لـ «فيسبوك») في شباط/فبراير 2017. وبما أن المخاطب هنا هو «جماعتنا»، بدل مواطني الولايات المتحدة، فإن هذا البيان وضع الخطوط العريضة لرؤية غاب فيها ذكر الحكومة الفدرالية: «إن أعظم فرصنا الآن هي عالمية - مثل نشر الازدهار والحرية، وتشجيع السلام والتفاهم، وانتشال الناس من الفقر، وتسريع مجال العلم. كما أن تحدياتنا العظمى تحتاج أيضًا إلى إجابات عالمية - كوضع حد للإرهاب، مثلًا، ومحاربة التغير المناخي، والقضاء على الأوبئة. إن التقدم الآن في حاجة إلى اتحاد الإنسانية لا كمدن أو أمم فحسب، بل كجماعة عالمية أيضًا» [(967)]. وحتى لو كانت هذه الأهداف الطموحة تتناغم مع مصالح الإمبراطورية الأميركية، فمن الواضح أن زوكربورغ يتخيل عالمًا لن تعتمد فيه الحلول على القيادة العالمية للدولة الأميركية، بل ستعتمد، بدلًا من ذلك، على أفعال «جماعة عالمية» تجمعها الجهات الفاعلة غير الدولتية، مثل «فيسبوك». وربما تكون الدولة الأميركية هي من أوجد العولمة الحديثة، من هذا المنظور، لكنها تبقى من الأهمية الآن بحيث لا يمكن ترك الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الدفاع عنها بمفردها.
هذه الأمور مجتمعةً جعلت من الصعب على الحكومات الأميركية أن تمارس قيادة عالمية، وهذه مشكلة زادت من حدتها طبيعة النظام السياسي الأميركي غير الفعّالة؛ إذ أصبحت هذه المشكلة، الحادّة دائمًا، غير محتملة خلال الأعوام الـ 20 الأخيرة، حتى أن الرؤساء الأكثر مهارة صارعوا من أجل الحصول على دعم الحزبين معًا للسياسات الإمبراطورية؛ ففي شؤون التجارة والتغير المناخي والأمن الدولي وحقوق الإنسان العالمية، تعثَّرت القيادة الأميركية بالانقسامات الأيديولوجية التي اشتدت شراسة مع مرور الوقت.
بقيت الشكوك التي عبّر عنها قطاع عريض من الرأي العام بشأن الاستثناء الأميركي تشكّل جانبًا من المشكلة بالنسبة إلى الزعماء الأميركيين. فإذا افترضنا أن الولايات المتحدة ليست استثنائية، فثمة تبرير أقل لكي يمارس البلد الزعامة العالمية. وإذا كانت الموارد الاقتصادية قد أُنهكت بالالتزامات

الإمبراطورية الحالية، فهناك تبرير أقل لتمديدها. وبالفعل، ثمة حجة قوية إلى تقليص هذا الدور.
كان من الممكن التغلب على هذه الشكوك ما دام أن معظم دول العالم راضية عن قيادة أميركا على الصعيد العالمي. غير أن هذا ما عاد واقع الحال؛ إذ بدأت مجموعة الحلفاء «المخلصين» تتناقص؛ حيث إن بعض الدول التي كانت معروفة في السابق بإذعانها للولايات المتحدة أصبحت الآن راغبة في تحدّيها. ولا يعود هذا إلى أن هذه الدول أصبحت أكثر ثقة بالنفس فحسب، بل يعود أيضًا إلى أنها باتت تشك في قدرة النظام الأميركي على توفير نوع الزعامة التي يرغبون فيها.
حدث شيء مماثل لمنافسي الولايات المتحدة خارج مدار الإمبراطورية شبه العالمية. وجرى بسرعة أيضًا إقصاء الاتحاد الروسي، الدولة التي خلفت الاتحاد السوفياتي باعتبارها لا تمتلك أي ثقل جيوسياسي. ونظرًا إلى الاستعلاء الذي تعاملت به الحكومات الأميركية معها في البداية، لم تنس روسيا قط الإهانات التي وُجّهت إليها خلال تسعينيات القرن الماضي، وأعادت تأكيد نفسها على الساحة الدولية مع بعض النجاح. ورغم أنها عجزت عن موازاة وضع القوة العظمى الذي كان عليه الاتحاد السوفياتي، فإنها اكتسبت القدرة على إحباط الطموحات الأميركية في كثير من المناطق، بينما أخذت تنسج علاقات مع الدول التي تشاركها التوجه ذاتها.
من أهم تلك الدول نجد الصين التي تتمتع الآن بعلاقة وثيقة مع روسيا بعد قرون من المنافسة الحادة. وبينما انتقلت الصين من الهوس بالنمو الاقتصادي لتصبح قوة جيوسياسية أساسية، فإنها ظلت تصطدم بالولايات المتحدة. ولغاية الآن، كانت هذه النزاعات تجد حلها بشكل سلمي، غير أن كلا الطرفين مستعد لخوض حرب. لكن إذا ما جرى اللجوء إلى القوة، فلن يكون في إمكان الولايات المتحدة الاعتماد على مجموعة واسعة من الحلفاء. وقد حققت الصين نجاحات كبيرة في تسويق نفسها كقوة صاعدة لن ترغب الدول الأخرى في تحدّيها.
لم يجرِ مطلقًا ذكر «الإمبراطورية الأميركية» في الحملات الانتخابية الرئاسية، سواء في الجولات الأولى أو الثانية، غير أنها لا تزال تلوح في الأفق بجلاء. إن الرؤى التي يرسمها المرشحون للولايات المتحدة تنطوي جميعها على تداعيات بالنسبة إلى المشروع الإمبراطوري، من بين أكثرها طموحًا هي الرؤيا التي قدمتها هيلاري كلينتون التي تؤكد الاستثناء الأميركي، وتدعو إلى تجديد القيادة الأميركية على الصعيد العالمي. غير أنها فشلت في التعبير عن استراتيجيا تجارية كان يمكنها أن تُديم الهيمنة الأميركية، ما يشير إلى أن التراجع عن الإمبراطورية كان سيتواصل حتى لو فازت بالانتخابات الرئاسية.
أما الرؤيا البديلة التي رسم معالمها دونالد ترامب، فإنها أكدت حدود الإمبراطورية الأميركية، سواء على مستوى ما حققته بالنسبة إلى المواطنين

الأميركيين أو في إطار الالتزامات التي فرضتها على الدولة الأمة. وكان ذلك إقرارًا بأن التراجع الإمبراطوري يسير على قدم وساق، وسيتواصل في المستقبل. وبينما تعج تلك الرؤيا بالتناقضات والاختلالات، فإنها لا تزال تجد من يؤيدها؛ فهي حظيت بما يكفي من الأصوات لضمان الدعم لترامب في الهيئة الانتخابية التي يحتاج إليها لتحقيق الفوز.

ما إن تولّى ترامب رئاسة البلاد حتى غيَّر بعض جوانب السياسة الخارجية بعيدًا عمّا جرى ترسيمه خلال حملته الرئاسية، وبات أقرب إلى الاتجاه السائد. غير أن بالنسبة إلى مجموعة واسعة من القضايا الدولية، خصوصًا محاربة التغير المناخي والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، كان واضحًا أن الولايات المتحدة لن تسعى للقيام بدور القيادة. وبدلًا من ذلك، سيُترك هذا الدور للآخرين، مع ما يترتب عن ذلك من نتائج مُرتقبة لتراجع أميركا عن كونها إمبراطورية.

أصيب الحلفاء، خصوصًا في أوروبا، بالذهول بسبب هذا التحول في السياسة الأميركية، وبعد أن كانوا قد افترضوا أن الإمبراطورية الأميركية ستستمر إلى ما لا نهاية، وصاغوا سياساتهم على مسلّمة مفادها أن أميركا ستبقى القائد العالمي. ولعل الأسوأ بالنسبة إليهم كان الموقف الرافض الذي أبدته إدارة ترامب إزاء إنجازاتهم الأكثر فخرًا، وأخصها بالذكر الاتحاد الأوروبي، والتزامهم الثابت بحل الدولتين في الشرق الأوسط. ومن العدل القول إن على هؤلاء الحلفاء أن يتأملوا الآن، ولأول مرة منذ عام 1945، بعالمٍ ليست الولايات المتحدة فيه لدعمهم.

لذلك، غدا التراجع عن الإمبراطورية أكثر وضوحًا. بطبيعة الحال، لا توجد دولة مستعدة الآن، أو لديها الرغبة في أن تحل محل الولايات المتحدة، وقد اعتبر البعض هذا دليلًا على أن الإمبراطورية الأميركية يمكنها أن تواصل وجودها كما في السابق، وعليها أن تفعل ذلك، غير أن هذا كله يبقى مجرد أضغاث أحلام. وبينما لا يمكننا أن نجزم بمن سيحل مكان الإمبراطورية الأميركية بعد تراجعها، فإن المكان الشاغر لا يمكن إعادة ملئه بسهولة. إن هذا التراجع يلائم جزءًا كبيرًا من الناخبين، وليس فقط أولئك الذين صوتوا لمصلحة دونالد ترامب ولا يتطلعون إلى رؤية الولايات المتحدة تقبل بالعبء الإمبراطوري ذاته كما في الماضي.

لقد كان تاريخ أميركا الإمبراطوري طويلًا، غير أن الاعتراف التام بطبيعته الآن، وبما كان عليه في الماضي، لم يتحقق إلا وهو يدخل مرحلته الأخيرة. ويتكاثر عدد الكتب التي تتناول الإمبراطورية الأميركية مضيفة الكثير إلى فهمنا. ونحن يحدونا الأمل بأن يقوم هذا الكتاب بالشيء ذاته. وربما يوافق معظم القراء على مقدمته، حتى وإن لم يقبلوا جميعهم بالخلاصات. وثمة آخرون سيعتمدون على ما كُتب هنا كأساس.

لم تكن الإمبراطورية الأميركية فريدة في نوعها رغم أنها تمتَّعت بكثير من الملامح غير الاعتيادية. هكذا، فإن التراجع الإمبراطوري سيجد بعضًا ممّا يوازيه في ما حدث من قبل. وربما سيكون **أكبر** خطأ تقترفه الولايات المتحدة أن تؤجل التراجع إلى أقصى أجل ممكن، على أمل أن يطرأ تغيير ما خلال تلك الأثناء يمكن أن يسمح باستعادة الهيمنة. ونادرًا ما يحدث هذا في التاريخ، وسيكون غير وارد هذه المرة إلى حد كبير. من الأفضل اعتماد ما أصبح أمرًا حتميًّا. وسيكون الجزء الأصعب هو التخلي عن الذهنية الإمبراطورية التي اكتُسبت على مر الأجيال. مع ذلك، وكما أظهرت تجارب دول أخرى، من الممكن القيام بذلك، والشباب في الولايات المتحدة يقودون هذا التوجه اليوم.

Mark Zuckerberg, «Building Global Community,» Facebook, 16 (967) February 2017, at: https://bit.ly/3Ad3wNe



Aaronson, Susan A. *Trade and the American Dream: A Social History of Postwar Trade Policy.* Lexington: University Press of Kentucky, 1996.

Abella, Alex. *Soldiers of Reason: The RAND Corporation and the Rise of the American Empire.* Boston: Mariner, 2009.

Abugre, Charles & Nancy Alexander. «Non-governmental Organizations and the International Monetary and Financial System.» in: *International Monetary and Financial Issues for the 1990s.* vol. 9. Geneva: UNCTAD, 1998.

Acemoglu, Daron & James A. Robinson. *The Rise and Decline of General Laws of Capitalism.* Washington, DC: National Bureau of Economic Research, 2015.

Ackerman, Bruce A. *The Decline and Fall of the American Republic.* Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2010.

Adams, James T. *The Epic of America.* London: G. Routledge, 1938.

Adelman, Carol C. «The Privatization of Foreign Aid: Reassessing National Largesse.» *Foreign Affairs.* vol. 82, no. 6 (2003).

Aguilar, Luis E. «Cuba, c. 1860-1934,» in: Leslie Bethell (ed.), *The Cambridge History of Latin America*, vol. 5: *c. 1870 to 1930.* Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

Ahmad, Mahmood. «US Think Tanks and the Politics of Expertise: Role, Value and Impact.» *Political Quarterly.* vol. 79, no. 4 (2008).

Alstyne, R. W. *The Rising American Empire.* New York: Oxford University Press, 1960.

Alvandi, Roham. *Nixon, Kissinger, and the Shah: The United States and Iran in the Cold War.* Oxford: Oxford University Press, 2014.

American Society of Civil Engineers. *2013 Report Card for America's Infrastructure.* Reston, VA: American Society of Civil Engineers, 2013.

Amstutz, Mark R. *Evangelicals and American Foreign Policy.* Oxford: Oxford University Press, 2014.

Anderson, Robert E. *Liberia, America's African Friend.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1952.

Art, Robert J. *America's Grand Strategy and World Politics.* London: Routledge, 2009.

Assange, Julian. «Introduction,» in: WikiLeaks, *The WikiLeaks Files: The World According to US Empire*, London: Verso, 2015.

Atwood, Paul L. *War and Empire: The American Way of Life.* London: Pluto, 2010.

Bacevich, Andrew J. *American Empire: The Realities and Consequences of U.S. Diplomacy.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002.

_______. *The Limits of Power: The End of American Exceptionalism.* New York: Metropolitan, 2008.

_______. *Washington Rules: America's Path to Permanent War.* New York: Metropolitan, 2011.

Bailey, Thomas A. *A Diplomatic History of the American People.* New York: Appleton-Century-Crofts, 1964.

Ballantine, Joseph. *Formosa: A Problem for United States Foreign Policy.* Washington, DC: Brookings Institution, 1952.

Banner, Stuart. *How the Indians Lost Their Land: Law and Power on the Frontier.* Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2005.

Bastert, Russell H. «A New Approach to the Origins of Blaine's Pan American Policy.» *Hispanic American Historical Review*. vol. 39 no. 3 (1959), pp. 375-412.

Bellamy, Alex J. & Timothy Dunne. *The Oxford Handbook of the Responsibility to Protect.* Oxford: Oxford University Press, 2016.

Bello, Walden F. *Dilemmas of Domination: The Unmaking of the American Empire.* New York: Metropolitan, 2005.

Bergmann, William H. *American National State and the Early West.* New York: Cambridge University Press, 2014.

Bernstein, Barton J. & Allen J. Matusow. *The Truman Administration: A Documentary History.* New York: Harper and Row, 1966.

Bevans, Charles I. *Treaties and Other International Agreements of the United States of America, 1776-1949*. vol. 6: *Canada-Czechoslovakia.* Washington, DC: US Department of State, 1971.

Billington, Ray A. & Martin Ridge. *Westward Expansion: A History of the American Frontier.* New York: Macmillan, 1982.

Bird, Kai. *The Chairman: John J. McCloy and the Making of the American Establishment.* New York: Simon and Schuster, 1992.

Blaine, James G. *Twenty Years of Congress: From Lincoln to Garfield.* Norwich, CT: Bill, 1884.

Blanchfield, Luisa. *United Nations Reform: Background and Issues for Congress.* Washington, DC: Congressional Research Service, 2015.

Bledsoe, A. J. *Indian Wars of the Northwest: A California Sketch.* San Francisco: Bacon, 1885.

Blount, James H. *The American Occupation of the Philippines, 1898-1912.* New York: Putnam's, 1912.

Blum, William. *Killing Hope: US Military and CIA Interventions since World War II.* London: Zed, 2004.

Blundell, Richard et al. «Human Capital Investment: The Returns from Education and Training to the Individual, the Firm and the Economy.» *Fiscal Studies*. vol. 20, no. 1 (1999), pp. 1-23.

.Boot, Max. *The Savage Wars of Peace: Small Wars and the Rise of American Power.* New York: Basic Books, 2002

.Borden, Morton. *The Anti-Federalist Papers.* Chicago: University of Chicago Press, 1965

Bradley, Curtis A. «Unratified Treaties, Domestic Politics, and the U.S. Constitution.» *Harvard International Law Journal*. .vol. 48, no. 2 (2007), pp. 307-336

Bradley, Harold W. *The American Frontier in Hawaii: The Pioneers, 1789-1843.* Stanford, CA: Stanford University Press, .1944

Brasil Fonseca, Alexandre. «Religion and Democracy in Brazil: A Study of the Leading Evangelical Politicians,» in: Paul .Freston (ed.), *Evangelical Christianity and Democracy in Latin America*, Oxford: Oxford University Press, 2008

.Braumoeller, Bear F. «The Myth of American Isolationism.» *Foreign Policy Analysis*. vol. 6, no. 4 (2010)

.Bremmer, Ian. *Superpower: Three Choices for America's Role in the World.* New York: Portfolio, 2015

.Brezinski, Zbigniew. *Second Chance.* New York: Basic Books, 2007

Brick, Howard, and Christopher Phelps. *Radicals in America: The US Left since the Second World War.* Cambridge: .Cambridge University Press, 2015

Brogi, Alessandro. *Confronting America: The Cold War between the United States and the Communists in France and Italy.* .Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2011

.Brown, Dee. *Bury My Heart at Wounded Knee: An Indian History of the American West.* New York: Laurel Leaf, 1970

Brown, Everett S. *The Constitutional History of the Louisiana Purchase, 1803-1812.* Berkeley: University of California Press, .1920

.Buckley, Roger. *The United States in the Asia-Pacific since 1945.* Cambridge: Cambridge University Press, 2002

Bulmer-Thomas, Victor. *The Economic History of the Caribbean since the Napoleonic Wars.* New York: Cambridge University .Press, 2012

.*The Economic History of Latin America since Independence.* New York: Cambridge University Press, 2014 ._______

.Butler, Smedley D. *War Is a Racket.* New York: Round Table, 1935

Calder, Bruce J. *The Impact of Intervention: The Dominican Republic during the U.S. Occupation of 1916-1924.* Austin: .University of Texas Press, 1984

.Calleo, David P. *The Atlantic Fantasy: The U.S., NATO, and Europe.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1970

Cannon, Barry. *The Right in Latin America: Elite Power, Hegemony and the Struggle for the State.* New York: Routledge, .2016

Cardarelli, Roberto & Lusine Lusinyan. «U.S. Total Factor Productivity Slowdown: Evidence from the U.S. States.» IMF .Working Paper WO/16/116. International Monetary Fund. Washington, DC, 2015

Carpenter, Ted G. «The Dissenters: American Isolationists and Foreign Policy, 1945-1954.» Ph.D. dissertation. University of .Texas, 1980

.Carr, Raymond. *Puerto Rico: A Colonial Experiment.* New York: New York University Press, 1984

Carter, Clarence Edwin (comp.). *The Territorial Papers of the United States*. vol. 9: *The Territory of Orleans.* Washington, DC: .Government Printing Office, 1934

Carter, Susan B. et al. (eds.). *Historical Statistics of the United States*. vol. 5. *Governance and International Relations.* New .York: Cambridge University Press, 2006

Cassell, Frank A. «Slaves of the Chesapeake Bay Area and the War of 1812.» *Journal of Negro History*. vol. 57, no. 2 (1972), .pp. 144-55

Chalk, Frank. «The Anatomy of an Investment: Firestone's 1927 Loan to Liberia.» *Canadian Journal of African Studies*. vol. .1, no. 1 (1967), pp. 12-32

Chesterman, Simon and Béatrice Pouligny. «Are Sanctions Meant to Work? The Politics of Creating and Implementing .Sanctions through the United Nations.» *Global Governance*. vol. 9, no. 4 (2003), pp. 503-518

Chetty, Raj et al. *Where Is the Land of Opportunity? The Geography of Intergenerational Mobility in the United States.* .Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 2014

Chollet, Derek H. *The Long Game: How Obama Defied Washington and Redefined America's Role in the World.* New York: .Public Affairs, 2016

.Chomsky, Noam. *Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians.* Cambridge, MA: South End, 1999

Church, Frank. *Covert Action in Chile 1963-1973: Staff Report of the Select Committee to Study Governmental Operations .with Respect to Intelligence Activities.* Washington, DC: Government Printing Office, 1975

Church, Frank. *Final Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, United States Senate: Together with Additional, Supplemental, and Separate Views.* Washington, DC: Government Printing .Office, 1976

.Churchill, Winston. *The Second World War*. vol. 6: *Triumph and Tragedy.* London: Cassell, 1954

.Civil Rights Congress. *We Charge Genocide.* New York: International, 1951

.Clark, Christopher M. & Derek Perkins. *The Sleepwalkers: How Europe Went to War in 1914.* London: Penguin, 2014

.Clark, Henry W. *History of Alaska.* New York: Macmillan, 1930

.Clark, L. P. *Lincoln: A Psycho-Biography.* New York: Scribner's, 1933

Clarke, Richard A. et al. *The NSA Report: Liberty and Security in a Changing World.* Princeton, NJ: Princeton University .Press, 2014

Congressional Budget Office. *The Distribution of Household Income and Federal Taxes, 2011.* Washington, DC: Government .Printing Office, 2014

Congressional Research Service. *Treaties and Other International Agreements: The Role of the United States Senate: A Study.* .Washington, DC: Government Printing Office, 2001

.Connell-Smith, Gordon. *The Inter-American System.* London: Oxford University Press, 1965

Conniff, Michael. «Panama since 1903,» in: Leslie Bethell (ed.), *The Cambridge History of Latin America*, vol. 7: *Latin .America since 1930: Mexico, Central America and the Caribbean.* Cambridge: Cambridge University Press, 1990

Conroy-Krutz, Emily. *Christian Imperialism: Converting the World in the Early American Republic.* Ithaca, NY: Cornell .University Press, 2015

Contractor, Farok. *Tax Avoidance by Multinational Companies: Methods, Policies, and Ethics.* Newark, NJ: Rutgers Business .School, 2016

Cooper, Andrew F. *Internet Gambling Offshore: Caribbean Struggles over Casino Capitalism.* Basingstoke, England: Palgrave .Macmillan, 2011

.Corak, Miles. *Inequality from Generation to Generation: The United States in Comparison.* Bonn: IZA, 2016

Cordell, Linda & Bruce Smith. «Indigenous Farmers,» in: Bruce G. Trigger& Wilcomb E. Washburn (eds.), *The Cambridge .History of the Native Peoples of the Americas,* vol. 1: *North America.* New York: Cambridge University Press, 2007

Corn, David. «Donald Trump Says He Does Not Believe in 'American Exceptionalism'.» *Mother Jones* (7 June 2016). At: https://bit.ly/3Df1m1C

.Corwin, Thomas. *Life and Speeches of Thomas Corwin: Orator, Lawyer and Statesman.* Cincinnati: Anderson, 1896

Coughlin, Cletus, Michael Pakko & William Poole. «How Dangerous Is the U.S. Current Account Deficit?.» *Regional .Economist* (April 2006)

.Council of Economic Advisers. *Economic Report of the President.* Washington, DC: Government Printing Office, 2016

.Cox, Jeff, and Peter J. Tanous. *Debt, Deficits, and the Demise of the American Economy.* Hoboken, NJ: Wiley, 2013

.Cox, Michael, and Doug Stokes. *US Foreign Policy.* New York: Oxford University Press, 2012

Crawley, Andrew. *Somoza and Roosevelt: Good Neighbour Diplomacy in Nicaragua, 1933-1945.* Oxford: Oxford University .Press, 2007

Cull, Nicholas J. *The Cold War and the United States Information Agency: American Propaganda and Public Diplomacy, .1945-1989.* Cambridge: Cambridge University Press, 2008

.Cullinane, Michael P. *Liberty and American Anti-imperialism, 1898-1909.* New York: Palgrave Macmillan, 2012

.Darwin, John. *Unfinished Empire: The Global Expansion of Britain.* New York: Bloomsbury, 2013

Davis, Lance & Robert Cull. «International Capital Movements, Domestic Capital Markets, and American Economic Growth, 1820-1914,» in: Stanley L. Engerman & Robert E. Gallman (eds.), *The Cambridge Economic History of the United States,* vol. .2: *The Long Nineteenth Century*, Cambridge: Cambridge University Press, 2000

Dawson, Ashley. «New World Disorder: 'Black Hawk Down' and the Eclipse of U.S. Military Humanitarianism in Africa.» .*African Studies Review: Journal of the African Studies Association.* vol. 54, no. 2 (2011), pp. 177-194

Deas, Malcolm. «Colombia, Ecuador and Venezuela, c. 1880-1930,» in: Leslie Bethell (ed.), *The Cambridge History of Latin .America,* vol. 5: *c. 1870 to 1930*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986

.Deibert, Michael. *Haiti Will Not Perish: A Recent History.* London: Zed, 2017

.Deloitte. *BEPS Actions Implementations by Country: United States.* London: Deloitte. 2016

Denison, Edward F. *Accounting for United States Economic Growth, 1929-1969.* Washington, DC: Brookings Institution Press, .1974

.DeWitt, Charles J. «Crusading for Peace in Syracuse during the War with Mexico.» *New York History*. vol. 14, no. 2 (1933)

.Diederich, Bernard. *Somoza and the Legacy of U.S. Involvement in Central America.* London: Junction, 1982

.Diederich, Bernard. *Trujillo: The Death of the Goat.* Boston: Little, Brown, 1978

Dietz, James L. *Economic History of Puerto Rico: Institutional Change and Capitalist Development.* Princeton, NJ: Princeton .University Press, 1986

Donahue, Laura. «High Technology, Consumer Privacy, and U.S. National Security.» Paper 1457. Georgetown Law Faculty. .Washington, DC, 2015

Donaubauer, Julian, Birgit Meyer & Peter Nunnenkamp. *A New Global Index on Infrastructure: Construction, Rankings and .Applications.* Kiel, Germany: Kiel Institute for the World Economy, 2014

Douglass, Frederick. «The Nation's Problem,» in: Philip S. Foner (ed.), *Selected Speeches and Writings*, Chicago: Chicago .Review Press, 1999

Dreher, Axel & Jan-Egbert Sturm. «Do the IMF and the World Bank Influence Voting in the UN General Assembly?.» *Public .Choice*. vol. 151 (2012)

.Dumas, J. R. P. *An Encounter with Haiti: Notes of a Special Adviser.* Port of Spain, Trinidad & Tobago: Medianet, 2008

.Dunbar-Ortiz, Roxanne D. *An Indigenous Peoples' History of the United States.* Boston: Beacon, 2014

Duncan, Greg J. & Richard J. Murnane. *Whither Opportunity? Rising Inequality and the Uncertain Life Chances of Low-* .*Income Children.* New York: Russell Sage Foundation, 2011

.Editorial Comment: Liberia.» *American Journal of International Law*. vol. 3, no. 4 (1909)»

Egerton, George W. «Britain and the ‘Great Betrayal’: Anglo-American Relations and the Struggle for United States .Ratification of the Treaty of Versailles, 1919-1920.» *Historical Journal*. vol. 21, no. 4 (1978)

.Ekirch, Arthur A. *The Civilian and the Military.* New York: Oxford University Press, 1956

Ellner, Steve. «Venezuela,» in: Leslie Bethell & Ian Roxborough (eds.), *Latin America between the Second World War and the* .*Cold War, 1944-1948*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992

.Emery, Edwin. *The Press and America.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1965

Emery, Michael C., Edwin Emery & Nancy L. Roberts. *The Press and America: An Interpretive History of the Mass Media.* .9th ed. Boston: Allyn and Bacon, 2000

Engelbrecht, H. C. & Frank C. Hanighen. *Merchants of Death: A Study of the International Armament Industry.* New York: .Dodd, Mead, 1934

Executive Office of the President. *National Space Policy of the United States of America.* Washington DC: Executive Office of .the President, 2010

.Ferguson, Niall. *Colossus: The Price of America’s Empire.* New York: Penguin, 2004

Fisher, Robin. «The Northwest from the Beginning of Trade with Europeans to 1880s,» in: Bruce G. Trigger & Wilcomb E. Washburn (eds.), *The Cambridge History of the Native Peoples of the Americas,* vol. 1: *North America,* part 2. New York: .Cambridge University Press, 2007

.Fleming, Denna F. *The United States and the League of Nations.* New York: Putnam, 1932

Florio, Massimo. «Economists, Privatization in Russia and the Waning of the ‘Washington Consensus’.» *Review of* .*International Political Economy*. vol. 9, no. 2 (2002)

.Flynn, George Q. *The Draft, 1940-1973.* Lawrence: University Press of Kansas, 1993

.Fojas, Camilla. *Islands of Empire: Pop Culture and U.S. Power.* Austin: University of Texas Press, 2015

Foreman, Grant. *A Traveler in Indian Territory: Journal of Ethan Allen Hitchcock, Late Major-General in the United States* .*Army.* Cedar Rapids, IA: Torch, 1930

Forstall, Richard L. *Population of States and Counties of the United States: 1790 to 1990: From the Twenty-One Decennial* .*Censuses.* Washington, DC: Department of Commerce, Bureau of the Census, Population Division, 1996

Foundation Center. *International Grantmaking Update: A Snapshot of U.S. Foundation Trends.* New York: Foundation Center, .2012

.Fraser, Matthew. *Weapons of Mass Distraction: Soft Power and American Empire.* New York: Dunne, 2005

Freeman, Joshua B. *American Empire: The Rise of a Global Power, the Democratic Revolution at Home, 1945-2000.* New .York: Viking, 2012

.Freeman, Richard B. *The Overeducated American.* New York: Academic Press, 1976

.Fukuyama, Francis. *The National Interest.* Washington, DC: National Affairs, 1989

.Gaddis, John L. *The Cold War: A New History.* New York: Penguin, 2007

Gannon, K. M. «‘Escaping Mr. Jefferson’s Plan of Destruction’: New England Federalists and the Idea of a Northern .Confederacy, 1803-1804.» *Journal of the Early Republic*. vol. 21 (2001)

Gardner, Lloyd C., Walter LaFeber & Thomas J. McCormick. *Creation of the American Empire: U.S. Diplomatic History.* .Chicago: Rand McNally, 1973

.Gettleman, Marvin E. *Vietnam and America: A Documented History.* New York: Grove, 1995

Gimbel, John. *The American Occupation of Germany: Politics and the Military, 1945-1949.* Stanford, CA: Stanford University .Press, 1968

Gleijeses, Piero. *The Dominican Crisis: The 1965 Constitutionalist Revolt and American Intervention*. Baltimore: Johns .Hopkins University Press, 1978

Shattered Hope: The Guatemalan Revolution and the United States, 1944-1954. Princeton, NJ: Princeton University ._______ .Press, 1991

Conflicting Missions: Havana, Washington, and Africa, 1959-1976. Chapel Hill: University of North Carolina Press, ._______ .2002

Visions of Freedom: Havana, Washington, Pretoria, and the Struggle for Southern Africa, 1976-1991. Chapel Hill: ._______ .University of North Carolina Press, 2013

Go, Julian. *Patterns of Empire: The British and American Empires, 1688 to the Present.* New York: Cambridge University .Press, 2011

Goebel, Dorothy B. *William Henry Harrison: A Political Biography.* Indianapolis: Historical Bureau of the Indiana Library .and Historical Department, 1926

.Goldberg, Jeffrey. «The Obama Doctrine.» *Atlantic Monthly*. vol. 317, no. 3 (2016)

Goldin, Claudia D. & Lawrence F. Katz. *The Race between Education and Technology.* Cambridge, MA: Belknap Press of .Harvard University Press, 2008

Gordon, Robert J. *Is U.S. Economic Growth Over? Faltering Innovation Confronts the Six Headwinds.* Cambridge, MA: .National Bureau of Economic Research, 2012

The Rise and Fall of American Growth: The U.S. Standard of Living since the Civil War. Princeton, NJ: Princeton ._______ .University Press, 2016

.Gott, Richard. *Cuba: A New History.* New Haven, CT: Yale University Press, 2005

Grandin, Greg. *Empire's Workshop: Latin America, the United States, and the Rise of the New Imperialism*. New York: .Metropolitan, 2006

.*Fordlandia: The Rise and Fall of Henry Ford's Forgotten Jungle City*. New York: Picador, 2010 ._______

.*The Empire of Necessity: Slavery, Freedom, and Deception in the New World.* New York: Metropolitan, 2014 ._______

Green, Michael D. «The Expansion of European Colonization to the Mississippi Valley, 1780-1880,» in: Bruce G. Trigger & Wilcomb E. Washburn (eds.), *The Cambridge History of the Native Peoples of the Americas*, vol. 1: *North America*, part 1. .New York: Cambridge University Press, 2007

Greenwald, Glenn. *No Place to Hide: Edward Snowden, the NSA, and the U.S. Surveillance State.* New York: Metropolitan, .2014

Grubbs, Larry. *Secular Missionaries: Americans and African Development in the 1960s.* Amherst, MA: University of .Massachusetts Press, 2009

.Grueber, Martin. *2012 Global R&D Funding Forecast.* Columbus, OH: Battelle, 2013

Guinsburg, Thomas N. *The Pursuit of Isolationism in the United States Senate from Versailles to Pearl Harbor.* New York: .Garland, 1982

Guth, James L. «Religion and American Public Opinion: Foreign Policy Issues,» in: James Guth, Lyman Kellsted & Corwin .Smidt (eds.), *The Oxford Handbook of Religion and American Politics*. Oxford: Oxford University Press, 2009

Gwynne, S. C. *Empire of the Summer Moon: Quanah Parker and the Rise and Fall of the Comanches, the Most Powerful .Indian Tribe in American History.* New York: Scribner, 2011

.Habyarimana, Bangambiki. *The Great Pearl of Wisdom.* Charleston, SC: Smashwords, 2015

Hahn, Erich J. C. *Cornerstone of Democracy: The West German Grundgesetz, 1949-1989.* Washington, DC: German Historical .Institute, 1995

Hallock, Steven M. *The Press March to War: Newspapers Set the Stage for Military Intervention in Post-World War II .America.* New York: Peter Lang, 2012

.Hallward, Peter. *Damming the Flood: Haiti, Aristide, and the Politics of Containment.* London: Verso, 2007

Haltiwanger, John, Ian Hathaway & Javier Miranda. *Declining Business Dynamism in the U.S. High-Technology Sector.* .Kansas City, MO: Kauffman Foundation, 2014

.Halton, Dan. «International News in the North American Media.» *International Journal*. vol. 56, no. 3 (2001)

.Hämäläinen, Pekka. *The Comanche Empire.* New Haven, CT: Yale University Press, 2008

.Hamilton, Richard F. *America's New Empire: The 1890s and Beyond.* New Brunswick, NJ: Transaction, 2010

.Hardt, Michael & Antonio Negri. *Empire.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000

Harrington, Fred H. «The Anti-imperialist Movement in the United States, 1898-1900.» *Mississippi Valley Historical Review*. .vol. 22, no. 2 (1935)

Harrison, Sarah. «Indexing the Empire,» in: WikiLeaks, *The WikiLeaks Files: The World According to US Empire*, London: .Verso, 2015

Harvey, Paul & Edward J. Blum. *The Columbia Guide to Religion in American History.* New York: Columbia University Press, .2012

.Haycox, Stephen W. *Alaska: An American Colony.* Seattle: University of Washington Press, 2002

Heffer, Jean. *The United States and the Pacific: History of a Frontier.* W. Donald Wilson (trans.). Notre Dame, IN: University .of Notre Dame Press, 2002

.Hendrickson, Ryan C. *The Constitution, Congress and War Powers.* Nashville, TN: Vanderbilt University Press, 2002

.Herring, George C. *America's Longest War: The United States and Vietnam, 1950-1975.* New York: Wiley, 1979

.*From Colony to Superpower: U.S. Foreign Relations since 1776.* New York: Oxford University Press, 2008 ._______

Hezel, Francis X. *The First Taint of Civilization: A History of the Caroline and Marshall Islands in Pre-colonial Days, 1521- .1885.* Honolulu: University of Hawai'i Press, 1995

Hitchcock, Ethan A. *Fifty Years in Camp and Field: Diary of Major-General Ethan Allen Hitchcock, U.S.A.* New York: .Putnam's, 1909

.Hixson, Walter L. *American Settler Colonialism: A History.* New York: Palgrave Macmillan, 2013

.Hobson, J. A. *The Evolution of Modern Capitalism: A Study of Machine Production.* London: Allen and Unwin, 1926

.Hodgson, Geoffrey. «The Establishment.» *Foreign Policy*. vol. 10 (1973)

.Hoey, John. «Federalist Opposition to the War of 1812.» *Early American Review.* vol. 4, no. 2 (2000)

Hopewell, Kristen. *Breaking the WTO: How Emerging Powers Disrupted the Neoliberal Project.* Stanford, CA: Stanford .University Press, 2016

.Horie, Shigeo. *The International Monetary Fund: Retrospect and Prospect.* New York: St. Martin's, 1964

Horne, Gerald. *Negro Comrades of the Crown: African Americans and the British Empire Fight the U.S. before Emancipation.* .New York: New York University Press, 2012

Horsefield, J. K. & M. G. de Vries. *The International Monetary Fund, 1945-1965: Twenty Years of International Monetary Cooperation.* Washington, DC: International Monetary Fund, 1969.

Hubbard, James P. *The United States and the End of British Colonial Rule in Africa, 1941-1968.* London: McFarland, 2010.

Hudson, Michael. *Super Imperialism: The Origin and Fundamentals of U.S. World Dominance.* London: Pluto, 2003.

Hull, Cordell. *Memoirs.* vol. 2. New York: Macmillan, 1948.

Humphreys, R. A. *Latin America and the Second World War: 1942-1945.* London: Athlone, 1982.

Hunt, Michael H. *The American Ascendancy: How the United States Gained and Wielded Global Dominance.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2009.

Huntington, Samuel P. «Transnational Organizations in World Politics.» *World Politics*. vol. 25, no. 3 (1973).

Immerman, Richard H. *The CIA in Guatemala: The Foreign Policy of Intervention.* Austin: University of Texas Press, 1982.

_______. *Empire for Liberty: A History of American Imperialism from Benjamin Franklin to Paul Wolfowitz.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010.

Inboden, William. *Religion and American Foreign Policy, 1945-1960: The Soul of Containment.* Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

International Monetary Fund. *International Financial Statistics: Yearbook, 2016.* Washington, DC: International Monetary Fund, 2016.

_______. *World Economic Outlook, April 2016.* Washington, DC: International Monetary Fund, 2016.

Jackson, Donna R. *Jimmy Carter and the Horn of Africa: Cold War Policy in Ethiopia and Somalia.* Jefferson, NC: McFarland, 2007.

Jagan, Cheddi. *The West on Trial: My Fight for Guyana's Freedom.* New York: International, 1966.

Jefferson, Thomas. *The Life and Writings of Thomas Jefferson.* S. E. Forman (ed.). Indianapolis: Bowen-Merrill, 1900.

Johnson, Chalmers. *Blowback: The Costs and Consequences of American Empire.* New York: Holt, 2001.

_______. *Dismantling the Empire: America's Last Best Hope.* New York: Metropolitan, 2010.

Johnson, Robert D. *The Peace Progressives and American Foreign Relations.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995.

Johnson, Todd M. & Gina A. Zurlo. *World Christian Database.* Leiden, Netherlands: Brill, 2016.

Johnson, Walter. *River of Dark Dreams: Slavery and Empire in the Cotton Kingdom.* Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2013.

Joint Chiefs of Staff. *Joint Vision 2010.* Washington, DC: Joint Chiefs of Staff, 1997.

_______. *Joint Vision 2020.* Washington, DC: Joint Chiefs of Staff, 2000.

Jones, Charles I. «Pareto and Piketty: The Macroeconomics of Top Income and Wealth Inequality.» *Journal of Economic Perspectives*. vol. 29, no. 1 (2015).

Joy, Mark S. *American Expansionism, 1783-1860: A Manifest Destiny?* Harlow, England: Pearson Longman, 2010.

Judis, John B. *The Paradox of American Democracy: Elites, Special Interests, and the Betrayal of the Public Trust.* New York: Pantheon, 2000.

Kagan, Robert.Power and Weakness. Stanford, CA: Hoover Institution, 2002.

_______. *Dangerous Nation.* New York: Knopf, 2006.

_______. *The World America Made.* New York: Knopf, 2012.

Kahler, Miles. «The United States and the International Monetary Fund: Declining Influence or Declining Interest?,» in: Margaret P. Karns & Karen A. Mingst (ed.), *The United States and Multilateral Institutions: Patterns of Changing Instrumentality and Influence*. New York: Routledge, 1992.

Kaplan, Amy & Donald E. Pease (eds.). *Cultures of United States Imperialism.* Durham, NC: Duke University Press, 1999.

Kauffman, Bill. *Ain't My America: The Long, Noble History of Antiwar Conservatism and Middle American Anti-imperialism.* New York: Metropolitan, 2008.

Keasbey, Lindley M. *The Nicaragua Canal and the Monroe Doctrine: A Political History of Isthmus Transit, with Special Reference to the Nicaragua Canal Project and the Attitude of the United States Government Thereto.* New York: Putnam, 1896.

Kennedy, Paul M. *The Parliament of Man: The Past, Present, and Future of the United Nations.* New York: Vintage, 2006.

_______. *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000.* New York: Random House, 1987.

King, David. «The New Internationalists: World Vision and the Revival of American Evangelical Humanitarianism, 1950-2010.» *Religions*. vol. 3, no. 4 (2012).

King, Kay. *Congress and National Security.* New York: Council on Foreign Relations, 2010.

King, Willford Isbell. *The Wealth and Income of the People of the United States.* New York: Macmillan, 1915.

Knight, Melvin M. *The Americans in Santo Domingo.* New York: Vanguard, 1928.

Kramer, Paul A. *The Blood of Government: Race, Empire, the United States, and the Philippines.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2006.

Kristol, William & Robert A. Kagan. «Toward a Neo-Reaganite Foreign Policy.» *Foreign Affairs.* vol. 75, no. 4 (1996).

Kukla, Jon. *A Wilderness So Immense: The Louisiana Purchase and the Destiny of America.* New York: Knopf, 2003.

Kuykendall, Ralph S. *Hawaii: A History from the Polynesian Kingdom to American Commonwealth.* New York: Prentice-Hall, .1955

.Kuykendall, Ralph S. *The Hawaiian Kingdom.* vol. 3: *The Kalakaua Dynasty.* Honolulu: University of Hawaiʻi Press, 1967

.LaFeber, Walter. *America in the Cold War: Twenty Years of Revolutions and Response, 1947-1967.* New York: Wiley, 1969

.*The American Search for Opportunity, 1865-1913.* New York: Cambridge University Press, 2013 ._______

Laïdi, Zaki. *The Superpowers and Africa: The Constraints of a Rivalry, 1960-1990.* Chicago: University of Chicago Press, .1990

Landefeld, J. Steven, and Ann M. Lawson. *Valuation of the U.S. Net International Investment Position.* Washington, DC: .Bureau of Economic Analysis, 1991

.Landers, Brian. *Empires Apart: A History of American and Russian Imperialism.* New York: Pegasus, 2014

Landler, Mark. *Alter Egos: Hillary Clinton, Barack Obama, and the Twilight Struggle over American Power.* New York: .Random House, 2016

.Langer, William L. & S. E. Gleason. *The Challenge to Isolation, 1937-1940.* New York: Harper, 1952

Langley, Lester D. *The Banana Wars: An Inner History of American Empire, 1900-1934.* Lexington: University Press of .Kentucky, 1983

.Laqueur, Walter. *Neo-isolationism and the World of the Seventies.* New York: Library Press, 1972

Lasch, Christopher. «The Anti-imperialists, the Philippines, and the Inequality of Man.» *Journal of Southern History. vol.* 24, .no. 3 (1958)

Lawrence, Robert Z. *The United States and the WTO Dispute Settlement System.* New York: Council on Foreign Relations, .2007

Lawson, Gary & Guy Seidman. *The Constitution of Empire: Territorial Expansion and American Legal History.* New Haven, .CT: Yale University Press, 2004

The First ‘Incorporation’ Debate,» in: Sanford Levinson & Bartholomew H. Sparrow (eds.), *The*» ._______ & _______ .*Louisiana Purchase and American Expansion, 1803-1898*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005

Lebe, Melvin Stanton. «Diminished Hopes: The United States and the United Nations during the Truman Years.» PhD .dissertation. University of California-Los Angeles, 2012

.Lens, Sidney. *The Forging of the American Empire.* New York: Crowell, 1971

Lepre, George. *Fragging: Why U.S. Soldiers Assaulted Their Officers in Vietnam.* Lubbock: Texas Tech University Press, .2011

Levinson, Sanford and Bartholomew H. Sparrow (eds.). *The Louisiana Purchase and American Expansion, 1803-1898.* .Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2005

.Lewis, Gordon K. *The Virgin Islands: A Caribbean Lilliput.* Evanston, IL: Northwestern University Press, 1972

Lieber, Robert J. *Power and Willpower in the American Future: Why the United States Is Not Destined to Decline.* New York: .Cambridge University Press, 2012

Lindsay, D. M. *Faith in the Halls of Power: How Evangelicals Joined the American Elite.* Oxford: Oxford University Press, .2007

Linklater, Andro. *Measuring America: How an Untamed Wilderness Shaped the United States and Fulfilled the Promise of* .*Democracy.* New York: Walker, 2002

.Lipset, Seymour M. *American Exceptionalism: A Double-Edged Sword.* New York: Norton, 1996

Lipsey, Robert E. «U.S. Foreign Trade and the Balance of Payments, 1800-1913,» in: Stanley L. Engerman & Robert E. Gallman (eds.), *The Cambridge Economic History of the United States,* vol. 2: *The Long Nineteenth Century,* Cambridge: .Cambridge University Press, 2000

Little, Douglas. *American Orientalism: The United States and the Middle East since 1945.* Chapel Hill: University of North .Carolina Press, 2002

Logevall, Fredrik. «The Indochina Wars and the Cold War, 1945-1975,» in: Melvyn P. Leffler & Odd Arne Westad (eds.), *The* .*Cambridge History of the Cold War,* vol. 2: *Crises and Détente.* Cambridge: Cambridge University Press, 2010

.Lowrie, Samuel H. *Culture Conflict in Texas, 1821-1835.* New York: Columbia University Press, 1932

.Lutz, Catherine. *The Bases of Empire: The Global Struggle against U.S. Military Posts.* London: Pluto, 2009

MacBride, Sean. *Many Voices, One World: Report by the International Commission for the Study of Communication Problems.* .Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1980

MacDonald, Paul K. «Those Who Forget Historiography Are Doomed to Republish It: Empire, Imperialism and Contemporary .Debates about American Power.» *Review of International Studies*. vol. 35, no. 1 (2009)

.MacMillan, Margaret. *Peacemakers: The Paris Conference of 1919 and Its Attempt to End War.* London: Murray, 2001

.*The War That Ended Peace: The Road to 1914.* New York: Random House, 2013 ._______

Maddison, Angus. *The World Economy: A Millennial Perspective.* Paris: Development Centre of the Organisation for .Economic Co-operation and Development, 2002

Madrigal, Ea Nicole. «Republic to Empire: Anglo-American Perceptions of the Hispanic West and American Empire Building, .1800-1850.» Ph.D. diss., University of California-Riverside, 2014

.Madsen, Deborah L. *American Exceptionalism.* Edinburgh: Edinburgh University Press, 1998

.Mahan, Alfred Thayer. *The Influence of Sea Power upon History, 1660-1783.* Boston: Little, Brown, 1890

Maier, Charles S. *Among Empires: American Ascendancy and Its Predecessors.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007.

Major, John. «The Panama Canal Zone, 1904-79,» in: Leslie Bethell (ed.), *The Cambridge History of Latin America,* vol. 7: *Latin America since 1930: Mexico, Central America and the Caribbean*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Mandelbaum, Michael. *The Case for Goliath: How America Acts as the World's Government in the Twenty-First Century.* New York: Public Affairs, 2005.

_______. *The Frugal Superpower: America's Global Leadership in a Cash Strapped Era.* New York: Public Affairs, 2010.

Mann, Catherine L. «Perspectives on the U.S. Current Account Deficit and Sustainability.» *Journal of Economic Perspectives*. vol. 16, no. 3 (2002).

Mann, Michael. *Incoherent Empire.* London: Verso, 2003.

Martin, Gerald. *Gabriel García Márquez: A Life.* London: Bloomsbury, 2008.

Martínez-Fernández, Luis. *Torn between Empires: Economy, Society, and Patterns of Political Thought in the Hispanic Caribbean, 1840-1878.* Athens: University of Georgia Press, 1994.

Maurer, Noel. *The Empire Trap: The Rise and Fall of the U.S. Intervention to Protect American Property Overseas, 1893-2013.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013.

May, Christopher. «Direct and Indirect Influence at the World Intellectual Property Organization,» in: Morten Ougaard & Anna Leander (eds.), *Business and Global Governance*. London: Routledge, 2010.

Mayers, David A. *George Kennan and the Dilemmas of US Foreign Policy.* New York: Oxford University Press, 1988.

Mazower, Mark. *No Enchanted Palace: The End of Empire and the Ideological Origins of the United Nations.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009.

Mazzucato, Mariana. *The Entrepreneurial State: Debunking Public vs. Private Sector Myths.* London: Demos, 2011.

MccGwire, Michael, and Michael Clarke. «NATO Expansion: 'A Policy Error of Historic Importance.'» *International Affairs.* vol. 84, no. 6 (2008).

McCoy, Alfred W. & Francisco A. Scarano (eds.). *Colonial Crucible: Empire in the Making of the Modern American State.* Madison: University of Wisconsin Press, 2009.

McCullough, David G. *The Path between the Seas: The Creation of the Panama Canal, 1870-1914.* New York: Simon & Schuster, 1977.

McDonald, Kara C. & Stewart M. Patrick. *UN Security Council Enlargement and U.S. Interests.* New York: Council on Foreign Relations, 2010.

McDougall, Walter A. *Promised Land, Crusader State: The American Encounter with the World since 1776.* Boston: Houghton Mifflin, 1997.

McElroy, Robert M. N. *The Winning of the Far West: A History of the Regaining of Texas, of the Mexican War, and the Oregon Question; and of the Successive Additions to the Territory of the United States, within the Continent of America: 1829-1867.* New York: Putnam's, 1914.

McGann, James. «The Think Tank Index.» *Foreign Policy*. vol. 170 (2009).

McIntyre, Elizabeth. «Weighted Voting in International Organizations.» *International Organization*. vol. 8, no. 4 (1954).

Mead, Walter R. *Special Providence: American Foreign Policy and How It Changed the World*. New York: Routledge, 2001.

_______. «God's Country?.» *Foreign Affairs*. vol. 85, no. 5 (2006).

Mearsheimer, John J. *The Tragedy of Great Power Politics.* New York: Norton, 2014.

_______ & Stephen M. Walt. *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy.* New York: Farrar, Straus & Giroux, 2007.

Mecham, J. L. *A Survey of United States-Latin American Relations.* Boston: Houghton Mifflin, 1965.

Medvetz, Thomas. *Think Tanks in America.* Chicago: University of Chicago Press, 2012.

Meridian International Center and Gallup, *U.S.-Global Leadership Project.* Report for 2013. Washington, DC: Gallup, 2014.

Merritt, Richard L. «American Influences in the Occupation of Germany.» *Annals of the American Academy of Political and Social Science.* vol. 428 (1976).

Merry, Robert W. *Sands of Empire: Missionary Zeal, American Foreign Policy, and the Hazards of Global Ambition.* New York: Simon and Schuster, 2005.

Middleton, Richard. *Pontiac's War: Its Causes, Course, and Consequences.* New York: Routledge, 2007.

Miller, James E. *The United States and the Making of Modern Greece: History and Power, 1950-1974.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2009.

Millett, Richard. *Guardians of the Dynasty.* Maryknoll, NY: Orbis, 1977.

Mills, C. Wright. *The Power Elite.* New York: Oxford University Press, 1956.

Mires, Charlene. *Capital of the World: The Race to Host the United Nations.* New York: New York University Press, 2013.

Mississippi Department of Archives and History. *Mississippi Territorial Archives, 1798-1803.* Jackson, MS, 1905.

Mitnik, Pablo et al. *New Estimates of Intergenerational Mobility Using Administrative Data.* Washington, DC: Pew Research Center, 2015.

Modigliani, Andre & Franco Modigliani. «The Growth of the Federal Deficit and the Role of Public Attitudes.» *Public Opinion Quarterly.* vol. 51, no. 4 (1987).

Montague, Ludwell L. *Haiti and the United States, 1714-1938.* New York: Russell, 1940.

.Morris, Robert. *FATCA and the New Birth of American Empire.* Robert Morris, 2014

.Murphy, Cullen. *The New Rome? The Fall of an Empire and the Fate of America.* Carlton North, Australia: Scribe, 2008

Murphy, Erin. «Women's Anti-imperialism, 'the White Man's Burden,' and the Philippine-American War.» *Gender and* .*Society.* vol. 23, no. 2 (2009)

.Murray, Charles A. *American Exceptionalism: An Experiment in History.* Washington, DC: AEI Press, 2013

Nachmani, Amikam. «Civil War and Foreign Intervention in Greece: 1946-49.» *Journal of Contemporary History.* vol. 25, no. .4 (1990)

.Nadeau, Kathleen M. *The History of the Philippines.* Westport, CT: Greenwood, 2008

.Nahory, Céline. *The Hidden Veto.* New York: Global Policy Forum, 2004

Nasr, Seyyed V. R. & Stephen Hoye. *The Dispensable Nation: American Foreign Policy in Retreat.* New York: Random .House, 2013

National Center for Education Statistics. *The Condition of Education.* Washington, DC: US Department of Education, Office .of Educational Research and Improvement, National Center for Education Statistics, various years

National Commission on Excellence in Education. *A Nation at Risk: The Imperative for Educational Reform.* New York: US .Department of Education, 1983

.National Science Foundation. *Science and Engineering Indicators.* Washington, DC: National Science Foundation, 2014

Neumann, William L. *America Encounters Japan: From Perry to Macarthur.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, .1963

Nicholls, David. *Haiti in Caribbean Context: Ethnicity, Economy and Revolt.* Basingstoke, England: Palgrave Macmillan, .1985

.Nielsen, Waldemar A. *The Big Foundations: A Twentieth Century Fund Study.* New York: Columbia University Press, 1972

.*The Golden Donors: A New Anatomy of the Great Foundations.* New York: Talley, 1985 ._______

.Ninkovich, Frank A. *The United States and Imperialism.* Malden, MA: Blackwell, 2007

Nordlinger, Eric A. *Isolationism Reconfigured: American Foreign Policy for a New Century.* Princeton, NJ: Princeton .University Press, 1995

Norris, Tina, Paula L. Vines & Elizabeth M. Hoeffel. *The American Indian and Alaska Native Population: 2010.* Washington, .DC: US Census Bureau, 2012

.Nugent, Walter T. K. *Habits of Empire: A History of American Expansion.* New York: Vintage, 2010

Nye Committee. «Report of the Special Committee on Investigation of the Munitions Industry.» US Congress, Senate. 74th .Congress. 2nd session. 24 February 1936

.Nye, Joseph S. *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: Public Affairs, 2004

Public Diplomacy and Soft Power.» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*. vol. 616, no.» ._______ .1 (2008)

.*Is the American Century Over?* Cambridge, MA: Polity Press, 2015 ._______

Seymour J. Rubin. «The Longer Range Political Role of the Multinational Corporation,» in: George W. Ball (ed.), & _______ .*Global Companies: The Political Economy of World Business*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1975

Oatley, Thomas H. *International Political Economy: Interests and Institutions in the Global Economy.* New York: Pearson; .Longman, 2004

Office of the US Trade Representative. *Beyond AGOA: Looking to the Future of U.S.-Africa Trade and Investment.* .Washington, DC: Office of the US Trade Representative, 2016

Office of the US Trade Representative. *2016 Biennial Report on the Implementation of the Africa Growth and Opportunity Act.* .Washington, DC: Office of the US Trade Representative, 2016

.Onuf, Peter S. *Statehood and Union: A History of the Northwest Ordinance*. Bloomington: Indiana University Press, 1987

.*Jefferson's Empire: The Language of American Nationhood*. Charlottesville: University of Virginia Press, 2000 ._______

Imperialism and Nationalism in the Early American Republic,» in: Ian R. Tyrrell, Jay Sexton & Peter S. Onuf» ._______ (eds.), *Empire's Twin: U.S. Anti-imperialism from the Founding Era to the Age of Terrorism*. Ithaca, NY: Cornell University .Press, 2015

.Ornstein, Norman J. & Thomas E. Mann. «When Congress Checks Out.» *Foreign Affairs.* vol. 85, no. 6 (2006)

O'Sullivan, Christopher D. *FDR and the End of Empire: The Origins of American Power in the Middle East.* New York: .Palgrave Macmillan, 2012

Otis, Fessenden N. *Illustrated History of the Panama Railroad: Together with a Traveler's Guide and Business Man's Handbook for the Panama Railroad and Its Connections: With Europe, the United States, the North and South Atlantic and* .*Pacific Coasts, China, Australia, and Japan, by Sail and Steam.* New York: Harper, 1861

.Ougaard, Morten & Anna Leander, (eds.). *Business and Global Governance.* London: Routledge, 2010

Ovendale, Ritchie. *Britain, the United States, and the Transfer of Power in the Middle East, 1945-1962.* London: Leicester .University Press, 1996

Panitch, Leo & Sam Gindin. *The Making of Global Capitalism: The Political Economy of American Empire.* London: Verso, .2013

Paolino, Ernest N. *The Foundations of the American Empire: William Henry Seward and U.S. Foreign Policy.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1973.

Parkinson, F. *Latin America, the Cold War and the World Powers, 1945-1973: A Study in Diplomatic History.* Beverly Hills, CA: Sage, 1974.

Parmar, Inderjeet. *Foundations of the American Century: The Ford, Carnegie, and Rockefeller Foundations in the Rise of American Power.* New York: Columbia University Press, 2012.

Pérez, Louis A. «Cuba, c. 1930-59,» in: Leslie Bethell (ed.), *The Cambridge History of Latin America,* vol. 7: *Latin America since 1930: Mexico, Central America and the Caribbean*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Perkins, Bradford. *The Creation of a Republican Empire, 1776-1865*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

Perkins, Dexter. *A History of the Monroe Doctrine.* London: Longmans, 1960.

Peterson, Edward N. *The American Occupation of Germany: Retreat to Victory.* Detroit: Wayne State University Press, 1977.

«Pfiasco: Open Warfare Breaks Out between the White House and America's Tax-Shy Multinationals.» *Economist*, 9/4/2016.

Piketty, Thomas. *Capital in the Twenty-First Century.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014.

Pletcher, David M. *The Diplomacy of Trade and Investment: American Economic Expansion in the Hemisphere, 1865-1900*. Columbia: University of Missouri Press, 1998.

_______. *The Diplomacy of Involvement: American Economic Expansion across the Pacific, 1784-1900.* Columbia: University of Missouri Press, 2001.

Pomeroy, Earl S. *The Territories and the United States, 1861-1890: Studies in Colonial Administration.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1947.

Porter, Bernard. *Empire and Superempire: Britain, America and the World.* New Haven, CT: Yale University Press, 2006.

Posen, Barry R. & Andrew L. Ross. «Competing Visions for U.S. Grand Strategy.» *International Security*. vol. 213 (1996).

Project for the New American Century. *Rebuilding America's Defenses: Strategies, Forces, and Resources for a New Century.* Washington, DC: Project for the New American Century, 2000.

Pruden, Caroline. *Conditional Partners: Eisenhower, the United Nations, and the Search for a Permanent Peace.* Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1998.

Rabe, Stephen G. *U.S. Intervention in British Guiana: A Cold War Story.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2005.

Rakove, Robert B. *Kennedy, Johnson, and the Nonaligned World.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013.

Ramamurti, Ravi. «Global Regulatory Convergence: The Case of Intellectual Property Rights,» in: Robert E. Grosse (ed.), *International Business and Government Relations in the 21st Century*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005.

Reagan, Michael D. «Book Review: *The Civilian and the Military*.» *Public Opinion Quarterly*. vol. 20, no. 2 (1956).

Reese, Trevor R. *Australia, New Zealand and the United States: Survey of International Relations, 1941-68.* London: Oxford University Press, 1969.

Remini, Robert V. *Andrew Jackson and the Course of American Empire, 1767-1821.* New York: Harper and Row, 1977.

Report of the National Commission for the Review of the Research and Development Programs of the United States Intelligence Community, Washington, DC, 2013.

Resis, Albert. «The Churchill-Stalin Secret 'Percentages' Agreement on the Balkans, Moscow, October 1944.» *American Historical Review*, vol. 83, no. 2 (1978).

Reynolds, David. *America, Empire of Liberty: A New History of the United States.* New York: Basic Books, 2009.

Rich, Andrew. *Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise.* Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Rigby, Barry. «The Origins of American Expansion in Hawaii and Samoa, 1865-1900.» *International History Review*. vol. 10, no. 2 (1988).

Ritchie, Gordon. *Wrestling with the Elephant: The Inside Story of the Canada-US Trade Wars.* Toronto: Macfarlane Walter and Ross, 1997.

Robertson, James A. *Louisiana under the Rule of Spain, France, and the United States, 1785-1807: Social, Economic, and Political Conditions of the Territory Represented in the Louisiana Purchase, as Portrayed in Hitherto Unpublished Contemporary Accounts.* Freeport, NY: Books for Libraries, 1969.

Rockland, Michael A. *Sarmiento's Travels in the United States in 1847.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970.

Rockwell, Stephen J. *Indian Affairs and the Administrative State in the Nineteenth Century.* New York: Cambridge University Press, 2010.

Rodríguez, Mario. *A Palmerstonian Diplomat in Central America: Frederick Chatfield, Esq.* Tucson: University of Arizona Press, 1964.

Rodrik, Dani. *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy.* New York: Norton, 2011.

Rogers, Robert F. *Destiny's Landfall: A History of Guam.* Honolulu: University of Hawai'i Press, 1995.

Roosevelt, Franklin D. «Our Foreign Policy: A Democratic View.» *Foreign Affairs.* vol. 6, no. 4 (1928).

Root, Elihu. *The Military and Colonial Policy of the United States: Addresses and Reports by Elihu Root.* Cambridge: Harvard University Press, 1916.

Rose, Gideon. *The Clash of Civilizations? The Debate.* New York: Council on Foreign Relations, 2013.

Rosenberg, Emily S. *Spreading the American Dream: American Economic and Cultural Expansion, 1890-1945.* New York: Hill & Wang, 2007.

Rosenstone, Robert A. *Visions of the Past: The Challenge of Film to Our Idea of History.* Cambridge, MA: Harvard University .Press, 1995

.Roubini, Nouriel. «The Unsustainability of the U.S. Twin Deficits.» *Cato Journal.* vol. 26, no. 2 (2006)

Rowland, Dunbar (ed.). *Official Letter Books of W.C.C. Claiborne, 1801-16.* Jackson, Miss: State Department of Archives and .History, 1917

Ruppert, Michael C. *Crossing the Rubicon: The Decline of the American Empire at the End of the Age of Oil.* Gabriola, British .Columbia, Canada: New Society, 2004

Russell, Ruth B. *A History of the United Nations Charter: The Role of the United States, 1940-1945.* Washington, DC: .Brookings Institution, 1958

.Ryan, Selwyn. *Eric Williams: The Myth and the Man.* Kingston, Jamaica: University of the West Indies Press, 2008

Saez, Emmanuel. «Striking It Richer: The Evolution of Top Incomes in the United States.» Working paper. University of .California-Berkeley Department of Economics, 2015

Gabriel Zucman. *Wealth Inequality in the United States since 1913: Evidence from Capitalized Income Tax Data.* & _______ .London: Centre for Economic Policy Research, 2015

.Safran, Nadav. *The United States and Israel.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963

Salazar Torreon, Barbara. *Instances of Use of United States Armed Forces Abroad, 1798-2016.* Washington, DC: .Congressional Research Service, 2016

Salvucci, Richard J. & Linda K. Salvucci. «Las consecuencias económicas de la independencia Mexicana,» in: Leandro Prados de la Escosura and Samuel Amaral (eds.), *La Independencia Americana: Consecuencias Económicas*, Madrid: Alianza .Editorial, 1993

Sarotte, Mary E. «Perpetuating U.S. Preeminence: The 1990 Deals to 'Bribe the Soviets Out' and Move NATO In.» .*International Security*. vol. 35, no. 1 (2010)

.Saunders, Frances S. *Who Paid the Piper? The CIA and the Cultural Cold War.* London: Granta, 1999

.Scahill, Jeremy. *Dirty Wars.* London: Serpent's Tail, 2014

Schaller, Michael. *Altered States: The United States and Japan since the Occupation.* New York: Oxford University Press, .1997

Japan and the Cold War, 1960-1991,» in: Melvyn P. Leffler & Odd Arne Westad (eds.), *The Cambridge History of*» ._______ .*the Cold War,* vol. 3: *Endings*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010

Schiller, Herbert I. *Living in the Number One Country: Reflections from a Critic of American Empire.* New York: Seven .Stories, 2000

.Schlesinger, Jr., Arthur M. *The Imperial Presidency*. Boston: Houghton Mifflin, 1973

.A Th*ousand Days: John F. Kennedy in the White House*. New York: Fawcett Premier, 1965 ._______

.The American Empire? Not So Fast.» *World Policy Journal*. vol. 22, no. 1 (2005)» ._______

.Schmidt, Hans. *The United States Occupation of Haiti, 1915-1934.* New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1971

.Schnepf, Randy. *Agriculture in the WTO Bali Ministerial Agreement.* Washington, DC: Congressional Research Service, 2014

Schoultz, Lars. *Beneath the United States: A History of U.S. Policy toward Latin America.* Cambridge, MA: Harvard .University Press, 1998

That Infernal Little Cuban Republic: The United States and the Cuban Revolution. Chapel Hill: University of North ._______ .Carolina Press, 2009

Schulzinger, Robert D. *The Wise Men of Foreign Affairs: The History of the Council on Foreign Relations.* New York: .Columbia University Press, 1984

Selig, Robert A. «The Revolution's Black Soldiers: They Fought for Both Sides in Their Quest for Freedom.» *Colonial* .*Williamsburg.* vol. 19, no. 4 (1997)

Senate Committee on Foreign Relations. *ITT and Chile, 1970-71: Hearings Mar. 20-Apr. 2, 1973.* Washington, DC: .Government Printing Office, 1973

.Seymour, Richard. *American Insurgents: A Brief History of American Anti-imperialism.* Chicago: Haymarket, 2012

.Shaxson, Nicholas. *Treasure Islands: Tax Havens and the Men Who Stole the World.* London: Bodley Head, 2011

Sheinin, David. *Argentina and the United States at the Sixth Pan American Conference (Havana 1928).* London: Institute of .Latin American Studies, 1991

.Sherwood, Henry N. «The Formation of the American Colonization Society.» *Journal of Negro History*. vol. 2, no. 3 (1917)

.Simon, Kathleen H. *Slavery.* London: Hodder and Stoughton, 1929

Simpson, Bradley R. *Economists with Guns: Authoritarian Development and U.S.-Indonesian Relations, 1960-1968.* Stanford, .CA: Stanford University Press, 2008

Siracusa, Joseph M. «The Night Stalin and Churchill Divided Europe: The View from Washington.» *Review of Politics.* vol. .43, no. 3 (1981)

.Skaggs, Jimmy M. *The Great Guano Rush: Entrepreneurs and American Overseas Expansion.* New York: St. Martin's, 1994

.Skidelsky, Robert. *John Maynard Keynes,* vol. 3: *Fighting for Freedom, 1937-1946.* New York: Penguin, 2002

Skidmore-Hess, Daniel. «The Corporate Centrism of the Obama Administration,» in: Ronald W. Cox (ed.), *Corporate Power* .*and Globalization in US Foreign Policy,* London: Routledge, 2012

.Skillen, James W. *With or against the World? America's Role among the Nations.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2005

Smeltz, Dina et al. *America Divided: Political Partisanship and US Foreign Policy: Results of the 2015 Chicago Council Survey of American Public Opinion and US Foreign Policy.* Chicago: Chicago Council on Global Affairs, 2015.

Smith, Godfrey. *Michael Manley: The Biography.* Kingston, Jamaica: Randle, 2016.

Smith, Neil. *American Empire: Roosevelt's Geographer and the Prelude to Globalization.* Berkeley: University of California Press, 2003.

Smith, Peter H. *Talons of the Eagle: Dynamics of U.S.-Latin American Relations.* New York: Oxford University Press, 1996.

Smith-Rosenberg, Carroll. *This Violent Empire: The Birth of an American National Identity.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2010.

Smither, Edward L. «The Impact of Evangelical Revivals on Global Mission: The Case of North American Evangelicals in Brazil in the Nineteenth and Twentieth Centuries.» *Verbum et Ecclesia.* vol. 31, no. 1 (2010).

Snider, Christy J. «The Influence of Transnational Peace Groups on U.S. Foreign Policy Decision-Makers during the 1930s: Incorporating NGOs into the UN.» *Diplomatic History*. vol. 27, no. 3 (2003).

Sommeiller, Estelle, Mark Price & Ellis Wazeter. *Income Inequality in the U.S. by State, Metropolitan Area, and County.* Washington, DC: Economic Policy Institute, 2016.

Stanley, Peter W. *A Nation in the Making: The Philippines and the United States, 1899-1921.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974.

Stephanidēs, Giannēs D. *Stirring the Greek Nation: Political Culture, Irredentism and Anti-Americanism in Post-War Greece, 1945-1967.* Aldershot, England: Ashgate, 2007.

Stephens, Bret. *America in Retreat: The New Isolationism and the Coming Global Disorder.* New York: Sentinel, 2015.

Stephenson, Nathaniel W. *Texas and the Mexican War: A Chronicle of the Winning of the Southwest.* New Haven, CT: Yale University Press, 1921.

Stettinius, Edward R. *Roosevelt and the Russians: The Yalta Conference.* London: Jonathan Cape, 1950.

Stevens, Sylvester Kirby. *American Expansion in Hawaii, 1842-1898.* Harrisburg, PA: Archives Publishing Company of Pennsylvania, 1945.

Stiglitz, Joseph E. *Globalization and Its Discontents.* New York: Norton, 2003.

_______. «Multinational Corporations: Balancing Rights and Responsibilities.» *Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law).* vol. 101 (2007).

_______. *The Great Divide.* London: Allen Lane, 2015.

Stoll, David. *Is Latin America Turning Protestant? The Politics of Evangelical Growth.* Berkeley: University of California Press, 1990.

Stone, Oliver & Peter J. Kuznick. *The Untold History of the United States.* New York: Gallery, 2013.

Storing, Herbert J. & Murray Dry. *The Complete Anti-Federalist.* Chicago: University of Chicago Press, 1981.

Sugden, John. *Tecumseh: A Life.* Bridgewater, NJ: Paw Prints, 2008.

Summers, Lawrence H. «The Age of Secular Stagnation.» *Foreign Affairs.* vol. 95, no. 2 (2016).

Tansill, Charles C. *The Purchase of the Danish West Indies.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1932.

Taylor, Paul. *The Next America: Boomers, Millennials, and the Looming Generational Showdown.* New York: Public Affairs, 2014.

Tejada, Adriano Miguel. «Estado, política y gobierno, 1795-2008,» in: Frank Moya Pons (ed.), *Historia de la República Dominicana*. Madrid: Consejo Superior de Investigaciones Científicas, 2010.

Thacker, Strom C. «The High Politics of IMF Lending.» *World Politics*. vol. 521 (1999).

Thomas, David Y. *A History of Military Government in Newly Acquired Territory of the United States.* New York: Columbia University Press, 1904.

Thomas, Hugh. *Cuba: The Pursuit of Freedom*. New York: Harper and Row, 1971.

Thomas, Martin. «French Imperial Reconstruction and the Development of the Indo-china War, 1945-1950,» in: Mark A. Lawrence & Fredrik Logevall (eds.), *The First Vietnam War: Colonial Conflict and Cold War Crisis*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007.

Thoreau, Henry David. *Civil Disobedience and Other Essays.* New York: Dover, 1993.

Thornton, Russell. «Population History of Native North Americans,» in: Michael R. Haines & Richard H. Steckel (eds.), *A Population History of North America*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Tocqueville, Alexis de. *Democracy in America.* Henry Reeve (trans.). London: Saunders & Otley, 1835.

Todd, Emmanuel. *After the Empire: The Breakdown of the American Order.* New York: Columbia University Press, 2003.

Tugendhat, Christopher. *The Multinationals.* London: Eyre & Spottiswoode, 1971.

Tunstall, Jeremy. *The Media Are American: Anglo-American Media in the World.* London: Constable, 1994.

Turner, Frederick J. *The Significance of the Frontier in American History.* Madison: State Historical Society of Wisconsin, 1894.

Tyler-McGraw, Marie. *An African Republic: Black and White Virginians in the Making of Liberia.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2007.

Tyrrell, Ian R. *Transnational Nation: United States History in Global Perspective since 1789.* Basingstoke, England: Palgrave Macmillan, 2007.

UNCTAD. *World Investment Report 2000: Cross-Border Mergers and Acquisitions and Development.* New York: United Nations, 2000.

_______. *World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance.* New York: United Nations, 2015.

The United States and the Far East: Background Papers Prepared for the Use of Participants and the Final Report of the Tenth American Assembly, Arden House, Harriman Campus of Columbia University, Harriman, New York, November 15-18, 1956. New York: American Assembly, Graduate School of Business, Columbia University, 1956.

US Bureau of Insular Affairs. *Report of the Dominican Customs Receivership.* Washington, DC: Government Printing Office, 1915.

US Congress. *Congress of the United States: At the Second Session, Begun and Held at the City of New-York, on Monday, the Fourth of January, One Thousand Seven Hundred and Ninety: An Act Providing for the Enumeration of the Inhabitants of the United States.* New York: Francis Childs and John Swaine, 1790.

US Department of Defense. *Base Structure Report: Fiscal Year 2015 Baseline: A Summary of DoD's Real Property Inventory.* Washington, DC: Government Printing Office, 2015.

_______. *The Department of Defense Cyber Strategy.* Washington, DC: Government Printing Office, 2015.

_______. *National Defense Budget Estimates for FY 2016.* Washington, DC: Government Printing Office, 2016.

US Department of State and US Agency for International Aid. *Leading through Civilian Power: The First Quadrennial Diplomacy and Development Review.* Washington, DC: US Department of State, 2010.

Vargas Llosa, Mario. *La Fiesta del Chivo.* Madrid: Alfaguara, 2000.

Vine, David. *Island of Shame: The Secret History of the U.S. Military Base on Diego Garcia*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009.

_______. *Base Nation: How U.S. Military Bases Abroad Harm America and the World.* New York: Metropolitan, 2015.

Vogel, Ann. «Who's Making Global Civil Society: Philanthropy and US Empire in World Society.» *British Journal of Sociology.* vol. 57, no. 4 (2006).

Von Bülow, Marisa. *Building Transnational Networks: Civil Society and the Politics of Trade in the Americas.* New York: Cambridge University Press, 2010.

Vorenberg, Michael. «Abraham Lincoln and the Politics of Black Colonization.» *Journal of the Abraham Lincoln Association*. vol. 14, no. 2 (1993).

_______. *The Emancipation Proclamation: A Brief History with Documents.* Boston: Bedford/St. Martin's, 2010.

Wade, Robert. «The Invisible Hand of the American Empire.» *Global Dialogue.* vol. 5 (2003).

Wade, Robert. «Japan, the World Bank, and the Art of Paradigm Maintenance: The East Asian Miracle in Political Perspective.» *New Left Review.* vol. 217 (1996).

Wallace, Anthony F. C. *Jefferson and the Indians: The Tragic Fate of the First Americans.* Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1999.

Wallerstein, Immanuel M. *The Decline of American Power: The U.S. in a Chaotic World.* New York: New Press, 2003.

Walsh, Lawrence E. *Firewall: The Iran-Contra Conspiracy and Cover-Up.* New York: Norton, 1998.

Washburn, Wilcomb E. (ed.). *Handbook of North American Indians*. vol. 4: *History of Indian-White Relations*. Washington, DC: Smithsonian Institution, 1988.

Weeks, William E. *John Quincy Adams and American Global Empire.* Lexington: University Press of Kentucky, 1992.

_______. *The New Cambridge History of American Foreign Relations,* vol. 1: *Dimensions of the Early American Empire, 1754-1865.* New York: Cambridge University Press, 2013.

Weisbrot, Mark. *Voting Share Reform at the IMF: Will It Make a Difference?* Washington, DC: Center for Economic and Policy Research, 2016.

Welles, Sumner. *Naboth's Vineyard: The Dominican Republic, 1844-1924.* Washington, DC: Savile, 1966.

Wells, David A. «The Truth about the 'Opium War'.» *North American Review.* vol. 162, no. 475 (1896).

Wells, Jeremy. *Romances of the White Man's Burden: Race, Empire, and the Plantation in American Literature 1880-1936.* Nashville, TN: Vanderbilt University Press, 2011.

West, Francis J. *Political Advancement in the South Pacific: A Comparative Study of Colonial Practice in Fiji, Tahiti, and American Samoa.* Melbourne: Oxford University Press, 1961.

The White House. *A National Security Strategy of Engagement and Enlargement.* Washington, DC: The White House, 1995.

_______. *National Security Strategy of the United States of America.* Washington, DC: The White House, 2002.

Whitehead, Laurence. «Bolivia since 1930,» in: Leslie Bethell (ed.), *The Cambridge History of Latin America,* vol. 8: *Latin America since 1930: Spanish South America*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Wiktor, Christian L. *Unperfected Treaties of the United States of America, 1776-1976.* Dobbs Ferry, NY: Oceana, 1979.

Wilcox, Clair. *A Charter for World Trade.* New York: Macmillan, 1949.

_______. «Trade Policy for the Fifties.» *American Economic Review*. vol. 43, no. 2 (1953).

Wilgus, A. C. «James G. Blaine and the Pan American Movement.» *Hispanic American Historical Review*. vol. 5, no. 4 (1922).

Wilkins, Mira. *The Emergence of Multinational Enterprise: American Business Abroad from the Colonial Era to 1914.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970.

_______. *The Maturing of Multinational Enterprise: American Business Abroad from 1914 to 1970.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974.

.Williams, William A. *The Tragedy of American Diplomacy*. Cleveland: World, 1959

The Roots of the Modern American Empire: A Study of the Growth and Shaping of Social Consciousness in a .______
.*Marketplace Society.* New York: Random House, 1970

Williamson, John. *Latin American Adjustment: How Much Has Happened?* Washington, DC: Institute for International
.Economics, 1990

Willoughby, William F. *Territories and Dependencies of the United States: Their Government and Administration.* New York:
.Century, 1905

.Wolff, Andrew T. «The Future of NATO Enlargement after the Ukraine Crisis.» *International Affairs*. vol. 91, no. 5 (2015)

.Wolff, Leon. *Little Brown Brother: America's Forgotten Bid for Empire Which Cost 250,000 Lives.* London: Longmans, 1961

Womack, Brantly. «Asymmetric Parity: US-China Relations in a Multinodal World.» *International Affairs*. vol. 92, no. 6
.(2016)

.Wood, Gordon S. *Empire of Liberty: A History of the Early Republic, 1789-1815.* Oxford: Oxford University Press, 2009

.Woods, Ngaire. «Making the IMF and the World Bank More Accountable.» *International Affairs*. vol. 77, no. 1 (2001)

United States and the International Finance Institutions: Power and Influence within the World Bank and the IMF.»» .______
in: Rosemary Foot, S. N. MacFarlane & Michael Mastanduno (eds.), *US Hegemony and International Organizations: The*
.*United States and Multilateral Institutions.* Oxford: Oxford University Press, 2003

.Woodward, Peter. *US Foreign Policy and the Horn of Africa.* Aldershot, England: Ashgate, 2006

.World Bank. *World Development Indicators.* Washington, DC: World Bank, various years

.World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report.* Geneva: World Economic Forum, 2016

.Wyatt, Clarence R. *Paper Soldiers: The American Press and the Vietnam War.* New York: Norton, 1993

.Young, Allyn A. «Nearing's Income; King's Wealth and Income.» *Quarterly Journal of Economics*. vol. 30, no. 3 (1916)

Zeng, Jinghan & Shaun Breslin. «China's 'New Type of Great Power Relations': A G2 with Chinese Characteristics?.»
.*International Affairs*. vol. 92, no. 4 (2016)

.Zinsmeister, Karl. «Is the Focus of American Evangelicals Shifting Overseas?.» *Philanthropy Roundtable* (Winter 2012)

Zorlu, Tuncay. *Innovation and Empire in Turkey: Sultan Selim III and the Modernization of the Ottoman Navy.* London: Tauris,
.2008